

المجلة الاجتماعية القانونية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- دراسة تحليلية لعلاقة نمط العضوية ببعض
الابعاد الجماعية في الجمعيات التعاونية .
- الفكر الديمقراطي في التربية .
- بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك
المهني .
- التحليل العاملى لبنود الاستجابات المتطرفة
عند الأسوياء .
- النظرية الاجتماعية ، بعض المشكلات
الرئيسية .
- عرض تحليلى لمفهوم القيمة في علم الاجتماع .
- الأساس التجريبي لعلم النفس الاكلينيكي .
- عرض الكتب .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ
حسين عوض بريقى ، اللواء عباس قطب الغيايش ، الأستاذ
عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ عبد المنعم المغربي ، الأستاذ
على نور الدين ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد الصادق
المهدى ، الأستاذ محمد فتحى ، الدكتور مختار حمزة ، اللواء
يوسف بهادر .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان اس خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير : الدكتور أحمد محمد خليفة

مساعد رئيس التحرير : الدكتور عماد الدين سلطان

هسدى مجاهد

سكرتير التحرير : عبدالحليم محمود — تغريد شرارة — محمد هويدى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ،
سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ،
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا)
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموسوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال ، اسم
الموسوعة ، تاريخ النشر .
وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى
نهاية المقال ، الصفحات) .
ه — ان يرسل المقال الى سكرتارية
تحرير المجلة منسوخا على الآلة
الكتابة من اصل وصورتين على ورق
فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة ان يراعى
نما يرسل اليها من مقالات الاعتبار
الآتية :

- ١ — ان يذكر عنوان المقال موجزا ،
ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته
العلمية وخبراته ومؤلفاته فى
ميدان المقال او مايتصل به .
- ٢ — ان يورد فى صدر المقال عرض
موجز لرؤوس الموضوعات
الكبرى التى عولجت فيه .
- ٣ — ان يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة ،
وعرض موجز للدراسات
السابقة .
— خطة البحث او الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت
من البحث .
- ٤ — ان يكون اثبات المصادر على
النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم
الكتاب .

فهرس المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العدد

الصفحة

- دراسة تحليلية لعلاقة نمط العضوية ببعض الأبعاد الجماعية
في الجمعيات التعاونية
د. محمد محى الدين نصرت — د. خيرى حسن أبو السعود
الاستاذ محمد حلمى نوار
٥
- الفكر الديمقراطي في التربية
د. سيد ابراهيم الجيار
٢٢
- بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهني
السيد محمد الحسيني
٣٨
- التحليل العاملى لبنود الاستجابات المتطرفة عند الأسوياء
محمد فرغلى فراج
٦٢
- النظرية الاجتماعية ، بعض المشكلات الرئيسية
محمد على محمد
٨١
- عرض تحليلى لمفهوم القيمة في علم الاجتماع
عبد الباسط محمد
١٠٣
- الأساس التجريبي لعلم النفس الاكينيكي
ج. س. برنجلمان
١٢٠
- عرض وتلخيص سيد عبد العال
التدرج الطبقي الاجتماعي
تأليف مالفين تيومين
١٣٠
- عرض وتحليل غريب سيد أحمد
العمليات المعرفية
تأليف ر.ج. هاربر وآخرون
١٣٦
- عرض عبد الستار ابراهيم محمد

دراسة تحليلية لعلاقة نمط العضوية ببعض الأبعاد الجماعية في الجمعيات التعاونية

دكتور محمد محيى الدين نصرت	دكتور خيرى حسن أبو السعود
رئيس قسم الاقتصاد الزراعى	مدرس بقسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة — جامعة القاهرة	كلية الزراعة — جامعة القاهرة

محمد حلمى نوار
معيد بقسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة — جامعة القاهرة

مقدمة

يلاحظ الدارس لتاريخ الحركة التعاونية في مصر قبل عام ١٩٥٢ عدة ملاحظات هامة تنعكس في صورة صفات مميزة للحركة التعاونية في تلك الفترة ، وهي :

١ — سيادة النمط الاختياري أو الطوعى في انضمام الافراد لعضوية الجمعيات التعاونية بمختلف انواعها .

٢ — بطء سرعة النمو في حجم الحركة التعاونية في مختلف المجالات وخاصة الزراعية منها .

٣ — اختلاف طبيعة الجمعيات التعاونية القائمة عن تلك التى كانت سائدة في أوروبا في نفس الوقت نظرا لظروف المجتمع المصرى واحتياجاته .

ويلاحظ أن الوضع الحالى للجمعيات التعاونية لا يختلف كثيرا عن الوضع السابق من حيث نقص المقومات الكافية للاستمرار ، وهذا بالرغم من تغير أنماط العضوية السائدة الآن عنه في الفترة السابقة . فقد ساد النمط الاختياري لعضوية الجمعيات التعاونية قبل عام ١٩٥٢ كما سبق الذكر ، بينما أدخلت أنماط أخرى لعضوية الجمعيات التعاونية منذ ذلك الحين . وبرغم الفكرة الشائعة عن قدرة الجماعات القائمة على العضوية الاختيارية على الاستمرار بدرجة أكبر من تلك القائمة على العضوية غير الاختيارية ، فإن الوضع بالنسبة لمقومات الاستمرار لم يختلف في الجمعيات التعاونية بعد ١٩٥٢ عنه قبلها .

لهذا فان الجمعيات التعاونية في وضعها الحالي تعتبر بيئة صالحة للدراسة، للتعرف على الظروف والعوامل الملائمة لتوفر مقومات الاستمرار والتي تنعكس على كفاءتها وفعاليتها وتأثيرها في حياة اعضائها ، خاصة بعد تزايد عددها ومسئوليتها بدرجة كبيرة تستدعى الاهتمام باجراء عديد من الدراسات عليها .

هذا وتعد الجمعيات التعاونية — في مصر بالذات — منظمات مرغوبة ومطلوب استمرارها باعتبارها أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١) ، وذلك رغم الاختلاف الذي طرأ على الوظيفة التي كانت تقوم بها في الماضي بصورة غيرت كثيرا من طبيعة الاهداف المطلوب تحقيقها من هذه المنظمات ، وايضا بصورة انعكست على الشكل الذي ارادته الدولة لها . ولقد أصبحت مشكلة استمرار هذه المنظمات مسألة جديرة بالاهتمام والبحث ، ولهذه المشكلة جوانب ادارية واقتصادية واخرى اجتماعية ، وسيترك هذا البحث الجانبين الاولين للدراسات المتخصصة فيهما ، بينما التركيز هنا على دراسة الجوانب الاجتماعية المتعلقة بمقومات استمرار الجمعيات التعاونية ، مع الاهتمام بالكشف عن طبيعة العلاقات بينها وبين واحدة من الظواهر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين نوع وآخر من هذه الجمعيات .

والظاهرة التي سيتعرض هذا البحث لدراستها في الجمعيات التعاونية هي نمط العضوية الذي يتم بناء عليه انضمام الافراد لهذه الجمعيات . واصطلاح نمط العضوية — في هذا البحث — يقصد به الاسلوب أو الكيفية التي ينضم بها الافراد للجمعيات التعاونية من حيث محتواه من الاختيارية أو الحرية المتاحة لدى الفرد في اتخاذ قرار الانضمام لعضويتها . ويمكن تقسيم اساليب الانضمام لعضوية الجمعيات التعاونية في ج.ع.م. حاليا الى ثلاثة أنماط واضحة ، ولكل منها أمثلة متعددة . هذه الأنماط هي :

اولا : نمط العضوية الاختياري : وفي هذا النمط يتميز انضمام الفرد للجمعية التعاونية بتوفر الحرية الكاملة للاختيار أمامه في اتخاذ قرار الانضمام هذا من عدمه . بمعنى أن اتخاذ الفرد لقرار انضمامه وتنفيذه له يكون نتيجة للدافع الفردي وقوى الجذب الموجودة في أهداف الجمعية أو في الجمعية ذاتها ، وذلك دون أدنى قدر من الضغط أو الالتزام من أي مصدر آخر غير ذاته .

ويمثل هذا النمط — في مصر — الجمعيات التعاونية الانتاجية في قطاع الصناعات الصغيرة ، وهي تتبع « المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة » من كافة نواحي الاشراف ، سواء منها الفني أو الاداري أو المالي .

ثانيا : نمط العضوية الاجبارى غير الكامل : ويتميز الانضمام لجمعية ان هذا النمط بأن الحرية وفرصة الاختيار المتاحة لدى الفرد فى اتخاذ قرار الانضمام مشروطة او مقيدة . ويعنى ذلك ان الدافع من جانب وقوى الجذب الموجودة فى اهداف الجمعية او الجمعية ذاتها (٢) من جانب آخر ليست من القوة بالدرجة التى تدفع الفرد الى اتخاذ قرار الانضمام وتنفيذه ، وقد يكون ذلك بسبب عدم ادراك الفرد لحقيقة المزايا التى تعود عليه من انضمامه سواء كان ذلك نتيجة لقصور وسائل الاتصال او عدم وضوح او دقة تحديد الاهداف لهذه الجمعيات خاصة فى بدء نشاطها . لهذا قد يستعان — خاصة فى بادئ الامر — بقدر من الضغط الخارجى لدفع الفرد للوصول الى نقطة اتخاذ القرار وتنفيذه . وهنا قد يكون الضغط مستترا وراء اشتراط انضمام الفرد لعضوية الجمعية التعاونية للاستفادة من وضع معين .

وتعد الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى — فى مصر — نموذجا لهذا النوع من الجمعيات ، فالفرد قبل انتفاعه — سواء بالايجار او التملك — بأراضى الاصلاح الزراعى يعرف ان استفادته بهذه الارض وانتفاعه بها مشروط بالانضمام لعضوية الجمعية التعاونية التى تضم المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى فى منطقة معينة .

ثالثا : نمط العضوية الاجبارى : ويتصف اسلوب الانضمام لجمعية ان هذا النمط بعدم وجود فرص الاختيار او الحرية لدى الفرد فى اتخاذ قرار ما بشأن انضمامه لعضوية الجمعية التعاونية . بمعنى ان الفرد ملزم بالانضمام للجمعية بغض النظر عن قراره الخاص ، وذلك كنتيجة لوجود قوى خارجية تضطره وتلزمه بالانضمام اذا كان منتميا لفئة او قطاع انتاجى معين .

وتعد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان — فى مصر — والتابعة لاشراف وزارة الزراعة فنيا واداريا و « للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة » اداريا ، « للمؤسسة الائتمان الزراعى التعاونى » ماليا ، خير مثل لجمعيات هذا النمط ، ففى مزارع لن يستطيع الحصول على مستلزمات انتاجه الزراعى من تقاوى وبذور واسمدة وعلف للحيوان ... الخ الا من الجمعية وعن طريق انضمامه لها .

المشكلة :

توجد فى الجمهورية العربية المتحدة قطاعات اقتصادية مختلفة تتباين ظروف اعضائها اقتصاديا واجتماعيا ، أيضا تختلف الاهداف التى يبغي هؤلاء الاعضاء تحقيقها من وراء النشاط الاقتصادى الذى يقومون به، وتبعاً لذلك فانه عند انضمامهم لعضوية جمعيات تعاونية تضمهم ويتم فى اطارها نشاطهم الاقتصادى ، يستلزم الامر تحديد نمط للعضوية فى هذه الجمعيات

يتناسب مع ظروفهم من ناحية ومع الرغبة في توفير مقومات الاستمرار لهذه المنظمات من ناحية أخرى .

وتوجد ثلاثة أنماط للعضوية واضحة ومميزة في الجمعيات التعاونية في مصر والتي يقع معظمها في المجتمعات المحلية الريفية . أولها نمط العضوية الاختياري ، وتمثله الجمعيات التعاونية الانتاجية التابعة لأشراف «المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة» . وثانيها نمط العضوية الاجباري غير الكامل ، وتمثله الجمعيات التعاونية بمناطق الإصلاح الزراعي . وثالثها نمط العضوية الاجباري وتمثله الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان المنتشرة في ريف مصر .

وبينما تختلف الجمعيات التعاونية في نمط العضوية ، لوحظ أيضا وجود اختلاف بينها في مدى توفر مقومات استمرارها . ومن أهم هذه المقومات ظاهرة تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية ، ومدى فاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب لهؤلاء الاعضاء تدفعهم للبقاء فيها ، ثم مدى استعداد الاعضاء لاداء ادوارهم المتوقعة منهم في جمعياتهم ، ومدى فاعلية بعض العوامل الاجتماعية كقوى تدفع الاعضاء لاداء ادوارهم تلك بما يؤدي لاستمرار الحفاظ على كيان الجمعية وصيانتها ، وأخيرا مدى كفاءة الجمعية في اشباع رغبات واحتياجات الاعضاء منها عن طريق ما تقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية — تختلف تبعا لنوع ونشاط الجمعية — يطلبها هؤلاء الاعضاء وينتظرونها من جمعيتهم .

بذلك تتحدد مشكلة البحث في دراسة العلاقات القائمة بين نمط العضوية من جانب والظواهر والعوامل المتعلقة بمقومات الاستمرار في الجمعيات التعاونية من جانب آخر . ويمكن تلخيص المشكلة في نقاط محددة كما يلي :

١ — ما تأثير الاختلاف في نمط العضوية على تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية ؟

٢ — ما تأثير الاختلاف في نمط العضوية على فاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعمل كقوى تجذب الاعضاء لجمعياتهم التعاونية ؟

٣ — ما تأثير الاختلاف في نمط العضوية على استعداد الاعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بجمعياتهم التعاونية ؟ وذلك على اعتبار أن حضورهم هذه الاجتماعات واحد من الادوار المتوقعة منهم داخل جمعياتهم .

٤ — ما تأثير الاختلاف في نمط العضوية على فاعلية بعض العوامل الاجتماعية التي تعمل على دفع الاعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية بجمعياتهم التعاونية كواحد من الادوار المتوقعة منهم فيها ؟

٥ — ما تأثير الاختلاف في نمط العضوية على رضا الاعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية المقدمة لهم ؟

الفروض وخطة البحث :

الفروض : وضعت مجموعة من الفروض تعرض العلاقات المختلفة المراد اختبارها بين نمط العضوية والظواهر والعوامل الاجتماعية الاخرى وهى :

الفرض الاول : هناك اختلاف في درجة تماسك الاعضاء بالجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الثانى : هناك اختلاف في فاعلية كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب للاعضاء في الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الثالث : هناك اختلاف في استعداد الاعضاء للقيام بالدور المتوقع منهم في الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الرابع : هناك اختلاف في فاعلية العوامل الاجتماعية في دفع الاعضاء لاداء أدوارهم المتوقعة منهم بجمعياتهم التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية .

الفرض الخامس : هناك اختلاف في درجة رضا الاعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية لهم تبعا لاختلاف نمط العضوية .

خطة البحث : وقد صممت خطة البحث على أساس تطبيق عدد من مقاييس المتغيرات الجماعية على عينة مختارة من أعضاء الجمعيات التعاونية . وفي البداية فقد كان من المهم استخدام مقياس على درجة عالية من الثبات (٢) — في ظروف البيئة المصرية — لقياس ظاهرة التماسك ، اذ لم تتوفر دراسة سابقة تقيس هذه الظاهرة — بجوانبها المتعددة وما ينتج عن ذلك من مشاكل في القياس — في مصر . لذلك استخدم في هذا البحث ثلاثة مقاييس للتماسك ، أولهم مقياس سوسيومترى (٤) والاخران على نمط مقاييس الاتجاهات (٥) ، وقد حسبت معاملات الارتباط البسيطة بين درجة التماسك بين أعضاء الجمعية تبعا للمقياس السوسيومترى ودرجات تماسك الاعضاء في الجمعية تبعا للمقياسين الآخرين ، فأتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين درجات المقياس السوسيومترى من جانب ودرجات المقياسين الآخرين في الجانب الثانى ، بينما كانت هناك علاقة دالة وقوية بين درجات مقياسى الاتجاه لتماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية . وتبعاً لهذه النتيجة استبعد المقياس السوسيومترى كمقياس للتماسك ، بينما

ادمج المقياسان الاخران في مقياس مركب جديد للتماسك ، وقيس معامل ثباته فكان ٨٤ر . ، وهذا يعنى صلاحية المقياس الجديد لقياس تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية في ظروف البيئة المصرية وبمحافظة الجيزة بالذات .

وتضمنت خطة البحث مقياسا للاتجاه استخدم في تحديد درجة رضا الاعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية ، كما اشتملت عرضا لبعض المقاييس البسيطة التى استخدمت لقياس استعداد الاعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ثم مقاييس أخرى لقياس فاعلية بعض العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الادارية والتي يعمل بعضها كقوى لجذب الاعضاء للجمعية ، والبعض الآخر كقوى دفع لهم لأداء الأدوار المتوقعة منهم بجمعياتهم ، وأخيرا مقياس لقياس الحالة التعليمية للاعضاء .

اختيار العينة : اختيرت عينة من الاعضاء تمثل أعضاء الجمعيات التعاونية بأنماط العضوية الثلاث بمحافظة الجيزة ، وقد تم ذلك بطريقة العينة الطبقية العشوائية المنتظمة (١) . فتم أولا اختيار خمس جمعيات من بين جمعيات كل نمط عشوائيا ، ثم اختير عشرون عضوا من كل جمعية بالطريقة العشوائية أيضا . وكان اختيار جمعيات النمط الاختيارى من بين ١٦ جمعية ، بينما كان اختيار جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل من بين ١٣ جمعية ، وتم اختيار جمعيات النمط الاجبارى من بين ٣٨ جمعية أم ، وكل هذه الجمعيات تتبع محافظة الجيزة . بذلك كان جملة أفراد العينة ٣٠٠ عضوا ، تم اختيارهم بواقع مائة عضو من جمعيات كل نمط من أنماط العضوية الثلاث .

جمع البيانات : استخدم في جمع البيانات استمارة استبيان بالمقابلة صيغت باللغة العامية ، واشتملت على ثلاثة أقسام رئيسية ، الأول لجمع بيانات عامة عن العضو ، والثانى يشتمل على المقاييس الخاصة بجمع البيانات اللازمة للكشف عن مقومات الاستمرار بالجمعية ، والثالث يحوى مقياسا خاصا بالكشف عن درجة رضا العضو عن الخدمات المقدمة له من جمعيته كمظهر للكفاءة الذاتية للجمعية وكعنصر هام يدعم استمرارها . وقد كانت نسبة الاستثمارات التى ألغيت لتضارب بياناتها أو تخلف أصحابها نحو ١٥ فى المائة ، مما جعل حجم العينة ٢٥٦ عضوا فقط .

النتائج ومناقشتها :

أولا : اختبار الفرض النظرى الأول : يتبين من التحليل الاحصائى للبيانات بالجدول رقم « ١ » أن هناك فرقا ذا دلالة بين درجات تماسك الاعضاء بجمعياتهم التعاونية فى أنماط العضوية الثلاث وذلك على مستوى ١ . و . وباختبار دلالة الفروق بين متوسطات درجات تماسك الاعضاء بجمعياتهم لكل نمطين على حدة ، اتضح وجود فرق ذو دلالة بين تماسك الاعضاء بجمعيات

النمط الاختياري من جانب وتماسك الأعضاء بجمعيات النمطين الآخرين وذلك على مستوى ١ . و . ، بينما لم يكن هناك فرق ذا دلالة بين متوسطى درجات تماسك الأعضاء بجمعيات النمطين الاجبارى غير الكامل والاجبارى .

من النتائج السابقة يمكن القول بأن هناك علاقة دالة توجد بين نمط العضوية وتماسك الأعضاء بجمعياتهم التعاونية ، وهذا يؤيد أن زيادة قوى جذب الجمعية للأعضاء يؤثر بطريقة واضحة في تماسك الأعضاء بجمعياتهم ، إذ كان من الجلى أن الفرق الدال بين تماسك الأعضاء بالجمعيات الاختيارية وتماسكهم بالجمعيات الأخرى يرجع أساسا الى زيادة قوى الجذب ودورها في النوع الأول من الجمعيات بدرجة أكبر بكثير مما هو في جمعيات النمطين الآخرين . وبالتالي تؤيد هذه النتائج القول بأن قوى الجذب مصدرا أكثر تأثيرا من القوى الأخرى في العمل على بقاء الأعضاء بجمعياتهم وتماسكهم ومقاومتهم للتخلى عن عضويتها .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الأول القائل بأن « هناك اختلاف في درجة تماسك الأعضاء بالجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جدول (١)

النسبة الفائية لتحليل التباين بين

متوسطات درجات تماسك الأعضاء بجمعياتهم التعاونية تبعا لأنماط العضوية
الثلاث

((جدول تحليل التباين))

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	النسبة الفائية F
بين الانماط	٢	٦٧	٢٢ر٥	***١٢ر١٦
داخل الانماط	٢٥٢	٦٩٧	٢ر٧٥٥	
المجموع الكلى	٢٥٥	٧٦٤		

*** الفروق ذات دلالة على مستوى ١.٥.

ثانيا : اختبار الفرض النظرى الثانى : يتبين من نتائج التحليل الاحصائى للبيانات المستخلصة من استجابات الأعضاء الراغبين فى البقاء بعضوية جمعيات الأنماط الثلاثة أن هناك اختلافا فى النسبة المئوية للأعضاء الموافقين والغير موافقين على كل من الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية التى عرضت عليهم باعتبارها عوامل تؤدي الى جذبهم للجمعية واستبقائهم فيها ، وذلك تبعا

لاختلاف نمط العضوية . وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لكل عامل من العوامل على حدة :

أ - بالنسبة للعامل الاقتصادي «يسر وسهولة الحصول على الخدمات التي يحتاجها العضو» ، يتبين من الجدول «٢» أن هناك علاقة دالة عند مستوى أكبر . بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد اتضح أن اتجاه هذه العلاقة يشير إلى زيادة فاعلية هذا العامل كلما كان في جمعية تعتمد العضوية فيها — بدرجة أكبر — على الرغبة في الاستفادة من خدماتها الاقتصادية ، ولذلك فهو أكبر ما يمكن في جمعيات النمط الإجباري عنه في الإجباري غير الكامل أو الاختياري ، وإن كان ينبغي الإشارة إلى أن فاعلية هذا العامل في كل أنواع الجمعيات — رغم الاتجاه السابق توضيحه — كبيرة جدا .

ب - بالنسبة للعامل الاجتماعي « سيادة علاقات الود والاتفاق بين أعضاء الجمعية » ، يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة دالة عند مستوى ٠.١ . بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد اتضح أن اتجاه هذه العلاقة يشير إلى زيادة فاعلية هذا العامل كلما كان في جمعية تعتمد العضوية فيها بدرجة أكبر على أساس اجتماعي ، ولهذا يلاحظ أن فاعلية هذا العامل كانت كبيرة جدا في جمعيات النمط الاختياري ، بينما قلت فاعليته بدرجة شديدة في جمعيات النمطين الآخرين ، وأن ظل هناك — رغم ذلك — فارق واضح في فاعلية هذا العامل في كل منهما .

ج - بالنسبة للعامل الاجتماعي « تشابه بعض الخصائص الفردية للأعضاء بتأثير تقارب المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم » ، يتبين من الجدول «٢» أيضا أن هناك علاقة دالة على مستوى ٠.١ . بين فاعلية هذا العامل — كقوة جذب — وبين نمط العضوية . وقد لوحظ نفس الاتجاه السابق ملاحظته في العامل «ب» من حيث اختلاف الفاعلية بين أنماط العضوية المختلفة .

د - بالنسبة للعامل الاقتصادي « كفاءة الجمعية في الوفاء باحتياجات الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية » ، يتبين من الجدول «٢» وجود علاقة ذات دلالة على مستوى ٠.٥ . بين فاعلية هذا العامل كقوة جذب وبين نمط العضوية . وقد لوحظت أيضا نفس الملاحظة التي وجدت في العامل «أ» من حيث اختلاف الفاعلية بين أنماط العضوية الثلاث .

يتضح مما سبق أن فاعلية العاملين الاقتصاديين « أ ، د » مصدر جذب للأعضاء للبقاء في الجمعية تكون دوما أكبر ما يمكن في جمعيات النمط الإجباري . ويرجع ذلك إلى الأساس الاقتصادي القوي الذي تقوم عليه العضوية في هذه الجمعيات ، وتقل هذه الفاعلية — لحد ما — في جمعيات النمط الإجباري غير الكامل ، بينما تكون في أقل درجات فاعليتها — نسبيا — جمعيات النمط الاختياري والذي تقوم فيه العضوية لحد كبير على أساس اجتماعي ، وهو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى جانب الأساس الأول

وهو حاجتهم الاقتصادية . من ذلك يتبين أهمية العوامل الاقتصادية — رغم الاختلاف النسبي في فاعليتها — في الجمعيات التعاونية على اختلاف أنماطها باعتبارها قوى جذب للأعضاء .

كما يتضح أيضا أن فاعلية العاملين الاجتماعيين « ب ، ج » كمصدر جذب للأعضاء لاستبقائهم في الجمعية ، تكون دائما أقل في فاعليتها من العوامل الاقتصادية ، ولكنها — نسبيا — تكون في أقصى درجات تأثيرها في جمعيات النمط الاختياري ، بينما تقل هذه الفاعلية بدرجة ملحوظة في جمعيات النمط الإجباري غير الكامل ، ولكنها تكون في أدنى درجات تأثيرها في النمط الإجباري .

بذلك يتضح صحة الفرض النظري الثاني القائل بأن « هناك اختلاف في فاعلية كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كقوى جذب للأعضاء في الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

جدول « ٢ »

قيم معاملات مربع كاي بين نمط العضوية وفاعلية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل كقوى لجذب الأعضاء لجمعياتهم

نمط العضوية		المعامل
١٢ر٨ **	يسر وسهولة حصول الأعضاء على الخدمات المحتاجين إليها	(أ)
١٠٠ر٩ **	سيادة علاقات الود والاتفاق بين أعضاء الجمعية	(ب)
٥٥ر٥ **	تشابه بعض الخصائص القربية للأعضاء بتأثير تقارب المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم	(ج)
٧ر٨ *	كفاءة الجمعية في الوفاء باحتياجات الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية	(د)

** دال عند مستوى ٠.٠١

* دال عند مستوى ٠.٠٥

ثالثا : اختبار الفرض النظري الثالث : ويتضح من التحليل الإحصائي للبيانات وجود علاقة دالة على مستوى ٠.٠١ بين نمط العضوية واستعداد الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجمعيتهم التعاونية .

وقد تبين من النتائج أن نسبة المتوقع أدائهم لدورهم المتوقع منهم بالجمعية أكبر في جمعيات النمط الإجباري غير الكامل منه في النمط الاختياري ، وإن كان

الفارق بينهما ضئيلا ، الا ان حتى هذا الوضع لم يكن متوقعا . هذا بينما كان استعداد اعضاء النمط الاجبارى لاداء هذا الدور اقل ما يمكن وبفارق شاسع عن استعداد الاعضاء فى النمطين الآخرين . والتعارض الذى وجد فى زيادة استعداد اعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل لاداء ادوارهم عن استعداد باقى الاعضاء وبخاصة فى النمط الاختيارى — رغم ضالة الفرق — يوجه النظر الى جانب هام فى كيفية رفع درجة استعداد الاعضاء لاداء ادوارهم ، فقد لوحظ اثناء جمع البيانات ان اغلب اعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل كانوا يربطون استعدادهم لحضور اجتماع الجمعية العمومية بصدور توجيه بذلك من الأجهزة التنفيذية القائمة على ادارة شئون الجمعية والتي يرأسها المشرفون الزراعيون . وهذا الربط يوضح نوعا من التأثير القوى الذى يعوض القصور الناشئ عن نقص النفوذ الذى غالبا ما يرتبط بعنصر الاختيار ومصادر الجذب ، بل واحيانا ما يتعدى هذا التأثير تأثير مصادر الجذب كما هو واضح فى الحالة امانا . ويرجع التأثير القوى للأجهزة التنفيذية على اعضاء جمعيات النمط الاجبارى غير الكامل الى انها تستمد قوتها Power من قدرتها على تقرير أو منع حق انتفاع الاعضاء من استغلال اراضي الاصلاح — سواء بالايجار أو التملك — بالاضافة لما تتمتع به من سلطة رسمية . ولم تظهر مثل هذه القدرة على التأثير للأجهزة التنفيذية فى جمعيات النمط الاجبارى لانتفاء عنصر القوة المستمد من القدرة على الضغط على العضو كما فى الحالة السابقة ، وذلك رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة من سلطة رسمية .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الثالث القائل بأن « هناك اختلاف فى استعداد الاعضاء للقيام بالدور المتوقع منهم فى الجمعية التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

رابعا : اختبار الفرض النظرى الرابع : هناك عديد من العوامل التى تعمل كدوافع للأعضاء لاداء ادوارهم المتوقعة منهم بجمعياتهم ، وهى عوامل تختلف فى طبيعتها التى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ادارية وقد اختير منها العوامل الاجتماعية لدراسة العلاقة بين فاعليتها ونمط العضوية كما هو موضح بجول « ٣ » وهى تلك العوامل التى يتوقع ارتباطها بأداء العضو لدوره فى مجال حضور اجتماعات الجمعية التعاونية وأهمها اجتماعات الجمعية العمومية . وفيما يلى عرض لهذه العوامل التى قد تؤثر على قيام العضو بهذا الدور ، وقد عرضت كلها فى صورة استجابات ممكنة للسؤال الثانى باستمارة الاستبيان ، وهذا السؤال يحاول الكشف عن الأسباب التى تدعو العضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، وفيما يلى عرض لاختبار العلاقات بين فاعلية هذه العوامل ونمط العضوية :

١ — العلاقات الاجتماعية ذات الصبغة العائلية بين الاعضاء ، باختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع لقيام الاعضاء بهذا الدور ، وجد ان هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ١.٠ ر ويعنى ذلك ان فاعلية هذا العامل تختلف باختلاف نمط العضوية .

ب — اقتناع الأعضاء بأهمية المناقشة في حسم الأمور المتعلقة بهم وجميعياتهم ، وباختيار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية . وجد أن هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ١.٠ ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل تختلف باختلاف نمط العضوية .

ج — إتاحة الفرصة لكل الأعضاء للمشاركة في مناقشات الجمعية العمومية ، وقد اتضح من اختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل في دفعه الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجميعياتهم التعاونية . أنه توجد علاقة دالة بينهما على مستوى ١.٠ ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل كدافع تختلف باختلاف نمط العضوية .

د — الرغبة في التعرف على ظروف الجمعية وأحوالها ، وقد اختبرت دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للعضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، ووجد أن هناك علاقة دالة بينهما على مستوى ١.٠ ر. أى أن فاعلية هذا العامل في دفع الأعضاء لحضور الاجتماع تختلف باختلاف نمط العضوية .

هـ — الرغبة في تحقيق أهداف الأعضاء من الجمعية عن طريق ابداء آرائهم في كيفية الوصول إليها في نطاق الجمعية التعاونية ، وتم اختبار دلالة العلاقة بين نمط العضوية وفاعلية هذا العامل كدافع للعضو لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، ووجد أنه توجد بينهما علاقة دالة على مستوى ١.٠ ر. ويعنى ذلك أن فاعلية هذا العامل في دفع الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية لجميعياتهم تختلف باختلاف نمط العضوية .

يتضح من استعراض النتائج السابقة وجود علاقة بين فاعلية هذا العامل كقوة دفع للأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية وبين نمط العضوية . وقد لوحظ وجود اتجاه عام للاختلاف بين فاعلية هذه العوامل — بغض النظر عن الاختلاف الناتج عن تغير نمط العضوية — وهو ما يمكن الاعتماد عليه كأساس لتحديد الأهمية النسبية أو درجة الارتباط لكل من هذه العوامل بعملية دفع الأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية ، فكان أكثر هذه العوامل أهمية هو العامل الرابع يليه في ذلك العامل الخامس ثم العامل الثانى فالعامل الأول ثم أخيرا العامل الثالث وهو أقلهم في دفع الأعضاء لأداء هذا الدور في جمعيات الأنماط الثلاثة على وجه العموم .

بذلك يتضح صحة الفرض النظرى الرابع القائل بأن « هناك اختلاف في فاعلية العوامل الاجتماعية في دفع الأعضاء لأداء أدوارهم المتوقعة منهم بجميعياتهم التعاونية تبعا لاختلاف نمط العضوية » .

مبحث (٣٧)

قيم معاملات مربع كاي بين نمط العضوية وقاغلية بعض
العوامل الاجتماعية التي تعمل كقوى الدفع للأعضاء لحضور اجتماعات
الجمعية العمومية لجمعياتهم التعاونية

نمط العضوية		العوامل
٨٠.٥٥	العلاقات الاجتماعية ذات الصيغة العائلية بين الاعضاء	(أ)
٩١.٥٥	اقتناع الاعضاء بأهمية المناقشة في حسم الامور المتعلقة بهم وجمعياتهم	(ب)
٨٩.٦١	اتاحة الفرصة لكل الاعضاء للمشاركة في مناقشات الجمعية العمومية	(ج)
٤٥.٤٤	الرغبة في التعرف على ظروف الجمعية وأحوالها	(د)
٢٦.٢٢	الرغبة في تحقيق أهداف الاعضاء من الجمعية عن طريق ابداء رأيهم في كيفية الوصول اليها في نطاق الجمعية التعاونية	(هـ)

** دال عند مستوى ٠.١.

خامسا : اختبار الفرض النظري الخامس : يبين التحول الاحصائي للبيانات
الموضح بجدول تحليل الاختلاف رقم « ٤ » ، أن تحليل التباين لمتوسطات درجات
رضاء الاعضاء عن الخدمات المقدمة لهم من جمعياتهم التعاونية في أنماط
العضوية الثلاث قد أظهر عدم وجود فروق ذات دلالة بين المتوسطات الثلاثة .
ويبدو من النتيجة السابقة أن درجة رضاء الاعضاء عن الخدمات التي تقدمها
لهم جمعياتهم التعاونية لا تتأثر بدرجة حريتهم أو اضطرارهم للانضمام لعضوية
الجمعية التعاونية . ولكن يلزم الإشارة هنا الى أن هناك فرق بين رضاء العضو
عن جمعيته ككل — بما في ذلك من جوانب عديدة — وبين رضائه عن خدماتها
فقط ، اذ يعد الرضاء عن الخدمات واحدا من تلك الجوانب العديدة التي تشمل
— على سبيل المثال لا الحصر — درجة رضاء العضو عن اللوائح الداخلية
للجمعية وأهدافها والهيئات الادارية المهيمنة على شئونها وكفاءة الادارة في
تسيير أمورها . . الخ . وعلى ذلك فقد تكون هناك علاقة ما بين درجة رضاء
العضو عن جمعيته ككل ونمط العضوية ، ولكن ليس من الضروري أن يكون
لكل جانب من الجوانب السابقة نفس العلاقة مع نمط العضوية ، اذ أن علاقة
الكل بمتغير معين لا تعني أن تكون هي نفسها العلاقة بين كل جزء ونفس
المتغير . لذا فمن المرجح أن تكون درجة الرضاء عن الخدمات مرتبطة فقط
بقدره هذه الخدمات على اشباع حاجات العضو ، وذلك بغض النظر عن
العوامل الأخرى التي قد تؤثر في درجة رضائه عن الجمعية ككل بما في ذلك
الخدمات التي تؤديها لأعضائها . ولعل من الواضح أنه بينما لا تتأثر درجة

رضاء الأعضاء عن الخدمات بنمط العضوية أو العوامل والظروف المرتبطة بها فان ذلك لا يعنى عدم تأثيرها في متغيرات أخرى بالجمعية التعاونية مثل استعدادة للمشاركة في نشاطها أو في استمرار عضويته فيها أو الحفاظ على ارتباطه بها ، وهو أمر يحتاج لأبحاث ودراسات أخرى وعديدة .

يتضح مما سبق عدم ثبوت صحة الفرض النظرى الخامس القائل بأن « هناك اختلاف في درجة رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية لهم تبعاً لاختلاف نمط العضوية » .

جدول (٤)

النسبة الفائية F لتحليل التباين بين

متوسطات درجات رضاء الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية

تبعاً لأنماط العضوية الثلاث

((جدول تحليل التباين))

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	النسبة الفائية F
بين الانماط	٢	٢	١	١٦٩
داخل الانماط	٢٥٢	١٥١	٠.٥٩٧	
المجموع الكلى	٢٥٥	١٥٣		

*** الفروق غير دالة

الخلاصة

من نتائج اختبار الفروض الخمسة السابقة يتبين أن هناك علاقة واضحة بين نمط العضوية بالجمعيات التعاونية من جانب ومقومات الاستمرار فيها من الجانب الآخر ، وتماسك الأعضاء بجمعيتهم وقيامهم بأدوارهم فيها بعضاً من هذه المقومات . يعنى ذلك أن مقومات الاستمرار للجمعيات التعاونية وبالتالي احتمالاته — خاصة في حالة رفع الإشراف الإدارى من قبل الأجهزة الحكومية عليها — يختلف من جمعية وأخرى تبعاً لنمط العضوية ، أى تبعاً لأسلوب انضمام الأعضاء لها . وقد اتضح من النتائج أن مقومات الاستمرار واحتمالاته تزداد في جمعيات النمط الاختيارى ، إذ أن تماسك الأعضاء بجمعياتهم في هذا النمط كان أعلى منه في جمعيات النمطين الآخرين ، كما كان استعداد الأعضاء لأداء أدوارهم المتوقعة منهم في جمعيات هذا النمط أكبر منه في جمعيات (م ٢ — الاجتماعية)

النمطين الآخرين ، ولقد كان هذا الاستعداد داخليا ومن فوات الأعضاء وليس نتيجة لضغط أى جهة تنفيذية عليهم ، هذا بالإضافة لزيادة فاعلية أغلب العوامل التى درست باعتبارها قوى تعمل على جذب الأعضاء لجمعياتهم أو قوى تدفعهم لأداء أدوارهم فيها وذلك عما هو فى جمعيات النمطين الاجبارى غير الكامل والاجبارى ، وهو يتيح فرصة أكبر للتأثير على الأعضاء بأكثر من نوع من العوامل وبدرجة وكفاءة أعلى .

يستنتج مما سبق كله أن احتمال وفرصة ارتباط الأعضاء بجمعياتهم التعاونية ، وبالتالي امكانيات حفاظهم على روابطهم بها تكون فى جمعيات النمط الاختيارى أكبر منه فى جمعيات النمطين الآخرين ، ومن ثم تزداد احتمالات استمرار هذه الجمعيات حتى دون وجود اشراف رسمى — حكومى — عليها .

ولكن وجد أن رضا الأعضاء عن خدمات جمعياتهم التعاونية لا يتأثر باختلاف نمط العضوية ، ويعنى ذلك أن الكفاءة الذاتية للجمعية — تبعاً لمقياس الرضاء — لا يتأثر بغير القدرة الحقيقية للجمعية على تقديم الخدمات التى تحقق أشباع رغبات الأعضاء وسد احتياجاتهم .

المراجع حسب ورودها بالبحث

- ١ — جابر جاد عبد الرحمن (دكتور) ، « اقتصاديات التعاون — ج ١ » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩ .
- على فؤاد أحمد (دكتور) ، « علم الاجتماع الريفى » ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٧ .
- ٢ — لويس كامل مليكه (دكتور) ، « سيكولوجية الجماعات والقيادة — ج ١ » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٦٦ .
- ٣ — السيد محمد خيرى (دكتور) ، « الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية » ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٢١ .
- ٤ — لويس كامل مليكه (دكتور) ، « سيكولوجية الجماعات والقيادة — ج ٣ » ، ص ٧٣٤ .
- ابراهيم أبو لغد ، لويس كامل مليكة (دكتور) ، « البحث الاجتماعى — مناهجه وأدواته » ، مركز التربية الأساسية ، سرس اللين ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٨ .

(5) Miller, Delbert c., «Handbook of Research Design and Social Measurement» David Mc Kay Co., N.Y., 1964, pp. 138 — 139.

(6) Séltiz, Claire et al, «Research Methods in Social Relations», Holt Rinehart and Winston Inc., U.S.A., 1963, pp. 526 - 533.

- 5 — There is difference in the degree of members' satisfaction with the services offered by their cooperatives between the three patterns of membership.

The data were collected by a questionnaire consists two parts. The first part include the scales of cohesiveness, members' readiness to undertake their expected roles and the effectiveness of some social factors which act as incentives or attractive forces. The second part include the scale of members' satisfaction of cooperative services. The sample was selected randomly and consisted of 300 members representing all patterns of membership of cooperatives in Giza governorate, one hundred from each pattern were selected. Fifteen per cent of individuals' schedules were excluded due to absent selected individuals or conflicting unreliable answers. Therefor, the actual sample size became 256 individual.

The analysis of variance and the simple correlation techniques were employed for analysing the available data.

Results of statistical analysis to test the previous hypotheses were as follows :

- a) It has proved that there are significant relationships for the first four hypotheses at the 95% significance level.
- b) There is no significant relationship for the fifth hypothesis. From the results, the following conclusions can be derived :
 - a) Continuity basis in the cooperatives — in general — proved to have a significant relationship with pattern of membership, i.e. these continuity basis with all its probabilities are likely to vary with variation of pattern of membership. They tend to increase and the continuity becomes more probable in case of voluntary pattern of cooperatives.
 - b) The subjective aspect of cooperatives' efficiency has no relation with the variation of patterns of membership. It would appears that this aspect of cooperative's efficiency does not vary except by its direct ability to meet members' needs that stimulate their membership.

It has been observed from experience that the possibilities of continuity and efficiency are influenced by certain phenomena and conditions which seem to be affected with the pattern of membership of cooperatives or by other related circumstances.

It is necessary for studying the basis of continuity and efficiency of cooperatives, to investigate these phenomena and conditions that may affect them positively or negatively.

The phenomenon of members' cohesion to their cooperatives and their readiness to undertake their expected roles are considered as the basis for continuity in cooperatives. There are some social factors related to cohesiveness as attractive forces for members, while there are some other factors of economic and sociological nature related to members' readiness because they act as incentives for them to undertake their roles. Members' satisfaction with services is another factor demonstrating the subjective aspect of cooperatives' efficiency. The purpose of this research is to study the relationships between all these above variables and pattern of membership.

Five relevant general hypotheses have been derived from review of literature and theoretical background related to this problem. They can be stated as follows :

- 1 — There is difference in the degree of members' cohesion to their cooperatives between the three patterns of cooperative membership.
- 2 — There is difference in the degree of effectiveness of economic and sociological factors presumably attractive forces for the cooperative members between the three patterns of membership.
- 3 — There is difference in the degree of readiness of members to undertake their roles in cooperatives between the three patterns of membership.
- 4 — There is difference in the degree of effectiveness of sociological factors as incentives for members to undertake their roles in cooperatives between the three patterns of membership.

An Analytical Study of the Relation between
Pattern of Membership and some Group Dimensions of
Cooperatives

by

Dr. M. MOHIEY EL-DIN NASRAT

Head of Dept. of Agricultural Economics

Dr. K. HASSAN ABOU EL-SOUD

Faculty of Agriculture, Cairo University

Assistant Professor in Dept. of Agric. Economics

MOHAMED HELMY NAWAR

Instructor in Dept. of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture, Cairo University

This study had been carried out on three different types of cooperatives in Giza governorate; most of which have been distributed in rural areas. The variation in these types is attributed to the different patterns of membership. Currently, in Egypt there are three distinguished -patterns of co-operative membership :

- a) *Voluntary Pattern*: such as in the case of productive cooperatives in the field of small industries; where individuals are completely free to join.
- b) *Incomplete Compulsory Pattern* : such as the agricultural cooperatives in agrarian reform areas. According to the law, all those beneficiaries who will own or rent the land in a certain area should join an agricultural cooperative which will be established in their area especially for them.
- c) *Compulsory Pattern* : such as the normal agricultural cooperatives which are existing at the village level in all the Egyptian countryside. According to the agricultural credit law farmers must join the cooperative in their village in order to be able to obtain agricultural credits in each or kind.

الفكر الديموقراطى فى التربية *

للدكتور سيد ابراهيم الجيار

مدرس اصول التربية بكلية التربية — جامعة عين شمس

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة الوثيقة بين الفكر الديموقراطى والتربية ، وابرار العوامل المشتركة التى تساعد على توفير فرص النمو والانتشار لكل من الديموقراطية والتربية فى اطار اجتماعى تربوى معين .

ومحور الارتكاز الذى تدور حوله هذه الدراسة هو الجانب التربوى الاخلاقى فى النظرية الديموقراطية Moral Aspect . فاذا كانت التربية عملية اجتماعية يتحدد مغزاها وفقا للاطر الاجتماعى الذى تعمل فيه ، فانه من الطبيعى ان تتشكل نوعيتها وفلسفتها وفقا لنوع العلاقات الاجتماعية والانسانية السائدة فى المجتمع . والديموقراطية تاتى فى مقدمة العلاقات الانسانية المرغوب فيها .

وربما كانت عبارة « جون ديوى John Dewey » المشهورة « ان تعلق الديموقراطية بالتربية اصبح حقيقة معروفة » (١) من اهم المثيرات التى شددت اهتمام الكاتب نحو دراسة هذا الموضوع . فمن المعروف ان الاتجاه الديموقراطى اصبح يفرض نفسه على الفكر السياسى والاجتماعى بشكل او باخر وبخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر ، ثم شهر القرن العشرين تطورا ملموسا فى العلاقة بين الفكر الديموقراطى والتربية كان من نتيجته ان الدعوة لنشر التعليم العام او شعار « التعليم حق للجميع » كلها اتخذت من الديموقراطية سلاحا قويا لها . ومن هنا كان القول بان الديموقراطية مهدت الطريق امام المد التعليمى فى كل مكان . وهذا الاتصال الوثيق بين الديموقراطية والتربية امد علماء السياسة والاجتماع بمعادلة جديدة مضمونها انه « كلما كان المجتمع الديموقراطى متعلما بدرجة اكبر ، كلما كانت حكومته اكثر ديموقراطية » (٢) .

* ملخص للرسالة التى تقدم بها الكاتب للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية من جامعة لندن عام ١٩٦٧ تحت عنوان :
The Impact of Modern Democratic Thought on Education.

ومن هنا كان من أهم أهداف هذه الدراسة ما يلي :

- ١ — توضيح الفكرة الديمقراطية في علاقتها بالتربية .
- ٢ — دراسة اثر الفكر الديموقراطى الحديث على التربية من المنظور التاريخى .
- ٣ — دراسة المدى الديموقراطى الذى تأثرت به نظم التعليم فى بعض الديموقراطيات الغربية مثل انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

المشكلة :

أصبحت الديمقراطية قبلة جميع النظم السياسية والحكومات فى الوقت الحاضر حتى أصبحت كل الأنظمة السياسية تقريباً تنتحل لنفسها صفة الديمقراطية كما اتسع المفهوم الديموقراطى ليمتد خارج الاطار السياسى ويفرض نفسه على العديد من المجالات والقطاعات وفى مقدمتها قطاع التربية والتعليم .

ومع ذلك لا يوجد اتفاق عام ، أو شبه اتفاق على تحديد واضح للمفهوم الديموقراطى أو الاستخدام السليم لكلمة « الديمقراطية » . وقد انعكس هذا الغموض بدوره على كافة المجالات التى تأثرت بالسد الديموقراطى وبالتالي أصبح المفهوم الديموقراطى للتربية ، محل جدل وخلاف كبيرين .

وعلى الرغم من ازدهام التراث الفكرى بثروة هائلة من المؤلفات والكتابات والأبحاث التى تتناول موضوع الديمقراطية فى اطار سياسى ، وكذلك ازدياد المؤلفات المتخصصة فى التربية بدرجة واضحة . إلا أنه من الملاحظ أن موضوع العلاقة بين الديمقراطية والتربية لم يبحث بدرجة كافية . وقد توصل الباحث الى هذه النتيجة بعد دراسة استطلاعية قام فيها بحصر الدراسات السابقة فى هذا الموضوع مستعيناً بفهارس وسجلات ثلاث مكاتب رئيسية فى إنجلترا وهى : مكتبة المتحف البريطانى بلندن ومكتبة جامعة لندن ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن .

ومن الدراسات الهامة التى ساعدت الباحث على تحديد مشكلة البحث استفتاء هام قامت به هيئة اليونسكو فى باريس عام ١٩٤٩ واستطلعت فيه رأى نخبة من كبار المفكرين فى أكثر من خمسين دولة تمثل جميع المذاهب السياسية والنظم الاجتماعية والاقتصادية التى عرفها العالم ، وكان موضوع هذا الاستفتاء « الديمقراطية فى عالم متوتر » (٣) . وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتيجتين رئيسيتين هما :

- ١ - ان الديمقراطية مفهوم غامض لا يوجد اتفاق عام على تعريفه .
 - ٢ - ان النظام الديمقراطي - مع الاختلاف حول تعريفه - يعد أنسب الأشكال للتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم .
- ويمكن تحديد مشكلة البحث بصياغتها في صورة تساؤلات هامة حاولت الدراسة الاجابة عنها. ومن هذه التساؤلات .
- ١ ب - ماذا تعنى الديمقراطية بوجه عام وفي علاقاتها بالتربية بوجه خاص ؟
 - ٢ - ما هى طبيعة العملية التربوية فى علاقتها بالديموقراطية ؟
 - ٣ - الى أى حد تستطيع الديمقراطية الاعتماد على التربية فى تدعيمها وتحقيق أهدافها ؟
 - ٤ - ما هو المقصود بالمفهوم الديموقراطى فى التربية ؟
 - ٥ - اذا تصورنا الديمقراطية والتربية كقوتين متحركتين فأيهما أكثر دفعا للآخر .. الديمقراطية أم التربية ؟ أم هما معا ؟
 - ٦ - الى أى حد تأثرت نظم التعليم فى بعض الديمقراطيات الغربية بالفكر الديموقراطى الحديث ؟

فروض البحث :

- ١ - ان العلاقة بين الديمقراطية والتربية حقيقة مسلم بها وهى علاقة تبادلية (Reciprocal)
- ٢ - ان احترام ذاتية الفرد ونكائه هو الاساس الذى تقوم عليه النظرية الديمقراطية فى التربية .
- ٣ - ان تحقيق المثل الديمقراطية فى التربية يتطلب ادخال تعديلات جذرية على فلسفة ونظم التعليم التقليدية Traditional

منهج البحث وخطته :

استخدم المنهج التاريخى المقارن فى هذا البحث . ومن أجل ذلك اعتمد الباحث على طريقة هولز B. Holmes استاذ التربية المقارنة بجامعة لندن . وهى الطريقة المعروفة باسم « التكوينات النظرية فى المنهج المقارن » Rational Constructs (٤) وهى من أنسب الطرق لإبراز العلاقات بين

الأبعاد المختلفة في الدراسات الانسانية وتقوم أساسا على إنشاء تكوينات نظرية مستمدة من طبيعة المجتمع والموضوع الذى ندرسه، مع الاستعانة بنظريات المعرفة Theories of Knowledge ونظريات المجتمع Theories of Society ونظريات الفرد Theories of the individual التى تتعلق بموضوع الدراسة وبذلك يمكن معالجة موضوع مثل الفكر الديمقراطى فى أكثر من بلد ومن خلال الآراء المختلفة لأكثر من كاتب أو مفكر وفقا لمعايير متفق عليها منذ البداية ، وهو ما تتطلبه هذه الدراسة .

ونظرا لأن المفهوم الديمقراطى تعرض للعديد من التفسيرات فى مراحل تاريخية مختلفة وعالجه المفكرون من زوايا متعددة ، لذا استخدم المدخل التاريخى فى لقاء الضوء على تطور الفكر الديمقراطى الحديث منذ القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين وذلك من خلال تحليل آراء أربعة من كبار المفكرين الغربيين الذين أولوا موضوع الديمقراطية اهتماما كبيرا وهم : جون لوك J. Locke وجون ستيوارت مل J.S. Mill فى إنجلترا ، وتوماس جيفرسون Jefferson وجون دبوى J. Dewey فى الولايات المتحدة الأمريكية . كما اختيرت نظم التعليم فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كنماذج لدراسة التطبيقات الديمقراطية فى القرية ، وإبراز نواحي القصور والثغرات التى توجد بين النظرية والتطبيق .

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة تتناول منهج البحث وخطته وتحديد موضوعه ، تليها ثلاثة أبواب رئيسية مقسمة الى ثمانية فصول ببيانها كالاتى :

الباب الأول وموضوعه : الفكر الديمقراطى — مدخل اجتماعى سياسى
ويضم هذا الباب ثلاثة فصول هى :

فصل ١ : معنى الديمقراطية وخصائصها .

ويبحث هذا الفصل فى ماهية الديمقراطية قديما وحديثا مع تحليل المفهوم الديمقراطى لفظا ومعنى Conceptual Analysis وفى تطور المفهوم الديمقراطى منذ أصوله الأولى فى اثينا حتى الوقت الحاضر ثم ينتهى بتحديد مفهوم الديمقراطية من وجهة نظر هذا البحث .

فصل ٢ : نشأة وتطور الديمقراطيات الحديثة فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويتناول هذا الفصل دور المؤسسات الديمقراطية فى كل من البلدين وأثر الفكر الديمقراطى الحديث فى تطور هذه المؤسسات مع دراسة العوامل المؤثرة والصراع القائم بين الديمقراطية والاستقرائية .

فصل ٣ : الفكر الديمقراطي عند لوك وجيفرسون ومل وديوى .

وفى هذا الفصل عرض وتحليل لأهم الآراء التى نادى بها هؤلاء المفكرون، جون لوك باعتباره اللسان المعبر عن لبرالية القرن السابع عشر وفيلسوف الثورة الانجليزية فى عام ١٦٨٨ ، وتوماس جيفرسون باعتباره رجل الدولة وفيلسوف الديمقراطية فى أمريكا فى القرن الثامن عشر ، ودوره البارز فى وضع وثيقة اعلان الاستقلال فى أمريكا . وجون ستيوارت مل لادخاله العامل الاقتصادى كبعد هام فى الفكر الديمقراطي الحديث وإبراز مفهوم الحرية وتأكيد فيه فى الاتجاه الديمقراطي مع الاهتمام بالتربية ودورها فى تحقيق الديمقراطية المتنورة . وأخيرا جون ديوى لأنه يمثل طفرة كبيرة فى تطور الفكر الديمقراطي الحديث بما يلائم طبيعة العصر ويضع للديموقراطية فلسفة حياة كاملة أساسها التربية .

الباب الثانى وموضوعه : الفكر الديمقراطي وعلاقته بالتربية .

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول تتناول كلها موضوع الفكر الديمقراطي فى إطاره التربوى :

فصل ٤ : نمو الاتجاه الديمقراطي فى التربية

ويتناول هذا الفصل النقاط الآتية :

(أ) الجذور التاريخية والتطورات المبكرة للاتجاه الديمقراطي فى التربية .

(ب) ظهور الحركات القومية والاتجاهات العلمية التجريبية واثرها فى نمو الفكر الديمقراطي التربوى .

(ج) نمو المفهوم الديمقراطي فى التربية على أسس فلسفية علمانية secular

(د) ظهور مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كأساس للتربية الديمقراطية

فصل ٥ : العلاقة بين الفكر الديمقراطي والتربية .

ويحاول هذا الفصل الإجابة على الاسئلة الرئيسية التى طرحها الباحث فى تحديد المشكلة التى تدور أساسا حول طبيعة كل من الديمقراطية والتربية

فصل ٦ : المفهوم الديمقراطي فى التربية .

ويبحث هذا الفصل فى أهم القضايا التى تتعلق بالمفهوم الديمقراطي فى التربية مثل :

(أ) مفهوم المساواة فى التربية وإمكانات تحقيقه .

(ب) مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

(ج) مفهوم الحرية في التربية .

(د) موقف التربية الديمقراطية من قضية « التسلط الفكري

(هـ) حول البحث عن نظرية ديموقراطية في التربية .

الباب الثالث وموضوعه : بعض التطبيقات الديمقراطية في التربية .

ويضم هذا الباب فصلين عن الملامح الديمقراطية في التربية الانجليزية والامريكية :

فصل ٧ : الاتجاهات الديمقراطية في التعليم في انجلترا والولايات المتحدة الامريكية .

في هذا الفصل تحليل للمفهوم الديمقراطي للتربية في كل من البلدين ، وامكانيات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع ، وبحث قضية التعليم كحق مكتسب لجميع الافراد .

فصل ٨ : بعض نواحي القصور في التطبيقات الديمقراطية في التربية في انجلترا والولايات المتحدة .

ويتناول ثلاث قضايا هي : تعليم الكثرة وتعليم القلة ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، والتفرقة العنصرية في التعليم .

معطيات البحث :

١ — في محاولة تحديد معنى الديمقراطية ، اظهرت الدراسة ان هذا المفهوم يحيط به الكثير من الغموض والتضارب لدرجة خشي معها بعض الكتاب ان تصبح الديمقراطية كلمة بلا معنى على الاطلاق (٥) . وربما كان السر في ذلك هو اختلاف النظرة الى المفهوم الديمقراطي ورغبة كل نظام سياسي في ان ينتحل لنفسه صفة الديمقراطية دون ما تحديد واضح او تعريف اجرائي لهذا المفهوم . وما من شك في ان التاريخ الطويل الذي مر به هذا المصطلح منذ عرفه المجتمع الاثني حوالى القرن الخامس ق.م ساعد على هذه الفوضى « الاصطلاحية » في تحديد معنى كلمة الديمقراطية .

وقد اثبتت الدراسة من تحليل المفاهيم المختلفة للديموقراطية انه يمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من المفاهيم .. المجموعة الاولى يمكن ان نطلق عليها « المفهوم الضيق » للديموقراطية (The Narrow Concept) وفيه يتحدد معنى الديمقراطية من خلال الاطار السياسي وهذا هو المفهوم التقليدي للديموقراطية .

والمجموعة الثانية من التعاريف يمكن ان نطلق عليها « المفهوم الواسع »

للديموقراطية (Broad Concept) وفيه يمتد المفهوم الديموقراطى خارج اطاره السياسى ليشمل العديد من المجالات وجوانب الحياة المختلفة ، وبذلك يمثل فلسفة أو طريقة حياة متكاملة .

٢ — انتهى البحث الى أن العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية والتربية تظهر بوضوح اذا نظرنا الى الديموقراطية من زاوية المفهوم الواسع باعتبارها طريقة حياة أو مجموعة من العلاقات الانسانية ومستور أخلاقى اجتماعى . وهنا يتحدد مغزى الديموقراطية بمعيار احترام ذاتية الفرد والثقة فى ذكائه وقدراته . والاساس الفلسفى لهذا المعيار يكمن فى أن الفرد يكون فكرته عن نفسه فى ضوء فكرته عن الآخرين . وبقدر نمو فكرته عن الآخرين تنمو ذاته كفرد آدمى (Selfhood) (١) ومن هذا الاساس الفلسفى يمكن ادراك العلاقة الوثيقة بين التربية والمغزى الديموقراطى .

٣ — أظهرت الدراسة أن آراء الفلاسفة الاربعة لوك وجيفرسون ومل وديوى ما هى الا انعكاس للظروف الحضارية التى عاشوها ، وتعبير عن النظام الرأسمالى ، ومن هنا كان التركيز على الجانب النظرى فى معالجة الفكرة الديموقراطية ومحاولة وضع نظريات تسهم فى مواجهة مشكلات النظام الرأسمالى ومتناقضاته مثل الطبقة والارستقراطية والتفرقة العنصرية وتفاوت الثروات الى غير ذلك من مشكلات التطبيق الديموقراطى فى النظام الرأسمالى . ويرى الفيلسوف البريطانى برتراند راسل أن الفرق الجوهرى بين المفهوم الغربى ، والمفهوم الشرقى (الاشتراكى) للديموقراطية يكمن فى الجانب الاقتصادى ، فكل المفهومين يؤكد دور الشعب ولكنهما يختلفان فى شكل هذا الدور (٧) .

٤ — يمكن اعتبار كل من جون لوك وتوماس جيفرسون وجون استيوارت مل ممثلين لاتجاه عريض فى الفكر الديموقراطى أساسه أن الديموقراطية مفهوم سياسى يرتبط بمؤسسات معينة ينظمها مبدأ القانون الطبيعى Natural Law أو مبدأ الحقوق الطبيعية Natural Rights ويعترف هذا الاتجاه بأهمية الصفوة أو النخبة الارستقراطية فى تحقيق المثل الديموقراطية كما تصورها هؤلاء المفكرون وان كانوا قد فرقوا بين ارستقراطية المواهب والقدرات Meritocracy وبين ارستقراطية الطبقة والنسب والمركز الاجتماعى Artificial Aristocracy

أما جون ديوى فانه يمثل اتجاها جديدا فى تطور الفكر الديموقراطى فى اطار اجتماعى شامل وطريقة حياة كاملة تقوم على أسس تربوية أخلاقية قبل أى شئ آخر .

٥ — قطع الاتجاه الديموقراطى فى التربية شوطا بعيدا منذ بدأت الجهود الاولى لنشر التعليم وتيسيره لعامة الناس بعد أن كان وقفا على أبناء

الملوك والطبقات الحاكمة ، حتى اتضحت معالمه في نظريات وفلسفات التربية في القرنين ١٩ ، ٢٠ . ولكنه في الواقع والتطبيق العملى لم يخرج عن دائرة تعميم التعليم للجميع Universal Education . وليس معنى هذا تحقيق المثل الديموقراطية في التربية ، وانما هو عملية تيسر التعليم للناس حتى وان بقيت الطبقة ممثلة فيه ، فيتوفر تعليم راق للغنى وتعليم رخيص للفقير . أما التربية الديموقراطية فهي تزيل هذه الحواجز وتهتم أول ما تهتم بتوفير التعليم المناسب لكل فرد مهما كان مركزه الاجتماعى أو لونه وجنسه .

٦ — العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية والتربية تكمن في أهمية تكوين العادة واعادة تنظيم الخبرات في إطار اجتماعى يسمح بنمو الفرد الى أقصى حد ممكن ، ولذا فان التنظيم السياسى والمؤسسات الديموقراطية ليست كل شئ في تحقيق المثل الديموقراطية وانما المعيار هو التومات السلوكية للأفراد ونوعيتهم الاخلاقية Moral Quality . وبذلك يمكن اعتبار الديموقراطية في اطارها الاجتماعى « قاعدة تربوية وسياسة تربوية » .

٧ — من أساسيات المفهوم الديموقراطى للتربية فهم الطبيعة الانسانية ومدى قدرة الفرد العادى على التعليم والتطويع الاجتماعى والسياسى ، وقدرته أكثر من غيره على التعبير عن مصالحه ومشاكله مهما كان مستواه الاجتماعى أو حظه من التعليم متواضعا . ولذا كانت الطريقة الديموقراطية في العلاقات الانسانية هي أنسب الطرق لتحقيق النمو لكل من الفرد والجماعة ، وهذا هو غاية التربية وغاية الديموقراطية أيضا .

٨ — أظهرت الدراسة في مجال التطبيقات الديموقراطية للتربية في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ان انجلترا استنبطت مفهوما ديموقراطيا في التربية يعكس المفهوم الانجليزى للديموقراطية بوجه عام . ويتضمن هذا المفهوم وجود قدر محدود من المساواة الى جانب وجود الصفة أو النخبة المتميزة Elite بالضرورة ، ولكنه يبرز ويؤكد أهمية مفهوم الحرية بوجه خاص .

أما في الولايات المتحدة فقد أكد المفهوم الديموقراطى في اطاره النظرى أولوية مفهوم المساواة وارتباط النظرية الديموقراطية بفلسفة التربية بوجه خاص . وتبعاً لذلك فان التربية في انجلترا تعتبر التعليم الجيد أوفى المراحل العليا ميزة ينبغي أن يتمتع بها القادرون فقط ، حتى ولو كانت هذه المقدرة هي مجرد المقدرة على شراء التعليم الخاص . أما في أمريكا فالتعليم حق عام يجب أن يتمتع به كل مواطن على قدم المساواة ومن خلال سلم تعليمى واحد مفتوح أمام الجميع حتى أعلى مراحلها .

ولكن التطبيق العملى أظهر الكثير من نواحي القصور في الاتجاهات الديموقراطية في التعليم في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . فلا يزال

هناك الكثير من الشغرات التي تهجم الفكرة الديمقراطية من أساسها على الرغم من محاولة وضع حلول نظرية لمشكلات التعليم على المستوى النظرى والتشريعى فقط . فقبضية التعليم الجيد للقلة أو تعليم رخيص للجميع لازالت تحكم الكثير من جوانب السياسة التعليمية فى انجلترا حتى الوقت الحاضر ، ومن امثلة ذلك المركز الممتاز الذى تحتله المدارس الخاصة المعروفة باسم Public Schools ، وهى تمثل قمة التعليم الارستقراطى فى انجلترا ، وتكاد تكون المصدر الوحيد للاعداد للمناصب القيادية . وتدل الاحصائيات على أن ٨٧ ٪ من أعضاء مجلس الوزراء فى حكومة المحافظين من خريجي هذه المدارس كما أن ٧٦ ٪ من أعضاء مجلس العموم ومن القضاء والسفراء تعلموا فى هذه المدارس أيضا (٨) .

وفى الولايات المتحدة الامريكية لا زالت التفرقة العنصرية دليلا على قصور السياسة التعليمية عن تحقيق ادنى حق من الديمقراطية فى التعليم . فقد ظل التمييز العنصرى حتى عهد قريب تحت سمع وبصر القاتلون فى ولايات الجنوب السبعة عشر . وعلى الرغم من أن قانون الحقوق المدنية سنة ١٩٦٤ قد وضع حدا لهذا التمييز وحرمة قانونيا . الا أن كبار المسئولين عن التعليم فى الولايات المتحدة يعترفون بأن أساليب التمييز العنصرى لا زالت تمارس بنفس الدرجة ان لم يكن أكثر ، ولم يعدم اتصار التفرقة العنصرية الحيل التى تمكنهم من التحايل على القاتلون ومن بينهم بعض حكام الولايات (٩) .

٩ - حاول الباحث رسم اطار نظرى لفلسفة تربية ديموقراطية ، وقد اتخذ هذا الاطار نقطة ابتدائه مما انتهى اليه جون ديوى فى نظريته الديمقراطية باعتبارها انسب النظريات فى مجال التطبيق التربوى مع التسليم مقدما بتكامل هذه النظرية على المستوى النظرى المنطقى ، وقصورها عن مواجهة مشكلات التطبيق الديمقراطية فى التربية .

ويمكن تلخيص هذا الاطار النظرى فى مجموعة الفروض الآتية التى تكون المحاور الرئيسية لفلسفة ديموقراطية فى التربية :

(أ) القابلية للتعليم صفة مشتركة بين بنى البشر جميعا طالما توفر لهم الوسط المربى .

(ب) الوسط الديموقراطى بمعناه الاجتماعى يمكن اعتباره وسطا مربيا يحقق النمو للفرد والمجتمع .

(ج) اذا كانت التربية عملية نمو للفرد فى اطار اجتماعى معين ، فان الديمقراطية هى انسب اطار لتحقيق النمو .

(د) الديمقراطية بهذا المعنى مهمة غير منتهية وبقدر تجدد غاياتها تتجدد غايات التربية ووسائلها .

مصادر البحث

- 1 — Dewey. J. : **Democracy and Education**, New York, 1916, p. 87.
- 2 — Bryce, J. : **Modern Democracies**, London, 1921, Vol. 1, p. 27.
- 3 — Unesco : **Democracy in a World of Tensions**, edited by K. Mc Keon, Unesco, Paris, 1951.
- 4 — Holmes, B. «Rational Constructs in Comparative Education» in : **International Review of Education**. Vol. 11, 1965, pp. 466 - 477.
- 5 — Field, G.C. **Political Theory**, London, 1956, p. 85.
- 6 — Peters, R.S. **Ethics and Education**, London, 1966, p. 208.
- 7 — Russell, B. **What is Democracy**, London, 1946.
- 8 — Glennester & Pryke, **The Public Schools**, London 1964, p. 3.
- 9 — Seeley, D. «Desegregation Guidelines» in : **American Education**, Feb. 1967, U.S.A. Office of Education, p. 21.

10 — As far as England and the United States are concerned, the realization of democratic ideals in education needs a radical change in educational policy and practice. At the theoretical level, however, both countries are aware of setting forth the democratic ideal as a basis for their educational systems. However, the serious limitations to real democratic practice in education call for a complete revision of educational policy in both countries.

mocratic education. The main difference between the two concepts lies in the fact that, in universal education everyone is given some schooling with difference of the type of education provided, mostly according to social distinctions. In a 'democratic' system of education, however, everyone is looked upon as equally entitled to the kind of education from which he can profit most without any discrimination.

6 — The close relationship between democracy and education lies in the moral aspect of democracy. The realization of the democratic ideal is not essentially a question of political organization, but of the moral quality of the people. Thus in Dewey's view, «democracy is itself an educational principle, an educational measure and policy».

7 — Fundamental to the democratic conception of education is the understanding of man's nature and his adaptation to the social and political environment. In this connection, it is assumed that the democratic way of living is the most appropriate way for full development and mutual relationship.

8 — In considering the relative issues of democratic practice in education in England and the United States, the difference of the interpretation of the democratic conception of education must always be taken into account. The study has shown that England has developed a democratic conception of education which reflects the wider concept of English democracy as a whole. According to this concept, a form of democracy that embraces a certain amount of equality and a sense for the necessity of an elite has been developed. In the United States, democratic philosophy and democratic policy has in the long run conspired to establish a public system of education as an indispensable ingredient of democracy.

9 — The argument in favour of equalizing educational opportunities varies considerably. In England, it is generally assumed that «it is reasonable that unequals should be treated unequally», and therefore different types of schools are necessary. In America, the maxim is that «equals should be treated equally».

**Part Three : Some Considerations for Democratic Applications
in Education in England and the United States.**

**Chapter 7 — Democratic Tendencies in Education in En-
gland and the United States.**

**Chapter 8 — Limitations of Democratic Applications in
Education in England and the United States.**

Main Findings and Conclusions :

1 — In the attempt to clarify the idea of democracy, the study has shown that the word 'democracy' can be viewed from different angles and defined in a number of ways. A conceptual analysis of this word, however, has shown that two main concepts may be distinguished in the common usage of the word democracy. A 'narrow' concept visualizing democracy primarily in political terms, and a 'broad' concept in which the democratic idea has been expanded beyond the realm of politics and transformed into 'a way of life'.

2 — From the viewpoint of the present study, it is in this broader concept that lies the reciprocal relationship between democracy and education.

3 — The historical factor has largely influenced the rise and evolution of modern democratic thought in England and the United States. It seems therefore that the main contrast between the two countries may be found in the historical aspect of the question.

4 — If division can be made to classify the four selected thinkers (Locke, Jefferson, Mill and Dewey) into groups, it seems legitimate to include the former three in one group and the latter in another. This may be based on the ground that those three conceived democracy mainly as an institutional practice, or a form of government, while Dewey visualized democracy as a philosophy of life.

5 — In historical perspective, the struggle for universal education was carried out in the name of democracy. As a result, universal education has often been confused with de-

- 2 — The respect for personality points to the focal essence of democratic theory and practice.
- 3 — The notion 'Equal opportunity to all' is the central element in the democratic conception of education.
- 4 — The full realization of the democratic ideal in education calls for a revision of traditional educational theory and practice.

Methodology and Plan of Study :

The source of methodology followed in this study is chiefly based on Holmes' **Rational Constructs** approach. † It is conducted with three objectives in view; Historical, philosophical, and Comparative. Due to the fact that the use of the term democracy without any historical or political context is inclined to be ambiguous, there must be a context in which one can get a satisfactory picture of what democracy means. For this purpose, the democratic ideas as conceived by four selected thinkers were closely examined.

The study is composed of three main parts divided into 8 chapters as follows :

Part One : Democratic Thought- a Socio-Political Approach

Chapter 1 — The Nature and Meaning of Democracy.

Chapter 2 — The Rise of Modern Democracy in England and the United States.

Chapter 3 — Democratic Ideas of John Locke, Thomas Jefferson, John Stuart Mill and John Dewey.

Part Two : Democratic Thought in Relation to Education.

Chapter 4 — The growth of the Democratic Tendency in Education.

Chapter 5 — The Relationship Between Democratic Thought and Education.

Chapter 6 — The Democratic Conception of Education.

The Problem :

Democracy today presents itself in almost every sphere or walk of life, not the least education, with all the forces of an idea claimed as the proper ideal description of political, economic and social organizations. Yet considerable controversy has arisen about the proper use of the word 'Democracy' and it has been applied to different systems which have little or nothing in common with each other. Consequently, the criteria of a democratic conception of education are matters on which there may be a wide difference of opinions.

It must be admitted that a sizable amount of literature has already been written on democratic thought as well as on educational thought. But very little has been written on these two kinds of thoughts connected to each other. Thus conflicting theories of democracy and education in addition to the ambiguity of some concepts involved such as Freedom, Equality, Indoctrination and Natural Rights may indicate the need for this study.

To determine the relationship between democratic thought and education, the following questions have been selected :

- 1 — What does democracy mean in its relation to democracy?
- 2 — *What is the nature of education in relation to democracy?*
- 3 — To what extent can democracy appeal to education for its strength and preservation?
- 4 — What characteristics should education possess for the realization of democratic ideals?
- 5 — What is meant by the democratic conception of education?
- 6 — Which of these two processes (democracy and education) pushes or furthers the cause of the other?

Hypotheses :

The following hypotheses are put forward for the direction of carrying out this study :

- 1 — The devotion of democracy to education is a familiar fact.

THE IMPACT OF MODERN DEMOCRATIC THOUGHT ON EDUCATION

By

Dr. Sayed Ibrahim El-Gayar

Lecturer, Faculty of Education

Ain Shams University, Cairo.

Introduction

This study is mainly concerned with democratic thought in relation to educational theory and practice. Its starting point is the moral aspect of democratic theory in its broad concept. This, in essence, implies respect for personality and faith in the worth of the individual human being. Since education is a social process, its quality will vary with the kind of human association dominating the society in which it operates. It is therefore expected that a democratic way of association in society will determine the social and philosophical principles of its educational system. One of the tasks of the present study is to clarify this relationship between democratic thought and education.

Perhaps it was Dewey's statement «the devotion of democracy to education is a familiar fact» that first inspired the interest of the writer to choose the theme of democratic thought and education as a topic for this study. The many-sided debate about democracy and the controversy connected with this term may have also added to the writer's interest in carrying out this study.

During the nineteenth century and, more increasingly, in the present century, democracy and education have been frequently connected with each other. Many efforts have been made to expand educational opportunities in the name of democracy. To this end the assumption that «the more educated a democracy is, the better will its government be» was almost identical wherever the struggle to democratize education was carried out.

بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهني

بحث تجريبي ★

السيد محمد الحسيني

ماجستير في علم الاجتماع

لا يحدث الحراك المهني في فراغ ، ولكنه يتم في اطار نسق قيمي يحدد معايير وأسسه ، ويعين اهدافه وغاياته . وحينما يستخدم دارسو الحراك اصطلاح «قيم الحراك»★★ ، فانها يقصدون الاشارة الى تلك الاحكام التي تنظم عملية الحراك ذاتها . وعلى الرغم من أن دراسة اشكال الحراك ومعدلاته لا تنفضل عن القيم المرتبطة به ، الا أن أغلب اهتمامات الباحثين — باستثناء عدد قليل منهم — ظلت ولا تزال موجهة نحو الكشف عن معدلات الحراك دون الاهتمام بالكشف عن النسق او الاطار القيمي الذي من خلاله تتشكل هذه المعدلات .

ومن الدراسات الهامة التي حاولت أن تكشف عن بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهني ، تلك التي قام بها نانسي مورس Morse ، وروبرت فايس Weiss على ١٠٠ مبحوثا ينتمون الى مستويات مهنية مختلفة . وبالرغم من أن هذه الدراسة كانت موجهة اساسا نحو الكشف عن وظيفة العمل ومعناه بين هذه المستويات ، الا أنها اهتمت بصفة خاصة بدراسة مبررات الاستمرار في العمل ، ثم جمع الباحثان هذه المبررات وقسموها الى مبررات ايجابية وسلبية وفقا لاجابات المبحوثين ، وخلصا بعد ذلك الى أن الجماعات المهنية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بالوظيفة التي يؤديها العمل بالنسبة لكل منها ، أكثر مما تختلف في الدرجة التي يؤدي فيها العمل وظائف أخرى أكثر من الوظيفة الاقتصادية (١) .

★ البيانات الواردة في هذا المقال جزء من بحث شامل عن الآثار الاجتماعية للحراك المهني ، حصل به صاحبه على درجة الماجستير في علم الاجتماع من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة في سنة ١٩٦٨ ، بإشراف الاستاذ الدكتور مصطفى الخشاب .

★★ يستطيع القارئ أن يجد مناقشة نظرية واسعة لمفهوم الحراك المهني في مقال لنا بعنوان « معنى الحراك المهني ، تقويم اميريقي » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثاني ، المجلد السادس ، مايو ١٩٦٩ ص ٤٧ - ٦٤ .

كذلك أوضح هيبيرت هايمان Hayman في تحليل له لبعض المسوح الأمريكية التي تناولت هذا الموضوع ، أن الحراك المهني يتحقق بتأثير الدافعية .
فحينما وجه للمبحوثين أسئلة تتعلق بالمهن التي يودون شغلها أو يطمحون إليها ، اتضح أن أفراد المستويات المهنية الدنيا تؤكد العوامل التي تدفعهم إلى الكفاح من أجل الوصول إلى المهن التي ليست مرتفعة جدا في السلم الاقتصادي . وقد انحصرت اجابات المبحوثين في طائفتين : الاولى وتشمل ٤٩٪ اجابوا في ضوء ملائمة نوع العمل لشخصية الفرد واهتماماته ومؤهلاته الشخصية ، والثانية تمثل ٣٢٪ تؤكد الاعتبارات الاقتصادية المباشرة مثل الامان الاقتصادي ، والاجور ، والامتيازات المالية . وكان من الواضح أن المستويات المهنية الدنيا تؤكد الامتيازات الأخيرة ، بينما تؤكد المستويات المهنية العليا ملائمة الشخص لطبيعة العمل الذي يمكن أن يقوم به (٢) .

ولقد انتهى ريشارد سنترز Centers إلى نتائج مماثلة ، حينما وجه إلى أفراد عينته سؤالا عن نوع العمل الذي يريدون اختياره ، حيث أكدت الطبقة الوسطى ضرورة أن تكون المهنة معبرة عن اهتمامات الشخص ، بينما ذهبت الطبقة المهنية الدنيا إلى أن الامان الاقتصادي هو المحل الاساسي لاختيار المهنة (٣) . كذلك حصل روبر Roper على نتائج مماثلة لما انتهى إليه هايمان وسنترز ، وذلك في دراسة له على عينه من طلبة المدارس الثانوية (٤) .

وتتسق النتائج السابقة مع نتائج دراسة بريطانية ، أجراها فلويد مارتن Martin ، كشف فيها عن الاعتقاد في وسائل الحراك كما تدركها جماعات مهنية مختلفة . فقد اتضح أن ٤١٪ من أصحاب المهن الفنية العليا قد أقروا أن العمل المتواصل وحسن الخلق هما الوسيلتان الاساسيتان للحراك ، كما أكد ١٢٪ من هذه الجماعات الطموح والرغبة في النجاح ، وركز ٢٠٪ منهم على الشخصية و ٢٧٪ على الذكاء . وكانت النسب المئوية المقابلة للعمال اليدويين كالآتي : ٢٨٪ و ٦٪ و ١٠٪ و ١٧٪ . وبين هذين الحدين تتوسط الجماعات المهنية الأخرى ، على الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بينها (٥) . كذلك انتهى هيلويت Himmelweit في دراسة مشابهة أجراها على عدد من التلاميذ البريطانيين الذين ينتمون إلى مستويات مهنية مختلفة ، إلى نتائج قريبة جدا من النتائج التي توصل إليها مارتن (٦) .

موضوع الدراسة وأجراءاتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المظاهر القيمية المصاحبة للحراك المهني لدى مجموعة من عمال النسيج المصريين ، وصفت الأولى بأنها حراكية ، والثانية بأنها غير حراكية ، وفقا لمعايير معينة سنشير إليها بعد قليل . أما اداء الدراسة فتتمثل في استمارة بحث تضمنت عددا من الاسئلة تتناول بعض المظاهر القيمية المصاحبة للحراك المهني . وفي ضوء ذلك صاغت الدراسة فرضا أساسيا مؤداه : أن هناك فروقا ملحوظة بين الحراكين وغير

الحراكين فيما يتعلق ببعض القيم المتعلقة بوسائل الحراك المهني . وصياغة
الفرض على هذا النحو تتلاءم مع أهداف المقارنة الحضارية التي تمثل
أساساً هاماً من أسس هذه الدراسة ، طالما أن أغلب الدراسات والمسوح
كانت تهتم في المحل الأول بدراسة القيم المرتبطة بتحقيق الحراك ، مثل النظرة
إلى العمل وقيمه ، والاعتقاد في وسائل الحراك ، وقيمة العمل السياسي
باعتباره وسيلة لغاية مهنية .

والتعريف الإجرائي للحراك المهني في هذه الدراسة هو انتقال عامل
أو مجموعة من العمال من المستوى المهني غير الماهر إلى مستوى آخر سواء
إلى أعلى السلم المهني أو أدناه في الفترة التي تنحصر فيها بين سنتي ١٩٤٠
و ١٩٥٥ . أما الفئات المهنية التي قيس على أساسها الحراك فهي : المهن
المنية العليا ، والمهن الإدارية والكتابية ، والمهن التجارية ، والمهن الصناعية
الماهرة ، والمهن الصناعية غير الماهرة ، والمهن الزراعية .

ولقد تم اختيار مجموعتي الدراسة بعد تثبيت مجموعة من الظروف
أهمها : تاريخ الالتحاق بالعمل الحالي ، والمستوى المهني الأولي ، والمستوى
الوظيفي الأولي ، وقدم التنظيم الذي يضمهما بشكل يسمح بوجود قدر
ملحوظ من الاستقرار في الألقاب المهنية ، وبذلك أصبح الحراك المهني هو
التغير المستقل . ثم حصلنا بعد ذلك على مجموعتين من العمال تماثلان في
أكبر عدد من الظروف ، ولكنهما تختلفان في تحقيق الحراك المهني ، بحيث
أصبحت المجموعة الأولى (التجريبية) هي التي مارست الحراك ، والمجموعة
الثانية (الضابطة) هي التي ظلت مأكثة دون حراك . أما التنظيم الذي
يضم هاتين المجموعتين فهو شركة مصر للفزل والنسيج بالحلة الكبرى ،
حيث تتزافر فيها كثير من ظروف الموقف التجريبي التي أشرنا إليها . ولقد
تم جمع البيانات في الفترة التي تنحصر فيما بين ١٩٦٦/١١/٥ و ١٩٦٦/١٢/٣١ .

ولكي تحقق هذه الدراسة أهداف المقارنة الحضارية ، قامت ببحث
المظاهر القيمية السابقة بالنسبة لكل من الحراكين وغير الحراكين ، في
محاولة للكشف عن التماثل أو الاختلاف بينهم فيما يتعلق بها ، فحصلت على
توزيع كل من أفراد المجموعتين وفقاً لكل مظهر ، ثم قامت بمعالجات احصائية
تلائم طبيعة البيانات . ومن خلال ذلك استطاعت أن تكشف عن بعض
السمات المميزة لكل من المجموعتين ، وبذلك أمكن التحقق من الفرض .

نتائج الدراسة

للتحقق من الفرض الذي صاغته الدراسة ، جمعت بيانات تتعلق بثلاثة
مظاهر قيمية هي : أ — النظرة إلى العمل وقيمه . ب — تصور وسائل
الحراك . ج — قيمة العمل السياسي باعتباره وسيلة لغاية مهنية . وسنحاول

ففيما يلي ان نعرض للشواهد المختلفة التي تتناول هذه المظاهر القيمية الثلاث .

١ - النظرة الى العمل وقيمه

كشفت نتائج بعض الدراسات السابقة عن ان تحقيق الشخص للحراك المهني مرتبط الى حد كبير بنظرته الى العمل كقيمة ، وان طبيعة هذه النظرة مرتبطة الى حد كبير بإمكانية تحقيق الحراك او عدم التمكن منه . ولاختبار هذه القضية قامت الدراسة بثلاثة اجراءات اساسية حصلت من خلالها على ثلاثة توزيعات تمثل افراد مجموعتي الدراسة وفقا للنظرة الى العمل كقيمة .
فاما الاجراء الاول فيمثل توزيعها وفقا للرغبة في العمل في حالة الحصول على ارث يكفي لكي يحيا الفرد حياة مريحة . فاذا ما حصلنا على هذا التوزيع استطعنا ان نحصل على توزيع الاجراء الثاني ، الذي يمثل الاجابة على سؤال مفتوح الطرف يتناول مبررات العمل بالنسبة للذين اجابوا بالايجاب على سؤال الاجراء الاول . اما الاجراء الثالث فيمثل في توزيع افراد المجموعتين وفقا لاختياراتهم لانماط من العمل محددة .

ولنتناول شواهد الاجراء الاول والتي يتضمنها جدول رقم (١) . فهي تشير بوضوح الى ان الحراكيين يرغبون رغبة اكيدة في الاستمرار في العمل في حالة حصولهم على ارث كاف (٩٧ ٪) في مقابل ٥٦ ٪ لغير الحراكيين . ولقد اكد ذلك معامل « فاي » ، الذي كشف عن ارتباط جزئي موجب بين الحراك والرغبة في الاستمرار في العمل في حالة الحصول على ارث كاف قدره (٨٠ ر .) .

جدول رقم (١)

توزيع افراد المجموعتين وفقا للاصرار على العمل حتى في حالة حصولهم على ارث كاف

المجموع		لا		نعم		الاصرار على العمل الحراك
٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	
٪١٠٠	١٠٠	٪ ٢	٢	٪٩٧	٩٧	حراكيون
٪١٠٠	١٠٠	٪٤٤	٤٤	٪٥٦	٥٦	غير حراكيين

ولعل ذلك يشير الى ملاحظة مبدئية مؤداها ان الحراكيين يرغبون في الاستمرار في العمل لمجرد العمل ، اذا ما قورنوا بغير الحراكيين الذين

يمثلونهم في هذه الخاصية . ولا نستطيع تفسير هذا الاختلاف الا في ضوء ارتفاع مطامح الحراكين والاصرار المستمر على تحقيق الحراك ، واللذان كشفنا عنهما في مقال سابق (٢) .

ولكن الاصرار على العمل لا يكفى للتعرف على النظرة الى العمل كقيمة . فمن الضروري ان نتعرف على المبررات التى قدمها كل من الحراكين وغير الحراكين الذين اصرروا على العمل حتى فى حالة وجود ارث كاف . وهذا ما تحاول شواهد الاجراء الثانى والمتمثلة فى جدول رقم (٢) ان تكشف عنه . فالاصرار على العمل الناتج عن تمسك بطبيعة العمل كان يمثل نسبة ملحوظة من الحراكين (٣ و ٤٣ ٪) ، اذا ما قورنت بنسبة غير الحراكين (١٩٦ ٪) . وقد يكون من الممكن تفسير هذا التفاوت ، اذا ما قبلنا القضية التى مؤداها ان تحقيق الحراك وليد رغبة فى استمرار مهنى يحركه انفعال حب العمل . فاذا كان الحراكيون قد حققوا القدر من الحراك الذى كشفنا عنه ، فمن الطبيعى ان يكون ذلك مبررا للمشاعر التى يحملونها نحو عملهم الذى استشعروا فيه الصعود المهنى المؤكد لذواتهم . ويكشف الجدول كذلك عن نسبة ملحوظة من غير الحراكين تجد فى العمل وسيلة لاستشعار النشاط (٣٩٣ ٪) فى مقابل نسبة اقل للحراكين (١٨٦ ٪) . ولاشك ان هذا المبرر يعكس اصرار على العمل من نوع مختلف عن النوع السابق . فليس الارتباط موجهها نحو العمل فى حد ذاته ، ولكنه ارتباط به من خلال الاحساس بالنشاط الناجم عن ادائه . وفيما عدا ذلك لا نلاحظ فروقا تجريبية جوهرية بين مجموعتى الدراسة فيما يتعلق بمبررات العمل .

واذا ما اخترنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المثوية السابقة، استطعنا ان نكشف عن صدق ما ذهب اليه التفسير السابق . فالفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين اقرروا حب العمل كمبرر من مبررات الاصرار على الاستمرار فيه كان غارقا دالا احصائيا ، مما يؤكد احتمال ان تكون النسبة الاولى اكبر من الثانية . وبدرجة اقل من الدلالة الاحصائية كان الفرق بين نسبتي الذين برروا اصرارهم على العمل مجرد احساسهم بالنشاط من خلال ادائه ، مما يؤكد ارتفاع نسبة غير الحراكين على نسبة الحراكين . اما الفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين يتمسكون بالعمل لاعتبارات تتعلق بالمكائنة التى يخلعها العمل عليهم فلم تكن له دلالة احصائية . وهذا صحيح بدرجات متفاوتة من عدم الدلالة بالنسبة لنسبتي الذين يصرون على التمسك بالعمل لى يظلوا فى حالة دائمة من الانهماك ، ونسبتي الذين يصرون على العمل لى يبرروا وجودهم ، واخيرا نسبتي

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد المجموعتين وفقاً لمبررات العمل

المجموع	لكي تكون مرتبطاً بالناس		لكي أبرد وجودي		لكن مشغولاً		العمل بجميل لي		أحسن بالتشاطر في العمل		أحب نوع العمل		مبيدات الحشرات / المبيدات
	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	
%١٠٠	٩٧	٩٣	%١٠٠	١٠	%٢٠	٢	%١٥	١٥	%١٨	١٨	%٤٣	٤٣	هواكيون
%١٠٠	٥٦	٩٠	%١٠٠	٦	%٧	٤	%١٤	٨	%٢٩	٢٢	%١٩	١١	لمر هواكيون

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد المجموعتين وفقا لاختياراتهم لارتباط معينة من العمل

المجموع	في بين		دخله عالي جدا ، لكنه في مضمون وفي مستقر		دخله اعلی لكن مضمون بين بين		مضمون ومستقر ودائم لكن دخله ضئيل		نقط العمل المرتك
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
%١٠٠	١٠٠	—	—	%٢	٢	%٤	٤	%٩٤	هواكين
%١٠٠	١٠٠	%٣	٣	%١	١	%١	١	%٩٥	غير هواكين

الذين يتمسكون بالعمل خوفا من العزلة الاجتماعية وتأكيدا لارتباطهم
بالآخرين ★ . .

بيد اننا لو حاولنا ان نكشف عن بعض متغيرات مبررات العمل بالنسبة
لمجموعتي الدراسة ، لاحظنا ان متغير « العمر » يلعب دورا واضحا في
تشكيل هذه المبررات ، فاذا ما تناولنا مجموعة الحراكين لاحظنا ان
٧٨٪ من الذين اقرؤا حبهم للعمل كمبرر للاستمرار فيه يتركزون في
الفئتين العمريتين (٤٠ — ٤٥ و ٤٥ — ٥٠) ، ثم يقل تركزهم بدرجة واضحة
كلما صعدنا سلم الاعداد ويكاد يتلاشى كلما هبطناه . وفيما عدا ذلك تتشتت
نسب مبررات العمل الاخرى عبر الفئات العمرية الى الحد الذي يصعب
معه الحصول على استنتاج معبر . واذا ما تناولنا مجموعة غير الحراكين
واجهنا صورة مختلفة الى حد ما . فليس ثمة بوادر تشير الى احتمال
ارتباط العمر بطبيعة مبررات العمل . فالمبررات تتشتت تشتتا عظيما في
الفئات العمرية المختلفة باستثناء الفئة العمرية الاخيرة . واذا كن لنا
ان نستنتج من ذلك شيئا ، فهو ان المبررات الايجابية للعمل كانت مرتبطة
بالعقد الرابع من اعمار الحراكين ، بينما لم تكن هناك شواهد تشير الى
ان ثمة ارتباطا مماثلا يمكن ان يحدث بالنسبة للمجموعة غير الحركية .
وباختصار فلقد كان الحراك مرتبطا ارتباطا واضحا بالاصرار على العمل ،
ومرتبطا ايضا بمبررات ايجابية تسنده وتدعمه .

ونستطيع بعد ذلك ان نعرض لشواهد الاجراء الثالث والتي تتمثل في
الحصول على توزيع الحراكين وغير الحراكين وفقا لاختياراتهم لانماط
محددة من العمل . فاذا ما نظرنا الى جدول رقم (٣) والذي يمثل هذا
التوزيع ، اتضح لنا عدم وجود فروق واضحة بينهم فيما يتعلق باختياراتهم
لانماط معينة من العمل . فقد كانت الفروق ضئيلة جدا بين الحراكين وغير
الحراكين فيما يتعلق بانماط الاعمال التي اقرؤا اختيارها ، مما يشير الى
تمائل واضح بينهم . « فالعمل المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل »

★ جاءت نتائج الاختبارات الاحصائية لهذه الفروق بين النسب المئوية السابقة كما يلي ،
وذلك وفقا للترتيب الذي اتبعناه في العرض الوارد في المتن .

احتمال تخطيها ٣٢٪	٢١٥ = ٢
احتمال تخطيها ٤٥٪	٢٨٤ = ٢
احتمال تخطيها ١٥ و ٨٤٪	٢٠ = ٢
احتمال تخطيها ٧٢ و ٢١٪	١٠ = ٢
احتمال تخطيها ٦٢ و ٩٣٪	٨ = ٢
احتمال تخطيها ٢٢ و ٩٥٪	٦ = ٢

كان يمثل الاختيار الاعظم لكل منهم ، مما يشير الى رغبة اكيدة في الاستقرار والاستمرار المهنيين . وتؤكد ذلك الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية التي ينطوي عليها الجدول . فبدراسة الفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين اختاروا عملا من النوع « المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل » ، اتضح انه فارق ليست له دلالة احصائية ، وهذا ماحدث بالنسبة للفرق بين نسبتي الذين اختاروا عملا « دخله اعلى لكنه مضمون بين بين » ، وكذلك بالنسبة للفرق بين نسبتي الذين فضلوا عملا « ذو دخل عال جدا لكنه غير مضمون وغير مستقر » . وباختصار فلقد اكدت الدلالة الاحصائية للفروق بين النسب المئوية الممثلة لاختياراتهم انماط العمل السابقة ، اكدت ان الحراكين لم يكونوا يختلفون عن غير الحراكين في اختياراتهم لها .

وعلى الرغم من التماثل الملحوظ بين الحراكين وغير الحراكين فيما يتعلق باختياراتهم لانماط العمل ، الا انهم يختلفون اختلافا ملحوظا اذا ما ربطنا بين اختيارات كل مجموعة وفئاتها العمرية . فالحراكين الذين اختاروا العمل « المضمون المستقر الدائم » ، كانوا يتركزون بوضوح في الفئتين العمريتين (٤٠ — ٤٥ و ٤٥ — ٥٠) ، اذ كانت نسبتهن بالنسبة لمجموع الذين اختاروا هذا النمط من العمل ٦٥٪ . اما الحراكين الذين اختاروا النمطين الآخرين من العمل ، فكانوا يتركزون ايضا في الفئتين العمريتين السابقتين . وفيما يتعلق بغير الحراكين الذين اختاروا العمل « المضمون المستقر الدائم ذو الدخل الضئيل » ، فكانوا يتركزون بدرجة اقل في الفئتين العمريتين السابقتين ، ويتشتتون عبر الفئات العمرية مع ميل للارتفاع كلما صعدنا السلم المهني . اما غير الحراكين الذين اختاروا النمطين الآخرين من العمل فكانوا يميلون الى الاتجاه الى اعلى سلم الاعمار . وباختصار فاذا كانت العلاقة بين العمر والنمط « الاول » من العمل كانت متباعدة تقريبا بين الحراكين وغير الحراكين ، الا ان هذه العلاقة تختلف فيما يتعلق بالنمطين الآخرين من العمل ، بحيث يميل الحراكين الى التركز في الفئتين العمريتين اللتين اشرنا اليهما ، بينما يميل غير الحراكين الى التشتت عبر الفئات العمرية مع ميل للارتفاع في اعلى السلم المهني .

ولنلخص اخيرا موقف الحراك من النظرة الى العمل وقيمه من خلال شواهد الاجراءات الثلاث . فالحراكين يصرون على الاستقرار في عملهم برغم المغريات المادية التي يمكن ان تبعدهم عن طابعه ، ويبررون ذلك

★ وفيما يلي الاختبارات الاحصائية التي كشفت عن عدم الدلالة بالنسبة للفروق الثلاث :

ي = ٣٢	احتمال تخطيها ٧٤٫٩٠٪
ي = ١٣٥	احتمال تخطيها ١٧٫٧٠٪
ي = ٥٨	احتمال تخطيها ٥٦٫١٩٪

مبررات ايجابية لعل أهمها : حب العمل والارتباط العاطفى به . وفى مقابل ذلك نجد غير الحراكيين أقل اصرارا على الاستمرار فى عملهم ، ولكن الذين يصرون على الاستمرار فيه يقدمون مبررات من نوع مختلف لعل أهمها : الاحساس بالنشاط والحيوية من خلال أداء العمل . وبالإضافة الى ذلك هناك فروق ملحوظة بين أفراد المجموعتين عندما حاولت الدراسة الربط بين طبيعة مبررات العمل والعمر . والحراكيون لا يختلفون اختلافا ملحوظا عن غير الحراكيين فيما يتعلق باختياراتهم لانماط معينة من العمل ، ولكن الاختلاف يتضح اذا ما ربطنا بين العمر وانماط العمل المختارة .

(ب) تصور وسائل الحراك :

تعتبر التصورات والمعتقدات المختلفة التى يحملها الافراد نحو وسائل الحراك محورا أساسيا من محاور دراسته . فلا يكفى أن يكون البناء المهنى مفتوحا ، أو أن تكون الفرص المهنية متاحة وعديدة لكى يتحقق الحراك ويتكرر ، بل لابد وأن يقابل ذلك تصورات ومعتقدات معينة تحمل الافراد على أن يسلكوا طرقا معينة لكى يحققوا حراكهم .

ونستطيع الآن أن نتناول التصورات والمعتقدات التى يحملها كل من الحراكيين وغير الحراكيين ازاء كفاءة الوسائل المختلفة للحراك . ولقد استعانت الدراسة بثلاثة اجراءات مستقلة يتناول كل منها الكشف عن جانب من جوانب هذه التصورات والمعتقدات . أما الاجراء الاول فيمثل توزيع أفراد كل من المجموعتين وفقا للوسائل التى من خلالها يستطيع الفرد أن يصل الى الوظيفة التى يطمح اليها فى الشركة . وأما الاجراء الثانى فيمثل توزيعهما وفقا لدرجة التعليم التى يتطلبها الحصول على وظيفة مرموقة . وأما الاجراء الثالث والاخير فيمثل توزيعهما وفقا لامكانية الحصول على وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . وهذا الاجراء الاخير يكشف عن نقطة جوهرية هى الاعتقاد فى الفرص المهنية . ولنتناول بالتفصيل الشواهد التى كشفت عنها كل من هذه الاجراءات .

فإذا ما بدأنا بشواهد الاجراء الاول ، لاحظنا اختلافا ملحوظا بين الحراكيين وغير الحراكيين فيما يتعلق بنظرتهم الى الوسائل التى من خلالها يتحقق الحراك . والنسب المئوية التالية تمثل توزيع الحراكيين وفقا لنظرتهم الى وسائل الحراك : ٢٨٪ اقروا العمل المتواصل وحده ، ٢٦٪ العمل المتواصل الى جانب القراءة والاطلاع ، ٢١٪ العمل المتواصل الى جانب الحصول على شهادات ، ١٪ التقرب من الرؤساء ، ١٪ الاتصال بالآخرين ، ٢٪ القراءة والاطلاع ، ٣٪ الحصول على شهادات وحدها ، ٣٪ العمل المتواصل الى جانب التقرب من الرؤساء ، ١٪ العمل المتواصل الى جانب الاتصال بالآخرين ، ١٪ القراءة والاطلاع والحصول على شهادات ، ١٪ القراءة والاطلاع ووسائل أخرى ، ١٪ التقرب من الرؤساء

والاتصال بالآخرين والقراءة والاطلاع ، ٢ ٪ العمل المتواصل والاتصال بالآخرين. والقراءة والاطلاع ، ١ ٪ العمل المتواصل والاتصال بالآخرين والحصول على شهادات ، ٣ ٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع والحصول على شهادات ، ١ ٪ العمل المتواصل والاتصال بالآخرين ووسائل أخرى . ١ ٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع ووسائل أخرى . أما النسب المئوية الممثلة لتوزيع غير الحراكين وفقا لنظرتهم الى وسائل الحراك فكانت كما يلي : ٨١ ٪ أقرروا العمل المتواصل وحده ، ١ ٪ التقرب من الرؤساء ، ١ ٪ الحصول على شهادات ، ٤ ٪ العمل المتواصل والقراءة والاطلاع ، ١٠ ٪ العمل المتواصل والحصول على شهادات .

وإذا ما تناولنا هذه البيانات بطريقة أكثر شمولا ، اتضح لنا أن ٨٩ ٪ من الحراكين أقرروا العمل المتواصل وحده كوسيلة للحراك في مقابل ٩٦ ٪ ، وأن ٥ ٪ من الحراكين فكروا التقرب من الرؤساء في مقابل ١ ٪ لغير الحراكين ، وأن ٧ ٪ من الحراكين أكدوا الاتصال بالآخرين ، بينما لم يشاركهم أى من غير الحراكين في ذلك . وأن ٣٧ ٪ من الحراكين أقرروا القراءة والاطلاع في مقابل ٤ ٪ لغير الحراكين ، وأن ٢٩ ٪ من الحراكين ذكروا الحصول على شهادات في مقابل ١١ ٪ لغير الحراكين ، وأن ٦ ٪ من الحراكين أشاروا الى وسائل أخرى في مقابل ٢ ٪ لغير الحراكين .

وتشير الشواهد السابقة الى اتجاهين جديرين بالذكر . أما الاتجاه الأول فهو ذلك الذى يشير الى الاختلاف البين بين كل من الحراكين وغير الحراكين في تنوع وسائل الحراك التى أقرروها . فوسائل الحراك عند الحراكين متنوعة وعديدة ، اذا ما قورنوا بغير الحراكين الذين انحصرت وسائل الحراك التى يرونها في عدد محدود . أما الاتجاه الثانى فهو ذلك الذى يشير الى أن الحراكين يؤكدون بشكل واضح التعليم الرسمى كوسيلة للحراك المهنى . ويتسق هذا الاتجاه اتساقا واضحا مع طبيعة الحراك المهنى الذى حققوه . فقد حقق كثير منهم حراكهم المهنى من خلال تحركهم فى السلم التعليمى (٨) .

ولنتناول شواهد الاجراء الثانى لنرى الى أى مدى يرتبط الحراك بالنظرة الى التعليم كوسيلة من وسائل الحراك . فقد حصلت الدراسة على توزيع كل من الحراكين وغير الحراكين وفقا لدرجة التعليم التى يرونها ضرورية للحصول على وظيفة مرموقة ، ثم كشف هذا التوزيع والممثل فى جدول رقم (٤) عن اختلافات ملحوظة بين افراد مجموعتى الدراسة . فثلاثة أرباع الحراكين تقريبا (٧٦ ٪) ينظرون الى التعليم الجامعى كمطلب

جدول رقم (٤)
توزيع أفراد مجموعتي الدراسة وفقاً لدرجة التعليم
الضرورية للحصول على وظيفة مرموقة

المجموع		نسبة عين		التعليم ليس شرطاً للحصول على وظيفة مرموقة		أقل من متوسط		المتوسط		جامعي		درجة التعليم الحراك
		%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	
% ١٠٠	١٠٠	% ١	١	% ١٥	١٥	—	—	% ٢٨	٨	% ٧٦	٧٦	حراكيون
% ١٠٠	١٠٠	—	—	% ٢	٢	—	—	% ٢٨	٢٨	% ٦٠	٦٠	غير حراكيون

أساسي للحصول على وظيفة مرموقة في مقابل ٦٠٪ لغير الحراكين . وهناك نسبة ضئيلة من الحراكين (٨٪) تعتبر الشهادة المتوسطة شرطاً للحصول على هذه الوظيفة في مقابل نسبة أكبر من غير الحراكين (٣٨٪) . ويستمر هذا التفاوت في النسب المئوية في حالة عدم اشتراط التعليم كوسيلة للحصول على هذه الوظيفة . فنسبة الحراكين ١٥٪ في مقابل ٢٪ لغير الحراكين . ولو حاولنا ترجمة الشواهد الاحصائية السابقة الى دلالات اجتماعية ، اتضح لنا موقفان أساسيان . أما الموقف الأول فيشير الى ان الغالبية العظمى من الحراكين ترى ان التعليم الجامعي مطلب أساسي من مطالب الالتحاق بوظيفة مرموقة ، وان نسبة اقل من ذلك لا تشترط الحصول على تعليم معين كوسيلة للحراك . ولا شك ان هذا الموقف بما ينطوي عليه من تعارض يعكس نتيجتين هامتين : اما النتيجة الاولى فهي ان نظرة الغالبية العظمى من الحراكين الى التعليم الجامعي تتسق مع مبلغ الحراك التعليمي الذي حققته . ويؤكد ذلك البيانات التي اتضحت عندما تم الربط بين درجة التعليم الحالية ، ودرجة التعليم التي يراها كل من الحراكين وغير الحراكين ضرورية للحصول على وظيفة مرموقة . فالدرجة الثانية كانت ترتفع باتساق ظاهر كلما ارتفعنا في السلم التعليمي . واما النتيجة الثانية فهي ان نظرة النسبة الاقل لا تتفق مع مقدار الحراك التعليمي ، ولكنها ان عكست شيئا ، فانما تعكس اعتقادا قويا في تحقيق الحراك المهني اكثر مما تعكس قيمة التعليم . واذا قبلنا هذه النتيجة الاخيرة على هذا النحو ، استطعنا ان نجد تفسيراً جزئياً لها ، وان لم يكن مرتبطاً أساساً بقيمة التعليم كوسيلة للحراك . وأما الموقف الثاني فيشير الى ان نسبة ملحوظة من غير الحراكين (٦٠٪) اقرت التعليم الجامعي ، وهي بهذا تتفق مع نسبة الحراكين على الرغم من الارتفاع الأخير . ولكن الجديد في هذا الموقف ان تأكيد التعليم المتوسط كوسيلة للحصول على وظيفة مرموقة كان ظاهرة شائعة لدى غير الحراكين .

ويكن تفسير التفاوت السابق في ضوء ظاهرة الطموح المهني الذي كشفنا عنه في مقال سابق اشرنا اليه من قبل . فلما كانت الدراسة قد كشفت عن ارتفاع مستويات الطموح المهني عند الحراكين اذا ما قورنوا بغير الحراكين ، فلنا ان ان نتوقع ان هذا الارتفاع في مستويات الطموح قد يكون سبباً في اختلاف النظرة الى « الوظيفة المرموقة » . فمن الممكن ان يكون معظم الحراكين قد قصدوا بها مهنة فنية عليا . ومن الممكن ان يكون غير الحراكين قد عنوا بها مهنة ادارية وكتابية .

واذا ما اخترنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المئوية السابقة ، لاحظنا ان التفسير السابق لم يبعد عن الحقيقة كثيراً . فالفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين اقرروا التعليم الجامعي ، كان فارغاً دالاً احصائياً ، مما يؤكد احتمال ان تكون النسبة الاولى اكبر من الثانية . وبالمثل كان الفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين اقرروا التعليم المتوسط كوسيلة للحراك حيث كان دالاً احصائياً الى حد

كبير ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الثانية أكبر من الأولى . كذلك كانت الدلالة الإحصائية واضحة بالنسبة للفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين رأوا أن التعليم ليس شرطاً للحصول على وظيفة مرموقة ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة الأولى أكبر من الثانية ★ . ومعنى ذلك أن الفروق بين النسب المئوية الممثلة للحالات الثلاثة كانت دالة إحصائياً .

وإذا كان التفسير السابق صحيحاً ، فلا بد وأن ينعكس — ولو جزئياً — على شواهد الإجراءات الثالث ، والتي تتمثل في توزيع كل من الحراكين وغير الحراكين وفقاً للاعتقاد في إمكانية الوصول إلى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . وهذا ما يكشف عنه بوضوح جدول رقم (٥) . فالتفاوت بين أفراد كل من المجموعتين بين إلى الحد الذي يجعلنا نوقن بتميز الحراكين بنظرة خاصة . فهناك نسبة ملحوظة من الحراكين أقرت إمكانية ذلك (٥٧٪) في مقابل نسبة ضئيلة جداً لغير الحراكين (٣٪) . وقد تكون هذه النتائج مثارة لدهشة طالما أن الغالبية العظمى من الحراكين قد أشاروا في الإجراءات السابقة إلى التعليم الجامعي كوسيلة من وسائل الحصول على وظيفة مرموقة . ولكن الموقف هنا يختلف إلى حد ما عن الموقف السابق . فالأخير يشير أساساً إلى الحصول على درجة التعليم الضرورية . أما الموقف الحالي فيشير إلى إمكانية الوصول ، وأذن فتحة فارق بين الموقفين . ومع ذلك فإذا قبلنا تسوية بين الموقفين ، فإننا سنلاحظ بعض الالتقاء . فإذا كان ١٥٪ من الحراكين قد أقرروا عدم اشتراط التعليم كوسيلة للحصول على وظيفة

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد المجموعتين وفقاً لإمكانية الوصول إلى
وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية

المجموع		لا		نعم		إمكانية الوصول
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	الحراك
١٠٠	%١٠٠	٤٣	%٤٣	٥٧	%٥٧	هراكبون
١٠٠	%١٠٠	٩٧	%٩٧	٣	%٣	غير هراكبين

★ وقد جاءت الدلالات الإحصائية للفروق بين النسب المئوية وفقاً لترتيبها هذا على النحو التالي :

- ي = ٢٤٤
- ي = ١٠
- ع = ٢٢٥
- احتمال تخطيها ١٤٪
- احتمال تخطيها ١٤٪
- احتمال تخطيها ١٤٪

مرموقة ، فان ٥٧٪ من الحراكين أيضا قد أقرروا امكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية . ولقد اتضح بحساب معامل « فاي » أن الحراك يرتبط ارتباطا جزئيا موجبا بإمكانية الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية ، حيث بلغ معامل الارتباط (٥٩) .

ونستطيع أخيرا أن نحدد طبيعة تصور وسائل الحراك عند مجموعتي الدراسة . فوسائل الحراك عند الحراكين متنوعة وعديدة ، مع تأكيد واضح للتعليم الرسمي . والحراكيون كذلك يؤكدون الحصول على الشهادة الجامعية كمطلب للحصول على وظيفة مرموقة ، ولكنهم يذهبون بعد ذلك الى أن الوصول الى وظيفة مدير عام دون الحصول على شهادة جامعية أمرا ممكنا من الناحية النظرية .

ج - قيمة العمل السياسي باعتباره وسيلة لغاية مهنية :

إذا كنا قد كشفنا حتى الآن عن منظورين هامين هما : النظرة الى العمل وقيمه ، والقيم التي تنطوي عليها وسائل الحراك في عمومها ، فإنا نستطيع الآن أن ندرس قيمة وسيلة هامة من وسائل الحراك هي العمل السياسي باعتباره وسيلة لغاية مهنية . ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بإجراءين أساسيين : أما الإجراء الأول فيمثل توزيع أفراد المجموعتين وفقا للسعي نحو وظيفة متفرغة داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة . وأما الإجراء الثاني فيمثل توزيعهما أيضا وفقا لنظرتهما الى الفائدة التي يمكن أن يحصلوا عليها من وراء النشاط السياسي والاجتماعي .

فأما شواهد الإجراء الأول ، فتشير الى أن ثمة فروقا ملحوظة بين الحراكين وغير الحراكين وفقا للسعي نحو الحصول على وظيفة متفرغة

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد المجموعتين وفقا للسعي نحو وظيفة متفرغة داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة

السعي للوظيفة		نعم		لا		المجموع	
الحراك	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
حراكيون	٢٦	٢٦	٧٤	٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
غير حراكين	١	١	٩٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠

داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة . وهذا ما يكشف عنه جدول رقم (٦) .
نحوالى ربع الحراكين (٢٦ ٪) سعيوا أو يسعون للحصول على وظيفة
متفرغة في عمل سياسى أو نقابى في مقابل نسبة ضئيلة لغير الحراكين
(١ ٪) . ولقد اظهر هذه النسب المثوية معامل « فائى » الذى كشف عن وجود
ارتباط جزئى موجب قدره (٣٦ ر) بين الحراك والسعى نحو وظيفة متفرغة
داخل الاتحاد الاشتراكي أو النقابة . وبغض النظر عن تحقيق هذا السعى ،
فان الحقيقة التى لا مرية فيها ، هى ان الحراكين خبروا الاحساس بالسعى
للحصول على وظيفة متفرغة في عمل سياسى أو نقابى .

وقد يتضح الوجه الآخر من الموقف السابق اذا ما تناولنا شواهد الاجراء
التالى ، والتى تتمثل في توزيع افراد المجموعتين وفقا للفائدة التى يمكن أن
يحصلوا عليها من وراء النشاط السياسى والنقابى . فلو تأملنا البيانات
التي يتضمنها جدول رقم (٧) ، لاحظنا ان هناك فروقا جوهرية بين الحراكين
وغير الحراكين فيما يتعلق بالنظرة الى الفائدة التى يمكن أن يجنيها الشخص
من وراء نشاطه السياسى والنقابى . فالتركيز على عدم وجود فائدة شخصية
وتأكيد اهميته الاجتماعية واضح عند الحراكين (٤٠ ٪) اذا ما قورنوا بغير
الحراكين (٢٦ ٪) . وفي مقابل ذلك يؤكد غير الحراكين المكانة الاجتماعية
التي يمكن أن يحصل عليها الشخص (٤٤ ٪) ، في مقابل نسبة اقل لغير
الحراكين . كذلك هناك فروق ملحوظة بينهما فيما يتعلق بالمعلومات
السياسية التى يحصل عليها الشخص من وراء نشاطه . ومعنى ذلك كله
انه بينما يؤكد الحراكيون وجود الفائدة الجماعية والتزود بالثقافة السياسية ،
يؤكد غير الحراكين المكانة الاجتماعية التى تكمن وراء النشاط السياسى
والنقابى .

واذا ما اختبارنا الدلالات الاحصائية للفروق بين النسب المثوية التى
ينطوى عليها الجدول السابق ، لاحظنا أن الفروق التجريبية السابقة كانت
هامة الى حد كبير . فالفرق بين نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين
يرون أن النشاط السياسى والاجتماعى يساعد في الوصول الى وظيفة يطمح
اليها الشخص في عمله لم يكن دالا احصائيا . بينما كان الفرق بين نسبتي
الحراكين وغير الحراكين الذين اقرروا الفائدة الجماعية دالا احصائيا مما
يشير الى احتمال أن تكون النسبة الاولى اكبر من الثانية . أما الفرق بين
نسبتي الحراكين وغير الحراكين الذين ذكروا فائدة الثقافة السياسية فلم
يكن دالا احصائيا . واخيرا كان الفرق بين نسبتي الذين اقرروا المكانة
الاجتماعية دالا احصائيا الى حد كبير ، مما يؤكد احتمال أن تكون النسبة

3. 7. 5

توزيع أفراد الجموعتين وفقا للنظرة الى الفائدة التي يحصل عليها الشخص من وراء النشاط السياسى والاجتماعى

نوع الفائدة		يساعده في الوصول الى وظيفة يطمح اليها في عمله		ليس هناك فائدة شخصية ولكنها فائدة جهادية		يلززه بالثقافة السياسية		يكون بارزا ومعروفًا بين الناس		الجمهور	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
حراكين		٢	٣%	٤٠	٤٠%	٢٣	٣٣%	٢٤	٢٤%	١٠٠	١٠٠%
غير حراكين		٩	٩%	٢٦	٢٦%	٢١	٢١%	٤٤	٤٤%	١٠٠	١٠٠%

الثانية اكبر من الاولى * . ومعنى ذلك أن الدلالات الإحصائية للفروق بين النسب المثوية كانت أوضح ما تكون بالنسبة للفائدة الجماعية والمكانة الاجتماعية . فالأولى لصالح الحراكين ، والثانية لصالح غير الحراكين . وإذا كان لنا أن نلخص أخيراً موقف الحراك من قيمة العمل السياسى باعتباره وسيلة لفاية مهنية ، قلنا أن الحراكين خبروا السعى نحو الحصول على وظيفة داخل الاتحاد الاشتراكى أو النقابة إذا ما قورنوا بغير الحراكين ، وأنهم يركزون على الفائدة الجماعية للنشاط السياسى ، بينما يركز غير الحراكين على المكانة الاجتماعية المرتبطة به .

ونستطيع الآن أن نلخص الشواهد المتعلقة بالمظاهر القيمة الثلاث التى تدور حولها الدراسة . فحينما حاولت الدراسة أولاً أن تدرس النظرة الى العمل وقيمه ، كشفت عن أن الحراكين يصرون على الاستمرار فى عملهم برغم المفريات السلبية التى يمكن أن تبعدهم عن طابعه ، ويبررون ذلك بمبررات ايجابية لعل أهمها حب العمل والارتباط العاطفى به . وفى مقابل ذلك نجد غير الحراكين أقل اصراراً على الاستمرار فى عملهم . ولكن الذين يصرون منهم على الاستمرار فيه يقدمون مبررات من نوع مختلف لعل أهمها الاحساس بالنشاط والحيوية من خلال أدائه . وبالإضافة الى ذلك هناك فروق ملحوظة بين أفراد المجموعتين عندما حاولت الدراسة الربط بين طبيعة مبررات العمل والعمر . وعندما حاولت الدراسة الكشف عن تصور وسائل الحراك ، اتضح أن هذه الوسائل عند الحراكين متنوعة وعديدة ، مع تأكيد واضح للتعليم الرسمى ، وأنهم كذلك يؤكدون الحصول على شهادة جامعية كمطلب للحصول على وظيفة مرموقة ، ولكنهم يذهبون بعد ذلك الى أن الوصول الى وظيفة ادارية كبرى دون الحصول على شهادة جامعية أمراً ممكناً من الناحية النظرية . وأخيراً كشفت الدراسة عن أن الحراكين خبروا السعى نحو الحصول على وظيفة سياسية أو نقابية متفرغة إذا ما قورنوا بغير الحراكين ، وأنهم يركزون على الفائدة الجماعية للنشاط السياسى ، بينما يركز غير الحراكين على المكانة الاجتماعية المرتبطة بممارسة هذا النشاط . ومن خلال هذه الشواهد جميعها يمكن القول أن هناك فروقا ملحوظة بين الحراكين وغير الحراكين فيما يتعلق ببعض القيم المتعلقة بوسائل الحراك المهنى ، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الذى ذهبنا اليه .

* جاءت الاختبارات الاحصائية الأربع السابقة وفقاً لترتيبها المشار اليه على النحو التالي :

١	احتمال تخطيها ٦٨.٨٪	١ = ١.٨٢
٢	احتمال تخطيها ٢٤.٠٪	٢ = ٢.١٢
٣	احتمال تخطيها ٥.٩٪	٣ = ١.٩٢
٤	احتمال تخطيها ١.٣٪	٤ = ١.٣

مناقشة النتائج

تستطيع الشواهد السابقة أن تأخذ مكانها بين الدراسات السابقة ، وبذلك تتيح فرصة ملائمة للمقارنة الحضارية . فإذا ما تناولنا النتائج المتعلقة بالرغبة في الاستمرار في العمل حتى في حالة وجود ارث كاف يتيح للفرد فرصة حياة مريحة ، نجدها تتفق عموما مع ما كشف عنه هيبيرت هايمان في دراسته . فالغالبية العظمى من الحراكيين في دراستنا اقرروا رغبتهم في الاستمرار في العمل لمجرد الرغبة فيه . ومعنى ذلك أن هناك تأكيدا موازيا من جانب الدراستين على أن العمل في حد ذاته يمكن أن يمثل قوة نهائية . كذلك تتفق نتائجنا المتعلقة بمبررات العمل في خطوطها العريضة مع ما كشف عنه مسيح نيوهوب New Hope ومع ما انتهى اليه ريشارد سنترز ، ولكنها تكاد تلتقى تماما مع ما كشف عنه نانسي مورس Morse وروبرت فايس Weiss . فإذا ما استبعدنا تصنيفهما للمبررات الى ايجابية وسلبية ، أمكن القول أن مبررات العمل التي قدمها الحراكيون في دراستنا تلتقى مع المبررات التي قدمها نوو المستويات المهنية الوسطى والعليا في دراستهما . وكان هذا التلاقى أكثر وضوحا في متغيرات « حب نوع العمل » و « الإحساس بالنشاط في العمل » .

أما الاختيارات التي قدمها الحراكيون في دراستنا لاتباط معينة من العمل فتختلف أشد الاختلاف عن تلك التي قدمها أفراد العينة القومية التي استبارها ريشارد سنترز . ففي دراسته أجاب ٦٠٪ من الذين يعمل أبائهم في المهن الصناعية الماهرة بتفضيل « الدخل المنخفض والعمل المأمون » ، بينما قدم الإجابة ذاتها ٢٦٪ فقط من الذين يشغل أبائهم مهنا فنية عليا ووظائف تنفيذية . أما دراستنا فقد كشفت عن نتائج تختلف عن ذلك اختلافا شديدا . فليست لدينا فروق يعتد بها بين اختيارات الحراكيين وغير الحراكيين « للدخل المنخفض والعمل المأمون » (٩٤٪ و ٩٥٪) . ونستطيع أن نفسر هذا الاختلاف في ضوء حقيقتين : الأولى اختلاف جمهور الباحثين في دراستنا عن جمهور الباحثين في دراسة سنترز . أما الحقيقة الثانية فهي متعلقة بالفارق بين البناء المهني الأمريكي والبناء المهني المصري ، وما يرتبط بذلك من اختلاف في طبيعة العمل في كل من المجتمعين . فإذا قبلنا القضية التي مؤداها أن البناء المهني المصري أقل حركة من البناء المهني الأمريكي ، وإذا ما قبلنا أيضا القضية التي يمكن أن تذهب الى أن العامل المصري أكثر محافظة في اختياراته المهنية ، إذا ما قبلنا هاتين القضيتين ، استطعنا أن نجد تفسيراً مبدئياً للتفاوت في اختيارات أتباط العمل .

أما نتائجنا المتعلقة بتصوير وسائل الحراك ، فهي وإن كانت تتسق اتساقا داخليا واضحا مع الشواهد التي كشفت عنها الدراسة فيما يتعلق بوسائل الحراك الفعلية ، إلا أنها تتسق اتساقا أقل وضوحا مع البيانات التي كشف عنها البحثان الانجليزيان اللذان أجراهما هيلويت Himmelweit وفلويد مارتن Martin . ومصدر هذا الاتساق هو تأكيد مبحثينا ومبجوثيهما لأهمية التعليم كوسيلة من وسائل الحراك . أما قلة وضوح الاتساق فمصدرها التنوع البين في وسائل الحراك في دراستنا ، واختلاف تصميم دراستنا عن تصميم هاتين الدراستين ، مما يحد من امكانية المقارنة .

وإذا ما تناولنا أخيرا نتائجنا المتعلقة بقيمة النشاط السياسي والاجتماعي كوسيلة من وسائل الحراك ، لاحظنا أنه على الرغم من عدم وجود نظير لها في الدراسات الاوربية والأمريكية — فيما نعلم — إلا أنه يمكن القول عموما أنها تختلف اختلافا ملحوظا عن نتائج الدراسات التي تناولت النشاط النقابي كوسيلة من وسائل الحراك كدراسة سايلس Sayles وستروس Strauss . وعموما فإنه على الرغم من خضوع نتائجنا في هذا المجال للتجريب ، إلا أنها لا تزال بحاجة الى مزيد من التحقق وإعادة النظر حتى نستطيع أن نضعنا في موقف يسمح بأجراء مقارنة حضارية .

المراجع

- 1 — Morse, N; Weiss, R., «Function and Meaning of Work», A.S.R., Vol. 20, No. 2, pp. 191 - 199.
- 2 — Hayman, H., «The Value Systems of Different Classes : A Social Psychological Contribution to the Analysis of Stratification», in Bendix, R., and Lipset, S., **Class, Status and Power, A Reader in Social Stratification**, The Free Press, Glencoe, Ill. : Illinois, 1953, pp. 426 - 442.
- 3 — Centers, R., **The Psychology of Social Classes**, Princeton: Princeton University Press, pp. 151 - 158.
- 4 — Hayman, H., op. cit., pp. 442 - 444.
- 5 — Martin, F., «Some Subjective Aspects of Social Stratification» in Glass, D ; **Social Mobility in Britain**; Routledge Kegan Paul Ltd; 1954, London, pp. 51 - 75.
- 6 — Himmelweit; «Social Status and Secondary Education Since the 1944 Act : Some Data for London; in Glass; D; ibid, pp. 141 - 149.
- ٧ — السيد محمد الحسيني ، المطامح المهنية المرتبطة بالحراك المهني ، دراسة تجريبية ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد الاول ، المجلد السادس يناير ١٩٦٨ ، ص ١٨١ — ١٩٦ .
- ٨ — السيد محمد الحسيني ، الآثار الاجتماعية للحراك المهني ، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٦٨ ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .
- 9 — Sayles, L. and Strauss G; **The Local Union**, New York, Harper, 1953.

Discussion :

Our findings show a considerable agreement with other research findings. The agreement is quite clear within the reasons of work on one hand, but there is great difference between our findings and Center's findings concerning preferences of some types of work on the other. This difference may be explained in terms of differences between the two types of samples and the differences between the Egyptian and American occupational structure as well.

The belief in opportunity in our sample is consistent to some extent with that of Martin's sample. This is due to the agreement of the two samples on the importance of the formal education as a means for mobility.

Problem and Procedures

This study aims at verifying whether there is a relation between some value aspects and occupational mobility among two groups of Egyptian industrial textile workers. The first is described as mobile; the second as non-mobile. A schedule is designed for measuring the value aspects related to occupational mobility. The hypothesis of the study is that there are significant differences between mobiles and non - mobiles in some value aspects related to means of occupational mobility.

Findings :

Verification of the hypothesis required a comparison between the two groups in connection with three main variables. First, the function of work; secondly, belief in opportunity; thirdly, political activity as a means for an occupational end.

The evidence of the first variable showed that mobiles are more persistent in their work, despite of pecunary temptations which may make them leave their jobs. They gave positive reasons for their persistence in their work. Non - mobiles were less persistent, but those who are persistent gave reasons of a different type. In addition, significant differences appeared when the study tried to correlate between the types of reasons and age.

Evidence of the second variable showed too that belief in opportunity was quite clear among mobiles. The means of mobility are several, with an emphasis upon formal education.

Evidence of the third variable showed that mobiles experienced the striving for obtaining full-time union job. They stress upon the collective value of political activity, where as non-mobiles emphasized upon the status this activity includes.

We could conclude that the evidences of the three variables show that there are significant differences between mobiles and non-mobiles in some value aspects related to means of occupational mobility. It is clear that these evidences support the hypothesis cited above.

SOME VALUE — ASPECTS RELATED TO OCCUPATIONAL MOBILITY : AN EMPIRICAL STUDY

by

ELSAYED M. ELHUSSENI

M. A. in Sociology

Introduction :

Occupational mobility does not occur in a vacuum. It is achieved within a value system which designate its norms and ends. When sociologists use the term «mobility values», they mean basically the judgements which determine the process of mobility.

One of the studies which was conducted on this subject was directed by Morse and Weiss. The sample was composed of 401 respondents belonging to different occupational strata. Respondents have given reasons for continuing in their jobs. One of the basic conclusions researchers arrived at, was that occupational groups differ in their perspective of the work function for each. In another study, Hayman has shown that members of lower occupational strata were stressing upon the factors which encourage striving for holding occupation which is not very high in the economic ladder. Centers arrived at similar conclusions when he asked his sample a question about the work they would like to choose. While middle class members stressed the importance of adequacy of occupation to personal interests, lower class members stressed the economic security of the occupation.

In Britain, Floud Martin conducted a study on the belief in means of mobility as it was perceived by different occupational groups. The findings showed that these groups differed in their perception to means of mobility such as hard work, aspiration, desire, intelligence, personality traits.

التحليل العاملي لبنود الاستجابات المتطرفة

عند الأسوياء*

محمد فرغلي فراج الدكتور مصطفى سويف

الفروق الفردية فيما يتعلق بسمات الشخصية المختلفة حقيقة علمية مقررّة . فبالنسبة لأية سمة من سمات الشخصية يمكننا أن نضع كل فرد عند نقطة معينة على امتداد أو تدرّيج متصل (١) يمثل هذه السمة ، ويمتد بين قطبين ، أحدهما يمثل أكبر قدر ممكن من هذه السمة ، والآخر يمثل أقل قدر منها . والتطرف هو أحد هذه السمات التي يمكن أن يوصف بها سلوك الأفراد ، وتظهر عليها الفروق بينهم . فمن الناس من يغلب عليه التطرف في آرائه أو أحكامه أو مشاعره أو كلها معا ، ومنهم من يغلب عليه الاعتدال في هذه النواحي جميعا أو في بعضها دون بعض .

وقد اهتمت البحوث العلمية بدراسة ظاهرة التطرف في جوانب عديدة من الشخصية مثل التطرف في الاتجاهات الوجدانية ، والخلقية ، أو التطرف في المشاعر التي يعبر عنها الأفراد نحو بنود الاختبار مكونة من الأشكال المجردة والرسوم ... إلى غير ذلك من أنواع المضمون الذي يتضح به الشكل المتطرف للاستجابة (M.I. Soueif, 1958) ■

وبدا الاهتمام بالدراسة العلمية للاستجابات المتطرفة في أوائل الخمسينات في مصر والخارج في نفس الوقت تقريبا (ولكن من زاويتين مختلفتين) . وأظهرت الدراسات العديدة التي أجريت على الاستجابة المتطرفة أن المقاييس التي تستخدم في قياسها ذات ثبات مرتفع وصلاحيّة (٢) معقولة تبدو في القدرة على التمييز بين العينات المحكية (٣) المختلفة، كجماعات الجانحين ، والمرضى العقليين ، والمراهقين ، وغير ذلك من الجماعات . على أن معنى الاستجابة المتطرفة ودلالاتها السيكلوجية ، قد تطور ونما شيئا فشيئا ، لتتحدد ملامحه مع مرور الزمن وتراكم الرصيد العلمي بحثا اثر بحث شأنه في ذلك شأن أي مفهوم علمي خصيب .

Continuum (١) -

Criterion Groups Validity : (٣) العينات المحكية :

Validity : (٢) صلاحية - صدق :

★ هذا المقال يستند الى بعض النتائج لدراسة « للاستجابات المتطرفة عند فئات من المرضى النفسيين : دراسة بواسطة التحليل العاملي » ، أجراها محمد فرغلي فراج كرسالة للماجستير بإشراف الدكتور مصطفى سويف .

وقد بدأت دراسة الاستجابة المتطرفة في مصر من نقطة تختلف بعض الشيء عن النقطة ذاتي بدأت منها الدراسة في الخارج . بدأت في مصر بالدراسة التي أجراها سوييف على ظاهرة الصداقة عند المراهقين والراشدين ، واستهدف منها الكشف عن بعض العوامل التي تتحكم في اختيارهم لأصدقائهم . ولأجل هذه الدراسة قام بأعداد اختبار (١) يتضمن عددا كبيرا من الصفات التي يتصف بها الأشخاص منتهجا في ذلك نهجا تجريبيا . وطلب من المفحوصين تحديد مدى أهمية وجود كل صفة من هذه الصفات لدى أصدقائهم . وبالنسبة لكل صفة من هذه الصفات يحدد المفحوص اذا ما كانت تلك الصفة ضرورية جدا لقيام الصداقة ، أو مرغوبا فيها فقط ، أم أنها غير هامة في قيام الصداقة أم هي من الصفات التي يحسن ألا توجد لدى الصديق وأن كانت من الصفات المحتملة ، أو أنها من الصفات التي يجب ألا توجد لدى الصديق وإذا وجدت فلا يمكن قيام الصداقة إطلاقا . (م . سوييف ، ١٩٦٠) .

واستخدم سوييف هذا الاختبار في قياس الاستجابات المتطرفة ، واعتبر مجموع المرات التي يقطع المفحوص فيها بضرورة توافر الصفات ، وكذلك عدد المرات التي يقطع فيها بعدم احتماله لصفة من الصفات دالا على مستوى النضج الاجتماعي للشخص . بحيث أن الارتفاع النسبي في المجموع يدل على انخفاض درجة النضج . « وأساس هذا الاعتبار هو أن حظ الشخص من النضج يتناسب تناسباً طردياً - في حدود معينة - مع مطاوعته ، واعترافه بفوارق الغير ، والتماس التعاون من خلال هذه الفوارق ، بفضلها أحيانا وعلى الرغم منها أحيانا أخرى » . « فالشخص الذي لا يستطيع إلا أن يقبل كلية أو يرفض كلية في معظم مواد الاختبار لاشك أنه أقل نضجا في السلوك الاجتماعي من شخص يغلب عليه أن يقبل بعض الصفات في أصدقائه على مضمض في سبيل ما لهم من مزايا أخرى ، كما يغلب عليه في اشتراطاته لتوافر صفات معينة إلا يميل إلى القطع بأنها إذا لم توجد فسيبتر الصداقة أو لا يقيّمها . وهذا الاستعداد للتنازل وقبول بعض الصفات على مضمض في سبيل صفات أخرى ، يدل - إلى جانب دلالاته على مطاوعة الشخصية - على ازدياد تبصرها بالواقع الاجتماعي ومقتضياته » .

وقام بتطبيق الاختبار على مجموعة كبيرة من المفحوصين تضم مراهقين وراشدين أناثا وذكورا . ووجد أن متوسط درجة التصلب الاجتماعي (الاستجابة المتطرفة) لدى المراهقين أعلى منه لدى الراشدين ، والفرق بينهما جوهري فيما وراء مستوى ١٠٠ ر . « وهذه الحقيقة . تتفق مع

الحقيقة السيكولوجية العامة التي مؤداها أن سلوك الشخص يقل حظه من المرونة كلما كان الموقف والشخص مشحونين بالتوتر .

وفي سنة ١٩٥٨ نشر سوف بحثا ربط فيه بين زيادة عدد الاستجابات المتطرفة وبين ارتفاع مستوى التوتر العام في الشخصية نتيجة لعضويتها في جماعة ذات مركز هامشي في المجتمع العام . واخذت الاستجابة المتطرفة في هذا البحث كمقياس للنفور من الغموض . وقد افترض أن « الجماعة الاجتماعية التي لديها مستوى توتر أعلى (يرجع أساسا إلى الشعور بعدم الأمن) لابد أن تميل إلى أن تعطى قدرا أكبر من الاستجابات المتطرفة إذا ما قورنت بجماعة اجتماعية أخرى يفترض أن لديها مستوى توتر أدنى » .

وقد وجد في هذا البحث أن « المراهقين الذكور أعلى جوهريا في درجاتهم على الاختبار من الراشدين .. والاثاث المسيحيات الراشدات والمراهقات أعلى جوهريا في درجاتهن من الاثاث المسلمات الراشدات والمراهقات على الترتيب ... وفي حالة الراشدين كانت الاثاث المسلمات والمسيحيات أعلى في درجاتهن من المسلمين والمسيحيين الذكور .. بينما كانت المراهقات المتأخرات سنا أعلى من الراشدات المتأخرات سنا . كما أن الاستجابة المتطرفة كانت أعلى جوهريا لدى المجموعة الأدنى في المستوى الاقتصادي — الاجتماعي منها لدى المجموعة الأعلى » (M.I. Soueif, 1958)

وتعنى هذه النتائج أن الاستجابة المتطرفة تميز بين الجماعات الاجتماعية المتفاوتة في درجة ما تعانيه من التوتر النفسي .

وفي بحث تال قام سوف بتطبيق الاختبار على عينتين : عينة من الاحداث الجانحين ، وعينة ضابطة (م . سوف ، ١٩٥٨) وتوصل في هذا البحث إلى النتائج الآتية :

(أ) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابات المتطرفة بنوعها لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(ب) متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية أعلى جوهريا من متوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى الجانحين .

(ج) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابة المتطرفة الايجابية ومتوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى المجموعة الضابطة .

(د) لا يوجد فرق جوهرى بين متوسط الاستجابات المتطرفة الايجابية لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(هـ) متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية لدى الجانبين اقل من متوسط هذه الاستجابات لدى المجموعة الضابطة والفرق بينهما جوهري .

وقد أعاد سوف إجراء هذه التجربة مع زيادة الضبط التجريبي للمتغير الاجتماعي - الاقتصادي . وتوصل في هذا البحث الى النتائج الرئيسية نفسها للبحث السابق ، مع اختلاف واحد هو أنه وجد فرقا جوهريا بين الاستجابة المتطرفة السلبية ، والاستجابة المتطرفة الايجابية لدى المجموعة الضابطة . وقد أرجع هذه النتيجة الى أن المجموعة الضابطة في التجربة الثانية كانت أكثر انخفاضا في المستوى الاجتماعي - الاقتصادي من المجموعة الضابطة في التجربة الثانية ، واعطى لذلك تفسيرا يتمشى مع النتائج الرئيسية للبحث .

وقد فسر انخفاض متوسط الاستجابة المتطرفة السلبية لدى المجموعة التجريبية (الجانبية) عن متوسط مثيلتها لدى المجموعة الضابطة بأنه يرجع الى ضعف الانا ، وقلة مقاومته ، أي أن الاستجابة المتطرفة السلبية مقياس لقوة الانا . (م . سوف ، ١٩٥٩) .

وبالنسبة لبحوث الاستجابات المتطرفة التي أجريت في الخارج ، فقد بدأت في نفس الوقت تقريبا من زاوية مختلفة بعض الشيء عن تلك التي بدأت منها في مصر . بدأت عند برج I.A. Berg من زاوية أسلوب الاستجابة (١) (في مقابل مضمون الاستجابة) . وحاول برج أن يبحث عن تلك المنبهات التي يمكن عن طريقها ظهور أساليب الاستجابة المميزة بين الجماعات المختلفة . وقد صمم برج بالتعاون مع هنت W.A. Hunt اختبارا يقيس أساليب الاستجابة وهو اختبار رد الفعل للصور . كما صمم أيضا لنفس الهدف اختبار رد الفعل للكلمات . وقد وجد برج أن معاملات الثبات لأساليب الاستجابة تتراوح بين ٧٨ ر. و ٩٣ ر. ، بحيث تستحق الدراسة كمقاييس للشخصية أو بالاحرى لسمات مزاجية محددة (I.A. Berg, 1953) .

ويعرض لنا برج (I.A. Berg, 1955) في بحثه تال ما أظهرته الدراسات الجديدة ، من دلالات لوجهة الاستجابة المنحرفة (٢) . فلقد وجد مثلا أن الاستجابة الأكثر تمييزا للذهاتيين على اختبار رد الفعل الإدراكي هي زيادة اختيارات « أحب » بالمقارنة باختيارات « أكره » . وعلى العكس من ذلك اتجه العصاةيون في بحث والن R.W. Wallen اتجاهها متميزا في قول « لا » أو « يكره أطعمة كثيرة » على اختبار الاتجاه نحو الأطعمة .

وقارن كل من لويس وتيلور (N.A. Lewis & J.A. Taylor, 1955) بين الاستجابات المتطرفة لدى كل من المتخضين والمرتفعين في القلق باستخدام مقياس تيلور للقلق الصريح كمحك خارجي ووجدوا أن المفحوصين قد اختاروا استجابات ذات محتوى متطرف (أحب كثيرا ، وأكره كثيرا) أكثر جوهرية من المفحوصين المنخفضين في القلق .

وأجرى برنجلمان في ألمانيا وإنجلترا عددا كبيرا من البحوث على الاستجابة المتطرفة استخدم فيها اختبار الصداقة الشخصية لسويف ، كما استخدم اختبارا آخر من تصميمه هو اختبار إعادة بناء الشكل Figure Reconstruction وفي هذا الاختبار تقدم للمفحوص أشكال هندسية يطلب منه رسمها من الذاكرة بعد عرضها عليه فترات محددة بواسطة العارض السريع ، كما يطلب منه التعبير عن مدى تأكده من صحة رسمه للأشكال من الذاكرة . وفي جزء آخر من الاختبار تقدم للمفحوص مجموعة الأشكال التي سبق عرضها عليه لرسمها وسط مجموعة كبيرة من الأشكال التي لم يسبق مشاهدتها . وفي كلتا الحالتين يطلب من المفحوص أن يعبر عن مدى تأكده من صحة رسمه وصحة تعرفه . وتتراوح درجة التأكد بين التأكد التام ، والتأكد بعض الشيء ، وعدم التأكد بعض الشيء ، وعدم التأكد إطلاقا . واستخدم برنجلمان درجتى التأكد التام ، وعدم التأكد إطلاقا كمقاييس للاستجابة المتطرفة الإيجابية والسلبية على الترتيب .

وقارن برنجلمان في هذه البحوث بين جماعات الفصامين (١) والعصابيين (٢) والاسوياء (٣) وذلك على درجاتهم في الاستجابة المتطرفة . ووجد أن الاستجابات المتطرفة الإيجابية أكثر لدى الفصامين عنها لدى العصبيين ، بينما وجد أن الاستجابات المتطرفة السلبية لدى العصبيين أكثر منها لدى الفصامين . (J.C. Brengelmann, 1958)

وتأكدت هذه النتائج في بحث تال أجراه برنجلمان على عينات من الذهانين والعصابيين ويعلق برنجلمان على زيادة الاستجابات المتطرفة الإيجابية لدى الفصامين بأن « دفاعات (٤) تعظيم النفس لدى الفصامي الاضطهادي (٥) مبنية على تقييم غير واقعي للنفس » . أما اتجاه العصابي السلبي نحو نفسه « فمبنى على ادراك واقعي للاضطرابات داخل نفسه » . (J.C. Brengelmann, 1959) ودرس برنجلمان العلاقة بين تطرف الاستجابة

schizophrenics

neurotics

normals

defenses

paranoid schizophrenia

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

والتصلب ، فوجد أن الشخصية المتصلبة تتميز بتطرف الاستجابة
(J.C. Brenglemann, 1960, A)

، وأن هناك ارتباطا جوهريا بين التصلب ، وتوجه
الاستجابة المتطرفة (J.C. Brengelmann, 1960, B)

وأجرى عدد من البحوث على الاستجابة المتطرفة في هولندا ، وفي
أحد هذه البحوث وجد بارندرخت ، ودي بروين

(J.T. Barendregt & T.A. De Bruin, 1960, 184 - 202)

أن درجة الاستجابة المتطرفة الإيجابية على اختبار الصداقة
الشخصية لسويف قد ارتبطت بدرجة التصلب ارتباطا جوهريا . وتتفق
هذه النتيجة مع التفسير الذي أعطاه سويف للاستجابة المتطرفة (م.سويف ،
١٩٦٠) كما تتفق أيضا مع النتائج التي توصل إليها برنجلمان .

ومن البحوث الطريفة التي أجريت على الاستجابة المتطرفة ، ذلك
البحث الذي أجراه هسترلي (S.O. Hesterley, 1963) وربط فيه بين تطرف
الاستجابة ، وعدم النضج الوجداني (١) . فقد تبين أن الراشدين الأسوياء من
سن ٢٠ سنة حتى سن ٥٩ سنة يختارون بوجه عام ، استجابات متسامحة
أو متهادنة ، أما الأطفال وكبار السن فيختارون استجابات متطرفة أكثر مما
يشمل الراشدون . ويربط هسترلي بين هذه النتيجة وبين ما وجده بارنز
Barnes من زيادة الاستجابات المتطرفة لدى الفصامين ، حيث أن الفصامين
يتميزون بأنهم طفلين وغير ناضجين . ونستطيع في هذا الصدد أن نذكر أنه
قد تبين في بحث أجرى في مصر أن المراهقين أعلى في الاستجابات المتطرفة
من الراشدين (م. سويف ، ١٩٦٠) .

ومن البحوث التي لها أهمية خاصة في مجال القياس النفسي تلك
البحوث التي تحاول معرفة مقدار الارتباط بين المقاييس المتعددة التي تقيس
نفس السمات أو نفس أبعاد الشخصية . وترجع هذه الأهمية إلى نقطتين
رئيسيتين : أولاها التحقق من صدق الادعاء بأن هذه المقاييس تقيس نفس
السمة (وهو نوع من دراسة الصدق الداخلي لهذه المقاييس) . وثانيها :
التعرف على أبعاد السمة الواحدة . ومن هذا النوع من البحوث البحث الذي
أجراه فورماند (B.A. Forhand, 1962) لدراسة العلاقة بين الاختبارات المختلفة
التي تقيس الاستجابة المتطرفة . وقد وجد فورماند أن ميل الاستجابة
المتطرفة على عدد من المقاييس قد ارتبطت مع بعضها البعض .

على أن هناك خطوات أبعد في مجال الدراسات الارتباطية يمكن عن
طريقها التوصل إلى الأبعاد (١) الأساسية للسمات وذلك باستخدام أسلوب

التحليل العاملي . إذ لابد في مجال العلم من الربط بين المفاهيم المختلفة التي تدخل في تكوين بنائه . وبدون هذا الربط بين المفاهيم العلمية يظل البناء العلمي مفككا أو محاطا بالغموض . على أن هذا الربط لا يصح أو لا يكفي فيه أن يظل ربطا نظريا فحسب ، بل يجب أن يستند الى دعامة تجريبية ، فبال تجربة وحدها نتحقق من صحة أي بناء نظري ، وبالتجربة وحدها (بما فيها من امكانيات الضبط الموضوعي والقياس الكمي) يمكن استكشاف تلك العلاقات الدقيقة القائمة بين العمليات التي تشير اليها المفاهيم العلمية . وبهذا يصبح العلم بناء قويا متسقا ، وفي الوقت نفسه مرتبطا بالواقع الذي جعله العلم موضوعا له .

وقد أظهرت الدراسات المختلفة التي أجريت على اختبارات الشخصية المتعددة أن الاختبارات التي تقيس المظاهر المختلفة للسلوك يمكن أن تنظم في أبعاد أساسية . ولقد أدى التحليل العاملي لمعاملات الارتباط بين المقاييس المختلفة للشخصية الى استخلاص عدد من العوامل أو الأبعاد الأساسية التي نقيسها اختبارات الشخصية . وانتهت البحوث التجريبية التي قام بها عدد من علماء النفس على رأسهم ايزنك H.J. Eysenck الى استخلاص ثلاثة عوامل رئيسية للشخصية هي : العامل الممتد من العصائية الى قوة الانا ، ويطلق عليه عامل العصائية (١) ، والعامل الممتد من الذهانية الى السواء ، ويطلق عليه عامل الذهانية (٢) ، والعامل الممتد من الانطواء الى الانبساط ، وهو عامل الانطواء والانبساط (٣) .

وفي أحد البحوث التي أجراها سويف (١٩٦٢) حاول أن يعرف المضمون العاملي لاختبار الاستجابات المتطرفة . وكان أحد الاهداف التي أجرى البحث من أجلها ، استخلاص مبدأ منظم معقول لنتائج تلك التطبيقات المختلفة لاختبار الاستجابات المتطرفة ، يستوعبها ويوحى بتطبيقات أخرى في اتجاه معين (اذا كان هذا لازما) وبالتالي لزيادة كفاءته التشخيصية .

وتكونت مجموعة الاختبارات التي استخدمت في هذا البحث من عدد من المقاييس المنتخبة من بطارية مفيسوتا المعروفة باسم MMPI ، وبطارية جيلفورد للعوامل STDCR . وهي مقاييس الشخصية الآتية : (ب د — Pd) و (هـ ي — Hy) و (ب ت — Pt) و (ك — K) و (س ي — Si) و (د — D) و (ث — C) و (ر — R) . كما تضمنت اختبار الصداقة الشخصية . وطبقت هذه المجموعة من المقاييس على عينتين من طلبة

neuroticism	(١)
psychoticism	(٢)
introversion — extraversion	(٣)
orthogonal rotation	(٤)

وطالبات الجامعة . ثم حسبت معاملات الارتباط بين درجات مقاييس الشخصية ودرجات ± 2 ، و ± 1 ، وصفر . وأجرى عليها التحليل العاملى ، وادى التحليل العاملى الى استخلاص أربعة عوامل فى حالة كل من الذكور والاناث . وبعد تدوير المحاور تدويراً متعامداً (٢) أمكن تفسير السائل الاول على أنه عامل « العصابية » الذى وصفه أيزنك فى كثر من بحوثه ، والعامل الثانى على أنه (عامل أسلوب الاستجابة) ، ويمتد بين التطرف والتسامح ، والعامل الثالث هو عامل الانطواء ، أما العامل الرابع فلم يمكن إعطاؤه معنى .

وبذلك فقد أدى هذا البحث الى استخلاص عامل خاص بأسلوب الاستجابة بحيث يمكن وضع الافراد على نقط محددة من هذا البعد الذى يمتد بين « القطع والتهادن » أو « التطرف والتسامح » . وهذا العامل يمكن اضافته الى العاملين السابقين فيتوافر لدينا اطار مكون من أبعاد ثلاثة تصلح كأبعاد لوصف السلوك وتصنيفه فى العينات المصرية . وتدل كثير من الدلائل على أن هذا العامل الثالث يمكن أن يصمد عبر الحدود الحضارية .

وقد وجد أن المقياس ± 2 مقياس جيد لعامل « التطرف والتسامح » ناحية قطب التطرف ، فى حين أن المقياس ± 1 مقياس جيد للعامل نفسه ناحية قطب التسامح . وهذا صحيح بالنسبة للذكور والاناث ، ولو أنه أكثر وضوحاً فى حالة الاناث . . كما وجد أن المقياس صفر مشبع سلبياً على عامل « القطع أو التطرف » تشبعاً أقل من التشبع السلبى الذى يديه المقياس ± 1 . وربما كان فى ذلك ما يعنى أن الاستجابة بعدم الاكتراث (وهو المعنى الذى نستطيع أن نعزوه الى الصفر هنا) أقل تهادناً من الاستجابة بقبول الحلول الوسط .

ولكن ما هى الأبعاد التى يقيسها اختبار الاستجابات المتطرفة ؟ أو بعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار عامل « التطرف » الذى أمكن استخلاصه فى الدراسة سائفة الذكر عاملاً بسيطاً متجانساً أم هو فى حقيقته عامل مركب من عدد من العوامل الأشد بساطة ؟ . . وللإجابة على هذا السؤال قمنا بإجراء البحث الحالى .

إجراءات البحث

أدوات البحث :

استخبار الصداقة الشخصية : استخدمنا هذا الاختبار الذى أثبت قدرته على التمييز بين العينات المختلفة كأداة رئيسية فى هذا البحث . وقد عمدنا الى تحليل درجات ٢ التى تمثل مجموع الاستجابات المتطرفة بشقيها السلبى والايجابى ، ودرجات ١ وصفر التى تمثل درجة التسامح وعدم الاكتراث كما يقيسها الاختبار .

مقياس التقلبات الوجدانية (ث) (١) من بطارية جيلفورد STDCR
وقد اظهرت البحوث السابقة ايضا ان لهذا المقياس درجة عالية من الثبات ،
فمعامل ثباته كما حسبه سويف على عينة مصرية هو ٩٤٥ ر (بطريقتي
التنصيف وبعد تصحيح الطول) . كما أظهر التحليل العاملي ان هذا المقياس
من أعلى المقاييس تشبيعا بعامل العصابية (م . سويف ، ١٩٦٢) . وبذلك
فهو يعتبر مقياسا جيدا لعامل العصابية .

عينة البحث :

طبق الاختباران السالفا الذكر معا على مجموعة من ٣٢٣ طالبا
من كليتي الآداب بجامعة القاهرة وعين شمس وجميعهم من الذكور . وعلى
أساس درجات مقياس العصابية ، انتخبت مجموعة من الطلبة الاسوياء ،
وهم الذين حصلوا على أقل الدرجات على مقياس ث ، وبلغ عدد أفراد هذه
المجموعة ١٠٠ طالب يمثلون ثلث المجموعة تقريبا .

تصميم البحث :

وضعت خطة البحث على أساس تحليل الارتباط بين بنود (٢) اختبار
الصدقة الشخصية . ونظرا لان حساب معاملات الارتباط بين جميع بنود
الاختبار تتطلب جهدا كبيرا ، حيث يبلغ عددها ٢٤١٥ معامل ارتباط ، لذلك
رأينا اجراء هذه التحليلات على معاملات الارتباط بين البنود الفردية للاختبار
فقط (أي نصف الاختبار) وفي هذه الحالة يكون عدد الارتباطات ٥٩٥ معاملا
وقد تم حسابها بمعادلة فاي

وبعد ذلك اجرينا التحليل العاملي على مصفوفة معاملات الارتباط
باستخدام الطريقة المركزية الكاملة (٣) لثريستون . واستخلصنا بالتحليل
العاملي عاملين ، وجدنا بعدهما أن مصفوفة البقايا (٤) صفرية بحيث أن
البقايا التي لها دلالة عند مستوى ٥.٠ ر تقل نسبتها عن ٥ ٪ من كل البقايا ،
كما قمنا بتدوير المحاور متعامدة ، وثبيتها في اقرب وضع للحل الذي اطلق
عليه ثريستون « البناء البسيط المتعامد (٤) » . ولعله يحسن بنا في هذا الصدد
أن نلقى بعض الضوء على أهمية التحليل العاملي في دراسة الشخصية .

cyclothymia	(١)
items	(٢)
complete centroid method residuals	(٣)
residuals	(٤)
orthogonal simple structure	(٥)

أهمية التحليل العاملي في دراسة الشخصية :

احتل التحليل العاملي في علم النفس الحديث مكانة بارزة كاسلوب له أهميته وموضوعيته في التحليل الاحصائي للبيانات التي يجمعها الباحث أثناء دراسته للشخصية .

ويؤدي التحليل العاملي وظائف هامة في مجال دراسة السلوك . فهو من ناحية منهج علمي يمكن من تحقيق الاقتصاد (١) المنشود في الوصف العلمي فبدلاً من أن نتحدث عن مئات المفاهيم غير المترابطة ، يأتي التحليل العاملي ويمدنا بأبعاد أساسية تربط هذه المفاهيم معا ، وتعتبر عنها بإيجاز ، والربط هنا ربط يؤدي الى مزيد من التنظيم والفهم ، ومن القدرة على التنبؤ من مفهوم لآخر .

كما أنه يؤدي بجانب تحقيق الاقتصاد والفهم الى ضبط التفكير العلمي ، فما أيسر أن يخترع الباحثون المفاهيم ، وأن يقيموا بينها بالجدل المحض الروابط الكثيرة ، ولكن هذه الروابط تظل غير شرعية ولا مشروعة الى ان تحسم الدراسة التجريبية الموضوعية امكان وجودها من عدمه ... والتحليل العاملي بهذا يضبط خيال الباحث ويعطيه طريقاً للتحقق من صحة فروضه وافكاره ، حيث لا مكان في العلم الا للمفاهيم الاجرائية ، التي يستطيع أي باحث أن يضعها موضع الاختبار والتحقق .

والعوامل التي يتوصل اليها الباحث هي مفاهيم من صنع الانسان ، مثلها في ذلك مثل كثير من المفاهيم العلمية في شتى فروع العلم ، ليس لها وجود مادي في الواقع ، وانما هي مصطلحات تشير الى جزئيات من السلوك ، وليس لها في ذاتها كيان أو وجود مستقل في الطبيعة أو داخل الانسان ... فكما أن الطاقة ، والجاذبية ، والمجتمع ، والحرارة ، مصطلحات أو تجريدات تنطوي تحتها على وقائع جزئية ، تربط بينها روابط معينة ، فكذلك العوامل التي يصل اليها التحليل العاملي تجريدات تنطوي تحتها جزئيات أو وقائع في السلوك يمكن البرهنة التجريبية على أن بينها روابط تجمعها معا . وهي تؤدي وظائف معينة في بناء العلم ، فهي تربط بين شتات المفاهيم المتباعدة (وهي مفاهيم أضيق نطاقاً) ، وتقيم العلاقات بين عديد من المتغيرات . وبهذا فإن العوامل التي تستخلص من التحليل العاملي مثلها في ذلك مثل سائر المفاهيم العلمية « تجريدات تفيد في توحيد وتبسيط طائفة معينة من الظواهر » كما يقول أيزنك . (H. J. Eysenck, 1953)

وإذا كانت إحدى الوظائف الأساسية للعلم هي الربط بين الجزئيات المتعددة ، في صيغ عقلية قليلة ، والوصول الى عدد محدود من القوانين العلمية التي تفسر عددا هائلا من الوقائع ، فإن التحليل العاملى يحقق في علم النفس هذه الوظيفة ، فالتحليل العاملى أداة دقيقة تمكن من الوصول الى الأبعاد الأساسية التي تربط العديد من جزئيات السلوك ، وتضعها معا في إطار موجز يسهم في التقدم العلمى ، وفي مواصلة استكشاف الظواهر النفسية وذلك بجانب تحقيقه للضبط ، والدقة ، والموضوعية^{١٠} لهذا آثرنا استخدام أسلوب التحليل العاملى في هذا البحث ، للوصول الى الأبعاد الأساسية المشتركة بين ما تثيره بنود « اختبار الصداقة الشخصية » من استجابات .

النتائج :

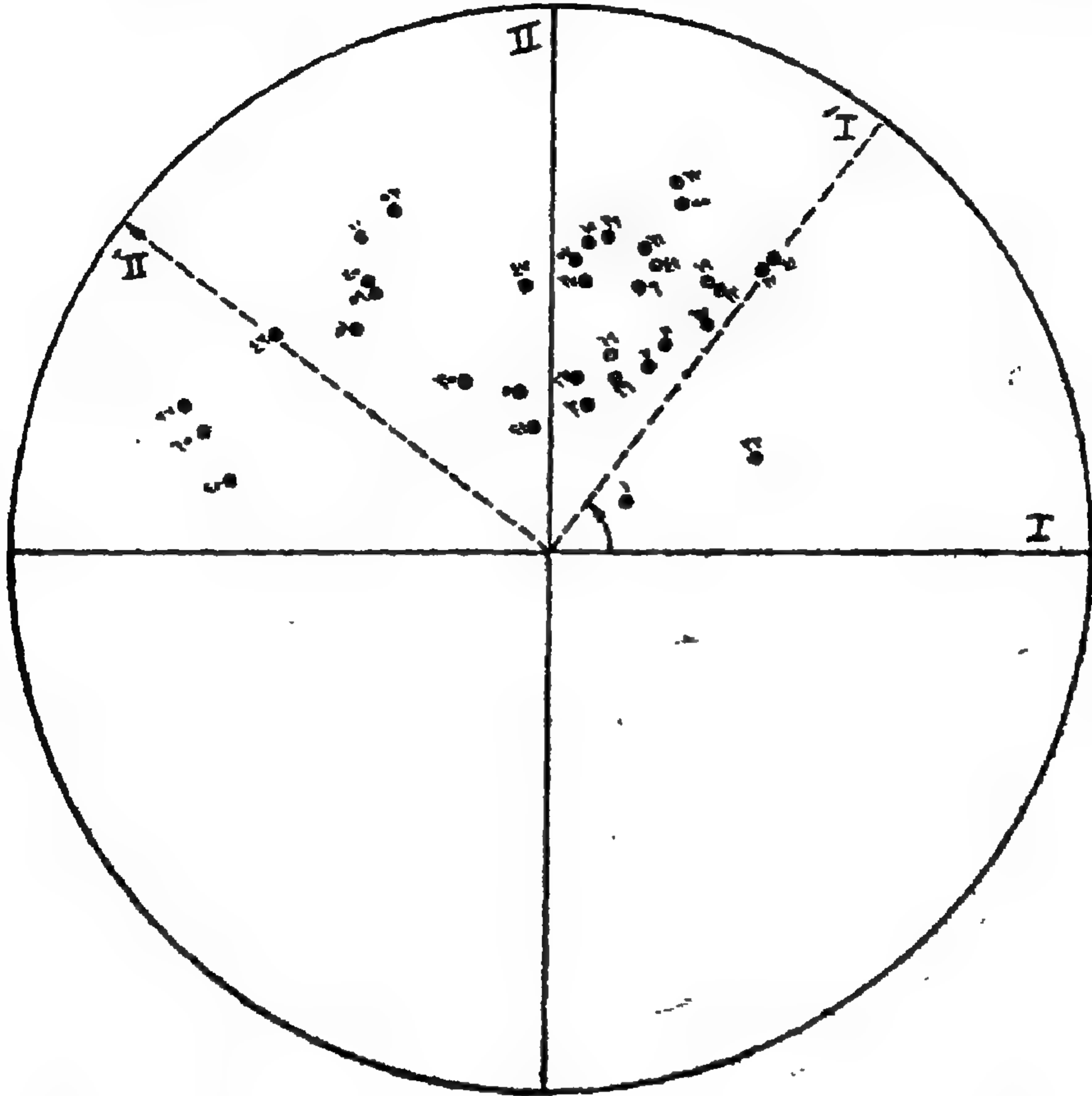
قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل البنود الفردية للاختبار مستخدمين في ذلك معادلة فاي Phi ، مع تصنيف الاستجابات الى متطرفة تشمل كلا من الاستجابة المتطرفة الايجابية والسلبية ± 2 ، ومعتدلة أو متسامحة وتشمل كلا من الاستجابات غير المتطرفة الايجابية والسلبية ١ ، والاستجابات الصفرية .

وقد تم استخلاص عاملين من مصفوفة معاملات الارتباط ، وبعد ذلك وجدنا أن البقايا صفرية على النحو الذى أوضحناه من قبل . كما تم تدوير المحاور متعامدة (بطريقة الرسم) ، وكانت زاوية التدوير ٥٢° ضد اتجاه عقارب الساعة (١) ، وذلك بهدف اعطاء العوامل معنى . وبين الجدول رقم (١) التشبعات بالعاملين قبل تدوير المحاور وبعدها .

جدول رقم (١) التشبعات بالعاملين قبل وبعد تدوير المحاور
(زاوية التدوير ٥٢° ضد اتجاه عقارب الساعة)

بعد التدوير				قبل التدوير			
الشيوخ	الثاني	الأول	العامل البند	الشيوخ	الثاني	الأول	العامل البند
٢٩ر.	١٦ر	— ٦ر.	١	٢٨ر.	١٤٣ر	٨٨ر.	١
٧٨ر.	٢٦ر	١٠ر.	٢	٧٨ر.	٧٦ر.	٢٦٩ر	٢
٨٩ر.	١٩ر	٢٣ر.	٥	٨٩ر.	— ٦ر.	٢٩٢ر	٥
١٤٨ر	٢٨ر	٦ر.	٧	١٤٨ر	١٨٥ر	٢٢٧ر	٧
٢٧٣ر	٤٩ر	١٨ر	٩	٢٧١ر	١٦١ر	٤٩٥ر	٩
١٩٠ر.	٤٣ر	٧ر.	١١	١٩٢ر	٢١٤ر	٢٨٢ر	١١
٢٢٧ر	٥٧ر	٥ر.	١٢	٢٢٠ر	٢٠٩ر	٤٨٥ر	١٢
٢٢٨ر	٥ر.	٢٨ر	١٥	٢٢٨ر	٧٢ر.	٦٨ر.	١٥
٤٢٣ر	٦٥ر	٠ر.	١٧	٤٢٤ر	٢٩٤ر	١٩ر.	١٧
٢٢٥ر	٧٥ر	٧ر.	١٩	٢٢٥ر	٢٩٠ر	١ر.	١٩
٥٥ر.	١٦ر	١٧ر	٢١	٥٥ر.	— ٢٨ر.	٢٢٣ر	٢١
١٠٨ر	٢٩ر	١٥٥ر	٢٣	١٠٨ر	٤٦ر.	٢٢٥ر	٢٣
٢٦٦ر	— ٢٥ر	٥ر.	٢٥	٢٦٦ر	— ٩٢ر.	١٢٦ر	٢٥
٢٢٤ر	— ٢١ر	٧ر.	٢٧	٢٢٢ر	— ١٧٨ر	٢٧ر.	٢٧
١١٦ر	٢٢٥ر	١٠ر.	٢٩	١١٦ر	١٢ر.	٢٢٠ر	٢٩
٢٤٧ر	٥ر.	٢١ر	٣١	٢٤٧ر	١٧٥ر	٦١ر.	٣١
١٧٣ر	٣٦٥ر	— ٢٠ر.	٣٣	١٧٤ر	٢٨٠ر	١٧٣ر	٣٣
١٢٢ر	١٤ر	٢٢ر	٣٥	١٢٣ر	— ٥٦ر.	٢١٤ر	٣٥
٢٥٥ر	٤٣ر	٢٦٥ر	٣٧	٢٥٥ر	٥٧ر.	٢٠ر.	٣٧
٢٥١ر	٢ر.	٢٨٥ر	٣٩	٢٥١ر	١٠٤ر	٨٢ر.	٣٩
٤٥٦ر	١٧٥ر	٠٠٠ر.	٤١	٤٥٧ر	١١١ر	٢٧ر.	٤١
٤٢٩ر	٠٠٠ر.	٦٥٥ر	٤٣	٤٢٦ر	— ١٢ر.	٤٠٥ر	٤٣
٢٦١ر	١٩ر	٥٧ر.	٤٥	٢٦٢ر	— ٢٤ر.	٩٦ر.	٤٥
٢٤٦ر	٢٦ر	٢٤ر	٤٧	٢٤٦ر	— ٥٠ر.	٩٢ر.	٤٧
٢١٧ر	٢٥ر.	١٧٥ر	٤٩	٢١٦ر	١٩١ر	٢٩ر.	٤٩
٢٩٨ر	١١ر	٢٥ر.	٥١	٢٩٩ر	— ٦٥ر.	٠٧ر.	٥١
٤٨٠ر	٢٢ر	١١٥ر	٥٣	٤٧٧ر	— ٢٨٩ر	٢٧ر.	٥٣
٤٦٥ر	٦٥٥ر	١٩ر	٥٥	٤٦٦ر	٢٤٥ر	٢٧ر.	٥٥
٢٩٩ر	٤٦ر	٢٩٥ر	٥٧	٢٩٩ر	٤٣ر.	٤٥ر.	٥٧
٢٢٥ر	١٨ر	٥ر.	٥٩	٢٢٦ر	— ٢١٨ر	٨٥ر.	٥٩
٤٦٣ر	٢٤٥ر	٢٢٥ر	٦١	٤٦١ر	— ٢٤٦ر	٨٤ر.	٦١
١٢ر.	٦٨ر	٢٢٥ر	٦٣	١٢ر.	٢٢١ر	١٧٨ر	٦٣
٤٥٦ر	— ٢١٥ر	١٤ر	٦٥	٤٥٦ر	— ٢٣٩ر	٢٠ر.	٦٥
٢٦١ر	١ر.	٢٠ر.	٦٧	١٧٤ر	٢٩٢ر	٤٢ر.	٦٧
١٧٥ر	٤١٥ر	٥ر.	٦٩	٢٦٢ر	٢٠٨ر	٢٦٢ر	٦٩

ويوضح الشكل رقم (١) وضع العوامل بعد تدوير المحاور



شكل رقم (١) : التشبعات بالعاملين قبل وبعد تدوير المحاور
(زاوية التدوير ٥٥° ضد اتجاه عقارب الساعة)
كذلك فقد تم حساب النسب المئوية لتشبعات البنود بالعوامل الى
التباين الكلى (١) للاختبار . ويتضح من جدول رقم (٢) أنه قد حدث نتيجة
لتدوير المحاور تقارب بين العاملين في حجم النسب المئوية للتشبعات الى التباين
الكلى .
جدول رقم (٢) : النسب المئوية للتشبعات بالعاملين الى التباين الكلى

العامل	قبل التدوير	بعد التدوير
الاول	٢٠,٢٤٪	١٢,٠٧٪
الثاني	٩,١٢٪	١٦,٩٩٪

ويمثل هذا التقارب بين العاملين احدى المزايا الشكلية التي حققها
تدوير المحاور .

مناقشة النتائج

عندما يستخلص الباحث العوامل الأساسية من مصفوفة معاملات الارتباط ، فإنه كثيرا ما يواجه العديد من التشبعات السالبة على العوامل المستخلصة . ويجد الباحث صعوبة في قبول اعداد كبيرة من هذه التشبعات ، لأسباب تتعلق غالبا بالمعنى السيكولوجي الذي سيضيفه على هذه العوامل . ولذلك يقوم الباحثون بعملية تدوير المحاور للتخلص من التشبعات السالبة ، لكي يتمكنوا في نهاية الامر من ان يعطوا للعوامل معنى .

وبالنظر في الجدول رقم (١) في القسم الخاص بالتشبعات المركزية (قبل تدوير المحاور) يتضح أن العامل الثاني يتضمن تشبعات سالبة كثيرة . لذلك تمنا بتدوير المحاور متعامدة ، وبثبيتها في اقرب وضع للحل الذي اطلق عليه ثرستون البناء البسيط للتعامد .

ولقد أظهر الحل الناتج عن تدوير المحاور الى هذا الوضع انه جيد من الناحية الشكلية ، فلقد أدى الى التخلص من التشبعات السالبة الجوهرية ، بحيث لم يتبق بعد التدوير من التشبعات السالبة سوى عدد قليل من تشبعات غير جوهرية . . مع تحديد التشبع الجوهرى على أنه التشبع الذى يزيد على ٣٠ . وذلك اتفاقا مع جيلفورد (J.P. Guilford, 1954, 500)

كما يلاحظ أنه قد حدث تقارب — بعد تدوير المحاور — بين النسبة المثوية لما يستوعبه العامل الاول من التباين الكلى ، وما يستوعبه العامل الثانى منه ، على النحو الذى اشرنا اليه فيما سبق .

الا انه رغم هذه المزايا الشكلية التى حققها تدوير المحاور ، فإن الحل الذى أدى اليه لم يكن ذا فائدة كبيرة بالنسبة لتفسير العوامل المستخلصة . اذ لم يغير كثيرا من فكرتنا التى استخلصناها قبل التدوير ، والتى أظهرت أنها تقدم لنا تفسيرا متسقا بدرجة لا بأس بها من الناحية النظرية (أى من ناحية المعنى السيكولوجى للعوامل) .

وبالنظر في التشبعات المركزية للبنود على العامل الاول قبل التدوير (جدول رقم ٢) نلاحظ ما يلى :

١ — أن جميع تشبعات البنود على العامل المركزى الاول تشبعات ايجابية ، ولهذا فيمكننا أن نعتبره عاملا شائعا في كل الاختيار .

٢ — أن التشبعات بالعامل الاول ترتفع في حالة البنود التى تمس

التوتر النفسى العام ، وهى تلك البنود التى تعتبر « مدمجة للانا » (١) لما يحيط بها ويكتنفها من شحنات وجدانية ، كما تنخفض فى حالة البنود التى لا تمس مناطق حساسة مثرة للتوتر .

كما يلاحظ أن التشبعات بالعامل الاول لا تتأثر بصلبية أو ايجابية البند أو كونه صفة محيبة أو صفة مكروهة ، بل نلاحظ أن تلك التشبعات تزيد كلما كانت الصفة أكثر اثارة للتوتر .

وبناء على هذا يمكن القول بأن للعامل الاول هو عامل التوتر النفسى ، يزداد تشبع البنود عليه كلما زادت قدرتها على اثارة التوتر النفسى بغض النظر عن مضمونها سلبيا كان أو ايجابيا .

وبالنظر فى تشبعات البنود على العامل المركزى الثانى نلاحظ أن التشبعات على هذا العامل تسير فى أحد اتجاهين : ايجابى أو سلبى . وتزيد التشبعات فى الاتجاه الايجابى مع زيادة تحبيذ الصفة أو تقبلها اجتماعيا كما تزيد التشبعات فى الاتجاه السلبى مع زيادة كراهية الصفة أو استهجانها اجتماعيا . وتلك الزيادة أو النقص فى مقدار التشبع بالعامل الثانى لا تكاد ترتبط بكون الصفة مثرة أو غير مثرة للتوتر . ويمكننا فى هذا الصدد أن نربط بين هذا العامل وبين عامل الجانبة الاجتماعية (٢) الذى لقى اهتماما كبيرا فى السنوات القليلة . (A. L. Edwards, 1957)

وبناء على هذه النظرة لكلا العاملين يمكننا أن نعتبر أن العامل الاول هو بمثابة عامل شكل الاستجابة ، حيث يمثل رد الفعل أو التوتر الذى يعاينه الشخص بالنسبة لما يشير اليه هذا البند أو ذاك .

كما أننا نستطيع أن نعتبر العامل الثانى بمثابة عامل المضمون ، حيث تتأثر الاستجابة على البنود المشبعة بهذا العامل بالمضمون الاجتماعى للصفات ، وتكون الاستجابة لهذا المضمون أقرب الى كونها اتباعا أو مجاراة (٣) للجماعة . وتتضح هذه المجاراة فى مدى تأثر الشخص بالجانبة الاجتماعية للصفات .

ومن هذا العرض يتضح لنا أن الاستجابة المتطرفة ترجع جزئيا الى التوتر النفسى الذى يعاينه الشخص ازاء موقف من المواقف أو استجابة لمعنى من المعانى ، ويجعله هذا التوتر متطرفا فى مشاعره ، واستجاباته ، واحكامه . كما أنها ترجع من ناحية أخرى الى تأثر الشخص بالنظرة الاجتماعية للمعانى التى تنطوى عليها البنود ، ومحاولته أن يبدو بمظهر الجارى لقيم المجتمع ، والتمشى معها أمام نفسه أو أمام المجتمع .

ego involving

conformity

social desirability

(١)

(٢)

(٣)

ويلتقى تفسيرنا للعامل الاول بأنه عامل التوتر النفسى مع التفسير الذى أمكن استخلاصه فى بحوث سابقة (م. سويف ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢) . كذلك يؤيد هذا التفسير ما سبق أن ذهب اليه سويف عندما اعتبر التوتر النفسى أساسا ديناميا للتصلب (M.I. Soueif, 1968) . التوتر يدفع الى السلوك المتصلب ، كما يستجيب الشخص فى مواجهة المواقف المثيرة للتوتر استجابة تتميز بالاقبال المتطرف أو الابتعاد المتطرف ، أى باستجابة لا تقبل الحلول الوسط . وبهذا يكون التطرف تعبيرا عن التوتر النفسى ، وهو فى ذلك شبيه بالحركات التعبيرية (١) التى تتصف بالاتساع أو الانتشار . كما أن هذا الأساس الدينامى (وهو التوتر النفسى) الذى يربط بين الاستجابة المتطرفة والتصلب ، يفسر تلك النتائج المتكررة التى أشارت الى ارتباطات مرتفعة بين الاستجابة المتطرفة ، ودرجات التصلب .

أما تفسيرنا للعامل الثانى فيلتقى مع تلك البحوث التى قامت بدراسة قيم الجاذبية الاجتماعية للمفاهيم والعبارات المختلفة ، والتى انتهت الى أن قيم الجاذبية الاجتماعية ترتبط لدى الجماعات المختلفة بالاستجابة على الاختبارات النفسية ارتباطا مرتفعا .

على أننا وقد وصلنا الى هذا الحد نلتقى بسؤال هام : أى هذين العاملين يقف وراء قدرة اختبار الاستجابات المتطرفة على التمييز بين العينات المختلفة ؟ ... فلقد ميز الاختبار بين مجموعات المراهقين والراشدين ، والإناث والذكور ، والأسوياء وكل من الجانحين ، والذهائين ، والعصابيين ، فأى العاملين له الوزن الأرجح فى القدرة على التمييز ؟ أهو عامل التوتر النفسى العام ؟ أم هو عامل الجاذبية الاجتماعية ؟؟

وتقتضى الإجابة على هذا السؤال إجراء دراسة تجريبية جديدة تتم فيها المقارنة بين قدرة كل من مجموعة البنود المشبعة تشبعا مرتفعا بالعامل الاول فقط ، ومجموعة البنود المشبعة تشبعا مرتفعا بالعامل الثانى فقط على التمييز بين العينات المحكية .

وبهذه المقارنة يمكننا أن نحدد مصدر القدرة على التمييز التى تتصف بها الاستجابات المتطرفة .. مما سيساعد ولا شك على زيادة فاعلية الاختبار العلمية والعملية ، ويساهم أيضا فى الوصول الى مزيد من الاستكشاف للأبعاد الأساسية للشخصية .

مراجع البحث

- 1 — Barndregt, I.T. & De Bruin, A.T. Prediction of degree of Reaction to L.S.D-25, *Research in Psychodiagnostics*, J.T. Barndregt ed. Paris, Pouton & Co - The Hague, 1961, PP, 184 — 202.
- 2 — Berg, I.A. The Reliability of Extreme Position Response Sets In Two Tests. *J. Psychol.*, 1953, 36, 3 — 9.
- 3 — Berg, I.A. Response Bias And Personality : The Deviation Hypothesis, *J. Psychol.*, 1955, 40, 16 — 72.
- 4 — Brengelmann, J.C. D - Amphetamine And Amytal : II Effects on certainty And Adequacy of Certainty in Recall and Recognition, *J. Ment. Sci.*, 1958, 104, 160 — 166.
- 5 — Brengelmann, J.C. Abnormal and Personality Correlates of Certainty, *J. Ment. Sci.*, 1959, 105, 142 — 162.
- 6 — Brengelmann, J.C. Extreme Response Set, Drive Level, and Abnormality in Questionnaire Rigidity, *J. Ment. Sci.*, 1960, 106, 171 — 186. (A).
- 7 — Brengelmann, J.C. A Note on Questionnaire Rigidity And Extreme Response Set, *J. Ment. Sci.*, 1960, 106, 187 — 192. (B).
- 8 — Eysenck, H.J. The Logical Basis of Factor Analysis, *The American Psychologist*, 1953, 8, 105 — 114.
- 9 — Ferguson, G.A. *Statistical Analysis in Psychology and Education*, New York; Mc Graw-Hill, 1959.
- 10 — Hesterley, S.O. Deviant Response Patterns as a Function of Chronological. Age, *J. Consult. Psychol.*, 1963, 27, 210 — 214.
- 11 — Lewis, N.A. & Taylor, J.A. Anxiety and Extreme Response Preferences. *Educational and Psychological Measurement*, 1955, 15, 111 — 116.
- 12 — Soueif, M.I. Extreme Response Sets as a Measure of Intolerance of Ambiguity, *Brit J. Psychol.*, 1958, 49, 329 — 334.

المراجع العربية

- سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين
(١) ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ — ٣٨ .
- سويف (م) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين
(٢) ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ — ٩٥ .
- سويف (م) **الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي** ، دراسة ارتقائية
تحليلية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .
- سويف (م) **إطار أساسي للشخصية** ، دراسة حضارية مقارنة
بواسطة التحليل العائلي ، **المجلة الجنائية القومية** ، ١٩٦٢ ،
١ ، ٥ — ٤٨ .

Summary

EXTREME RESPONSE SETS IN NORMALS : A FACTORIAL STUDY

by

M. F. Farrag, M. A. & M. I. Soueif,

Ph.d., Dip. Psych.

Soueif's Personal Friend Check List (PFCL) was administered to a group of 100 normal adults. All were Moslem males (M.I. Soueif, 1958). Inter-item correlations (for extremeness of response) were estimated for the 35 odd items comprising one half of the list. Thurstonian factor analysis was carried out and two orthogonal factors were extracted in each case. The first factor accounted for 20.44 % of the variance and was identified as «style-of-response». The second factor accounted for 9.12% of the variance. Items denoting socially desirable attribute were found to be positively loaded on this factor whereas items with socially objectionable content were negatively loaded on it. This was identified as a «factor of content» i.e. a factor which accounted for this portion of the response which was relevant to the content of the item stimulus.

النظرية الاجتماعية ★

بعض المشكلات الرئيسية

محمد على محمد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تمهيد :

يعتمد العلم في تقدمه على وجود نظريات يتحقق لها درجة معينة من الوحدة والاتساق ، لان ذلك يمنع تنبؤات النظرية وتفسيراتها قدرا من الثبات . غير انه لا يعنى ان النظرية صيغة استاتيكية ، بل يتعين ان تكون النظريات دائما موضع اختبار ، وهذه الاختبارات هي في جوهرها « محاولات ترمى الى استئصال النظريات الكاذبة ، او اكتشاف مواضع الضعف فيها ورفضها ان كُن الاختيار يكذبها » .

وقد تعرضنا في مقال سابق للنظرية في علم الاجتماع ، وكان هدفنا هو الكشف عن مصادر النظريات وأصولها تمهيدا لمناقشة بناء النظرية ذاته (١) ★★ ومعنى ذلك ان هذا المقال يكمل المقال الذي سبقه من حيث انه يلقي ضوءا على بعض المشكلات المتصلة بصياغة النظريات السوسيولوجية

على اننا في معالجتنا لتلك المشكلات سوف نركز على القضايا العلمية ، بغض النظر عن التفاصيل الجزئية المتعلقة بنظريات معينة بالذات . ولذلك سوف نبدأ بمناقشة الموقف النظري في علم الاجتماع بوجه عام ، ثم نناقش بعد ذلك بعض المشكلات المتخصصة كالتعميم والعينات ، والقضايا والاتساق الاستنباطية ، وأخيرا مشكلة تصنيف النظريات السوسيولوجية . وليس هناك شك في أن هذه الدراسات تمنح الباحث مزيدا من القدرة على نقد النظريات في ضوء كمالاتها في تحقيق أهداف العلم التي تتمثل في فهم الوقائع، وتفسيرها، والتنبؤ بالاحداث في ظروف لم نلمسها من قبل (٢) .

(*) يشكر كاتب المقال الاستاذ الدكتور محمد عاطف فيث استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الاسكندرية على تفضله بمراجعة المقال قبل نشره ، وملاحظاته التي أفاد منها الكاتب عند اعداد المقال في صورته النهائية للنشر .

(**) الأرقام الواردة تشير الى المراجع والتعليقات المثبتة في آخر المقال .

طبيعة الموقف النظري في علم الاجتماع :

يرجع عدد من الباحثين غموض الموقف النظري في علم الاجتماع ، وتميزه بعدم التحديد الى عاملين رئيسيين الاول : هو عدم اهتمام علماء الاجتماع بمفهوم النظرية في ذاته ، والشروط المنهجية والمنطقية السلازم توافرها في النظرية الصالحة لتقدم البحث ونمو المعرفة ، والعامل الثانى . هو عدم الاتفاق حول الاهداف الاساسية للعلم الاجتماعى (٢) .

اما فيما يتعلق بمعنى النظرية فهناك خلط كبير وعدم وضوح في ادراك المعنى المحدد لهذا المفهوم (٤) ، ومن بين اظهر المفاهيم الخاطئة ، ذلك التصور الذى يميل الى وصف الكتابات السوسيولوجية الهامة ، اى تلك التى كتب لها البقاء والاستمرار « بأنها نظريات سوسيولوجية » ، مثل ذلك الدراسات الاحصائية . عن الانتحار ، والدراسات التاريخية عن علاقة الدين بالامتناع . فى حين ان هذه الدراسات يمكن ان نطلق عليها فيما يرى هانز زيتيربرج H. Zetterberg مصطلح « الكتابات السوسيولوجية التقليدية : Sociological classics » . وثمة تصور ثانى للنظرية فى علم الاجتماع يعادلها بمجرد محاولات تفسير وايضاح الكتابات السوسيولوجية ، وغالبا ما يتم ذلك من منظور تاريخى ، وعلماء النظرية الذين ينتمون الى هذا الاتجاه يحاولون تتبع النمو التراكمى للمعرفة السوسيولوجية ، ولهذا فالنظرية بهذا المعنى قد تأخذ مفهوم « النقد السوسيولوجى » (٥) .

ووفقا لهذا الموقف السابق تصور عدد من السوسيولوجيين انهم قد استطاعوا ان يكتشفوا مجموعة من القوانين الاجتماعية ، التى تشكل بناءا لنظرية قادرة على توجيه النظر والتطبيق معا ، وهم فى ذلك انما يقدمون لنا ما يسمى « بقوانين التطور الاجتماعى » . وذلك على العكس من اتجاه علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين تكون اهدافهم اكثر تواضعا حيث ينصب اهتمامهم حول تحديد « طبيعة المدخل السوسيولوجى » ، فى محاولة لصياغة مفاهيم اكثر تحديدا ، وتصانيف اكثر ملائمة (٦) .

وليس من شك فى ان تلك النظرة تعد فى حد ذاتها دليلا على ان النظرية فى علم الاجتماع لم تحقق تقدما واضحا ، والذى يدعم ذلك ان براثوايت Braithwaite يميز بين العلوم فيذهب « الى ان العلم اذا كان قد بلغ مرحلة عالية من التقدم ، كما هو شأن العلوم الطبيعية ، نجد ان القوانين التى توصل اليها تشكل نمطا متدرجا ، بحيث تعتبر القوانين الخاصة هى نتائج منطقية لعدد محدود من القوانين العامة المتسقة فيما بينها اتساقا تاما ، اما اذا كان العلم فى مراحل متأخرة من تقدمه ، فسوف يصبح القوانين مجرد تعميمات متضمنة فى تصنيف الاشياء الى فئات مختلفة ، او فى تتبع تطور الظواهر » (٧) .

بالإضافة الى ذلك فقد لاحظ بوبر K. Popper أن ما ندعوه بفرض التطور هو « تفسير لمجموعة من المشاهدات البيولوجية والحفائية مثل بعض وجوه الشبه بين الانواع والاجناس المختلفة ، وذلك استنادا الى القول بأصل واحد تشترك فيه اشكال الحياة المتأخرة . وليس هذا الفرض قانونا كليا .. وانما يغلب عليه طابع القضية التاريخية الجزئية .. ويرجع ذلك الى ان البحث عن قانون للنظام الثابت في التطور لن يكون بحال من الاحوال في تناول المنهج العلمى ، سواء في علم الحياة ، أو في علم الاجتماع ... فتطور المجتمع الانسانى هو عملية تاريخية فريدة ، ... والعبارة التى تصفها هذه العملية ليست قانونا بل قضية تاريخية مخصصة ... ان القوانين الكلية تتعلق احكامها بنظام ثابت ، اى انها تصدق على كل العمليات المندرجة فى نوع معين .. ولكننا لا نستطيع ان نأمل فى العثور على قانون طبيعى يقبله العلم ، اذا كان قد قضى علينا بالاقتصار الى الابد على مشاهدة عملية واحدة فريدة (٨) .

الا ان وجهة نظر كارل بوبر هذه لا يجب ان تذهب بنا الى خد القول بأن النظرية التطورية عديمة القيمة تماما ، فقد أدت فى البيولوجيا مثلا الى التوصل الى « علم التكوينات » ، والى صياغة القوانين العامة فى الوراثة ، وكذلك برغم ما أدى اليه مفهوم التطور فى علم الاجتماع من تداخل شديد بين مفاهيم : النمو ، والتقدم ، والتغير ، الى جانب انه اثار مناقشات فلسفية اكثر منها علمية ، الا أنه أيضا قد ساعد فى تنمية بعض محاولات التصنيف الاجتماعى ، بالإضافة الى تحليل مشكلة التغير الاجتماعى ، وهى نتائج قد يتجاهلها الذين ينتقدون المذهب التاريخى . وقد يساعدنا الاتجاه التطورى فى صياغة قوانين من النوع الذى اشار اليه كارل بوبر Popper وهى التى تأخذ الصيغة التالية — « كلما وجدت الظروف التى تتميز بالخاصية (ا) ، وجد اتجاهها من النوع (ب) .

وهناك تصور آخر للنظرية يشيع فى التراث السوسيولوجى ، لا يمكن ان نميزه عن عمليات التصنيف ، وصياغة المفاهيم conceptualization ومن الواضح ان التصنيف وان كان ضروريا للوصول الى النظرية ، الا أنه فى ذاته « ليس نسقا استنباطيا يمكن ان تستنبط منه القضايا والاستنتاجات » (٩) . كما ان مجموعة من المفاهيم مثل المكاة والدور ، والتفاعل الاجتماعى ، والمسافة الاجتماعية ، والانومى Anomie .. الخ ، لا تكفى لتشبيد نظرية ، برغم أنها عنصر اساس فى النسق النظرى . ويرجع ذلك الى ان المفهوم فى حد ذاته هو رمز لاشياء تتحقق فى العالم الخارجى ، او هو « مسمى » يطلق على مجموعة من الظواهر ، فهو اذن لا يشكل قضية مكتملة تدخل فى بناء نظرى .

ونستطيع ان نميز فى ميدان التصنيف الاجتماعى عدة محاولات للتصنيف ، وأول المحاولات ما يعرف بتصنيف المجتمعات ، ولا نجد اطارا

عاما متفقا عليه ، وانما نجد معايير مختلفة لتمييز نموذج واحد للمجتمع عن الآخر ، فقد وضع ماركس معيارا اقتصاديا ، بينما استخدم سبنسر الحجم size والتعقيد complexity ، في حين استخدم كونت وهوبهاوس « مستويات النمو الفكري » كمعايير لتصنيف المجتمعات . والتصانيف الحديثة لا تختلف كثيرا عن التصنيف السابقة ، وان كانت تتميز عنها في اتجاهها نحو وضع معايير متعددة ، ومن بين العلماء الذين يقع جانب كبير من أعمالهم في هذه الفئة نجد رايت فوجل W. Fogel ، وريموند آرون R. Aron وجورج جيرفيتش G. Gurwitsch .

والمحاولة الثانية تتمثل في تصنيف الجماعات الاجتماعية ، وفي هذا الصدد نجد اتجاهات متباينة ، حيث يميل البعض الى تمييز الجماعات وفقا لنوع العلاقات السائدة ، كان يقال مثلا الجماعات الأولية والجماعات الثانوية (١١) ، أو الرسمية وغير الرسمية ، والتميز بين الجماعات وفقا للحجم . الخ . وكثير من هذه التصنيفات ينطوي على فائدة كبيرة في التحليل السوسيولوجي ، على الرغم من انها لا تشكل نظرية سوسيولوجية مفسرة . ومن امثلة ذلك ، الدراسات التي اجراها جورج زيميل G. Simmel عن الارتباطات بين حجم الجماعة وبنائها ، والعلاقات السائدة بين أعضائها (١٢) وإلى جانب ذلك قدم لنا جيرفيتش تصنيفا آخر للجماعات ، في ضوء مجموعة من المعايير ، ولقد حاول جيرفيتش ان يصوغ هذا التصنيف على درجة معينة من التجريد وأن يستفيد منه بطريقة مباشرة في تحليل ودراسة « الطبقة الاجتماعية » (١٣) .

ثم نجد ثالثا محاولات لتصنيف العلاقات الاجتماعية ، وقد اتخذت هذه المحاولات صورا متباينة ، فلدينا الاتجاه الذي يسعى الى تصنيف نماذج « الرابطة الاجتماعية Social bond » ، ويبدأ هذا الاتجاه من هوبهاوس في تمييزه بين نماذج الوحدة الاجتماعية الثلاثة القائمة على القرابة ، والسلطة ، والمواطنة ، ويمتد حتى الثنائيات الاجتماعية التي يمثلها : مفهوم دوركيم عن التضامن العضوي والتضامن الآلي ، وتونيز F. Tonnies في تمييزه بين الجماعة المحلية Gemeinschaft والمجتمع Gessellschaft وكذلك سير هنري مين H. Maine الذي قابل بين المجتمعات القائمة على علاقات العقد وتلك القائمة على المركز أو المكانة . ولدينا أخيرا تصنيف فون فيز Von wiese الذي ميز بين العلاقات الاجتماعية طبقا لزيادة أو نقص المسافة الاجتماعية ، فأصبحت هناك علاقات تتجه نحو الارتباط والاتصال association وعلاقات تتميز بالانفصال والتنافر Disassociation .

وثمة اتجاه آخر يحاول تصنيف العلاقات الاجتماعية على أساس الفعل الاجتماعي وقد كان لهذا الاتجاه دور هام في علم

الاجتماع المعاصر . ويعتبر ماكس فيبر Max Weber الرائد الحقيقي له ، حيث صنف العلاقات الاجتماعية وفقا لنماذج الفعل الاجتماعى الى تقليدية Traditional ، وعاطفية affective ، واخرى عقلية أو رشيدة rational ، وذلك على اساس من الوسائل والغايات . وقد توسع بارسونز T. Parsons في تصنيف فيبر ، واعتبر الفعل الاجتماعى مفهومًا رئيسيًا في التحليل السوسيولوجى للنسق الاجتماعى (١٤) .

تلك نظرة سريعة ، وان كانت تلقى ضوءا على القضية الهامة التى اثارها براثوريت حين كان بصدد التمييز بين مراحل التقدم فى العلم ، فقد اوضح العرض السابق ان جانبًا كبيرًا من « العمل السوسيولوجى » يقع فى دائره معينة ، بحيث يتعذر علينا ان نطلق عليه « نظرية » بالمعنى العلمى المحدد لهذا المصطلح ، ومع ذلك فقد شاع اطلاق هذا المصطلح — بغير تحفظ — على كثير من الاعمال السابقة ، ان لم يكن عليها جميعا . والفكرة التى لا يلتفت اليها الذين يطلقون على تلك الدراسات انها نظريات ، تتلخص فى ان « مشكلة التفسير » تظل قائمة ، اذا اقتضت مهمة عالم الاجتماع على تصنيف الظواهر ، او صياغة المفاهيم ، ذلك ان هذه العمليات تعجز عن تعليل الاحداث ، والكشف عن اسباب الارتباط بين الظواهر ، وكل ما يمكن ان تسهم به هو « تنظيم البيانات » (١٥) .

ننتقل الآن الى مناقشة العامل الثانى الذى نعتبره مسئولًا عن كثير من المشكلات النظرية ، ويتلخص هذا العامل فى الاختلاف القائم بين السوسيولوجين حول اهداف العلم الاجتماعى وعلمية دراسة المجتمع . فقد انقسم علماء الاجتماع فى هذا الصدد الى فريقين ، فريق يرى ان علم الاجتماع عليه ان يحتذى نمط العلوم الطبيعية ، وبالتالي فان عليه ان ينمى من قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر ، ووضع هذه القوانين فى انساق استنباطية (نظريات) تماثل تلك التى نجدها فى العلوم الطبيعية ، وبهذه الطريقة يصبح علم الاجتماع قادرا على مواجهة مستويات العلم . وفى مقابل ذلك يرى فريق آخر ان علم الاجتماع هو دراسة انسانية تاريخية لا تهدف الى التعميم واكتشاف القوانين ، وصياغة النظريات التفسيرية . وسوف نحاول فيما يلى مناقشة هذه المشكلة بشئ من التفصيل (١٦) .

ان علم الاجتماع يضرب بجذوره فى الفلسفة الاجتماعية ، وفى التاريخ ، وهى ميادين لا تعتبر « علومًا » طبقا للمعايير المعاصرة لمصطلح « العلم » . ولكن الفترة التى تم فيها تأسيس علم الاجتماع كميدان محدد للدراسة ، كانت فكرة العلم تحتل خلالها مكانة بارزة ، فقد انشغل كونت Comte بالوضعية ورفع علم الاجتماع فوق مصاف العلوم جميعا ، ونتيجة لذلك رأى أن من الضرورى دراسة الوقائع الاجتماعية على نحو مماثل لدراسة وقائع للعلوم الطبيعية . كما وصف ماركس K. Marx تحليله الاجتماعى لمجتمع القرن

العشرين بأنه « علمي » ، وذلك في مقابل النظريات الاشتراكية الأخرى التي وصفها بأنها « يوتوبية » . وحينما ناقش دوركيم آراء كونت وسبنسر ذهب إلى أن اتجاهاتهما لم تكن علمية بطريقة كافية . ولذلك طالب بدراسة الظواهر الاجتماعية كأشياء ، وفي الوقت ذاته ذهب باريتو V. Pareto إلى ضرورة تطبيق المناهج المنطقية التجريبية في علم الاجتماع (١٧) .

والى هذه الفكرة السابقة انضم عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين الذين أكدوا في دراساتهم التجريبية ، وفي نتائج بحوثهم أن علم الاجتماع يهدف إلى التعميم ، وصوغ قضاياها في انساق نظرية ، كما هو الأمر فيما يتعلق بالعلوم الطبيعية ، إلا أنه مازال في مرحلة أولية من التطور (١٨) .

إلا أن الفكرة السابقة قد قوبلت بمعارضة شديدة من الفلاسفة ، وعلماء النظرية الاجتماعية اللذين يحاولون إقامة تمييز قاطع بين العلوم الطبيعية من جهة ، والعلوم التاريخية والثقافية من جهة أخرى ، فإذا كانت الأولى تهدف إلى « التفسير السببي Causal » فإن الثانية تهدف إلى تفسير أو فهم « المعنى meaning » . في ضوء ذلك يصبح علم الاجتماع دراسة إنسانية ، تعنى بالتقويم ، والنقد ، والفهم التعاطفي الذاتي ، والمعاني المقصودة .. الخ . ولقد كان لفهم دلتى Dilthy دورا هاما في تشكيل هذا التصور للعلوم الاجتماعية مما كان له أثرا ملحوظا في كتابات ماكس فيبر وبعض العلماء البريطانيين الذين يطالبون بأن تكون العلوم الاجتماعية « انساق تاريخية أو أخلاقية » (١٩) .

ويميل عدد من علماء الاجتماع المعاصرين إلى تأييد هذا الموقف ، فنجد رايت ملز C. Wright Mills والذي تخصص في تقويم النظريات السوسيولوجية ، يقرر أن علم الاجتماع يجب أن يكون « حرفة أو مهنة Craft » أكثر من كونه علما . و هو يرى أيضا أن الضبط والتنبؤ إنما يهتم بهما « طراز بيروقراطي جديد من علماء الاجتماع » (٢٠) .

وكذلك يذهب روبرت بيرستدت R. Bierstedt إلى أن « علم الاجتماع يحتل مكانا بارزا ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التي حررت العقل الإنساني » (٢١) .

والفكرة الأساسية التي أقام عليها هؤلاء العلماء دعواهم هي أن تطبيق المناهج العلمية وأساليب الضبط الدقيق على الأحداث الاجتماعية يؤدي إلى تشويه « المعنى أو القصد » الذي تنطوي عليه تلك الأحداث ، ولذلك فإن علم الاجتماع في جوهره هو بحث في القوى التاريخية ، والأفعال التي تشكل مسار الخبرة الإنسانية ، ولقد عبر بيتريم سوروكن عن هذه الفكرة بقوله : « ... أنني لا أفهم كيف نستطيع أن نعرف أجرائيا ، وأن ندرس ظواهر مثل السهولة والامة ، والديانة الصينية أو المسيحية ، والنزعة الكلاسيكية

أو الرومانسية في الفنون الجميلة ، والقصص ، والكوميديا ، والتراجيديا ، والحب أو الكراهية ، أو التاريخ الماضي للإنسان ، ان تلك الاحداث التاريخية ، بما تتميز به من تفرد (مثال ذلك مصرع يوليوس قيصر) قد حدثت فعلا ، ولا يمكن أن يعاد وجودها في أى وضع اجرائى حاضرا أو مستقبلا ! » .

ولا يقف اصحاب الاتجاه العلمى في دراسة الوقائع الاجتماعية موقفا سلبيا من الفكرة السابقة ، بل يرون ان تفرد الاحداث التاريخية يحجب وراءه حقيقة هامة ، وهى ان بعض الاحداث (مثل مصرع يوليوس قيصر) يرغم مما تتميز به من تفرد الا انها ايضا تعتبر مظاهر أو تجليات تاريخية ملموسة ، تكشف عن مجموعة من الظواهر تتيج فرصة واسعة لاستنتاج تعميمات وقوانين محددة . « فاذا كنا قد عرفنا على مر التاريخ ان عددا كبيرا من الحكام الدكتاتوريين قد انتهت حياتهم نهاية مؤلمة ، فان ذلك الاستقراء التاريخى قد يمكننا في النهاية من صياغة تعميم يربط بين « الحكم الدكتاتورى » وبين « الموت بطريقة مؤلمة » » (٢٢) .

يضاف الى ذلك عددا كبيرا من الارتباطات التى امكن التوصل اليها بالفعل . في نطاق دراسة العلاقات الاجتماعية في صورها وأشكالها المتعددة والتي تتميز بدرجة عالية من الاطراد والتكرار ، مما جعل الصعوبة التي تواجه الباحث لا تتمثل في وجود ظواهر قليلة تنسم بالتكرار ، « ولكنها في كثرة تلك الظواهر والاحداث » (٢٣) .

تلك صورة للجدل الذى كان ولا يزال قائما بين علماء الاجتماع على مستوى « فلسفة العلم » ، وحول طبيعة الموقف النظرى ، واذا كان بعض الباحثين يذهبون الى ان هذا الجدل قد خفت صورته أو حدثه استنادا الى الاتجاه الواضح الآن في البحث السوسيولوجى والذي يتمثل في البحوث الامبيريقية وتطبيق المناهج العلمية ، والكمية ، وصياغة الفروض وتضميم التجارب التى يمكن أن تسهم في التحقق من هذه الفروض ، تقول أنه برغم ذلك فان الجدل الذى عرضنا صورة له ما زال يشكل بظانة فكرية تبطن الاتجاهات النظرية المختلفة ، وما زالت هناك اتجاهات قوية تدعو الى ضرورة دراسة « نطاق الاتفاق Area of agreement » (٢٤) في النظرية السوسيولوجية . ولذلك نتصور انه كان مسئولا عن تأخر النظرية السوسيولوجية على نحو مباشر ، ولسوف نحاول بعد ذلك ان نقدم صورة أخرى لبعض المشكلات التي تواجه النظرية السوسيولوجية في الفقرات التالية .

التعميمات السوسيولوجية :

التعميم أحد العناصر الأساسية في صياغة النظرية السوسيولوجية ، وسوف نقدم هنا مجموعة من الملاحظات حول طبيعة التعميمات السوسيولوجية . فمن الملاحظ أننا لا نجد سوى محاولات قليلة جدا فيما يتعلق بتقييم وتنظيم

أنواع التعميمات الاجتماعية ، فضلا عن أن علماء الاجتماع يخلطون بين ما يسمى « بالظروف اللازمة أو الضرورية للتعميم » ، والتي يطلق عليها أرنولد روس A. Rose « إمكانية التعميم أو القدرة على التعميم Generalizabilty » وبين التعميم Generalization في ذاته (٢٥) .

ومن بين تلك المحاولات نجد المحاولة الأساسية لموريس جينزبرج M. Ginsberg في مقاله المعنون « مشاكل ومناهج علم الاجتماع » ، لكي يميز لنا ست نماذج للتعميم يحددها كما يلي : (٢٦) .

١ — الارتباطات الامبيريقية بين الظواهر الاجتماعية الملموسة مثل الدراسات التي تربط بين الحضرية ومعدلات الطلاق .

٢ — التعميمات التي تحدد الشروط أو الظروف التي صاحبت ظهور نظم أو ظواهر معينة ، مثل الدراسات المختلفة عن أصول الرأسمالية .

٣ — التعميمات التي تقرر أن التغيرات التي تحدث في نظم معينة ترتبط بانتظام بتغيرات في نظم أخرى ، مثال ذلك الارتباط بين البغى في بناء الطبقة والتغيرات الاجتماعية الأخرى في نظرية ماركس .

٤ — التعميمات التي تقرر وقوع تواترات أو تكرارات منتظمة ، أو أحداث من نوع معين ، مثال ذلك محاولات تحديد مراحل النمو الاقتصادي والتي قام بها بوشر Bücher وشمولر Schmoller .

٥ — التعميمات التي تحدد الاتجاهات الأساسية في تطور الإنسانية بوجه عام مثل قانون كومت عن المراحل الثلاث ، أو النظرية الماركسية عن النمو من المجتمع البدائي إلى الشيوعي ، أو نظرية هوبهاوس في التطور الاجتماعي .

٦ — القوانين الخاصة بالسلوك الإنساني (مثل بعض قوانين النظرية الاقتصادية) .

ويلاحظ أن هذه النماذج للتعميم تختلف من حيث المدى والمستوى ، كما تختلف أيضا من حيث درجة الصدق ، أما النوع الأول وهو التعميمات الامبيريقية ، فهو يشير إلى نتائج دراسات اعتمدت على الملاحظة والاستقراء ويذخر بها التراث السوسيولوجي ، ولكنها تأتي في الغالب — مبعثرة وغير مرتبطة في نسق يكون نظرية علمية .

والتعميمات من النوعين الثاني والثالث يمكن اعتبارها صياغة لبعض القوانين العامة التي تنتمي إلى « اتجاهات » من النوع الذي أشار إليه كارل بوبر K. Popper ، أما التعميمات من النموذجين الرابع والخامس فهي

مضايًا وتأويلات وصفية تاريخية ، أما التعميمات السادسة فيبدو أنها لا تظهر إلا في النظرية الاقتصادية .

بيد أننا إذا كنا نعتبر التعميمات الإمبريقية هي أساس صياغة النظرية السوسولوجية ، فإن أرنولد روس A. Rose يشير إلى حقيقة هامة ، وهي أن « إعادة إجراء الدراسات Replication of Studies » ، غالباً ما لا يؤدي إلى التوصل إلى نفس النتائج ، مما يعمل على إحضار الدراسات الأساسية ، بل ويضعف من القدرة على التعميم السوسولوجي . ويذهب روس إلى أن ذلك مرتبط بمشكلة منهجية وهي تتمثل في « حاجة الباحث الدائمة إلى الحصول على عينات ممثلة للفئات التي يقوم بدراستها » . فهو يعيب على تلك الاتجاهات التي تطلق تعميمات دون تحفظ تكاد تغطي البشرية ككل ، وهو يتساءل في هذا الصدد « هل يمكن الحصول على عينة ممثلة لأشخاص وجماعات وأنماط سلوكية من كل الثقافات وفي كل مراحل النمو ؟ » ، ويمتد انتقاد أرنولد روس إلى ما يسمى الآن « بالمسوح الحضارية المقارنة Cross-Cultural surveys » ، فعلى الرغم من أنها تعتمد على عينات تنتمي إلى ثقافات متباينة ، إلا أن هذه المسوح تهمل الاختلافات التاريخية ، وما بين الثقافات الفرعية داخل الثقافات الكبرى من تمايز واختلاف (٢٧) .

وإذا كان أرنولد روس قد صور لنا مشكلة التعميم السوسولوجي تصويراً دقيقاً ومثيراً في نفس الوقت ، إلا أنه قد أوضح بجلاء أن صياغة النسق الاستنباطي تتوقف على توافر الشروط الملائمة أو اللازمة للتعميم ، إلى جانب الجهود المستمرة « لإعادة الدراسات » . ويتخذ هذا الإجراء الثاني صورتين الأولى : هي استخدام إجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة ومتماثلة في أكثر من دراسة لظاهرة واحدة ، والثانية : هي محاولة اختبار نتيجة دراسة سابقة دون التقيد بنفس الإجراءات . والوظيفة العلمية لمثل هذا الإجراء بصورتيه هي التحقق من صحة التعميم ، وتعيين الحدود التي يمكن أن يصدق التعميم في نطاقها ، مما يحقق للنظرية طابعها الديناميكي .

القضايا والأنساق الاستنباطية :

أوضح هانز زيتربرج في تحليله الممتاز « للنظرية السوسولوجية » المقصود بالنظرية التي تتخذ الصيغة الاستنباطية أو الأكسيوماتية Axiomatic . وهذه النظريات لابد أن يتبع في صياغتها مجموعة من الإجراءات تشكل في مجموعها عناصرها الأساسية ، وتتلخص هذه العناصر فيما يلي :

١ — المصطلحات الأولية أو المفاهيم الأساسية وهي تعريفات تحدد ما نقصده من كل رمز أو مفهوم .

٢ - المفاهيم المشتقة Drived concepts وهي مفاهيم مستمدة مباشرة ومستنتجة منطقيا من المفاهيم الاساسية ، وهي تشكل مع المفاهيم الاساسية ما يسمى بالتعريفات الاسمية nominal .

٣ - علينا بعد ذلك صياغة الفروض النظرية او القضايا وهي لا تتضمن أية مفاهيم أخرى غير التعريفات الاسمية كما يتعين صياغتها في ضوء الشروط اللازمة للفرض العلمى .

٤ - نختار من بين تلك الفروض المسلمات Postulates التى يتعين أن يتوافر فيها شرطا الاتساق او عدم التناقض ، والاستقلال . على أن يشتق من هذه المسلمات بقوة المنطق وحدة بقية القضايا النظرية ، وهى القضايا التى تقوم باختبارها تجريبيا ، فاذا ما دعمت التجربة تلك القضايا فضلا عن عدم وجود خطأ فى عملية الاشتقاق ، فاننا يمكن أن نقول ان النظرية بأكملها صادقة امبيريقيا ومنطقيا (٢٨) .

والنتيجة التى ترتبت على اهمال الصياغة الاستنباطية للنظريات الاجتماعية تمثلت فى مشكلة التفسير ، فقد أشار همبل G. Hempel الى ذلك حيث ذهب « الى أن دراسة التفسيرات والقوانين فى العلوم الاجتماعية تنتهى بنا الى نتيجة مؤداها أنه لا يوجد الاثمة صور مبدئية للتفسير explanation sketches » (٢٩) بالإضافة الى ذلك لاحظ جورج هومانز G. Homans أن « صياغة النظريات الاجتماعية بلغة غير محددة قد أسهم فى ظهورها فى صورة غير منطقية ، وغير متسقة ، والنتيجة أنه حتى اذا كان فى ذهن الباحث نسق استنباطى الا ان قراءه يجدون مشقة كبيرة فى اكتشافه » (٣٠) .

واذا كان النسق الاستنباطى هو فى جوهره ترتيب منطقى لمجموعة من القضايا Propositions ، فاننا نلاحظ أيضا أن هذه الفكرة لم تحظ بكثير من العناية والبحث . فتولكوت بارسونز T. Parsons وهو المتخصص فى التنظير Theorizing يقرر « أن نسق النظرية ، بالمعنى الحاضر ، هو بناء من المفاهيم العامة المرتبطة منطقيا وذات الدلالة الامبيريقية » (٣١) ، فى حين يذهب روبرت ميرتون R. Merton الى أن « مصطلح نظرية سوسيولوجية يشير الى مفاهيم او تصورات مترابطة منطقيا ، وتتميز بأنها محدودة فى نطاقها وليست عامة او شاملة بمعنى أنها تنتمى الى نموذج النظريات المتوسطة «Theories of the Middle Range» (٣٢) .

على أن بارسونز وميرتون وان اختلفا فى درجة عمومية المفاهيم ، الا انها يتفقان فى النظر الى النظرية باعتبارها « مفاهيم مترابطة منطقيا » وهذا يعنى أن النظرية عندهما تمثل « اطارا للمفاهيم او اطارا تصوريا Conceptual scheme » والواقع أن هذا هو جوهر المشكلة ، لأن المفاهيم

والتعريفات هما جزء من النظرية ، حيث لا يكتمل تشييد النظرية الا بعد صياغة القضايا التي تقرر العلاقات بين المتغيرات . ولا يعنى ذلك أن اطار المفاهيم عديم الفائدة بل هو يؤدي وظيفة أساسية ، فالمفاهيم هي الوحدات التي تتكون منها النظرية ، ولذلك فالاطار التصوري يعتبر جزءا من « العمل النظرى » .

والحقيقة أن بارسونز قدم لنا المفاهيم التي تحتاجها النظرية السوسيولوجية ، ولكن كل ما ينقصه هو « القضايا الممكنة Contingent » ، وهي التي تعبر عن العلاقات الامبريقية بين المتغيرات ، ويتوقف صدقها او كذبها على التجربة وحدها ، وهذا هو الذى جعل زيتيريرج يذهب الى أن « بارسونز من علماء البعد الواحد » (٢٢) .

وثمة مشكلة هامة تتعلق بالقضايا السوسيولوجية وهي أن أغلب تلك القضايا فيما يرى براثويت وجيبسون Gibson هي « عبارات ميل او اتجاهات Tendency Statments » ، وهذه القضايا لا تقرر ما يحدث بالفعل . ومثال ذلك اننا اذا افترضنا اننا ندرس « الدوائر الكهربائية » — وهو مثال نستعيره لتوضيح طبيعة هذه القضايا — ونعتقد لسبب معين أن التيار (أ) يميل الى الاختلاف مباشرة مع القوة الكهربائية الدافعة (ب) ، كما نعتقد كذلك أن (ب) تتغير بتغير المقاومة (ج) ، فقد نميل الى استنتاج أن (أ) تختلف مباشرة مع (ج) ، إلا أن هذا الاستنتاج غالبا ما لا يقرر الحقيقة حيث أن الوقائع يمكن أن نلخصها في المعادلة الآتية : $(\frac{ب}{ج} = أ)$ ومعنى ذلك أن (أ) تتغير بتغير (ب) حينما يكون (ج) ثابتا ، وأن (ب) تتغير بتغير (ج) حينما يكون الظرف (أ) ثابتا (٢٣) .

وهذا الموقف هو الشائع في كثير من القضايا السوسيولوجية ، ومثال ذلك أنه حينما نقول أن الطبقة تختلف باختلاف المهنة ، ونقول كذلك أن المهنة تختلف باختلاف نوع التعليم ، فاننا قد نميل الى استنتاج مؤداه أن الطبقة تختلف باختلاف نوع التعليم ، في حين أن واقع الامر قد يكون على النحو التالى : « أن الطبقة تختلف وفقا للمهنة حينما يكون عامل التعليم ثابتا ، وأن المهنة تختلف وفقا لنوع التعليم حينما يكون عامل الطبقة ثابتا » .

ويمكن أن نشير الى مجموعة أخرى من الصعوبات فيما يتعلق بالقضايا السوسيولوجية اذا القينا نظرة نقدية على التفسير الوظيفي للظواهر والنظم الاجتماعية . فقد انشغل الباحثون بدراسة النتائج المترتبة على وجود نظام معين في مجتمع معين ، وهم يطلقون على هذه النتائج مصطلح « وظائف النظام » ، كما أخذوا يصنفون هذه الوظائف ، الى وظائف مقصودة intended وغير مقصودة ، وأخرى ظاهرة manifest وكامنة Latent ، ولكننا نجد صعوبة كبيرة في تسمية هذه الاعمال « نظرية » ،

ذلك أنها لا تتعدى ما يسمى بالتحليل الوظيفى وهو منهج يتبعه الباحث ويحاول بمقتضاه أن يتتبع الآثار المترتبة على النظام فى البناء الاجتماعى ككل ، وهو لذلك كما ذهب كينجزلى دافيز K. Davis « لا يتميز عن التحليل السوسىولوجى بوجه عام ، وبخاصة أن علماء الاجتماع يعتبرون أنفسهم جميعا وظيفيين » (٢٥) . ولذلك يساعد التحليل الوظيفى فى الحصول على القضايا ، ولكن هذه القضايا ذاتها تظل مشكلة قائمة .

كما يلاحظ أن كثيرا من القضايا التى يقدمها الوظيفيون هى فى جوهرها تعريفات ، فيذهب رادكليف بروان — مثلا — الى « أن وظيفة أى نشاط متكرر مثل عقاب الجريمة ، أو مراسيم الوفاة ، هى الدور الذى يؤديه فى الحياة الاجتماعية ككل ، وكذلك مساهمته فى تحقيق الاستمرار البنائى ، وعلى ذلك مفهوم الوظيفة كما يعرف هنا يتضمن فكرة بناء يتكون من مجموع العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة ، واستمرار البناء تحققه الأنشطة التى تؤديها وحداته » (٢٦) .

وهذا التعريف يثير كثيرا من التساؤلات مثل ما المقصود « بالاستمرار البنائى » ، وما هى المعايير التى يتحدد على أساسها استمرار مجتمع معين ، فالامبراطورية الرومانية كنظام حكومى هى بالتأكيد لم تبق ، ولكن المجتمع الايطالى قد حقق استمراره البنائى حتى الوقت الحاضر ! .

وبالإضافة الى هذا كله فإن تفسير نظام معين فى ضوء وظيفته يعتبر تفسيراً غائبا Teleological ، وتعنى الغائية فى هذا الصدد أننا نفسر النظام من خلال تقدير نتائجه وآثاره ، بدلا من تفسيره بواسطة مقدماته والاسباب الكافية الفعلية التى أوجدته (٢٧) .

مشكلة تصنيف النظريات السوسىولوجية :

نعرض هنا لمشكلة التصنيف باعتبارها تعكس تنوع الاتجاهات النظرية ، وكثرتها ، وتباين التفسيرات ، وحاجة الموقف النظرى الى تنظيم وتنسيق ، وتكشف أيضا تلك التصنيفات اختلاف الباحثين حول الاتجاهات الأساسية فى النظرية السوسىولوجية كما لا يتفقون أيضا حول ممثلى تلك الاتجاهات ، وحتى اذا تحددت معايير التصنيف مثل الاتساق الداخلى ، أو تحديد الفروق الجوهرية ، أو شمول أطار التصنيف ، حتى اذا تم ذلك فإن التباين يظل واضحا (٢٨) .

ولقد بذلت عدة محاولات فردية لتصنيف النظريات السوسىولوجية بدأها هنكز Hankins عام ١٩٢٥ ، (٢٩) ، حيث قدم تصنيفا خماسيا للنظريات الاجتماعية يمثله : الحتميين الجغرافيين ، والحتميين البيولوجيين

والحتميين الثقافيين ، والحتميين السيكلوجيين ، والفلاسفة الاجتماعيين
والمثاليين والمصلحين .

أما بيترين سوركين P. Sorokin فقد قدم لنا عام ١٩٢٨ تصنيفا آخر للنظريات السوسيولوجية المعاصرة على أساس نماذج العلم
فميز بين المدرسة الميكانيكية ، ومدرسة فريدريك لوبلاي ، والمدرسة
البيولوجية ، والمدرسة الاجتماعية البيولوجية ، ثم المدرسة السوسيولوجية ،
والمدرسة السيكلوجية ، والمدرسة النفسية الاجتماعية (٤٠) .

ويناقدش نيقولا تماشيف N. Timasheff ست نماذج للنظرية هي :
الوضعية الجديدة ، والايكولوجيا البشرية ، والمدرسة الوظيفية ، وعلم
الاجتماع التحليلي ، والمدارس الفلسفية ، وأخيرا علم الاجتماع التاريخي (٤١) .

ويميز دون مارتندل D. Martindale بين خمسة فئات أساسية
هي : العضوية الوضعية ، ونظرية الصراع ، والنظرية الصورية ، والسلوكية
الاجتماعية ، والوظيفية السوسيولوجية (٤٢) .

وثمة محاولات أخرى تعرضت لهذه المشكلة ، فنجد على سبيل المثال
كنجزلى دافيز وتولكوت بارسونز يميلان الى النظر للنظرية السوسيولوجية
بطريقة هرمية ، بينما يميز روسكو Roscoe وجيزلا هنكل Hinkle
بين نمونتين فقط هما : الوضعية الجديدة ونظرية الفعل الاجتماعى ، أما
كارل زيمرمان K. Zimmerman فيقدم ثلاث فئات أساسية هي :
البنائية الاستاتيكية ، والوضعية التجريبية الجديدة ، وعلم الاجتماع
الدينامي الجديد ، وأخيرا نجد أوتيس دنكن O. Duncan وليوشنور
Leoshnore يميزان بين المداخل الثقافية ، والسلوكية والايكولوجية (٤٣) .

يبقى أخيرا هلموت فاجنر وهو من بين أحدث من تعرض لهذه المشكلة
(١٩٦٣) وهو يقترح تصنيف النظريات السوسيولوجية الى : النظريات
السوسيولوجية الوضعية وهي التى تنهض على افتراض مؤداه ان علم
الاجتماع يجب ان يعالج موضوعاته باعتباره علما طبيعيا ، وتنشعب هذه
المدرسة الى خمس شعب هي : الوضعية الجديدة ، والايكولوجيا البشرية
الجديدة ، والوظيفية البنائية ، ثم السلوكية الاجتماعية ، والنظرية النفسية
البيولوجية فى الثقافة .

والفئة الثانية فى هذا التصنيف هي علم الاجتماع التفسرى ، وهى
تضم الكتابات التى تؤكد ضرورة التمسك بالقواعد المنهجية العامة للعلم ،
بدلا من الاقتصار على الماثلات المستعارة من العلوم الاخرى ، ويمكن ان نميز
اربعة اتجاهات مختلفة فى هذه الفئة هي : نظرية الفهم الثقافى ، والنظرية

التفسيرية للفعل والتفاعل ، ونظرية التفاعل الرمزي ، ثم الفينو مينولوجيا الاجتماعية .

وأخيرا تأتي الفئة الثالثة في هذا التصنيف وهي النظريات الاجتماعية التقييمية Evaluative ، وهي نظريات تسعى الى ربط علم الاجتماع بالتأمل الفلسفي واحكام القيمة .

هذا عرض سريع موجز لمشكلة تصنيف النظريات السوسولوجية تصدنا منه أن تلقى الضوء على تلك المشكلة التي تعكس كثرة النظريات ، وتشعب ميادين البحث ، والملاحظ على تلك التصنيفات أنها لا تختلف فقط في إطلاق تسمية معينة على كل نظرية ، بل تختلف أيضا من حيث اختيار من يمثلون هذه النظريات ، وفي أحيان أخرى نجد أنه يمكن إدراج باحث واحد تحت أكثر من اتجاه أو تصنيف .

خاتمة :

لعل هذا المقال قدلقى الضوء على طبيعة الموقف النظري ، وما يسوده من مشكلات هامة يتعين مواجهتها حتى يتمكن علم الاجتماع من تحقيق تقدم سريع . ومن ناحية أخرى فإن ما هدفنا إليه من هذا المقال هو أن نوضح أن « صياغة النظرية » ، إنما يمثل عملا إبداعيا لا يتحقق إلا لدى القلة من الباحثين الذين يستطيعون الانتقال من مستوى الوقائع الجزئية المحسوسة إلى مستوى أكثر تجريدا ، فالنظرية هي أعلى درجات المعرفة لأنها تربط بين مجموعة كبيرة من التعميمات التجريبية في نسق متكامل لا بد أن تتوافر فيه عدة شروط ، **فأولا** : يتعين أن يتم التعبير عن القضايا في حدود ومفاهيم واضحة تماما ، **وثانيا** : يجب أن يتحقق نوع من الاتساق والترابط بين هذه القضايا **وثالثا** : لا بد أن تكون تلك القضايا من النوع الذي يمكن الاستنتاج منه مباشرة **ورابعا** : وأخيرا يجب أن تكون القضايا خصبة ومثمرة .

والواقع أنه برغم تلك الصعوبات التي تواجه النظرية الاجتماعية ، إلا أننا نلاحظ أن الاتجاه الآن يدعو إلى ضرورة التوقف أمام تلك البيانات والنتائج العديدة التي أسفرت عنها البحوث التجريبية والامبيريقية حتى يتيسر مراجعة هذه النتائج والتثبت من الموقف النظري ، وفي هذا الصدد ينبهنا جون ركس J. Rex في كتابه المعنون « المشكلات الأساسية في النظرية السوسولوجية » إلى أنه « ... يتعين على علماء الاجتماع أن يتجهوا بقوة نحو صياغة النماذج النظرية ، حيث هي قادرة على توجيه الباحث نحو مشكلات البحث ... كما أن علينا ألا نعتقد أن كل البيانات التي تعرض في صورة كمية تعتبر ذات قيمة علمية ... أن ما يجب أن نقوم به أولا هو أن نبدأ بصياغة نموذج نظري تمهيدى ، نتجه في ضوءه نحو البحث التجريبي (٤٤) » .

المراجع والتعليقات

١ — انظر ، محمد علي محمد ، النظرية الاجتماعية : مصادرها واصولها — المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ص ٣٠٦ ، ٣٣٩ .

٢ — يؤكد كارل بوبر K. Popper أهمية هذا النوع من البحوث الفلسفية حيث يذهب في كتابه « عقم المذهب التاريخي » الى أن محاولتنا في اكتشاف الشواهد المؤيدة للنظرية يكاد لا يكون لها شأن الا اذا حاولنا اكتشاف ما يكذبها ونفسلنا في هذه المحاولة ، ذلك اننا اذا لم نتخذ اراء النظريات موقفا نقديا ، فسوف نعتز دائما على ما نريد ، أي اننا سنبحث عما يؤيدها وسنجدده ، وسنصرف النظر عن كل ما يمكن أن يهدد النظريات التي نفضلها فلا تقع عليه ابصارنا ... وهكذا يسهل الحصول على ما يبدو لنا أنه بينه هائلة على صدق نظرياتنا ، ولو نظرنا الى هذه النظريات نظرة نقدية لتبين لنا كذبها .

راجع تفصيل هذا الموقف في : كارل بوبر ، عقم المذهب التاريخي ، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ، عن الترجمة العربية للدكتور عبد الحميد صبرة ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ ، الاسكندرية ، ص ص ١٦٢ — ١٦٣ . وانظر كذلك المعالجة القيمة لموضوع النظرية في الدراسات التالية :

Braithwaite, R; **Scientific Explanation : An Study of the Function of Theory Probability Law in Science**; (N.Y., Harper & Brothers, 1960) pp. 22 - 32.

Kaplan. A. **The Conduct of Inquiry** ، وانظر كذلك ، (California, Ghabler Publishing Co., 1964) pp. 296 - 297.

وانظر بالعربية ، الدكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، الجزء الاول ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ :

Brown. R; **Explanation in Social Science**; (Chicago, — ٣ Alpine Publishing Co., 1963) p. 165.

٤ — انظر ، تحديد ماركس ملفن M. Melvin للاستخدامات المختلفة لمصطلح النظرية في العلوم الانسانية حيث يشير الى أربعة

استخدامات أساسية هي : (١) استخدام المصطلح بوجه عام للإشارة الى الجوانب الصورية أو الرمزية في العلم في مقابل الجوانب الامبيريقية ، أى تلك المتعلقة بالملاحظة والخبرة الواقعية .

(ب) استخدام المصطلح للإشارة الى أى مبدأ عام تكون مهمته التفسير ، وعادة ما يتكون هذا النوع من النظريات من قضية تقرر علاقة وظيفية بين المتغيرات ، فإذا كانت المفاهيم التى ترمز للمتغيرات أكثر اتصالا بالواقع ، فإن مصطلح قاتون هو الذى ينطبق على هذا المبدأ أما اذا كانت المفاهيم أكثر تجريدا أو أقل اتصالا بالواقع فغالبا ما يستخدم مصطلح النظرية « .

(ج) قد تستخدم النظرية للإشارة الى مجموعة من القوانين المتسقة منطقيا وقد أصبح ذلك هو الاستعمال المفضل ، لأنه يلائم العلوم التى قطعت شوطا كبيرا فى تطورها مثل العلوم الطبيعية ، كما يرتبط هذا المعنى بمفهوم « النسق System »

(د) قد تستخدم النظرية — غالبا — بمعنى محدود للإشارة الى العبارات التلخيصية والتى تأخذ صورة مجموعة من التعميمات التجريبية التى تم التوصل اليها عن طريق التجربة . See, Melvin, M. (ed.), *Theories In Contemporary psychology*, (N.Y. The Macmillan Company, 1963) pp. 8 - 9.

Zetterberg. H. *On Theory and Verification in Sociology* — ٥
(N.Y., the Bedminster Press, 1965). p.7.

Bottomore, T.B. *Sociology : A guide To Problems and Literature*, (London, George Allen & Unwin, 1962). p. 25. — ٦

Braithwaite, R. op. cit., p. 10 — (See note 2) — ٧

٨ — كارل بوبر : المصدر السابق ذكره ، ص ١٣٧ (انظر تعليق رقم ٢) .

Brown, op. cit; p. 87 — (See note, 3). — ٩

Ibid; 169. — ١٠

١١ — انظر تفصيل هذه التصانيف فى المقال الذى خصص لعرض النظرية السوسيولوجية عند تشارلس كولى ، حيث عرض بالتفصيل لوجهة نظره فى مفهوم التنظيم الاجتماعى والطبيعة الانسانية ، واسهامة على وجه الخصوص فى تطوير فكرة « الجماعة الاولى » .

محمد علي محمد ، والسيد محمد الحسيني ، تشارلس كولي ،
المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الاول ، ١٩٦٧ ، ص ص
١١٧ — ١٤٨ .

See; Wolf, Kurt, **The Sociology of George Simmel**; — ١٢
Free Press Paperback; 1964, passim.

١٣ — انظر تفصيل هذه الافكار في الكتاب القيم الذي أصدره جيرفيتش :
Gurvitch, Georges; **La Vocation Actuelle de la Socio-**
logie, Press, Univers. de France, Paris, 1953.

See: Weber Max: **Theory of Social and Economic Or-** ١٤
ganization; (Parsons. trans.), (N.Y. The Free
Press, 1947). p. 112.

وانظر أيضا

Parsons T, **The Structure of Social Action**;
(Glencoe, The Free Press, 1949). p. 118.

Parsons et. al, **Working Papers in the Theory of Ac-**
tion, (Glencoe, 111, The Free Press, 1953).

Brown; op. cit; p. 171, (See note 3.)

— ١٥

١٦ — انظر المناقشة التي أثارها ايفانز بريتشارد حول هذه الفكرة
بالذات حين ذهب الى ان الانثروبولوجيا الاجتماعية او علم الاجتماع المقارن
أقرب الى فروع الدراسات التاريخية مثل التاريخ الاجتماعي وتاريخ النظم ،
وهو يرى ان الدليل على ذلك يتمثل في عدم مقدرة علماء الاجتماع ان
« يقدموا أى شيء ولو من بعيد يشبه قوانين العلوم الطبيعية » .

ايفانز بريتشارد ، **الانثروبولوجيا الاجتماعية** ، ترجمة الدكتور أحمد
أبو زيد ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٠ ، ص ٩٦ . وما بعدها .

Rex; Jhon, **Key Problems of Sociological Theory**, — ١٧
(London; Routledge & Kegan Paul, 1961), p. 1.

See, Lundberg.G, **Foundations of Sociology**, (N.Y. — ١٨
Macmillan, 1939).

(م ٧ — الاجتماعية)

Dodd, S; **Dimensions of Society**, (N.Y. Macmillan, 1942).

وانظر كذلك دراسات مستفيضة لهذه الاتجاهات في :

Gross. L. (ed.), **Symposium on Sociological Theory**,
(N.Y., Row Beterson and company, 1959) p. 355,

وبخاصة مقال أناتول رابوبورت A. Rapport

والمعنون ، «استخدامات وحدود النماذج الرياضية في العلم الاجتماعي»

Weber, **The Methodology of Social Science**; (Gelncoe: — ١٩

The Free, 1949) p. 105. Abel. T, «The Ope-
ration called Verstehen», **American Journal of**
Sociology; November, 1948, p. 221, ff.

Mills, W.C; **The Sociological Imagination**; (N.Y. Ox- — ٢.
ford University Press, 1959). pp. 113 - 117.

Inkeles; **What is Sociology**; (New Jersey), Prentice — ٢١
Hall, Inc, 1964). p. 93.

Ibid; p. 94. — ٢٢

Ibid; pp. 95 - 98. — ٢٣

Timascheff, N. «Sociological Theory Today», Amer. — ٢٤
Coth. Soc. Rev; 1950.

Rose. A, **Theory and Method in Social Sciences**; (Min- — ٢٥
nesota, The University Press, 1954) p. 256.

Bottomore, op. cit; pp. 30 - 35 (See,note 6) — ٢٦

Rose, op. cit, p. 257. — ٢٧

وانظر كذلك دراسة ميردوك التي سجلت بعض النتائج التي انتهت اليها
مسوح حضارية مقارنة ، والتي اتخذت صورة تعميمات تتعلق ببعض النظم
التي توجد في كل الثقافات دون استثناء ، ولم يكتف بمجرد التعميم في ضوء
الارتباطات بين بعض المتغيرات الثقافية في ظروف محددة ومضبوطة .

See, **Murdock. G.P., Social Structure;** (N.Y., Macmillan,, 1949) Passim.

Zetterberg, H; «On Axiomatic Theories in Sociology»; — ٢٨
In. **Lazarsfeld & Rosenberg (eds.), The Language of Social Research;** (N.Y., The Free Press, Glencoe, Inc, 1962) pp. 533 - 534.

وراجع كذلك تفصيل فكرة النسق الاستنباطي ومفهوم النظرية وأمثلة توضيحية لها ، في : محمد علي محمد ، دراسة نقدية للنظرية السوسيولوجية المعاصرة • رسالة مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، ١٩٦٧ ، الفصل الخاص بالنظرية في علم الاجتماع .

Homans. G.; «Contemporary Theory in Sociology»; — ٢٩
(ed.); **Theories of History;** (Glencoe 111, The Free Press, 1959) p. 351.

Homans. G.; «Contemporary Theory in Sociology»; — ٣٠
In, **Faris. R., (ed.), Handbook of Modern Sociology;** (Chicago, Randmacnally & Co., (1964) p. 956.

Parsons. T, Essays in Sociological Theory: Pure and Applied; — ٣١
(Glencoe, The Free Press, 1949,, p. 17.

Merton,R; Social Theory and Social Structure; (Glencoe, The Free Press, 1951). p. 5. — ٣٢

Zetterberg. H; Review of Becker and Boskoff, American Sociological Review; 1958, 23, pp. 95 - 96. — ٣٣

Homans; op. cit; p. 960, (See note 30) — ٣٤

See, **Davis,K; «The Myth of Functional Analysis as A special Method in Sociology and Anthropology»;** — ٣٥
American Sociological Review, 1959, 24, pp. 757 - 773.

Radcliffe - Brown, A. R. Structure and Function in Primitive Society, (Glencoe 111, Free Press, 1952). p. 180. — ٣٦

- See, Homans; op. cit; p. 965. — 37
- Wagner. H, «Types of Sociological Theory Toward A — 38
System of Classification» **American Sociological
Review**, vol, 28, No. 5, 1963, pp. 735 - 742.
- Catton, «The Development of Sociology», In Faris, — 39
(ed.), op. cit.; p. 973 (See, note, 30)
- Serokin. P, **Contemporary Sociological Theories**, — 40
(N.Y., Harper & Row, 1928). Passim.
- Timasheff; **Sociological Theory : Its Nature and — 41
Growth**; (N.Y. Random House, 1964), Passim
- See; Martindale. D; **The Nature and Types of Sociolo- — 42
gical Theory**; (Boston, Mifflin Company, 1960).
Passim.
- Wagner. H; op. cit. p. 736 (See note, 38) — 43
- Rex,J; op. cit; pp. vii - viii, (See, note; 17). — 44
-

1 — We will list a series of **primitive termes** or basic concepts. These concepts represent only an assumption of an agreement that we may use certain words in certain ways.

2 — We will define the **drived concepts** of our theory by means of these concepts.

3 — We will formulate the **hyrotheses** of the theory. These hypotheses are generalizations asserting that whenever specific conditions are present, a definite effect will fellow.

4 — We will select from among the hypotheses formulated a certain number to be the postulates of our theory.

5 — The propositions contained in a deductive system must be **cónsistant** with one another. That the lower propositions could be deduced easily from higher ones. (See, Hans Zetterberg. On Theory and Verification in Sociology, (Copyright, 1954, by the Tressler Press) pp. 16 - 28.

At any rate, I have tried wherever possible to deal with the problems the sociologists finds puzzling in their trial to unify the scattered results they have thus far attained. It is the task of this article to draw attention to them, and to indicate the kinds of misconceptions which have been generated by leaving them unconsidered.

SOCIAL THEORY(*)
SOME FUNDAMENTAL PROBLEMS.

by

MOHAMED ALY MOHAMED

(Research Worker N.C.S.C.R., Cairo)

This paper would be considered as a complimentary treatment to the same subject previously discussed under the title «Social Theory : its sources and origines». It is held that these theoretical discussions contribute mainly to the development of theory construction in sociology. Another proposition, which is commonly accepted, is that scientific sociology must be oriented towards achieving more theoretical precision according to scientific canons.

In termes of these considerations a brief analysis is given to some selected problems. The analysis is limited only to those problems considered as general. It is concluded that lack of agreement concerning the definition of theory, from one-hand, and the differences existing among sociologists about the goals of sociology as a natural science or a sort of historical study, from the other hand, these are two basic factors which are directly related to presentday confusion in the field of theory.

An examination of sociological generalizations is presented. Very few trials have been made to evaluate and to organize these generalizations. It is essential to develop a complete theory to make such an evaluations.

Not everyone can be an expert in theory construction. There are certain important points which must be clear, if we were to formulate a deductive system, we would proceed in roughly the following way :

* Abstract.

عرض تحليلي لمفهوم القيمة في علم الاجتماع
عبد الباسط محمد
ماجستير في علم الاجتماع
باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تعد المفاهيم لغة أساسية في النظريات والبحوث العلمية ، ولذلك يسعى كل علم الى تحديد مفاهيمه وتوضيحها بشكل يتسق والاطار العام الذي يميزه عن غيره من العلوم ، لانه كلما كانت المفاهيم واضحة ، انعكس ذلك على دقة هذه النظريات وتلك البحوث . ولعل أهمية هذه المفاهيم هي التي دعت الباحث الأمريكي هيربرت بلومر H. Blumer الى القول بأن من أبرز الأخطاء التي تؤثر في عدم اتساق بعض الابنية المنطقية لهذه النظرية ، بعض المفاهيم التي تستخدم في نطاقها ، والتي من بينها مفهوم القيمة (١) . واذا كان بيترم سروكين P. Sorokin حاول أن يصور انطلاقة علم الاجتماع مستقبلا من خلال شكل ابداعي يسمح بأفاق جديدة لهذا العلم (٢) فان ذلك الابداع لا يتسنى لعلماء الاجتماع بلوغه دون وقفة ناقدة فاحصة لثرائه ومفاهيمه ومحاولة بلورة شخصيته المتميزة بين العلوم الأخر .

واذا كان المقال الراهن يحاول أن يلتقي بعض الضوء على مفهوم القيمة ، فان ذلك يأتي أولا من أهمية الظاهرة التي يحاول المفهوم أن يعبر عنها أو يشير اليها ، وثانيا لان هذا المفهوم قد طرأت عليه بعض التغيرات الناتجة عن محاولات تعديل وقفات النظر الى القيم ، ولعل هذه الوقفات تنصح عن نفسها من خلال تشعب الاهتمام بها وتعددده في العقود الأخيرة ، ومن خلال النظرة العلمية اليها بعد أن كان سائد أنها مادة تستعصى على البحث العلمي ، ظنا بأنها من الركائز الفلسفية فوات السمات التقديرية التي يصعب تناولها عن طريق المنهج العلمي وأدوات جمع بياناته . ومن الجدير بالذكر أن تراث علم الاجتماع يشير الى أن محاولات تبين مفهوم القيمة ارتبطت بمحاولة صوغ اطار هذا العلم وتحديده ، ففي الوقت الذي كان لايزال فيه العلم في مزود الفلسفة ، أتى مفهوم القيمة في صياغات مجردة مطلقة ، جعلت

(1) Blumer,H. «What is wrong with social theory» in A.S.A. vol. 19.1.1959, pp. 3 - 10

(2) Sorokin,P. «Sociology of Yesterday, today and Tomorrow» in A.S.R. vol. 30, No. 6, 1965, pp. 833 - 843.

« أوجيست كونت » يعتبر دراسة القيم من سمات التفكير الميتافيزيقي (١) . وظلت هذه الفكرة سائدة لدى كثير من الباحثين حتى عقود قريبة ، وحتى بعد أن ألقى « إميل دوركايم » محاضراته الشهيرة عن أحكام الواقع وأحكام القيمة سنة ١٩١١ والتي حاول من خلالها أن يوضح امكانية وضروية تناول القيم تناولاً علمياً (٢) . وعندما آن لهذا العلم أن تتحدد معالمه ، انبثقت عن إطاره العام آخر فرعية احتوت القيم داخلها ، وصيغتها بصيغتها . فمنها الذي اعتبر القيم ظاهرة اجتماعية بين أخريات في المجتمع ، ومنها الذي اعتبرها محورا هاما من محاور النظرية السوسيولوجية ، كما فعل « تالكوت بارسونز » في نظريته عن النسق الاجتماعي (٣) . وعلى غرار عالم الاجتماع الهندي « رادهكل ميكرجي » R. Mukerjee الذي أشار بوضوح الى أن أي نظرية سوسيولوجية لا تحتوي القيم بين مكونات بنائها هي بالضرورة نظرية ناقصة ومبتورة (٤) .

ونظرا لتعدد محاولات توضيح المفهوم فإن المقال الراهن يحاول أن يقدم تصنيفا لهذه المحاولات بهدف إتاحة الفرصة لالتقاء نظرة اليها قد تفيد في إظهار جوانب هذه المحاولات ، مما قد يساعد معها على الاستفادة منها بعد تحليلها أو إعادة النظر اليها . ويمكن التمييز في هذه المحاولات بين خمس ، يعكس كل منها اتجاها أو أطارا تصوريا فرعيا ينبع من إطار علم الاجتماع . فالأول يجمع التعريفات التي اعتبرت القيم أشياء ترتبط بالمثل المجردة المطلقة . ويجمع الثاني التعريفات التي اعتبرت القيم أشياء ترتبط بالاتجاهات والأغراض والرغبات . ويجمع الثالث التعريفات التي حاولت توضيح القيمة عن طريق الحاجات الانسانية ، ويجمع الرابع تلك التي حاولت توضيح المفهوم عن طريق الفعل الاجتماعي S. action أما الخامس والآخر فيحوي التعريفات التي حاولت توضيح القيمة عن طريق الثقافة . ويلاحظ على هذه المحاولة في التصنيف أنها تستند الى أساسيين : يتمثل الأول في تجميع تعريفات كل اتجاه حول مصدر أساس للقيم ، وهذا لا يعنى تماما أنه المصدر الوحيد في الاتجاه ولكنه يعلو تدرج مصادر الاتجاه الواحد . ففي الاتجاه الأول يشير باحثوه الى أن مصدر القيم شيء مجرد أعلى من تجمعات الأفراد والجماعات ويمثل بناء علويا فوق البناء الاجتماعي الواقعي وما تشير اليه من شواهد واقعية داخل الاتساق الاجتماعية وبينها . وفي الاتجاه الثاني يرى الباحثون الذين في نطاقه أن مصدر القيم : التجربة الانسانية وهو مصدر أقل تجريدا من المثل والأهداف العليا التي في الاتجاه الأول . وفي الاتجاه الثالث يبدو أن

(1) Owin, J; «The Role of valuation in Sociology» in Singh, B; [Ed] The Frontiers of Social Science, London, Macmillan, 1955, pp. 163 - 164.

(٢) إميل دوركايم ، علم اجتماع وفلسفة ، ترجمة د. حسن أنيس ، الانجلو ص ١٤٤ .

(3) Parsons, T; «The Social System» London, Tavistock, Publication, Publication, Ltd. 1459.

(4) Mukerjee, R; «A General Theory of Society» in Singh, B. op. cit. pp. 17-25.

مصدر القيم لدى باحثوه متمثلا في الانسان أصيلا في طبيعته ، ويستند الى حاجاته المختلفة . وفي الاتجاه الرابع يتضح مصدر القيم من خلال المجماعات الاجتماعية وما تضعه أمام الفرد من مواقف اجتماعية وأهداف عليا أن ينتقى من خلالها قيمه . أما الاتجاه الخامس فمصدر القيم فيه ثقافة المجتمع في جملتها . أما الأساس الثقافي فيجمع بين اعتبار القيم الاجتماعية وسائل أو غايات وأهداف في ذاتها ، أو بعبارة أخرى يستند الى وظيفة القيم ، ففي الاتجاه الاول تبدو القيم مثلا معيارية على المجتمع أن يحققها ، وهي بذلك غايات في ذاتها ، وفي الثاني تعتبر القيمة صورة من الصور التي تساعد على وصول المجتمع الى حالات أحسن وأرقى ، وفي الثالث تتضح وظيفة القيم من خلال قدرتها على اشباع الحاجات الانسانية بمختلف صورها . وفي الاتجاه الرابع تتمثل وظيفة القيم في قدرتها على تناسق الافعال الاجتماعية بين الجماعات الاجتماعية وفي داخلها . وفي الاتجاه الخامس تبدو القيم تجريدا للثقافة ومؤشرا يشير الى طبيعتها ووظيفتها . وبالرغم مما قد تلقىه أسس التصنيف السابقة ، فإن دواعي الدقة العلمية تشير الى أنه من الصعوبة القول بأن كل اتجاه نقيا تماما ، لان الاتجاهات السابقة قد تتداخل ، ولكن الامر الذي يبدو واضحا أن التصنيف يعتمد على أبرز مصادر القيمة وضوحا من وجهة نظر أنصار كل اتجاه من الاتجاهات ، وإذا كانت محاولة التصنيف تبدو في عموميتها مرتعشة فهي محاولة تستند الى قول «هندرسون» Henderson عالم الكيمياء الحيوية الشهير ، الذي أوضح من خلاله أن أي تصنيف في دراسة الظواهر أقيد من عدم وجود تصنيف على الإطلاق ، حتى لو كان هذا التصنيف كما أشار «هوايت هيد» White Head يوضح نصف الطريق الى الحقيقة (١) . ومحاولة لتوضيح كل اتجاه من الاتجاهات السابقة سوف نحاول أن نشير الى بعض الامثلة الموجزة لبعض مؤلفيه ثم مثلا تفصيلا لواحد من المفكرين في نطاقه .

١ — الاتجاه الاول :

يجمع هذا الاتجاه في توضيح المفهوم بين مجموعة المفكرين والباحثين الذين حاولوا توضيح القيم من خلال المثل العليا المجردة في المجتمع الانساني ، ويبرز في هذا الصدد إميل دوركايم « و » يول فيرفي « P. Furfey و » جونار ميردل « G. Myrdal ولابير La Piere ، والباحثة الأمريكية « ماري أوجستا » M. Augusta فمثلا « فيرفي » اعتبر القيم ماهية للمرغوب فيه desirable الذي يتمثل في الخير (٢) ، واعتبرتها

-
- (1) Kluckhohn, C; et al., «Values and value orientation in the Theory of Action» in Parsons, T; & Shils, E.; (Eds) Towards General Theory of Social Action, Harward University Press 1959., p. 912.
- (2) Adler, F; «The Concept of value in Sociology» in A.G. S. Vol. 62 No. 3 pp. 272 - 279.

« ماري أوجستيا » شيئاً مجرداً يشير الى مفهوم المجتمع الحسن (١) .
ويلاحظ على التعريفين السابقين أنها حاولا توضيح المفهوم من خلال أحكام
معيارية تقديرية مجردة كالخير والحسن لدى « ميرفى » و « أوجستيا »
أو ما ينبغى أن يكون laught to be لدى « ميردل » (٢) أو المرغوب فيه
لدى « لابير » حيث يجمع هذا المرغوب بين الخير والحسن والأصوب (٣) .

وأما فيما يتعلق « بايميل دوركايم » فيعتبر من أبرز ممثلى هذا الاتجاه ،
لأنه على الرغم من تحديده لمصدر القيم بالعقل الجمعى والتصورات الجمعى ،
فانه ربط القيم بالمثل العليا، والأفكار المجردة التى تمثل أهدافاً عليا للمجتمع (٤)
وباستثناء محاضراته عن أحكام الواقع وأحكام القيمة ، باعتبارها من الموضوعات
التي تحمل عنوان القيمة فى فكره ، فان بعضاً من دراساته سواء « تقسيم
العمل » أو « الانتحار » توضح وجهة نظره السوسيولوجية فى القيم ، لأنه
ركز جزءاً كبيراً من اهتمامه فى إبراز الجوانب المعيارية Normature aspects
للحياة الاجتماعية . ففى مفهومه عن العقل الجمعى conscience collective
تظهر فكرته عن المعتقدات المشتركة والقيم المركزية central values
ولكن هذا المفهوم استخدم فى « تقسيم العمل » فى وصفه للمجتمع المتجانس
نو التضامن الالى . أما فى المجتمع الذى يسود فيه التضامن العضوى حيث
توجد أشكال أكثر تعقيداً من تقسيم العمل ، فان مصدر القواعد الإلزامية
obligatory rules يكمن فى الطرق العادية Habitual Ways
لعمل الأشياء . وبناء على ذلك فان « دوركايم » خطى خطوة بعد النفعية
فى إبرازه لضرورة وأهمية نسق المعايير Sestem of Norms فى تنظيم تقسيم
العمل المعقد ، ولكن الشيء الملحوظ أنه قال القليل عن طبيعة هذه القواعد
المعيارية فى تجربة الفاعل actor . وفى مناقشته لما اعتبره مصدراً
ثانياً لتقسيم العمل ، يتضح أن المصدر الأساس يكمن فى نمو السكان
المصطحب بعمق وغزارة التفاعل والاتصال الاجتماعيين بينهم ، وهذا النمو
يؤثر فى عدم تحدد العقل الجمعى indetermination ففى المجتمع
المتضامن ميكانيكياً تضبط الأفعال عن طريق القيم والمعتقدات المشتركة ، ولكن
عندما ينمو هذا المجتمع ويتطور فان القيم تخرج عن نطاق الأفعال الخاصة
لتدخل فى شكل الأساس العامة general principales التى تصل الى
درجة المثل Ideals الأكثر تجريداً وعمومية فى المجتمع ، بشكل جعله

-
- (1) Augusta, M; Values and Interests in Social change, New Jerry 1965
pp. 8 - 9.
(2) Myrdal. G; Value in Social Theory, N.J. Harper and Brothers, 1958.
pp. 1 - 3.
(3) Timasheft, N; «The Basic Concepts in Sociology» A.J.S. vol 58,
No. 2; 1952, pp. 176 - 186.

يعتبر المجتمع حارسا للقيم الانسانية العليا^(١). وايجازا للقول فانه بالرغم من اهتمام « دوركايم » بالجوانب المعيارية في الحياة الاجتماعية ، فانه درس القيم من خلال هذه الجوانب وعرفها عن طريقها . وفي ضوء منهجه في دراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة نظرتة اليها على أنها أشياء ، نجد أن دور كايم وصل في دراسته عن القيم الى عكس ذلك ، بشكل جعل البعض يعيب عليه أنه حاول في دراستها أن يبدأ عالما غابى الا يخلع رداء الفيلسوف لانه انتهى بها الى صبغة مجردة ربطتها بالمثل ، وعلى الرغم من وجود هذه المثل في المجتمع فمن الصعب تناولها علميا ، حتى في ضوء منهجه ، لانه من الصعب أيضا اعتبار المثل المجردة أشياء ، وان كانت من طبيعة خاصة ، وحتى لو تسنى لنا الكشف عن هذه المثل ، فمن الصعب الكشف عن القيم لانها كما أشار هو لا تفسر الا عن طريق المثل المجردة .

٢ — الاتجاه التالي :

يجمع هذا الاتجاه بين المفكرين والباحثين الذين حاولوا توضيح المفهوم عن طريق الاغراض purposes والمصالح Interests والاتجاهات attitudes والاهداف goals ، ولعل من أبرز ممثلى هذا الاتجاه « بارك وبيرجس » Park & Burgees ، و « هوارد بيكر » H. Becker و « رالف لينتون » R. Linton ، و « توماس » W. Thomas وزناتيكى F. Znanicki ، و « رادهكمال ميكرجى » R. Mukerjee نمثلا « بارك وبيرجس » اعتبر القيمة أى شىء قابل للتقدير وله غرض معين (٢) . فى حين أن « رالف لينتون » ربط بين القيمة والمصلحة Interest فمن وجهة نظره لكى تكون هناك قيمة ، يجب أن تكون هناك مصلحة مشتركة ، واستلزمته هذه المناظرة منه أن يعرف المصلحة ، التى اعتبرها أى شىء له معنى لدى اثنين أو أكثر من أعضاء المجتمع (٣) . ونظر « ميكرجى » الى القيم على أنها مجموعة الاهداف المتفق عليها اجتماعيا ، والمتمثلة فى المجتمع من خلال عمليات التشريط conditioning والتعلم والتشبيته الاجتماعية (٤) .

(1) Becker, H; & Boskoff, A., Modern Sociological Teory in continuity and change. N.Y. The Dryden Press 1959 pp. 106 - 110.

(2) Adler, F; op cit, p. 273.

(3) Linton, R; The Study of Man : Introduction, N.Y., Appleton centary

(4) Mukerjee, R.; op cit, p. 23.

وإذا قدر لنا أن نتفحص توضيح « وليام توماس » و « فلوريان زنانيكى »
 لمفهوم القيمة ، فسوف يتضح أمامنا أن محاولتهما كانت أول مناقشة منظمة
 للمفهوم في التراث الخاص بعلم الاجتماع الأمريكى ، وفى المفكرة المنهجية
 Methodological Note من المجلد الأول لدراستهما عن « الفلاح
 البولندى فى أوروبا وأمريكا » الذى نشره سنة ١٩١٨ حددا القيمة عن طريق
 علاقتها ومقابلتها بالمفهوم النفسى للاتجاه ، ومن ثم اعتبرا القيمة أى غرض
 أو قصد object له مضمون معروف ومعنى لدى أعضاء الجماعة
 الاجتماعية ، أما الاتجاهات فهى بمثابة الوجهات الذاتية Subjective
 orientation لأعضاء الجماعة نحو القيم (١) ومن الجدير بالذكر
 أن تعريفات القيم والاتجاهات كانت نقطة بدء وانطلاق لتطوير نظريتهما
 الاجتماعية ، وفى الخمسين عاما السابقة على دراستهما ، كان محور البحوث
 المختلفة التى أطلق عليها بعد ذلك اسم علم الاجتماع مركزه قسارى اهتمامها
 حول « ... كثير أو قليل من القواعد Rules الواضحة الرسمية للسلوك ،
 والتى بواسطتها تصون وتنظم الجماعة نماذج الأعمال بين أعضائها » .
 أن هذه القواعد كانت تعتبر قيما ، وأنها القيم التى اهتم بها علماء الاجتماع
 ابتداء . ولكن بالنسبة « لتوماس وزنانيكى » فإن هذه العناصر المعيارية
 — كما يتضح لدى دوركايم آنفا — ليست من وجهة نظرهما قيما ، وليس
 ذلك بسبب أنها معيارية ، ولكن لأنها بيانات data عن التجربة الانسانية .
 وبالرغم من اشارتهما هذه فقد بنيا نظريتهما عن التنظيم الاجتماعى على
 أساس القواعد أكثر من بنائها عامة على أساس القيم (٢) الشئ المهم أنه بناء
 على تعريفهما السابق للقيم عن طريق الاتجاهات ، أصبح عنصر الخاصية
 المعيارية normativeness characteristic للقواعد ، المحك المحدد أكثر
 منه عنصرا للموضوعية Element of objectivity كما أن القواعد
 الاجتماعية من وجهة نظرهما لا تحدد الاتجاهات بل أيضا تعبر عنها وتشير
 إليها . لأن هذه القواعد يمكن معالجتها كمؤثرات توضح الاتجاهات التى
 تفصح عن نفسها من خلال التصرف act الملائم . وإذا كانت الاتجاهات من
 المؤثرات التى توضح وجهة الأعضاء نحو القيم ، فإن السؤال الذى يبرز
 فى هذا الصدد يدور حول طبيعة ومضمون الاتجاه . فما هو الاتجاه المشترك
 الذى يقض من خلال التصرف ، والمشار إليه عن طريق المعيار Norm
 وتوضح محاولات الإجابة على هذا السؤال أنه من الصعوبة بالنسبة للقاعدة
 أن تأتى الى الوجود كإظهار Manifestation للاتجاهات المعينة ، لأن
 قدرتها على ذلك رهينة بأسبقية وجودها على هذه الاتجاهات . وموجز
 القول أنه بالرغم من محاولتهما توضيح القيم عن طريق الاتجاهات ، فإنها

(1) Tomas, W; & Znaniccki, F; primary group organization, vol. 1, Bar-
 ton, The Garham Press, 1918, pp. 21 - 22.
 (2) Becker, N; Boskoff, A; opcit, pp. 94 - 97.

لم يستخدم هذا المفهوم استخداما يساعد في بلورته واختياره اختيارا دقيقا وان كان ذلك لا يعنى أنه يمثل نقلة للمفهوم نحو مزيد من الوضوح

٣ — الاتجاه الثالث :

يضم هذا الاتجاه داخل اطاره التعريفات التى حاول بعض الباحثين أن يوضحوا عن طريقها القيمة ، من خلال بعض الحاجات الفطرية والحيوية، ولذلك اعتبروا القيم عملية التقدير التى يقوم بها الانسان لاشباع حاجاته ورغباته . ومن بين المفكرين الذين يمكن وضعهم تحت هذا الاتجاه « كمبول بونج » K. Young الذى استخدم مفهوم القيمة ليشير به الى عملية التفضيل Preference بين البواعث الانسانية drives كما يمكن اعتبار « وليام جرومان سمنر » من مفكرى هذا الاتجاه لأنه حدد القيم عن طريق البواعث الانسانية التى تدفع الانسان الى السلوك الجسمى، وهذه البواعث من وجهة نظره تتألف من أربعة قوائم تعبر كل منها عن مجموعة من الحاجات الضرورية والغريزية التى تتطلب الاشباع ، فالقائمة الاولى ترتبط بالحاجات الضرورية الطبيعية كالمأكل والملبس والسكن ، والثانية ترتبط باشباع الغرائز الجنسية ، والثالثة ترتبط بالحاجة الى التخلص من حالات الخوف والفرع ، والرابعة ترتبط بالحاجة الى اشباع الزهو Vanity واذا كان « سمنر » قد اعتبر هذه البواعث قاعدة تستند اليها القوى المنشأة للحياة الاجتماعية Socializing forces ، فقد استنتج وفقا لها أربع قيم يهدف اليها النشاط الاجتماعى ، هى القيم الطبيعية والاقتصادية والاخلاقية والعقلية (١) ولعل أبرز ما يتضح من خلال وجهة نظر « سمنر » هذه أنه بالرغم من محاولته توضيح أصل القيم ، فإنه اكتفى بتصنيفها دون توضيح طبيعتها وان كان ذلك لا ينفي أنه ضمنها وجهة نظره عن الطرائق الشعبية Folkways التى يعتبرها موجهة هاما للسلوك الاجتماعى .

٤ — الاتجاه الرابع :

يجمع هذا الاتجاه الباحثين الذين حاولوا توضيح القيم من خلال ما يأتية أعضاء الجماعات الاجتماعية من أفعال يقرها المجتمع ولا تخرج عن الأطار العام لبنائه الاجتماعى ، ومن ثم فالمصدر المباشر للقيم فيه الجماعة الاجتماعية، بنائها الاجتماعى والثقافى ، أما المصدر غير المباشر ، أو الأكثر اتساعا وعمومية فهو البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع ككل ، ويكاد يكون اتساعا هذا الاتجاه أكثر اتساقا ووضوحا في تعريفاتهم ، ويتضح ذلك من التشابهات الواضحة بين عناصر ومصطلحات تعريف كل منهم . ولقد ترتب على ذلك

(١) د. مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثالث ، المدارس الاجتماعية المعاصرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٧ — ١٨٩ .

أن أصبحت محاولاتهم من المحاولات التي قربت القيم من الواقع الاجتماعي ، بشكل يساعد على دراستها ، ولعل ذلك من دواعي استخدام تعريفاتهم في كثير من البحوث والدراسات سواء في علم الاجتماع أو في الأنثروبولوجيا الاجتماعية . ويشير إطار هذا الاتجاه إلى أن أبرز ممثليه « جورج ليندبرج » G. Lundburg ، و « تالكوت بارسونز » و « روبرت ميرتون » R. Merton وهم من علماء الاجتماع ، أما أبرز ممثلي الأنثروبولوجيا الاجتماعية : « كلود كلوكهون » C. Kluckhohn

نفياً يتعلق « بتالكوت بارسونز » فإنه يعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية ، مصدرها البناء الثقافي الذي صنف مكوناته إلى ثلاثة مجموعات من النماذج . تمثل الأولى نماذج انساق الرمز الثقافي التي تحتوي على مكونات ثلاثة هي انساق الأفكار Ideas ، و انساق الرموز Symbols ، و انساق القيم value systems . وتمثل الثانية نماذج مسنوبات توجيه القيمة التي تحتوي على مكونات ثلاثة هي مكون معرفي Cognitive وآخر تعبيرى expressive وثالث أخلاقي moral . أما الثالثة فتتمثل نماذج اتجاه الفعل التي تحتوي بدورها مكونات ثلاث ، هي المكون الإدراكي الذي يشير إلى معالجة الفاعل للمشكلات التعبيرية والأخلاقية بعد الرجوع إلى المستويات المعرفية ، والمكون التعبيري الذي يعبر الفاعل من خلاله ما المطوب منه في الموقف الاجتماعي ، وأيا من الأفعال مقبولا . وأما المكون الثالث فهو المكون الأخلاقي الذي يسانح الفاعل فيه المشكلات المعرفية والتعبيرية مستندا في ذلك إلى المستويات والمعايير الأخلاقية (١) ومن الملاحظ في النسق النظري السابق أنه يشير بوضوح شديد إلى تغلغل القيم وانتشارها بين أرجاء البناء الثقافي ومن خلال نسيجه ، ومن ثم تكون تسمية القيم المنبثقة من تباينها في داخل الانساق الفرعية . ونظرا لأن مفهوم الفعل الاجتماعي S. Action يعتبر مفهوما محوريا في النظرية السوسيولوجية لدى « بارسونز » فقد حاول أن يصوغ تعريفا للقيم بالاستناد إليه ، مع وضعها في داخل النسق المعياري Normative System ، ومن ثم اعتبرها مستوى أو معيارا للانتقاء Selection من بين بدائل الاتجاه في الموقف الاجتماعي (٢) ولقد أدى به هذا التعريف إلى تصنيف القيم وتوجيهاتها عن طريق مفهوم دافع الفاعل actor motive في الموقف ، لأن هذا الدافع كما يرى « بارسونز » يساعد في تحقيق التوازن بين الأشباع والحرمان لدى الفاعل (٣) .

وإذا نظرنا إلى « روبرت ميرتون » فنجد أنه يقترب من « بارسونز » إلى حد واضح ، لأنه اعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية تساعد في ربط

(1) Parsons, T; & Shils, E; eds Toward a General Theory of Social action, op. cit. pp. 12 - 14.

(2) (3) E. Parsons. T; The Social System» op cit. p. 12.

أجزاء البناء الاجتماعي معا ، وفي تحقيق الوظائف الاجتماعية له بما تقوم به من ضبط للسلوك وتحقيق للامتثال conformity للمجتمع وقواعد نظامه العام . وهذا يعني أن مصدر القيم اجتماعي ثقافي ، فالبناء الثقافي يحدد الأهداف المقبولة ، والبناء الاجتماعي يحدد الوسائل الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف ، فإذا ما اتسقت هذه الوسائل مع تلك الأهداف فإن ذلك يكون من دواعي التكامل والتوازن ، والا أتيح الفرص لاتيان السلوك الانحرافي (١) .

وأما فيما يتعلق « بكليد كلوكهون » فيعتبر القيمة تصورا conception أو ادراكا ، واضحا أو ضمنيا — يميز الفرد أو الجماعة — للمرغوب فيه desirable الذي يؤثر في انتقاء Selection الطرق الممكنة والوسائل وغايات الفعل « ويتضح من هذا التعريف أن مصطلحات القصور أو المرغوب فيه ، والانتقاء ، مصطلحات أساسية لأنها تشير حسب ترتيبها إلى أبعاد الفاعلية ، والبعد المعرفي ، والاختيار الدقيق ، وهي عناصر ضرورية في تعريفه للقيمة . فالتصور أو الإدراك المتضمن في القيمة يمثل تركيب منطقي يترن بالثقافة وبالبناء الاجتماعي . ومصطلحي الواضح والضمني يدلان استقراء للتجربة الاجتماعية ، فهناك تصور وإدراك يفصحا عن نفسيهما من خلال ما يأتيه الفاعل من فعل ، وهناك تصورات ضمنية عقلية مجردة لا تظهر لأن الشخص يحملها في عقله . وأما مصطلح المرغوب فيه فيمثل حجر الزاوية في تعريفه وهذا يؤكد فاعلية القيم التي يؤسس ارتباطها بالتصور والبعد العقلي مركبين أساسيين في القيمة . وأما مصطلح الانتقاء فقد استخدمه « كلوكهون » لأنه أكثر حيدة من مصطلح الاختيار choice لأن الأخير مشتق من الخير ، وهو بدوره نسبي من الصعب تحديده وتوضيحه (٢) تلك هي عناصر تصور هذا العالم لتعريف القيمة التي يربطها بالفعل الاجتماعي ، ويعتبرها ظاهرة اجتماعية ثقافية تساعد في تحقيق التوازن الاجتماعي .

٥ - الاتجاه الخامس :

يوضح أنصار هذا الاتجاه مفهوم القيمة عن طريق الثقافة بأنماطها وأشكالها وعملياتها المختلفة ، وتعريفات هذا الاتجاه أكثر شيوعا في الانتروبولوجية الثقافية وعلى الرغم من أنها أتت بطريقة وصفية على غرار

(1) Merton, R; Social Theory and Social Structure, N. Y.; The Free Press. Glencoe, Illinois Revised edition, 1957. pp. 672 - 682.

(2) Kluchhohn, G.; et all, op. cit.; Passim, pp. 388 401.

أنماط الثقافة لدى « روث بندكت » والنسق اللاشموري للمعنى لدى « سابير » L. Sapir (١) والثقافة الموضوعية objective culture لدى « السوروث فارس » E. Faris الذي يعتبر من أبرز من ساهموا في مفهوم القيمة واعتبارها عنصرا للشخصية الانسانية ويتضح ذلك بجلاء من خلال مقالته عن « الاتجاهات الاجتماعية Social attitudes » ومنه مفهوم الاتجاهات الاجتماعية The concept of social attitudes واللذين تم جمعها في مجلد بعنوان طبيعة الطبيعة الانسانية The nature of human nature سنة ١٩٣٧ . وفي هذين المقالين تصور « فارس » المعايير كعناصر موقفية situation elements لكل فعلة الجماعة الاجتماعية الذين يتصورون هذه المعايير كاتجاهات اجتماعية ، وقد ترتت على ذلك اعتبار الاتجاهات الاجتماعية — في جزء منها — الانعكاس الذاتي subjective reflection للقواعد الاجتماعية التي كان « توماس » و « زناتيكى » قد ركزا عليها كبؤرة لاهتمام عام المجتمع . وتتضح الخطوة التي خطاها « فارس » بعد هذان العالمان في أنه أشار الى نوع آخر من الاتجاهات — الاتجاهات الفردية — هو الاتجاهات الجماعية group attitudes التي اعتبرها ظاهرة جماعية ، وقد أدى ذلك بدوره الى تغيير التضاد القديم بين اعتبار القيم موضوعات ومقاصد للتوجيه وبين عناصر التوجيه ، الى تضاد آخر بين الاتجاهات الجماعية باعتبارها ثقافة موضوعية وبين الاتجاهات الذاتية للأفراد (٢) .

تحليل ونقد :

يلاحظ على التعريفات المتنوعة التي وردت في الاتجاهات السابقة أولا أنها تعكس وجهات النظر والاطر القصورية التي حاولت أن توضح المفهوم من خلال مجالات المعرفة الانسانية المختلفة ، فمنها ما يوضح تأثرا بالفلسفة كما في الاتجاه الاول ، ومنها ما يوضح تأثرا بالاقتصاد والنظرية النفعية ، وبعلم النفس كما في الاتجاه الثانى ومنها ما يوضح تأثرا بعلم الطبيعة والحياة والنفس كما في الاتجاه الثالث ومنها ما يوضح تمسكا بوجهة نظر سوسيولوجية تكاملية معيارية تسمح بالابعاد السيكولوجية للقيمة كما في الاتجاه الرابع ، ومنها ما يوضح تأثرا باتجاه الدراسة فى الانثروبولوجيا الثقافية كما فى الاتجاه الخامس . وتنوع هذه الاطر يوضح ما أثر حول هذا المفهوم من نقاش وجدل فى علم الاجتماع ، يشير بدوره الى صعوبة الظاهرة وتعقدها وتعدد مجالات البحث فيها ، فى الوقت الذى أدى فيه الى تضارب

(1) Mering, B; A grammer of human values, university of Pittsburgh Press, 1961 p. 7.

(2) Becker, H; & Baskoff, A, op cit. pp. 97 - 98.

الآراء وتضاد المحاولات . فاذا أردنا مثلا أن نتقف على الاتجاه الاول فنجد أنه سواء كان اتجاه فقي أو مرتبط الى حد ما بالاتجاهين الثانى والثالث ، فإنه يضع صعوبة أمام امكانية دراسة القيم دراسة علمية ، لان تعريفاته أتت مجردة ، دون أن تضع في حساباتها أهم شروط التعريف العلمى ، المتمثل في الوضوح والدقة . ولعله يجدر بنا الإشارة هنا الى أن التجريد في تعريف القيمة كما في هذا الاتجاه ، هو الذى دعا « ليندبرج » الى القول بأن الفشل في الحصول على نتائج موضوعية في دراسة القيم يرجع الى أن البحث التقاليدى فيها تضمن الكثير من التجريد في مصطلحات مطلقة ، ولذلك نصح بأنه لكى يتسنى انجاز دراسة علمية في بحوث القيم علينا أن ننزل الى أسفل سلم التجريد (١) . أما اذا حاولنا النظر الى الاتجاه الثانى فنجد أنه يضع التبرير الاقتصادى في حساباته عند تعريف القيمة ، وربما هدف أصحاب الاتجاه من جراء ذلك الى جعل القيمة سهلة المنال اميريقيا ، ولكن حدث عكس ذلك لان تعريفات هذا الاتجاه اضافت صعوبات أمام امكانية اختيارها ، ويتضح ذلك من صعوبة ملاحظة المقدرة على الاشباع قبل التعبير عن الحاجات واشباعها اشباعا فعليا ، هذا بالاضافة الى أن بعضا من الحاجات يكون يغير بوضوح . كما يتضح من خلال المصطلحات التى ناظر بها الباحثون القيمة والتى كانت تقضى مسبقا قدرا ملائما من الوضوح والاتفاق بين الباحثين . أما الاتجاه الثالث فقد حدد مصدر القيمة بالبناء النفسى الحيوى للكائن البشرى دون وضع الابعاد الاجتماعية في الاعتبار وفي هذا اغفالا للطبيعة الاجتماعية والثقافية للقيم . أما الاتجاه الخامس فيبدو أكثر عمومية من حيث عدم دقة وتحديد مصطلحاته لانه وازى مفهوم القيمة بالثقافة ، مع أن الاولى ليست الا جزءا من الثانية وتكتسب خصائصها وصفاتها منها . وأما فيما يتعلق بالاتجاه الرابع الذى يبدو أنه أكثرها دقة ووضوحا فيقتضى أولا اتفاقا وتوضيحا لمعنى الفعل الاجتماعى وتوضيحا للظاهرة من خلال سياقها الاجتماعى وعلاقاتها المختلفة بالظواهر الأخرى .

ويلاحظ على الاتجاهات السابقة بتعريفاتها ثانيا أنها تشير بوضوح الى وجود اضطراب في محاولات توضيح المفهوم ، وهذا الاضطراب يتضح من خلال الامثلة التفصيلية التى وردت في الاتجاهات ففى الاول يلاحظ أن دور كايم حاول أن يبدأ بدراسة القيم وتوضيحها عالما وانتهى فيلسوفا مثاليا وضع القيم في قلب المثل العليا المجردة . وفي الاتجاه الثانى ناقش « توماس » و « زنانيكى » المفهوم مناقشة منظمة لكنهما لم يستخدماه في نظريتهما الاجتماعية الاستخدام الكافى الذى يبيلور المفهوم وينقحه ويوضح طبيعة الظاهرة وخصائصها ، لأنهما عادا فاستخدما القواعد الاخلاقية والمعايير

(1) Catton, W; «Exploring technique for Measuring Humman values» in A.S.R. vol. 19, No., 1954, pp. 49 - 55.

(م ٨ — الاجتماعية)

بإبعادها وعناصرها ، وأصبحت القيم مجرد نقطة بدء بالنسبة لهما . وفي النموذج الثالث ربط « سمتر » القيم بالبواعث الغريزية وحصر القيم بذلك في زوايا ضيقة . وفي الرابع أوضح « بارسونز » و « ميرتون » و « كلوكهون » المفهوم ولكن لم يشرؤا الا الى حالة من حالات القيم وهى تكاملها المستند الى التكامل والتوازن المعيارى ، وبهذا لم يوضحوا التغير فى القيم وتقاليدها وتضادها وصراعها . وفى الاتجاه الخامس اضاف « فارس » الى ان القيم صفة اخذها علماء أسفس الاجتماعيون ودرسوها على انها من المكونات الاساسية فى الشخصية ، ولم يهتم علماء الاجتماع الاهتمام الكافى بنقلته واضافته هذه . والسؤال الذى يضع نفسه أمامنا فى هذا الصدد ، يتساءل عن الأسباب التى أفضت الى اضطراب محاولات توضيح المفهوم . ومحاولة للبحث فى هذه الأسباب نجد أنها قد تتركز فيما يلى :

١ — التاثر بالفلسفة وخاصة الاتجاه المثالى منها ، وقد كان ذلك أمرا طبيعيا لان الفلسفة كانت بمثابة الشرنقة التى خرجت منها العلوم الاجتماعية . التى من بينها علم الاجتماع ، ولانها كانت أسبق فى علاج موضوع القيم عن هذه العلوم حيث درستها فى مبحث خاص أطلق عليه الفلاسفة مبحث الاكسيولوجيا . ولقد ترتب على ذلك ظن بعض الباحثين ان القيم من الركائز الفلسفية نوات السمات التقديرية .

٢ — محاولة بعض علماء الاجتماع وباحثيه محاكاة المناهج ، والمصطلحات المستخدمة فى علوم الطبيعة والحياة والكيمياء لاضفاء قدر من الدقة العلمية على بحوثهم ودراساتهم . الأمر الذى ترتب عليه اغفاء دراسة القيم وعدم اعطائها الاهتمام الكافى ، لصعوبة تناولها عن طريق هذه المناهج ، وحتى الذين حاولوا دراستها فى ضوءها . اختصروا القيم واختزلوها فى مواقف السلوك المادية المباشرة . وفى الحاجات الانسانية الملموسة التى تلتصق بالبناء النفسى الحيوى للكائن البشرى .

٣ — تاثر الباحثون الذين وقفوا على القيم الاجتماعية بالدراسة ، بالالايدولوجيات والمناخ الفكرى المحيط بهم مما جعل البعض يصوغ تعريفاته لخدمة هذه الايدولوجيات ولذلك اعتبر البعض القيم وسائل للوصول الى المجتمع الاحسن ، وتحقيق الاصلاح الاجتماعى ، او ركزوا على احد جوانبها ، كتكامل القيم الذى لاقى اهتماما واضحا من جانب علماء الاجتماع فى أمريكا اذا ما نواظر باهتمامهم بصراع القيم .

٤ — الاختلاف فى وظائف القيم ، فمن الباحثين من اعتبرها قيمات فى ذاتها ، الأمر الذى ادى الى ضيق واتساع ابعادها فى آن واحد .

٥ — طموح بعض الباحثين ومحاولتهم ارساء دعائم فرع من فروع علم الاجتماع خاص بها ، وهذا الطموح في ذاته ليس مرتوضا ، ولكن يجب الا يتم الا بعد ارساء الاسس الاولى لدراستها والتي من أبرزها صوغ مفهومها .

٦ — تشكك بعض الباحثين في كلمة القيمة ذاتها نتيجة لاستخداماتها المتباينة والمنضادة ، بشكل جعلهم يبحثون عن كلمة أخرى بديلة للكلمة الإنجليزية value ، مثلما يفضل بعض علماء النفس الذين يستخدمون مفهوم الاتجاهات المشتركة shard attitudes بدلا منها. وعلى نحو ما اقترحه «جولد شميدت» Walter Goldschmidt الذي رأى استخدام الكلمة اليونانية arete لانها كما يرى تحمل معنى الصفات والخصائص التي تكون في الشخص ، أو الوضع ، أو الشيء ، أو الفكرة وغيرها من الامور التي تمثل مظهرا هاما للنظام الاجتماعي (١) .

والخلاصة انه بالرغم من كل الاضطراب الذي يعانى منه المفهوم ، وبالرغم من تعدد المجادلات وتضادها واختلافها فان التعريفات السابقة تكاد تجمع على بعض الحقائق التي تفيد في محاولة صوغ مفهوم أكثر دقة للقيم الاجتماعية واهم هذه الحقائق ما يلي :

١ — اعتبار القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية لها ما للظواهر الاجتماعية من خصائص ، ويتضح ذلك من خلال تعريفات « دوركايم » و « يار سونز » و « ميرتون » و « شوتن » و « فارس » وغيرهم .

٢ — وجود عنصر معيارى في القيم يمثل محكا يقيس ويضاهى الافراد والجماعات سلوكهم الاجتماعى وفقا له ، وهذا العنصر يحدد عن طريق المجتمع وثقافته .

٣ — وجود عنصر تصورى عقلى يحى القيم من العشوائية والارتجال .

٤ — وجود عنصر مرغوب فيه أو مرغوب عنه من قبل المجتمع وجماعته وأعضائه ، وهذا العنصر هو الذى يعطى القيمة فاعليتها في المواقف الاجتماعية ، ويضمن عدم خروجها على القواعد العامة التى يستند اليها أى بناء اجتماعى .

(1) Goldschmidt, W.; «Values and the Field of comparative sociology» A.S.R. vol. 18. No. 6, 1953, pp. 287 - 293.

هـ — تضمن القيمة لعملية الانتقاء في داخل المواقف الاجتماعية ، من بين الوسائل والاهداف التي تحددها الاتساق الفرعية المنظمة في داخل النسق الاجتماعي العام . وهذا يعنى أن عملية الانتقاء لا تترك هكذا ولكنها تنظم تنظيميا عاما من قبل النسق العام ، وتنظيمات آخر فرعية من قبل الاتساق الفرعية .

- Values have normative elements, which are considered as standard or criteria for social behaviour.
- 3 — Values have conceptual elements which protect it from randomization.
- 4 — Values having desirable elements which give value its activity.
- 5 — Values possess the process of selection between means and goals.

stage of conceptualization and having some confusion. But what the indications about this confusion? and why it happened? Regarding indications we can say that the first approach put some difficulties in front of the study of value, because sociologists in this frame tries to clear the concept through abstract definition. As a result of that position G. Lundberg says that the failure of studying value scientifically, is partly caused by this abstraction. According to the second approach, we can see that it is difficult to observe the ability of satisfaction before the appearance of needs and factual satisfaction. The third approach limits values from the Bio-psychological side without clearing the socio-cultural elements. Although the fourth approach is clearer than the other, it needs some agreement on the meaning of social action. The approach is more general because it regards value as if culture in general regards.

The debatable position of the value concept in sociology clears from some sides. Durkheim wanted to start scientifically but he had arrived philosophically. Tomas & Znaniecki begin their discussion systematically but they do not use it in their theory, because they return to moral rules in general. Summner's conception about value are very narrow. Parsons, Merton and Khuckhohn do not clear the dynamic elements of values.

Regarding factors of confusion we can say that some of it is owing to :

- 1 — They are affected by the ideal frame in philosophy.
- 2 — The imitation of methods in physical science and affiliated it study human phenomena.
- 3 — They are affected by the ideological - cultural context where scientists lived.
- 4 — The differences between some researches as to the functions of social value.

From all the concepts we can say that there are some elements and components which characterize value such as:

- 1 — Values are a socio-cultural phenomena as Durkheim, Parsons, Merton and others cleared that.

THE CONCEPT OF VALUE IN SOCIOLOGY

An Analysis Review

Abdel Basit Mohamed. M.A. in Sociology

This article is concerned with reviewing and analysing. The concept of value as one of the Principles Concepts in Sociology. To achieve this aim we classify its study to five approaches, according to the conceptual scheme of each one of it, and also according to the orientation through which sociologists look at value as a means or goal, or the two together.

- 1 — The first approach tries to explain the concept as social ideals in society as Durkheim, P. Furfy and G. Myrdel had done.
- 2 — The second approach regards values as purposes, interests, goals and attitudes such as the definitions of Park & Burgess, H. Becker, R. Linton and W. Thomas & F. Znaniecki.
- 3 — The third approach explains value through Social, Psychological and Biological needs. This is clear by the works of K. Young and W.G. Sumner.
- 4 — Sociologists in the fourth approach explained the concept through social actions in social situations. As T. Parsons, R., Merton, and C. Kluckhohn had done.
- 5 — The last approach regards value as cultural patterns and themes as classified by L. Sapir and G. Faris.

Analysis :

From the above mentioned approaches we can observe that every one of them reflects one or more frame of references. e.g. the first affected by philosophy especially the ideal frame. The second by economic and social psychology, the third by physical, biological and psychological sciences. The fourth by the integration theory in sociology, the fifth by the Cultural Anthropology frame of reference. All these approaches clarify that value is a more complicated phenomenon. From the possible literature about value in sociology we can say that its concept are in the

الاساس التجريبي لعلم النفس الاكلينيكي *

ج . س . برنجلمان

عرض وتلخيص

سيد عبد المال

باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

يهتم د. برنجلمان (١) فى هذا المقال بتوضيح الاساس التجريبي لعلم النفس الاكلينيكي ، فيبدأ بتعريف عام لعلم النفس الاكلينيكي قوامه انه علم يعنى بدراسة السلوك الانسانى ، من حيث اهتمامه بدراسة التوافق النفسى للفرد فى حالته الصحة والمرض على السواء . ثم يوضح بعد ذلك اهم المجالات التى يختص بدراستها ويحصرها فى المجالات الست التالية :

- ١ — مجال التوصيف ، من حيث اهتمامه بوصف وتقدير السلوك وتقييمه .
- ٢ — مجال الاستشارة ، فيما يختص بالمشكلات ذات الطابع الاكلينيكي ، سواء كانت لافراد أو لهيئات .
- ٣ — مجال العلاج ، من حيث تعديل السلوك المضطرب واعادته الى حالة السواء .
- ٤ — مجال البحث ، من حيث الاهتمام بدراسة وتقيم مختلف اللوان العلاج السيكاثرى .
- ٥ — مجال التدريب ، كتدريب العاملين فى مجال مستشفيات العلاج النفسى .
- ٦ — المجال الادارى ، كتوجيه الهيئات والمؤسسات الى وجود ظواهر معينة ، كظاهرة التخلف الدراسى فى المجال التربوى .

ثم يشير بعد ذلك الى أن استخدام علم النفس الاكلينيكي قد بدأ يزداد يوماً بعد يوم فى مجالات تطبيقه كثيرة أهمها الطلب النفسى ثم المجال التربوى

* The Experimental Foundation of Clinical psychology

(١) ألقى دكتور برنجلمان هذا المقال على طلبة علم النفس والفلسفة بكلية الاداب بجامعة القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٦٩ بدعوة من المعهد الثقافى الالماني (معهد جوتة) .

فالاقتصادى ثم الصناعى والقضائى واخيرا المجال العسكرى . كذلك اصبح الاختصاص النفسى الاكلينيكى يهتم بدراسة تطور السلوك السوى والمرضى على السواء ، كاهتمامه بدراسة الفروق بين الافراد من حيث السلوك والتصرف وسمات الشخصية والتوافق النفسى واضطرابات السلوك .

والواقع فان هذا التحديد القاطع ، الذى أورده برنجلمان ، لمجالات علم النفس الاكلينيكى يؤدى من غير شك الى التقليل من شأن الحكم الخاطيء ، الصادر عن كثير من المتحيزين ضد هذا العلم ، والذى مؤداه ان علم النفس الاكلينيكى انما هو مجرد علم يهتم بالقياس السيكولوجى فحسب ، بمعنى ان الاختصاص النفسى الاكلينيكى يستخدم ادواته فى القياس والتشخيص لكى يستخرج دلالات يقدمها ، فقط ، للمتخصصين فى العلاج النفسى لتيسر لهم مهمة العلاج . وقد يكون حقيقى ان هذا جزء هام من عمل الاختصاص النفسى الا انه يستطيع ، فوق ذلك ان يستخدم اساليبه ومناهج بحثه فى تفسير النتائج التى توصل اليها والاسهام فعلا فى عملية العلاج .

ويستعرض بعد ذلك برنجلمان ، مجال علم النفس الاكلينيكى وما يرتبط به من مجالات اخرى ، ثم التأثيرات التى تدخلت فى تكوينه على مر الايام ، واول هذه العوامل المؤثرة هى المفاهيم والمناهج المستخدمة .

ويشير تاريخ العلم الى ان هناك مصادر اربع رئيسية كان لها بالفعل تأثير قوى ومباشر على تفكيرنا فى علم النفس الاكلينيكى . وهذه المصادر بالترتيب هى : الطب النفسى ، والتحليل النفسى وما يرتبط به من طرائق علاجية مشابهة ، وعلم الانماط Typology ، واخيرا علم النفس التجريبي . ويمكن ان نوجز هنا التأثير الذى باشره كل مصدر من هذه المصادر على علم النفس الاكلينيكى : —

١ — تأثير الطب النفسى :

لا شك ان الطب النفسى لعب دورا كبيرا فى تطور علم النفس الاكلينيكى ، كما ان الطب عامة كان له تأثيره القوى ايضا . . ويمكن ان نتتبع ، لتأثير الطب النفسى على علم النفس الاكلينيكى ثلاث خطوط رئيسية هامة هى :

اولا : ان اكثر المفاهيم استعمالا فى علم النفس الاكلينيكى مشتقة أصلا من الطب النفسى ، فقبل ان يظهر علم النفس الاكلينيكى كعلم متميز ، استطاع عدد من الاطباء النفسيين وصف وتصنيف الظواهر النفسية والعقلية . ومن امثلة ذلك ، التصنيف الذى وضعه « كريبلن — ١٨٩٦ » منذ اكثر من ٧٠ سنة ، وهو من التصنيفات المعترف بها — دوليا — فى وصف وتصنيف الامراض النفسية غير ان هذا التصنيف وان كان يحملنا على الاعتراف بفضل صاحبه ، الا انه يحمل فى طياته مبررات نقده . ذلك لان

نظاما في وصف وتصنيف الامراض النفسية والعقلية لا يتطور على مدى يزيد عن السبعين عاما ييسر امكانية التشكيك فيه .

ثانيا : ان البحوث التي اجريت ، للتعرف على العوامل المسببة للشذوذ النفسي ، والمتأثرة في الوقت نفسه بالطب النفسي قد أدت الى نتائج شيقة للغاية منها مثلا أن هناك تأثيرات قوية لكل من الاصل والجنس وبناء الجسم والوراثة والنواحي الكيميائية والتشريحية للجسم ، ولو ان البحوث الحديثة في نظرية التعلم ترفض بشكل قاطع الراى القائل بالتأثيرات الطبية على الاعصبة واضطرابات السلوك بشكل عام .

ثالثا : ان عددا من الاطباء النفسيين من أمثال « أدولف ماير Adolf Mayer » قد تأثروا في تفكيرهم السيكولوجى بالعوامل الثقافية — الاجتماعية المسببة للامراض العقلية . والواقع أن مثل هذا التأثير قد أصبح معروفا الآن بين كافة الاخصائيين النفسيين .

٢ — تأثير التحليل النفسى :

لقد اشتهر التحليل النفسى وما يرتبط به من طرائق اخرى في العلاج النفسى ، بأنه علاج يقوم على مفهوم الاستبصار Insight . ذلك لان الاسلوب المتبع عادة في هذا النوع من العلاج يعتمد على تقديم التفسيرات المستمرة للمريض خلال عملية التحليل . وحتى الثلاثينات فقد كان للتحليل النفسى تأثيره القوى على علم النفس الاكلينيكي ، وهو امر يرجع الى هجرة عدد من المحللين النفسيين النمساويين والالمان الى الولايات المتحدة الامريكية ، غير أن التأثير الحقيقى قد بدأ فعلا بعد الحرب العالمية الثانية عند أخذ علم النفس الاكلينيكي — فى أمريكا — الطابع الذى يعتمد على مفهوم الاستبصار ، سواء كان ذلك فى التشخيص او فى العلاج . الا أن هذا الاتجاه الآن أصبح يواجهه الاخصائيون التجريبيون بسيل من الاعتراضات التى سارت فى اتجاهين يقومان اساسا على التشكيك ، الاول فيما يختص بمكانة التحليل النفسى كعلم ، والثانى يختص بمدى كفاءته كطريقة لعلاج طائفة من الامراض النفسية .

ويؤكد برنجلمان الى اتنا وان كنا قد اسرفنا فى الاعتقاد فى « فرويد » بطريقة جعلتنا نفتح الباب على مصراعيه امامه وامام كل ما جاء به ، والتسليم بقوى الدوافع اللاشعورية وتأثيرها على ديناميات الشخصية ، الا اتنا لا ينبغى ايضا أن نكتم الاعتراف بأن كل ما جاء به ، تقريبا ما يزال فى حاجة الى البرهنة عليه واثباته علميا . وعلى هذا فان التحليل النفسى ، وكل أنواع العلاج النفسى القائم على مفهوم الاستبصار تشترك معه فى أنها طرائق علاجية تعتمد على نظريات لم تختبر بعد على اساس من الواقع التجريبي .

ومن الشواهد الحقيقية ازدياد عدد الاخصائيين النفسيين بل والمحللين النفسيين الذين بدعوا في التشكيك في امكانية معالجة النظريات التحليلية علميا — أى بالتجريب . وفي مقال لعالم النفس «ايزنك — Eysenck ١٩٥٢» عن كفاءة العلاج التحليلي ، بدء سلسلة من التشكيك فيه بقوله أن المرضى المعالجين بالتحليل النفسي يشفون فقط بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع الحالات . ثم يناقش هذه النسبة في ضوء معيار الشفاء التلقائي ، وهو عدد الحالات التي تشفى دون أن تقال أى علاج والتي يقدرها بنسبة ٢ الى ٣ من عدد الحالات ، فيجد أن نسبة ٤٠ في المائة لشفاء المعالجين بالتحليل نسبة ضئيلة للغاية .

وفي ضوء هذه المناقشة يؤكد برنجلمان على أن علم النفس الاكلينيكي سيظل يعاني من القصور لأنه لا يزال يستخدم مفاهيم غير علمية وأساليب مستمدة أساسا من التحليل النفسي أو أى أساليب سيكو — فلسفية أخرى .

٣ — تأثير علم الأنماط Typology :

تطورت في أوروبا ، في الفترة ما بين الحربين ، محاولات كثيرة لوضع الشخصية في أنماط أو طرز ، على يد عدد من الباحثين من أمثال « ينج ، وكريتشمر ، وجينز وآش ، وبهرل » الذين قدموا مفاهيم جديدة عن الأنماط استخدمت في مجال الطب النفسي وعلم النفس بشكل واسع الانتشار . ولكن إذا كان علم النفس الاكلينيكي قد تأثر بالفعل بكل من علم المصطلحات Terminology ، وعلم مناهج البحث Methodology ، كما حدث في تجارب كريتشمر العملية ، إلا أن تأثير علم الأنماط على علم النفس الاكلينيكي قد ظل طفيفا للأسباب التالية :

أولا : انه لم تتكون في أوروبا ، منذ زمن بعيد وحتى الآن ، نقابة مهنية لعلم النفس الاكلينيكي تضم المتخصصين لمتابعة حركة علم الأنماط ورصدها .
ثانيا : ان علم الأنماط كان منقسما الى عدد من المدارس المستقلة عن بعضها ولم يحاول أحد ضم هذا الشتات المبعثر في هيكل واحد .

ثالثا : ان التحليل النفسي كان قد انتشر بسرعة وأصبحت له اليد الطولى . ولما كان التحليل النفسي مهتم أساسا باللاشعور . فقد أدى ذلك بعلم الأنماط الذي يهتم أساسا بالسلوك الظاهري لأن يحتل المكانة الثانية بعد التحليل النفسي .

رابعا : انه لم تستخدم أى طرق احصائية لقياس صدق نظريات علم الأنماط . فالأساليب الاحصائية المختلفة كمعامل الارتباط ، والتحليل العاملي ، وتحليل التباين ، لم تكن بعد معروفة لعلماء الأنماط .

٤ — تأثير علم النفس التجريبي :

ان الملاحظ غير المتحيز ، يستطيع ان يحكم بسهولة على ان التجارب السيكولوجية المختلفة قد خضعت لمنهجية شائعة وليست فقط لاسم شائع كعلم النفس . وبعبارة اخرى فان علم النفس التجريبي يصبح من ثمة المصدر الرئيسى لكل فروع علم النفس المشتقة منه بما فيها — بالطبع — علم النفس الاكلينيكي ، طالما انه يعتمد في جزء منه على التجريب . والجدير بالملاحظة ان علم النفس التجريبي قد ازدهر في عصر « فرويد » حيث اختبرت الفروق الفردية في « معمل فنت — Wundt » على يد « ماكين كاتل » واستخدمت النتائج في مجال الطب النفسى على يد « كريبيلن » ، ومع ذلك فلم ينمو علم النفس الاكلينيكي نموا طبيعيا خارج هذه البدايات التجريبية البسيطة ، كما انه لم يستفد كثيرا من علم النفس التجريبي الذى بدأ نموه السريع في اعقاب الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك الى ان عدد المهتمين بتناول المشكلات الاكلينيكية من زاوية علم النفس التجريبي — في أمريكا — كان قليلا آنذاك ، كما ان حركة استخدام نظريات ومناهج علم النفس العام وكذلك نتائج البحوث التجريبية في الشخصية في خدمة علم النفس الاكلينيكي كانت قد توقفت تقريبا باستثناء جماعات قليلة كجماعة علم النفس بمعهد الطب النفسى بمستشفى « المودزلى » بلندن .

اعتراضات على الاساليب العلمية

يتناول برنجلمان بعد ذلك مسألة هامة وهى مكانة علم النفس الاكلينيكي بين العلوم الاخرى ، ويعقد مقارنة لطيفة بينه وبين علم امراض المخ Brain Psychology مؤداهما ان علم امراض المخ قد استغرق من الزمن قرن ونصف حتى استطاع ان يحتل مكانته بين العلوم التى تعتمد على التجريب ثم احتاج بعد ذلك الى قرابة القرن حتى تصبح هذه المكانة غير قابلة للتشكيك . الا ان علم النفس المرضى على الرغم من خضوعه لنفس الظروف تقريبا فانه ما يزال يحارب كثير من سوء الفهم الذى علق به ويزعزع مكانته . ومن المفاهيم الخاطئة التى يحاربها ما يلى :

١ — اساليب الفهم مقابل اساليب التفسير :

ان الفصل التعسفى بين اساليب الفهم واساليب التفسير في علم النفس ، الذى نادى به « ديلثى — Dilthy » في نهاية القرن الماضى ادى بمصالم مثل « يونج » لان يتسرع فيصدر حكمه على ان كل شخص فريد في نوعه ، وانه لا يمكن قط عقد مقارنة بينه وبين أى شخص آخر . والواقع انه لم يوجد آنذاك من يناقش هذا الراى او يدحضه على الرغم من ان هذا التأكيد القاطع امر مرفوض من الناحية العلمية . هذا بالاضافة الى انه يدل على ان « يونج »

لم يفهم طبيعة مرضاه فهما جيدا . والاكثر من ذلك أن يونج نفسه كان مشغولا في هذه الاتناء بدراسة البعد النمطي « الانطواء — الانبساط » الذي أخرج به بعد ذلك الى حيز الوجود ، والذي يدل بالقطع على امكانية تشابه الاشخاص في عوامل سيكولوجيه عامة . كذلك كان الامر بالنسبة لعلم النفس الاكلينيكي القائم على التجريب ، فهو يهتم بدراسة الاستجابات الثابتة لدى الفرد بقياسها من أجل تقييمها أو على حد تعبير « ديلى » لحي يعهمه ويسحب على العوامل العامة الكامنة وراءها .

٢ — التقدير القائم على البديهية مقابل التقدير الكمي :

والمقصود بالتقدير الكمي هنا ، بتعبير برنجلمان ، هو التقدير الكمي الميكانيكي Mechanical quantification وهو العدو الحقيقي للتقدير البديهي ، والواقع انه لا يمكن قياس الكيان ، أو الوجود ، السيكلولوجي المعقد الا عن طريق التقدير البديهي وحده . وحقيقى أن الحكم البديهي قد يكتنفه كثير من المغالطات الا أنه يمكن تقويمه دائما من خلال التقدير الكمي أو بمعنى آخر عن طريق القياس . ويخلص برنجلمان من هذه المناقشة الى أن التقدير البديهي والتقدير الكمي ليساهما الشئ ونقيضه وانماهما نسقان يكمل احدهما الآخر . هذا الى جانب أن الاختصاصيين التجريبيين يؤكدون اعترافهم بأن التفكير البديهي أمر لا يمكن التنازل عنه أو اقصاؤه أبدا .

٣ — الاساليب الكلية مقابل الاساليب التحليلية :

ويقصد برنجلمان هنا بالاساليب الكلية الاساس السيكلولوجي لنظرية الجشطالت أى أن الكل أكثر من مجرد مجموع الأجزاء المكونة له ، وبالتالي فإن ذلك ينكر كل قيمة للاسلوب التحليلي . ولكن اذا كان الامر كذلك لوجب بالضرورة أن تصبح معرفة الأجزاء المكونة للكل عديمة القيمة حيث أنها لا يمكن أن تضيف الى معرفتنا عن الكل أى جديد . غير أن الواقع ينفي ذلك دائما . ففي بحوث الشخصية دائما ما يفوق الحكم القائم على التحليل الدقيق للأجزاء المكونة للشخصية الحكم الكلى .

٤ — التحليل النفسى مقابل التجريب :

على الرغم من أن كثير من المحللين النفسيين لا يميلون في تفكيرهم نحو العلاج التجريبي ، حيث أن الغالبية العظمى منهم يؤمنون بأن العمليات اللاشعورية لا يمكن اخضاعها للتجريب . وقد يكون ذلك حقيقى ، فقط في حالة ما اذا كانت مبادئ التحليل النفسى مسلمات قاطعة لا يمكن الاقتراب منها . غير أن التجارب الحديثة قد أثبتت أن بعض العمليات التحت شعورية يمكن دراستها تجريبيا .

٥ - الاتجاه السلوكي السطحي :

يؤكد برنجلمان هنا على أن الاتجاه المتحيز ضد السلوكية ، باعتبارها نظرية ميكانيكية فحسب ، قد انتهى أما الآن فقد أصبحت السلوكية تتضمن دراسة وفهم التكوينات الداخلية للذات وبالتالي في استطاعتها فهم كل ما يمكن أن يلاحظه المحلل النفسي في مرضاه ، من خلال مقابلاته معهم .

التطورات الحديثة لعلم النفس الاكلينيكي

يتناول بعد ذلك برنجلمان محاولات تطوير علم النفس الاكلينيكي في اوربا وأمريكا ويحاول ربطها في إطار واحد هو احتلال علم النفس الاكلينيكي لمكانته بين العلوم المهنية . ويشير الى أن السمة الأساسية لتطوير علم النفس الاكلينيكي ، في أمريكا ، تظهر في محاولة تحويله الى مهنة ، خاصة بعد أن اشتهر عليه الاقبال . وكنتيجة لذلك فقد اهتم آلاف من الاخصائيين النفسيين بالتدريب على استخدام الاساليب الاسقاطية نظرا لتأثرهم بالنظريات التحليلية ، وقد تحول هذا التدريب الى ممارسة العلاج النفسي الأمر الذي أدى بمفهوم الاخصائي النفسي الاكلينيكي لأن يصبح معادلا من الناحية المهنية لمفهوم الطبيب النفسي تقريبا . وفي نفس الوقت فقد ظهر عدد آخر من المزاكين في مجال علم النفس المرضى القائم على التجريب . حيث زاد الاهتمام — في السنوات الأخيرة — بين عددا كبيرا من الاخصائيين النفسيين لدراسة وعلاج السلوك المرضى على أساس مبادئ مشنقة أصلا من نظرية التعلم .

وقد تختلف الصورة قليلا في بريطانيا حيث احتل علم النفس الاكلينيكي مكانته السيكولوجية على أساس من التجريب . وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . فنجد أن عددا من الاخصائيين النفسيين التجريبيين قد تدربوا فعلا على استخدام كل من الاساليب التشخيصية والعلاجية على السواء . وقد انتشرت هذه المحاولات بشكل واسع حتى شملت ثمانى جامعات في انجلترا أصبحت تقوم كلها باجراء البحوث واعداد البرامج التدريبية في علم النفس الاكلينيكي على أساس من التجريب .

ولا تختلف الصورة في قارة اوربا عن انجلترا كثيرا ، فقد تكونت في السنوات الأخيرة في اوربا عديد من المراكز الخاصة بعلم النفس الاكلينيكي القائم على التجريب .

وفي الواقع فإن هذا التشابه في المحاولات — مع اختلاف الاساليب — في كل من أمريكا وانجلترا واوربا يشيرا الى شيء واحد هو وجود اتفاق أو شبه اتفاق على ضرورة تطوير علم النفس الاكلينيكي كعلم منظم له أسسه ومناهجه المهنية .

مشاكل التحول

غير ان هذا التحول لابد بالضرورة وان تواجهه عقبات ، خاصة انه لم يكن احد يتوقع ان يتحول علم النفس الاكلينيكي خلال فترة وجيزة من الزمن الى علم له مقوماته العلمية . والواقع فان هناك مجموعتين من المشاكل التي تبرز خلال فترة التحول .

١ — مشكلات التخلي عن التفكير السابق :

فالأخصائيين النفسيين الذين اقتنعوا لسنوات طويلة بمبادئ التحليل النفسي وتدريبوا على استخدام التفكير البديهي ، أو الحدس ، من الصعب عليهم تغير نظرتهم بسهولة . وقد يرجع ذلك الى أن الأخصائي النفسي الاكلينيكي لم يكن على علم بالحقائق العلمية القائمة على البرهان أو الدليل التجريبي الى جانب انه لم يهتم بنتائج البحوث التجريبية . والواقع أن هذه المشاكل لا يمكن حلها عن طريق المقالات فقط في هذا الموضوع واما ينبغي إعادة تدريب الأخصائيين النفسيين تدريباً عملياً في معامل علم النفس الاكلينيكي ، اذ صرح هذا التعبير . وذلك عن طريق البرامج الجديدة أو من خلال الحصول على « دبلوم » في علم النفس الاكلينيكي كما هو متبع الآن في إنجلترا .

٢ — المشاكل المنهجية :

فمن ناحية ، نجد أن الأخصائيين النفسيين الاكلينيكيين يحصلون من العلماء على معلومات مؤداها أن « الاستبصار » أو الحدس الكلي ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة ، وأن الاستبصار إنما هو استبصار كامن لدى المعالج وليس لدى المريض ، وأن ميكانيزمات الدفاع لا تشير الى وجود أي شيء مرضي الخ ... ومن الناحية الأخرى نجد أن العلماء لم يقدموا لهم النظريات المتكاملة عن اللاسوء والمناهج الملائمة لتناوله علمياً . فلا توجد حتى الآن النظريات الصادقة بدرجة كافية عن العلية في المرض النفسي أو اساليب العلاج المناسبة . وعلى هذا فان الحقائق الامبيريقية لا تشمل سوى قليل من المشاكل السيكاثرية البعثة كما أنه لا يوجد حتى الآن الاختبارات الصادقة المقتنة بدرجة كافية .

وكنتيجة لذلك فان اسلوب مواجهة هذا الموقف يجب ان يعتمد على تزويد الأخصائيين النفسيين التابعين للدولة أو المؤسسات الخاصة بالوقت والامكانيات الكافية لاجراء مزيد من البحوث والدراسات التي تؤدي الى تطويرهم .

علم النفس الاكلينيكي — المرضى — التجريبي

يتناول بعد ذلك برنجلمان دور علم النفس الاكلينيكي في المجال المرضى باستخدام التجريب ، فيقول ان اول شرط لتطويره هو انشاء مراكز خاصة لعلم النفس المرضى تعتمد أساسا على علم النفس التجريبي . وبعبارة أخرى ان علم النفس المرضى لابد أن يشتق نظرياته وادواته في البحث من مجال علم النفس التجريبي ثم يستخدمها في خدمة الاغراض الاكلينيكية . ثم يناقش بعد ذلك خطورة اهتمام الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين بالتدريب لخدمة أغراض وظيفتهم دون أن يزودوا بالاساس العلمى القائم على التجريب والذي يمكنهم — من وجهة نظره ، من القيام بعملهم ، على خروجه . ثم يختتم هذه المناقشة بوضع قضية هامة مؤداها انه اذا كانت الافكار المختلفة في علم النفس الاكلينيكي مشتقة من مصادر مختلفة الا ان الاساس المنهجى دائما ما يشتق من علم النفس التجريبي . وبهذا المعنى يريد أن يضع علم النفس التجريبي الاساس من حيث النظرية والمنهج لكافة الفروع المشتقة منه بما فيها بالطبع علم النفس المرضى القائم على التجريب .

وظائف علم النفس الاكلينيكي واهتماماته

يتناول برنجلمان بعد ذلك دور علم النفس الاكلينيكي واهتماماته فيشير الى انه يهتم أساسا بتناول الشخصية أو بمعنى آخر كل المظاهر التى تنتظم في سلوك يصدر عن الشخص ، وبهذا فانه يهتم بالتوافق الشخصى وكل الوان الانحرافات . واول وظيفة من وظائف علم النفس الاكلينيكي هى قياس وتقدير الشخصية مع الاخذ في الاعتبار الجانبين التشخيصى والتنبؤى لانحرافات السلوك . والوظيفة الثانية أنه يختار ويستخدم أساليب مناسبة للوقاية والعلاج . واخيرا فانه يعد ويطور باستمرار أدوات بحثه .

تدريب الاخصائى النفسى الاكلينيكي :

يخلص برنجلمان بعد هذه المناقشة الى نقطة هامة هى ضرورة توفير الوسائل والامكانيات الممكنة لتدريب الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين على اجراء البحوث والدراسات المختلفة في مجال علم النفس المرضى ، وعلم النفس الاكلينيكي كذلك ، مع الاخذ في الاعتبار عقامة التدريب الضعيف الذى يحصلون عليه خلال فترة الدراسة الجامعية ، وينادى بضرورة حصول المتخصصين في علم النفس الاكلينيكي على دراسات عليا لمدة عامين على الاقل . ويشترط كحد أدنى لممارسة المهنة الحصول على دبلوم الدراسات العليا في علم النفس الاكلينيكي . كما يفضل أن يشتمل البرنامج الدراسى في هذا الدبلوم على بحوث ودراسات تجريبية واحصائية حيث تكون لها فائدة أكبر مما تحتويه البرامج التى تقتصر فيها الدراسة على علم النفس الاكلينيكي وحده .

البحث عن هوية الاخصائى النفسى الاكلينيكى

ويصل برنجلمان في نهاية مقاله الى مسألة لا يقل أهمية عما سبقها وهي تحديد شخصية الاخصائى النفسى الاكلينيكى بين غيره من المهنيين في المجال المرضى . ويشير الى أن أغلب الاخصائيين النفسيين الاكلينيكيين قد تبنوا ، عبر التطورات التاريخية لعلم النفس الاكلينيكى ، استخدام كثير من المصطلحات الشائعة في مجال الطب النفسى ، والتحليل النفسى كذلك ، كما أنهم أحسنوا التدريب على استخدام الوسائل الخاصة بمجال الطب النفسى والتحليل النفسى في الجانب العلاجى وممارستها .

وهكذا فقد أصبح الاخصائى النفسى الاكلينيكى في نظره ، وخاصة في الولايات المتحدة ، يقوم باعداد الاختبارات اللازمة له في ضوء هذه المصطلحات ويجرى عليها الدراسات الخاصة لحساب صدقها باستخدام محك التشخيص السيكاترى . وكذلك فهو يقوم بدوره في العلاج النفسى تحت اشراف الطبيب النفسى أو المحلل النفسى . وهكذا تصبح شخصية الاخصائى النفسى الاكلينيكى غير واضحة التمايز بين غيره من المهنيين في هذا المجال وخاصة الطبيب النفسى . أو بعبارة أخرى يصبح الاخصائى النفسى الاكلينيكى طبيب نفسى من الدرجة الثانية ، اذا صح هذا التشبيه وهكذا يناقش برنجلمان في هذا المقال — على ضلالتة — أهم القضايا التى تخص علم النفس الاكلينيكى ومستقبله .

التدرج الطبقي الاجتماعي : أشكال ووظائف التمايز ★

تأليف : مالفين تيومين

استاذ الاجتماع والاثربولوجيا بجامعة برنستون

عرض وتحليل : غريب سيد أحمد

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

● تعريف المؤلف :

مالفين تيومين استاذ علم الاجتماع والاثربولوجيا بقسم الاجتماع
جامعة برنستون ، ومن أهم مؤلفاته :

- Social class and change in Puerto Rico.
- Desegregation: Resistance & Readiness.
- Social Life: Structure & Function.
- Caste in a peasant community.

وذلك بالإضافة الى مقالاته العديدة التي تدور حول التدرج الطبقي
والحراك وتنمية المجتمع المحلي والمشكلات الاجتماعية . ولقد أجرى دراسة
تبين مؤثرات الطبقة والتعليم في اتجاهات شباب إنجلترا وفرنسا والمساكنيا .
ويحاول الآن تطوير نموذج لقياس مؤثرات الانساق التعليمية والتربوية .

● تعريف بالكتاب :

يقع الكتاب في مائة واحد عشر صفحة من القطع المتوسط ، بالإضافة
لمقدمته وفهارسه التي تشغل إحدى عشرة صفحة أخريات . والكتاب ضمن
سلسلة « أسس علم الاجتماع الحديث » التي يشرف عليها الكس انجلز
Alex Inkeles ، وهو مقسم الى اثني عشر فصلا ، تتناول عرضا تاريخيا
للنظرية والتفكير في التدرج الطبقي (الفصل الاول) وخصائصه (الفصل

* Melvin M. Tumin, Social Stratification : the Forms functions of
Inequality, New Jersey, prentice - Hall, Inc, Englewood Cliffs, 1967,

الثاني) من ناحية ، ومن ناحية أخرى التمايز باعتباره عملية اجتماعية (الفصل الثالث) تتضمن التقويم (الفصل الرابع) والجزاء (الفصل الخامس) ، ومن ناحية ثالثة يعرض الكتاب لنتائج التدرج الطبقي وعواقبه (الفصل السادس والسابع والثامن) . كما ويعرض من زاوية رابعة لمشكلات منهج دراسة التدرج الطبقي (الفصل التاسع) والحراك الاجتماعي (الفصل العاشر والحادي عشر) . ويختتم الكتاب بعرض موجز لمشكلات نظرية التدرج الطبقي .

● عرض تحليلي :

في ضوء الخط المنهجي الذي اتبعه تيومين ، وفي ضوء أطره التصوري نستطيع تحليل مؤلفه فيما يلي من نقاط :

- ١ - التفسيرات النظرية والمنهجية لدراسة التدرج الطبقي .
- ٢ - العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتدرج الطبقي .
- ٣ - نتائج التدرج الطبقي وعواقبه .
- ٤ - الحراك الاجتماعي .

أولاً : التفسيرات النظرية والمنهجية لدراسة التدرج الطبقي :

حتى يتمكن تيومين من عرض التفسيرات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة التدرج الطبقي ، ابتداءً كتابه بتاريخ التفكير النظري والمثالي حول هذا الموضوع منذ أفلاطون حتى كارل ماركس (١) الذي يعتبر — بحق — صاحب مدرسة لها من التفكير النظري والمنهجي أهمية قصوى وخاصة ما تعلق من هذا التفكير :

- ١ - بصراع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية .
- ٢ - بالفكرة الموضوعية في الوجود الطبقي .

(١) لقد نظر أفلاطون إلى بناء المجتمع على أنه مكون من حكام وهراس وعمل ، ونظر أرسطو إلى ذلك البناء من حيث طبقة غنية وأخرى متوسطة وثالثة فقيرة . وركز كل من سان ميهون وأوغسطين على تمايز القوى والثروة والمنزلة . ورأى مكيافيلي الاختلافات القائمة بين الصلوة elite والعوام masses ، وبعدنذ ارتأى توماس هوبز مجتمعاً مثالياً ليس لطبقات الامتياز محل فيه . ولقد ظهر فلاسفة اجتماعيون آخرون مثل لوك وبارك وبنفام (في إنجلترا) وروسو (في فرنسا) وهيجل (في ألمانيا) ، يعتمدون كذلك في النظر إلى التدرج الطبقي على الاختلافات الوراثية أو المكتسبة أو كليهما .

٣ — بالتركيز على العامل الاقتصادي — أى مقدرة علاقات الانتاج في تحديد الموقف الاجتماعي الكلي وتشكيله .

٤ — بالشعور والوعي الطبقي .

٥ — بالتضامن الطبقي .

وانطلاقا من هذا التصور يذهب تيومين لعرض أعمال ماكس فيبر Max Weber الذى اتفق مع ماركس Marx في وجهات نظر وخاصة أهمية المظاهر الاقتصادية في تحديد التدرج الطبقي من ناحية ، ومن الناحية المعاكسة ، فقد اختلف عنه حيث اضاف الى البعد الاقتصادي بعدين آخرين هما القوة Power والمنزلة Prestige . فالملكية — لدى فيبر — تميز الطبقات classes بينما تميز القوى الاحزاب السياسية ، وتميز المنزلة التجمعات ذات المكثنة Status groupings او الدرجات Strata كما اختلف عنه كذلك حول متضمنات الشعور الطبقي والتضامن الطبقي . ويعد مفهومى « المكثنة » و « المنزلة » الاسهام الجوهرى الذى وسم المخل الفيبرى بالنظرة التقديرية او التقويمية evaluation لنسق التدرج الطبقي .

●● ويرتكز الاطار التصورى لدى تيومين في اعتبار أن دارسى التدرج الطبقي المحدثين انما يتجهون اتجاها تفكريا ماركسيا أو فيبريا — موضوعيا أو تقوميا — أو أن يمزجوا بينهما ، حتى ولو انتهى احدهم الى اتجاه جديد . وعليه ، يعرض تيومين لاسهامات كل من روبرت ليند R. Lynd في دراسته عن الميدلتاون Middletown اذا مزج بين الاتجاهين ، ولويد وارنر W.L. Warner في دراسته عن اليانكى سيتى Yankee City حيث اعتمد كثيرا على الاتجاه الفيبرى ، ورايت ميلز C.W. Mills في دراسته عن الصفوة ذات القوى Power elite اذ ركز على القوى الاقتصادية والسياسية اللتين تعتبران ترديدا لما ذهب اليه كل من ماركس وفيبر .

اما أعمال تالكوت بارسونز T. Parsons فتعبر عن التفسيرات الرائدة لآراء فيبر من زاوية ، ومن الزاوية الاخرى فقد نحى بارسونز في مسار وارنر حينما نظر الى محركات تحديد التقويم الاخلاقى وحتمية التدرج عن طريق الحكم الاخلاقى .

●● وثمة فرعان من النظريات المفسرة للتدرج الطبقي وهما « نظريات الموازنة equilibrium » و « نظريات الصراع conflict » وتتجه مدرسة الموازنة الى النظر الى المجتمع باعتباره كائنا عضويا ذا شكل متوازن ، مهمة في ذلك بالعلاقات الوظيفية بين اجزاء المجتمع المتباينة والتي يكون نسق التدرج واحدا منها . ويسير في هذا الاتجاه بارسونز ووارنر . بينما تعتمد مدرسة الصراع على النظر الى المجتمع باعتبار أن نظمه — الاقتصادية والتعليمية والسياسية ... — قد لا تكون متكاملة كل مع الاخرى ، ويسير

في هذا الخط النظري روبرت ليند ورايت ميلز ولويس كوزر L. Coser ورولف داهر ندورف Rolf Dahrendorf الذين ينظرون الى التدرج او التمايز الطبقي على انه اساس الصراع الدائم في المجتمع ، ذلك الصراع دي الصبغة الفريزية والطبيعية .

ثانيا : العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتدرج الطبقي :

ولعرض عمليات التدرج الطبقي ينبغي الدراية بخصائصه التي تتلخص فيما يلي :

- ١ — ان التدرج الطبقي ظاهرة اجتماعية منمطة Patterned ، متميزة
 - ٢ — ان التدرج الطبقي ظاهرة قديمة ، بمعنى وجودها في كل المجتمعات الماضية .
 - ٣ — ان التدرج الطبقي ظاهرة موجودة في كل مكان
 - ٤ — ان التدرج الطبقي ظاهرة متنوعة في اشكالها
 - ٥ — ان التدرج الطبقي ظاهرة متتابعة Consequential من حيث القوى والملكية والتقويم .. وبناء على ما تقدم من خصائص التدرج الطبقي يمكن تحديد أربعة عمليات جوهرية ترتبط به وهي :
- ١ — التمايز في المكانة الاجتماعية Status على اساس الدور Role
 - ٢ — التمايز في ترتيب المرتبة الاجتماعية Rank
 - ٣ — التقويم ، بمعنى تمايز المكانة عن طريق مقياس القيم والصلاحية Worthiness .
 - ٤ — التمايز في المكافاة reWarding على اساس المراتب المختلفة .

ثالثا : نتائج التدرج الطبقي وعواقبه :

تتضح نتائج التدرج الطبقي وعواقبه في مظهرين هامين ، أولهما : فرص الحياة المتاحة ، وثانيهما : أسلوب الحياة المتبع . ويعتبر ماكس فيبر المسئول الاول عن وضع مفهوم «فرص الحياة» في التراث السيوسولوجي (١) وبين الفرد وفرص الحياة اعتباد متبادل من زاوية اعتباد أحدهما على الآخر

(1) Bendix & Lipset; class, status & Power, pp. 62 - 75.

من ناحية ، ومن الناحية الأخرى من حيث ارتباط فرص الحياة كل بالأخرى . وهذا يتضح — كما يذهب تيومين — في المجتمع الأمريكى من حيث الدخل والخصوية ومعدل الوفيات والانتحار والطلاق والانحراف الجنسى .

وفيما يتعلق بأسلوب الحياة فإنه يشير الى الخصائص الواضحة للجماعات ذات المكائنة والتي فيها تعتمد العضوية على درجات من الشهرة الاجتماعية يمكن مقارنتها ، بعكس الحال فيما يتعلق بفرص الحياة حيث ترتبط بخصائص الطبقات الاقتصادية المعتمدة العضوية فيها على دور الفرد في عملية الإنتاج . ومن الزاوية السيوسولوجية يمكن النظر لأسلوب الحياة باعتباره مؤشرا لمستوى التقويم من ناحية ، واعتباره مكافأة أو نتيجة للتمايز الطبقي من ناحية ثانية ، واعتباره وسيلة كامنة للحراك الاجتماعى من زاوية ثالثة .

رابعاً : الحراك الاجتماعى :

لكل نسق تدرجى درجة معينة من الجمود أو الحركة ، ودراسة تلك الحركة Movement هي دراسة للحراك الاجتماعى Social Mobility الذى يتخذ ثلاثة صور ، أحدها حركة من أدنى الى أعلى ، وثانيها حركة من أعلى الى أسفل وأخرها حركة بين وضعين على نفس المستوى . وتظهر هذه التحركات بين الأجيال أو داخل الجيل الواحد أو داخل النظام Institution الواحد . سواء عن طريق الانتماء ascription أو التحصيل achievement أو النضج maturation أو الصلاحية validation .

لكن كيف يمكن قياس الحراك الاجتماعى ؟ إجابة هذا السؤال تتطلب من تيومين أن يعرض لبعض الدراسات مثل دراسة نتالى روجوف Rogoff عن الاتجاهات الحديثة في الحراك المهنى إذ اعتمدت على مقياس أطلقت عليه اسم « المسافة الاجتماعية للحراك Social distance of mobility » . ودراسته مع فيلدمان Feldman حيث استخدمما ما أطلقا عليه « مقياس خطوط الحراك المهنى الدورى » GOMS . والتميز بين المهن اليدوية وغير اليدوية الذى اتبعه فوكس وميلر لكشف التغيرات المهنية بين جيلين ، وآراء ويلبرت مور حول حتمية الحراك داخل البناء المهنى .

بيد أنه في تحليل الحراك الاجتماعى ، ينبغى التأكيد مبدئياً على التغيرات التى تحدث عند إعادة توزيع القوى والملكية ، ومدى تأثيرها على فرص الحياة المتاحة وأساليب الحياة المتبع ، معتمدين في ذلك على التقويم .

● خاتمة :

هذا عرض لأحدى أعمال مالفين تيومين من علماء الاجتماع المحدثين الذين كتبوا عن الطبقات والتدرج الطبقي ، وله العديد من الآراء والانتقادات لن خاض قبله وفي زمانه في مثل هذه الموضوعات مثل الانتقادات التي وجهها لكل من كنجزلي دافيز وولبرت مور . بل وان هناك من لم يستطع الوقوف على الاطار التصوري لتيومين حين يعرض لهذا الكتاب مثل العرض الذي قام به جون سكوت (١) .

(1) John Finley Scott; A.J.S., Vol. 74, No. 6, 1969.

عرض تقويمى لكتاب « العمليات المعرفية »

بقلم : عبد الستار إبراهيم محمد

ماجستير فى علم النفس

معيد بكلية آداب جامعة القاهرة

تتيح لنا المسادة القيمة فى هذا المجلد أن نطلع من خلال بحوث خمسين عالما وباحثا فى علم النفس على أحدث النتائج العلمية المستخلصة من الدراسة التجريبية للعمليات العقلية والمعرفية .

وبالرغم من أن عمليات المعرفة كموضوع من موضوعات الدراسة فى علم النفس تحتل فى الآونة الحاضرة مكان الصدارة . فإذا الجهد العلمى المطلوب لتغطية مجهولات هذا الميدان يحتاج — دون مغالاة — لاضعاف مضاعفة من الجهد المبذول . وعلى الرغم من أن هناك جوانب كثيرة من العمليات المعرفية تمثل تحديا للقدرات الراهنة للمنهج العلمى ، فإن التقدم القليل الذى أحرزه علمنا فى دراسة لبعض هذه العمليات (بالكشف عن طبيعتها ، والعلاقات التى تنظم سيرها ، والتنبؤ بيسارها) يكفى لأن يضع بين أيدينا صورة من صور التقدم فى دراسة السلوك فى جانب من أكثر جوانبه تعقيدا .

ولعل أولى الخصائص الأساسية التى سيلبسها القارئ لهذا الكتاب أن الغالبية العظمى من البحوث التى احتواها (٨ بحثا) على تعددها وتنوع مجالاتها — تحاول أن تتخذ من النظرية السلوكية نقطة انطلاقها وانتظامها وهى النظرية التى يذكر عنها « هيب » D.O. Hebb فى أولى مقالات هذا المجلد الضخم (P. 3) « أنها » أساس جوهرى من أساس الثورة العلمية فى علم النفس بسبب نظرتها الجادة المنهجية فى السلوك .

والطريف فى هذه المحاولات أنها تعيد لعناصر النظرية السلوكية قيمتها كمجموعة من الحقائق الواقعية ثقيل لأن تطبق ببرونة على قطاعات عريضة من السلوك . وهى محاولة جديرة بالانتباه حقا مهما بدأ للقارئ تعسفها فى بعض الأحيان .

* Harper, R.J.C., Anderson, C. C., Christensen, C. M. & Hunks, S.M., (eds), The Cognitive processes; Readings, Printice - Hall, 1964 (pp. 720).

فبين النظرية السلوكية أساسياتها الأولى — كما نعرف لبحوث بافلوف I. Pavlov في روسيا ، وثورنديك E.L. Thorndike وواطسون J.P. Watson في أمريكا . والمهتمون بتاريخ هذه النظرية يعرفون أنها أساسا نشأت كحركة مضادة لوجهات النظر « العقلية » في تفسير السلوك . وقد كان لهذا النشاط المتوازي لهؤلاء العلماء الثلاثة الدور الجوهرى في بلورة وإقامة علم النفس علمى قوامه الاساسى قوانين التجربة العلمية مهما بلغ تنوعها وتعدد عملياتها واختلاف موضوعات دراساتها . وهو قانون المنبه والاستجابة (على أساس أن التجربة خطة للإجابة عن سؤال يوجهه المحرب من بعض محددات السلوك بتعرض الأشخاص لمنبهات محددة تسمح باستثارة استجابات ، تتحصى وتلاحظ تحت ظروف تعرضها لهذه المنبهات) .

وبالرغم من أن تناول السلوك وفق هذا النظام (المنبه — الاستجابة) جعل من السلوك عناصر تخضع لإبداء التعلم ، فأصبح لبعض الجوانب المعرفية أهميتها للتميزة في بحوث علم النفس (١) . فان القيمة الأساسية لهذه النظرية بالشكل الذى كانت تسود به في بحوث ما قبل الأربعينات كانت قاصرة على تطبيقها بمهارة في دراسة مجموعة الوظائف السيكو — فسيولوجية البسيطة كمجموعة الاعمال المنعكسة ، أو الاعمال القائمة على الاقتران الشرطى في أحسن الاحوال . أما الاشكال المركبة من السلوك ، أو الاشكال الأكثر ارتقاء كالجوانب المعرفية فقد كانت تمثل تحديا حقيقيا لهذه النظرية . ولعل هذا ما أدى الى تلك الثنائية — التى ينتقدها فايغوتسكى L.S. Vygotsky بعنف شديد — في تناول ظواهر السلوك الانسانى (سلوك بسيط وسلوك مركب ولكل قوانينه الخاصة) (٢) .

وكتاب العمليات المعرفية — الذى تعرض له في هذه الصفحات — يمثل محاولة جادة ، ومجتهدة حقا في تطوير النظرية لدراسة العمليات المعرفية بزواياها المختلفة ، وهى العمليات التى كانت تستبعد تلقائيا من اهتمام أى عالم سلوكى بسبب ما فكرنا . وهكذا يمكن أن نطلع في هذا الكتاب على مجموعة مختلفة من البحوث والتجارب على : تطور العمليات العقلية العليا ، وتكون المفاهيم ، وحل المشكلات ، ونشأة الأفكار ، والتذوق ، واللغة ، والإدراك ، والقدرة على الحكم ، والتفكير . الخ . وهى محاولات تخضع في عمومها للتطويرات الحديثة في النظرية السلوكية المعرفة باسم السلوكية — الحديثة .

(١) وفلك كالتعليم ، والفكر ، ويمكن للتارىء أن يقارن ذلك بوجهة نظر التحليل النفسى . حيث نجد أنها لم تول انتباها لهذه الموضوعات . بسبب الإعتماد على منهج لا يصلح لتناول الموضوعات الأساسية في علم النفس بشكل علمى .

(٢) Vygotsky, L.S. Development of the higher Mental Functions, In A., Leontyev, A. Lur'ya & A. Smirnov (eds), Psychological Research in the U.S.S.R., Moscow: Progress Publishers, 1966, pp. 14,31.

وقد لا يجد القارئ نظرية واحدة تشيع بين مختلف الباحثين المساهمين في هذا الكتاب ، لكنه من غير شك سيجد محاولات تجريبية ، واطارا نظريا ينظم سير هذا التجريب ، ويوضح معانيه . أو بتعبير آخر سيجد نظريات مختلفة ترتبط بموضوع الدراسة من جهة ، وبنتائج التجربة على هذا الموضوع من جهة أخرى . ولعل أهم النظريات التي ستواجه القارئ لهذا الكتاب هي :

١ — نظرية بافلوف في الفعل الانعكاسي الموجه (١) ، ومحاولة الاستفادة بها في تفسير بعض الظواهر الإدراكية والانتباه .

٢ — نظرية أوسجود C.E. Osgood في نشأة اللغة والإدراك كظاهرتين معرفيتين .

٣ — نظرية برونر J.S. Bruner عن كيفية تكون المبركات ، والمعرفة ، وعمليات التفكير ، والتي يستبعد فيها قدرة نظام المنبه والاستجابة بشكله التقليدي على معالجة هذه الظواهر . ويقترح أساسا مشتركا لتفسير عمليات التعلم ، وحل المشكلات هو ميسيه باسم إقامة النموذج (٢)

٤ — نظرية لوريا A.R. Luria (وهو من علماء النفس السوفيت الذين ساهموا بالكتابة في هذا المؤلف) عن الدور التنظيمي للغة ، والمراحل التي يمر بها هذا الدور من الطفولة الى الرشد .

٥ — نظرية راين R.J. Rhine عن اكتساب الاتجاه على أساس من المفاهيم المستخدمة في تفسير تكون — المفهوم . وقد أفاد منها بمحاولة « أوسجود » لتفسير تكون — المفهوم وفق نظريته عن الاستجابات الوسيطة (٣) .

وينقسم الكتاب الى ستة أجزاء :

الجزء الاول عن الدافع ، والجزء الثاني عن المناهج السلوكية المحدثه في تناول العمليات المعرفية ، والجزء الثالث عن العمليات المعرفية والإعلامية ، والجزء الرابع عن دور الآلات الحاسبة والعمليات المعرفية ، والجزء الخامس عن علاقة العمليات المعرفية بالدافع ، والشخصية ، والجزء السادس عن ارتفاع العمليات المعرفية .

أما الجزء الاول فان المشرعين على الكتاب يعتقدون أن ثمة سببين

يدفعان الى تخصيص جزء مستقل عن دراسة الدوافع ، في كتاب خاص بدراسة العمليات المعرفية ، ففهم الدوافع أمر ضروري للكشف عن دور النظرية السلوكية في فهم العمليات المعرفية ، ففهم الدوافع أمر ضروري للكشف عن دور النظرية السلوكية في فهم العمليات المعرفية (خاصة التفسيرات السلوكية « لهيب واوسجود » لبعض تلك العمليات) . كذلك فان التمييز بين الدافع والنظام المعرفي يقل ويتلاشى كلما أمكن دراسة المشكلتين دراسة مركزة ومتكاملة .

ويؤكد « هيب » هذا التكامل بين الدافع والعمليات المعرفية في أولى بحوث هذا الجزء ، اذ يبرز - معتمدا على نتائج الكثير من البحوث التجريبية - دور التعلم في كثير من الدوافع ، بما فيها الدوافع الفسيولوجية ، كالبحث عن الطعام ، والسلوك الجنسي ، واستجابات الألم (pp. 1 - 16)

ويتفق « رازران » G. Razran مع هيب في تأكيد هذا الدور التكاملي . وذلك في البحث الخامس من هذا الجزء حيث يتحدث عن قيمة الفعل الانعكاسي الموجه في عملية التعلم (١) . ويؤكد « بلات » S.J. Blatt هذه العلاقة بشكل آخر في بحثه التجريبي من العلاقة بين كفاءة النشاط العقلي في حل المشكلات والاستثارة الفسيولوجية (كما تظهر في سرعة دقات القلب) ، حيث وجد ان الاشخاص ذوي الكفاءة العالية في حل المشكلات يسجلون نسبة مرتفعة من دقات القلب ، اذا قارناهم بأصحاب الكفاءة المنخفضة . وتزيد هذه النسبة عند الاشخاص الاكفاء في مراحل معينة من النشاط العقلي عنها في المراحل الاخرى . فمثلا عندما ينتقل النشاط العقلي من عملية التحليل الى عملية التركيب ، ثم من عملية التركيب الى عملية التوصل الى حل تزداد هذه السرعة أكثر فأكثر . (pp. 91 - 104)

ويناقش برلين D.E. Berlyne بعض العوامل التي تستثير الفعل الانعكاسي الموجه للأشكال المرئية . وفي رأيه ان عاملى الجودة والتعقد يساعدان على استثارة هذا الفعل . ويناقش معطياته في ضوء النظرية السلوكية مع التركيز بشكل خاص على دور الانتباه وحس الاستطلاع .

(١) يشير مفهوم الفعل الانعكاسي الموجه الى مجموعة مركبة من ردود الاعمال الحسية ، والحشوية ، والعصبية ، والمعرفية ، والحركية التي يقوم بها الكائن عند ما يواجه بئنه جديد . ليكون بمثابة العامل المنظم لنشاط الكائن . ويستخدم مفهوم الاتجاه attitude في البحوث الانجلو - أمريكية كمرادف لهذا المفهوم . ويرى ياقوف ان عامل الجودة novelty في المنبه هو الذي يستثير هذا الفعل . أى المنبه الذي لم يتحول استجابتنا له بعد الى عادات . انظر في ذلك بحث رازران في الكتاب الحالي pp. 105 - 119 كذلك : Sokolov, Y.N., Orienting Reflex As Information Regulator, In Leontyev, et al. eds., Ibid. pp. 334 - 361.

ويعتقد « هاربر » وزملاؤه أن مساهمات « برلين » و « رازران » يمكن أن تكون ذات أثر بالغ في مجال التربية . وذلك بسبب منهجهما الجديد في دراسة مشكله قديمه من مشكلات علم النفس ، وهي مشكلة توجيه الانتباه والموامل المؤثرة فيه . وغنى عن الذكر الأثر البالغ الذي تلعبه هذه المشكلة في مجال التربية .

وتنتمى الى هذا النوع من البحوث مجموعة من بحوث الجزء الخامس عن العلاقة بين الدوافع والعمليات المعرفية ، حيث نجد محاولات شيقة لتجديد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل . ففي بحث « هينل » M. Henle عن الكيفية التي تؤثر بها الحاجات والاتجاهات (كدافعين سيكولوجيين) في عدة جوانب من الإدارة (كوظيفة معرفية) تثبت المجربة أن هذا التأثير يمكن أن يظهر في جوانب كثيرة من الذاكرة منها : الشكل ، والتحديد ، والتنظيم ، وإعادة التنظيم ، والانتقاء ، وتكوين الإطار العام ، واستثارة التوقعات ، وكف القدرة على الفهم ، وتشويه عملية التعرف ، وتغيير الخصائص المادية للخبرة . (pp. 389 - 399) هذه المشكلة من زاوية أخرى W.C.H. Prentice ويناقش « برنتيس » حيث يقرر في بحث له عن بعض الجوانب المعرفية للدافع أن الدوافع ما هي في الحقيقة الانواعا خاصا من الافعال الإدراكية-المعرفية . (pp. 400 - 411)

والقارئ المهتم بنمو الدراسات العلمية التجريبية ، وتطويرها يمكن أن يجد في بحث « والاش » M.A. Wallach عن محاولته لوضع علم نفس تجريبي جمالي (pp. 412 - 425) فصلا من فصول التناول العلمي لجانب من جوانب النشاط الانساني لازال الكثيرون يتشككون في إخضاعه للعلم ، ومفاهيم للتجريب .

وتتخذ محاولة والاش نقطة انطلاقها من تعريفه للعمل الفني على أساس أنه محاولة لتنظيم مجموعة المعلومات الواقعة على أعضاء الحس ، أو التصورات الذهنية وفق مجموعة من القواعد « أو البديهيات » . بحيث تؤدي إقامة هذا التنظيم ، وتتبعه ، وملاحظته (في عالم النغم ، أو الأداء — كما في الفنون التشكيلية — أو الإدراك ، أو السمع) الى تغيير دافع الفرد في السبيل الذي ينشده . سواء كان هذا التغيير باستثارة بعض الدوافع ، أو التخفف منها . هذا التعريف فضلا عن قدرته على التمييز بين الفن وغير الفن ، يميز أيضا ويوضح شديد بين ما هو فن جمالي وفن غير جمالي . فالفن الجميل — وفن تصور المؤلف — هو الفن الذي يشبع دافعا معينا ، والفن غير الجميل هو الذي لا يشبع هذا الدافع . والامر هنا أشبه بعالم الرياضة الذي يختبر الاحساس الجمالي من خلال عملية البرهنة على نظرية ما ، مثلا . وهكذا يكون تذوقنا لمجموعة

سترافتمسكى « طقس الربيع المقدس (١) » ، فهي تبدو فنا جميلا عند شخص معين اذا كانت تنبه لديه حلقزا ، او دافعا ايجابيا (كالتشبيه العاطفي) ، وهي فن غير جميل عند شخص آخر اذا حركت فيه نزعة عدوانية لا يريد لها ان تظهر .

وفي ضوء هذا الاطار النظرى يقدم المؤلف مجموعة من التجارب قام بها بنفسه عن التفوق الموسيقى (من حيث الإيقاع والحركة) وعلاقته ببناء الشخصية كما ينعكس في سمتين هما : السمة التي تمتد من المجازفة السلوكية (٢) الى الامتكانة ، والسمة التي تمتد من الانبساط الى الانطواء . وقد وجد الباحث علاقة مباشرة بين الميل الى المجازفة والانبساط ، والتقبل للاستثارة الموسيقية (بتفضيل الحركة على الإيقاع) . لكن الاشخاص المرتفعين جدا في سمتى المجازفة او الانبساط تكون استشارتهم الموسيقية كالمخفضين جدا . وفي تفسير هذه النتيجة يرى المؤلف ان الاشخاص المنخفضين جدا (أى الانطوائيين والمستكينين) قد تكون استشارتهم تعبيرا تعويظيا عن اتجاهاتهم المستكنة المنطوية في هذا المستوى الخيالى .

ويصمم والاش أيضا تجارب شبيهة عن التفوق الفنى في الميادين الأخرى ، ويقترح عددا آخر من التجارب . ولكن على الرغم من طرافة محاولة والاش فيجب ان لا يخفى عن ذهن القارئ ما فى هذه المحولة من بعض المثالب . فتعريف المؤلف للفن يمكن أن يلقى من الناحية النظرية على الأقل - كثيرا من الشكوك . ففى هذا التعريف اهمال لدور القيم والعوامل الاجتماعية فى التقدير الاجمالى ، ويجعل من اشباع الدوافع الفردية وحدها هى الأساس ، مما يلغى دور العوامل الموضوعية ، أو الاجتماعية . فضلا عن ذلك فالمؤلف عندما يناقش مشكلة الموهبة فى الفن على أنها تقوم على حساسية الفنان فى اكتشاف أو تركيب أو تنسيق عناصر جديدة تتسق مع بديهات ، لم يوضح لنا مثلا كيف تتكون البديهات الأساسية ؟ أهى عناصر فطرية ؟ أم هى عناصر تشكلت من خلال الممارسة والتدريب ؟ ثم ما هى العلاقة بين ما يسميه بتأثير الدوافع والبديهات فى التفوق ؟

ويرتبط بهذا البحث مجموعة أخرى من البحوث عن مشكلة اكتشاف الانتظام (٣) فى البيئة ، ودور العوامل المعرفية فى تحديد هذا الانتظام ، والعوامل التى تعوق اكتشافه . ويعتقد والاش

Sacred rite of spring

(١)

Behavioral risk.

(٢)

Regularity

(٣)

و « برونر » J.S. Bruner ، و « والاش » ، و « جالانتر »
 أنماط معينة من العلاقات المنتظمة ، وهو « إقامة نموذج عقلي » متساوي
 E.H. Galanter (pp. 271 - 279) أن ثمة عامل هام يساعد على إبراز
 مع التركيب الخارجى بحيث يمكن على أساسه التنبؤ بالسلسلة التالية
 من الحوادث أو المنبهات . ويثبت الباحثون أن هناك عوامل مختلفة تعوق
 إقامة مثل هذا النموذج بالشكل الدقيق منها : تداخل الاستجابة ، أى
 وجود فروض سابقة تغطى على تكوين النموذج الصحيح ، ومنها تداخل
 المنبهات نفسها ، ومنها تدخل بعض العوامل الخاصة بالكائن كحالات
 التعب ، وعدم الانتباه ، واتجاه الدافع . ويعقب برونر هذه الفكرة فى بحث
 له عن « تكون الأفكار فى الذهن » pp. 288 - 293 ، فىرى أن الفكرة
 (سواء كانت فكرة إبداعية أو غير إبداعية) ليست صورة منعزلة فى الذهن
 عن واقعها الخارجى ، وإنما هى طريقة لتنظيم القيام بعمل بعض الأشياء .
 وبهذا فالفكرة الجيدة هى التى تسمح لنا بالتعامل مع مجموعة من المواقف
 الخارجية كانت تبدو — قبل ظهور الفكرة — مجموعة من الحوادث المفككة ،
 المنفصلة ، وغير قابلة للتأليف . ومن أمثلة ذلك أى قانون علمى . فالتقانون
 العلمى مبدا منظم للظواهر ، يمكننا من خلاله التعليل مع آلاف الظواهر
 — كالتضمنة فى القانون — والتنبؤ — من ثم — بمسارها وفى الفن أيضا
 نجد أن العبقرية التأليفية للفنان جيوتو Giotto مثلا هى أنه استطاع
 بمهارة خارقة أن يربط فى لوحاته يبين أكثر من معنى بطريقة تضيف لنا
 منظورا متسعا جديدا لفهمنا عن شخصياته التى رسمها بكثرة .

والقارىء المهتم بالسلوك الاجتماعى ، والتفاعل مع البيئة من
 الخامس . وذلك كبحت « راين » عن اكتساب الاتجاه pp. 486 - 495
 جانبىها المعرفى يمكن أن يطلع على عدد كبير من البحوث خاصة فى الجزء
 حيث يستخدم مفاهيم « أوسجود » و « ودوب » عن الاستجابات الوسيطية
 أو الضمنية — كافتراض نظرى لتفسير عملية تكون المفهوم لتفسير عملية
 اكتساب الاتجاه . وبهذا يناقش الاتجاه على أساس من تكون المفهوم .
 ومن مظاهر السلوك الاجتماعى التى أمكن دراستها فى هذا المجلد ما يسمى
 بسلوك المجازفة (١) وأخطاء الحكم أى الميل الى الحكم بأن الأشياء متشابهة
 بينما هى فى الحقيقة مختلفة ، أو الحكم بأنها مختلفة بينما هى فى الحقيقة
 متشابهة . وفى رأى « برونر » و « تاجفيل » H. Tajfel pp. 471 - 495
 أن المجازفة المعرفية أو أخطاء الحكم هى فى الحقيقة وظيفة للتغير فى البيئة
 أو فى موقف التنبيه الخارجى فعندما يتزايد مدى المنبهات ، وعندما يتعقد
 تنظيمها فى فئات محددة فإن مجازفة الاستجابة لتناقص خاصة إذا ارتبط

هذا التزايد أو التعمد بأسلوب الشخصية من زاوية الميل الى التصنيفات الواسعة بمفهوم « روكيتش » M. Rokeach (١) وتزيد بسنة المجازفة عند الأشخاص الذين يميلون الى التصنيفات الضيقة .

وعموما فان الاسلوب المستخدم في علاج موضوعات هذا الكتاب يمكن القارئ من استنتاج الكثير بنفسه . وهذه هي في الحقيقة وظيفة الافكار المعطية — على حد تعبير « برونر » — سواء في العلم أو الفن : الكشف عن الوحدة والترابط الموجودين في الظواهر بطريقة تسمح لنا أن نتحول من معطيات راهنة الى ما وراء هذه المعطيات .

Ro Keach, M. «Marrow Mindedness and Personality» Journal of personality, 20, (1951), 234 - 51. (١)

References

Based mainly on field work carried out for the I.L.O. in Egypt and Syria (then forming the United Arab Republic) in 1958 and in Libya and the Sudan in 1961-62.

- 1 — Awad, M., «Settlement of Nomadic and Semi-nomadic Tribal Groups in the Middle East»; *International Labour Review*, Vol. LXXIX, No. 1, pp. 25-26;» Nomadism in the Arab Lands of the Middle East», *Proceedings of the Paris Symposium* (1960), U.N.E.S.C.O., 1962, pp. 325-39.
- 2 — Report on «Sedentarisation of Nomads in the Sudan» submitted to the I.L.O. Panel of Consultants on Indigenous and Tribal Populations, (October 1962), by Mr. Ali Hassan Abdulla.
- 3 — Barth, F., «Report to U.N.E.S.C.O. on a Study of Nomads and the Problems of Sedentarisation in Iran». (Typescript.); Cauneille, A., «Le Nomadisme des Zentan (Tripolitane et Fezzan)», *T.I.R.S.*, 2e Semestre, 1957, pp. 76-80.
- 4 — Abou-Zeid, A.M., «The Tribal Populations of the Egyptian Western Desert of Egypt and the Syrian Desert», *Bulletin of the Faculty of Arts*, Alexandria University, Alexandria 1963, Vol. XIII, pp. 71-133.
- 5 — Based on information obtained by the author in 1958 from Col. Mostafa Hamdoon, who became Minister of Agricultural Reform in the U.A.R. in 1959.
- 6 — Abou-Zeid, op. cit.
- 7 — «Sudan Repor.» op. cit.

ding a nomadic life and prefers to take to a more settled life. These measures avoid the difficult problems arising from the introduction of new land legislations, but they are likely to raise another difficult problem; i.e. that of vocational training which is almost completely absent in all the deserts.

* * *

Whatever might be the case, there is no doubt that in spite of the tremendous efforts made by the different governments of the Middle East and North Africa to encourage the Bedouines to settle down, the great majority of the inhabitants of the desert still regard nomadic animal breeding as the most honourable job a man can practice in the desert, and a livestock as the most important item of wealth. Therefore, the nomads are not ready to sacrifice animal breeding for the sake of agriculture, under the present prevailing conditions at least. For many nomadic groups, agriculture is a new activity, and most nomads have little experience in agricultural practices. Thus, if the nomads show much resistance against sedentarisation, this is not emrely because thye are conservative and unwilling to accept changes, but also because of the losses which they think, rightly or wrongly that they will suffer, especially with regards to land. But whatever might be the policy adopted by the different governments, the crowning achievment of all these projects will be the reduction of the economic, social and cultural contrast between the nomadic and the semi-nomadi inhabitants of the desert and the rest of the population in each country. This contrast is amnifested in the different modes of livelihood and standards of living, the different patterns of social relationships, the different values and omdes of thought, and the different structures prevailing in the deserts on the one hand and the rural and urban communities on the other. If the ultimate aim of sedentarisation is to integrate the nomadic groups in the larger society, then each country can follow the line of action that suits her better and has in the end to deal with its nomadic population according to its particular circumstances and to its own petentialities.

coercive measures. This may give in the beginning good results, but it may entail psychological resentment or, at least indifference and lack of interest thus leading in the end to the failure of the project. It should be recalled here that Convention 07 of the I.L.O., to which reference has already been made, makes it clear that «Recourse to force or coercion as a means of promoting the integration of these populations into the national community shall be excluded.» (Article 2, item 4.) Thus, the consent of the people concerned, their cooperation and their enthusiasm in the project are important factors in the success of the process of sedentarisation. Therefore, the people need to be persuaded and enlightened about the real nature of the projects and the benefits attendant upon a less nomadic type of life.

The nomadic and the semi-nomadic tribal groups can, however, be encouraged to adopt a more sedentary life by the creation in certain centres in the desert of greater opportunities for gainful occupations and introducing new jobs which differ substantially from the traditional nomadic stock breeding and simple cultivation. The traditional handicrafts can be developed and improved and a number of new smallscale industries and crafts can be introduced as a measure of economic advancement which may encourage the people to take to a more sedentary type of life. It is true that the nomads do not bear much respect to manual labour, labour, but the more sedentary groups do not, in fact, mind getting themselves engaged in the new industries which have been recently established in some parts of the desert, and in particular in the oil industry. Few numbers of «true» nomads join the oil companies as is the case in Lybia and Saudi Arabia, but most of them prefer to work as watchmen, truck rivers and in mine-clearing operations, which jobs do not conflict with their traditional values with regards to manual work. Wage-Labour offers the poorer man freedom from the uncertainties of grazing and rain agriculture besides giving him prestige. Thus, a new awareness of being unemployed, or only partially employed, is now emerging among tribesmen in many countries. As a result of the establishment of these new lucrative industries, the young generation is becoming less and less keen on herding animals or lea-

Animal Resources to encourage settlement in the Sand Plains of Darfur and Kordofan, an area predominantly suited for settled livestock raising and not for crop production. For this project, the Rezeigat tribe who live in the southern part of Darfur and who depend entirely on nomadic cattle raising was selected. The area offers good prospects for a successful project: experimental work in livestock improvement and in range management has been going on there for some time; rainfall in the area is very reliable as far as grazing is concerned; water resources can easily be developed and the country is well suited for transport even during the rainy season. Here also, the tribe concerned showed willingness to cooperate with the competent authorities and accepted the idea. The proposal is to fence some 900 square miles in plots of 25 square miles each and thus there will be 36 plots in all. The carrying capacity of the land is roughly estimated to be about 30...40 cattle per square mile, and therefore, each plot will accommodate about 1,000 heads of cattle. Later on, the carrying capacity may be increased to double or more through proper management practices, conservation of fodder and supplementary feeding. (7)

A few other similar projects for settled animal husbandry are contemplated by a number of governments in the area as an effective step towards settling their respective nomadic groups. But though considered as better alternative, in some cases at least, to sedentarisation projects which depend entirely on the allocation of land and encouraging the nomads to change to arable farming, settled animal husbandry schemes are also confronted by a number of obstacles arising mainly from the traditional system of land tenure and the tradition association of the tribal groups with certain specific pasture-lands. There is no doubt that the fencing off of the ranch will not be effective without the prior consent of the people concerned to cooperate with the competent authorities in this respect and to follow the grazing rotation strictly. It is very difficult to obtain such consent and co-operation when the area selected for ranch management is associated with more than one clan, to say nothing about being associated with hostile clans with conflicting economic interests. It is true that sedentarisation can be imposed according to deliberately planned projects and by taking

by this policy and in whose traditional territories such projects may be executed. For grazing is tribally practised in the whole area, and no individual person owns a specific grazing-ground or has definite rights of controlling it as he thinks best. Thus fencing a ranch may raise great opposition from the tribe or tribes which have the right to exploit the pasture as it has happened in the Ras-El-Hikma project in the Western Desert of Egypt, which was launched to be an example of encouraging settlement through improving the grazing potentialities of the area and organizing the use of pasture.

A number of projects planned to encourage sedentarisation through the introduction of settled livestock raising are now under execution in some countries in the area. The G.D.D.O. for example is now contemplating the possibility of launching a project at Sidi Barrani in the Western desert which envisages organizing the use of pasture grounds and improving the grazing potentialities of the area as a possible solution to the problem of nomadism. The excessive cropping of pasture plants and the uncontrolled grazing in the desert are regarded as the main reasons for aridity and nomadism. Thus it is thought that if pasture grasses could be developed and grazing organized, it would be easy to permit the herders to follow a sedentary life in which they could practice animal husbandry in certain specific areas all the year round, without any need for seasonal movements. This may encourage the herders, in due course, to practice intensive agriculture as well. The Sidi Barrani area has been chosen because there is enough land for the realisation of the first stage of the project, which is to grow pasture grasses over an area of about 60,000 feddans. A large number of dams and cisterns exist in the area, which could be used in irrigation after the wet season is over. An ecological survey of the area has been carried out and a botanical map has been prepared to determine the local species of palatable pasture grasses which could stand the drought, the summer heat and other local conditions. What is even more important is that the people themselves have accepted the idea and have agreed to cooperate with the G.D.D.O., something that was missing in the Ras-el-Hikma project and was responsible to a great extent for its failure.

some disruptive effects on both the traditional patterns of social relationships and the total social structure. Being economically independent of the lineage or the larger kin-groups, the young men will be able to free themselves from the authority of their elders, which may lead in the end to the breaking down of the whole traditional structure.

IV

All these difficulties which are likely to arise if a policy of full sedentarisation which depends on the adoption of arable farming is imposed on the nomads, give rise to the important question of whether settled animal husbandry could replace nomadism. In fact, some authorities on the problems of nomadism and sedentarisation are doubtful whether sedentarisation and the consequent shift to arable farming are more advantageous from the economic point of view than pastoral stock-raising. They also think that a policy of full sedentarisation may prove, in the end, to be harmful to livestock production and may have the effect of depleting the wealth of the region and thus, the agricultural and industrial development of the desert areas, important as they may be in bringing about sedentarisation, should not divert from the development of grazing management in the area. But settled animal husbandry requires the fencing off of the land of the ranch and keeping the stock within the fence, which may lead to overgrazing. To avoid this danger, the ranch could be further divided into smaller fenced areas which are grazed on at a time to provide intervening rest periods. In the case of nomadism, this is actually fulfilled by the seasonal migrations of the herds and it does not need any expenses for fencing and providing water supplies, but it is felt that the adoption of settled animal husbandry will lead to better exploitation of the arable lands, the extension of social services to the herdsmen and the consequent integration of the nomadic groups in the larger community. However, this system should be carefully studied, and due consideration should be given not only to the physical conditions of the area but also to the social conditions and to the tribal organisation of the nomadic and the semi-nomadic groups which will be affected.

have the right to dispose of land temporarily, by mortgaging a part of the for example, in order to get the necessary capital to improve cultivation or to obtain other necessities of life, etc. Whatever the answer may be it is generally felt that measures should be taken to control the reckless disposal of land.

All this shows that the potential reactions of the people concerned to the proposed sedentarisation projects should be taken into consideration when planning for such projects. For in spite of what has already been said about the willingness of the nomads to settle down as land owners, there will be certainly some reluctance and resentment on the part of certain sectors of the nomadic population. All depends in the end on the changes which these sedentarisation projects may be expected to bring about, and on the benefits that may be suffered as a result of the realisation of these projects. Thus, the semi-nomads who usually spend a considerable part of the years near towns and sedentary rural communities and who have some idea about the significance and privileges of settled life react favourable in general and welcome the sedentarisation projects. Similar reactions may be found among the groups who have been accustomed to wage labour and who have thus tasted the advantages which money can offer. On the other hand, the more nomadic clans, especially the true nomads who herd camels and who are accustomed to go deep in the desert, are forthright in expressing their deep resentment and indignation concerning the idea of leading a settled life. Tribal chiefs also express dismay at the projects and the impending changes. Their doubts and resentment spring from their fear of losing their authority over the tribesmen, if the clans and the nomadic groups are sedentarised and thus brought under the control of the local authorities and local administration. Moreover, there is no doubt that the realisation of these projects will cut deep into the structure of traditional Bedouin community. The drift to agriculture and to the industrial and trade centers which may be established as part of the sedentarisation projects, and the emergence of individual or private ownership of land as a result of new land legislation will lead to a growing sense of individuality and the economic independence among the younger generation. These individualistic tendencies may have

time that any attempt to enforce such movement would to open war between the tribes concerned (6) Such resentment would be even more obvious among the nomadic groups living on the international borders, such as certain sections of Awlad Ali who have grazing interests in both the western Desert Egypt and in Cyrenaica, the Ruwala who have similar interests in Syria, Jordan and Saudi Arabia, and also the Shammar who herd their flocks in both Syria and Iraq. Sedentarisation, to these frontier tribes, means the abdication of these vital interests as well as losing their «freedom», since it will tie them more closely to the land and place them under the direct supervision and authority of the government. It is noteworthy here that convention 107 which was adopted by the International Labour Conference in 1957 (Article 13, 2) states that arrangements should be made to prevent persons who are not members of the populations concerned from securing the ownership or use of the lands belonging to such members, and that a special section of Recommendation 104 concerning the protection and integration of indigenous and other tribal and semi-tribal populations deals with the protection of semi-nomadic tribal groups whose traditional territories lie across international boundaries.

III

One wonders, however, whether the introduction of a new system of land «ownership» among the nomads as an effective measure of sedentarisation would not imply the concept of «freehold» which may lead to the sale of land to foreigners or to absentee landlords. We have already seen that settlers in the Southern Rudd Project in Syria have to till the land allocated to them for three successive years and that they are not allowed to dispose of it during the first fifteen years. During the Meeting of Panel of Consultants on Indigenous and Tribal Populations held by the I.L.O. in Geneva in October 1962 it was suggested that tribes should enjoy «inheritable permanent occupation» of the land instead of being granted full property rights, for this would give them more security. But here also the question would arise as to whether the people should not

Constitution (Article 22). But this was not brought into effect except much later when the Ministry of Agriculture tried, in November 1952 and again in January 1953 to sell a part of the State-lands at very low prices. The land was divided into plots of either 50 or 10 hectares each, according to whether it depends on rain or is irrigated directly from the river. In this way, certain nomadic groups would own large patches of land. Thus some 100,000 hectares of the Gezira lands were distributed among the Shammar, the Jeboor and the Sherabieen clans. This is generally known as the Southern Rudd Project. The plots were sold to the «poor» nomads who wanted to settle down and live in the villages constructed for this particular purpose, i.e. to be dwelling places for the new sedentary owners. The settlers were chosen from among the original inhabitants of the area, with priority given to married persons and to the really «poor» people who had no land at all but who, nevertheless, owned means of exploiting the land. Settlers were expected to till the land for three successive years and could not dispose of it during the first 15 years. Taxes paid by the new owners could not exceed one-tenth of the crop at harvest time. (5)

Some sedentarisation projects may involve the transfer of nomadic groups from the unfavourable areas with which they have always been associated to more fertile lands where they can lead a more settled life, and where they are granted full property rights on cultivable lands. There is no doubt that their presence will be resented by the original occupants of these areas who will consider them as intruders, and this will most certainly lead to social strife and sometimes to open hostilities between the original inhabitants and the newcomers. In Syria, for example, in 1958 there was some thought about the possibility of transferring certain sections of the Ruwala tribe to the Gezira region where successful settlement projects were under execution. But it seemed that such measures would have elicited much resistance on the part of both the Ruwala, who were not ready to abandon their traditional «home» and the local clans, (i.e. the Shammar, the Jeboor and the Sherabieen to whom we have already referred) who would not allow their traditional lands to fall into the hands of strangers. In fact, chiefs of both the Ruwala and the Shammar admitted at that

It seems that the people are quite satisfied with these arrangements and there has been so far no real obstacles, perhaps because the area dedicated for horticulture is not regarded as tribal land in the strict sense of the word. The main difficulty which has been met till now rises from the fact that the G.D.D.O. is not willing, for technological reasons, to construct wind-pumps in gardens smaller than 10 feddans each. Thus owners of neighbouring small gardens who may be complete strangers have to accept from the very beginning the idea of sharing one common pump and to agree among themselves on where this pump should be constructed and how the water should be divided among their respective gardens. This in itself is an indicator of the substantial change in the attitude of the people towards the ownership of water points which have been always possessed on tribal and kinship bases.

It will be difficult, however, to apply this system of land allocation to the barley land which has always been regarded as tribal land which depend entirely on the seasonal rains. The people think it rather unwise for a man to possess a specific patch of land unless the Government takes the responsibility of providing the fields with a permanent source of water as is the case in the Nile Valley. This may be achieved, to a certain extent, in a few years after the completion of the Mariut project which envisages the reclamation of some 80,000 feddans some of which fall in the Western Desert along the sea coast to El-Omaied. This reclaimed land will be irrigated by water brought from the Nile by the Nubariya canal. (4)

Another good example comes from Syria. The country enjoys a relatively large amount of rain besides the existence of a number of streams and rivers. There are also vast stretches of cultivable lands which either lie fallow because of the shortage of labour, or are exploited by a small group of «big farmers» who secure high profits for themselves. Therefore all projects of sedentarisation of the nomads deal at the same time with the problems of land ownership, land reform and land distribution. The principle of conceding the ownership of State-lands to the landless farmers was explicitly mentioned in the 1950

and solidarity; but it is at the same time one of the most impeding obstacles that confront the execution of the sedentarisation projects which are usually based on the possibility of land allocations and the recognition of individual full ownership. To the nomads themselves, sedentarisation means to have full property rights over the land. They are most willing to lead a sedentary life as landowners but not as workers on the land. It may be rather impossible, in some countries at least, to make the allocation of land on an individual basis, for there may not be sufficient land to meet the needs of all the individual members of the nomadic population and change them all into sedentary landowners. However, some effort has been recently made in a number of countries and on a rather limited and narrow scale to make such allocations and to grant the individuals the right of ownership and not only the right of usufruct.

(II)

In Egypt, for example, to encourage the Bedouins of the Western Desert to settle down and give due care to «their» lands and at the same time to solve the problems and disputes arising from the principle of usufruct, the «Desert Law», better known as Law 124, was enacted in 1958 but has not come into effect except in 1960. The Law does not recognize the tribal possession of the land which is considered as belonging to the state. But whenever a family proves that it has developed and planted on a holding it will have the right, if approved, to the issue of a title to it by the Government. All the lands which have been occupied permanently by buildings or orchards since before 1957 can be owned by the occupants at minimal prices which are to be paid over a period of 30 years. A feddan in the fig-land is estimated at 10-20 pounds. Other facilities are promised to those who may like to own gardens. Thus, the General Desert Development Organization (G.D.D.O.) has expressed its willingness to undertake the difficult task of drilling wells and constructing the necessary windpumps in these gardens, the expenses of which (about 350 pounds) are to be paid over a similar period of 30 years.

This means, in fact, that in spite of the dispersal of the members of the tribal group each kin-group is always attached as a whole to a specific area of land which is considered as its traditional homeland (*watan* or *dar*) to which they always return from their seasonal migrations. (2) The inhabitants of any one locality at any one particular time may belong to more than one tribal group, but every one knows only very well where he belongs and the boundaries of the lands with which his own tribal and kin groups are associated and have the right to exploit to the exclusion of all other groups. This is particularly true with the semi-nomads; but it also applies to the nomads who herd camels and who hardly stay long enough in any one place. They emigrate for long periods to distant objectives and are almost always fractionized into small bands for reasons of pasturing and watering that all the members of one clan-segment seldom gather together except on exceptional occasions. However, they know their traditional home in which they possess definite residual rights. It is interesting to note here that in their wandering life and during their extensive journeys, which may sometimes last for a number of years, these true nomads do not trek anywhere and everywhere. Each group follows certain routes with a fairly fixed annual cycle, thus visiting certain places at certain times and staying in each place a certain period of time before evacuating it for another group which has the exclusive right to use it for a definite period, and so on. (3)

The important thing here is that the right of exploiting the land (whether cultivable lands or grazing grounds) is always vested in a group of kinsmen and not in an individual person as such. As a result of this, land cannot in fact be alienated without the consent of the kin-group and sometimes indeed without the consent of the clan-segment or even the clan as a whole. Moreover, desert lands are generally regarded as the exclusive property of the state with only the right of usufruct granted to the tribal groups. This also means that there is no individual ownership of land. This «collective» right of land usage is one of the most important factors of tribal cohesion

will most likely raise vehement resistance and strong objection. Thus the whole problem needs to be handled with the utmost care so as to prevent as much as possible bad repercussions.

(1)

The traditional system of land tenure is based on the simple principle of the correlation between territorial distribution and clan segmentation. Tribes are divided into clans and clan-segments, each of which constitutes an economic corporate unit with its own agricultural land and grazing grounds within the tribal territory and its own water points as well. Thus each segment considers that it alone has the exclusive right to exploit its agricultural lands and to arrange independently for the journeys of its flocks to certain grazing grounds with which it has been associated for generations. This does not mean that the tribal lands are exploited jointly by all the tribesmen or all the clansmen who have the right to exploit them, or that any individual member of the clan can proclaim a specific patch within the tribal territory as the subject of his exclusive exploitation. For on the one hand, the land is cultivated or grazed on family basis rather than on clan basis and, on the other, a man usually cultivates different patches within the total area in different seasons as the need may arise, but he cannot cultivate a patch which is associated with the name of another group unless he obtains beforehand their permission. Tribesmen are always on the alert to defend the boundaries of their traditional lands and frequent quarrels which may easily develop into bloody struggle and lengthy wars may arise at the slightest trespass on tribal or clan rights on specific territories. The system, however, is not so rigid as it may sound here; for there is indeed a certain degree of co-operation and mutual aid among the different segments of one clan, and even among different clans and tribal groups especially in years of severe drought and famine when the clans which live in the more favourable areas allow the less lucky group to reside within their territory and cultivate and herd their flocks in their lands. Nevertheless, the general principle of the correlation between kinship groups and land distribution remains true all the time.

rather slow process which needs much time, and that in a rapidly changing world more effective and more decisive measures should be taken to bring these groups under control and to amalgamate them within the larger national society. Most governments tend, therefore, to enforce sedentarisation and to impose certain economic and legal measures on the nomadic groups so as to solve the problems of nomadic life. In adopting this policy the competent authorities show full awareness of the physical and technological difficulties and obstacles that may confront their plans and projects, but very little attention is paid to the economic and social upheavals which these projects may raise. (1)

Sedentarisation may be wrongly regarded as a purely technical operation which envisages settling certain groups of people in certain areas of land where they can take to agricultural and other rural activities. But however important this side of the problem may be, sedentarisation is essentially a complicated social process which leads in the end to the emergence of a new society with new institutions, new values and new patterns of behaviour. This does not deny that land tenure is the corner stone in any sedentarisation project. In fact, all the contemplated projects in the area are closely related with plans for land reform and land redistribution and with the introduction of a new system of land tenure in the desert areas. The fourth United Nations Social Welfare Seminar for Arab States in the Middle East (Baghdad 6 -21- March 1954) took this important point into consideration and recommended that «Settlement should take place on the basis of granting each individual capable of working in agriculture a piece of land the area to be fixed by the state, calculated to ensure the raising of his living standard and to enable him to support himself and his legal dependents on condition that he starts cultivating the land. When distributing the land, care should be taken that a family be settled on a single piece of land composed of a total of the plots granted to its members, the family being composed of relatives to the first grandfather.» However, the implementation of this recommendation is not an easy task. The traditional system of land tenure in the desert areas is so welded with the other social institutions that any attempt to change it abruptly

SEDENTARISATION AND LAND PROBLEMS

By

A.M. ABOU — ZEID

Professor of Sociology and Anthropology

University of Kuwait

Most countries of the Middle East and North Africa have been endeavouring for some years now to deal with the social and economic problems of their nomadic and semi-nomadic tribal groups and to integrate them in the respective national communities. For the very special living conditions of these tribal populations, and in particular the physical character of the ecological background which influences to a great extent their economic activities and their social organisation have compelled them to live in comparative isolation from the rest of the national community and, moreover, to be in some cases a real source of unrest and menace. Much effort has been made, in some countries at least, to raise the living standards of these groups and to extend to them various social services; but it has always been felt that they will not be able to share fully in the progress of the national community of which form part unless they change their traditional nomadic way of life and take to a more sedentary life which will help the governments carry out their economic and social development plans, thus facilitating the integration of these groups in rural areas. It is true that sedentarisation has always been taking place spontaneously due to a number of factors such as the insecurity and hardships of nomadic life which depends entirely on the erratic rains, the increasing social and cultural changes taking place now in the deserts as a result of the spread of education and the improvement of means of transport and communication, etc. It is also true that in some cases sedentarisation may not be feasible or advisable for economic and other reasons. Nevertheless, It is generally felt that spontaneous sedentarisation is a

LITERATURE

- Brenghelmann, J.C.** Psychologische Methodik und Psychiatrie. In: Gruhle, H.W., Jung, R., Mayer-Gross, W., und Muller, (Hrsg.) **Psychiatrie der Gegenwart**, Bd. 1/2. Berlin : Springer 1963.
- Bedingete Reaktionen, Lerntheorien und Psychiatrie. in : Gruhle, H.W., Jung, R., Mayer-Gross, W. und Müller, M. (Hrsg.). **Psychiatrie der Gegenwart**, Bd. I/1A, Berlin : Springer, 1967.
- Die Ausbildung zum klinischen Psychologen : Ein konkreter Vorschlag. **Med. Klin.**, 1967, 62, 1962-1967.
- Eysenck, H.J.** The effects of therapy : an evaluation. **J. consult. Psychol.**, 1952, 16, 319-324.
- Goldstein, A.** et al. Statement of Purposes for the Section for the Advancement of Clinical Psychology as an Experimental, Behavioral Science. **Clin. Psychol.**, 1967, 20, 163-164.
- Kraepelin, E.** Der psychologische versuch in der Psychiatrie. **Psychol. Arbeiten**, 1896, 1, 1.
- Krasner, L.** Assessment of token economy programmes in psychiatric hospitals. (Ciba Foundation Symposium 1968 : The Role of Learning in Psychotherapy). London : Churchill, 1968.
- Lewis, Sir Aubrey** Sigmund Freud : 1956-1939. **Discovery**, 1956, 17, 181-183.
- Staudt, V. und Zubin, J.** A biometric evaluation of the somato-therapies in schizophrenia. **Psychol. Bull.**, 1957, 54, 171-196.
- Wolpe, J. and Lazarus, A.A.** Behaviour Therapy Techniques. London : Pergamon, 1967.
- Zubin, J.** Evaluation of therapeutic outcome in mental disorders **J. Nerv Ment. Dis.**, 1953, 117, 95-111.
- Contribution of experimental and abnormal psychology to clinical psychology. **Amsterdam : XVth Int. Cgr. Appl. Psychol.**, 1968.

nical psychologist. As a result of historical developments, most clinical psychologists have adopted psychiatric-psychologist, particularly in the United States, constructs tests in the light of this terminology and validates them in general against psychiatric diagnosis. He conducts psychotherapy under the guidance of psychiatrists or psychoanalysts. This would be satisfactory if there were sufficiently validated psychiatric or analytic theories and therapies. However, this is not the case.

The alternative is to relinquish the role of the psychiatric technician and to develop or adopt proper psychological procedures. The clinical psychologist will then be an independent Scientist-Professional with a psychological identity instead of being a second-rate psychiatrist.

We fully agree with Zubin's (1968) recent statement which runs as follows. "There is only one danger facing clinical psychology, the danger of being swamped by the demands for service. In the USA this demand has produced a severe shortage of trained personnel and an even greater shortage of research clinicians or abnormal psychologists. The fortunate countries where this has not happened yet should take heed to avoid the North-American pattern. One too-easy road would be to adopt North-American clinical psychology by translating most of the tests and techniques. It is to be hoped that this will not become a vogue, and that each country will enrich our knowledge of human behaviour through its own heritage rather than sacrifice its pasts to the American mold."

number of factors, the structure of which is revealed. The greatest drawback of factor analysis is the fact that data are normally obtained under fixed rather than dynamic conditions.

However, many facts of abnormal psychology are best represented by dynamic relationship. The dependent variable is then investigated as a function of varying the independent variables. For example, learning is investigated as a function of varying practice, difficulty, exposure time and so forth. The resulting relationships are more complex and produce deeper insight than factor analysis can afford. Means may also be devised to group functional properties so as to yield basic factors. The main difference between the two approaches described is that factor analysis maximises the number of tests given under constant conditions while functional analysis minimizes the number of tests in favour of varying the conditions of stimulation. Joint use of both methods, although rarely employed, provides an attractive means for model building.

8. Training of Clinical Psychologists

Training facilities with strong emphasis on abnormal psychology and with research applications to Clinical Psychology are urgently needed. Considering the meagre training that universities provide during the regular study period, specialization in Clinical Psychology should be conducted in a two-year postgraduate course crowned by a Diploma in Clinical Psychology (Brenkelmann, 1967). Selected for this course should be psychologists with a thorough foundation in experimental psychology and statistics rather than those who have concentrated primarily on Clinical Psychology during their studies. The reasons for this seemingly incongruous recommendation are (a) that in line with that which has been said present-day clinical psychologists must be able to devise, conduct and analyse their own research properly, and (b) that, with rare exceptions, the undergraduate program of Clinical Psychology, with its emphasis on outmoded practices, frequently hampers subsequent specialization in the field of abnormal psychology.

9. The Identity of the Clinical Psychologist.

Finally, we must attend to the professional status of the cli-

tion of reinforcement principles contingent upon desired behaviour. The type of behaviour that is considered desirable is designated. For example it may be desired that a completely withdrawn, chronic schizophrenic participate in group behaviour. A medium of exchange, a token (eg. poker chip), is needed and is handed to the patient immediately whenever he shows any sign of behaving in the desired direction. Finally, the patient must know that the tokens which he collected will buy him the "good things in life": cigarettes, sweets or whatever he considers desirable. Krasner's (1968) survey has shown that token economy programs have been successful in changing behaviour of adult psychiatric patients, retarded children, delinquents, adolescents, and disturbed children. Such programs permit a linkage between other treatment programs and social and economic planning.

7. 3. *Systematization and Organization.* It may well be that the most important task which abnormal psychology has to accomplish is to organize results obtained in this field and to integrate overlapping systems. In order to do meaningful work it is not sufficient to collect empirical data. These must be treated systematically in order to provide general perspectives which rise above individual experiments and generate new avenues of research. One powerful means of such organization is a well balanced and weighted review of the results obtained in a particular field. As to treatment we have already shown how far-reaching the effects of critical reviews of the effectiveness of therapies have been.

Another rather costly way of obtaining structure is to experiment simultaneously in a number of areas such as learnings, development, heredity, neurophysiology and so forth (Zubin, 1968). This method provides the broadest scope for viewing an area.

The major statistical means of providing a parsimonious number of general personality dimensions from which to derive certain hypotheses are factor analysis and functional analysis. The former method has of course been employed frequently and is rather well known. Under conditions of linear relationships it is an efficient method of condensing masses of data into a limited

behaviour therapy, has grown rapidly in the Anglo-american countries and it has gained foothold in at least three Continental European states. More recently the term behaviour «modification» has become more popular because of the implication that psychological disturbances or disorders represent maladaptations (faulty learning) rather than diseases in the medical sense, as has been discussed already. Thus, patients or clients are modified, deconditioned or retrained rather than treated or healed. Various techniques of behaviour therapy have been developed. The best known and most successful is that devised by Wolpe (1957). It is based on the principle of "reciprocal inhibition" and is carried out as follows: If a negative (noxious) stimulus produces anxiety the therapist introduces a positive (rewarding, pleasurable) stimulus which may diminish or remove anxiety. If this does happen, the faulty association between negative stimulus and anxiety will be weakened or inhibited. In practice the therapist asks the patient to imagine an unpleasant event which produces a mild state of anxiety. The patient is then relaxed (in a manner somewhat similar to the procedure used by I. H. Schultz in his "autogenic training"). This is repeated several times until the imagined event no longer provokes anxiety. As a next step, a stronger anxiety stimulus is imagined and coupled with relaxation, and the whole procedure is repeated.

In this manner all relevant anxiety associations may be removed but care must be taken to follow the hierarchy from mild to severe anxiety step by step. This therapeutic procedure, based on the learning principle of reciprocal inhibition, is termed "systematic desensitization". It has proven to be successful with phobias but is also applied to most other forms of neurosis.

A different class of treatments is that of operant conditioning techniques. These utilize the principle of "reinforcement", an extremely powerful means of modifying behaviour. Of the numerous versions of such techniques I shall describe only the token economy program. This is frequently used in psychiatric hospitals, institutions for the mentally retarded and the like. A token economy involves the systematic applica-

lieved by many to be useful for interview purposes. The main drawback has been that these techniques are too heterogeneous. They attempt to assess too many diverse things at once and thus yield a muddled picture. Nevertheless, it is possible that phenomena of clinical relevance could be measured adequately by submitting these procedures to orthodox rules of test construction.

Questionnaires form an important group of tests, particularly in the field of personality research. A considerable amount of work remains to be done in terms of adapting these techniques to clinical problems. Adjective check lists have proven their worth in the assessment of situational states of feeling, for example in psychopharmacology.

Standardized rating scales play an important role, especially in the assessment of psychiatric symptoms. Beyond psychiatric classification they afford a dimensional analysis of disorder, thereby refining and differentiating clinical impression.

Curiously one of the most neglected assessment areas in Clinical Psychology is the interview. The development of structured and semi-structured interviews for specific psychological purposes should prove a rewarding task.

7.2. *Amelioration of Behaviour Disorder.* Individual and group therapies have been greatly affected by psychological assessment of their efficacy. The failure of follow-up studies to demonstrate any value for any of the psychotherapies or somatotherapies, especially in the five-year follow-up, lead to a new area of critical reevaluation (*Eysenck, 1952; Zubin, 1953; Staudt and Zubin, 1957*). Many similar studies followed and their impact has been tremendous. Many clinicians have begun to impose scientific control and analysis on their procedures and some noted psychoanalysts demand that similar rigorous standards be applied to «dynamic» psychology.

More recently experimental psychologists have utilized learning principles in order to devise new methods of behaviour modification. This movement, which has become known as «be-

derives its theories and tools from experimental psychology and prepares them for clinical purposes. For too long the experimental-abnormal clinical psychology sequence has been reversed. Service has come before research.

Thousands of clinical psychologists have been trained for practical jobs without their being provided a basis for their actions. This does not mean that the sequence indicated above should be exclusively unidirectional. As *Zubin* (1968) has stated, many of the problems with which abnormal psychology deals came from clinical observations and hunches, *e.g.* consolidation of memory, brain localization, body image, or dream research. Ideas may be derived from any source, but methodology will always be derived from experimental psychology.

7. Function and Interests of Clinical Psychology.

Clinical Psychology deals with personality, *i.e.* with any systematic behaviour in terms of personal adjustment or deviation. Its first function is the assessment of personality with regard to detection, diagnosis and prognosis of behaviour deviations. *Secondly*, it selects and applies suitable methods for preventions, treatment and rehabilitation. *Finally*, it evaluates, systematizes and develops its field. Some examples of these tasks will now be discussed.

7.1. Personality Assessment. There is a huge arsenal of personality tests to choose from. In terms of construction, standardization and validation, tests of intelligence and specific abilities occupy the first place.

As to other tests, employing apparatus, a great number of tests of learning, perception, motor performance, psychophysiology, thinking, style or expression and the like have been used to assess individual differences and deviations apart from mere performance level. This reservoir should be intensively used for the development of abnormal psychology.

Many projective techniques have been treated experimentally. Although there is fair agreement in saying that they do not measure what they are supposed to measure, they are be-

to change their outlook overnight. The «Statment» quoted above (Goldstein, 1967) may have been provoked by rigid attitudes toward separation from the past. These can be criticised on three counts : (a) that the Clinical psychologist merely pays lip service to science and conducts his practice on the basis of traditinal dogmas; (b) that the Clinical Psychololgists does not utilize new knowledge based upon experimental evidence; and (c) that the Clinical Psychologist does not actively engage in recerch.

These problems cannot be encountered by means of printed words alone. The practitioner must be retrained on a practical basis by means of workshops, refresher courses, or through systematic training procedures leading to a Diploma of (scientific) Clinical Psychology, as it is done in Great Britain.

5.2 Methodological Problems. On the one hand clinical psychologists are now being told by scientists that holistic intuition is a false claim, that insight is insight in the therapist himself instead of the patient, that defense mechanisms do not exist or are not indicative of anything pathological, and that projective techniques, the sacred and ubiquitous foundation of Clinical Psychology are scarcely worth the paper they are printed on except, perhaps, for interview purposes.

On the other hand scientists have not provided a ready made theory of abnormality and corresponding methodology. There is no sufficiently validated theory of causes and treatment; the empirical facts cover no more than a fraction of psychiatric problems, and there are only a few standardized and validated tests.

The answer to this is the Scientist-Professional. Psychologists in state and private institution should be provided with time for research and development and practitioners should be involved in one project or another.

6. Experimental-Abnormal-Clinical Psychology.

The first condition for the development of scientific Clinical Psychology is the creation of centers of abnormal psychology based on experimental psychology. Abnormal psychology

petent researchers in the area of experimental abnormal psychology. In more recent years American psychologists have embarked on a full-scale attempt at treating and managing abnormal behaviour on the basis of principles derived from learning theory. In consequence, this has led to a «Statement of Purposes for the Section for the Advancement of Clinical Psychology as an Experimental-Behavioral Science» (Goldstein, 1967). In other words, the concept of the Scientist-Professional in Clinical Psychology is now emerging in the United States.

In Great Britain Clinical Psychology was placed on an experimental psychological basis soon after World War II. A number of experimental clinical psychologists were trained in both diagnostic and therapeutic procedures.

They have spread out across the country and there are now eight universities which conduct research and training in Clinical Psychology. This is by far the most concerted attempt at developing Clinical Psychology as a scientific discipline and of establishing it as a psychological profession *sui generis*.

In Continental Europe several centers of experimentally based Clinical Psychology have been established in recent years. Unfortunately, there is as yet little joint effort between the nations to promote a common cause. History of science tells us that whenever a new development leading toward a more scientific procedure is sufficiently accepted the wheel will not

turn back. Current attempts at developing Clinical Psychology as a science are certainly not generally recognized as yet, but the basic procedures are firmly ingrained and support is growing day by day.

5. Problems of Transition.

No one who is acquainted with the situation can expect Clinical Psychology to turn entirely scientific within a few years. The period of change will elapse a lifetime or longer. There are two major problems which will retard the development.

51 *Problems of Separation from the Past.* Psychologists who for years believed in the principles of psychoanalysis and conducted their practice on the basis of intuition are unlikely

untouchable on dogmatic grounds. Modern experiments have shown that certain subconscious processes may be investigated experimentally, that analysts and psychologists alike will obtain the same results with identical methods and that experimental results will favour a psychological rather than *the psychoanalytical* theory of motivation.

3. 5. *Behaviorism is Surface-Oriented.* This age-old prejudice that behaviourism is mechanistic and merely scratching the surface has not quite disappeared. Behaviorism today includes internal, subjective systems, certainly everything the psychoanalayst observes in this interview. *Tolman* has extensively shown that behavioral psychology may be positivistic as well as mentalistic.

3. 6. *The Attitude of Experimental Psychology.* Experimental psychology, clinical or otherwise, is not opposed to understanding, intuition, psychoanalysis, existentialism or whatever, for the simple reason that it is neutral with regard to any content or process as long as the method of investigation is as scientific as the means permit. However, scientific psychology must combat any attempt of dogmatic preservation. Pre-scientific psychology, such as psychoanalysis, tends toward systematic change according to the motto: today's truth is tomorrow's error. ...

4. Recent Developments in Scientific Clinical Psychology.

In the United States Clinical Psychology has influenced strongly as a profession. However, it been deeply influenced by psychoanalytic theories and has been swamped by demands for service. As a consequence, thousands of clinical psychologists have been trained to administer projective devices which have been shown to uneconomical and practically worthless. On demand, American clinical psychologists have been trained in great numbers as psychotherapists. This has led to the concept of the "clinical psychologist as the technician of the psychiatrist". In other words, the copying of current psychiatric (psychoanalytic) procedures has emptied the clinical psychologist of his (psychological) identity.

At the same time there have always been a number of com-

C. G. *Jung* to state that each person is so much of an individual that he cannot be compared with anyone else. No one will argue against the possibility that no two humans are exactly alike. This is scientifically quite uninteresting. however, if individuals had nothing in common Professor *Jung* would be unable to understand his patients, thereby defeating his own purpose. Moreover, *Jung* himself has been concerned intensively with the development of the typology of introversion — extraversion, i.e with general psychological factor. Experimental Clinical Psychology does exactly the same. It measures all reliable individual responses in order to evaluate or, in Dilthey's terms, to "understand" them against the background of general factors.

3. 2. *Intuition versus Quantification.* The slogan here is : Mechanical quantification is the enemy of creative intuition. Or: Complex psychological entities cannot be measured adequately. True is that intuitive judgment is beset with innumerable fallacies which can be corrected by measurement: furthermore, that creativity is enhanced by consideration of relevant scientific data. Intuition and quantification are not contradictory but complementary. Of course, experimental psychologists, like any other natural scientists, will readily admit that intuition will never be eliminated entirely.

3. 3. *Holistic versus Analytic Approaches.* Here the gestalt-psychological principle that the whole is more than its component parts is used to negate all analysis. Although this principle is firmly acknowledged with regard to certain phenomena it does not apply to all of them. Even if this were so, it by no means follows that knowledge of the component parts fails to contribute to an understanding of the whole. As a matter of fact, in personality research analytic judgment nearly always excels the validity of holistic judgment.

3. 4. *Psychoanalysis versus Experimentation.* Although many psychoanalysts are not inclined towards experimental treatment to their tenet, the majority of them still believe that unconscious processes are unsuitable for experimentation. This is true only if one believes that psychoanalytic principles are

measured variables was interpreted on the basis of assumed functions instead of computational procedures.

2. 4 Experimental Psychology. The unprejudiced or naive observer would assume that the various psychological disciplines submit to a common methodology and not only to the common name of «psychology». In the words, general experimental psychology would be the general heading for all derived divisions including Clinical Psychology. Unfortunately, this has never been the case. Experimental psychology was flourishing at *Freud's* time.

Individual differences were already investigated at *Wundt's* laboratory (e.g. *McKeen Cattell*) and applied to psychiatric patients by *Kraepelin*. Nevertheless, Clinical Psychology did not develop organically out of these experimental beginnings; neither did it benefit greatly from experimental psychology which began its spectacular growth at the end of World War II.

At that time, only a few individuals in the United States approached clinical problems by means of experimental psychology. The systematic and large-scale application of theories and methods of general psychology and experimental personality research to Clinical Psychology had to wait. Groups such as the Department of Psychology at the Institute of Psychiatry (Maudsley Hospital), London, formed an exception in this respect.

3. Objection to Scientific Approaches

It took brain pathology almost one-and-a-half thousand years to gain status as an experimental discipline. It took another century for this position to become so entrenched that a reversal was unthinkable. Abnormal psychology has had much the same history and is still battling against misconception which abound all over the world. Some of these are described briefly.

3. 1. Idiopathic versus Nomothetic Approaches. The artificial division between “*verstehender*” (understanding) and “*erklärender* (explanatory) *Psychologie*”, conceived by *Dilthey* at the end of last century, had caused many celebrities such as

of recovery without treatment which is assumed to include about two-thirds of the cases. Although the absolute values have been challenged there is no proof that insight therapies improve patients beyond the spontaneous rate of recovery.

In this light it is indeed difficult to see why Clinical Psychology should continue to use unscientific and inefficient concept and procedures derived from psychoanalysis or other psychophilosophical systems.

2.3 Typology. Between the two World Wars many characterological and typological systems developed in Continental Europe (e.g. *Jung, Kretschmer, Jaensch, Ach, Pfahler*). These concepts are used widely in psychiatry and psychology, quite apart from their invading everyday language. However, Clinical Psychology has at most been affected endemically by both terminology and methodology as, for example, in *Kretschmer's* laboratories. On the international level, the influence of typology has remained scant.

The outstanding feature of modern typology is rated to be the development of objective, experimental techniques, which continue to pervade today's research in personality. Why then did typology not become the basis of scientific Clinical Psychology? Some of the major reasons may be as follows. (a) In Continental Europe there did not still does not exist a professional guild of Clinical Psychology sufficiently qualified to incorporate or sustain the typological movement.

(b) Typology was divided into separate schools and no full-hearted attempt at mutual integration was made. (c) Psychoanalysis rapidly gained the upper hand. As it was primarily interested in the unconscious, it forced typology, with the interest in overt behavior, to take second place. (d) With the exception of *Spranger's* dimensions of values no adequate statistical methods of validation were applied to typology. The statistical tools of correlation, factor analysis and analysis of variance were not familiar to the typologists. Although measurement was objective, both internal and external validation remained at the impressionistic level, i.e. the relationship between

2.2 Psychoanalysis. Psychoanalysis and related systems are usually referred to as “insight therapies” because of their common use of interpretative techniques. Since the thirties in particular they have exerted a profound influence on Clinical Psychology, due largely to the emigration of Austrian and German analysts to the USA. The main impact made itself felt after World War II when Clinical Psychology took an unprecedented upswing. In the USA diagnosis and treatment were taken over wholesale by insight therapists.

In the recent years this development has been checked by experimental psychologists on two major counts: the status of psychoanalysis as a science and its efficacy as a method of treating psychological illnesses have been doubted. We may justly credit *Freud* with having opened the way for the consideration of motivational forces in personality dynamics and, thereby, for psychological causation of mental illness in general. But this should not deter us from saying that nearly all of what *Freud* has put forward is still without proof (*Lewis*, 1956).

.....
Regardless of all the revisions within psychoanalysis and of the creation of more than 50 diverse psychotherapies, insight therapies share the disadvantage that their theories have not been checked on the basis of fact, and, if an attempt has been made, have not stood up to such tests. When observation was controlled, when theoretical constructs were operationally defined and hypotheses formulated so as to be capable of proof and disproof, then very little evidence has been found to support psychoanalytic theory. Moreover, the number of psychologists or psychoanalysts who doubt that analytical theories can be treated scientifically is increasing. The widely accepted conclusion is now that by modern scientific standards the theories underlying psychotherapy have not been verified.

As to efficacy of treatment *Eysenck* (1952) started the trend towards scepticism by stating: Psychoanalytically treated patients improve in 40% of the cases; eclectically treated patients in 64%; patients, who were merely supervised or treated by general practitioners improved in 72% of the cases. These data must be compared with the base rate, i.e. spontaneous rate

inherent in the psychiatric method of description. A system which has not changed materially over 70 years is suspect of having reached its inherent limits.

Secondly, the investigation of causal factors in the determination of abnormality, stimulated by psychiatry, has yielded many interesting results with regard to the effects of race, sex, body build, genetics, biochemistry, brain damage, etc. These approaches will continue to effect Clinical Psychology materially. However, they will not replace Clinical Psychology because each of these applications has its own systematic limits. Moreover, intensive research in learning theory has led to a rejection of the medical model in the causation of the neuroses and behavioural disturbances. Learning theorists themselves have developed more efficient psychological and socio-cultural models.

Thirdly, psychiatrists such as *Adolf Meyer* have profoundly influenced psychological thinking on the socio-cultural causation of mental illness. This influence is being utilized and expanded by psychologists.

Fourthly, experimental Clinical Psychology was proposed by psychiatry long before psychologists did so. *Kraepelin* conceived a system of Clinical Psychology training and application which today, after more than 70 years, sounds provocatively modern. He also insisted that all psychiatrists master experimental psychological methodology as well as the microscope and the microtome. He demanded that psychic phenomena be quantified. He developed a theory of a continuous dimension between the normal and the abnormal personality. He emphasized the measurement of individual differences and their structural analysis to arrive at typological concepts. Finally, he predicted that psychological experimentation would clarify the etiology of psychiatric diseases and suggest means for psychological treatment.

If these demands of *Kraepelin* had been instituted 70 years ago the present picture of psychiatry and clinical psychology would be entirely different and probably all of this paper would be obsolete.

the frequently expressed prejudice that Clinical Psychology is no more than "test technology", i.e. a more technician's service to some other professional person who then uses and interprets the psychologist's findings. The clinical psychologist is a specialist in his own right, who develops, applies and interprets his own methods and findings.

In the following I am going to review the field as relating to Clinical Psychology. We shall discuss the historical influences and origins of Clinical Psychology, the problems connected with the change to an experimental basis for Clinical Psychology and, finally, the functions, training and professional status of Clinical Psychology.

2. Historical Influences of Clinical Psychology

Before dealing with current problems which beset practice and training in Clinical Psychology it should be helpful to enquire into the origin of the concepts and methods used in this field. Literature suggests four main sources which have decisively influenced our thinking in Clinical Psychology: psychiatry, psychoanalysis (including all derived or related psychotherapeutic systems), typology and experimental psychology. The relevance of intelligence and ability theory and testing is not discussed in detail because these fields are generally accepted as part of Clinical Psychology and do not give rise to serious disagreement.

2.1 Psychiatry. The greatest stimulation in the development of Clinical Psychology was received from psychiatry, or from medicine in general. This influence has followed three main lines.

Firstly, a great number of the concepts used in Clinical Psychological have originally come from psychiatry. Long before Clinical Psychology came into being psychiatrists described and categorized mental phenomena. These categories continue to be widely used. The classification developed by *Kraepelin* (1896) about 70 years ago is still the most universal and popular system in the world. This fact gives great credit to *Kraepelin*. However, by the same token it reveals the weakness

THE EXPERIMENTAL FOUNDATION OF CLINICAL PSYCHOLOGY

J. C. Brengelmann

Max-Planck-Institute of Psychiatry, Munich

1. Tasks of Clinical Psychology

Clinical Psychology is concerned with the psychological adjustment of the total individual i.e. of the subjectively experienced as well as the objectively observed behaviour. The six most important functions of Clinical Psychology are as follows: (1) Description, assessment and evaluation of behaviour; (2) counseling of individuals and organizations with regard to clinical problems; (3) therapy, modification and rehabilitation of disturbed and disordered behaviour; (4) research (e.g. evaluation of the efficacy of psychiatric therapies); (5) training and teaching (e.g. in-service training of hospital personnel), and (6) administration (e.g. direction of institutions for the mentally retarded).

The application of Clinical Psychology is extremely diversified: psychiatry, educational, social, industrial, forensic and military psychology, etc. The clinical psychologist is concerned with both normal and abnormal aspects of development, individual differences in behaviour, personality traits, adaptation (e.g. learning functions) and behaviour disturbance of any kind.

* This paper was presented on April 15, 1969 before the students of psychology at the Faculty of Arts, University of Cairo. The author's visit to the United Arab Republic was made possible by the German Cultural Institute (Goethe-Institute). The support received is gratefully acknowledged.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

CONTENTS

- The Experimental Foundation of Clinical Psychology.
Dr. J. C. Brengelmann 174
- Sedentarisation and Land Problems
Dr. A. M. Abou - Zeid 158
- The Concept of Value in Sociology
Abdel-Basit Mahamed 119
- Social Theory, Some Fundamental Problems.
Mohamed Aly Mohamed 102
- Extreme Response Sets in Normals
M. F. Farag. 80
- Some Value Aspects Related to Occupational
Mobility
El Sayed M. El Husseni 61
- The Impact of Modern Democratic Thought on
Education.
Dr. Sayed Ibrahim El-Gayar 37
- An Analytical Study of the Relation Between Pattern
of Membership and Some Group Dimensions of Coop-
eratives.
Dr. M. M. Nasrat — Dr. K.H. Abou El-Sooud —
M. H. Nawar. 21

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of the Board

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Mr. Aly Nour El-Din
Dr. Hassan El-Saaty	Mr. El-Sadek El-Mahdy
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Mohamad Abou Zahra
General Abbas Kotb	Mr. Mohamad Fathi
M. Abdel Fattah Hassan	Dr. Mokhtar Hamza
M. Abdel Moneim El-Maghraby	General Youssef Bahader

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - Chief

Dr. AHMED M. KHALIFA

Assistant Editor

**Dr. EMAD EL-DIN SULTAN
HODA MUGAHED**

Secretaries of Editorial Staff

**ABDEL-HALIM MAHMOUD. — TAGRID SHARARA —
MOHAMED HOWEEDY**

Single Issue
P.T. 20

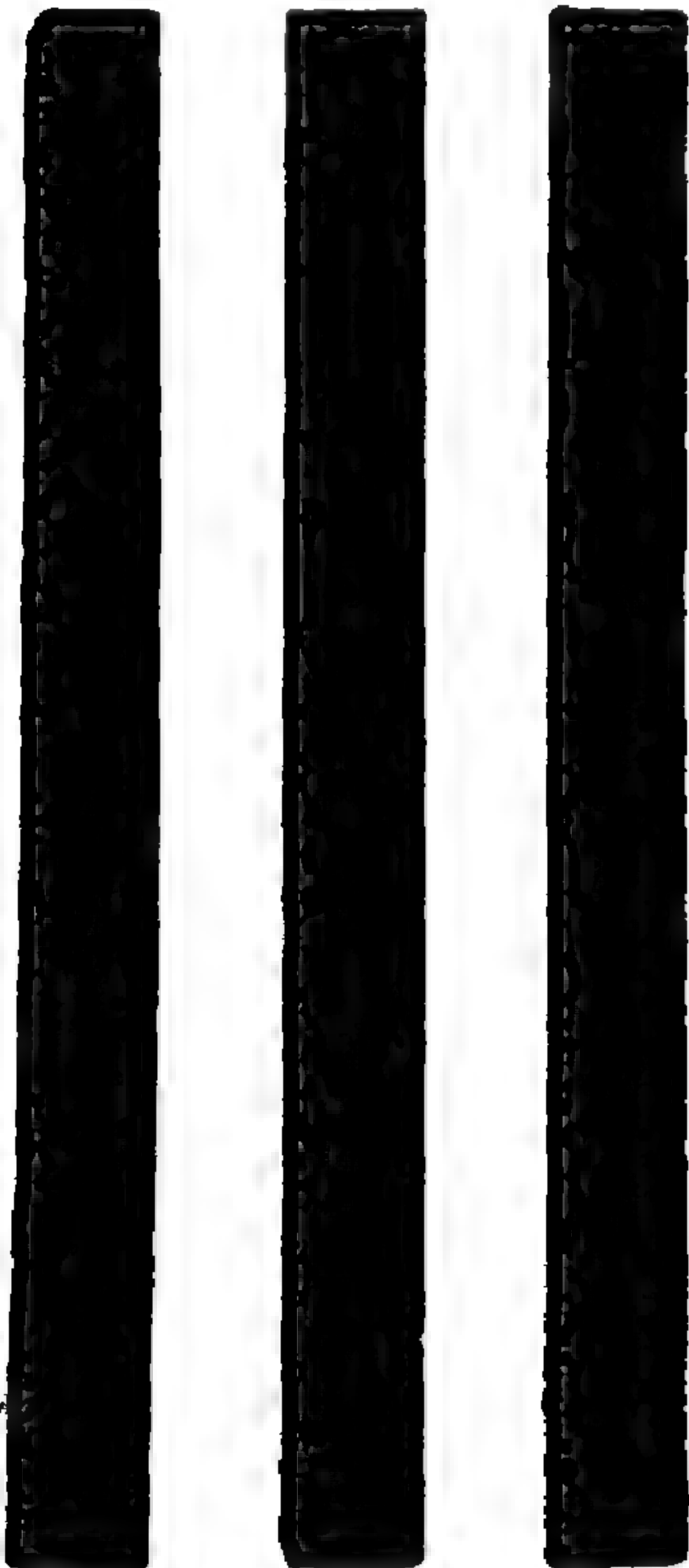
Annual Subscription
P.T. 50

**ISSUED THREE TIMES YEARLY
JAN — MAY — SEPTEMBER**



THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
**THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**

- 
- The Experimental Foundation of Clinical Psychology.
 - Sedentarisation and Land Problems.
 - The Concept of Value in Sociology.
 - Sedentarisation and Land Problems. Problems.
 - Extreme Response Sets in Normals.
 - Some Value Aspects Related to Occupational Mobility.
 - The Impact of Modern Democratic Thought on Education.
 - An Analytical Study of the Relation Between Patterns of Membership and Some Group Dimensions of Cooperatives.



الجلد الاآتماعفة القفوففة

فسدرفا
المرفز القوفى للآفوف الاآتماعفة وابآفناففة
الآفهورفة العربفة المفعوفة

- علم الاآتماع فى العراق .
- السآر الرسمى والسآر الشعبى .
- المآلفف المفعوفون فى المرفلة الثافوفة .
- اآر اسالفب التنشئة الاآتماعفة على فكوفن
العصاب عفف الاطفال .
- دراسة آآرفبفة للعوامل النفسفة الآركفة
المفعلفة فى بهمة دلفنة الصلب .
- افعاذ القرافار وعلاقتها بسمار الشآصفة .
- نماآج السلطة والبفروقراطفة عفف مالفى
فففر .
- عرض الكعب .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الأستاذ
حسين عوض بريقى ، اللواء عباس قطب الفايش ، الأستاذ
عبد الفتاح محمود حسن ، الأستاذ عبد المنعم الغربى ، الأستاذ
على نور الدين ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ محمد الصادق
المهدى ، الأستاذ محمد فتحى ، الدكتور مختار حمزة ، اللواء
يوسف بهادر .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة

رئيس التحرير . الدكتور أحمد محمد خليفة

مساعد رئيس التحرير : الدكتور عماد الدين سلطان

هدى مجاهد

سكرتير التحرير : عبدالحليم محمود — تفريد شرارة — محمد هويدى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ،

سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .

عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا)

السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموسوعات : اسم

المؤلف ، عنوان المقال (اسم

الموسوعة) تاريخ النشر .

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة

حسب الترتيب الهجائى لاسماء

المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر

فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ،

الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى

نهاية المقال ، الصفحات) .

ه — ان يرسل المقال الى سكرتارية

تحرير المجلة منسوخا على الآلة

الكاتبة من اصل وصورتين على ورق

فولسكاب .

مع مراعاة ترك هامشين جانبيين

عريضين ومسافة مزدوجة بين

السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة ان يراعى
ليما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات
الآتية :

١ — ان يذكر عنوان المقال موجزا ،

ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته

العلمية وخبراته ومؤلفاته فى

ميدان المقال او مايتصل به .

٢ — ان يورد فى صدر المقال عرض

موجز لرؤوس الموضوعات

الكبرى التى عولجت فيه .

٣ — ان يكون الشكل العام للمقال :

— مقدمة للتعريف بالمشكلة ،

وعرض موجز للدراسات

السابقة .

— خطة البحث او الدراسة .

— عرض البيانات التى توافرت

من البحث .

٤ — ان يكون اثبات المصادر على

النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم

الكتاب .

فهرس المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العدد

الصفحة

- السحر الرسمي والسحر الشعبي . نظرة جديدة الى التراث
السحري في المجتمع المصري المعاصر
دكتور محمد محمود الجوهري ٣
- التلاميذ المتفوقون في المرحلة الثانوية . اختيارهم واسس
مناهجهم
الاستاذ أحمد محمد على التركي ٢٥
- اثر أساليب التنشئة الاجتماعية على تكوين العصاب عند
الاطفال
دكتور محمود عبد القادر ٥٥
- دراسة تجريبية للعوامل النفسية الحركية المتطلبة في مهنة
دلفنة الصلب
الاستاذ محمود السيد أحمد أبو النيل ٨٧
- نماذج السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر
الاستاذ على عبد الرازق جلبى ١١١
- الاثروبولوجيا التطبيقية
جورج فوستر
عرض دكتور حسين محمد فهم ١١٣
- اتخاذ القرارات وعلاقتها بسمات الشخصية
الاستاذ يوسف صبرى ١٦٦
- علم الاجتماع في العراق
الاستاذ عياد القزاز ١٧٧

السحر الرسمي والسحر الشعبى نظرة جديدة الى التراث السحرى فى المجتمع المصرى المعاصر

دكتور محمد محمود الجوهري
مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة

تشهد مصر منذ نحو خمسة عشر عاما جهودا عديدة مخصصة تسعى الى اثاره الاهتمام بتراثنا الشعبى ، خاصة الجوانب الادبية والفنية فيه . ولما كانت هذه الصيحة المخلصة فى ذلك الوقت تمثل احساسا نكيا بوجود ثغرة خطيرة فى دراستنا الاجتماعية والفنية — ادبية وغير ادبية — فسرعان ما تولدت بعض الاستجابات ، التى لم تستغرق وقتا طويلا حتى لفتت نظر الاوساط الفنية ، وخلقت فعلا « حركة » — بالمعنى الحق للكلمة — للاهتمام بالتراث الشعبى . غير انه حدث — لاسباب ليس بهذا هو مقام التعرض لها — ان انحرفت الحركة عن الاتجاه السليم — والصعب — والمنطقى . . اقصد اتجاه الدراسة والتعرف والتنهم أولا . اذ كانت « اثاره » الاهتمام اقوى واكبر من طاقة شبابنا الدارس المثقف ، اى ان القاعدة العلمية لم تكن تتكافأ فى ذلك الوقت مع قوة الاهتمام العام بالتراث الشعبى . ووجدت الفئة القليلة الطليعة — او معظم افرادها — نفسها مدفوعة الى بذل الجهود لسد حاجة اجهزة الاعلام ووسائل الفنون بحاجتها من فنون الشعب . واختلطت بشكل خطير اهداف الدراسة العلمية التى يجب ان تتقدم كل هدف بأهداف « التطوير » و « الانتفاع » بالتراث الشعبى . ونجحت اجهزة الاعلام ونشر الثقافة فى ان تشوه حقيقة الاسلوب الامثل لتناول التراث الشعبى . فكان ما نحن اليه الآن من اوضاع مجافية للمنطق السليم . كلمة الفولكلور ، والفنون الشعبية ، على كل لسان . . عامة الناس ومثقفوهم — بل ورجال الاجتماع منهم — لا يملكون تصورا سليما لمضمون حركة فولكلورية صحيحة . فرقوا وافراد من الفنانين « تطور » الفن الشعبى : كذا بلا اساس من الدراسة او الجمع المنظم . . ادباء شبان — وغير شبان — « يكتبون » قصصا من تراث الشعب الادبى .

ووجه الخطورة هنا ان فرصا ذهبية لدراسة هذا التراث الخصب ومفتاحا أساسيا لفهم ثقافة هذا الشعب الفنى الاصيل تذوى مع كل يوم ، كل اولئك على حساب الصورة العلمية السليمة التى يمكن ان تتكون — بل ويجب ان تتكون — فى وقت مقبل لما عليه تراث الشعب . ثم هذا التراث « المطور » والمهذب . . . الخ كل ذلك من صفات غير حميدة — يرتد من خلال اجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الخطيرة التأثير والواسعة الانتشار ليزيح تراث الناس البسطاء من مكانه ، ويشوه معالم الصورة . ولحساب من كل هذا ، لسنا ندرى بالتحديد . .

غير ان حركة التاريخ لا يمكن ان تظل هكذا جانحة الى الابد . فقد حدث — ومع بداية الاهتمام الجاد بإنشاء مركز للفنون الشعبية — ان أوفدت الدولة

بعثات من بين خريجي الجامعات لدراسة الفولكلور دراسة أكاديمية ، أقصد بالذات مناهج الدراسة وأساليب الجمع . وكان للاستاذ أحمد رشدي صالح — الذي كان يحمل يوما لواء حركة علمية للاهتمام بالتراث الشعبي (٢) — فضل في سفر شاب الى أمريكا للتخصص في الادب الشعبي بجامعة انديانا ، وسفر كاتب هذه السطور لدراسة مناهج الفولكلور بألمانيا ، باعتبارها معقل الاهتمام الحديث بهذا العلم ، وصاحبة اغنى تراث فيه .

وعلى الطريق الصعب لبعث الاهتمام العلمى الجاد — والذي اكرر انه لا بد أن يمثل بداية كل حركة مخلصه وصحيحة — تأتى هذه السلسلة من المقالات ، عليها تقدم بعض العون في سبيل الفهم الصحيح والتناول العلمى لتراثنا الشعبى .

وستكون المقالات الاولى عن المعتقدات الشعبية والسحر بخاصة ، اذ يبدأ المؤلف في تطوير بعض نتائج رسالته للدكتوراه عن :

« استخدام أسماء الله في السحر في المؤلفات المنسوبة للبونى » (٣) ، جامعة بون ١٩٦٦ .

لماذا السحر أولا :

لعله يبدو غريبا بعض الشيء أن يبدى متخصص اجتماعى اهتماما أساسيا بدراسة ميدان المعتقدات الشعبية ، وقد يتبادر الى الذهن أنه حقيق بأن يولى اهتمامه الاول للعادات والتقاليد مثلا . غير أن كل من خبر حياة شعبنا — وفلاحيه بالذات — في حقيقتها ليدرك مدى أهمية هذه المعتقدات — وخاصة الغيبية منها — في توجيه سلوكه ، وفي تحديد نظرته الى مجتمعه المحلى ، وإلى عالمه الكبير على السواء . ولعله مما يلفت نظر المتخصصين الاجتماعيين هنا أنه برغم كون هذا القطاع من تراث الشعب أكثرها بدائية على الإطلاق فهو في نفس الوقت أعصاها على التطوير وأعتاها في مقاومة التغيير . حقيقة أن هذه المشكلة يمكن أن نستثير متخصصين من علوم انسانية أخرى ، غير أننا نعتقد أن دارس الاجتماع هو أقدر المتخصصين المتصلين بهذا الميدان على دراسة هذا الموضوع في إطار تكاملى ، يمكن أن يكون ذا عائد مثمر . وهناك مظاهر أخرى عديدة لأهمية هذا الميدان لا يتسع المجال لسردها جميعا ، ولكننا نكتفى بالإشارة الى أنه أكثر من غيره قدرة على عكس مراحل التطور التى مرت بها ثقافة الشعب ، وهو من ناحية معينة مصفاة تحتجز فوقها رواسب كثيرة من مراحل بدائية ومتخلفة ، بالقياس الى المستوى الراهن .

ثم كان لنظرة كثيرين منا الى هذا الميدان كـ « تابو » يحفل بكثير من المنزقات الخطيرة ، أثره الواضح في نبذهم الاهتمام به ، وتحولهم الى موضوعات أكثر « أمانا » ، وأبعد عن مهاوى الشطط (٤) .

نجد في مقابل هذا احتفالا أساسيا من جانب المستشرقين وعلماء الفولكلور الاوروبيين بهذا القطاع من التراث المصرى والعربى بعامة وغفلة منا — أو ربما تقصيرا — في ملاحظة ما يكتب وما تثر عنه هذه الدراسات من نتائج ، وكذلك

ما تفحرف اليه من شطط في التفسير . لكل هذا ولغيره كان اهتمامنا الاول موجها الى المعتقدات الشعبية ، والى السحر بالذات ، لما يمر به من مرحلة تحول حاسمة ، تكاد أن تحدث به تغييرا نوعيا هاما ، نحن لا نقدر بعد على استيعابه وتحقيقه .

وكان من الطبيعي أن تصدر هذه السلسلة — وقد اتفقنا على البدء بالمعتقدات — بعرض موقف جديد يجب أن نتخذه في تناولنا للمعتقدات السحرية أساسا .

فقد كان من أبرز نتائج دراستنا المشار إليها توضيح الفرق بين السحر الرسمي والسحر الشعبي بدرجة كافية . وهو فارق لم يهمل من اليسير تبينه اليوم بفضل ما طرأ من تطور على هذا الميدان من المعتقدات . ويستحيل كلية ادراكه من واقع الدراسة المكتبية النظرية وحدها .

تبرهن لنا على ذلك الحقيقة البسيطة اتي مؤداها أن أحدا من الدارسين السابقين لم يدركه حتى الآن وأبرز من تجب الإشارة اليهم في هذا المجال الانجليزى وليم لين (٥) والفرنسى دوتيه (٦) فقد غفل كلاهما مع الأسف عن ادراك ذلك الفرق ، الذى كان لا يزال واضحا بينا — أيام أن أجريا دراستهما — بين السحر الرسمي والسحر الشعبي . فلم يتخذ وليم لين موقفا نقديا في معالجته للتراث الشعبى عموما . أما دوتيه فقد ضلله أن يستخدم — في نفس الوقت وعلى مستوى واحد ! — مؤلفات سحرية رسمية خالصة — مثل « شمس المعارف الكبرى » للبونى — ومؤلفات أخرى رسمية أيضا ولكنها مصطبغة الى حد بعيد بمؤثرات ونتاج رسمى وشعبى واضح — مثل « شمس الانوار وكنوز الاسرار الكبرى » لابن الحاج ، الى جانب عناصر سحرية شعبية خالصة ، مما جمعه بنفسه خلال فترة اقامته الطويلة بالجزائر . وكان أن اتخذ موقفا غير متفحص من كل هذا النتاج الشعبى ، بالذات فيما يتعلق بموضوعنا الخاص هنا ، فكان « كله سحر » .

هذا الموقف الخطير الذى اتخذه رائدان كبيران من رواد دراسة التراث الشعبى العربى — وخاصة السحرى — كان له أكبر الاثر في عدم انتباه من جاعوا بعدهم ، وكرسوا كل جهودهم لدراسة المعتقدات — والسحر بالذات — الى هذا الفرق . ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر دارسين شهيرين في هذا الميدان مثل : فينكلر (٧) ، وتسبندن (٨) ، وكريس (٩) ، فقد انطلقوا بصفة عامة من نظرة لين ودوتيه . شجعهم على ذلك أنه فرق حى ، لا يمكن تبينه من مجرد الدراسة المكتبية النظرية ، ولا يلمسه الا من خبر هؤلاء الناس — أصحاب هذا التراث — عن قرب ، وعایشهم وفهم مكنون أنفسهم وفكرهم ، وهذه حسنة كبيرة لمن يدرس تراث بلده ونتاج شعبه .

قد يسأل سائل : ولكن ما هى جدوى تحديد هذا الفرق ، ومعرفته ، وما معنى مراعاته عند تناول أى مادة سحرية بالدراسة ؟

كما سيتضح من عرضنا أن هناك — علاوة على الاختلاف في النظرة الى العالم ، وفي الموضوعات الاساسية التى يدور حولها كل من النوعين المذكورين — فروقا واضحة في أسلوب التناسل أو التوارث ، فروق يجب الالتفات إليها عند الجمع (١٠) ، وعند الدراسة التحليلية على السواء . يرتبط

بها كذلك قروق في المصادر التي اثرت في مادة ، وفي شكل كل نوع منهما وهو ما يجب مراعاته عند أي استعراض تاريخي ، أو تفسير وفهم لضمونه . ثم أخيرا — وجماعا لكل هذا — اختلاف في خط التطور العام ، وفي الإجابة على السؤال الكبير : الى أين يتجه تراثنا السحري ؟

ولكن نلرجع عن هذه الاسئلة الكبرى ، لنتحقق في البداية من أمر صغير : هل هناك سحر رسمي وآخر شعبي ؟ ما هي خصائص كل منهما ، وهل هناك نماذج محددة يمكن أن نسوقها ؟ وسنحاول في مقالنا الإجابة على هذه الاسئلة .

السحر الرسمي والسحر الشعبي :

لعل هناك فارقا أوليا — وغير فني — بين نوعي السحر المشار اليهما : فالرسمي — في صورته المعروفة التي سنعرض لها — يخاطب فئة محدودة من الناس هم السحرة المحترقون * . « المشايخ » المعروفين لنا جميعا في ريف بلدنا وحضرها . أما الشعبي — في صورته المتميزة عن الأولى — فملك لنا جميعا ، لجديتي ، وأمي ، ولي ولأسرتي الصغيرة ، نحن نعيشه ونمارسه كل يوم .

ولذلك يطالعنا كتاب أساسي في السحر الرسمي — هو « شمس المعارف الكبرى » للبونى على الصفحة الثالثة من المجلد الاول — بعد أن فرغ من ديباجة الكتاب :

« انه كتاب الاولياء والصالحين الطائعين والمريدين والعاملين الراغبين » (١) . يرتبط بهذا لوثق الارتباط ويترتب عليه أن يطلب الساحر الرسمي في مفتتح كتابه أو رسالته أن يضمن من وصلت اليه هذه المعلومات ، يضمن بها عن الآخرين والا يبوح بما تحويه من أسرار . يقول البونى في الافتتاحية المشار اليها : « .. فحرام على من وقع كتابي هذا في يده أن يبديه لغير أهله ، أو يبوح به في غير محله ، فانه ان فعل ذلك حرمه الله تعالى مذاقعه ومنعت عنه فوائده وبركته . و لا تمسه الا وانت طاهر ، ولا تقربه الا اذا كنت ذاكرا ، لتفوز منه بما تريد ، ولا تصرفه الا فيما يرضى الله تعالى .. فكن به ضنينا ، ولا تدع منه قليلا ولا كثيرا وليكن يقينك صادقا وإيمانك بحقائقه واثقا .. » .

السحر الرسمي إذن يحرص بشدة على أن يبقى على خصوصيته ، وعلى ألا يذيع « سر المهنة » مهددا قارئه أو عميله في أكثر من موضع — على لسان

* أود أن اسلم هنا بأن كلمة « رسمي » قد سببت لي كثيرا من المشكلات واثارت لدى أساتذتي وزملائي ممن قرعوا الرسالة أو هذا المقال قبل نشره عديدا من التساؤلات . ولم يكن مطروحا كبديل لها سوى « الاحترافي » . حقيقة أنها اقرب التسميات الأخرى الى ما نريد أن ندل عليه ، من حيث أن الرسمي « يمارس عادة بواسطة محترفين . ولكن هذه ليست القاعدة ، فليس ضروريا أولا : أن تمثل « الكتابة » أو حرفة الاشتغال بالسحر العمل الرئيسي لمن نحن بصدد الكلام عنه ، ثم أنه ليس من المحتم — ثانيا — أن يؤجر على هذا العمل .

فقد يكون « ورثة » ويمارسه خدمة ومحبة وودا .. وقد اتضحت لي هذه الأمور من الدراسة الميدانية التي درست فيها في شتاء ١٩٦٥/٦٤ بعض المشتغلين بالسحر في بعض أقاليم بلادنا وكنت قبلها أميل الى استخدام مصطلح « احترافي » .

المؤلف نفسه أو على لسان ملاك أو خادم في سياق معين — بأن يبطل مفعول هذا التأثير أن هو باح به لأحد (١٢) .

فما هي على وجه التحديد معالم كل من هذين النوعين ، مع التنبيه مرة أخرى بأن حديثنا — في مادته — محدود بحدود السحر الاسلامى المصرى وان كانت نتائجه المنهجية يمكن أن تكون بذات بال لمن يعرض فيما بعد بالدراسة العلمية لتراث سحرى في مجتمع عربى آخر ، حيث قد يكون من الضرورى الانتباه الى فروق من هذا النوع ، أو الى تحديدات أخرى أولية للمادة المتناولة (١٣) .

بعد هذا يختلف ميدان السحر الرسمى والسحر الشعبى عن بعضهما في النقاط التالية :

- ١ — النظرة الى العالم (فكرتهما عن العالم) .
- ٢ — الموضوعات الاساسية التى يدور حولها كل ميدان منهما .
- ٣ — الشكل الذى يحفظ ويتوارث به كل نوع منهما .
- ٤ — مصادر التأثير على كل نوع ، أو على الاقل ترتيب أهميتها .
- ٥ — مدى شدة الحاجة الدافعة الى اللجوء للسحر فى كل منهما .

ونعرض لهذه النقاط بشئ من التفصيل فيما يلى :

يعتقد الساحر الرسمى أن الله هو خالق نظام هذا العالم والمسيطر عليه ، وأن هذا النظام لا يخضع لارادة غير ارادته . هو الذى خلق كل شئ . وأن كان قد سار فى ذلك وفق بعض الاسس السحرية (العلمية) من هذا مثلا : أنه خلق كل شئ بقوة اسمه هو ، وخلق الاشياء الطيبة فى الوقت الطيب المناسب ، وخلق الاشياء الضارة فى الوقت النحس غير المناسب ، وخلق لكل شئ ملاكا أو روحا أو كل اليه الاشراف عليه .

وتمثل هذه العناصر الاركان الاساسية للعملية السحرية . فالاسم يمثل فى جميع الثقافات التقليدية قوة خاصة . وهو مرتبط بشخصية صاحبة بواسطة قوة روحية . وقد لعبت هذه الخاصية السحرية للاسم — ولا زالت تلعب — دورا هاما للغاية فى الحياة الروحية لجميع الشعوب وفى جميع العصور . وهنا أيضا تلعب الاسماء — سواء كانت أسماء الهية أو غير ذلك — الدور الاساسى . ويعتبر ميدان علم الاسماء تنويجا للميادين الأخرى كعلم الحروف ، وعلم الخواتم والاشكال ، والمربعات ، والتنجيم وغير ذلك . فهى تعتبر جميعا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لهذا « العلم » (١٤) أما من حيث ارتباط العمل السحرى بوقت معين ، فتجلى لنا العلاقات القوية المتبادلة بين علم الاسماء وعلم التنجيم . فالساحر يرى أن الاسم الإلهى لا يمكن أن يستخدم هكذا فى كل وقت من الاوقات . وإنما لكل اسم منها وقت خاص به يجب استخدامه فيه . ويتوقف تحديد هذا الوقت على عاملين :

(أ) طبيعة الوقت نفسه ان كان سعيدا أو نحسا .

(ب) طبيعة ومزاج الملاك الموكل بالاسم (١٥) .

أما من حيث الملائكة الموكلين فيرى السحر الرسمى أن لكل مخلوق ملاك موكل به . ولكل اسم من أسماء الله خادم موكل به ، كما أن هناك خادما لكل آية قرآنية ، وكل حرف من حروف الابجدية ، بل وكل دعوة (رقية) .

وليست الملائكة الخدام قلصرة فقط على هذه الاشياء « المقدسة » وانما هناك ايضا خادما لكل يوم من ايام الاسبوع ، ولكل ساعة من ساعات اليوم ، ولكل فصل من فصول السنة ، وكل نوع من الرياح ، وكل اتجاه من الاتجاهات الاربع . . الخ (١٦) .

ويرى الساحر الرسمي ان مهمته هي خلق كل شيء وفقا لنفس المبادئ التي اتبعت في الخلق الالهي بقدر الامكان . والمقصود بكلمة « خلق » هنا صنع شيء جديد او تغيير شيء قائم فعلا . وهو يحاول في هذا الصدد ايضا استخدام نفس الوسائل التي استخدمها الله في خلق العالم . ولذلك لا يمكن ان ينجح له اى عمل دون اذن وتفويض من الله . ونلاحظ ان السحرة الرسميين يؤكدون هذا في كل مناسبة ، وعند تقديم اى وصفة سحرية . ولا يمكن ان تتحقق فاعلية اى من الوسائل التي اشرنا اليها : اسماء الله واختيار الوقت المناسب ، الحروف . . الخ الا من خلال القوة التي بضيفها الله عليها ، ومن خلال مساعدة خدامها من الارواح الذين هم خلق الله تعالى .

ولعله من المفيد لتوضيح ذلك ان نورد نصا من كتاب شمس المعارف للبونى : يقول في بداية حديثه عن شرح الاسماء الحسنى : « . . . اعلم ان اسمه تعالى الله هو اسم الله الاعظم ، وهو من الانكار المفردة العظيمة . فمن فكره ٦٦ مرة بعد صلاة ركعتين في جوف الليل بعد صوم ورياضة طويلة فانه ينزل عليه سيد الروحانيين الملك كهياك عليه السلام وهو من الملائكة التي تجاه العرش وهو حاكم على ٦٦ صفا من الملائكة وتحت كرامته اربع قواد تحت يد كل ٦٦ ملكا فاذا فكره الذاكر عدده في خلوته فان الخادم يحضر ويخر ساجدا لله تعالى . ويقول في سجوده اسماء عظيمة سريعة الاجابة وهي اللهم انى اسالك بالله . . اسالك بأحديتك وصمديتك ونعوت ربوبيتك ان عبدا من عبيدك قد شاركنا في التسبيح والتقديس والامر امرك فان امرتنا بالنزول اليه فباركنا . فيقول الله تعالى انزلوا اليه واقضوا حاجته فانه دعا باسمى الاعظم . فينزل ومن معه الى الذاكر ، ويقول له : ايها العبد الصالح . . . » (١٧) .

يترتب على هذا منطقيا ان اتباع الطرق والاساليب الواردة والمفصلة في كتب السحر المختلفة عند تقديم وصفة سحرية معينة لابد ان يقود حتما الى النتيجة المطلوبة . ولكن ماذا لو تأخرت النتيجة او احتجب التأثير المنشود تماما ؟ تفسر ذلك عند الساحر الرسمي يسير : فالخطأ طبعا راجع الى شخص الساحر المنفذ وليس كامنا في طبيعة التكنيك المستخدم او راجعا الى قصور في قوة الاسم الالهي او غيره من عناصر العملية السحرية . ولذلك يقول البونى : « . . . وان لم تحصل الاجابة فمن تقصيرك فان هذا الدعاء لا يخيب من دعا به موقنا مخلصا اكلالا للحلال صواما قواما صاحب صلاة ورياضة وصدق نية . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يدعوا والمطعم حرام والمشراب حرام والملبس حرام ائى يستجاب له . فعليك بالحلال يستجب لك لانه دعاء الاولياء والاصفياء » (١٨) .

اما بالنسبة للساحر الشعبي — ان جاز هذا التعبير — فالفكرة أبسط من هذا بكثير . حقيقة انه يسلم — كمسلم — بأن كل شيء في هذا العالم يخضع لارادة الله . ولكنه يعتقد مع ذلك أن كل خير او شر يمكن أن يصيب الانسان

يرجع الى علاقة بين الانسان الفرد والجن . ولذلك ليس « علم » السحر الشعبي سوى كيفية تسخير واستغلال الجن للحيلولة دون وقوع شيء ضار أو لعمل ما من شأنه الاضرار بأحد . واذا ما تتبعنا تصور المستخدم للسحر الشعبي أكثر من هذا لاتضح لنا انه يتجاوز عتبة الوثنية ، ويدخل في تناقض مع المبادئ الأساسية للدين الاسلامي (١٩) .

من هذا يتضح لنا مدى الاختلاف في النظرة الى العالم بين نوعي السحر غير أننا سوف نرى فيما بعد كيف أن هذه الهوة آخذة في التضاؤل بمرور الايام ،

أما من حيث الموضوعات الأساسية التي يدور حولها كل ميدان منهما ، فنجد أن السحر الرسمي يدور أساساً حول الدراسة التقليدية والبحث في الله وعرشه ، وخدمه ، وما يرضيه وما يغضبه . الخ . وكذلك الملائكة ، والجن والخصائص السحرية للحروف والاعداد واسماء الله والنباتات والحيوانات . الخ . ثم تأتي في مرتبة عالية على هذا التعاليم الخاصة باستخدام هذه العناصر السحرية ، وطرق نقل هذه الاسرار الى الاجيال التالية والمحافظة عليها . ثم تلى ذلك الأغراض التي يمكن استخدام هذه العناصر السحرية فيها .

على أننا نؤكد هنا أن الانتفاع العملي يخضع لدرجة تدين الساحر ، وما بلغه من تقدم في مراتب التصوف والاختصاص بالصعوبة ، التي تسعى الى تخليص جسده وروحه من كل شرك أو فساد أو ظلم . معنى هذا أنه لا يستطيع هكذا دفعة واحدة تحقيق التأثير السحري المطلوب ، بل لابد له أن يتوصل الى ذلك على مراحل ، حتى يصل في النهاية الى أن « يخضع الله له كل المخلوقات » (٢٠) .

أما السحر الشعبي فيدور أساساً حول الممارسة العملية . ولا تحتل العناصر النظرية — التي كانت تشغل مكانة بارزة في السحر الرسمي — سوى مرتبة ثانوية فقط . ونجد بعض الموضوعات التي كانت تعالج في السحر الرسمي بمنتهى العناية والاسهاب ، لا تتمتع هنا الا بأهمية ضئيلة والعكس بالعكس . ولذلك كان من أبرز الظواهر المصاحبة لتدهور السحر الرسمي في العصر الحاضر — بعد أن فقد موارده من السحرة الرسميين المتخصصين وأتى العصر الحديث على كثير من مكانته السابقة ، وفقد بذلك طابعه « الأكاديمي » الذي أشرنا الى طرف منه — كان من أبرز تلك الظواهر التي طوعت الكتب السحرية الرسمية لمطالبات الشعب ، ومفاهيم السحر عنده — فهو لا يحتاج الا الى وصفات لمواقف معينة . فكان أن أصبحت كتب السحر اليوم لا تعدو مجموعة كبيرة من الوصفات التي يلجأ اليها الساحر المحترف لاجابة طلبات عملائه . وتزود هذه الكتب الجديدة — أو القديمة المعاد طبعها — بفهارس مفصلة تقتصر عادة على سرد الأغراض التي يمكن أن تستخدم فيها هذه الوصفات . ولم يعد على الساحر المحترف — عندما يأتيه العميل — الا أن يقلب صفحات فهرس الكتاب الذي يستعمله ليفتح مباشرة على الوصفة التي ينقلها للعميل (٢١) .

ويرجع هذا الفرق في الموضوعات الأساسية بين ميداني السحر الى وجه الاختلاف الثالث الذي أشرنا اليه . إذ لما كان السحر الرسمي أساساً تراثاً مكتوباً ، لا يتناقل ولا يحفظ الا مدوناً (٢٢) ، نجده أكثر تأثراً بالتراث

الحضارى المكتوب عادة . وتأتى فى مقدمة هذه الكتب : تلك المؤلفات التى نقلت الى اللغة العربية من اللغتين العبرية والسورانية ، وتحتوى هذه الكتب — بشكل واضح كل الوضوح — الى جانب العناصر العبرية والسورانية عناصر بابلية ، وآشورية ، واغريقية . ومن المؤلفات ذات التأثير الهام فى هذا الصدد أيضا : الكتب العربية فى فجر الاسلام .

أما السحر الشعبى فيقوم أساسا على المعتقد المحفوظ فى صدور الناس ، وعلى الخبرات المكتسبة ، التى يتم تواترها وحفظها شفاهة فى المقام الاول . (مثل : الحسد وما يدور حوله من معتقدات وممارسات ، والتفأول والتشاؤم من الاسماء كالتفأول بكلمة أخضر والعزوف عن ذكر أسماء الامراض الخطيرة كالسرطان أو غيره ، وذلك ايمانا بالقوة السحرية للاسم . فذكر الاسم استحضار لمضمونه واتصال بهذا المضمون .. الخ . وكذلك عفريت الليل وما يسجله المعتقد الشعبى الشفاهى عنه من قصص وحكايات ، وسنعرض له بشيء من التفصيل فيما يلى) . ولهذا نرى هذا الميدان أكثر تأثرا بالتراث الشفاهى المتواتر فى المجتمع المصرى . وأبرز عناصر هذا التراث : البقايا المصرية القديمة ، والمسيحية القديمة ، والاسلامية الاولى التى نقلت الى مصر على يد القبائل التى هاجرت اليها بعد الفتح العربى . وقد استوطنت هذه القبائل فيما بعد بعض أقاليم مصر ، فقربت الى المصريين من خلال ذلك التراث العربى القديم والاسلامى الاول (٢٣) .

علينا بعد ذلك أن نذكر بكلمة سريعة اختلاف مدى حاجة الشخص الممارس (العميل) فى كل نوع من نوعى السحر . فذكرنا أن السحر الشعبى يعتمد على خبرة عامة غير عميقة الاسس . ويمارس السحر الشعبى من قبل كل فرد فى المجتمع فى كل مناسبة من المناسبات . أما السحر الرسمى فيقوم على معارف علمية متخصصة ذات أساس « علمى » . ولا يذهب الشخص للساحر الرسمى إلا اذا كان السحر الشعبى قد أخفق فى تحقيق النجاح المطلوب ، أو اذا قدر صاحب الحاجة بادىء ذى بدء أن الهدف المنشود عظيم الاهمية بحيث أن الخبرات الضعيفة المحدودة للسحر الشعبى لن تيسر الوصول اليه . ونذكر كمثال للحالة الاولى السيدة التى تريد انجاب أطفال . فهى تسعى فى اول الامر الى أن تعالج نفسها وزوجها بواسطة الطرق المعروفة . وهى تستعين فى ذلك بخبرات الاقارب والجارات فاذا ما أخفق كل هذا لجأت الى الساحر الرسمى . وبذلك يبدأ السحر الرسمى . ثم نذكر كمثال للحالة الثانية الرجل الذى يريد القضاء على جاره لآى سبب من الاسباب — وهو غرض وارد بكثرة فى كتب السحر — فهو يرى منذ البداية أن خبراته اضعف من تحقيق هذه الرغبة . ولذلك يتجه الى الساحر الرسمى مباشرة (٢٤) .

مثال :

نود أن نسوق المثال التالى لزيادة توضيح الفرق بين السحر الرسمى والسحر الشعبى ، ونريد أن نمس بهذه المناسبة بابا هاما وكبيرا من ابواب السحر الشعبى ، وأعنى « عفريت الليل » . فهو يفسر فى رأى المعتقد الشعبى :

(١) على أنه زوج ميت . فإذا مات إنسان في حادث نشأ « من دمه »
عفريت (٢٥) .

وتتخذ هذه العفاريت عادة اشكالا معينة . كما أنها تظهر في أماكن معينة .
وتستطيع أرواح الموتى أن تتدخل في الحياة متخذة صورة عفريت ، وذلك
لتأدية مهمة معينة . من هذا مثلا أن تظهر روح ولى في صورة حيوان رهيب
لمعاقبة من حقر من شأن الولي أو أهان ضريحه (٢٦) .

(ب) كما قد يعسر على أنه جن ، وهذه إما أن تكون جان طيبة أو جان
شريرة .

وتتخذ الجان الطيبة أحيانا هيئة الثعبان أو القطة ... الخ وتكون مهمتها
غالبا حماية مكان معين أو الحرص على معاملة الإنسان للأرواح السفلية
معاملة طيبة (٢٧) . أما مهمة الجان الشريرة فهي إلحاق الضرر بالإنسان
والحيوان (٢٨) .

(ج) وقد تفسر عفاريت الليل على أنها أرواح مختلفة ، لها شروط معينة
لم تتحقق من هذا مثلا روح أحد التوائم التي تظل تحوم في المنطقة على هيئة
قطه حتى يعطى لهذا الطفل لبن ناقة ليشربه (٢٩) .

وتتخذ هذه العفاريت عادة اشكالا مختلفة وتسكن غالبا تحت الأرض ،
وفي النار ، وفي الآبار ، وفي الخرائب ، وفي المراحيض والأفران ، وفي المقابر .
وبصفة عامة في الأماكن المظلمة ، والصحراء التي تحيط بكثير من قرى
الصعيد (٣٠) .

ويتضمن المعتقد الشعبي تفاصيل دقيقة عن أصول التعامل مع هذه
العفاريت الأمر الذي لا نستطيع أن نعرض له في هذا المقام . وبينما يحتل هذا
الموضوع مكانة بارزة في السحر الشعبي ، نجده يكاد لا يفكر في كتب السحر
الرسمي البحث . وهو لا يرد في مؤلفات البونى إلا في موضع واحد في كتاب
شمس المعارف الكبرى ، حيث يقول : حكى الأوزاعى رحمه الله تعالى ،
قال : تخيل لى خيال فى الليل ، فجذعت منه فقلت باسم الله الرحمن الرحيم ،
فقال لى : لقد استعذت بعظم وانصرف عني (٣١) .

ملحوظة ختامية :

نعرض في النهاية على عجل لعلاقة التفاعل بين هذين النوعين من السحر .
فكل شيء في هذا المجال خاضع للتغير . فازدادت بمرور الوقت صعوبة تبين
الخصائص المميزة لكل نوع منهما . وأخذت حدودهما تتلاحم ، بل وتتداخل
في بعضها .

ويجب ألا ننسى في هذا الصدد أن حملة السحر الرسمي هم أبناء هذا
المجتمع ، ولدوا فيه وعاشوا في إطاره . فهم أنفسهم همزة وصل بين نوعي
السحر . إذ يأخذون من السحر الرسمي خبرات ومعارف ينقلونها للشعب
أثرت في السحر الشعبي تأثير قويا . وهم بالعكس أيضا ينقلون عن السحر
الشعبي الشيء الكثير الذى يثرون به مؤلفاتهم ووصفاتهم في السحر الرسمي .

ثم هناك عملية أخرى كان لها أعظم الأثر في الفترة الأخيرة . والرأى عندنا

انه لم يعد هناك شيء في ميدان السحر الرسمي بمعناه الحقيقى ، وأن السحر قد فقد كثيرا من مكانته كمهنة (٢٢) . فهناك اذن نوع من « التوقف » في انتاج سحر رسمى جديد ، ولم يعد أمام مخلفاته الباقية الا أن تقدم الثوب الذى يغلف فيه الممارسون مادتهم السحرية الشعبية التى لازالت تدب فيها الحياة .

فبذلت جهود كثيرة لصبغ افكار وخبرات السحر الشعبى بطريقة التفكير المعروفة في السحر الرسمي . مما نتج عنه مؤخرا حشد ضخم جدا من الكتب — والمخطوطات طبعا — التى تحتوى في جوهرها على تصورات وخبرات سحرية شعبية ولكنها مغلفة بمناهج وخبرات سحرية رسمية ، وهى في نفس الوقت وسيلة — تجارية نفسية — لتأكيداها وابرار مدى فاعليتها (٢٣) .

ولا ننس هنا الدور الكبير الذى تلعبه بعض دور النشر المصرية في هذا الصدد . فهى تحقق تجارة رابحة للغاية ، اذ لا تحتاج الى أكثر من طبع بعض فصول من كتاب أو عدة كتب سحرية . وقد يحدث في بعض الاحيان أن يعيد أحد الشيوخ كتابة هذه الفصول (٢٤) ولو أن هذه ليست هى القاعدة السائدة . كما يعاد اليوم طبع مؤلفات بأكملها ، كشمس المعارف الكبرى للبونى مثلا (٢٥) .

وهكذا يتضح كيف أن تبين هذا الفرق الاساسى الهام له خطورته التى تحتم علينا الالتفات اليه عند الجمع ، وفي الدراسة التحليلية ، وخاصة جانب العرض التاريخى منها . أما من حيث التنبؤ بخط التطور في المستقبل ، فالواقع الذى سنتعامل معه هنا — ازاء ما حدث من توقف في انتاج سحر رسمى جديد — سحر شعبى متوشح بغلاف رسمى . لذلك فإن تحريم تداول الكتب السحرية — مع افتراض تذليل كل ما يعترض ذلك من صعوبات عملية — لن يقضى الا على هذا الثوب المتخلف من حضارات القرون الماضية . أما محتواه — السحر الشعبى بصورته التى حددناها من قبل — فسيظل يمثل تحديا اساسيا ، لن يفلح معه الا الحوار الذى، يسحب الارض من تحت قدميه .

الحواشي والمراجع

(١) لم يتعرض علم من العلوم الانسانية لمشكلات الاستخدام العملى لمواده ومناهجه وافكاره ومحنة « الانتفاع » بمادته « وتطويرها » في ضوء ايدولوجيات معينة بمثل ما تعرض له علم الفولكلور . ذلك أن ظروف نشأته الخاصة وارتباطها بالحركة الرومانسية — في ألمانيا أساسا — وبنشأة القوميات الأوروبية قد جعلت فكرة التطبيق والانتفاع هذه قريبة من فكر كل صاحب ايدولوجية أو مذهب خاص . وأبرز هذه المحن التي مر بها هذا العلم في تاريخه غير الطويل ظروف تطويره أو استخدامه لتأييد بعض قضايا الفكر القومى النازى فى ألمانيا الهتلرية .

(٢) من أبرز مؤلفاته التى أسهمت بشكل مباشر فى إثارة اهتمام حقيقى بالموضوع :

— الادب الشعبى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ .

— فنون الادب الشعبى (فى جزأين) الطبعة الاولى : الجزء الاول ، القاهرة دار الفكر ، مارس ١٩٥٦ . الجزء الثانى : القاهرة ، دار الفكر ابريل ١٩٥٦ .

— علم الفولكلور تأليف الكسندر كراب ، ترجمة ، القاهرة ، المؤسسة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٥ .

علاوة على عدد لا يكاد يقع تحت حصر من المقالات والندوات والمحاضرات والاحاديث ، وكذلك المؤلفات ذات الاهتمام غير المباشر .

(3) Mohamed El-Gawhary, Die Gottesnamen in magischen Gebrauch in den al-Buni zugeschriebenen Werken, Dissertation, Bonn 1968.

رسالة دكتوراه منشورة :

وقد اختيرت مؤلفات البونى كمصدر أساسى لاجراء هذه الدراسة . واسمه بالكامل : محى الدين أبو العباس أحمد بن على بن يوسف البونى القرشى . ويعتبر أكبر وأشهر ساحر مسلم على الإطلاق . يتأكد لنا ذلك اذا ما القينا نظرة على قائمة مؤلفاته الطويلة ، سواء كانت من تأليفه فعلا أو منسوبة اليه فقط . كنيته « بونى » نسبة الى « بونة » فى الجزائر حاليا . توفى فى القاهرة عام ٦٢٢ هـ الموافق ١٢٢٥ م .

(٤) ولا سنا نفعل أبدا الجهود المخلصة والمثمرة لنفر من الباحثين المصريين والعرب ، وخاصة كتابات الدكتور سيد عويس ، سواء فى كتيبه :

— من ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٤ .. الخ .

— او المقالات العلمية التى شهدت هذه المجلة بعضا منها ، وآخرها : « من منابع أصول الحكمة فى تراثنا الثقافى المعاصر » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٩ المجلد السادس .

(٥) ونذكر من مؤلفاته العديدة :

E.W. lane, An account of the manners and customs of the Modern Egyptians, London 1836.

—————, Arabian Society in the Middle Ages, London, 1883.

(6) Edmond Doutté, Magie et Religion dans l'Afrique du Nord, Alger, 1909.

وهو مؤلف عظيم الاهمية من حيث استطاعته لأول مرة الاقتراب من كثير من دقائق المعتقدات الشعبية الاسلامية وخاصة السحرية منها . وعلى ما فى كتابه من نقائص — بفضل تاريخه القديم والحدود المفروضة على قدراته كأجنبى يدرس جانبا دقيقا من حياة الشعب — فانها لا يمكن أن تجعلنا نقتل من شأن هذا الكتاب الممتاز الذى أخرجه دوتيه . فقد تناول فيه لأول مرة حشدا هائلا من المادة الجديدة . كما نجح فى معالجة عدد كبير من المسائل معالجة ممتازة ، يكفى أن نشير فى هذا الصدد الى الفصل الخامس من كتابه وعنوانه « الاغراض العملية للسحر » .

(7) Hans A. Winkler, Siegel und Charaktere in der mohammedanischen Zauberei, Studien Zur Geschichte und Kultur des islamischen Orients. Heft VII Berlin und Leipzig, 1930.

—————, Bauern zwischen Wasser und Wüste, Volkskundliches aus dem oberägyptischen Dorf «Kiman», Stuttgart, 1934.

—————, Agyptische Volkskunde. Stuttgart, 1936.

—————, Die reitenden Geister der Toten, 1936.

وترجمة هذه العناوين :

١ — الاشكال والخواتم فى السحر الاسلامى . المجلد السابع من سلسلة دراسات تاريخ وثقافة الشرق الاسلامى .

٢ — فلاحون بين الماء والصحراء (دراسة مونوجرافية لقرية الكيمان بمحافظة قنا) .

٣ — الفولكلور المصرى .

٤ — ارواح الموتى التى تلبس الناس .

وقد نشرنا عرضاً لمؤلفه الرئيسى : « الفولكلور المصرى » بمجلة الفنون الشعبية ، عدد ١٠ ، سبتمبر ١٩٦٩ .

(٨) انظر كتابه : « الجن فى الاسلام » .

Zbinden : Die Djinn des Islam, Bern 1953.

وهو يقودنا عبر تاريخ الثقافات الشرقية بأجمعها ، يستعرض المعتقدات الشعبية الدائرة حول الجن ، ثم يحاول استعراض أصولها .

(٩) انظر كتابه : « المعتقدات الشعبية فى العالم الاسلامى » .

R. Kriss und Kriss — Heinrich, Volksglaube im Bereich des Islam, 2 Bde., Wiesbaden, 1960, 1962.

ويتناول فى الجزء الاول : « الاحجية والصيغ السحرية والتعاويذ » . وليس هذا الكتاب الضخم — الذى يجاوز الالف صفحة — سوى تجميعاً للمؤلفات والمقالات المنشورة من قبل . ولم يحالفه التوفيق فى بعض المواضع . كذلك لا تستطيع الاحجية ، وطاسات الخضة وغيرها من المواد الجديدة التى نشرها كريس لأول مرة أن تقودنا الى اتجاهات أساسية جديدة لأنها ليست مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالكتاب .

انظر كذلك دراسته عن « الخضر » .

R. Kriss, St. Georg — al-Hadr, in : Bayerisches Jahrbuch für Volkskunde, München, 1960.

(١٠) فيما يختص بأصول وعناصر الدراسة الميدانية لساحر رسمى ، انظر : الجزء الثانى من : محمد الجوهري وآخرون : دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى وعنوانه : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، الناشر : مكتبة القاهرة الحديثة ، تحت الطبع .

وقد صدر الجزء الاول من هذا الدليل — لنفس المؤلفين — بعنوان : « الدراسة العلمية للعادات والتقاليد الشعبية » ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ .

(١١) انظر : البونى ، شمس المعارف الكبرى ، د ١ ، ص ٣ .

(١٢) انظر على سبيل المثال : شمس المعارف ، د ١ ، ص ١٢٩ ، ومنبع أصول الحكمة — للبونى أيضاً — ص ٢٤١ (نفس النص السابق مختصراً) . ثم شمس المعارف أيضاً ، د ١ ، ص ٦٧ ، ومنبع أصول الحكمة ، ص ١٨—١٩ .

(١٣) فنلاحظ مثلاً أن الفرق بين السحر الرسمى والسحر الشعبى أوضح وأخطر بالنسبة لبعض بلاد المغرب العربى ، ونقصد بالذات كلا من الجزائر ومراكش (المغرب) . فقد افادتنا بالنسبة للبلاد الاول دراسات دوتيه التى أشرنا الى أهمها ، وكشفت لنا دراسة « ليجى » — طبيبى فرنسية اقامت عمرها فى المغرب — من الكثير فى هذا الصدد . فرأينا أن السحر الشعبى — هناك أيضاً — متميز بصور وموضوعات وممارسات ومصادر تأثير خاصة .

أنظر :

Doutté, op. cit., and Legey, Essai de folklore Marocain, Paris, 1926.

(١٤) تناولنا هذه النقطة تفصيلا في الفقرة الاولى من الفصل التمهيدى لرسالة الدكتوراه المذكورة ، صفحة ١٠ وما بعدها .

(١٥) لشرح العلاقة بين التنجيم والاسماء ، أنظر :

El - Gawhary, op. cit., p. 12 and p. 176 ; M. Horten, Die religiöse Gedankenwelt des Volkes in heutigen Islam, Lieferung I, Halle, 1917, p. 117 Lieferung II, Halle, 1918.

(هورتن : الفكر الدينى الشعبى فى العالم الاسلامى اليوم ، المجلد الاول ، ١٩١٧ ، والثانى ١٩١٨) .

(١٦) فيما يختص بالملائكة الموكلين بالاسماء ، والخدام السحريين بصفة عامة ، أنظر :

El - Gawhary, op. cit., p.p. 198 ff.

(١٧) أنظر : أحمد البونى ، شمس المعارف الكبرى ، د ٣ ، ص ٢٧٠ وما بعدها . وقد تناولنا هذا النص بالتحليل المستفيض لكوناته ودلالاتها المختلفة من واقع التراث السحري الرسمى مثل : معنى اسم هذا الملاك ، وملاة الارقام التى وردت فى النص ، والتسلسل الامثل لسير العملية السحرية ، والشروط التى يفرضها الملاك الموكل بالاسم . وغيرها من الشروط الواجبة التحقيق قبل أن يصبح الملاك تحت تصرف الساحر يأتمر بأمره ويقضى له حاجته . أنظر :

Moh. El - Gawhary, op. cit., pp. 201 - 211.

(١٨) البونى ، شمس المعارف ، د ١ ، ص ١٠٧ .

(١٩) وقد بدت هذه النقطة بجلاء من استعراض تسبيندن Zbinden للمعتقدات الشعبية الدائرة حول الجن والعفاريت فى مؤلفه المشار اليه ، فى مواضع متفرقة .

(٢٠) أنظر : البونى ، شمس المعارف ، د ٣ ، ص ٢٩٥ .

(٢١) أنظر : El - Gawhary, op. cit., 116 - 117 .

كما اتضحت هذه النقطة فى الدراسة الميدانية التى أشرنا اليها لمجموعة من سحرة الصعيد ووجه بحرى ، أنظر المرجع السابق ، ملحق رقم ٢ ، ص ٣٣٧ .

(٢٢) ويمكن أن نعوض بسرعة لتماذج لاشهر المخطوطات والكتب التى من هذا النوع :

(١) مخطوطات :

١ — أحمد البونى : اللمعة النورانية في الكشف الربانية . والنسخة المحفوظة منها بدار الكتب رقمها ٢١٥٧٦ ب . وقد عرضنا بإيجاز لمحتوياتها في El - Gawhary, op. cit., p. 349

٢ — أحمد البونى ، شرح تصريفات الوفق ، رقمها بدار الكتب المصرية : قوله ١٥١ تصرف . عنها انظر ، الجوهرى ، المرجع السابق ، صفحتى ٣٤٩ — ٣٥٠ .

٣ — أحمد البونى : علم الهدى في شرح أسماء الله الحسنى ، رقمها بدار الكتب : ٣٦ ش . عنها انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

٤ — عبد العزيز أحمد الدميرى : تقسيم الاسماء حسب ما تدل عليه من المعانى . عنها انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

٥ — ناصر الدين عبد الله محمد بن الميلىق (المتوفى سنة ٧٩٧ هـ ، ١٣٩٤ م) « جواب من استفهم عن اسم الله الاعظم » ، رقمها بدار الكتب ٢٣١٨ ب ، انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، صفحتى ٣٥٢ — ٣٥٣ .

(ب) الكتب :

١ — أحمد البونى : شمس المعارف الكبرى ولطائف العوارف ، أربعة أجزاء في مجلد واحد ، القاهرة ، أكثر من طبعة ، وقد استخدمنا طبعته ١٩٠٥ ، و ١٩٥٥ (تواريخ تقديرية فقط) .

٢ — الديربى : مجربات الديربى الكبير ، القاهرة ، بدون تاريخ (حوالى ١٩٥٠) .

٣ — أحمد بن حمدان الجزائرى : الفيض الربانى فى العلم الروحانى ، القاهرة ، ١٩١٢ ، وطبعات أخرى أحدث كثيرة .

٤ — ابن الحاج التلمسانى المغربى : شمس الانوار وكنوز الاسرار الكبرى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، وطبعات متكررة .

٥ — أبو معشر الفلكى الكبير « كتاب المحقق المدقق أبو معشر الفلكى الكبير » ، القاهرة بدون تاريخ ، طبعات متكررة .

علاوة على مؤلفات أخرى كثيرة ، انظر : الجوهرى ، المرجع السابق ، قائمة المراجع والمصادر ، ص ٣٤٧ — ٣٦٣ .

(٢٣) مصادر التراث السحرى المصرى من أهم — وأطرف — قضايا دراسة المعتقدات الشعبية المصرية ، ولن يتسع المجال هنا للافاضة في توثيق هذه المؤثرات ، فذلك مكانه مقال مستقل — في هذه السلسلة — يعتزم كاتب هذه السطور تقديمه حول « مصادر التراث السحرى فى مصر » .

(٢٤) هذه المعلومات مستخلصة من دراستنا الميدانية المشار إليها . ونأمل أن تتسع هذه السلسلة لمقال يكتب عن موضوعها ، ومناهجها ونتائجها بشئ من التفصيل .

(25) See Winkler, Totengeister..., p. 9; ders. Agyptische Volkskunde, pp. 229 ff. ; ders. Bauern zwischen..., pp. 45 f.

(26) Winkler, Totengeister, p. 34.

وشواهد أخرى عند تسبندن .

Zbinden, op. cit., pp. 5 ff.

(27) Zbinden, op. cit., pp. 3 ff.

وخاصة صفحة ٥ .

(٢٨) انظر امثلة لذلك عند تسبندن ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢٩) انظر ، فينكلر ، ارواح الموتى ... ، ص ٧ .

(٣٠) انظر تسبندن ، المرجع السابق ، ص ٣ وما بعدها .

(٣١) أحمد البونى ، شمس المعارف ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

(٣٢) انظر الدراسة الميدانية المشار اليها ، محمد الجوهري ، المرجع السابق ، الملحق رقم ٢ .

(٣٣) وهناك اكثر من نموذج لمخطوطات وكتب سحرية ذات مضمون شعبي وشكل رسمى ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

(١) البونى وابن الحاج : مخطوطه : « مجموعة فوائد من كتاب شمس المعارف الكبرى للبونى وكتاب ابن الحاج وغيره » . رقمها بدار الكتب المصرية ، ٣٩ ش . وهى منسوبة لهذه الاسماء فقط ، ولكنها انتاج شعبى متأخر . انظر تحليلها فى : الجوهري ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(ب) ابن الحاج ، مخطوطه : « بلوغ القصد والمنى فى خواص اسماء الله الحسنى » . ترجع الى عام ١٢٧٣/١٨٥٥٦ . دار الكتب المصرية ، رقم ٥٨ ش . انظر : الجوهري ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

(ج) هرمس الحكيم ، مخطوطه : « كتاب هرمس الحكيم فى علم الحروف والافاق » ، دار الكتب ، رقم ٥٠ ش . انظر تحليلها مفصلا لها فى : الجوهري ، المرجع السابق ، صفحتى ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٣٤) والنموذج الامثل على هذا كتاب : « منبع اصول الحكمة » المنسوب للبونى ، القاهرة ١٩٥٦ . وقد اثبتنا أن الكتاب بشكله الحالى ليس من تأليف البونى ، انظر الجوهري ، المرجع السابق ص ٣٥٥ .

(٣٥) فلا زالت طبعاته تتوالى حتى عام ١٩٦٩ الذى نشهده الان .

optimism and pessimisms of names, as to be optimistic of the word « green » and to avoid mentioning the names of dangerous diseases as cancer and the like, and this is by believing in the strength of magic on names. To mention the name is a preparation to its essence and to communicate with this essence. . . etc as well as the demon of the night and what the folkloric narrator believes of stories and tales, we shall elaborate on this as follows). For this reason we find this field more influenced by the narrative tradition in the egyptian society. And the most prominent elements of this tradition : the old egyptian, old christianity and the rise of islam which have been transmitted to Egypt by the tribes which have immigrated to it after the arab conquest. These tribes have settled down later in certain sectors of Egypt, it was thus brought closer to the egyptians through that old arab and the first islamic tradition.

We should, then mention briefly the difference between the need of the performing person (the medium) in each of the two types of magic. The person does not go to the professional magician unless the folk magic has failed in achieving the required success, or if to begin with that the required aim is of great importance so that the limited minor experiences of the folk magic will not attain it.

Briefly, we elaborate finally at the end the relationship of the evolution between those two types of magic. For everything in this sphere is liable to change. It has increased with the passing of time the difficulty between the predominant characteristic of each of the two types. And its limits started to converge but also to become more interlaced.

Then, there was another operation which had the greatest influence in the last period. Our opinion is that we have no longer anything new in the field of folk magic in its true meaning, and that magic has lost much of its place as a profession. Then, there is a kind of « stagnation » in the production of a new professional magic, no longer remaining among its remains but to present a robe in which the performers will protect their folk magic material which is still throbbing with life

As regards the folk magic it mainly involves the practice of the operation. And does not involve the theoretical elements — which occupied a prominent place in professional magic — only as a second grade. We find certain subjects which were treated in professional magic with great concern and precision, do not enjoy here except a minor importance and vice versa.

For this reason it was among the most prominent of the supporting aspects causing the decline of the professional magic in the present age — after loosing its incomes from the specialised professional magicians, and the coming of the modern age has lost much of its previous position, and it has thus lost its «academic» nature which we have indicated some of it — among the most prominent of these aspects that the books on professional magic have been adjusted to the demand of the people, and their concepts of magic. It only needs descriptions of specific situations. For the books on magic nowadays do not exceed a big collection of descriptions to which the professional magician resorts to meet the demands of his clientele. These new books — or old ones reprinted — are added with detailed contents usually limited to a statement of intent in which might be used these descriptions. The professional magician has only — when the medium appears — to turn the pages of the book's content which he uses to immediately find the description which is conveyed to the medium.

This difference is due in the main subjects of both fields of magic to the third aspect of difference which we have shown. For, professional magic is as a principle a written tradition, not transmitted or learned but written, we find it most influenced by the urban tradition, usually in written form. As an introduction to these books are : Such publications which have been transmitted to the arabic language from the two hebrew and old syrian languages, and these books contain — in a most obvious manner — as well as hebrew and old syrian elements, other babylonian, assyrian and greek elements. Among the important influential publications in this respect are also : the arabic books during the rise of islam.

As regards folk magic it is mainly based on the belief learnt in the hearts of the people, and on acquired experiences, which are orally learnt in the first place (as for example : the evil eye and the beliefs and participations which involve it,

The professional magician sees that his duty is to create everything according to the same principles which have been followed in the divine creation as far as possible. The meaning of the word « creation » here is the creation of something new or the changing of something actually existing. He tries in this respect, also, to use the same methods which God has used in the creation of the world. For this reason none of his work can be successful without the permission and proxy of God.

As a logical sequence, I should follow the ways and methods given and explained in different books on magic when presenting a certain magical description it should ultimately lead to the expected result. But, what happens if the result was delayed or the expected effect totally screened ? The explanation to this according to the professional magician is : the mistake of course lies in the person of the executive magician and not in the nature of the technique used or due to a shortcoming in the strength of the divine name or any other elements of the magical operation.

As regards the folk magician — if this expression is used — the idea is much simpler than all this. It is true that he believes in all beliefs that everything in this world is subject to the will of god. But he also believes that every good or evil that can effect man is due to a relationship between the person as an individual and the evil spirit. For this reason, « the science » of folk magic is nothing but, a way of presentation and use of the evil spirits as a means, without any harm done or any action which can cause harm to anyone. And if we follow further the concept of the user to folk magic it will become clear to us that he steps over the threshold of blasphemy and he will be involved in contradictions with the basic principles of the islamic religion.

As regards the basic subjects which involve each of the two fields ? We find that the professional magic basically involves the traditional study and the search in god, His throne. His servants, and what He approves and disapproves of .. etc. as well as the saints and the evil spirits and the magic characteristics of letters and numbers, the names of god, plants, animals... etc. Then follows in a second grade to this the private education by using these magic elements, and the means of conveying these secrets to the next generations and preserving them. Then following this are the uses in which these magic elements can be used.

As it will be evident through our elaboration that — in addition to the difference in the outlook to the world, and in the main subjects around which involve each of the two types mentioned — obvious differences in the method of heritage. Differences which should be considered as a whole and during the analytical study as well. Also involved with it are the differences in the sources which have influenced the material, and in the shape of each type, and that is what should be considered during any historical survey, or any explanation and understanding of its essence. Finally, and as a summary to all this — a difference in the line of the general evolution, and as an answer to the big question : To where does our tradition of magic head ?

We hope there is a primary difference — non - technical — between the two types of magic mentioned : for the professional in its well known aspects and which we shall tread — addresses a limited category of people which are the professional magicians... the well known « saints » to all of us in the rural and urban sectors of our country. Whereas the folk magic — in its characteristic first form — belongs to all of us, to my grandmother, to my mother, to myself and to my small family, we live it and participate it every day.

The two fields of the professional and folk magic differ from each other in the following :

1. The outlook to the world (their opinion of the world).
2. The main subjects involving each of the two fields.
3. The shape which is learned and in which each type is inherited.
4. The source of influence on every type, or at least the sequence of their importance.
5. The extend of the driving need to resort to magic in each type.

The professional magician believes that God has created the order of this world and is its dominator, and that this order is only subject to his will. He has created everything. If He has followed in this respect according to certain magic (scientific) principles. For example : He has created everything by the strength of His name, He has created the good in the convenient good time, and He has created the bad in the inconvenient bad time. He has created for everything an angel or a soul or given him the proxy of supervision over it.

PROFESSIONAL AND FOLK MAGIC *
A new Approach To The Tradition of Magic
In The Contemporary Egyptian Society.

By

Dr. M. Mahmoud El Ghouhary
Professor of Sociology — Cairo University

Egypt has seen since nearly 15 years several sincere efforts seeking to evoke the importance of our folklore, especially the literary and technical aspects of it. And as this sincere cry at that time represents an intelligent feeling of the presence of a deep gap in our social and technical studies — literary or non-literary — soon certain responses came to being, which have not lasted a longtime before drawing the attention of the artistic circles, and actually « a movement » was created — in the true meaning of the word — to pay attention to our folklore.

During the difficult road to revive the serious scientific importance — and which, I repeat should represent the beginning of every sincere and true movement — come these series of articles, which might present a certain help in the hope of a true understanding and the scientific manipulation of our folklore.

As all those who followed the life of our people — especially our farmers — are aware of the extend of the importance of these beliefs — especially the technical ones — in directing its behaviour, and in limiting its approach to his local society, and to its vast world as well. It is hoped, which draws the attention of social experts here, that in spite of the fact that this sector of folklore is most primitive on the whole for it is at the same time the most difficult to evolve and the most persistent in opposing a change.

Among the most prominent results of our mentioned studies was to indicate the difference between professional and folk magic to a sufficient degree. Which is a difference not easily adopted nowadays due to the evolution which has taken place in this field of beliefs. It is impossible to be wholly aware of it through the theoretical library study alone.

It may be asked : But what is the use of specifying this difference, its understanding, and the meaning of taking due consideration of it when using any magic material for study.

* Abstract.

التلاميذ المتفوقون في المرحلة الثانوية

اختيارهم وأسس مناهجهم

الأستاذ أحمد محمد على التركي

رئيس قسم الخططة بالتعليم الثانوى

المشكلة وحدود البحث :

بدأ هذا البحث كمشكلة واجهت الباحث أثناء عمله في ميدان تعليم المتفوقين بالمرحلة الثانوية حينما كان يعمل مدرسا بمدرسة المتفوقين الثانوية ثم مشتركا في التوجيه والإشراف على هذه المدرسة ثم عضوا في لجنة رعاية المتفوقين بمحافظة القاهرة .

ففي جميع هذه المراحل استرعى انتباه الباحث عدد من الملاحظات التي أثارت التساؤل حول مدى صلاحية الوسائل المتبعة في اختيار المتفوقين لمدرسة أو فصول المتفوقين .

ونبع الجانب الآخر من المشكلة موضوع البحث عن ملاحظات الباحث أيضا أثناء عمله في ميدان تعليم المتفوقين ، إذ لاحظ أن المناهج الدراسية للمتفوقين هي نفس المناهج المتبعة في الفصول العادية وأن تعليم المتفوقين في الجمهورية العربية المتحدة قد تحول إلى مجرد تجميع للتلاميذ في مدرسة أو فصول وكأن هذا التجميع قد أصبح هدفا في حد ذاته .

وبذلك أمكن تحديد المشكلة محور البحث في السؤالين الآتيين :

— ما أفضل الوسائل لاختيار التلاميذ المتفوقين بالمرحلة الثانوية ؟

— ما الأسس التي يجب أن تراعى في مناهج المتفوقين بالمرحلة الثانوية؟

وسائل البحث :

بعد تحديد المشكلة موضوع البحث قام الباحث بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع عن طريق وسائل متعددة فالى جانب الاطلاع على كثير من البحوث والكتابات المنشورة باللغتين العربية والانجليزية المتعلقة بتعليم المتفوقين والقرارات الوزارية والقوانين واللوائح التي صدرت في نشرات خاصة بتعليم المتفوقين أو تشجيعهم . قام الباحث بما يلي :

١ — زيارات متعددة لمدرسة المتفوقين وفصول المتفوقين ، وقد أعد الباحث دليل زيارة أعد خصيصا لهذا الغرض .

٢ — المقابلات الشخصية مع النظار وبعض المدرسين وبعض التلاميذ في مدرسة المتفوقين وفصول المتفوقين .

٣ — استفتاءين وجه أحدهما الى نظار ومدرسي مدرسة وفصول المتفوقين ويتكون الاستفتاء الاول من ١٨ سؤال تتعلق برأى المدرسين والنظار فيما يلي :

- أهداف انشاء فصول أو مدرسة المتفوقين .
 - طريقة اختيار التلاميذ لفصول أو مدرسة المتفوقين .
 - طريقة تجميع التلاميذ في فصول أو مدرسة المتفوقين .
 - الجهود التي بذلتها فصول أو مدرسة المتفوقين لرعاية تلاميذها .
 - المناهج الإضافية .
 - غير ذلك من اقتراحات لاختيار المتفوقين وتعليمهم .
- ويتكون الاستفتاء الثانى (الموجه الى تلاميذ مدرسة وفصول المتفوقين)
- أنواع النشاط التي يميل اليها التلاميذ ولا يستطيعون ممارستها في المدرسة بالدرجة المناسبة .
 - نواحي المعرفة التي يشعر التلاميذ بحاجتهم اليها بقدر أكثر مما توفره لهم المدرسة .
 - جو العلاقات في المدرسة أو الفصول .
 - مدى شعور التلاميذ بالاستفادة من التحاقهم بالمدرسة أو الفصول .
 - المناهج الإضافية .
 - طريقة تجميع التلاميذ .
 - وسائل اختبار التلاميذ .
 - غير ذلك من اقتراحات لاختيار المتفوقين وتعليمهم .

٤ — تتبع الباحث خريجي مدرسة المتفوقين الثانوية دفعات ١٩٥٨/٥٧ ، ١٩٥٩/٥٨ ، ١٩٦٠/٥٩ في دراستهم الجامعية لمعرفة مدى استمرارهم بنجاح في هذه الدراسة .

٥ — دراسة احصائية لنتائج تلاميذ مدرسة المتفوقين الملتحقين بها في أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ في امتحان الشهادة الاعدادية ونتائجهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة للوصول الى درجة ارتباط مستوى هؤلاء التلاميذ في امتحان الثانوية العامة بمستواهم في امتحان الشهادة الاعدادية . وذلك كوسيلة مساعدة للحكم على مدى صلاحية نتائج امتحان الشهادة الاعدادية في اختيار المتفوقين في المرحلة الثانوية .

٦ — دراسة احصائية لنتائج عينة عشوائية من ٩٠ تلميذ من بعض المدارس الثانوية بالقاهرة في امتحان الشهادة الاعدادية العامة أو نتائجهم في امتحان الثانوية العامة بالدرجات الحاصلين عليها في امتحان الشهادة

الاعدادية — وذلك كوسيلة مساعدة — للحكم على مدى صلاحية نتائج امتحان الشهادة الاعدادية في اختيار المتفوقين في المرحلة الثانوية .

اقسام البحث ونتائجه :

ينقسم البحث الى ثلاثة ابواب رئيسية :

الباب الاول : وهو يمثل الاساس الذي يقوم عليه باقى اجزاء البحث سواء في ذلك ما يتعلق باختبار المتفوقين أو بأسس مناهجهم ، فقد قام الباحث بدراسة تحليلية للتفوق الدراسى ، مبينا العوامل الاجتماعية التى أثرت في النظرة الى التفوق .

فقبل الثورة أبرز البحث مايلى :

— ارتبط العمل بالمستوى الاجتماعى المنخفض ، كما ارتبط عدم العمل بالمستوى الاجتماعى الرفيع ، والتفوق في مجال ما يحتاج الى تدريب وخبرة واعداد ويحتاج هذا الاعداد الى عمل شاق ومتواصل الامر الذى يتنافى مع نظرة ابناء الطبقات الاقطاعية والرأسمالية الى العمل الذى اعتبر انتقاصا لمكانتهم الاجتماعية .

اما الطبقات الكادحة فلم يكن يتيسر لها كثير من الفرص لتنمية قدرات المتازين من ابناءها فالتعليم الميسر لهم أكثر من غيره كان التعليم الاولى ولم يكن يؤدى الى مراحل أعلى ، واذا تهيأت الفرص لبعض هؤلاء الابناء للوصول الى درجة عالية من التعليم فانهم يرون في هذا فرصة لاكتساب الثروة والنفوذ اللذين حرما منهما وذلك عن طريق الوظائف التى تخلصهم من أعباء العمل الشاق الذى فرض على آبائهم .

— لم يمنع جمود المجتمع في ذلك الوقت من محاولة بعض الطموحين من ابناء الطبقات الكادحة — الوصول الى الثروة والنفوذ . وكان الطريق السهل الى ذلك هو تملق ذوى النفوذ وخدمتهم ومن هؤلاء نجد رؤساء دوائر الاقطاع ومحترفي السياسة وزعماء الطلبة المنتمين الى الاحزاب المختلفة .

وقد أدى هذا الى النتائج الآتية :

(أ) انحرف توجيه المتفوقين في المجالات المختلفة وبخاصة في مجالات التنظيم والقيادة الى خدمة المصالح الطبقية وتأكيد الوضع السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى كان سائدا .

(ب) نظر المجتمع الى الاستعدادات الممتازة على أنها وسيلة لتحقيق مكسب شخصى وحسبت درجة كفاية الفرد بما كان يستطيع أن يحققه لنفسه من ثروة أو يصل اليه من نفوذ ولو على حساب المصلحة العامة .

ثم عرض البحث حاجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمد الثورة الى رعاية المتفوقين وقد قسم ذلك الى :

— مطالب التقدم العلمى : ان التقدم العلمى من أهم أهداف الجمهورية العربية المتحدة للخروج من مرحلة التخلف وملاحقة التطورات العالمية ولذلك كان عليها « أن تجند الكفايات وتعبئ جميع الطاقات حتى تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الامم » من هذا يتضح ضرورة الاهتمام باعداد الافراد العلميين والباحثين والفنيين اللازمين لهذه النهضة العلمية المرتجاة فى وقت تشكو فيه البلاد من نقص فى المستويات العليا القادرة على البحث العلمى والتي تعتبر عصب التقدم العلمى والتكنولوجى — ومن هنا يتضح مدى الحاجة الى العناية بالمتفوقين فى المجالات العلمية وأعداد البرامج الكفيلة بتنمية قدراتهم وتوجيههم حتى لا نتخلف عن الركب العالمى وتصبح آمالنا فى القدم العلمى شيئاً يجيش فى صدورنا ولا تخرج الى حيز الحقيقة .

— مطالب التقدم الصناعى : تحتاج حركة التصنيع الكبرى التى قامت فى مصر بعد الثورة الى الكفايات اللازمة لمشروعات التصنيع ، فقد يتسبب العجز فى القوى البشرية المدربة ذات المستوى العالى فى عرقلة تنفيذ مشروعات التصنيع بل وربما فى فشل بعضها . . ومحاولة احلال عناصر دون المستوى المطلوب لا تبوء بالفشل فحسب وانما كثيرا ما تعود بأشد الاضرار على المشروعات . واذا أضفنا الى ما سبق ان النهضة الصناعية فى الجمهورية العربية المتحدة تصبحها نهضة اجتماعية غيرت النظرة القديمة الى العمل والانتاج والاجور وعلاقة العامل بالمجتمع ، فانه يتضح أن مطالب هذا التطور الصناعى لا تقتصر على المهندسين الاكفاء والمديرين القادرين ولكن هؤلاء جميعا يجب ان يجمعوا الى جانب المستوى العالى من المهارة والكفاية الممتازة : القدرة على التنظيم والتوجيه الاجتماعى وفهم أهداف المجتمع ومطالبه وحاجات هذه النهضة الصناعية ووظائفها واثارها الاجتماعية . ويطالب هؤلاء جميعا بأن يجعلوا من الانتاج وسيلة لمواجهة مشكلات المجتمع وايجاد حلول لها .

كل هذا يلتقى على المدرسة فى الجمهورية العربية المتحدة عبء اكتشاف اصلح العناصر لمواجهة احتياجات هذه النهضة الصناعية واعدادها بالمهارات والمعلومات والاتجاهات اللازمة لهذه النهضة وتطويرها .

— مطالب التحول الى الاشتراكية : تطلب التحول الى الاشتراكية انشاء مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية على أسس جديدة ، واتضحت حاجة هذه المؤسسات الى افراد تتوفر فيهم القدرة على رؤية أهداف هذه المؤسسات والدور الذى تقوم به فى تحقيق الاهداف الاجتماعية القريبة منها والبعيدة . ولهذا كان واجب المؤسسات التربوية فى المجتمع العربى أن توجه عنايتها الى اصلح العناصر التى يمكن أن تقوم بأدوار قيادية فى هذه المؤسسات .

— مطالب العمل الايجابى فى المجال الخارجى : اصبحت الجمهورية العربية المتحدة مركز اشعاع للحرية وقاعدة للكفاح ضد الاستعمار فى كل مكان ، ولم تعد تقصر جهودها على احوالها الداخلية بل اصبحت تمد يدها الى كل شعب يعمل من أجل استرداد حريته ويريد أن يخرج من دائرة التخلف ، وامتدت دوائر اهتمامها الى العالم العربى مؤمنة بوحدة الهدف ووحدة المصير وامتدت الى افريقيا وآسيا ثم الى العالم أجمع مؤمنة بأن انتصار قضية

الحرية في اى مكان فيه تعزيز لحريتها ، ويستدعى هذا وجود افراد على درجة عالية من الكفاية للقيام بأعباء ما يتطلبه هذا الدور من نشاط متعدد الجوانب . افراد تتطلب منهم دراسة المذاهب الاجتماعية والاقتصادية المتصارعة دراسة عميقة وتحديد موقفنا من كل منها وموقفها منا واساليب دعايتها والوسائل التى تتبعها لتنتشر في البلاد المختلفة ، افراد قادرين على فهم اساليب الاستعمار القديم والحديث والعوامل التى أدت الى التمكين له في بعض البلاد ، قادرين على كشف هذه الاساليب وتقديم يد العون للشعوب المختلفة للتهوض والتغلب على ما قد يعترضها من صعاب ، افراد يستطيعون الدفاع عن وجهة النظر العربية في المؤتمرات والهيئات الدولية وتحديد موقفنا من المشكلات العالمية . ومما تجدر الاشارة اليه اننا نشترك في أكثر من مائتى منظمة دولية . كل هذا يستدعى العمل على الكشف عن نوى الاستعدادات المناسبة للعمل في هذا المجال واعدادهم للقيام بأعباء هذه المهام الخطيرة .

وهكذا يبرز البحث حاجة المجتمع العربى في ظروفه الراهنة الى توجيه الاهتمام الى أصلح العناصر التى يمكن أن تقوم بأدوار قيادية في هذه المجالات ، ولا يعنى هذا اعداد مجموعة من الافراد نطلق عليهم اسما معيناً أو تلصق بهم صفة تمنحهم حق احتكار المناصب الرئيسية ، لكنه يعنى ضرورة الكشف عن نوى الكفايات والقدرات الممتازة في المجالات المختلفة حتى يستطيعوا السير بحركة تطوير المجتمع بالسرعة المطلوبة وفي الاتجاه المرغوب فيه .

ويقدم الباحث في الفصل الثانى من هذا الباب تعريف التفوق الذى التزمه في البحث وهو « التفوق درجة عالية من الاستعداد يمتاز فيها الفرد على متوسط اقرانه في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة ، أو المهارة ذات الفائدة الاجتماعية على الا يقل مستوى أداء هذا الفرد في مجالات الحياة الأخرى عن الحد الأدنى الذى تتطلبه الثقافة التى يعيش فيها » .

ويلاحظ ان هذا التعريف :

- اعتبر أن التفوق يرتبط بمجال أو أكثر من مجالات المعرفة أو المهارة ولم يعتبره صفة عامة تصبغ سلوك الفرد في جميع المجالات .
- اعتبر أن التفوق موضوعاً نسبياً يقوم على مقارنة الفرد بأقرانه .

— ربط بين التفوق وبين حاجات المجتمع ، اذ سلم الباحث أن الاساس الذى يقوم عليه تعريف المتفوقين هو النفع والفائدة للفرد المتفوق وللمجتمع الذى ينتمى اليه الفرد المتفوق وللانسانية عامة ولهذا تحتم أن تقتصر مجالات التفوق على المجالات ذات القيمة الاجتماعية والفائدة الايجابية للثقافة التى يعيشها الفرد خاصة ولل البشرية عامة سواء في الوقت الحالى أو في المستقبل .

— ربط هذا التعريف بين أداء الفرد المتفوق بصفة عامة في مجالات الحياة المختلفة وبين صفة التفوق ، اذ أن الاداء الممتاز في مجال واحد محدود لا يكفى وحده للتكيف مع ظروف البيئة فقد اثبتت بعض الابحاث السابقة أنه يمكن أن نجد بين بعض ضعاف العقول من يمتازون بمستوى

عال من الاداء في ناحية معينة وهؤلاء لا يتعدى امتيازهم مجالا محددا جدا .

ويقدم الباحث في هذا الفصل أيضا فكرة « مستويات التفوق » في بعدى « الاتساع » « والعمق » أما « الاتساع » فيقصد به عدد المجالات التي يتفوق فيها الفرد وأعلى هذه المستويات هي التي يجمع فيها الفرد بين التفوق في عدة مجالات تتكامل جميعها بما يرفع من نوع الحياة في المجتمع مثال ذلك الجمع بين التفوق في المهنة وبين التفوق في الإدارة والتنظيم وبين التفوق في مجال القيادة الاجتماعية .

أما « العمق » فيقصد به مستوى الفرد بالنسبة لأقرانه في مجال تفوقه أو مجالاته ويستعمل الباحث من الإحصاء فكرة المعايير الإحصائية النفسية للتوزيعات الاعتدالية التي تهدف إلى تقسيم المستويات المختلفة إلى عدد محدد من الطبقات بحيث تصبح واضحة في معناها مثل المعيار التائي أو المعيار الجيمى أو السباعى المعيارى وغيرها ... وبالنسبة لبرامج المتفوقين فإن تحديد المعيار المستخدم لتحديد مستويات التلاميذ عند اختيارهم وتحديد عدد المستويات التي تقبل تبعا للمعيار المستخدم تتم في ضوء اعتبارات عملية خالصة تتعلق بالإمكانات المتاحة لهذا البرنامج والاعداد التي يستطيع استيعابها من التلاميذ .

وفي الفصل الثالث من الباب الأول يناقش الباحث مختلف الاتجاهات في تفسير ظاهرة التفوق ويأخذ بتفسير يقوم على الأسس الآتية :

— يعيش الإنسان في بيئته « بعناصرها المتكاملة » مكونا معها كلا واحدا فهو يتأثر بها وهي تتأثر به وتنقل التأثيرات البيئية الجسمية (تكوينية أو وظيفية) خلال الأجيال إلى السلالات التالية مكونة صفات وراثية . وتمثل الخصائص الموروثة النقطة التي يبدأ منها تحديد مستوى الاداء . ويكتسب الفرد مستوى أدائه من التفاعل المستمر مع عناصر بيئته ، فإذا كانت العوامل الوراثية تمثل نقطة البدء ، فإن العوامل البيئية هي التي تحدد المدى الذى يصل إليه مستوى ذلك الاداء .

— يمكن تغير الاسهام النسبى للوراثة والبيئة وذلك باحداث تغييرات في الجانب البيئى .

— لما كان الإنسان يكتسب مستوى الاداء الذى يصل إليه من تفاعله مع مؤثرات بيئته ، فإن مستويات الاداء في المجالات المتنوعة تختلف من بيئة إلى أخرى وبعبارة أخرى فإن التفوق أمر نسبى يختلف باختلاف البيئات ، وذلك لما يلي :

(١) تختلف النظرة إلى ميادين التفوق من ثقافة إلى أخرى ويترتب على ذلك اختلاف ما توفره كل ثقافة لأفرادها من معلومات وتدريب على مهارات معينة . وما تقدمه من عوامل دافعة للتفوق في مجالات الحياة .

وعلى هذا لا يمكن أن نقارن بين مستويات اداء افراد ينتمون إلى ثقافات مختلفة دون أن نلاحظ الظروف التي اثرت في كل سلوك .

(ب) يؤدي اختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي داخل الثقافة الواحدة الى اختلاف في الظروف التي يتعرض لها الافراد وتؤثر في مستوى ادائهم .

وهكذا يأخذ البحث بتفسير لظاهرة التفوق يقوم على أساس تفاعل العوامل الوراثية والعوامل البيئية مكونة كلا واحداً تتكامل فيه هذه العوامل المتعددة ولا يمكن تحديد النسبة التي تسهم بها كل من هذه العوامل في تحديد السلوك الانساني من حيث المجال أو من حيث المستوى .

وفي الفصل الرابع يستطرد الباحث من هذا التفسير الى محاولة لتحديد العوامل التي تؤثر في التفوق التحصيلي عند تلاميذ المدرسة الثانوية ويناقش العوامل التالية :

(أ) القدرات العقلية : فالتفوق في أي مادة دراسية يتطلب الى جانب العوامل الاخرى نشاطاً عقلياً معيناً وتدل نتائج البحوث السابقة على أن القدرات العقلية للفرد من العوامل التي تحدد نوع الدراسة التي يمكن أن ينجح فيها وهو ما يعبر عنه « بالمجال » ومدى النجاح الذي يمكن أن يحققه في هذه الدراسة وهو ما يعبر عنه « بالمستوى » .

(ب) السمات الانفعالية : وتشترك السمات الانفعالية في تحديد مجالات السلوك ومستوياته بالنسبة للافراد المختلفين . وبالنسبة لمجال الدراسة نجد أن المثابرة ومستوى الطموح الذي يتناسب مع القدرات العقلية والثبات الانفعالي والميول من العوامل التي تؤدي الى النجاح في مجال من مجالات الدراسة .

(ج) المهارات الحركية : فالتلميذ الذي يمتاز بمهارات حركية عنده فرص للتفوق أكثر من غيره — فمهارته تيسر له القيام بكثير من أوجه النشاط التي تتطلبها الحياة المدرسية سواء في القيام بالتجارب العملية أو في تناول الخرائط ورسمها أو عمل النماذج ... الخ من ألوان النشاط المدرسي التي تتطلب مهارات حركية . وهكذا تتاح لهذا التلميذ الماهر فرصاً أكثر لاكتساب خبرات متنوعة . كما أن رضاء الفرد عن مستوى ادائه واحساسه بنتائج مهارته من العوامل الدافعة للتفوق .

(د) العوامل البيئية : يمتد مفهوم البيئة الذي يأخذ به البحث يشمل كل ما يؤثر في الانسان منذ أن كان جنيناً حتى تنتهي حياته ، إلا أن البحث ينتقى عدداً من العوامل البيئية ذات الأثر الواضح في تفوق بعض التلاميذ في بعض مجالات الدراسة أكثر من غيرها وهي :

— تقدير الاسرة أو المجتمع الذي يوجد فيه التلميذ لبعض مجالات الدراسة أكثر من غيرها .
— تهيئة الخبرات المناسبة لتنمية قدرات التلاميذ — ويتعلق بهذا الجانب المستوى الثقافي والمستوى الاجتماعي للأسرة .

— وجود التشجيع المناسب للتلاميذ قوى القدرات .
— تهيئة العوامل التى تؤدى الى النمو الانفعالى السليم للتلميذ —
ويتعلق بهذا الجانب العلاقات الاسرية السليمة .

— توفير التوجيه والارشاد النفسى والتربوى المناسب .
— العلاقات بين التلميذ واخرين يميلون الى المجال الدراسى الذى يتفوق فيه .

الباب الثانى : وفيه يناقش الباحث اختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية .

وباستعراض بعض ما كتب عن الوسائل المستخدمة فى اختيار هؤلاء التلاميذ تبين أن أكثر الوسائل شيوعا هى :

- ١ — اختبارات القدرات العقلية .
- ٢ — الملاحظة .
- ٣ — الامتحانات المدرسية .

أولا — بالنسبة لاختبارات القدرات العقلية : وقد وصل الباحث بعد تحليل اختبارات القدرات العقلية وتطور استخدامها فى اختيار التلاميذ المتفوقين الى أن هذه الاختبارات هى أدوات ضرورية لاختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية — فاختبارات الذكاء تمثل وسيلة اختيار عامة وتمثل اختبارات القدرات الخاصة إحدى وسائل التعرف على المواد أو المجالات التى يحتمل أن يتفوق فيها الفرد . الا أنه يجب أن يفهم المعنى الحقيقى لاختبارات الذكاء واختبارات القدرات الخاصة : انها ليست أكثر من مؤشرات الى احتمال درجة معينة من الاداء . ولكى يقوى هذا الاحتمال لابد من استخدام وسائل أخرى :

— فالتفوق ليس مجرد نتيجة للقدرة العقلية فقط ولكنه نتيجة علاقات متنوعة متداخلة للقدرات والعوامل الانفعالية والمهارات الحركية والعوامل البيئية المحيطة بالفرد .

— ان تعريفنا للتفوق يقوم على أساس تعدد ميادين التفوق والتقييد بالاختبارات العقلية وحدها كوسيلة لاختيار المتفوقين قد يؤدى الى الفشل فى التعرف على المتفوقين فى بعض المجالات .

— ان وظيفة المدرسة تمتد لتشمل — الى جانب تقديم القدر المناسب من المعرفة — تنمية المهارات وغرس العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات اللازمة لمواطن يعيش فى مجتمع معين له ظروفه الخاصة وهذه النواحي لا تتعلق كثيرا بنتائج اختبارات القدرات العقلية .

ثانيا — بالنسبة للملاحظة : وقد وصل الباحث من تحليل دور « الملاحظة » فى اختيار التلاميذ المتفوقين والجهود التى بذلت لتحسين وسائلها الى أن « الملاحظة » من أهم الوسائل المساعدة لاختيار المتفوقين فى المرحلة الثانوية الا أن نتائجها يجب الا تؤخذ على عواهنها لانها قد تنقسم بالذاتية

وذاث ثبات ضئيل . ويقترح البحث تقسيم الدلائل التى تدل على تفوق التلاميذ ويجب أن تكون موضع الملاحظة الى ما يلى :

١ — دلائل متعلقة بمجال التفوق الذى يختار التلميذ له وهذه تختلف من برنامج للمتفوقين الى آخر ويمكن تحديدها على أساس تحليل هذا المجال ودراسة العوامل التى تؤدى الى التفوق فيه والمظاهر التى يمكن ملاحظتها وتدل على هذا التفوق . ففى مجال التفوق الفنى مثلا تختلف المظاهر التى يجب ملاحظتها عن تلك التى تدل على التفوق فى مجال العلوم الطبيعية أو القيادة الاجتماعية .

٢ — دلائل متعلقة بمجالات العمل المدرسى : ويمكن تقسيم هذه الدلائل الى قسمين :

(أ) قسم يتعلق بأوجه نشاط التلميذ فى الفصل وخارجه مثل :

- مستواه بالنسبة لأقرانه فى الامتحانات .
- مدى أسهامه فى تنظيمات المجتمع المدرسى وجماعات النشاط والفرق الرياضية .
- مدى تحمله للمسئولية فيما يقوم به من أعمال .
- مدى حبه للاطلاع والتجريب .
- مدى أسهامه فى اقرار النظام المدرسى .
- مدى اتصاف عمله بالاصالة لا التقليد .
- مدى سرعته فى انجاز ما يقوم به من أعمال .
- مدى ثقته بنفسه وهل تتناسب هذه الثقة مع درجة تفوقه أم هو مغرور بتفوقه أو هو لا يقدر لنفسه حقها .
- مدى تنظيمه لما يقوم به من أعمال على أساس خطة معينة .

(ب) قسم يتعلق بعلاقاته مع التلاميذ ونوع هذه العلاقات مثل :

- هل يختار الانتماء الى جماعات (مثل) تتصف بالعمل والنظام .
- مدى قدرته على العمل فى جماعة .
- مدى قدرته على قيادة أقرانه .
- درجة تقبل الزملاء له وثقتهم فيه ومدى علاقة هذا بسلوكه وصفاته الشخصية .
- هل ينقد أعمال زملائه فى ضوء المصلحة العامة وأى طريقة يتبعها فى هذا النقد .
- ... الخ ..

٣ — دلائل متعلقة بموقف التلميذ بالنسبة للمجتمع بصفة عامة ، وقد تستمد هذه الدلائل من ملاحظة التلميذ أثناء مناقشاته وأبدائه لأرائه وتعليقاته على الأحداث الجارية أو فى أثناء اتصاله بأقرانه وبأفراد الجماعات التى ينتمى إليها ، ومن موقفه إزاء المؤسسات المختلفة فى مجتمعه وما يبديه من القول أو الفعل بالنسبة للقضايا العامة .

ويقوم بهذه الملاحظة بصورة أساسية المدرسون على أن يؤخذ في الاعتبار ملاحظات التلاميذ أنفسهم والاباء — وأن تتم على صورة تكفل تقليل النواحي الذاتية بقدر الامكان .

ولما كان الهدف من الملاحظة هو الحصول على معلومات كافية تبين اتجاه السلوك للتلاميذ ومستواهم في المجالات المختلفة فإنه يتعين أن تبدأ هذه الملاحظة بصورة مستمرة منتظمة قبل اختيار التلاميذ بمدة كافية حتى تعطينا مؤشرات لها دلالتها عن المجالات التي يمتاز فيها التلاميذ ويحتمل تفوقهم فيها . فالملاحظة التي يعتمد عليها لاختيار التلاميذ المتفوقين من المرحلة الثانوية يجب أن تبدأ من أول المرحلة الإعدادية وتستمر خلالها وتستكمل في المرحلة الثانوية وبذلك تتوفر فترة كافية للملاحظة للتلاميذ للحصول على بيانات وافية عن أداء كل منهم .

ثالثا : نتائج الامتحانات المدرسية : في ضوء تعريف التفوق الذي قدمه البحث يتضح أن الحكم على التفوق يجب أن يكون من جوانب متعددة تشمل جميع مظاهر شخصية التلاميذ والعوامل المؤثرة في سلوكهم ، ومعنى هذا أن الامتحان المدرسي بوضعه الراهن لا يصلح وحده لهذا الحكم ، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في صلاحية الامتحانات المدرسية كأساس لاختيار المتفوقين ومنها :

— أن الامتحانات وبخاصة العامة منها — تجري في ظروف تبعث على الخوف والقلق والاضطراب وفي مثل هذا الجو لا يستطيع التلميذ أن يظهر قدرته أو يبين مستواه الحقيقي .

— أن ورقة الامتحان العادي تحتوي على عدد قليل من الاسئلة لاتتناول جميع موضوعات المقرر الدراسي وبذلك يخضع مستوى اجابات التلميذ عنها لعامل الصدفة بدرجة كبيرة .

— أن عنصر الذاتية هو السائد عند تقدير درجات اجابات التلاميذ ، وقد دلت بعض التجارب على أن ورقة الاجابة الواحدة اذا قدر درجاتها أكثر من مدرس فقد تحصل على تقديرات مختلفة .

— تقتصر الامتحانات المدرسية بوضعها الحالي على العناية بتحصيل التلميذ للمعلومات المقررة وتهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية عنها مثل المهارات والعادات ومدى اشتراك التلميذ في انواع النشاط المختلفة .

— قد يكون تفوق التلميذ في نتائج الامتحانات المدرسية لاسباب لا تظهر قدرته واستعداداته على حقيقتها مثل الدروس الخصوصية .

— لا تكفى نتائج الامتحانات المدرسية للدلالة على مستوى التلميذ في امتحانات مقبلة .

وقد اهتم البحث بصفة خاصة بالعامل الاخير لان نتيجة الامتحانات المدرسية هي المستخدمة في اختيار التلاميذ المتفوقين لمدرسة وفصول المتفوقين باعتبار أن امتحان الشهادة الإعدادية يدل على المتفوقين في المرحلة الثانوية .

ولما كان آخر بحث قد أجرى عن هذا الموضوع هو بحث معهد التربية العالي سنة ١٩٣٠ ودلت نتائجه على أنه على الرغم من تماثل الامتحانيين

الذين استخدموا وصفر الفارق الزمني بينهما فان نتائج التلاميذ اختلفت في احدها عن الآخر .

وقد اراد الباحث ان يتأكد من صدق هذا المبدأ بالنسبة لنتائج التلاميذ في امتحان الشهادة الاعدادية ولهذا قام الباحث بما يلي :

— دراسة احصائية على عينة من ٩٠٠ تلميذ ممن ادوا امتحان الثانوية العامة في العام الدراسي ١٩٦٣/٦٢ والحاصلين على الشهادة الاعدادية عام ١٩٦٠ وكان توزيعهم كالاتى :

- ٢٠٠ تلميذ من مدرسة الابراهيمية الثانوية للبنين .
- ٢٠٠ تلميذ من مدرسة التوفيقية الثانوية للبنين .
- ١٥٠ تلميذ من مدرسة شبرا الثانوية للبنين .
- ١١٠ تلميذ من مدرسة محمد فريد الثانوية للبنين .
- ١٠٠ تلميذ من مدرسة روض الفرج الثانوية للبنين .

وقد قام الباحث بما يلي :

١ — ترتيب افراد هذه العينة مرة ثانية بحسب مجموعهم الفعلى في امتحان الشهادة الاعدادية العامة وتقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

٢ — ترتيب افراد هذه العينة مرة ثانية بحسب مجموعهم الاعتبارى في امتحان الشهادة الاعدادية ثم تقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

٣ — ترتيب افراد هذه العينة مرة ثالثة بحسب مجموعهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة وتقسيمهم فيما بينهم الى عشرة مستويات متدرجة بحسب هذا المجموع .

والغرض الذى تهدف اليه هذه التقسيمات هو ان نتبين الى أى مدى احتفظ التلاميذ في امتحان الثانوية العامة بنفس مستوياتهم بالنسبة لزملائهم افراد العينة سواء على أساس مجموعهم الفعلى أو مجموعهم الاعتبارى في امتحان الشهادة الاعدادية العامة وبالتالي لنتبين الى أى مدى يمكن الاعتماد على نتائج امتحان الشهادة الاعدادية العامة سواء بالنسبة للمجموع الفعلى أو المجموع الاعتبارى للدلالة على مستوى التلاميذ في امتحان الثانوية العامة .

٤ — دراسة العلاقة بين مستوى المتفوقين من هؤلاء التلاميذ في امتحان الشهادة الاعدادية العامة (الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر) ومستواهم في امتحان الثانوية العامة لمعرفة ما اذا كان الفرق بين المستويين هو فرق جوهرى أم هو راجع الى عامل الصدفة .

وفيما يلي ملخص لما توصل اليه الباحث من نتائج .

الاعشاريات بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية										الاعشارى العاشر	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الاعشارى العاشر	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
—	—	—	٢	٣	١	٤	١٠	٢٥	٤٥	الاعشارى العاشر	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
—	١	١	٩	٨	١٠	١٦	١٥	١٢	١٨	التاسع	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
٦	٦	٥	٣	٧	١٠	١٣	١٦	١٣	١١	الثامن	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
٥	٧	٨	١٠	٨	١٢	١٠	١١	١٣	٦	السابع	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
٧	٦	١٠	١٢	١٥	٧	١٠	٩	١٠	٤	السادس	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
١٠	١١	١١	١٠	٩	١٥	٨	٧	٧	٢	الخامس	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
١١	١٤	١٢	١٠	١٠	١٣	٧	١١	٢	—	الرابع	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
٦	١٣	١٧	١٦	١١	٨	٨	٦	٢	٣	الثالث	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
١٢	١٥	١٣	١٢	١٠	١١	١٢	٢	٣	—	الثانى	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية
٤	١٧	١٢	٦	٩	٣	٢	٣	٣	١	الاول	الاعشارى بالنسبة للمتحمسين الثانوية العامة الاعدادية

٢ — جدول يبين أعداد التلاميذ في المستويات المختلفة حسب المجموع
الاعتيادي لامتحان الشهادة الاعدادية العامة والمستويات المختلفة التي
انتقلوا اليها في الشهادة الثانوية العامة .

من عرض هذين الجدولين يتضح ما يلي :

— بلغت نسبة التلاميذ الذين احتفظوا بنفس مستوياتهم في الشهادة الاعدادية (مجموع فعلى) وفي امتحان الشهادة الثانوية العامة ٨٨.٢٠٪ من أفراد العينة موضوع البحث وحين استخدم المجموع الاعتبارى للشهادة الاعدادية انخفضت هذه النسبة الى ١٩.٤٤٪ .

— بلغت نسبة التلاميذ الذين وصلوا في امتحان الشهادة الثانوية العامة الى مستويات احسن من تلك التى وضعوا فيها بناء على نتائجهم في امتحان الشهادة الاعدادية ٨٨.٣٨٪ من أفراد العينة (سواء استخدم في ترتيبهم المجموع الاعتبارى أو المجموع الفعلى لامتحان الشهادة الاعدادية) (وتظهر اعداد هؤلاء التلاميذ في الجدولين السابقين في أسفل الخط المتعرج) .

— بلغت نسبة الذين انتقلوا بحسب ترتيبهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة الى مستويات أقل من تلك التى وضعوا فيها بناء على نتائجهم في امتحان الشهادة الاعدادية (مجموع فعلى) ٣٢.٤٠٪ من أفراد العينة ، وحين استخدم المجموع الاعتبارى ارتفعت هذه النسبة الى ٦٦.٤١٪ (وتظهر اعداد هؤلاء التلاميذ في الجدولين السابقين أعلى الخط المتعرج) .

وبناء على هذه النتائج يستنتج الباحث ان نتيجة الشهادة الاعدادية — سواء استخدم المجموع الفعلى أو المجموع الاعتبارى — لا تصلح أساسا كافيا للدلالة على مستوى التلاميذ في امتحان الثانوية العامة .

الا أن هذه النتيجة العامة قد لا تكفى لنقد الوسائل المتبعة في اختيار التلاميذ المتفوقين لمدرسة وفصول المتفوقين ، يرى البعض أن درجات التلاميذ الممتازين أكثر ثباتا من درجات غيرهم ، وأن النتائج المشار اليها في البحث قد تكون نتيجة للمستويات الضعيفة التى تميل للتذبذب والتغير ، بينما تميل المستويات الممتازة للثبات . ولهذا فان الباحث رأى أن يخصص جزءا من الدراسة الاحصائية لمقارنة مستويات التلاميذ الممتازين في الاعدادية بمستوياتهم في الثانوية العامة ولهذا قام بمقارنة مستوى الحاصلين على ٧٥٪ فأكثر في امتحان الشهادة الاعدادية العامة من بين أفراد العينة السابق الإشارة اليها (وهو مستوى التفوق الذى تأخذ به فصول المتفوقين بمحافظة القاهرة) بمستوياتهم بالنسبة لنفس العينة في امتحان الثانوية العامة .

وفيما يلي نتيجة هذه المقارنة :

١ — بلغ عدد الحاصلين على مجموع اعتبارى ٧٥٪ فأكثر في امتحان الشهادة الاعدادية ١٦٣ تلميذا من مجموع أفراد العينة .

٢ — بدراسة نتائج هؤلاء التلاميذ في امتحان شهادة الثانوية العامة نجد أنهم تشتتوا وانتشروا بين المستويات العشرة التى قسم اليها كل أفراد العينة بحسب مجموعهم في ذلك الامتحان فانتشروا بين الاعشارى العاشر وهو مستوى يفرض فيه الامتياز الى الاعشارى الثانى وهو مستوى

شكل بياني يمثل مستوى التلاميذ الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر بحسب المجموع الاعتباري لامتحان الشهادة الإعدادية العامة والمستويات المختلفة التي انتقلوا إليها في امتحان الثانوية العامة وذلك بالنسبة للعينة موضوع البحث .

١		٢		٣	
١٠٠ ٪	الاعشاري العاشر	٦١ تلميذا (٢٧,٤٢ ٪ من الحاصلين على ٧٥ ٪ فأكثر مجموع اعتباري		الاعشاري العاشر	٦٦,١ ٪
	الاعشاري التاسع	٣٧ تلميذا (٢٢,٧ ٪		الاعشاري التاسع	٤١,١ ٪
	الاعشاري الثامن	٥٠ تلميذا (١٢,٢٧ ٪		الاعشاري الثامن	٢٢,٢ ٪
	الاعشاري السابع	١٧ تلميذا (١٠,٤٣ ٪		الاعشاري السابع	١٨,٨ ٪
	الاعشاري السادس	٨ تلميذا (٤,٥١ ٪		الاعشاري السادس	٨,٨ ٪
	الاعشاري الخامس	٨ تلميذا (٤,٩ ٪		الاعشاري الخامس	٨,٨ ٪
	الاعشاري الرابع	٩ تلميذا (٥,٥٢ ٪		الاعشاري الرابع	١٠ ٪
	الاعشاري الثالث	٢ تلميذا (١,٢٢٧ ٪		الاعشاري الثالث	٢,٢ ٪
	الاعشاري الثاني	١ تلميذا (٠,٦١٤ ٪		الاعشاري الثاني	١,١ ٪
	الاعشاري الأول			الاعشاري الأول	

منخفض . ويدل على هذا التشتت أن الانحراف المعياري للمجموع الحاصل عليه كل من هؤلاء التلاميذ في الاعدادية بلغ + ٨ر٥٩ .

٣ — وبحساب الدلالة الاحصائية لفروق المتوسطات : لمتوسط درجات هؤلاء التلاميذ في امتحان الشهادة الاعدادية ومتوسط درجاتهم في امتحان الثانوية العامة عن طريق استخراج النسبة الحرجة . وجدنا أن هذه النسبة تبلغ ٨ وبما أن القيمة العددية لهذه النسبة تزيد على الحد الأعلى للثقة بكثير فأننا نستطيع أن نقرر أن هناك فرقا جوهريا بين درجات هؤلاء التلاميذ في الاعدادية العامة ودرجاتهم في الثانوية العامة ، وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن الفرق بين درجاتهم في الثانوية العامة ودرجاتهم في الاعدادية هو فرق أصيل لا يرجع إلى عامل الصدفة .

(ب) دراسة احصائية لنتائج تلاميذ مدرسة المتفوقين الثانوية الذين تخرجوا فيها سنوات ١٩٦٠ — ١٩٦١ — ١٩٦٢ في امتحان الثانوية العامة ومقارنتها بنتائجهم في امتحان الشهادة الاعدادية .

ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي :
بحساب معامل الارتباط بين ترتيب هؤلاء التلاميذ فيما بينهم على أساس نتائجهم في امتحان الشهادة الاعدادية العامة وبين ترتيبهم فيما بينهم على أساس نتائجهم في امتحان الثانوية العامة نجد أن معامل ارتباط الرتب تفاوت بين ٢٠٤ر٠ + في سنة ١٩٦٠ و ٤١ر٠ + في سنة ١٩٦١ و ٣٣ر٠ + في سنة ١٩٦٢ ومعنى هذا أن معامل ارتباط الرتب بتذبذب فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض .

وبناء على هذه الدراسة بشقيها وصل الباحث إلى ما يلي :
— التلاميذ الذين اختيروا على أساس وقوعهم ضمن الخمسة الأوائل في امتحان الشهادة الاعدادية العامة في مديريات التربية والتعليم يميلون كمجموعة إلى الانحراف في اتجاه أعلى من المتوسط العام للتلاميذ في امتحان الشهادة الثانوية العامة إلا أن نسبة يعتد بها من هؤلاء التلاميذ لم تحصل على ترتيب متقدم في امتحان الشهادة الثانوية العامة يتناسب مع طريقة اختيارهم .

— أن الفرق بين النتائج لتلاميذ مدرسة المتفوقين في امتحان الشهادة الثانوية العامة لا ترتبط إلا بدرجة ضئيلة بنتائجهم في امتحان الشهادة الاعدادية وهذا الارتباط متذبذب لا يمكن الاعتماد عليه .

مما سبق عرضه من نتائج يصل إليها الباحث إلى ما يلي :
لا يمثل امتحان الشهادة الاعدادية أساسا كافيا للدلالة على مستوى التلاميذ في امتحان الثانوية العامة وبالتالي لا تعتبر وسيلة كافية لاختيار المتفوقين في المرحلة الثانوية العامة .

ويؤيد هذه النتيجة الاستفتاء الموجه إلى نظار ومدرسي مدرسة وفصول المتفوقين في المرحلة إذ أن حوالي ٧٣٪ منهم يرون أن الوسيلة المتبعة لاختيار التلاميذ المتفوقين — نتيجة امتحان الشهادة الاعدادية — غير صحيحة .

ثالثا : من كل ما سبق يتضح أنه لا توجد وسيلة وحيدة يمكن الاعتماد عليها بمفردها في اختيار التلاميذ المتفوقين في المدارس الثانوية ، ويعزز هذا

الحكم نتائج الابحاث التجريبية التى تناولت وسائل التنبؤ بمستوى التلاميذ مثل أبحاث مونرو وبيل ورتير وريانز وفرنش ، وثورنتون — فمن نتائج هذه البحوث نستطيع أن نقرر أنه ثبت تجريبيا أن التنبؤ بمستوى أداء التلاميذ اذا اعتمد على أكثر من مقياس تصبح قيمته أكبر من نتائج التنبؤ الذى يعتمد على مقياس واحد ، ويترتب على ذلك أن اختيار التلاميذ المتفوقين القائم على احتمال وصول أداء هؤلاء التلاميذ الى مستوى ممتاز فى المرحلة الثانوية انما يجب أن يتم بواسطة وسائل متعددة .

كما يعزز هذا الحكم أيضا التحليل الذى قام به الباحث لبعض برامج تعليم المتفوقين فى الخارج والذى يتضح منه ان غالبية البرامج التى وردت فى هذا المسح قد استخدمت وسائل متعددة عند اختيار التلاميذ المتفوقين .

ويؤكد هذا الاتجاه اجابات نظار ومدرسى وتلاميذ مدرسة وفصول المتفوقين عن بعض أسئلة الاستفتاءين اللذين وجها اليهم . اذ لم ترد بين الاجابات أية اجابة ترى الاقتصار على توفر شرط واحد لاختيار التلاميذ المتفوقين وكانت أكثر الشروط ورودا كما يلي (مرتبة حسب تكرار وروده) .

- نسبة الذكاء المرتفعة .
- القدرة على التفكير العلمى .
- الرغبة فى البحث والاطلاع .
- الامتياز فى النشاط الرياضى او الثقافى او الاجتماعى .
- استمرار التفوق فى كل المرحلة الاعدادية .
- العلاقات الاجتماعية الطيبة .

وتتفق هذه النتائج المستمدة من الاستفتاء مع رأى الباحث من حيث ما وصل اليه من تعدد العوامل المؤدية الى التفوق مما يستدعى دراسة منتظمة لجميع جوانب شخصية الفرد والعوامل المتعددة التى تؤثر فيها للوصول الى معلومات وبيانات يمكن الحكم على أساسها على احتمالات تفوق الفرد فى المستقبل الامر الذى يستدعى استخدام وسائل متعددة .

ومن ناحية أخرى تختلف هذه النتائج عن وجهة نظر الباحث فهى لم تشر الى ارتباط التفوق بمجال أو مجالات معينة واعتبرته أمرا مطلقا ولعل ذلك راجع الى اثر النظام الحالى لرعاية المتفوقين الذى ينظر الى التفوق الدراسى على أنه تفوق عام يشمل جميع مجالات العمل المدرسى .

يخلص الباحث الى ان اختيار التلاميذ المتفوقين فى المرحلة الثانوية يجب أن يكون على أساس وسائل متعددة تؤدى الى اعطاء بيانات عن جميع جوانب شخصية التلميذ ومستوى أدائه فى المجالات المختلفة . والعوامل المتعددة التى تؤثر فى سلوكه ، سواء من حيث المستوى أو المجال ، وأن أية وسيلة للاختيار تترك بعض هذه العوامل أو تعتمد على مجموعة واحدة منها هى وسيلة ناقصة تؤدى الى دراسة جزئية وقد تعطى نتائج مضللة .

رابعا : ثم ان الباحث استخلص من كل ما تقدم الشروط التى يجب أن تتوفر فى وسائل اختيار التلاميذ المتفوقين وتتلخص فيما يلى :

١ - يجب أن تتلاءم هذه الوسائل مع أهداف برامج المتفوقين بحيث تؤدي إلى اختيار أصلح العناصر اللازمة للمجال أو المجالات التي تعد هذه البرامج التلاميذ لها ذلك أن وسائل اختيار المتفوقين في اللغات تختلف عن تلك اللازمة لاختبار المتفوقين في الرياضيات أو القيادة الاجتماعية ... الخ .

٢ - أمكان إجرائها بصورة منتظمة حتى تؤدي إلى تأكيد البيانات المتعلقة بالتلاميذ المتفوقين عن طريق أطرافها خلال فترة زمنية مناسبة إذ يرفض الباحث فكرة اختيار المتفوقين بناء على اختبار واحد أو بناء على ملاحظة أدائه في فترة زمنية قصيرة .

٣ - أن تعطى هذه الوسائل صورة شاملة عن مستوى أداء التلاميذ وجميع العوامل التي تؤثر في هذا الأداء سواء كانت عوامل عقلية أو انفعالية أو صحية أو مؤثرات بيئية بحيث تبين الجوانب التي يحتمل أن يتفوق فيها بعض هؤلاء التلاميذ كما تبين المستوى المحتمل أن يصلوا إليه في مجالات تفوقهم .

٤ - أن تتوفر لهذه الوسائل الدقة العلمية - وليس معنى هذا أن هناك وسائل تعطى حكماً قاطعاً مانعاً عن مستوى أداء الأفراد في المستقبل وكل ما يمكن أن تقدمه هذه الوسائل هو احتمال وصول أداء بعض هؤلاء الأفراد إلى مستوى معين في هذا الاتجاه أو ذلك .

٥ - أن تكون هذه الوسائل سهلة الاستخدام .

خامساً : ثم ينتهي الباحث من هذا الباب مقترحاً مجموعتين متكاملتين من الوسائل لاختبار التلاميذ المتفوقين في المدرسة الثانوية العامة .

المجموعة الأولى :

تتكون من اختيارات - وغيرها من الوسائل - المتعلقة باختيار التلاميذ المتفوقين في المجال الذي يعنى به برنامج المتفوقين وتكون هذه الاختبارات أو الوسائل الأخرى ملائمة لخصائص هذا المجال المطلوب أعداد المتفوقين له وتقوم على أساس دراسة للعوامل التي تؤدي إلى تفوق التلاميذ فيه ، ومن الواضح أن هذه العوامل تختلف من مجال لآخر حسب طبيعة المجال ومن الواضح إذن أن هذه الاختبارات وغيرها من الوسائل ستختلف من مجال إلى آخر بحسب طبيعة المجال وعلى سبيل المثال قد تجرى بعض البحوث للوصول إلى أحسن الوسائل لاختبار المتفوقين في مجال العلوم الطبيعية وقد تصل هذه البحوث إلى نتائج تختلف عما تصل إليه بحوث أخرى تهدف إلى الوصول إلى أحسن الوسائل لاختبار المتفوقين في اللغات الأجنبية وهكذا .

المجموعة الثانية :

تتكون هذه المجموعة من الوسائل التي تهدف إلى دراسة كاملة لظروف التلميذ الاجتماعية والاقتصادية وحالته الصحية ومظاهر نموه العقلي والانفعالي .

- وعلى سبيل المثال يمكن أن تتكون هذه المجموعة من :
- الحالة الاقتصادية للأسرة وأثرها على مستوى أداء التلميذ .
 - جو العلاقات المنزلية وأثرها على مستوى أداء التلميذ .
 - المستوى الثقافي للأسرة وأثره على مستوى أداء التلميذ .

— وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحالة التلميذ الاجتماعية واثره على
تحصيل التلميذ .

٢ — البطاقة الصحية :

٣ — اختبارات القدرات العقلية وتتكون من :

— اختبارات للذكاء .

— اختبارات قدرات خاصة .

٤ — سجل ملاحظة التلميذ ليبين ما يلي :

— تطور مستوى تحصيل التلميذ للمقررات الدراسية .

— مدى اسهام التلميذ في نواحي النشاط المدرسي .

— علاقات التلميذ بزملائه ومدرسيه .

٥ — اختبارات وسجلات ملاحظة تبين سمات شخصية التلميذ على ان
تبين ما يلي :

— مدى الثبات الانفعالية الذى يتمتع به التلميذ .

— الصفات الانفعالية الخاصة مثل : القيادة — الاجتماع — حدة المزاج

— الميول الخاصة — المثابرة — الطموح — الامانة والولاء .

ويرى الباحث :

١ — عملية اختيار التلاميذ المتفوقين للمرحلة الثانوية يجب أن تعتمد على
بيانات متجمعة خلال المرحلة الاعدادية فهي مرحلة الملاحظة والكشف والتوجيه .

٢ — ان البيانات التى تعطىها وسائل الاختبار المقترحة تكون في حاجة
الى ترتيب بصورة يمكن معها تسجيل مظاهر نمو التلميذ والحكم على
استعداداته المختلفة ونواحي القوة والضعف عنده ثم مقارنة هذا التلميذ
بأقرانه حتى يمكن الحكم عليه بالتفوق . ويستدعى هذا توفر مجموعات من
الاخصائيين الذين يستطيعون اجراء هذه الاختبارات وربط نتائجها المختلفة
والوصول الى نتائج عامة من هذه الوسائل المتعددة بطريقة تدل على
مجموعات المتفوقين المتجانسة من حيث مجالات تفوقهم ومستويات هذا
التفوق ، كما يتطلب ذلك تدريب المدرسين على تطبيق الاختبارات وكيفية
استخدام سجلات الملاحظة ورصد النتائج .

الباب الثالث : وفيه يناقش الباحث أسس مناهج المتفوقين .

وفي الفصلين الاول والثاني تحليل لمناهج مدرسة وفصول المتفوقين على
أساس ما وصل اليه الباحث في البابين السابقين ، كما اعتمد على نتائج
الاستفتاءين السابق الاشارة اليهما وتتبع خريجي مدرسة المتفوقين أثناء
دراستهم الجامعية ، وما استقراه من نتائج التطبيق العملي لرعاية المتفوقين
نساء في مدرسة أو فصول المتفوقين وذلك للوصول الى الاسس التى يجب
أن تراعى في مناهج المتفوقين بالمرحلة الثانوية .

وفيما يلي ما وصل اليه الباحث في هذين الفصلين :

أولا : دلت نتائج البحث على أن النظام العام الذى تسير وفقه مدرسة
المتفوقين وفصول المتفوقين كان له أكبر الاثر على العمل بهذه المدرسة أو

الفصول . فقد ثبت أن التلاميذ لم يولوا المناهج الإضافية أو المعسكرات الدراسية أو برامج الإطلاع الخارجى الاهتمام الكافى وانصب كل اهتمامهم على استنكار المواد المقررة والتي سيتمحنون فيها رسميا .

وقد اجمعت جميع الدلائل على أن مناهج المتفوقين لا يجب أن تكون عبارة عن اضافة بعض مقررات مدرسية أو أوجه نشاط الى المناهج المدرسية العادية بل أن معناها يجب أن يكون تغييرا جذريا فى العملية التربوية واعادة تخطيط جميع القوى والعوامل التى تحدد هذا المنهج بما يحقق الهدف من تعليم المتفوقين .

ثانيا : وضح من البحث عدم وجود أهداف محددة واضحة لبرامج تعليم المتفوقين وعلى سبيل المثال فإن المدرسين قد تراوحت اجاباتهم عن الاسئلة الخاصة بالاهداف فى الاستفتاء بين « اعداد قادة للمستقبل » الى « مساعدة المتأخرين من الطلبة الفقراء » الى « اعداد الطلبة لمواصلة الدراسة العالية بنجاح » .

ثالثا : من النتائج التى خرج بها الباحث نتيجة الزيارات الميدانية ومن دراسة نتائج الاستفتاء أن مدرسة المتفوقين قامت ببعض الجهود للتغلب على أوجه النقص فى مناهجها ، فقدمت المناهج الإضافية وقاعات البحث والمشروع العام للمدرسة وكان من المنتظر أن تكون هذه النواحي مجالا لخبرات تربوية يشعر التلاميذ بأهميتها ويحسون بحاجتهم اليها ، إلا أن اجابات التلاميذ عن الاستفتاء تدل على أن هذه الجهود لم تثمر بالدرجة المناسبة . اذ نجد :

٨٣٪ منهم يشعرون بحاجتهم الى قدر أكبر مما تهيؤه لهم المدرسة لمعرفة التطورات العلمية الحديثة .

و ٦٥٪ منهم يشعرون بحاجتهم الى قدر أكبر مما تهيؤه لهم المدرسة لفهم النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

رابعا : تبين للباحث أن بعض المدرسين يقومون بمحاولات لاتباع طرق تدريس يفترضون أنها تتناسب مع التلاميذ المتفوقين دون دراسة كافية لهذه الطرق أو تدريب مناسب عليها بل أن كثيرا منهم يعتبر فصل المتفوقين مجموعة واحدة ذات مستوى رفيع تستطيع السير فى المناهج بسرعة أكثر من المعدل العادى دون نظر الى ما يوجد بين هؤلاء التلاميذ من فروق فردية ويدل على ذلك أن :

— ٦٠.٥٥٪ من تلاميذ فصول المتفوقين و ٤٦٪ من تلاميذ مدرسة المتفوقين يضايقهم من بعض المدرسين عدم الشرح الكافى اعتمادا على تفوق التلاميذ .

— ٤٥٪ من تلاميذ فصول المتفوقين و ٢٥.٩٪ من تلاميذ مدرسة المتفوقين يضايقهم من بعض المدرسين عدم الاهتمام بالتلاميذ الضعاف نسبيا .

خامسا : لم تسفر جهود مدرسة المتفوقين عن نتائج يعتد بها من حيث استمرار تفوق خريجها فى الجامعة ، فقد قام الباحث بتتبع خريجي الدفعات الثلاثة الاول الذين حصلوا على الثانوية العامة بالقسم العلمى من مدرسة المتفوقين سنوات ٥٧/٥٨ ، ٥٨/٥٩ ، ٥٩/٦٠ أثناء دراستهم الجامعية وكانت نتيجة التتبع كما يلى :

(١) الذين أمكن تتبعهم من خريجي هذه المدرسة :

- ٤٢ طالبا من دفعة ١٩٥٨/٥٧ أى بنسبة ٧٥٪ من خريجي ذلك العام
- ٣١ طالبا من دفعة ١٩٥٩/٥٨ أى بنسبة ٧٠٪ من خريجي ذلك العام .
- ٣٢ طالبا من دفعة ١٩٦٠/٥٩ أى بنسبة ٨٢٪ من خريجي ذلك العام .
- ١٠٥ طالبا من مجموع خريجي المدرسة في الدفعات الثلاثة المشار إليها أى بنسبة ٧٥٪ من مجموع الخريجين في تلك الدفعات .

وقد حنف من هؤلاء الذين أرسلوا الى بعثات في الخارج أو التحقوا بالكلية الفنية العسكرية وعددهم ١١ طالبا فيكون مجموع الطلبة موضوع التتبع ٩٤ طالبا .

(ب) بدراسة نتائج هؤلاء الطلبة في جميع سنوات دراستهم الجامعية اتضح ما يلي :

— استطاع ٥٩ طالبا أى بنسبة ٦٢٫٧٪ النجاح دون رسوب أو تعثر واختلف مستوى هؤلاء :

- فقد حصل منهم على تقدير ممتاز مرة أو أكثر ٣ طلاب بنسبة ٣٫١٪ .
- وحصل منهم على تقدير جيد جدا أكثر من مرة ١٠ طلاب بنسبة ١٠٫٧٪ .
- وحصل منهم على تقدير جيد جدا مرة واحدة ٢١ طالبا بنسبة ٢٢٫٤٪ .
- وتراوح تقديرات الباقين بين مقبول وجيد وعددهم ٢٥ طالبا بنسبة ٢٦٫٦٪
- وصل عدد الذين رسبوا مرة أو أكثر ٣٥ طالبا أى بنسبة ٣٧٫٣٪ واختلف مستوى هؤلاء :

- فبينهم ٢٢ طالبا رسبوا مرة واحدة (بنسبة ٢٣٫٤٪) .
- و ١٠ طلاب رسبوا أكثر من مرة (بنسبة ١٠٫٧٪) .
- و ٣ طلاب فصلوا لتكرار الرسوب (بنسبة ٣٫١٪) .

سادسا : من النتائج التي وصل إليها الباحث أن تجميع المتفوقين في مدرسة واحدة أو فصل واحد دون أن يصحب ذلك التجميع توجيه وإرشاد نفسي وتربوي مناسب يؤدي الى نتائج سيئة مثل اتصاف بعض هؤلاء المتفوقين بصفات غير مرغوب فيها مثل الزهو والغرور ، كما قد يؤدي الى لون من التنافس الحاد بين التلاميذ .

وبسؤال أعضاء هيئات التدريس بمدرسة وفصول المتفوقين عن النتائج السيئة التي أسفر عنها تجميع المتفوقين كانت النتيجة الصفات الآتية :

- (مرتبة حسب تكرار ورودها) : الاتانية وعدم التعاون — الغرور — التنافس الشديد — الاهتمام بالتحصيل فقط .

وفي الفصل الثالث من هذا الباب يقترح الباحث الاسس التي يجب أن تراعى في مناهج المتفوقين ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا — أهداف مناهج المتفوقين :

— تحديد أهداف مناهج المتفوقين عملية تعاونية يجب أن يشترك فيها المسئولون عن التخطيط وعن أعداد الأفراد العلميين — والمسئولون عن التوعية القومية والمنظمات والمؤسسات السياسية حتى تكون هذه الأهداف معبرة عما تحتاجه هذه الهيئات والمؤسسات .

كما يجب أن يشترك في ذلك أيضا المسئولون عن مواصلة تعليم المتفوقين في المراحل العليا حتى تكون مناهج المتفوقين في المرحلة الثانوية أساسا صالحا لما سيتلقاه هؤلاء التلاميذ في المراحل التالية من تعليم .

كما يجب أن يشترك العاملون في حقل تعليم المتفوقين اشتراكا ايجابيا في تحديد أهداف مناهجهم .

فاشتراك جميع هذه الفئات في تحديد أهداف مناهج المتفوقين فيه ضمان لتوحيد الجهود داخل اطار محدد للعمل ، وفيه كذلك ضمان لتجنب الجهود الفردية العفوية .

— عند تحديد أهداف مناهج المتفوقين يجب مراعاة حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة الى افراد على درجة عالية من الكفاية .

— يجب أن تتصف أهداف مناهج المتفوقين بالوضوح، ذلك أن وضوح الأهداف بالنسبة للمدرسين والنظار والمشرفين يجعل اختيار الوسائل والأساليب التي تؤدي الى بلوغ هذه الأهداف سهلا ، ووضوح هذه الأهداف للتلاميذ يجعل الخبرات التي يملكون بها ذات معنى بالنسبة لهم وتهدف الى غرض له أهمية يقدرونها .

— يجب أن يراعى تحويل الأهداف الى أنماط سلوكية مرغوب فيها بالنسبة للمتفوقين وأن نتجنب استخدام الالفاظ الرنانة والعبارات العامة .

ثانيا : يجب أن تراعى المناهج ميول المتفوقين وحاجاتهم بما يتناسب مع خصائصهم كمتفوقين بينهم فروق فردية .

ثالثا : يجب أن يتوفر في مناهج المتفوقين فرص لما يناسبهم من التوجيه والإرشاد التربوي والنفسى والإشراف الاجتماعى والرعاية الصحية .

رابعا : يجب أن تعنى مناهج المتفوقين بمجالات محددة للتفوق تختار على أساس حاجة المجتمع .

خامسا : يجب أن يتوفر لمناهج المتفوقين الامكانيات المادية المناسبة .

سادسا : يجب أن يتوفر لمناهج المتفوقين المدرسين الصالحين المدربين على أساليب تعليم المتفوقين .

سابعا : بعد أن استعرض البحث طرق تجميع المتفوقين في مصر والخارج يقترح الباحث نظاما لتجميع المتفوقين يقوم على الاسس الآتية :

— تجميع التلاميذ المتفوقين في مجموعة من الفصول الخاصة بهم داخل

مدرسة كبيرة ، وتكون هذه الفصول الخاصة بالمتفوقين وحدة ادارية مستقلة، يخصص لها وكيل مدرسة وهيئة تدريس مدربة وينسق العمل بين المدرسة الأم وفصول المتفوقين بها مجلس مشترك ولا ينفصل التلاميذ المتفوقين عن زملائهم العاديين في النشاط المدرسي والرحلات حتى لا ينعزل المتفوقون عن يمكن أن يمارسوا معهم ادوارا قيادية .

— تختص كل مدرسة من المدارس التي بها فصول للمتفوقين بمجال واحد من مجالات التفوق الدراسي فتخصص احداها مثلا للمتفوقين في اللغات الاجنبية وتخصص مدرسة ثانية للمتفوقين في العلوم الطبيعية .. الخ . على ان تزود كل مدرسة منها بالامكانيات المادية اللازمة لتعليم المتفوقين في مجال تفوقهم وبالمدرسين المدربين الصالحين .

وفي كل الاحوال يجب ان يلاحظ ان جميع المتفوقين ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة الى غاية هي تهيئة الظروف الملائمة لخبرات تربوية مناسبة للمتفوقين وما يتطلبه المجتمع منهم .

ثامنا : لاحظ الباحث ان الاهتمام بالامتحانات المدرسية ترتب عليه اهمال كثير من النواحي التي لا يقيسها الامتحان بصورته المعروفة ، كالنشاط الاجتماعي والمهارات العملية ، كما كان من نتائجه فشل كثير من الجهود التي بذلتها المدرسة مثل اهمال المناهج الاضافية او قاعات البحث باعتبارها مضيعة للوقت ، وعلى هذا فان تقويم أعمال التلاميذ المتفوقين يجب أن تمتد ليشمل جميع الخبرات التربوية التي يهيئها المنهج المدرسي لهم .

ومن جهة اخرى فقد سبق ان وصل الباحث الى ان جميع المتفوقين في فصل واحد او مدرسة واحدة قد ادى الى هبوط مستوى الثقة بالنفس عند بعض التلاميذ هؤلاء التلاميذ وقد تعودوا على مقارنة مستوى أدائهم في الامتحانات الشهرية وامتحانات الفترات بمستوى اداء تلاميذ عاديين يفاجأون بترتيبهم في فصل المتفوقين وقد تأخر بالنسبة لزملائهم ، مما يؤثر على حالتهم النفسية خاصة وأن الاباء ليس من السهل عليهم أن يفهموا معنى هذا الترتيب المتأخر في ضوء مستوى فصل المتفوقين . ولهذا وحتى يمكن اعطاء صورة حقيقية عن مستوى التلميذ المتفوق يجب ان نقارنه بأقرانه وهم هنا جميع زملائه في الصف الدراسي الذي ينتمى اليه سواء كانوا متفوقين أم لا .

ومن ناحية ثالثة فان تقويم اداء التلاميذ المتفوقين يجب ان يراعى امرين :
— المستوى الحالي للتلميذ المتفوق .

— المستوى المحتمل للتلميذ المتفوق (حقيقة قدراته) .

وبهذا يمكن أن نكشف التلاميذ الذين يسرون بمعدل أقل من استعداداتهم (under achievers) ودراسة الاسباب التي تؤدي الى ذلك وهؤلاء الذين يسرون بمعدل يفوق حقيقة قدراتهم (over achievers) وتكون أجهزة المدرسة على وعى بالاثار التي قد تترتب على ذلك بالنسبة لشخصية التلميذ وصحته البدنية والنفسية .

يتضح مما تقدم ان منهج المتفوقين في المرحلة الثانوية كأي منهج مدرسي آخر تكون له أهداف محددة واضحة ، وفي ضوء هذه الأهداف تتحدد عناصر المنهج

وتبنى أركانه ، ثم ان المناهج المدرسية للمتفوقين ليس معناها اضافة بعض مقررات دراسية او اوجه نشاط مدرسي الى المناهج المدرسية العادية ، بل معناها تغيير جذري في العملية التربوية واعادة تخطيط جميع القوى والعوامل التي تشكل المنهج المدرسي والاطار الذي يحدد معالم مناهج المتفوقين له ابعاد ثلاثة ويتلخص أحدها في خصائص المجتمع وحاجاته وأهدافه الرئيسية وظروفه والمستويات والقيادات التي ينشد تحقيقها في مختلف مجالاته في الوقت الحالي أو المستقبل و ثانيهما هو خصائص الافراد المتفوقين الذين يمكن أن تتحقق بهم هذه المستويات والقيادات المنشودة حتى تصبح حقيقة واقعة وثالث هذه الأبعاد هو أساليب ووسائل التربية التي تؤدي الى احداث التغيرات المطلوبة في المتفوقين .

- c — Advanced pupils curricula should include certain fields of advancement selected in the light of the needs of society.
- d — Advanced pupils curricula should include suitable programme of educational and psychological guidance and counseling as well as social and hygienic supervision.
- e — Advanced pupils curricula need suitable text-books references, laboratories, play-grounds, etc. and trained fit teachers.
- f — Suitable methods of grouping advanced pupils should be used. The research suggests that certain classes in a big school may be assigned for the advanced pupils. These classes should have a separate administrative staff and a certain type of procedure and organization different from that followed by the mother school.
- g — Suitable procedures should be followed for evaluating the pupils: The study has recommended the following:-
 - (i) Pupils' performance should be compared — not only to the class peers but also to his grade norms.
 - (ii) In the evaluation procedures we should know the over-achievers and the under - achievers in order to help each

B — Curriculum of the Secondary — School Advanced Pupils.

The researcher reached the following conclusions : -

- 1 — There is no agreement among headmasters and teachers upon what they see as objectives of the advanced-pupils curriculum.
- 2 — Many of the advanced pupils do not like the way they are treated by their teachers.
- 3 — Many of the advanced pupils miss activities in natural science, readings, and practical hobbies in which they are interested.
- 4 — Advanced pupils have many undesirable personal qualities as a result of lacking the suitable guidance.
- 5 — Many advanced pupils do not prefer the way they are grouped whether in their special school or in their special classes.
- 6 — There is a high degree of competition among advanced pupils.

Recommendations.

1 — Selecting advanced pupils :

The study has confirmed that selecting advanced pupils for secondary schools should be based upon using several methods. These methods should facilitate the understanding of : -

- a — The advancement field under consideration.
- b — What affects the social, hygienic and economic sides of the pupil's life.
- c — Aspects of the pupils' mental and emotional growth.

2 — Advanced pupils curricula.

- a — Advanced pupils curricula should have clear objectives that can be translated into desirable behaviour patterns. These objectives should be planned and agreed upon by teachers, supervisors, pupils, the Ministry of Education and the University.
- b — Interest, needs and individual differences of the advanced pupils should be taken into consideration in planning their curricula.

4 — The rank order correlation between the achievement in the Preparatory School Certificate and Secondary-School Certificate of graduates of «the secondary school for the advanced pupils» in the years 1960, 1961, 1962 was:

- + 0.150 in the year 1960.
- + 0.307 in the year 1961.
- + 0.121 in the year 1962.

5 — From the results of the above mentioned (in 1, 2, 3 and 4), the researcher has reached the conclusion that the pupils' level according to the results of the preparatory-school certificate examination is not an adequate basis for detecting their level in the secondary-school certificate examination.

6 — By following up the graduates of the secondary school for advanced pupils» in the years 1960, 1961 and 1963 during their university studies, the researcher found out that the percentage of those who failed in their studies equals the percentage of those who succeeded and got distinction.

The following figures show that : -

- 3.19% of those pupils got distinction grade once or more.
- 22.3% of those pupils got very good grades once only.
- 23.4% of those pupils failed once in their studies.
- 3.19 of those pupils were dismissed because of their repeated failure.

7 — The questionnaires answered by the advanced pupils, teachers and headmasters have shown the following:-

- Preference of using more than one method for selecting advanced pupils.
- The three most preferred qualities of advanced pupils recommended by teachers, headmasters and pupils are:-
 - a) High degree of intelligence.
 - b) Continuity of advancement in all the school grades of the preparatory school.
 - c) Ability to use the scientific method.

- 2 — Advancement of any individual in any field should be judged by comparing his level of performance to that of his peers.
- 3 — The fields in which individuals excel their peers are not important unless they are socially worthwhile. Thus we look at advancement from the standpoint of usefulness and social benefit.
- 4 — Distinction of any individual will be meaningless if his performance level in other fields of life is less than the minimum required for his adjustment to society.

Results of the study :

A — Selecting Advanced pupils.

1 — The researcher has put in rank order the individuals of a random sample (900 pupils) according to : -

- a) Their total grade in the preparatory - school certificate.
 - b) Their total grade in the secondary school certificate.
- Then, the researcher has found out that : -

- 20.88% of the sample got the same rank order
- 38.88% of the sample improved their position.
- 40.22% of the sample became lower in their rank order.

2 — The study of the data, concerning the individuals of the above mentioned sample who got 75% or more of the total mark in the preparatory-school certificate, has shown that there was a wide distribution of scores among those pupils in the secondary - school certificate. Some of them were placed in the second tenth, while others were placed in the highest tenth.

3 — As for the graduates of «The Secondary Schools For Advanced Pupils» in the years 1960, 1961, 1962, the researcher has studied their results in the examination of the Secondary-School Certificate. The study of those results has shown that those who did not reach the limit of the official distinction (80% of the total mark) were 25.3% of the graduates in the year 1960, 48.32 % of the graduates in the year 1961 and 27.27% of the graduates in the year 1962.

ADVANCED PUPILS IN SECONDARY SCHOOLS THEIR* SELECTION AND CURRICULUM FUNDAMENTALS

By

Ahmed Mohamed Aly El Turkey

Head of Department For Planning in Secondary Schools

The problem :

At the present time, our state gives much attention to the advanced pupils as the most efficient manpower upon which society depends to achieve much progress in internal and external fields. To encourage these pupils materially and psychologically, the Ministry of Education has established a secondary school for them and the Cairo Educational Zones have also established classes for such pupils.

The researcher's observations and his readings about selecting and educating advanced pupils, have shown him that the methods used in selecting advanced pupils for the above mentioned schools and classes are not sufficient, and that the school curriculum of these pupils is not adequate.

The main aim of this research is to answer the following two questions : -

1) What are the best methods for selecting the advanced pupils out of our secondary schools ?

2) What are the curriculum fundamentals for the advanced pupils in our secondary schools ?

Definition of «Advancement».

The researcher presents the following definition of «advancement»— Advancement is a high degree of aptitude in which an individual excels the average of his peers in one (or more) socially worthwhile field of knowledge or skill, on condition that the performance of this individual in other fields of life should not be less than the minimum required by the culture in which he lives.

This definition is built on the following basis : -

- 1— Advancement is not a general aspect of the individual's behaviour that can be detected in all the fields of his life. It is related to one or more field of skill or knowledge.

* Abstract.

**اثر اساليب التنشئة الاجتماعية
على تكوين العصاب
عند الاطفال
دراسة تجريبية — التقرير الاول
دكتور محمود عبد القادر
الخبر بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**

هذا التقرير يشكل جزءا من مجموعة تقارير متسلسلة عن دراسة العصاب عند الاطفال .
ولقد بدا في هذا الدراسة منذ اوائل عام ١٩٦٨ بالعيادة النفسية المركزية التابعة لادارة الدفاع الاجتماعى الذى يشرف الباحث بادارتها . ولقد استغرقت هذه الدراسة حوالى من عامين بالرغم من الصغر النسبى لعيناتها ، حيث كانت تجرى فحوص لكتيكية متعمقة على الحالات العصائية التى كانت ترد اليها خلال هذه الفترة لتشخيصها بدقة وتطبيق أدوات البحث عليها وعلى آياتها ثم كانت تطابق كل حالة عصائية من الاطفال بحالة مماثلة لها من الاسوياء ، من حيث السن والتعليم والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة . وسوف يتناول هذا التقرير نتائج موقنين أساسيين من مواقف التنشئة الاجتماعية وهما التدريب على مواقف الجنس والعنوان من ناحية اثرهما على تكوين العصاب عند الاطفال ، على أن تتناول التقارير التالية بقية المواقف الأساسية للتنشئة الاجتماعية.

مقدمة عامة

من المعروف أن الطفل يتعلم العادات الأساسية لجماعته عن طريق الأسرة وليس عن طريق أى مؤسسة اجتماعية أخرى على الأقل في السنوات الاولى المبكرة من عمره ، وتعتبر هذه الوظيفة أخطر مهامها على الإطلاق ، بل هى أخطر الوظائف الاجتماعية قاطبة (١) . فهى لا تعنى مجرد اعداد المجتمع بأفراد جدد فحسب ، بل بأعضاء عارفين بقواعد مجتمعهم ومنفذين لتعاليم ثقافته . ولعل ديناميات التعيين الذاتى « التوحد » التى أسهب المحللون النفسيون فى شرحها عند الطفل توضح المفهوم الفريد لعملية التنشئة الاجتماعية ، من حيث هى ليست مجرد عملية اكساب الطفل المهارات أو المعارف المختلفة ،

(١) يتوجه الباحث بالشكر الى الزميلين الاستاذين سعد بكرى وأحمد المنهوه لمعاونتهما فى تطبيق أدوات البحث على بعض الحالات .

لكنها عملية توجيه شاملة ، تعتمد على قمع الدفعات المختلفة عند الطفل (خصوصا التي لها صفة الطابو) بالدرجة التي يمكن التحكم فيها اجتماعيا وليس الى الحد الذي يفقد الابوين والطفل السيطرة عليها . وهذا الشرط لا يتوفر الا بوجود الطفل بين جماعة يرتبط بها « عضويا » وتسود افرادها العلاقات الحميمة ، وتتميز فيها مراكز القوة والقيادة بحكم الصغر النسبي لعدد افرادها . فالطفل الرهيف الذي لا حول له ولا قوة في حاجة الى نمط معين من القيادة « الام » يأخذ بيديه رعاية وحنانا حتى يشب عن الطوق . ومرة أخرى يمكن القول بأن الاطار الذي يحدد للوالدين الرعاية والحنان الذي يمنحانه لابنائهما في المواقف المختلفة من طفولتهم هي التي نطلق عليها التنشئة الاجتماعية . وهي من جهة أخرى تعتبر الوسيط الثقافي الذي يتحول عن طريقه كل ما هو موجود نظريا في ثقافة المجتمع (الانماط الثقافية) الى وجود فعلى ، كما يمكن أن يتحول هذا الوجود الفعلى الى وجود بالقوة (العادة السلوكية) . وهكذا فان بالتنشئة الاجتماعية يتمثل الطفل بمساعدة والديه معايير ثقافته وبالتالي معايير توافقه ، كما يمكن أن تحدد وسائل اشباع حاجاته المختلفة وتقدم له تفسيرات جاهزة للكثير من الظواهر الطبيعية المتعلقة بالكون ودور الانسان فيه وأهدافه وآماله ومعاني الاشياء والمواقف الاجتماعية المختلفة ، كذا المعايير والقيم التي يحكم بها على الاشياء والمواقف . . وباختصار فانها عن طريق كل ذلك تشكل شخصيته الاساسية .

ولقد أوضحنا في دراسة سابقة (٢) عن أثر اساليب التنشئة الاجتماعية على شخصية الطفل وجود علاقات رياضية على درجة كبيرة من القوة والثبات بين ابعاد شخصية الطفل وجميع الاساليب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية التي يتبعها الاباء في تطبيع ابنائهم في السنوات الاولى من أعمارهم . كما ظهر من هذه الدراسة أن البعد الخاص بالعصابية عند الاطفال الاسوياء « الذي يمتد الى قوة الاتا » ينتظم بداخله تقبل الاباء لاطفالهم بتشبع ٤٧ر . وتسامحهم معهم في مواقف العدوان بتشبع ٤٦ر . والسلطة الوالدية بتشبع ٣٦ر . وتسامحهم في مواقف الجنس بتشبع ٣٢ر . واهتمامهم باستقلالهم بتشبع ٣١ر . كما أن هذا العامل ينتظم بداخله أيضا اتجاهات الطفل نفسه نحو والديه . فنجد أن اتجاهاته نحو السلطة الوالدية مشبع بمقدار ٦٤ر . واتجاهاته نحو تقبل والديه له مشبع بمقدار ٤٥ر . ونحو تسامح والديه معه في مواقف الجنس ٤٠ر . ونحو مواقف العدوان ١٩ر . . الخ .

وهكذا نجد أن هذا البعد الحيوى من شخصية الطفل الذى يتناول ظواهر السلوك من حيث ما تحمله من دلائل التوافق على المستوى الشخصى والاجتماعى وما تثيره هذه الظواهر من ردود أفعال فى الاتا فى مقابل دلائل عدم التوافق — وهو القطب السالب — وما تثيره من ردود أفعال مختلفة — الذى اكتشفه أيزنك (٣) عند الراشدين وأمكن التحقق من وجوده فى هذه الدراسة عند الاطفال أيضا أصبح ينتظم بداخله أهم اساليب تنشئة الطفل كذا اتجاهات الطفل نفسه نحو هذه الاساليب .

ولما كانت هذه الدراسة قد تمت فى المقام الاول على عينة من الاطفال الاسوياء (بما فى ذلك آبائهم حيث بلغ حجم العينة ٢١٦ طفلا وطفلة بالإضافة الى آبائهم ، وتتراوح أعمار الاطفال بين ١٢ و ١٦ سنة) لذلك أصبح فى

الامكان — ولاول مرة في نطاق الدراسات الخاصة بتكوين شخصية الطفل — تفسير أهم بعد من أبعاد شخصية الطفل على أساس أساليب تنشئته الاجتماعية في السنوات المبكرة من عمره .

ولما كان هذا البعد — بحكم تنظيمه العاملي وبنيته — يحمل دلائل التوافق في مقابل الاضطراب النفسي أو العصاب ، لذلك تهدف هذه الدراسة الى اختبار صحة هذا الفرض على الاطفال العصبيين أيضا والتعرف على طبيعة العلاقة بين تنشئتهم الاجتماعية في بعض المواقف والسمات المزاجية لشخصياتهم .

هدف البحث وفروضه :

مما سبق يتضح ان هناك علاقة على درجة كبيرة من القوة والثبات بين السمات المزاجية المكونة لبعد قوة الانا (في مقابل العصابية) عند الاطفال الاسوياء واساليب تنشئتهم الاجتماعية . ويهدف هذا البحث الى التحقيق من امكانية مدى مشابهة هذه النتائج عند الاطفال العصبيين . أى تحديد نوع ومدى العلاقة بين أساليب تنشئة الطفل العصابى وبعض سماته المزاجية التى تشكل أهم ملامح قطب العصابية عند الاطفال العصبيين .

ولما كان العصاب شأنه في ذلك شأن السواء — أساليب مكتسبة تعلمها الطفل في سنوات تطبعه المبكر ، لذلك من الافضل أن تتضمن دراسة تكوين العصاب عند الاطفال عينتين ، أحدهما لاطفال اسوياء ، والاخرى لاطفال عصابين حتى يمكن المقارنة بين أساليب تنشئة كل من اطفال العينتين وتوضيح وجه الاختلاف والتشابه من حيث الكم والكيف (ان وجد) بينهما .

وسوف نقتصر في هذا التقرير على النتائج التى توصلنا اليها فيما يتعلق بتنشئة الطفل أو تدريبه على موقفين أساسيين من المواقف المتعددة التى تدخل في نطاق التنشئة الاجتماعية وهما موقفى الجنس والعدوان .

وفيما يلى صياغة للفروض الاربعة الاساسية الخاصة بهذا الجزء من البحث :

١ — ان هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال ومدى تسامح الاباء مع ابنائهم في مواقف العدوان .

٢ — أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال واتجاهاتهم نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف العدوان .

٣ — أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال ومدى تسامح الاباء مع اطفالهم في مواقف الجنس .

٤ — أن هناك علاقة بين العصاب عند الاطفال واتجاهاتهم نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف الجنس .

عينة البحث :

اولا : اختيرت بعناية عينة من الاطفال العصبيين الذين يترددون على العيادة النفسية المركزية التابعة لادارة الدفاع الاجتماعى بوزارة الشؤون

الاجتماعية للعلاج ولقد بلغ عدد افراد هذه العينة خمسون طفلا من الذكور فقط أمكن تشخيصهم على النحو التالي :

— ٢١ طفلا شخصوا على أنهم هستيريون بشكل واضح من مختلف الارجاع الهستيرية بما في ذلك الهستيريا التحولية .

— ١٥ طفلا شخصوا على أنهم يعانون من حالات قلق مرضى حاد ، بعضه مصحوب باعراض واضحة من الاكتئاب مع مظاهر الكفوف الانفعالية الحادة .

— ٧ أطفال شخصوا على أنهم يعانون من المخاوف المرضية بأنواعها المختلفة مثل الخوف من الوحدة ، من الظلام ، من الطريق ، من الامكن المرتفعة ومن الماء .

— ٧ أطفال شخصوا على أنهم يعانون من اعراض متداخلة من الوسواس والافعال القهرية التسلطية مع اعراض حادة لسوء التوافق .

ولقد تراوحت أعمار هؤلاء الاطفال بين ١١ و ١٦ سنة ، ونظرا لعدم وجود فروق جهرية واضحة (ذات دلالة احصائية) بين متوسطات اعمار كل فئة من الفئات الاربع السابقة ضمت هذه الفئات في فئة واحدة واعتبرت على انها مجموعة متجانسة — من حيث العمر — من العصبيين . بيد أنه يجب الاشارة هنا الى أن المستوى التعليمي لهؤلاء الاطفال كان متباينا بشكل واضح فبعضهم كان أميا تماما ، والبعض الآخر كان ملما ، كما كان هناك عشرة أطفال في التعليم الابتدائي وخمسة عشر طفلا في السنوات المختلفة للتعليم الاعدادي . ولما كان افتراضنا أنه لا أثر على المستوى التعليمي بالنسبة لاكتساب العصاب لذلك اعتبرنا ان هذا التباين لا يعيق امكانية ضم هذه الفئات في عينة واحدة .

أما من ناحية المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسر هؤلاء الاطفال فقد كان تقريبا متجانسا ، اذ تقع أسرهم على درجات متفاوتة من المستوى الاقتصادي الأدنى كما أوضح ذلك مقياس المكانة الاقتصادية الاجتماعية للأسرة .

ثانيا : وفي مقابل ذلك اختيرت بعناية أيضا عينة مساوية في العدد من الاطفال الاسوياء عن طريق مقابلة كل طفل عصابي بطفل آخر سوى من ناحية السن والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي لأسرته . ولقد استغرقت عملية المطابقة هذه فترة طويلة نظرا للصعوبات الفائقة التي كانت تواجهنا في اختيار مثل لكل طفل عصابي يتطابق معه في المتغيرات السابقة وتؤكد دراستنا المتعمقة (الاكلينيكية) عليه خلوة تماما من أي أعراض عصابية هذا بالإضافة الى عدم شكوى الطفل السوي نفسه من أي مشكلات قد تكون انكاس لاضطرابات سلوكية . وعموما فقد لجأنا الى المدارس الاعدادية والابتدائية لانتقاء بعض الاطفال الاسوياء منهم لمطابقة

(*) استغرقت هذه الدراسة سنة ونصف تقريبا من أبريل سنة ١٩٦٨ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٩ وهي الفترة التي كان يتردد فيها أطفال هذه العينة للعلاج على العيادة وتم فيها تطبيق استفتاء التنشئة الاجتماعية على آباءهم .

الاطفال العصابيين الذين في التعليم الابتدائي والاعدادي. أما الامين أو الملمين فقد كنا نختارهم من الساحات الشعبية ومحلات الرواد وأماكن تجمع الاطفال والشباب بالقاهرة .

وبالرغم من ذلك فان متوسط اعمار الاطفال العصابيين كان ١٣ سنة و ٨ شهور بانحراف سنة و ٣ شهور في حين كان متوسط اعمار الاطفال الاسوياء ١٣ سنة و ٣ شهور بانحراف سنة و شهرين . والنسبة الحرجة بين المتوسطين ٦٩ر. وهي غير دالة احصائيا .

أما من ناحية المستوى الاجتماعي والاقتصادي لاسر هؤلاء الاطفال فقد كان أقل تجانسا من أسر الاطفال العصابيين . إذ أوضحت نتائج مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية أن بعض أسر هؤلاء الاطفال يقع في المستوى المتوسط (عددهم ١١ أسرة) لكن غالبيتهم تقع على درجات متفاوتة من المستوى الاقتصادي الأدنى .

وعموما فقد أوضحت نتائج مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الذي طبق على آباء كل من العينتين أن متوسط درجات أسر البناء العصابيين ٦٥ر.١ بانحراف ٢٠ر.٥ كما أن متوسط درجات أسر البناء الاسوياء ٣٠ر.١٢ بانحراف ٥٥ر.٤ وكانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٨٢ر.١ وهي تكاد أن تكون دالة عند مستوى أكثر من ٠.٥ ر. ولكننا أمام هذا الفرق الملحوظ لا نستطيع أن نفعل شيئا أكثر من ذلك نظرا لاستحالة مطابقة جميع أفراد العينتين تماما في كل المتغيرات السابقة . وفي تقديرنا أن هذا الفرق بشكل ثغرة في البحث الحالي نعتزف بعجزنا عن تلانيها .

ادوات البحث :

استخدمت في هذه الدراسة نفس الادوات التي سبق استخدامها في الدراسة الخاصة باثر أساليب تنشئة الطفل على شخصيته (الدراسة الخاصة بالاطفال الاسوياء) وهي على النحو التالي :

١ — مقياس المكانة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة :

يتكون هذا المقياس من سبع مؤشرات عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة تتضمن — مهنة الوالد وتقع في عشر مستويات حيث يحصل العمال غير المهرة ومن في مستواهم على صفر والمديرون ورؤساء الإدارة وكبار رجال الأعمال على ٨ درجات ، وبين المستويين السابقين يتدرج جميع الأعمال الأخرى مرتبة وفقا لدليل التصنيف المهني .

— الدخل ، يعنى متوسط دخل الأسرة في الشهر سواء عن العمل الذي يقوم به رب الأسرة والزوجة (إذا كانت تعمل) أو من مصادر الدخل الثانوية .

وعموما فقد رتبنا فئات الدخل بناء على متوسط الدخل القنومي في الجمهورية عام ٦٤ / ٦٥ وهو يقع أيضا في ٩ فئات . بحيث يحصل على صفر من كان دخله الشهري أقل من عشر جنيهات وعلى ٨ درجات من يحصل على ١٣٠ جنيهات فما فوق .

— المستوى التعليمى للوالد ، ويقع فى سبع فئات بحيث يحصل على صفر من لم تلقى أى نوع من التعليم ولا يعرف القراءة أو الكتابة (الامى) ويحصل على ٦ درجات من يحمل مؤهلات اعلى من الشهادة الجامعية مثل الماجستير أو الدكتوراه .

— مظاهر الرفاهية فى الاسرة ، وتتراوح الدرجات عليه بين صفر و ٣ درجات على أساس أن الدرجة صفر تدل على عدم وجود أى مظاهر لرفاهية الاسرة والدرجة ٣ تدل على أعلى مظاهر الرفاهية فى الاسرة مثل وجود سيارة خاصة وتلفزيون وتليفون واجهزة كهربائية عصرية الخ .

— الحى الذى تسكن فيه الاسرة تتراوح الدرجات عليه بين صفر و ٢ درجة حيث تدل الدرجة صفر على أن الحى الذى تعيش فيه اسرة الطفل شعبى وغير صحى والدرجة ٣ تدل على أن الحى راقى وصحى ومناسب مثل الزمالك — جاردن سيتى بعض مناطق المعادى ومصر الجديدة والدقى ... الخ حسب اسم الشارع ورأى الناس فيه .

— وسائل قضاء الاجازات الصيفية والعطلات الاسبوعية ، تتراوح الدرجات عليه من صفر الى ٢ .

— مستوى تعليم الام ومهنتها ، تتراوح الدرجات عليه من صفر الى + ٤ وهناك متغير آخر يؤخذ فى الاعتبار دائما وهو حجم الاسرة .

وعموما فان هذا المقياس تتراوح الدرجات عليه بين صفر (وهو ادنى مستوى ممكن) و ٣٣ درجة وهو اعلى مستوى اقتصادى واجتماعى ممكن ان تصل اليه الاسرة . ولقد اوضحت الدراسات المختلفة على هذا المقياس تمتعه بمعامل ثبات مرتفع (يتراوح بين ٠.٧١ و ٠.٧٨) وكذلك تمتعه بمعامل صدق مناسب . ولقد اعتمدنا على هذا المقياس بشكل أساسى فى تحديد المكانة الاقتصادية والاجتماعية لاسر اطفال كل من عينتى العصابين والاسوياء وأوردنا نتائج التطبيق عند عرضنا لخصائص العينتين .

٢ — الاستفتاء الخاص بأساليب التنشئة الاجتماعية :

يتكون هذا الاستفتاء من عشر مقاييس فرعية تقيس بشكل كمى اتجاهات الاباء نحو استخدام أساليب الثواب والعقاب المختلفة فى نشئة الطفل ، واتجاهاتهم نحو التسامح أو التزمّت فى أهم المواقف الاجتماعية التى يفترض فيها انها ذات تأثير مباشر على تكوين شخصية الطفل . ولقد طبق على الاباء الذكور لهؤلاء لاطفال مقياسين فقط حسب خطة البحث ولم نتمكن من تطبيق هذين المقياسين على جميع امهات اطفال العينتين نظرا لصعوبات وعقبات لم نتمكن من التغلب عليها . وهذين المقياسين هما :

(١) اتجاهات الاباء نحو تدريب ابنائهم على كبح دفعاتهم الجنسية :

يتكون هذا المقياس من ٦ اسئلة تمثل بشكل مناسب اتجاهات الاباء نحو استخدام أساليب الثواب والعقاب المختلفة فى تدريب ابنائهم على كبح واعلاء الدفعات والرغبات الجنسية (والتعبير عنها بالشكل الذى يتناسب مع عادات المجتمع وتقاليده) . وبعض هذه الاسئلة يمثل تصرفات

الآباء مع أبنائهم في المواقف الجنسية المبثولة « قلة الأدب أو الحياء »
والأسئلة المحرجة « المتعلقة بالجنس » والتشدد « بالالفاظ الجنسية النابية »
واتجاهاتهم نحو ممارسة أبنائهم الاستمناء الذاتي Masturbation
مثل العبث بالأعضاء التناسلية أو الأعضاء الحساسة في الجسم أو تعرية هذه
الأعضاء ، كما تتضمن بشكل غير مباشر الجنسية المثلية والفردية . وأخيرا
تدريب الآباء لأبنائهم على اتباع الطرق الاجتماعية المألوفة للتعبير عن هذه
الدفعات مثل عقد علاقات صداقة مع الجنس الآخر (بعد سن معينة) ومدى
تسامحهم أو ترمتهم بصفة عامة في تدريب أبنائهم على مواقف الجنس .

وعموما فإن الدرجات على هذا المقياس تتراوح بين صفر و + ٣٢ ،
حيث تدل الدرجة الأولى على أقصى درجات التزمّت والشدة في تدريب الآباء
على مواقف الجنس ، وتدل الدرجة الثانية ٣٢ على أقصى درجات الحرية
والتسامح التي يعامل بها الآباء أبنائهم في هذا الموقف ولقد بلغ معامل ثبات
هذا المقياس ٧٢٢ر .

(ب) اتجاهات الآباء نحو تدريب أبنائهم على كبح دفعاتهم العدوانية :
يتكون هذا المقياس من ١١ سؤالا تتناول تصرفات الآباء مع أبنائهم في
مواقف حدة الطبع temper tantrum مثل النرفزة على الوالدين
أو الأخوة أو أولاد الجيران ، وعدم طاعة الآخرين أو احترامهم خصوصا
الكبار . والعدوان اللفظي مثل توجيه الالفاظ الى الأخوة أو أولاد الجيران
(سبهم) والعدوان الجسدي أو إيقاع الضرر بالآخرين أو بممتلكاتهم ، ونوع
استجابة الأبوين للعدوان الذي قد يقع على الطفل من الآخرين ومدى تعاضدهم
الانفعالي ومؤازرتهم له . كذلك تصرفات الأبوين عندما يخالف الطفل أوامرهما
في مراحل السن التالية ومدى تشجيعهما له على التسامح (الطيبة) منعا
للمشاكل التي قد تترتب عن عدوانه على الآخرين . كما تتضمن أيضا بعض
مواقف السيطرة أو العدوان غير المباشر مثل محاولة الطفل تحقيق سلوك
الآخرين وحث الأبوين الطفل على الطاعة من حيث ما تتضمنه من محاولة
تلبية حاجات ورغبات الآخرين .

وعموما فإن الدرجات على هذا المقياس تتراوح بين صفر و + ٢٥ ،
حيث تدل الدرجات المرتفعة على مدى تسامح الآباء مع أطفالهم في هذه المواقف
وتدل الدرجات المنخفضة على مدى ترمتهم معهم أو تشددهم ، ولقد بلغ معامل
ثبات هذا المقياس ٧١ر .

٣ - مقياس اتجاهات الطفل نحو والديه :

يشكل مفهوم اتجاهات الطفل نحو الأساليب التي يمارسها الوالدان معه في
تدريبه على المواقف السابقة همزة الوصل بين ما يتبعه الوالدان بالفعل من
أساليب وبين بعض سمات شخصية الطفل . وترى برونزويك (٥) أن مفهوم
اتجاه الطفل نحو والديه وأسرته ، أهم في معناه وقيمه السيكولوجية والتنشئة
من مجرد التعرف على ما يتبعه الآباء بالفعل من أساليب تلقينية مختلفة
لتدريب أطفالهم ، حيث أن هذه الأساليب تترجم في النهاية الى معنى أو اتجاه
عند الطفل . ويتكون هذا المقياس من ٨ مقاييس فرعية ، اختير منها
مقياسين فقط بناء على خطة البحث وهما :

(١) مقياس اتجاهات الطفل نحو تسامح والديه معه في مواقف الجنس: يحدد مدى تزامت الابوين مع ابنائهما في المواقف التي تتعلق بالامور الجنسية وعدم سماحهما بأن يعبر الطفل عن دفعاته الجنسية بشكل واضح أو حتى مستتر ، ووضع حواجز ومحظورات اجتماعية حول هذا الموضوع وتقييد حرية الطفل وعدم السماح له بعقد علاقات صداقة مع الجنس الآخر وتهديده بالختان (الطهارة) مرة أخرى أو احساسه بعدم صلاحيته أو لياقته لجذب الجنس الآخر له .

ويتكون هذا المقياس من ٨ أسئلة يتدرج مداها من صفر الى ٣٢ كحد أقصى — وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بتسامح والديه معه في هذه المواقف أما الدرجات المنخفضة فتدل على مدى اعتقاده بتزامت والديه معه في هذه المواقف ، ومعامل ثباته ٠.٧٠.

(ب) مقياس اتجاه الطفل نحو تسامح والديه معه في مواقف العدوان :

يحدد مدى اعتقاد الطفل بتزامت أو تسامح ابويه معه في المواقف المتعلقة بعدوانه المباشر وغير المباشر (داخل الأسرة وخارجها) الصريح منه وغير الصريح ، البدني واللفظي والامتناع للسلطة الوالدية واطاعة أوامر الوالدين . ويتكون هذا المقياس من ٧ أسئلة تتدرج مداها من صفر الى ٢٨ درجة كحد أقصى لمدى تسامح الاباء . وتدل الدرجات المرتفعة على مدى اعتقاد الطفل بتسامح أبويه معه في المواقف المختلفة للعدوان التي يتعرض لها المقياس ، كما تدل الدرجات المنخفضة على مدى اعتقاده بتزامتها معه في هذه المواقف .

٤ — مقياس الشخصية للأطفال :

يتكون هذا المقياس من احدى عشر مقياسا فرعيا تقيس أهم السمات الأولية أو الأساسية للطفل : ويهمننا في هذا المقام ان نناقش دراسات التحليل العاطلي التي اجريت على هذا المقياس اعتمدنا عليها في انتقاء بعض المقاييس الفرعية التي استخدمت في هذه الدراسة . ففي اول دراسة (٢) استخدم فيها التحليل العاطلي على المقاييس الفرعية لهذا المقياس تمت على ١٨٠ تلميذا تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة اسفرت عن استخلاص ثلاث عوامل متعامدة ، الاول خاص بقوة الاتا الذي يمتد الى العصابية وينتظم بداخله تلقائية التعبير الانفعالي بتشبع ٠.٧٧ والموضوعية في مقابل الحساسية الزائدة بتشبع ٠.٦٩ والابتهاج أو التحرر من القلق والاكتئاب في مقابل القلق بتشبع ٠.٥٩ ثم المبادأة في مقابل الخنوع أو الانقياد بتشبع ٠.٤٤ .

والعامل الثاني المتعامد يمتد من الانطواء حتى قطب الانبساط وينتظم بداخله التوافق الاجتماعي ٠.٧٠ والتودد نحو الآخرين ٠.٦٤ والاكتفاء الذاتي ٠.٤٧ والتحرر من القلق والاكتئاب ٠.٣٧ ثم الرضاء ٠.٣١ أما العامل الثالث المتعامد فهو عامل جديد لم تسفر الدراسات العاطلية التي اجريت على مقاييس شخصية الاطفال بالخارج (٣) عن وجود مقابل له . ولقد أطلقنا عليه عامل الحيوية vitality أو العدوان البناء في مقابل العدوان غير البناء destructive واهم ما ينتظم بداخله من سمات

هى التحرر من الميول المباشرة المضادة للمجتمع ٧٣ر والتحرر من الميول غير المباشرة المضادة للمجتمع ٦٩ر . والمبادأة فى مقابل الاتقياد أو الانصياع ٤٩ر . والرضاء ٤٠ر .

وفى الدراسة الثانية على هذا المقياس التى استخدم فيها التحليل العاملى أيضا والتى كانت من أهم مبررات قيام هذا البحث حيث حلت عامليا درجات الابناء (٢١٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة) على المقاييس الاحدى عشر للشخصية وكذا على مقاييس اتجاهاتهم نحو آبائهم بالإضافة الى المقاييس الفرعية لاستفتاء التنشئة الاجتماعية التى طبقت على آباء هؤلاء الابناء مع درجاتهم أيضا على مقياس المكانة الاجتماعية والاقتصادية .

ولقد سبق أو أوضحنا المقاييس الفرعية فى استفتاء التنشئة الاجتماعية التى تنتظم فى العامل الخاص بالعصابية وكذا المقاييس الفرعية لاستفتاء اتجاهات الابناء نحو ابنائهم . ويتعين علينا الآن أن نوضح أهم المقاييس الفرعية لشخصية الطفل التى تنتظم فى هذا العامل حتى يمكن مقارنتها بالدراسة الاولى . اذ نجد أكثر السمات ان المقاييس الفرعية تشبعا بهذا العامل هو مقياس الموضوعية (فى مقابل الحساسية الزائدة) ٨٣ر . ، وتلقائية التعبير الانفعالى ٧٣ر . ، والاتزان الانفعالى ٧١ر والخلو من القلق والاكتئاب ٧١ر . واخيرا المبادأة ٤٩ر .

وواضح ان ثمة اتفاق بين نتائج الدراستين حيث ان معظم السمات المزاجية التى تقيسها المقاييس الفرعية للشخصية تقع أو تنتظم فى العامل الخاص بالعصابية بدرجات متفاوتة من التشبع . ومما سبق يمكن لنا أن ننتخب المقياس الفرعية التالية :

(١) مقياس التحرر من القلق والاكتئاب :

يقيس مدى احساس الطفل بالسعادة وتهله للحياة وخلوه من التوترات الانفعالية وعدم تضايقه بسهولة من المثيرات التى قد تسبب الانزعاج فى بعض المواقف واحساسه بالتفاؤل وأن كل الامور تسير على ما يرام . وتتدرج هذه السمة من الابتهاج (الخلو من القلق) الى اقصى القلق والاكتئاب حيث تدل الدرجات المنخفضة التى يحصل عليها الطفل على ذلك . ومعامل ثبات هذا المقياس ٨٨ر . ، كما أنه يتكون من ٢١ فقرة .

(ب) الاتزان الانفعالى :

يقيس ميل الطفل الى الاستجابة المترنة الرصينة التى تمثل مدى نضجه الانفعالى . كما تقيس خلوه من الاضطرابات الانفعالية أو الدورية ، وميله الى التريث وضبط النفس وتتدرج هذه السمة من أقص الاتزان والنضج الانفعالى حيث يدل على ذلك الدرجات المرتفعة على المقياس — الى اقصى عدم الاتزان أو النضج ، حيث يدل على ذلك الدرجات المنخفضة . ومعامل ثباته ٨١ر . كما أنه يتكون من ١١ فقرة .

(ج) تلقائية التعبير الانفعالى فى مقابل الكف الانفعالى أو التهييب :

يقيس ميل الطفل الى الاستجابة التلقائية التى لا تقيد بها أى كفوف

انفعالية خصوصا ذات الاساس الجنسى ، او الاستجابات التلقائية التى لا يقيدھا الاحساس بالخبيل فى المواقف المختلفة (خصوصا التى تمس السلطة) . كما يقيس أيضا ميل الطفل للانطلاق فى التعبير عن ذاته دون تهيب للموقف او الاشخاص . وتتدرج هذه السمة من اقصى التلقائية (الدرجات المرتفعة) الى اقصى الكف الانفعالى (الدرجات المنخفضة) . ومعامل ثباته ٧٩ر . كما أن عدد فقراته ١٩ سؤالا .

(د) الموضوعية فى مقابل الحساسية الزائدة :

يقيس ميل الطفل الى عدم التمرکز حول نفسه وصموده او تقبله للنقد ، ومدى خلوه من الحساسية الزائدة التى قد تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بشخصه ، وعدم استجدائه لعطف الآخرين أو مواساتهم أو تعضيدهم الانفعالى له ، كما يقيس ثقة الطفل بنفسه ومدى احساسه بالتقبل من الآخرين وخلوه من مشاعر الاثم التى لا مبرر لها . وتتدرج هذه السمة من اقصى الموضوعية والثقة بالنفس وعدم التمرکز حول الذات (الدرجات المرتفعة) الى اقصى الذاتية أو التمرکز حول الذات والحساسية المفرطة (الدرجات المنخفضة) ومعامل ثبات هذا المقياس ٧٧ر . وعدد فقراته ١٥ سؤالا .

(هـ) المبادأة فى مقابل الانصياع أو الازعان :

يقيس ميل الطفل الى المبادأة فى المواقف الاجتماعية وتصرفه تبعا لمقتضيات الموقف دون انتظار لتعليمات أو ارشاد من أحد فى حدود الظروف المألوفة للطفل ، وعدم اكترائه بمراقبة الآخرين له أو ملاحظاتهم على تصرفاته ، وعدم المبالغة فى اظهار نفسه أو التحدث عن ذاته أمام الآخرين . كما يقيس ميل الطفل وقدرته على المثابرة والصمود فى مواقف التحديات أو الضغوط الخارجية وتحمله للمسئوليات التى تلقى على عاتقه . وتتدرج هذه السمة من اقصى محور السيطرة (الدرجات المرتفعة) الى اقصى محور الخنوع والاستسلام (الدرجات المنخفضة) ومعامل ثباته ٧١ر . وعدد فقراته ١٣ سؤالا .

نتائج البحث :

نظرا لضيق المساحة فاننا سوف نقتصر على عرض النتائج الاساسية التى توصلنا اليها فى هذه الدراسة خصوصا ما يتعلق منها بنتائج استفتاء التنشئة الاجتماعية . وسنراعى عند عرض النتائج مقارنة اساليب تنشئة الاطفال العصابين بالاطفال الاسوياء ، ثم نقل الى عرض نتائج استفتاء اتجاهات الابناء الاسوياء والعصابين نحو آبائهم كرد فعل أو نتيجة لاسلوب تنشئتهم ، واخيرا نعرض نتائج تطبيق مقياس شخصية الطفل على كل منهما . ثم نختم هذه النتائج بعرض الارتباطات الداخلية بين جميع هذه المقاييس عند كل من العصابين والاسوياء على أن تناقش نتائج التحليل العاملى تفصيلا فى تقرير آخر .

اما من ناحية الاساليب الاحصائية التى استخدمت فى معالجة نتائج هذه الدراسة فانها تقتصر اساسا على تكتيك كالا لمقارنة استجابات ابناء الاطفال

العصابين والاطفال الاسوياء على بعض أسئلة مقاييس التنشئة الاجتماعية ، وكذا أسلوب النسبة الحرجة لمقارنة استجابات الاطفال العصابين والاسوياء على كل من مقاييس الاتجاهات والشخصية ، وأخيرا معامل الارتباط التتابعى لتحديد نمط العلاقات الداخلية بين كل من أساليب تنشئة الطفل واتجاهه نحو أبويه وشخصيته عند الاطفال العصابين والاسوياء .

اولا اساليب تدريب الطفل السوى والعصابى على مواقف الجنس وعلاقتها بكل من اتجاهه نحو والديه وسمات شخصيته :

(١) اتجاهات الاباء نحو تسامحهم مع ابنائهم فى مواقف الجنس :

لعل التدريب على مواقف الجنس يلقى من الاباء اهتماما خاصا يكاد أن يفوق التدريب على أى موقف ، نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وطابو حول التعبير عن الدفوعات الجنسية المختلفة الواضح منها والمستتر . وبديهى أن هذه القيود تحكم حلقاتها حول الطفل فى سن مبكرة قد تصاحب مراحل تدريبه على الاخراج ، بل وقد ترتبط بها . . اذ يحمل التدريب على هذا الموقف خلق الحواجز بين الطفل ونفسه نظرا لحساسية اعضاء الاخراج وارتباطها عند الاباء بمفهوم الجنس . فالتقزز والاشمئزاز والقلق فى بعض الاحيان الذى قد يصاحب تدريب الطفل على الاخراج يقترن أو يشترط Conditioning الى حد كبير باعضاء الاخراج ذاتها ، ومن ثم يمكن أن يعمم هذا الاشراف على ذات الاعضاء من ناحية وظيفتها الجنسية . وبالتالي نجد بعض الاطفال العصابين يشعرون بقلق لا شعورى قد يكون مصدره مجرد ظهور استجابات جنسية لمثيرات معينة ، أو فى بعض الاحيان لمجرد نشاط غير متوقع لبعض الدوافع الجنسية .

والحق أن استجابة الطفل لاعضائه التناسلية تبدو فى أول الامر محايدة شأنها شأن استجاباته المبكرة لبقايا الاخراج ، اذ تساهب امتلاء المثانة تهيجات معينة يترتب عن تفريغها احساس الطفل بالارتياح خصوصا عند ملامسة الطفل لعضو الاخراج أو احتكاكه بملابسه أو فراشه . وقد يصادف الطفل اثناء ملامسته لهذه العضو فى حالة انتصابه (عند الذكور بالذات بعد الثلاث أو الاربع شهور الاولى من أعمارهم) احساسا جديدا باللذة ، الامر الذى قد يوجه انتباهه نحو امكانية الاشباع الذاتى لهذه الحاجة البيولوجية المبكرة (الشبقية الجنسية) والتي تعتبر بالنسبة له استكشافا جديدا لخصائص جسمه ومن ثم يزيد من احتمال تكوين عادة الاستمناء الذاتى وتدعيمها . وقد يلاحظ الاباء مثل هذه التصرفات على أطفالهم فى وقت متأخر نسبيا (أى بعد أن تكون هذه العادة قد تدعمت أو عززت بدرجة كافية) فيعملون على تثبيتها بأساليب العقاب المختلفة ، بل ويقفون فى وجه أى سلوك جنسى قد يقوم به اطفالهم بعد ذلك — مثل محاولة تعرية انفسهم أو اللعب الجنسى أو المحاولات المبكرة للتطلع الجنسى كسؤال الاباء عن معنى

هذه الاعضاء ووظائفها . . . الخ من المواقف المختلفة التي يتعرض لها هذا المقياس . ولقد اتضح لنا من استقراء استجابات آباء كل من الاطفال العصابين والاسوياء أنهم يهدفون من تدخلهم هذا الى توجيه هذه الشبكية خارج نطاق الذات والاسرة معا وتطوير التعبير عنها لتأخذ الاسلوب الاجتماعي المناسب الذي يمكن أن يتقبله الآخرون في حدود سن الطفل وبيئة (الجنسية الغيرية) . ولعل هذا الدور يعتبر أخطر ما تقوم به الاسرة وأكثره حرجا نظرا لما يتطلبه من **معاملة الطفل بطريقة معينة تمكن الآباء والطفل معا** من السيطرة على هذه الدفعات وتوجيهها الوجهة المناسبة . اذ يتعين على الاسرة في هذا الموقف أن تدرب الطفل على أن يكون موضوع التفريغ خارج نطاق الذات (تحريم الجنسية المثلية) والاسرة معا (طابو المحارم) ، وما يصاحب هذا التدريب من علاقات وجدانية حميمة بين الطفل وأبوية (ما يعبر عنه التحليليون بالموقف الأوديبى) ومن تمثل مفهوم الطابو والقيم الاجتماعية المتعلقة بنظام المحارم والجنس التي تعتبر من الاسس الاولى لتكوين الانا الاعلى عند الطفل . وغنى عن القول أن الموقف الأوديبى الذي يتمثل في علاقات الطفل بالجنس الآخر من ابوية يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للتطور النفسجنسى للطفل بعد ذلك .

وعموما فإن النتائج التي توصلنا اليها في هذه الدراسة تشير بشكل قاطع أن آباء الاطفال العصابين أكثر تزمًا وقسوة في معاملة اطفالهم على هذا الموقف ، كما أن اتجاهاتهم نحو الجنس بصفة عامة يشوبها القلق والاشمئزاز وردود الفعل العصبية مع مشاعر الائم وعدم الارتياح، وذلك بعكس آباء الاطفال الاسوياء الذين يبدوون تسامحا وتفهما مع اطفالهم عند تدريبهم على هذه المواقف ، كما أن اتجاهاتهم نحو الجنس تخلو من القلق ومشاعر الائم والاشمئزاز . والدليل على ذلك أن متوسط شدة اتجاه آباء الاطفال العصابيين على هذا المقياس ١١.٥٦ بانحراف معيارى ٨.٢١ وهو يميل بشكل واضح الى قطب التزمّت والتشدد . في حين أن متوسط شدة اتجاه آباء الاطفال الاسوياء على هذا المقياس ١٦.٤٥ بانحراف معيارى ٦.٤٥ ، وهو يميل بشكل واضح الى قطب التسامح والتفهم ، كما كانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٣.٣٢ وهى دالة عند اقل من ٠.١ . وقد يكون مفيدا في هذا المقام أن نعرض استجابات كل من آباء الاطفال العصابين وآباء الاطفال الاسوياء على أحد أسئلة هذا المقياس كنموذج يوضح لنا مدى تطرف وتزمّت استجابات آباء الاطفال العصابين اذا ما قورنوا باستجابات آباء الاطفال الاسوياء . والسؤال هو (رقم ٨٠ في الاستمارة ككل ورقم ٤ في الجزء الخاص بالمواقف الجنسية) « هل كنت تخوفه قبل طهارته أو بعدها بأنك سوف تطايره (مرة أخرى) . . . اذا خالف أو امرك » ؟

« جدول (١) توزيع النسب المئوية لاتجاهات الآباء نحو اتباع أسلوب تهديد الطفل بالطهارة مرة أخرى كنوع من العقاب إذا خالف الأوامر »

مدى التهديد	% لاستجابة آباء الاطفال العصبيين	% لاستجابة آباء الاطفال الاسوياء	% للفروق
دائما	(٥)	—	٪١٠
أحيانا	(١٠)	(٥)	٪١٠
لا	(٢٤)	(٢٢)	٪١٨ —
لم يذكر	(١)	(٢)	٪ ٢ —
المجموع	٥٠	٥٠	١٠٠٪

ك٢ = ١ : ٦ دالة عند ٠.١ ر تقريبا بدرجة حرية *

اذ يتضح من الجدول رقم (١) أن ١٠٪ من آباء الاطفال العصبيين يهددون ابناؤهم دائما بالعقاب الجنسى (أو ما يشبه الخشاء) فى حين لا يقابل هذه النسبة احدا فى العينة المقابلة ، كذلك يستخدم ٢٠٪ من آباء الاطفال العصبيين هذا الاسلوب احيانا — ويقابل ذلك ١٠٪ فقط من آباء الاطفال الاسوياء . اما من لم يستخدم هذا الاسلوب اطلاقا عند آباء الاطفال الاسوياء فيكاد أن يكون الغالبية العظمى منهم (٨٦٪) فى حين لا يستخدمه فقط سوى ٦٨٪ من آباء الاطفال العصبيين .

(ب) اثر هذه الاساليب على اتجاهات الابناء نحو آبائهم :

قد تعتبر اتجاهات الطفل نحو تسامح والديه معه فى مواقف التعبير عن دفعاته الجنسية أكثر وضوحا وتعلقا من أى اتجاهات أخرى نظرا لما تمثله (أى أكثر تأثرا) لمعظم اطفال العينة سواء العصابة أو السوية — بحكم مرحلة العمر التى يمرون بها — من مشكلة حقيقية يعانى منها بالفل خصوصا وان معظمهم على مشارف مرحلة المراهنة وبعضهم فى ذروة معاناتها بالفعل .

وعموما فقد اتضح من نتائج تطبيق استفتاء اتجاهات الابناء نحو تسامح آبائهم معهم فى مواقف الجنس أن متوسط شدة اتجاه الابناء العصبيين نحو آبائهم فى هذا المجال ٦٢ر٥ بانحراف معيارى ٦٩ر٦ ، وهذا المتوسط يوضح أن اتجاهات هؤلاء الابناء نحو آبائهم فى هذا الموقف — فى معظمها — سلبية ، أى يعتقدون بشدة أن آبائهم شديدى التزمتم معهم فى هذا الموقف ولا يسمحون

(*) ملحوظة : ضمت الفئة الاولى (دائما) الى الفئة الثانية (أحيانا) لتجنب التكرارات التى تقل من ٥ ، وبذلك أصبحت عدد فئات المقارنة لثنتين بدرجة حرية واحدة .

بأى تفاهم أو تبسط أو تسامح في هذا الموضوع ، في حين أن متوسط اتجاهات
الأبناء الأسوياء نحو آبائهم ١٠ر٦١ بانحراف ٧ر٢٠ ، وهو في مجموعة اتجاه
إيجابي يعكس مدى اعتقاد واحساس هؤلاء الأبناء بأن آبائهم أقرب إلى
عكس مشاعر الأبناء العصبيين نحو آبائهم . ولقد اتضح أن النسبة
الدرجة بين المتوسطين ٣ر٥٣ وهى ذات دلالة احصائية عند أقل من ٠.٠٥ .

وإذا استرجعنا ذاكرتنا عن الحد الأقصى لدرجات الأطفال على هذا
المقياس نجده ٣٢ درجة وهى التى تعبر عن أقصى الاتجاه الإيجابي نحو
اعتقاد الطفل بتسامح والديه معه في هذا الموقف . معنى ذلك أن متوسط
اتجاه الأطفال الأسوياء لا يتعدى ٢٣ ٪ فقط من الحد الأقصى لشدة الاتجاه
الإيجابي على هذا المقياس (بقسمة المتوسط نفسه على الحد الأقصى لدرجة
الطفل على المقياس وهى ٣٢) ، وهو من الوجهة النظرية حسب تصميم
المقياس يمثل ترمزاً حقيقياً في هذا الموقف ، أى أن الأطفال الأسوياء ما فتئوا
ينظرون إلى آبائهم على أنهم مترمّتون معهم في هذا الموقف ، أما الأطفال
العصبيين فإن متوسط درجاتهم على هذا المقياس لا يتعدى ١٧ ٪ فقط من
الحد الأقصى لشدة الاتجاه الإيجابي عليه ، وبالتالي فإنهم ينظرون إلى
آبائهم على أنهم أكثر تشدداً وترمّماً ، أى أن اتجاههم نحو آبائهم في هذا
الموقف أكثر سلبية من اتجاه الأطفال الأسوياء .

من ذلك يتضح أن الآباء عموماً سواء كانوا لأطفال أسوياء أو عصبيين
مترمّتين بشدة في مواقف الجنس مع أبنائهم ولكن ترمّت آباء الأطفال العصبيين
يعتبر نسبياً أكثر . ولقد أدركنا حقيقة ترمّت الآباء بصفة عامة في مواقف
الجنس عند تقنين هذا المقياس على عينة قوامها ٥١٥ طفلاً وطفلة ، إذ كان
متوسط درجات هؤلاء الأبناء على هذا المقياس ١١ر٣٨ بانحراف
٧ر٥٥ ، وهذا يشكل ٣٥ ٪ من الحد الأقصى لشدة الاستجابة أو الاتجاه
الإيجابي إذا ما نسب للحد الأقصى لدرجات الطفل على هذا المقياس . ولعل
هذه الحقيقة تشكل أبرز ملامح الثقافة المصرية المعاصرة من ناحية علاقتها
بالتنشئة الاجتماعية ، إذ ما برحت تضع قيوداً ومحاذير كثيرة — معظمها
عقيم — حول تدريب الطفل على مواقف الجنس . ولقد أوضحنا في دراستنا
السابقة (٢) أن هذه القيود والمحاذير ليست لها علاقة مباشرة بالقيم الدينية،
ولكنها تعكس بوضوح اتجاهات وقيم غالبية الشعب المصرى نحو تدريب
الأبناء على مواقف الجنس .

ولكى نوضح العلاقة المباشرة بين تسامح الآباء مع أبنائهم في مواقف الجنس
واتجاهات الأبناء (الأسوياء والعصبيين) نحو آبائهم في كل من مواقف الجنس
والعدوان والتقبل ، استخرجنا معاملات الارتباط التتابعى بين هذه المتغيرات
بعد أن تأكدنا من أن العلاقات بينها مستقيمة . ويوضح جدول (٢) أن تسامح
آباء الأطفال العصبيين في مواقف الجنس يرتبط بشكل دال (عند ٠.٥ ر)

**جدول (٢) معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع
أبنائهم في مواقف الجنس واتجاهات الأبناء الأسوياء والعصابين
نحو أبنائهم في هذا الموقف ومواقف العدوان والتقبل**

مقاييس اتجاهات الأبناء نحو آبائهم		معاملات الارتباط بين تسامح الآباء في مواقف الجنس واتجاهات الأبناء نحو آبائهم	
		الأطفال الأسوياء	الأطفال العصابين
١ - اتجاهات الأبناء نحو تسامح آبائهم معه في مواقف الجنس	٠.١٩	٠.٢٦	
٢ - اتجاهات الأبناء نحو تسامح آبائهم معه في مواقف العدوان	٠.١	٠.١١	
٣ - اتجاهات الأبناء نحو تقبل آبائهم لهم	٠.١٧	٠.٢٢	

تقريباً مع اتجاهات هؤلاء الأبناء العصابين نحو آبائهم في هذا الموقف حيث يصل معامل الارتباط ٠.٢٦. في حين أن معامل الارتباط بين المقياسين عند الأطفال الأسوياء لا يتعدى ٠.١٩. ومستوى دلالة الإحصائية تزيد كثيراً عن ٠.٥. وحقيقة الأمر أن ارتفاع معامل الارتباط بين المتغيرين عند الأطفال العصابين إذا ما قورنوا بالأطفال الأسوياء أمراً متوقعاً لأكثر من سبب : أولاً أن آباء الأطفال العصابين كما أوضحنا أكثر تزمناً في معاملة أبنائهم على مواقف الجنس من آباء الأطفال العصابين ، وقد يكون هذا التشدد أو التزمّت النسبي مسئولاً عن هذا الارتفاع في العلاقة الإيجابية . وثانياً أن تزمّت الآباء في مواقف الجنس يصحبه - كما اتضح من البحث السابق (٢) - تزمناً مشابهاً في معظم المواقف الأخرى خصوصاً ما يتعلق منها بطاعة والنظام أو الانضباط، أي أن التشدد يعتبر صفة عامة أو أسلوباً عاماً للاستجابة عند آباء الأطفال العصابين ، ولكن هذا الاحتمال ما برح فرضاً مغرياً قابل لمزيد من الإثبات والتحقق ، وثالثاً - وهو ما قد يكون تفسيراً دائرياً غير مجدى - أن الطفل العصابى أكثر استجابة للتشدد والتزمّت من الطفل السوى نظراً لحساسيته المفرطة . ولكن هل يمكن من الوجهة التفسيرية النظرية افتراض العكس؟ أعنى هل يمكن القول بأن هذا التزمّت والتشدد هو المسئول عن اكتساب الطفل أو تعليمه العصاب كرد فعل لهذا التشدد والتزمّت ؟ عموماً يمكن افتراض كل من الاحتمالين بل والخطر من ذلك يمكن تفسير كل من الاحتمالين وفقاً لنظرية التعلم وفقاً لنظرية التحليل النفسى وحتى وفقاً للنظريات السلوكية المعاصرة (١١). لكن العلاقات السببية هنا غير مجدية ولا يهتم العلم الحديث بها كثيراً نظراً لأنها تدور في حلقة مفرغة ومناقشات جدلية لا طائل تحتها ، والمهم هنا وجود معامل ارتباط دال بين اتجاهات الطفل العصابى نحو تسامح والده معه في مواقف الجنس وأسلوب تدريب الطفل على هذا الموقف .

أما عن العلاقة بين تسامح الآباء مع أبنائهم في هذا الموقف واتجاهات الإبناء العصبيين نحو آبائهم في مواقف التقبل فإن معامل الارتباط بينها أكثر ارتفاعاً ٢٢٠ ر من معامل الارتباط بين المتغيرين عند الأطفال الأسوياء ١٧ ر. ويمكن تفسير ذلك بنفس المنطق السابق . ولكن يجب أن ننبه هنا أن معامل الارتباط السابقين (٢٢ ر. و ١٧ ر.) ليس لهما دلالة احصائية .

وعموماً فإن الملفت للنظر في هذا الجدول أن معاملات الارتباط بين اتجاهات الآباء نحو تدريب أبنائهم على موقف الجنس أكثر ارتفاعاً عند الأطفال العصبيين منه عند الأطفال الأسوياء في كل من المقاييس الثلاثة لاتجاهات الإبناء نحو آبائهم ، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى مدى تأثير ترمت الآباء مع أبنائهم في مواقف الجنس على اتجاهات هؤلاء الإبناء نحو آبائهم بصفة عامة .

(د) العلاقة بين تسامح الآباء مع أبنائهم في مواقف الجنس والسمات المزاجية لشخصيات أبنائهم :

قد يكون من المفيد قبل أن نعرض لمعاملات الارتباط بين السمات المزاجية لشخصية الطفل وتسامح والده معه في مواقف الجنس ، توضيح طبيعة الفروق الكمية بين الأطفال العصبيين والأسوياء على السمات المحددة لبعد العصابية . ويوضح جدول (٣) متوسطات درجات كل من أطفال العينتين على مقاييس الشخصية الخمسة وانحرافاتهم المعيارية والنسب الحرجة بينها . إذ بالرغم من أن جميع المقاييس الخمسة شديدة القدرة

مقياس سمات شخصية الطفل الأطفال الأسوياء الأطفال العصبيين

المتوسط	الانحراف المتوسط	الانحراف النسبة الحرجة دلالتها	
١ - الخلو من القلق والاكتئاب ٥٠ ر ١١	٢٧ ر ٤١	٩ ر ٦٢	٦ ر ٠١
٢ - الاتزان الانفعالي ٢٦ ر ٢٠	١٨ ر ٧٩	٦ ر ٢١	٥ ر ٤٥
٣ - تلقائية التعبير الانفعالي ٤٨ ر ٦٩	٢٨ ر ٦١	٩ ر ٠٢	٥ ر ٢٢
٤ - الموضوعية ٣٧ ر ١٩	٢٧ ر ٨٦	٨ ر ٧٣	٥ ر ٢٧
٥ - الجسادة ٢٨ ر ٤٤	٢١ ر ٧٩	٦ ر ١٥	٥ ر ٠٨

جدول (٣) « متوسطات درجات الأطفال العصبيين والأسوياء وانحرافاتهم المعيارية على مقاييس السمات المزاجية والنسب الحرجة بينها » .

على التمييز بين الأطفال الأسوياء والعصبيين ، إلا أن أكثرهم تميزاً هو المقياس الخاص بسمة الابتهاج « أي الخلو من القلق والاكتئاب في مقابل القلق والاكتئاب » ذلك بحكم أن هذه السمة تمثل تضخماً شديداً في جميع الفئات الاكلينيكية . العصابية ، ومما يؤكد ذلك أن خبرتنا الاكلينيكية في العمل العلاجي مع الأطفال والمراهقين أوضحت أن جميع فئات العصبيين منهم يعانون من تضخماً بالغاً في هذه السمة بالإضافة الى تضخماً مصاحباً في بعض السمات الأخرى المحددة لبعد العصابية حسب نوع الاضطراب النفسي الذي يشكو منه . فإذا كان من فئة الهستيرين نجد

ان التضخم في سمة القلق يصاحبه تضخما في سمة الاتزان الانفعالي والموضوعية ، واذا كان من فئة المخاوف المرضية فانه يعاني بالاضافة للقلق تشوها ملحوظا في سمة المباداة والموضوعية وتلقائية التعبير الانفعالي وهكذا لبقية الفئات العصابية الاخرى . ونأمل في القريب ان نتمكن من التوصل الى بروفيل مميز على درجة كبيرة من التقنين والثبات لكل فئة من الفئات العصابية عند الاطفال والمراهقين خصوصا على السمات المنظمة لبعده العصابية في مقابل قوة الاتنا ، عندما تتراكم لدينا مزيدا من البيانات عن هذه الفئات حتى تكون مرشدا للمشتغلين بعلم النفس الاكلينيكي والعلاج النفسي للاطفال ، على نمط البروفيلات المعروفة للفئات الاكلينيكية المختلفة للراشدين في مقياس الشخصية المتعدد الوجة للراشدين .

اما من ناحية العلاقة بين هذه السمات عند الطفل السوي والعصابي وبين اتجاهات والديه نحو تسامحها معه في مواقف الجنس فان جدول (٤) يوضع لنا هذه العلاقة ، حيث يختلف نمط العلاقة بين شخصية الطفل واتجاهات والديه نحو التسامح الجنسي عند كل من المجموعة العصابية والسوية . فعند المجموعة العصابية نجد ان العلاقات أكثر ارتفاعا بصفة عامة وأكثر دلالة خصوصا ما يتعلق منها بالخلو من القلق والاكتئاب حيث يبلغ معامل الارتباط ٣٣ر. في حين يقابله عند الاسوياء ٢٤ر. فقط ، وهو تقريبا نفس المعامل الذي توصلنا اليه في الدراسة السابقة على عينات الاسوياء (٢) .

مقاييس سمات شخصية الطفل
معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع ابنائهم
في مواقف الجنس وسمات شخصية ابنائهم

الاطفال الاسوياء	الاطفال العصابين
١ - الخلو من القلق والاكتئاب في مقابل القلق والاكتئاب .	٢٤ر.
٢ - الاتزان الانفعالي في مقابل عدم الاتزان .	١٠ر.
٣ - تلقائية التعبير الانفعالي في مقابل الكف .	٢٥ر.
٤ - الموضوعية في مقابل الحساسية الزائدة	٣٠ر.
٥ - المباداة في مقابل الانصياع او الادعان	١٦ر.

جدول (٤) « معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع ابنائهم في مواقف الجنس وسمات شخصيته ابنائهم لكل من عنتى الاسوياء والعصابين » . يلى ذلك معامل الارتباط بين تسامح الآباء والموضوعية (في مقابل الحساسية) عند العصابين حيث يصل الى ٣٠ر. وهو معامل دال في حين انه لا يتجاوز ٢٣ر. عند الاسوياء ، ثم تلقائية التعبير الانفعالي (في مقابل الكف الانفعالي) حيث يبلغ ٢٥ر. عند العصابين و ١٩ر. عند الاسوياء . اما بالنسبة لسميتى الاتزان الانفعالي والمباداة فان معاملات الارتباط بينها وبين تسامح الآباء تعتبر منخفضة نسبيا وتكاد ان تكون غير دالة عند العصابين ، وهي تقترب من الصفر تقريبا عند الاسوياء .

نخرج من ذلك بنتيجتين على درجة كبيرة من الاهمية . النتيجة الاولى هو ان تشدد الآباء أو عدم تسامحهم مع ابنائهم في موقف الجنس يقابله تضخم

ملحوظ في القلق والاكتئاب وفي الحساسية الزائدة (أى التمرکز حول الذات أو الذاتية) ثم في الكف الانفعالى أو ما يعرف بالتهيب وزيادة حدة الخجل وعدم القدرة على التلقائية أو المباداة .

والنتيجة الثانية — وهى فى تقديرنا أهم من النتيجة السابقة — هو أن زيادة اتجاه الآباء نحو التزمّت مع أبنائهم يقابلها تشويه وتضخم لدى كثير من السمات المزاجية المنظمة لبعده قوة الانا (فى مقابل العصابية) عند الأطفال ، وأنه عندما يصل اتجاه الآباء الى درجة شديدة من التزمّت فى هذا الموقف يمكن أن يتحول هذا التضخم فى السمات السابقة للآباء الى حد اندلاع أو ظهور العصاب بأنواعه المختلفة ، ذلك على أساس أن التزمّت فى هذا الموقف يصاحبه تزمّتاً مشابهاً أو على درجة مختلفة من الشدة فى معظم مواقف التنشئة الاجتماعية .

ثانياً : تسامح الآباء مع أبنائهم فى مواقف الجنس وعلاقة ذلك باتجاهات الآباء نحو آبنائهم والسمات المزاجية لشخصيات هؤلاء الآباء .

يعتبر التدريب على مواقف العدوان محورا هاما للاهتمام فى مشكلة التنشئة الاجتماعية نظرا لما يفرضه المجتمع من قيود وتشدد على التعبير عن الدوافع العدوانية بصورها المختلفة . ولقد أوضحت الدراسات الانثروبولوجية والثقافية المتعددة أن معظم المجتمعات الانسانية تضع قيودا حول التعبير عن هذه الدفوعات تختلف شدتها من موقف لآخر ومن ثقافة لآخرى . وفى ثقافتنا المصرية المعاصرة نجد أن هناك اهتماما كبيرا حول هذا الطابو يكاد أن يكون فى حد ذاته « محورا لتربية الطفل » خصوصا بعد سنّى الطفولة الاولى . ولا يخفى على أى مدقق فى قيمنا التربوية كيف يقدر آباؤنا مفهوم الهدوء والطيبة والدعة والطاعة والتحرر من الميول المضادة للمجتمع . الخ من الاشكال أو الصور الايجابية للعدوان . والسؤال الآن هل هناك بالفعل صورا ايجابية واخرى سلبية للعدوان ؟ وقبل أن نجيب على هذا الاستفسار نود أن نوضح أولا ما نعنيه بالعدوان بالعدوان (٦) « اذ نعنى به كل ما يتضمنه من دوافع أو بواعث الاتلاف والتخريب والتعذيب والتأثر والتعنيف والاتصياح أو الاذلال والسب والتهديد والتخويف . الخ من المظاهر السلبية للسلوك العدوانى » . وبذلك يغطى هذا المفهوم التصنيفات التقليدية المعروفة عن العدوان سواء المباشر منه أو غير المباشر ، البدنى أو المادى ، اللفظى أو المعنوى ، كما يتضمن انفعالات العدوان أيضا (بالذات الغضب كمسبب أو باعث للعدوان) .

ولقد أوضح ميلار ودولارد وغيرهما (٤) المبادئ والقوانين التى تحكم العلاقة بين الاحباط والعدوان . ونود أن نضيف هنا بعض النظريات التقليدية التى تفسر مصدر العدوان ومنشئته ولعل وجهة نظرفرويد (١٢) تعتبر أكثر شيوعا ، اذ أمكن له عن طريق تحليل كثير من الحالات المرضية (التى تعبر أعراضها عن العدوان بصرف النظر عن مظاهرها المختلفة) اكتشاف علاقة وطيدة بين الدفوعات العدوانية والدفوعات الجنسية . وفى إحدى مراحل تفكيره استنتج أيضا أن جميع صور العدوان ذات مصدر جنسى « وجهه نحو التحكم أو السيطرة على دفوعات الجنس أو الموضوعات الجنسية بالقدر الذى تتطلبه » أو تسمح به هذه الموضوعات « وقد عدل عن وجهة نظره هذه فى كتاباته

الآخيرة « بحيث أصبح يساوى العدوان بالبغض والرغبات التدميرية التي اعتبرها من أهم مميزات الغريزة الجنسية » . بيد أنه تنبه في النهاية الى مدى ما يكتنف هذا الفرض من صعوبات معينة في الاستدلال عليه ، الامر الذى انتهى به الى وضع فرض جديد مؤداه « أن غريزة العدوان لا تتبع الجنس أو غريزة الحياة ، إنما تتبع غريزة الموت وبناء على ذلك اعتبر الهدف الاول للعدوان هو تدمير الذات ، ولا تصبح هذه الغريزة موجهة نحو الموضوعات الخارجية الا بعد خروجها من نطاق الذات تحت تأثير اللبيدو والرجسى . » والحق أنه بالرغم من تعديله الآخر ، ما زالت هناك ثغرات خطيرة تخول دون امكانية التحقق التجريبي من صحتها .

ولعل أدلر (٧) يتفق مع فرويد في أن العدوان غريزة فطرية ، بيد أنه يختلف معه من حيث استقلالها التام عن الجنس . كما أنه يعتبر العدوانية المبالغ فيها أو ما يسميها ارادة القوة بمثابة تعويض زائد للاحساس بالدونية أو النقص .

ويناقض وجهتى النظر السابقتين ما يقول به ايان سوكى (١٢) الذى يعتبر العدوان والبغض دوافع مكتسبة وليست غرائز أولية . وعنده أن الانفعالات الاساسية للوليد البشرى تنبع أساسا من مشاعر الاعتماد على الآخرين (الوالدين) والحاجة للحب من حيث هما ضمانات تحقيق مطالبة ووجوده وأمنه واستقراره النفسى . ويرى أن السلوك العدوانى للطفل لا يظهر بصورة مختلفة الا عندما يحبط في تحقيق هذه الحاجات (الاعتماد والحب) أو — على الأقل — تعاق مطالبة نحو تحقيقهما . وقد يأخذ العدوان مظاهر القلق والبغض أو الكراهية لمصدر هذا الاحباط . كما يرى « أن هذا النوع من الاعاقة يعتبر أعنف وأقسى ما يواجهه الطفل ايان سنى مهدد وطفولته المبكرة ، لان معناه عنده يوازى العدم أو الفناء » وبالتالي فإنه يعتبر انفعال العدوان مكتسب بالضرورة ، نتيجة تفاعل الطفل مع أبويه وما يمكن أن يلاقيه من احباطات دون تحقيق هذين المطلبين الاساسيين . ويستنتج ايان أن علاقة الطفل بأبويه هي المسئولة عن مدى ما يمكن أن يتمتع به الطفل من خصائص عدوانية تأخذ اشكالا ايجابية مثل المنافسة أو التعاون أو التودد نحو الآخرين ، أو أشكالا سلبية تدميرية مثل الاتجاهات الصادية أو المازوكية والعدوان الصريح بمظاهره المعروفة . ويرى أن مظاهر تأكيد الذات وتحقيقها يعتمد في المقام الاول — بالتالى — على طبيعة هذه العلاقات .

وتتفق كارن هورنى (٨) مع ايان سوكى في وجهة نظره السابقة ، اذ استنتجت من دراستها المستفيضة على العصابين أن العدوان ليس غريزة أولية . كما ترى أن اتساع وتكرار الدوافع العدوانية والرغبة في التدمير ليس برهانا قاطعا على اعتباره غريزة أولية ، بل لا تعتبر — أيضا — التخييلات الصادية عند الاطفال الصغار بمثابة برهان على أولية أو فطرية هذه الدوافع على الرغم من ظهورها عند أطفال لا يعانون من مظاهر الرفض أو عدم القبول من الوالدين .

وتؤكد شارلوت بوهرلر (٩) ما سبق، وترى أن استجابات الاحجام والعدوان تشكل بطريقة واضحة نتيجة عمليات التدريب الاولى . وتخرج بوهرلر في تسمية

هذه الاستجابات بالعدوان ، لان هذه التسمية — من وجهة نظرها — ما هي الا اسقاط لمشاعرنا ومفاهيمها عن العدوان . وترى ان أى سلوك يسلكه الطفل لا يقصد به العدوان أو التدمير ، اذ عندما نصف هذا السلوك ننحو الى وصمة أو وصفه بالعدوان . وفي تقديرها ان الطفل لا يعنى القصد من العدوان ، وان كل ما يعنيه هو تحقيق مطالبة بالاساليب التى سبق له ان تدرب عليها .

ولقد أكدت جود أنف (١٠) ما سبق أيضا من دراستها لمظاهر العدوان عند الاطفال . اذ تبين لها أن ثورات الغضب والعدوان عند الكثير منهم تنشأ بسبب تضارب رغبات الطفل وحاجاته المختلفة مع قواعد النظام التى يفرضها الآباء عليهم .

ومهما يكن من أمر فان المناقشة السابقة يمكن ان توضح لنا أن هناك نوعين من العدوان ، الاول — وهو الايجابى الذى يتشكل وفق رغبات المجتمع وقواعده وأنماط الثقافة والثانى — السلبى الذى يعتبر مضادا للمجتمع وينافى رغبات المجتمع وقواعده وأنماط ثقافته ، وهو الذى جرت العادة على تسميته بالعدوان .

وعموما فقد اتضح لنا عند تحليل نتائج المقياس الخاص بتسامح الآباء مع أبنائهم فى مواقف العدوان ان آباء الاطفال العصابين أكثر تزمنا وتشددا فى معاملة أطفالهم على هذا الموقف ولا يسمحون — فى الغالب ومعظمهم — لأبنائهم بالتعبير عن دفعاتهم العدوانية أو عن احباطهم بشكل صريح . وقد كان متوسط شدة اتجاهاتهم نحو تسامحهم مع أبنائهم فى هذا الموقف ٧ر٤٨ بانحراف معيارى ٢ر٥٣ . واذا اخذنا فى الاعتبار أن اقصى درجات التسامح على هذا المقياس تعادل ٢٥ درجة ، فان هذا المتوسط لا يتعدى ٣٠ ٪ من الحد الاقصى للتسامح ، الامر الذى يعكس مدى تزمّت هؤلاء الآباء وتشددهم مع أبنائهم ، كما هو الحال بالنسبة لتشددهم فى مواقف الجنس . أما آباء الاطفال الاسوياء فقد كانوا نسبيا أكثر تسامحا وتساهلا مع أبنائهم فى هذا الموقف ، حيث يدل على ذلك متوسط شدة اتجاهاتهم نحو التسامح الذى يبلغ ١٠ر٢١ بانحراف ٢ر٥ . ويعادل هذا المتوسط ٤١ ٪ تقريبا من الحد الاقصى للتسامح على هذا المقياس . وتؤكد هذه النتائج أن اتجاهات آباء كل من أبناء العيفتين أقرب ما تكون الى التزمّت وعدم التسامح منها الى التسامح فى هذا الموقف ، تماما كما هو الحال بالنسبة لاتجاهاتهم فى مواقف الجنس ، مما يؤكد مرة أخرى أن طابو العدوان يلى فى الاهمية طابو الجنس بالنسبة لتربية الطفل فى الثقافة المصرية . وعموما فقد كانت النسبة الحرجة بين المتوسطين ٦ر٠١ وهى دالة عند مستوى أقل من ٠.١ ر.

وقد يكون مفيدا فى هذا المقام أن نعرض استجابات آباء كل من عيفتى الاطفال العصابين والاسوياء على أحد أسئلة هذا المقياس كنموذج يوضح لنا مدى تطرف وتزمّت اتجاهات آباء الاطفال العصابين . ففى السؤال الثامن فى هذا المقياس (رقم ٣٦ فى الاستمارة الاصلية) الذى نصه « ما رأيك فى الآباء الذين يفضلون أن تكون أبنائهم غير هيابة من شىء ولا تخاف من أحد ؟ » اتضح لنا أن استجابات آباء المجموعتين على النحو التالى كما هو مبين فى جدول (٥) حيث من يؤيد ذلك (فى الفئة الاولى والثانية)

يبلغ نسبته ٥٤ ٪ من آباء الاطفال الاسوياء في حين أنه لا يتعدى ٢٤ ٪ فقط من آباء الاطفال العصبيين .

شدة الاتجاه	آباء الاطفال العصبيين		آباء الاطفال الاسوياء		٪ للفروق
	ك	٪	ك	٪	
١ - يؤيد ذلك بشدة	٥	٪١٠	١٥	٪٢٠	٪٢٠—
٢ - يؤيد ذلك	٧	٪١٤	١٢	٪٢٤	٪١٠—
٣ - ليس في كل الاحوال	١٥	٪٢٠	١٠	٪٢٠	٪١٠
٤ - يعارض ذلك	١٣	٪٢٦	٧	٪١٤	٪١٢
٥ - يعترض ذلك تماما	١٠	٪٢٠	٦	٪١٢	٪ ٨
لم يفكر	—	—	—	—	—
المجموع	٥٠	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	...
كا ٢	١٢٠٠ دالة عند ٠.١ ر بدرجة حرية ٤				

« جدول (٥) توزيع النسب المئوية لاتجاهات

الاباء نحو تشجيع الطفل على الجراة وعدم التهيب »

ومن يعارض ذلك من آباء الاطفال الاسوياء (الفئتين ٤ ، ٥) يبلغ ٢٦ ٪ منهم ويقابله ٤٦ ٪ عند آباء الاطفال العصبيين ، الامر الذي يوضح مدى تطرفهم نحو التزمّت في معاملة ابنائهم على هذا الموقف . واتضح أن كا ٢ . ١٣٠٠ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠.١ ر تقريبا . والجدير بالذكر هنا أن كا ٢ التي طبقت على أسئلة هذا المقياس كان معظمها دال احصائيا عند ٠.١ ر وبعضها عند مستوى ٠.٥ ر .

(ب) اثر هذه الاساليب على اتجاهات الابناء نحو آبائهم :

لقد اتضح بجلاء من النتائج السابقة أن جميع الاباء في عينة هذه الدراسة على درجات متفاوتة من الشدة نحو التزمّت مع ابنائهم في مواقف العدوان ، ذلك بالرغم من التشدد النسبي الملحوظ الذي يبيده آباء عينة الاطفال العصبيين اذا ما قورنوا بآباء الاطفال الاسوياء . وهذه النتيجة قريبة الشبه بما توصلنا اليه في التدريب على مواقف الجنس . وكنا نتوقع أن يقابل هذا التشديد مع الابناء اتجاهات سلبية من قبلهم (أي كرد فعل من الابناء نحو آبائهم) ، كما هو الحال في مواقف الجنس أيضا . ذلك على أساس أن هذا التشدد الذي يبيده الاباء يشكل احباطا حقيقية لابنائهم ، الامر الذي يترتب عليه أن يوجه الابناء لابائهم عدوانا بشكل من الاشكال قد يكون مباشرا وقد يكون غير مباشر .. ويستدل عليه من الوجة القياسية بالاتجاهات السلبية للابناء نحو آبائهم . بيد أن النتائج التي حصلنا عليها من تحليل نتائج تطبيق مقاييس اتجاهات الابناء نحو آبائهم في مواقف العدوان كانت عكس ذلك إذ بلغ متوسط شدة اتجاه الاطفال العصبيين نحو آبائهم في هذا الموقف ١٦ر٥٤ بانحراف ٤ر٢٢ وهذا المتوسط يشكل ٥٦ ٪ تقريبا من الحد الاقصى للاتجاهات الايجابية على هذا المقياس (الذي تبلغ أقصى

درجاته ٢٨ درجة) ومن ثم فإن اتجاهات هؤلاء الابناء نحو آبائهم في هذا الموقف تعتبر معتدلة أو هي أقرب ما تكون الى الايجابية . أما فيما يتعلق بالاطفال الاسوياء فقد بلغ متوسط درجاتهم على هذا المقياس ٢١.٢٧ بانحراف ٥.١ وهو يمثل ٧٩ ٪ من الحد الاقصى لدرجات المقياس ، ويدل على أن اتجاهات الابناء الاسوياء نحو آبائهم في هذا الموقف ايجابية الى اقصى حد ، أى أن هؤلاء الاطفال يعتقدون أن آبائهم لا يمثلون بالنسبة لهم أى عقبة أو احباطا في سبيل التعبير عن دفعاتهم العدوانية ؟ وعموما فإن النسبة الحرجة بين المتوسطين ٨.٤ ره وهى ذات دلالة احصائية عند أقل من ٠.١ ر .

وقد توحى هذه النتائج أن ما يتبعه الاباء مع اطفالهم — خصوصا العصابين — ليست هى العوامل الوحيدة المحددة لاتجاهاتهم نحو آبائهم في مواقف العدوان . بل أن هناك عوامل شخصية وثقافية تقوم بدور أساسى في تحديد اتجاهات الاطفال عموما — والعصابين خصوصا — نحو آبائهم ، ونحو تقييم الطفل العصابى لما يعامله به والدية في هذا الموقف .

ولتوضيح العلاقة المباشرة بين تسامح (أو تزمّت) الاباء مع ابنائهم (العصابين والاسوياء) في هذا الموقف ، واتجاهات الابناء نحو آبائهم في كل من مواقف الجنس والعدوان والتقبل ، قدرت معاملات الارتباط التتابعى بين هذه المتغيرات بعد أن تأكدنا من أن العلاقات بينها مستقيمة . ويوضح جدول (٦) أن تسامح الاباء مع ابنائهم في مواقف العدوان ذى ارتباط على درجة كبيرة من الارتفاع مع اتجاهات الابناء نحو آبائهم في هذا الموقف سواء بالنسبة للاطفال العصابين ٦.٤ ر . أو للاطفال الاسوياء ٢.٤ ر . ويوضح هذين العاملين مدى التابع أو الاقتران بين تسامح الاباء مع ابنائهم في هذا الموقف واتجاهات الابناء نحو هذا التسامح ، ذلك بالرغم من التشويه نحو الزيادة الذى سبق أن أوضحناه عند مناقشة متوسط درجات كل من الاطفال الاسوياء والعصابين على هذا المقياس . وتقارب معاملى الارتباط السابقين يوحى بأن أثر العوامل الشخصية والثقافية (غير المعروفة) المسئولة عن هذا التشويه نحو الزيادة يكاد أن يكون واحدا عند كل من الاطفال العصابين والاسوياء . بمعنى أن الطفل العصابى يميل الى الاعتقاد بتسامح والديه معه في مواقف العدوان (بالرغم من تشدد الاباء الحقيقى في هذا الموقف) بنفس القدر الذى يميل اليه الطفل السوى . وعلى هذا فإن تكوين أو اكتساب العصاب لا يرجع الى عوامل ثقافية أو شخصية تتعلق بالطفل نفسه وبالمناخ الثقافى الخاص الذى يحيط به ، بل يتعلق أساسا وفي المقام الاول بدرجة أو مدى تسامح الاباء مع اطفالهم في هذا الموقف . ولما كان قد ثبت بما لا يقبل الشك أن آباء الاطفال العصابين أكثر تزمّتا وتشددا مع ابنائهم في هذا الموقف من آباء الاطفال الاسوياء ، يضحى وكأن شدة التزمّت التى يبديها الاباء أو يعاملون بها اطفالهم على هذا الموقف من العوامل الأساسية المكونة للعصاب .

« جدول (٦) معاملات الارتباط بين تسامح الاباء مع ابنائهم في مواقف العدوان واتجاهات الابناء الاسوياء والعصابين نحو آبائهم في هذا الموقف ومواقف الجنس والتقبل » .

الأطفال الأسوياء الأطفال العصابين

١ - اتجاهات الأبناء نحو تسامح آبائهم معهم في مواقف الجنس	٥.٠ ر	١٢.٠ ر
٢ - اتجاهات الأبناء نحو تسامح آبائهم في مواقف العدوان	٤٢.٠ ر	٤٦.٠ ر
٣ - اتجاهات الأبناء نحو تقبل آبائهم لهم	٤٧.٠ ر	٥١.٠ ر

ومما يؤكد ذلك أن معامل الارتباط بين اتجاهات الأبناء نحو تقبل آبائهم لهم ومدى تسامح الآباء معهم في مواقف العدوان يبلغ عند الأسوياء ٤٧.٠ ر. وعند العصابين ٥١.٠ ر. ، الأمر الذي يؤكد أن تسامح الآباء في مواقف العدوان من المحددات الهامة لشعور الطفل بمدى تقبله من والديه . ولما كان مدى اعتقاد الطفل يتقبله من والديه عنصرا هاما من عناصر تكوين العصاب ، حيث ثبت بما لا يقبل الشك (١١) أن جميع الأطفال العصابين يشعرون بأنهم منبوذين أو غير متقبلين من آبائهم ، لذلك تعتبر جميع الأساليب المؤدية الى تكوين هذا الاتجاه عند الطفل من العوامل المسببة أو المكونة للعصاب بدورها . ولعل هذا ينطبق بشكل واضح على التشدد في معاملة الطفل في مواقف العدوان .

(ج) أثر هذه الأساليب على شخصية الطفل :

يوضح جدول (٧) معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع أطفالهم في مواقف العدوان وسمات شخصية الأطفال العصابين والأسوياء ، وجميع هذه المعاملات ذات دلالة احصائية مرتفعة عند أقل من ٥.٠ ر . سواء عند الأسوياء أو العصابين ، وان كانت أكثر ارتفاعا عند الفئة الأخيرة . وهذا يؤكد أن اتجاهات الآباء (تسامحهم) نحو أبنائهم على هذا الموقف له ارتباط دال ومرتفع بجميع السمات المكونة لقوة الانا أو العصابية عند الأطفال ، وذلك بعكس الحال بالنسبة لاتجاهاتهم مع أبنائهم في مواقف الجنس (أرجع الى الجدول ٤) الذي ترتبط فيه هذه الاتجاهات بسمات الخلو من القلق وتلقائية التعبير الانفعالي والموضوعية . وتؤكد نتائج هذا الجدول أن تدريب الآباء لأبنائهم على موقف العدوان ذي ارتباط أكثر دلالة بسمة الخلو من القلق وبسمة المبادرة عند الأسوياء . وعند العصابين نجد أن هذا التدريب هو المسئول عن تضخم هاتين السمتين أو تشوييهما بحيث يصبح الطفل العصابي أكثر ميلا للقلق وكذا أكثر ميلا للانصياع أو الازعان . وبالمثل يمكن القول بأن تدريب الآباء لأبنائهم على هذا الموقف هو المسئول عن تشويه بقية السمات المكونة لبعد العصابية عند الأطفال . وغنى عن القول أن ارتفاع معاملات الارتباط في هذا الجدول يرجع في المقام الأول - كما أوضحنا - الى أن اتجاهات الآباء نحو أبنائهم (تسامحهم أو تزمتهم) على هذا الموقف ذي ارتباط كبير باعتقاد الأبناء بمدى تقبلهم من آبائهم ، حيث يمكن اعتبار الطفل المتقبل من والديه ذي اتجاهات ايجابية نحوها في كل من مواقف العدوان والى حد ما الجنس .

« جدول (٧) معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع أبنائهم في مواقف العدوان والسمات المزاجية لشخصية الأطفال الأسوياء والعصابين » .

مقاييس سمات شخصية الطفل
معاملات الارتباط بين تسامح الآباء مع أبنائهم
في مواقف العدوان وسمات شخصية هؤلاء
الأبناء

العصابين	الأسوياء	
٥٢ر	٤٨ر	١ - الخلو من القلق والاكتئاب في مقابل القلق والاكتئاب
٤١ر.	٤٤ر.	٢ - الاتزان الانفعالي في مقابل عدم الاتزان الانفعالي
٤٦ر.	٤٢ر.	٣ - تلقائية التعبير الانفعالي في مقابل الكف الانفعالي
٤٤ر.	٤٠ر.	٤ - الموضوعية مقابل الحساسية الزائدة
٥٠ر.	٤٦ر.	٥ - المبادرة في مقابل الانصياع أو الازعان

ملخص النتائج السابقة :

مما سبق يمكن تلخيص النتائج السابقة على النحو التالي :

١ - أن آباء الأطفال العصابين أكثر قزماً وتشدداً مع أبنائهم (بشكل دال احصائياً) في كل من موقفى الجنس والعدوان . في حين أن آباء الأطفال الأسوياء أميل إلى التسامح والتفهم مع أبنائهم في هذين الموقفين .

٢ - أن اتجاهات الأبناء نحو آبائهم في مواقف الجنس سلبية بصفة عامة، بيد أن الأطفال العصابين يعتقدون أن آبائهم أكثر تشدداً - نسبياً - في هذا الموقف من الأطفال الأسوياء .

٣ - أن اتجاهات الأبناء نحو آبائهم في مواقف العدوان أميل ما تكون إلى الإيجابية بصفة عامة ، بيد أن الأطفال العصابين يعتقدون أن آبائهم أميل ما يكونوا إلى التشدد النسبى معهم في هذا الموقف إذا ما قورنوا بالأطفال الأسوياء . ولقد لاحظنا أنه بالرغم من التشدد الملحوظ الذى يبديه الآباء في تدريب أبنائهم على مواقف العدوان ، إلا أن هذا التشدد يقابل بارتياح من قبل الأبناء ، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمواقف الجنس . ويبدو أن هناك عوامل ثقافية وشخصية تتدخل بشكل ما في تشويه إدراك الأبناء لتشدد آبائهم معهم في مواقف العدوان وتحويلها - من وجهة نظرهم - إلى ما يشبه التسامح .

٤ - أن هناك ارتباطاً كبيراً بين مدى تسامح (أو تشدد) الآباء مع أبنائهم في مواقف العدوان ، واتجاهات الأطفال (الأسوياء والعصابين) نحو اعتقادهم بمدى تقبلهم من آبائهم .

٥ - أوضحت مقاييس الدلالة أن هناك فروقا جوهرية بين اتجاهات الأبناء العصابين نحو آبائهم في كل من مواقف الجنس والعدوان والتقبل ، بمعنى أن

الاطفال العصابين يعتقدون (أو لديهم اتجاهات سلبية) بأن آبائهم أكثر تشددا معهم في مواقف الجنس والعدوان ، كما أنهم أقل تقبلا من آبائهم ، في حين أن الاطفال الاسوياء يرون عكس ذلك باستثناء اعتقادهم بمدى تشدد آبائهم معهم في مواقف الجنس .

٦ — عموما يمكن القول بأن اتجاهات الابناء نحو آبائهم تعتبر ترجمة حقيقية وصادقة لما يتبعه الاباء معهم بالفعل في كل موقفى الجنس والعدوان . فإذا كان الاباء متشددين ومترمتين ، ينعكس هذا على اتجاهات ابنائهم بحيث تصبح سلبية وغير ودية نحو آبائهم — كما هو الحال عند الاطفال العصابين . وإذا كانت تتسم بالتسامح والتفهم تصبح اتجاهات ابنائهم نحوهم ايجابية وودية كما هو الحال عند الاطفال الاسوياء . ومن ثم يمكن القول في هذه المرحلة ان ما تبعه الاباء مع ابنائهم بالفعل هو مسئول الى حد كبير عن تشكيل أو تكوين اتجاهات ابنائهم نحوهم .

٧ — هناك فروقا دالة احصائيا بين السمات المزاجية المكونة لبعد العصابية (في مقابل قوة الانا) عند كل من الاطفال العصابين والاسوياء . فالاطفال العصابين — بصرف النظر عن نوع العصاب الذى يعانون منه — أكثر ميلا للقلق والاكتئاب (وهذه السمة قاسما مشتركا بين جميع فئات العصابين) ، يفتقدون للاتزان الانفعالى ، ويعانون من الكفوف الانفعالية الحادة ومن الحساسية الزائدة أو الذاتية ، وأخيرا فهم أكثر ميلا للانصياع والاذعان (أى يفتقدون للمباداة) .

٨ — وأخيرا فان معاملات الارتباط بين السمات المزاجية وتسامح الاباء مع ابنائهم في كل من موقفى الجنس والعدوان أكثر ارتفاعا عند الاطفال العصابين منها عند الاطفال الاسوياء وان كان نمط العلاقات أو تكوينه ما برح واحدا عند المجموعتين . فقد اتضح لنا ان تسامح الاباء مع ابنائهم العصابين في مواقف الجنس يرتبط بشكل دال بسمة الخلو من القلق والاكتئاب (في مقابل القلق والاكتئاب) وبالموضوعية ، وتلقائية التعبير الانفعالى (بمعاملات أكثر ارتفاعا نسبيا منها عند الاطفال الاسوياء) . كما أن تسامح الاباء مع ابنائهم العصابين في مواقف العدوان ذى معامل ارتباط مرتفع جدا (في الحدود بين ٠.٤١ ر. و ٠.٥٢) مع جميع السمات المزاجية لشخصيات ابنائهم العصابين ، وبالمثل فان تسامح الاباء مع ابنائهم الاسوياء في نفس الموقف ذى معاملات ارتباط أقل ارتفاعا نسبيا (تتراوح بين ٠.٤٠ ر. و ٠.٤٨ ر.) بين جميع السمات المزاجية لشخصيات ابنائهم الاسوياء .

هذا ولقد تأكد لنا بما لا يقبل الشك أن تكوين العصاب يرجع في المقام الاول الى مدى التشدد أو القرمز الذى يبديه الاباء لابنائهم عند تدريبهم لهم في كل من موقفى الجنس والعدوان وما يترتب عن ذلك من آثار تظهر أولا على شكل اتجاهات سلبية من هؤلاء الابناء نحو آبائهم بما في ذلك شعورهم بعدم التقبل ، وتظهر بعد ذلك أو خلال ذلك على شكل تشوهات بدرجات مختلفة في السمات المزاجية المكونة لشخصياتهم . بمعنى أن تكوين العصاب أو اكتسابه يعتمد على كم التشدد والتزميت وليس كيفه .

مراجع البحث :

1. Bowlby. J. « Maternal care & Mental Health »
(World Health organization, Geneva) 1954. pp 55-62.
- ٢ — د. محمود عبد القادر — دراسة تجريبية في أساليب الثواب والعقاب
التي تتبعها الأسرة في تدريب الطفل وأثرها على شخصيته — رسالة
دكتوراه في علم النفس الاجتماعي — جامعة القاهرة — سنة ١٩٦٧ .
3. Eysenk, H.J. « The scientific study of Personality ».
London : Kegan Paul, 1952, pp. 42-83, 84-123.
4. Dollard, J. (et .al) « Frustration & Aggression »
London : Kegan Paul, 1944. pp. 1-38.
5. Aderno. T.W. & E.F. Brunswik & R.N. Sanforn « The
Authoritarian Personality » N.G. Harper & Brothers
Inc, 1950 pp. 338-388.
6. Sears, R.R. (et .al) «Minor studies of Aggression» In.
F.L. Jackson. « Aggression & its Interpretation »
London : Methuen & Co. LTD. 1954. pp. 13-24.
7. Adler, A. « The Neurotic Construction » London :
Allen & Unwin, 1951.
8. Horney, K. « New Ways In Psychoanalysis » London :
Kegan Paul, 1939. pp. 122-133.
9. Buehler, C. « From Birth to Maturity » London :
Routledge, 1935, pp. 30-83.
10. Goodenough F., : « Anger In Young Children »
London : Oxford Univ. press, 1931. pp. 130-140.
11. Dollard, J. & Miller, N. E. «Personality & Psychothe-
rapy» N. Y.: McGraw-Hill, 1950.
12. Jackson, L. «Aggression & its Manifestation» London:
Methuen & Co. LTD; 1954. pp. 13 — 24.

($M = 17$), while in neurotic children ranged between .10 & .33 ($M = 23$).

6. The same thing can be said in the situation of aggression, where the parents of neurotic children were too rigid, less or not permissive and inconsistent with their children on the situation of aggression. They had low mean 7.48 with S.D. 2.53, while the parents of normal children had relatively high mean 10.21 with S.D. 2.05, which reflect the extent of their permission and democracy. Critical ratio between them was 6.01 ($p > .001$).
7. Attitudes of neurotic children toward their parents on this situation were also negative. They had low score in this subscale with M 16.54 and σ 4.22. On the other hand attitudes of normal children were relatively positive, with M 21.37 and σ 4.51. Critical ratio between them was 5.48 ($p > .01$).
8. Coefficients of correlation between the two alternatives (parent's permission and children's attitudes) in neurotic and normal groups were .46 and .42 respectively. The two coefficient are significant.
9. Coefficients of correlation between the five temperamental subscales of children and the permission of their parents in neurotic sample ranged between .41 and .52 ($M = .47$), and ranged between .42 and .48 in normal sample ($M = .45$).

Results :

1. Parents of neurotic children were rigid, not permissive and inconsistent with their children on sex situations. On the other hand parents of normal children were more permissive, democratic and consistent with children on this situation. Mean and standard deviation of the parents of neurotic children response on this subscale were 11.56 and 8.21 respectively. But the mean and S.D. of the parents of normal children were 16.45 and 6.42 respectively, on the same subscale (permission toward situation of sex), which reflect the extent of their permission toward their children in this situation. Critical ratio between the two means was 3.32, which is statistically significant on $L .02$.
2. Attitudes of neurotic children toward their parents on this situation were extremely negative. M & S.D. were 5.62 and 6.99 respectively, while M & S.D. of normal children in the same subscale were 10.61 and 7.20 which reflect the positivity of their attitudes toward their parents on this situation, and how they are satisfied from the permission and democracy of their parents. Critical ratio between the two means was 3.53 ($p. > .01$).
3. Coefficient of correlation between parent permission and the attitudes of neurotic children toward this permission (situation of sex) was 0.26 and between the same two alternative in the normal group was 0.19. The first coefficient of correlation is significant, but the second is not ($.05$ level).
4. The subscales of temperamental traits were highly discriminative between the neurotic and normal children. Critical ratio between the two groups in every subscale ranged between 6.01 and 5.08 ($P. < .001$ and $> .01$). It means that the five subscales are valid and can be used as diagnostic tools.
5. Coefficients of correlation between the five temperamental subscales and the permission of parents on sex situation ranged between .09 and .24 in normal children

3. Attitudes of children toward their parents. This measurement measures the attitudes of the child toward the systems of punishment and reward used by his parents in every situation which socialization includes. It includes 7 subscales, giving 7 independent scores which assess attitudes of the child toward his parent in general. Two of these subscales are (a): measurement of child's attitudes toward the permission of his parents in the situation of sex. It consists of 8 items measuring the perception of the child to the meaning of what his parents treating him in this situation (b): measurement of child's attitudes toward the permission of his parents in the situations of aggression. It consists 7 items. Reliability of the two subscales are .70 and .72 respectively.
4. Measurement of Child Personality: It measures 10 temperamental traits, 5 of them have special interest in this study. They are :
 - (a) Free from anxiety — viz — anxiety, consists 21 items, measures the indication of anxiety, tensions, irretability and whether the child is happy — go — lucky or opes-temistic and worried. Its reliability is .88.
 - (b) Emotional stability — viz — emotional instability or immaturity, measures general emotionality, impulsiveness consists 13 items, reliability .81.
 - (c) Spontaneous emotional expression — viz — emotional inhibition : measures elements of emotional inhibition, especially those of sexual origin, such as timidity, sense of guilt and feeling of inferiority. It consists of 19 items, reliability .79.
 - (d) Objectivity — viz — over sensitivity : measures elements of ego centerism, tollerance of criticism, over sensitivity, specially towards neutoral stimuli. Consists 15 items, reliability .77.
 - (e) Assendance — viz — conformity or submission : measures elements of responsive behavior, spontaniety and objective self-estimation. It consists 13 items, reliability .71.

- 15 cases as acute anxiety, mixed with depression and emotional inhibition.
- 7 phobic cases (different kinds of phobia)
- 7 cases suffered from obsessive compulsive reactions
- 7 cases suffered from obsessive compulsive reactions.

Public Child & Youth aggregation (illegitimate cases), as well as primary and elementary schools in Cairo. Every neurotic child was matched by the normal child in terms of educational level, age and SES. All the families of the two groups are not broken and the parents are still alive.

Tools :

The following 4 tools were used in this study :

1. SES questionnaire, includes items about education, occupation, income of the parents. Family recreation, luxury, size and residence are also included.
 2. Systems of Socialization questionnaire, includes the main situations in socialization, such as feeding, weaning, aggression, sex, dependence, warmth, parental authority and family harmony. The questionnaire includes also attitudes of the parents towards these situation in terms of permission, aware, interest... etc. It surveys systems of punishment and reward which the parents are interested to use in order to rear their children in these situations. Every situation is designed to be an independent point scale to transfer the qualitative responses into quantitative indication (score), reflecting the attitudes of the parents toward their children in these situations.
- The subscale situation of Sex includes 6 items, measure the permission of parents towards the sexual behavior of their children. Its score ranged between 0 and 32. reliability 0.722.
 - The subscale situation of aggression includes 11 items, measure the permission of parents toward the aggressive behavior of their children. Its score ranged between 0 and 25, reliability 0.710.

Purpose :

The purpose of this research is to study intensively the nature of the factor of neuroticism in neurotic children, as far as it organizes all temperamental traits which enable and determine the individual's adjustment in his environment. In other words, the purpose is to study the effect of systems of socialization upon the acquisition of neurosis in neurotic children. This report discusses the results of two situations only which are included in socialization.

Hypothesis :

This report is interested in four hypothesis formulated as following :

1. Relationship between parent's permission toward:
 - A. Sexual behaviour of their children and the acquisition of neurosis (in terms of 5 temperamental traits)
 - B. Aggressive behaviour of their children and the acquisition of neurosis (in terms of the same 5 temperamental traits)
2. Relationship between children's attitudes toward permission of their parents for :
 - A. Their sexual behaviour and the acquisitions of neurosis.
 - B. their aggressive behaviour and the acquisition of neurosis.

Sample :

50 neurotic children have been selected carefully from « The Central Clinic - Social Defence Department-Ministry of Social Affairs » aged between 11 and 16 years, males, belong to low and middle SES. Their educational level ranged between illiterate and preparatory school. By different methods of psychiatric and psychometric diagnosis, this sample can be classified as following :

- 21 hysteric cases (different kinds of hysteria)

SOCIALIZATION AND NEUROTIC CHILD *

« An Experimental Study »

By

Dr. MAHMOUD ABDELL KADER

**Expert, The National Center For Social
& Criminological Research**

Introduction :

One of the most important issues in contemporary psychology is the acquisition of personality. Behaviour theory, through researches on developmental as well as social and child psychology verified to some extent the hypothesis of child personality acquisition.

Previous research carried out by the writer clarify by using factor analysis technique that at least three factors (or dimensions) organize most of child's temperamental traits, systems of punishment and reward used by his parent in order to socialize him and his attitudes toward his parents.

One of these three factors which has special indications in that study is neuroticism (viz strength of ego). It organizes five temperamental traits of the child (anxiety, impulsiveness or emotional immaturity, emotional inhibition, over sensitivity and submission) with saturation ranged between 0.40 to 0.80. It organizes also the parents' acceptance of their child, their permission toward aggressive and sexual behaviour of their child with saturation ranged between 0.47 and 0.36, as well as another situation included in socialization as dependency, family harmony and parental authority. The structure of this factor organize also all the attitudes of the child towards these situations and the systems of rearing him by his parents.

* Abstract

دراسة تجريبية للعوامل النفسية الحركية المتطلبة في مهنة دلقنة الصلب

محمود السيد أحمد أبو النيل
ماجستير في علم النفس(*)
أخصائى نفس بشركة الحديد والصلب

أهمية العوامل النفسية الحركية :

القدرات النفسية الحركية أحد الميادين الثلاثة من القدرات الأولية ،
وهي الميدان الوحيد الذى لاقى اهتماما قليلا من جانب المهتمين بالقياس
العقلي ، لذا لم ينمو البحث فيها نموا كبيرا كسائر القدرات الأخرى . وكان
هذا في بداية الأمر والذى قد يرجع سببه الى عدم توصل البحوث التى
عملت في ذلك الوقت للعلاقة بين هذه القدرات وبين النجاح في بعض النواحي
المختلفة من السلوك الى جانب اعتقاد بعض الباحثين السابقين بأن
العمليات العقلية المعقدة تفهم جيدا بتحليلها لمكوناتها الحركية . الا أن
البحوث الميدانية الحديثة بينت أن مكونات بعض الأعمال يتضمن نشاطا
حركيا كما أن المهارات الحركية صارت ميدانا أساسيا للبحث . وتفيد
القدرات الحركية العمل الانسانى لدقتها واستقلالها وخلوها من الخطأ نسبيا
الى جانب أنها تكتسب بسهولة ويحتفظ بها لمدة طويلة من الزمن ومن النادر
أن تؤدي الى الملل . هذا الى جانب أن الاتجاهات الحديثة في تصميم الآلة
Machine design تميل من أجل الاداء المتطلب لادارتها الى
وضع القدرات الحركية الانسانية في الاعتبار وذلك بتكييف المعدات
والآلات للعامل ولقد ذهب دى بوا الى أن عدم تقنين تصميم السيارة
يخلق الحوادث التى يكون أساسها نماذج العادة الحركية وفي بحث قام
به أورلانسكى ذهب الى أن لابد لمصمم الطائرة من أن يعرف أقصر زمن
رجع ممكن تقديمه كما أن زمن الرجوع على عصا ضبط تتحرك بسهولة
يكون أقصر من زمن الرجوع على عصا محملة كما ذهب في دراسته تلك
الى أن صعود وهبوط الطائرة يحتاج لزمن رجوع من نوع معين . كذلك
فإن في تصميم جهاز القيادة لابد من معرفة كيفية تصميمه لتحديد الدقة
المتطلبة كما وجد أن زيادة القوس الذى يتحرك عليه ذراع القيادة ينتج من
دقة الاستجابة المتطلبة . كذلك قام كل من ولدن وبترسون ببحث بينا فيه
أثر التصميم في كل من الدقة والسرعة على أجهزة قياس معينة . ولم
تقتصر أهمية القدرات الحركية على تصميم الآلة فقط بل اتضحت أيضا
أهميتها في التدريب .

(*) ملخص رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب — جامعة عين شمس : بإشراف الاستاذ
الدكتور السيد محمد خيرى — أبريل ١٩٦٦ .

ففى بحث قام به لورنس لبناهل تحت اشراف تيفن عام ١٩٤٤ عن تحليل تآزر عمل القدم فى القطع مع عمل اليد فى وضع القضيب وذلك بهدف تحديد شكل حركة القدم التى تنتج انتاجا كافيا من الأقراص كما وكيفا مع استخدام حد أدنى من عملية التقطيع وتعليم هذا الشكل لعمال جدد وكانت النتائج بعد تحليل عملية تآزر القدم واليد وتحديد شكل الحركة أن قلل من زمن التدريب وفى ثمانية أسابيع كانت النسبة المئوية لانتاج المتدربين أحسن من العمال القدامى كما انخفضت نسبة الأضرار التى تلحق بالآلة . ومما أضفى على موضوع القدرات الحركية أهمية بالغة تلك البحوث التى أجريت فى مجال الكفاية العقلية Mental Efficiency لدى الفرد حيث وجد كل من هولنجورث ودودج وبندكت أن النشاط الحركى يتأثر نتيجة شرب الكحول بدرجات أكبر من العمليات العقلية العليا . وفى مجال الحوادث والامن الصناعى Accidents & Industrial Safty بين بحث دريك عن العلاقة بين الاستهداف للحوادث وكل من السرعة الادراكية والحركية أن المستهدفين للحوادث تميل درجاتهم على الاختبارات الحركية للارتفاع عن درجاتهم على الاختبارات الادراكية كما ترجع أهمية القدرات الحركية فى الاختيار والتوجيه المهنى personal selection الى ما أكدته نتائج كل من فلشمان ورينولدز من أنه كلما تقدمت مراحل التدريب قل الاعتماد على القدرات العقلية فيغلب على تنظيماتها العملية الطابع العملى أو الروتينى كما تظهر بوضوح أهمية القدرات الحركية حتى تصبح فى نهاية التدريب هى الغالبة على النشاط المهنى .

اهداف البحث :

وبناء على أهمية العوامل الحركية فى المجالات السابقة وفقر البحوث المحلية فى معالجتها لهذا الموضوع صمم البحث لاختبار الفروض الثلاث الآتية والتى تتفرع من الهدف الأساسى لهذا البحث وهو تقنين بطارية من الاختبارات الحركية تصلح فى عمليات الاختيار والتوجيه المهنى .

الفرض الاول : نتوقع امكانية التوصل لعائلة مهنية تمثل مهنة الدلفنة باتفاق آراء الفنيين .

الفرض الثانى : نتوقع امكانية الوصول لمجموعة من العوامل الحركية المتطلبة لهذه العائلة بناءا على تحليل العمل .

الفرض الثالث : نتوقع وجود مجموعة من العوامل الحركية التى تتشعب بها الاختبارات الحركية المطبقة على عمال مهنة الدلفنة باستخدام التحليل العاملى .

خطة البحث والتحقق التجريبي من الفروض :

١ - مقدمة تاريخية :

تضمن الفصل الاول من البحث موضوع العوامل الحركية من الناحية التاريخية لما تلقيه من أضواء على طبيعة تلك القدرات ، ولكى يسهل بحث الفروض فأشرنا الى أن قياس تلك القدرات قديم قدم تاريخ قياس

الفروق الفردية حيث ترجع لأعمال كل من فرنسيس جالتون عام ١٨٨٢ حيث استخدم اختبارات للمثابرة العضلية وزمن الرجوع وكان يعتقد ان الاختبارات الحركية تصلح للحكم على المستوى العقلي للفرد ويعكس ذلك تأثيره بنظرية لوك . كما ترجع لأعمال كاتل عام ١٨٩٠ حيث سار في نفس طريق جالتون وتحت اشرافه استعمل وسر الاختبارات الحركية الى جانب الاختبارات العقلية لتوضيح الفرق بين القدرة العامة والقدرة الخاصة . كما سار اوهرن عام ١٨٩٥ في نفس طريق وسر في بحث له عن الوظائف الارتباطية . وتميزت اختبارات بينية الأولى قبل اعداده لمقياسه الحالي بقياسها للعمليات الادارية والحسية والحركية . كذلك أشرنا الى ما يتميز به شغل كربلين بقياسه للأدوات والأنشطة العضلية ولم تتضمن دراسته اختبارات ذهنية وسار في نفس الطريق الذي سار فيه وليم شترين الى جانب أنه استخدم اختبارات عقلية وانفعالية وذلك لمقياس الفروق الفردية . واستخدم جاسترون بعد ذلك نفس الاختبارات التي استخدمها كاتل كما اتفق شغل جلبرت مع شغل كربلين .

٢ - خصوصية وطائفة العوامل الحركية :

وفي نفس الفصل تعرضنا للمشكلة الازلية في موضوع العوامل الحركية والتي لم يتفق الباحثون بعد على حل لها وهي مشكلة خصوصية وطائفة العوامل الحركية أي هل هذا عامل عام يجرى بين اختبارات تلك العوامل أم أنها مستقلة بعضها عن البعض الآخر .

١ - خصوصية العوامل الحركية :

وفيما يتعلق بخصوصية تلك القدرات أشارت بحوث كثيرة الى أن الوظائف الحركية ترتبط فيما بينها ارتباطا قليلا وذلك لأن هذه الوظائف أعلى تخصصا وتحدد بأجزاء معينة في الجسم وتختلف من عضو لآخر ، كذلك تختلف حسب نوع العمل من عمل خفيف لآخر ثقيل . وبناءا على ذلك ونظرا للارتباط المنخفض بين اختبارات المهارة الحركية لا توجد مقاييس عامة للقدرة الحركية كاختبار الذكاء العام . الا أن التجارب العملية أظهرت نتائج تختلف مع ذلك إذ وجد أن عوامل القوة والسرعة ذات تطبيق عام ولا تعتبر وحدات حركية خاصة لوجودها في بعض أو كل الجهاز العصبي للفرد . كما تمكن جارل من استخلاص عامل حركي عام كذلك تؤيد دراسة المعهد القومي لعلم النفس الصناعي وجود هذا العامل لكنه خاص بمهارة الأيدي والأصابع كما أنه قد يتحول لطائفي لو أضيفت اليه بعض الاختبارات النظرية . كما أن دراسة مكتب التوظيف الأمريكي عام ١٩٤٥ على ٥٩ اختبارا حركيا أنتجت عاملين أحدهما خاص بالوضع والخلع والثاني خاص بأعمال التجميع الدقيقة . ولقد أظهرت دراسات وس لونج وبير ١٩٣٢ أن خصوصية الاختبارات الحركية ليست خاصة للارتباطات الموجبة بينها وتؤيد دراسات والتر وآرامز وماك نمارا ذلك . ولقد أكدت بحوث اتنبورو وفاربر على ضعف العقول وايزنك على من يعانون من الشيفوخة المبكرة أن الارتباطات الداخلية بين الاختبارات الحركية التي تطبق على مثل هذه المجموعات تميل الى أن تكون عالية جدا بينها لأن غير السوي الذي

يكون ضعيفا في اختبار يميل لأن يكون ضعيفا في الاختبارات الحركية الأخرى . الا أن ما يؤيد من بحوث وجود عامل حركى عام لا يقف في مواجهة ما ذهب اليه برن وماسكو وباكستون من أن هذه القدرات تفتقر الى التماسك ومكوناتها شديدة الاستقلال .

٢ - طائفة القدرات الحركية :

وأما فيما يتعلق بطائفة القدرات الحركية فقد ذهب فيرنون الى القول بأن الاختبارات ذات الوظائف المتشابهة تكون ارتباطاتها الداخلية أعلى وذلك فانه من المنطق أن نتكلم عن مهارات أكثر مما نتكلم عن مهارة أو عن العامل الحركى العام . ويذهب أحمد عزت راجع الى أن أساس المعاملات العالية التشابه البنائى الذى هو عبارة عن نوع من التقارب بين نوع الحركات . ومما يؤكد ذلك ما ذهب اليه ايريل وجاو عام ١٩٣٠ في مقارنة الاختبارات التى تعتمد على السرعة وتلك التى تعتمد على الدقة أن الارتباط الداخلى بين الأولى يصل الى ٣٦. وبين الثانية يصل الى ٢٩. في حين أنه كان ١٣. بين هذين النوعين من الاختبارات ولقد ذهب بيرت ومورز الى أن الفروق بين الجنسيتين تلعب دورها ما في تجمع الاختبارات كما أن الأبحاث التى أجراها كل من باكستون وماك كولوم بتطبيق ١٩ اختبارا في زمن الرجوع والنقر التآزر والنغم الحركى أوضحت أن التجمع في هذه الاختبارات يبدو أنه تجمع وظيفى عنه تجمع تشريحي وذلك للتغيرات التى تحدث في الحواس أو العضلات المستخدمة وتؤدي الى خفض الارتباط أقل مما تؤدي الى التغيرات في أنماط السلوك ولقد توصل كل من ديك وسيشور لنتائج مشابهة ولقد أشارت أبحاث كل من البورت وفيرون على الحركات التعبيرية الى وجود أكثر من عامل طائفى للسرعة اللفظية وسرعة الرسم وسرعة النغم أو سرعة الحركة . كذلك وجد قسم التحليل المهنى عاملين في اختبارات الأجهزة هما عامل مهارة اليد وعامل مهارة الأصابع كذلك وجود عامل تآزر بين اليد والعين في اختبارات الرسم والكتابة وعامل سرعة في الاختبارات اليدوية ولقد وجد جلفورد والليثي عامل تآزر نفسى حركى في اختبارات زمن الرجوع والتتبع والتصويب ومهارة الأصابع . وفي الاختبارات العملية التى استعملها كل من باكستون عام ١٩٤٠ وسيشور عام ١٩٣٦ وإيتال ظهرت عوامل المعالجة وقبضة اليد والزراع واليد واطلاق النار والثبات ولقد وجد أن العوامل الثلاث الأولى عمارهم التشريحي مهارات يد . ومن تحليل فلشمان عام ١٩٥٤ اثنان وثلاثين اختبارا وجد أن معظم الارتباطات في المصفوفة إيجابية ولكنها كانت منخفضة ورغما من أن هذه النتائج تشير الى وجود عامل حركى عام الا أن فلشمان فضل تفسير تلك الارتباطات طائفا فوصل الى وجود عشر عوامل مستقلة .

نقد الأبحاث السابقة :

ولقد تم نقد الأبحاث السابقة في ضوء :

١ - عدم توافر الشروط اللازمة في الاختبارات حتى تكون أداة صالحة .

٢ — صغر عدد الاختبارات في بعض الدراسات .

٣ — تركيز بعض الأبحاث على اختبارات من نوع الورقة والقلم بحيث فاق عددها اختبارات الأجهزة تلك التي تمثل النشاط الحركي عن غيرها .

٤ — صغر العينات في بحوث أخرى .

٥ — اقتصار بعض البحوث على إجراء الاختبارات على الطلبة وتلاميذ التدريب مما جعل مسألة تنظيم العوامل الحركية في الأعمار التالية أمراً يحتاج لدراسة وبحث .

٦ — ترتيب على النقطة السابقة أنه في معظم البحوث التي أجريت لم تتناول عمالاً يشتغلون في مهن مختلفة مما قد يلقي الضوء على التنظيم العام للعوامل الحركية في هذه المهن .

خصائص تراعى عند قياس العوامل الحركية :

ولقد استخلصنا من مجموع التجارب والبحوث السابقة ومن تتبع ظروف بعض خصائص ينبغي مراعاتها عند قياس العوامل الحركية مثل :

١ — أثر فترة ما قبل المحاولة في استجابة المفحوص في تجارب زمن الرجوع .

٢ — أثر زاوية الرؤيا التي ينظر المفحوص من خلالها للاختبار الذي سيقوم بالأداء عليه في مستوى الأداء .

٣ — استخدام بعض المفحوصين لليد اليمنى والبعض الآخر لليد اليسرى يؤدي ذلك لنتائج متميزة .

٤ — أثر إعطاء فترة راحة أثناء المحاولة في الأداء .

٥ — أثر درجة الحرارة في الأداء .

٦ — أثر عامل الحمو الابتدائي والنهائي في الأداء الحركي .

٣ — معالجة نظرية للعوامل الحركية ومفاهيمها :

تضمن الفصل الثاني معالجة نظرية للقدرات الحركية والمفاهيم المتعلقة بقياسها حيث يتفق كل من ميرفي وثاولس في قيمة النظرية لما تيسره من سبل التجريب وخاصة أنه من أهم المسائل التي تتعلق بالجانب النظري من البحث العلمي مشكلة توضيح المفاهيم :

(١) التعريفات الإجرائية :

الاستعداد :

وفي تعريف الاستعداد أشير لتعريف وارن وينجهام وسيشور وفان ديزين وتيفن الذي حاول صياغة تعريف وارن في عبارات إجرائية ، وما برز

وجلفورد الذى ذهب الى أن الاستعداد يتعلق بالتوقعات المستقلة لسلوك الفرد فى عمل معين .

القدرة :

وفى تعريف القدرة أشرنا لتعريف بنجهام وثرستون وجلفورد ، أما التعريف الاجرائى فيجىء على يد فرنون فيذهب الى انها الحالة الدالة على وجود مجموعة من الأساليب التى ترتبط فيما بينها ارتباطا عالياً والتى تعتبر متميزة نسبياً عن غيرها من الأساليب الأخرى .

المهارة :

وفى تعريف القدرة أشرنا لتعريف بنجهام وثرستون وجلفورد، أما التعريف تعريف بير والذى ذهب الى أن المهارة نمط من الأداءات التوافقية المتميزة بالتعقد والتكيف للمواقف المتغيرة .

النمو الحركى :

وفى تعرضنا لتعريف النمو الحركى أشرنا لتقسيم بياجيه للذكاء الحسى الحركى والذى يبدأ بالانعكاسات البسيطة حتى التآزرات الداخلية السريعة .

القدرة الحركية :

وفى تعريف القدرة الحركية أشرنا لتعريف وارن عام ١٩٣٤ حيث ميز فيه بين النشاط الحسى والحركى والنشاط الفكرى الحركى ، كما أشرنا الى ما ذهب اليه البعض من أن هناك تداخل بين ما هو حسى وحركى وفكرى ككوفكا الذى ذهب الى أنه حتى أثناء النمو فإن الجانب الحركى يكون ذا مكون حسى كما أن الحركة حالة ضرورية للأدراك ، كما يذهب سبرمان الى تشابه الحركة مع القدرة الحسية فى نواحي كثيرة . ويؤكد سيثور ذلك أيضاً فيذهب الى أن السلوك البصرى يشمل عمليات حسية ووجدانية وعقلية وأنشطة حركية . ويتضح من التعريفات السابقة أنها يعوزها الصياغة المتقنة فى شكل اجرائى ويأتى تعريف أحمد عزت راجح فيذهب الى أن القدرات الحركية تعنى : التناسق والتآزر الخاص بين الوظائف الحسية والحركية المختلفة والذى ينجم عنه الدقة فى ضبط الحركات أو السرعة فى أدائها أو هما معا ونظراً لما يتضمنه هذا التعريف من مزايا أثرناه عن غيره وأعدنا صياغته موضحين مفهومى الدقة والسرعة وأضفنا مفهومى القوة والثابرة .

الاستجابة الحركية :

وفى تعريفنا لمفهوم الاستجابة الحركية أجبنا على سؤال كيف تكون الاستجابة لمنبه ما حركة ؟ وقلنا أن القدرات الحركية عبارة عن استجابات

معتادة متتالية نظامها كلى أو جزئى محدد بتعديل حسى من الاستجابة السابقة .

الاختبار الحركى :

الاختبار الحركى عبارة عن بعض الواجبات المقتنة التى يقوم فيها الفرد بالاستجابة بواسطة أنشطة عضلية يمكن قياسها لبعض المنبهات البسيطة أو المعقدة .

الانتاج :

وإذ تقع المهن التى يتناولها البحث بالدراسة فى فئة المهن الانتاجية عرفنا كلمة الانتاج تعريفا إجرائيا فالانتاج هو كل ما ينشأ عن تحويل المواد الخام الى مواد أخرى ذات شكل معين أو طابع معين وطبقنا هذا التعريف فى جميع مراحله على عملية انتاج الدلفنة .

الدلفنة :

هى المهن التى يقوم العمال فيها بتشغيل آلات التشكيل حيث تشكل المعادن الباردة والساخنة الى منتجات مصنعة ونصف مصنعة .

(ب) محددات الأداء الحركى :

وتضمن نفس الفصل الثانى معالجة لموضوع محددات الأداء الحركى لما له من أهمية فى تخطيط البحث وتفسير النتائج ومن هذه المحددات :

١ - الأبعاد الجسمية :

فالأبعاد الجسمية كمستوى واتجاه وامتداد الحركة يؤثر فى أنواع متعددة من الأداء فى المستوى الأفقى والعمودى وأشرنا فى ذلك لدراسات برون وكنوفت وروزينوم عام ١٩٤٦ وبحث بير عام ١٩٤٩ حيث وجد أن أعلى سرعة تكتسب عندما يكون مستوى الحركة عموديا عنه عندما يكون أفقيا ، ودراستى فايس ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ودراسات كل من برون وكنوفت وروزينوم ١٩٤٨ حيث وجدوا أن الحركات القصيرة المضبوطة الصادرة من الجسم تكون أدق بكثير من الحركات المتجهة اليه . وفى نهاية الأمر أشرنا لدراسة كل من مارى وسميث عام ١٩٥٤ عن اتجاهات التدوير ودراسة ريد عام ١٩٤٩ عن أثر اتجاه الدوران على السرعة الممكن اكتسابها . كما تعرضنا للدراسات الخاصة بالقوة على اعتبار أنها من الأبعاد الجسمية المتطلبة للعامل للأداء على المعدات وذلك عندما يقوم بتحريك الضوابط ، وأشرنا لأبحاث بلدوبيلدو عام ١٩٥٤ التى أوضحت أن معدل دوران الكرانك يرتبط ارتباطا عكسيا بالحمل الموضوع عليه وأشرنا لدراسة ريد عام ١٩٤٩ والتى بينت أن الكرانك يكون أسرع عندما يكون العزم المتطلب لتحريك الآلة منخفضا . وبعد ذلك أشرنا لمقاومة الحركة لما لها من وزن كبير فى تحديد الأداء الحركى وتوجيه الاستجابة الحركية ، وأشرنا بالنسبة لهذه الناحية لدراسات فيتس وينت باهرى عام

١٩٥٥ حيث وجدوا فيها أن الدقة تكون أحسن عندما تكون مقاومة العزم مؤداة بواسطة عمود سست عنه عندما لا تقدم هذه المقاومة للحركة هذا في حين أن فايس في دراستيه عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ وجد أن زيادة الحمل المرن لعصا التحكم لا يزيد من الدقة الموضوعية . ثم تعرضنا بعد ذلك للأبحاث الخاصة بالمعدل المتطلب للاستجابة الحركية لأهميتها في الإرجاع التكرارية الحركية خاصة دراسة لفكولن ١٩٥٤ وهلمك ١٩٥١ الذي وجد أن الزمن على درجات الهدف يقل إذا زادت على هدف أصغر تنخفض درجات الأداء كما وجد جرين عام ١٩٥٥ في الواجبات المعقدة أن الحركات الجانبية تتطلب دقة أقل كما أن الأهداف التي على يمين اليد يمكن الوصول إليها بدقة أصغر من الأهداف التي على يسار اليد وبالنسبة لمستوى الأهداف وجد أن الدقة تكون أكبر من الأسفل ومتوسطة في الوسط ومنخفضة في الأعلى .

٢ - أبعاد التنبيه للأداء :

وتعتبر أبعاد التنبيه للأداء المحدد الثاني للأداء الحركي وأشرنا الى أهم هذه الأبعاد كإمكانية التنبيه والتي تتلخص تجاربه في تناول منبهات معينة غير ممكنة ثم ينظر بعد ذلك للتدهور الناتج وعرضنا في ذلك لأبحاث رايبول وسترتش عام ١٩٥٢ وادوارد عام ١٩٤٩ . وكأثر زاوية الإبصار حيث أشرنا لتجربة سترتش ورايبول ١٩٥٢ وادوارد ١٩٤٩ حيث وجد أن الأداء يتزايد حسب تزايد زاوية الرؤيا سواء بعين واحدة أو بعينين وبالطبع انخفض الإنتاج بوجه خاص في الزوايا المنخفضة للإبصار بالعينين . وأما فيما يتعلق ببعد ادراك المنبه أشرنا لتجربة شوكل عام ١٩٤٨ حيث وجد أن زمن الرجوع يطول مع تناقص شدة المنبه ويحث بوفنرج حيث وجد أن زمن الرجوع البسيط يتزايد بعرض المنبه البصري بزاوية قدرها ٥٤٥ . وفي النهاية أشرنا لبعد المنبه المميز حيث بينت دراسة هنمون أن زمن الرجوع يكون أقصر عندما تكون المنبهات أكثر تمييزاً .

٣ - الظروف المحيطة بالاختبار :

وتعتبر الظروف المحيطة بالاختبار من المحددات الهامة للأداء كأثر درجة الحرارة حيث أشرنا لتجربة تتشتر وفيركمب عام ١٩٥٤ حيث وجدنا أن الأداء الأعلى يكون عند درجة حرارة ٧٥° مئوية عنه عندما تكون الحرارة أعلى أو أقل من ذلك على واجب التتبع الدائري . وبالنسبة لأثر الاختناق الناتج عن نقص الأكسجين على العمليات الحركية أشرنا لدراسة ماك فارلاند عام ١٩٣٧ حيث وجد أن زمن الرجوع يطول تحت ظروف الاختناق خاصة في الارتفاعات العالية كذلك دراسة مالو وفنسان عام ١٩٤٤ حيث وجد تناقصاً في الأداء على اختباري النقر والثبات عند إجراء الاختبار في ظروف تتساوى فيه نسبة الأكسجين مع ذلك الموجود في الارتفاعات الشاهقة . وفي نهاية الظروف المحيطة بالاختبار تعرضنا لما قام به ادوارد عام ١٩٤٤ لاختبار فرض أثر تدوير المفحوصين على الأداء الحركي فوجد أن التدوير يؤثر على التأخر الموضعي وقوفاً كما تزايد تمايل الجسم .

٤ - خصائص المفوضين :

وفي نهاية معالجتنا لموضوع المحددات اشرنا لخصائص المفوضين كالفروق بين الجنسين حيث اشرنا لدراسة كل من آرثر ويورن عام ١٩٥٦ حيث وجد ان النساء أسرع من الرجال في واجب طبع الحروف الهجائية مقلوبة ، ودراسة آ مون والبرن حيث وجدوا ان الأولاد تفوقوا على البنات في اختبار التتبع الدائري كذلك اشرنا لكل من العمر والنمو الجسمي خاصة دراسة ولفورد عام ١٩٥١ حيث وجد ان المفوضين الأكبر يقعون في أخطاء أقل لتأنيهم بينما يقع المفوضون الأصغر في عدة أخطاء صغيرة لتمكنهم بالمحاولة والخطأ اكمال أكثر من وحدة في الزمن الممكن . وفي نهاية الأمر قمنا بالتعليق على النتائج التي وردت بموضوع المحددات خاصة المتعلقة بمستوى واتجاه وامتداد الحركة في ضوء معرفة الحركات الارادية لجسم الانسان وفي ضوء التجارب التي بينت أن اليد تتحرك من جهة القبضة في الحركات الأقصر ، والساعد جهة الكوع في الحركات الأطول كما ان حركة القبضة والكوع أسرع من حركات الأصابع والكف .

(ج) دور العوامل اللاحركية :

وبعد ذلك تناولنا دورا لعوامل اللاحركية في القدرات الحركية وشرنا لدراسة كل من جلفورد والليثي عام ١٩٤٧ على سلاح الطيران الأمريكي حيث وجدوا ان الاختبارات الحركية الحسية وضعت ضمن الاختبارات التي تتنبأ بنجاح الطيار في برنامج التدريب تعتمد على النواحي الحسية والعقلية . كذلك اشارت دراسات فلشمان ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ الى ان النجاح في النشاط الحركي المعقد يعتمد على العوامل اللاحركية . كذلك اشارت دراسة سيشور وباكستون ١٩٤٠ الى ان كثيرا من العوامل كالعلاقات المكانية والخبرة الميكانيكية واهتمام الطيار وسرعة الادراك لم تكن تحتاج معالجة عاملية لاختبارات ذهنية كما يبدو من أسماؤها بل وحركية أيضا . كما اشارت دراسات ددك وميخائيل ١٩٤٩ وتقرير سلاح الطيران ١٩٤٧ الى ذلك أيضا . كما وجد فلشمان في دراسته التي اجراها ١٩٥٤ عامل العلاقات المكانية في اختبارات زمن الرجوع التمييزي والتأزر المعقد كذلك ملتون ١٩٤٤ . ولقد ألفت دراسة فلشمان وهبل ١٩٥٦ على المتطوعين في سلاح الطيران الأمريكي الضوء على دور العوامل الذهنية على المهارات الحركية فظهر في التحليل أن معظم العوامل المستخرجة تشتمل على اختبارات حركية ذات تشبع مرتفع . كما تعرضنا في نهاية الأمر للأبحاث التي اجراها هارك على عمال غزل القطن وأبحاث سيشور وباكستون وغيرهم حيث أكدت هذه النتائج .

(د) عوامل تعلم الاداء الحركي :

في هذا الجزء اشرنا لكل من التمرين ومعرفة النتائج التي عادة ما تكون قبلية أي باعطاء اشارة خاصة عندما يعمل استجابة صحيحة او بعدية أي باخبار الشخص بأدائه بعد اتمام المحاولة وشرنا في ذلك لدراسة كل من كرافتس وبلبرت ١٩٣٣ ودراسة هلمستادر والس ١٩٥٢

ورينولدز وآدم ١٩٥٣ على الاخبار المعاد وعلاقته بالاداء ودراسة كل من
ماكرسون وديز وجريندلي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ودراسة بلدو ويلدو ١٩٥٨ عن
اكتساب المهارة الوضعية للزراع كما اشرنا في نهاية الامر لكل من عاملى
الكشف عن المنبه المناسب وقائمة التدريب .

(هـ) تصنيف العوامل الحركية :

وفي نهاية هذا الفصل تكلمنا عن موضوع تصنيف العوامل الحركية
خاصة تصنيف كل من مسيشور وايزنك وبورتون أندروز وفلشمان وجاجن
ثم أخيرا تصنيف جلفورد والذي سرنا على هديه في اعداد قائمة السمات
باستمارة تحليل العمل وذلك للكشف عن الفروض التى قمنا باخضاعها
للتجريب وقد صنف جلفورد القدرات الحركية الى ست عوامل هى :
القوة والدفع والسرعة والدقة والتأزر والمرونة ثم قمنا بتقييم تلك
التصنيفات على ضوء الشروط التى عرضها السيد خيري فى بحثه عن
التنظيم الهرارى للعمليات المعرّضة عام ١٩٥٢ .

٤ — تجربتي تحديد المهن وتحليل العمل :

ويتصدى الفصل الثالث من هذا البحث للاجابة على الفرض
الأول والثانى لهذا البحث ولقد أسفرت نتائج تحديد المهن باستخدام
استبيان شمل المهن الثمانين فى المراحل المختلفة لعملية الدلفنة وهى
التشوين والاعداد للدلفنة والدلفنة والتشطيب . ثم وزع الاستبيان على
الفنيين والمهندسين فى العمل عن وجود اثنى عشر وظيفة أجمع ٥٠ ٪ فما
أكثر منهم على أنها تشمل مهن الدلفنة أكبر تمثيل وهذه الوظائف موزعة
على عملية سير الانتاج فى الدلفنة ولم تقدر النتائج عن وجود وظائف هامة
فى عملية التشوين وبهذه النتيجة يتضح لنا امكانية التحقق التجريبي
لفرض الأول وهو هل يمكن الوصول لعائلة مهنية تمثل وظائف مهنة
الدلفنة حسب تعريف القاموس الدولى ؟ كما تعتبر نتائج تحليل العمل
ردا على السؤال الذى يتناول الفرض الثانى من فروض هذا البحث ونحن
بهذا استعرضنا أهم تعريفات تحليل العمل ابتداء من أعمال تيلور وجلبرت
١٩٠٩ ، ١٩١٢ والمركز القومى للموظفين ١٩٢٠ ، ورالف ودافير ولاتيل
شارتل . ثم استخلصنا التعريف القالى : يشير تحليل العمل الى
الاجراءات التى بواسطتها يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بعمل
معين بواسطة كل من الملاحظة والمقابلة فهو من ناحية تحديد اللواجبات
المكونة للعمل ومن ناحية أخرى تحديد للمهارات والمعرفة والقدرات ،
والمسؤوليات المتطلبة فى العامل للنجاح فى الاداء والتى تميز العمل عن
الاعمال الأخرى . وبعد ذلك استعرضنا وسائل تحليل العمل ابتداء من
تلك التى تكون تحليلا لتعليمات برامج التدريب كما فعل فلانجان فى شغله
فى سلاح الطيران الأمريكى بتحليل لوحات الايضاح التى تستخدم فى فترة
التدريب الأولى لعزل الطيارين الفاشلين الى تلك الوسائل التى تعتمد
على كل من الملاحظة والمقابلة كما فعل هبيل كطيار مارس الطيران بتقديم
خبرته فى هذا المجال وسوبر الذى قام بملاحظة الطيار أثناء الاداء ووضع
مروضا معينة للخصائص التى لها علاقة بنجاح الطيار فى تعلم الطيران

كذلك قام فيتس بمقابلة الطيارين بعد عودتهم من العمليات وجصل على تعليقاتهم وملاحظاتهم . وبعد ذلك ناقشنا منهج فلانجان وامكانية تطبيقه في وظائف البحث حيث يعتمد الانتاج فيها على قيام مجموعات من العمال بالاداء في كل منطقة من مناطق العمل . وبعد ذلك قمنا بتصميم استمارة تحليل العمل بالاستعانة باستمارة مكتب التوظيف الأمريكى بعد استبعاد البيانات التى بها وتتعلق بأغراض أخرى . مثل التنظيم والتقييم . وقمنا بتقديم تعريف أهم البيانات بها خاصة قائمة العوامل الحركية كما تم وضع ميزان لتقدير تلك العوامل من خمس درجات . ونظرا لما يليق به الثبات من دور لا بأس به في درجة الثقة التى تطلق على البيانات ونتائج التجربة حيث يعنى في هذا الموقف درجة اتفاق المقيدين للتقدير النسبى للعوامل الحركية المطلوبة في أحد مهن البحث ولقد وصل معامل الارتباط بين تقدير الباحث للعوامل الحركية مع تقدير أحد الباحثين من ذوى الخبرة ٠٦٥ . وكان هذا الارتباط مشجعا لنا على البدء في عملية التحليل . ولقد استغرقت عملية التحليل وقتا غير قليل في تحليل الوظائف الاثنى عشر وقد استبقى من العوامل الحركية الذى يفكر وجوده بنسبة ٥٠٪ فما أكثر من الوظائف المحللة . ولقد تمخضت تجربة تحليل العمل عن وجود مجموعة من العوامل الحركية تنتشر ابتداء من عوامل القوة حتى المثابة وينتائج تجربة تحليل العمل نكون قد اجبنا على الغرض الثانى لهذا البحث .

التجربة الاستطلاعية — (العينة — الأدوات) :

وقد هدفت الى قياس مدى صلاحية الادوات المستخدمة وتعديلها حتى تصل الى انسب صورة كما تهدف الى قياس الظروف المناسبة لاجراء كل اختبار كالتعليمات والزمن ولقد تم اختيار أفراد العينة من الاقسام المختلفة للدلفنة وتعتبر العينة من نوع العينات الطبقية العشوائية اذ أن المهن التى اشتمل عليها الاستبيان وتمخضت عن نتائجه تقع في الفئات السابعة والثامنة والتاسعة هو الذى حدد أنواع الأفراد الذين اختير من بينهم أفراد العينة وبعد ذلك تم اختبار الافراد عشوائيا من هذه الفئات . ولقد بلغ عدد الاختبارات التى تم تطبيقها في التجربة الاستطلاعية سبعة وعشرون اختبارا وضع في الاعتبار تمثيلها للعوامل الحركية التى تمخضت عنها تجربة تحليل العمل وطبقت على فترتين زمنيتين . كما قنن زمن الاختبارات باستخدام حل من معادلتى الزمن المناسب والنسبة الحرجة كما أجرى الثبات لهذه الاختبارات عن طريق الاعادة وكانت الفترة الزمنية التى تفصل بينهما أسبوعا واحدا وذلك لقياس ثباتها ورؤى أن يقبل للتطبيق في التجربة النهائية الاختبارات التى لا يقل معامل ثباتها عن ٠.٧٠ . كما أجرى الصدق لهذه الاختبارات عامليا بالاعتماد على منهج التحليل العاملى لحساب درجة تشبع الاختبار بالعوامل المشتركة بين هذه الاختبارات ونظرا للأهمية التى تتعلق على المحكات وضرورة أخذها في الاعتبار كما أشار لذلك كل من جنكر وجنكرز وثورنديك وهم ، رأينا أن نضيف رأى المشرف في أداء العامل كأحد الاختبارات التى تعالج عامليا لنرى الى جانب مدى قياس تلك الاختبارات للعوامل المشتركة الاطار الذى تنسب اليه نتائجها فتم تصميم مقياس تقدير المشرف لأداء العامل اعتمدت وحداته في تكوينها على قائمة العوامل الحركية

(جدول الارتباط الاعلى)

١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
١٨	٠.٥	١٥	٠.٨	٠.٦	٠.٤	٠.١	١.٠	٠.٩	١.٥	٠.١	٢.٦	٠.٢	٠.٣	١.٣	٠.٥	
٠.٤	١.٤	١.١	٠.٣	١.٨	٠.٣	٠.٦	٠.٣	٠.١	٠.٤	٠.٤	١.٢	٠.١	٠.٧	٤.٨		
٠.٢	٠.٧	٠.٤	٠.١	١.٦	٠.٤	٠.٦	٠.٠	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٥	٠.٣	١.٣			
٠.٤	٠.٦	٠.٢	٢.٣	٠.٥	٣.٤	٣.٦	٢.٩	٢.١	٣.٧	٠.٩	٢.٦	٦.٨				
١.٠	٠.٥	٢.٣	٢.٤	٠.٥	١.٩	٦.٩	٠.٢	١.٧	١.٩	٢.٥	١.٦					
١.٥	٠.٨	١.٨	١.٦	٠.٩	٢.٤	٠.٨	٠.٧	١.٢	٢.٢	١.٠						
٠.٣	٠.٠	٠.٦	١.٣	٢.٥	١.٥	١.٣	١.٠	٢.٧	١.٥							
٠.٥	٠.٦	٠.٦	٣.٤	٠.٦	٣.٩	٤.٣	١.٩	٣.٧								
٠.٠	٠.٤	٠.٧	٣.٥	١.٥	٣.٣	٣.١	٤.٨									
٠.١	١.٧	٢.٢	٠.٩	١.٥	١.١	١.١										
٠.٧	٠.٢	٠.٩	٢.٧	١.٥	٢.٩											
١.١	٠.١	٠.٩	٣.٧	٠.١												
٠.٤	١.٩	٤.٢	٠.٥													
٠.٠	٠.١	١.٢														
٠.٢	٠.٦															
٠.٦																

وروى فيها السهولة ومناسبتها للمقدرين وبعد ذلك تم استخراج معاملات ارتباط الاختبارات والمحك كما في المصفوفة التالية :

كما تم قياس دلالة هذه المعاملات والتي بلغت ١٣٦ معامل ارتباط وصلت النسبة المئوية للارتباطات الدالة ٤٢٪ ولقد وصل المتوسط العام لارتباطات المصفوفة بما فيها المحك ٠.٩٥ ر. في حين انه كان ٢.٧ ر. بالنسبة لاختبارات الورقة والقلم ، ٠.٢ ر. بالنسبة لاختبارات الأجهزة .

التجربة النهائية :

ولقد تم فيها تطبيق الاختبارات الثابتة على مجموعة من العمال في المهن المختلفة للدلفنة في الفئات الوظيفية السابعة والثامنة والتاسعة ، وقد بلغ عدد أفراد العينة التي حلت نتائج ارتباطاتها ٢٣٠ عاملا .

التحليل العاملى المركزى وتدوير المحاور :

وحيث ان الارتباطات او متوسطاتها لا تفيد في الاجابة على السؤال الذى طرحه الغرض الاخير لهذا البحث . ولذلك استخدمت الطريقة

المركزية لثريستون ، وسرنا في التحليل حتى العامل السادس باستخدام محكى : لا يكتب موزر القائم على أساس التفرطح للتباين ومحك بيرت وبانكر لتحديد الخطأ المعياري للتشبع الصغرى (يبين الجدول) والذي أمكن به الوصول الى أن عدد التشبعات التى ليس لها دلالة تزيد على ٥٠٪ وذلك فى العامل السادس . ويبين الجدول التالى احوامل المركزية قبل الادارة .

جدول العوامل المركزية واشتراكياتها وانفرادياتها

رقم	الاختبار	العوامل						التباين						الاشراكيات	الانفراديات
		١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦		
١	قوة يدين	٥	١٨	١٨	١٧	٤٥	١٥	—	٣	٣	١٣	٢٠	٢	٣١	٦٩
٢	مشاركة يمينى	٢٠	٣٨	٢٠	٤٠	٥	١٢	٤	١٤	٤	١	—	١	٩٣	٦١
٣	عضلية يسرى	٢٦	٤٠	٢٨	٢٢	١٧	٢٦	٧	١٦	٨	١٠	٣	٧	٥١	٤٩
٤	تمييز ادراكى	٧١	١٠	٢٣	١٦	٥	٣٥	٥٠	١	٥	٣	—	١٢	٧١	٢٩
٥	تتبع يميز	٥٤	٣٣	٤٧	٢٩	٤٠	٨	٢٩	١١	٢٢	٨	١٦	١	٨٧	١٣
٦	تمييز علامات	٤١	٢٤	٨	٢٥	٢٦	١٢	١٧	٦	١	٦	٧	١	٣٨	٦٢
٧	ادراك اختبارى	٢٤	٢٤	١٠	١٤	١٩	١٨	٦	٦	١	٢	٤	٣	٢٢	٧٨
٨	وضع علامات	٥٦	٢١	١٥	١٧	١٧	١٤	٣١	٤	٢	٣	٣	٢	٤٥	٥٥
٩	نقع متسع	٤٩	٣٩	٣٠	٢٨	٢٠	١٦	٢٤	١٥	٩	٨	٤	٣	٦٣	٣٧
١٠	زمن رجوع عام	٢٧	٢٧	١٧	٤٦	١٢	٣٤	٧	٧	٣	٢١	١	١٢	٥١	٤٩
١١	تتبع تصويب (١)	٥٦	٣٩	٢١	١٣	١٩	١٤	٣١	١٥	٤	٢	٤	٢	٥٨	٤٢
١٢	تتبع تصويب (٢)	٤٧	٢٣	١٧	١٨	٨	٨	٢٢	٥	٣	٣	١	١	٣٥	٦٥
١٣	تصويب	٩	٥٥	٢٧	١٣	٣٢	٧	٠٠	٣٠	٧	٢	١٠	١	٥٠	٥٠
١٤	ثبات	٤٤	٢١	٢٥	٥	٦	١٣	١٩	٤	٦	٠٠	٠٠	٢	٣١	٦٩
١٥	ثبات يد	١٤	٣٦	٤٢	١٥	٢٠	٢٧	٢	١٣	١٨	٢	٤	٧	٤٦	٥٤
١٦	تأزر	٧	١٠	١٤	١٨	١٥	١١	٠	١	٢	٣	٢	١	٩	٩١
١٧	رأى المشرف	١٦	١٣	٢٣	١٧	٢١	٣٥	٣	٢	٥	٣	٤	١٢	٢٩	٧١

كما تم حساب قيمة الارتباط الاصلى من البواقي النهائية ومن العوامل المركزية كخطو قلمراجعة صحة استخراج العوامل المركزية ويبين الجدول الاتى حساب قيمة الارتباط الاصلى :

جدول حساب قيمة الارتباط الأصل من البواقي النهائية والموامل المركزية

رقم	الاختبارات	الانحراف	البواقي	المجموع الناتج بعد افاضة الباقي بالاشارة المعدلة	قيمة الارتباط الأصل على	الفرق
١	٢٤ ١	٦	٠,١٠٠٠٠	٠,٠٥٨١	٠,٠٥٠٠	٠,٠٠٨١-
٢	٣٤ ٢	٨	٠,٠٤٠٠	٠,٤٦٧٧	٠,٤٨٠٠	٠,٠١٢٣
٣	٤٤ ٣	٧	٠,٠٦٠٠	٠,١٣٥٤	٠,١٣٠٠	٠,٠٠٥٣
٤	٥٤ ٤	٥	٠,١٢٠٠	٠,٦٧٢٩	٠,٦٨٠٠	٠,٠٢٩
٥	٦٤ ٥	٦	٠,٠٨٠٠	٠,١٦٢٧	٠,١٦٠٠	٠,٠٢٧
٦	٧٤ ٦	٦	٠,٠٤٠٠	٠,١٠٨٨	٠,١٠٠٠	٠,٠٨٨
٧	٨٤ ٧	٤	٠,٠٥٠٠	٠,١٥٣٥	٠,١٥٠٠	٠,٠٣٥
٨	٩٤ ٨	٢	٠,٠٣٠٠	٠,٣٧٠١	٠,٣٧٠٠	٠,٠٠١
٩	١٠٤ ٩	١	٠,٠٩٠٠	٠,٤٧٧٠	٠,٤٨٠٠	٠,٠٣٠
١٠	١١٤ ١٠	٣	٠,٠٤٠٠	٠,١٠٩٦	٠,١١٠٠	٠,٠٠٠٤-
١١	١٢٤ ١١	٤	٠,٠٤٠٠	٠,٢٩٦٦	٠,٢٩٠٠	٠,٠٦٦
١٢	١٣٤ ١٢	٥	٠,٠٥٠٠	٠,٠١٤١ -	٠,٠١٠٠	٠,٠٤١ -
١٣	١٤٤ ١٣	٥	٠,٠٦٠٠	٠,٠٥١٨ -	٠,٠٥٠٠	٠,٠١٨-
١٤	١٥٤ ١٤	٥	٠,٠٦٠٠	٠,١٢٣٤	٠,١٢٠٠	٠,٠٣٤
١٥	١٦٤ ١٥	٧	٠,٠٥٠٠	٠,٠٥٤٩	٠,٠٦٠٠	٠,٠٥١-
١٦	١٧٤ ١٦	٧	٠,٠٢٠٠	- ٠,٠٦٧٤ -	٠,٠٦٠٠	٠,٠٧٤
١٧	١٨٤ ١٧	٥	٠,٠٤٠٠	٠,١٨٣٧	٠,١٧٠٠	٠,٠٣٧

جدول البواقي النهائية

١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.٠	٠.٢	٠.٧	٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٢	٠.٣	٠.٣	٠.٥	٠.٩	١.٠	
٠.١	٠.٩	٠.٢	٠.٢	٠.٤	٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٠	٠.٢	٠.١	٠.٧	٠.١	٠.٢	٠.٤		
٠.٢	٠.٥	٠.٣	٠.١	٠.٠	٠.٨	٠.٦	٠.٥	٠.٢	٠.٣	٠.٦	١.٥	١.١	٠.٦			
٠.٤	٠.٥	٠.٣	٠.٠	٠.٥	٠.٣	١.١	٠.٧	٠.٢	٠.١	٠.٣	٠.٣	١.٢				
٠.٤	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٥	٠.٩	٠.٣	٠.٣	٠.٧	١.٠	١.١	٠.٨					
٠.٣	٠.٠	١.١	٠.١	٠.٦	٠.١	٠.٥	٠.١	٠.٢	٠.٧	٠.٤						
٠.٢	٠.٤	١.١	٠.٠	٠.٢	٠.٢	٠.٨	٠.٢	٠.٢	٠.٥							
٠.٥	٠.٠	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٦	٠.٦	٠.٣	-							
٠.٦	٠.٧	٠.٩	٠.٣	٠.٥	٠.٢	٠.١	٠.٩	-								
٠.٦	٠.٤	٠.٧	٠.٤	٠.١	٠.١	٠.٤	-									
٠.١	٠.٢	٠.٨	٠.٥	٠.٠	٠.٤	-										
٠.٤	٠.٥	٠.٨	٠.٥	٠.٥	-											
٠.٢	٠.٢	٠.٤	٠.٦	-												
٠.٣	٠.٧	٠.٦	-													
٠.٣	٠.٢	-														
٠.٢	-															

كما يبين الجدول السابق قيمة البواقي النهائية بعد العامل السادس والتي أمكن كما سبق أن أشرنا بواسطتها استخراج الارتباط الأصلي ولقد وجدنا أن التحليل العامل قد قسم الاختبارات تقسيماً لا يصلح ولا يفيد في التفسير في شيء فيما عدا العامل الأول فاستخدمنا التدوير المتعامد لبساطة تناوله حسابياً وبيانياً ولقد وجد أن العوامل المتعامدة لم تحتفظ بنسبة تبايناتها التي كانت عليها قبل إجراء الإدارة إلا أنه رغماً من ذلك فإن اشتراكات وانفراديات العوامل المتعامدة لا تختلف فيما بينها بل احتفظت بأوزانها وهذه العملية الأخيرة في حد ذاتها تشير إلى دقة عملية التدوير . ولقد اعتبرت النتائج النهائية للتدوير المتعامد للعوامل المركزية الست أجابه للغرض الثالث والآخر لهذا البحث ولقد اعتبر الحد الأدنى للتشبع الذي لا نأخذ دونه في الاعتبار عند التغير ٣٠٪ بالنسبة للاختبار ، ٢٠٪ بالنسبة للمحك . ويبين الجدول الآتي العوامل المتعامدة أي العوامل المركزية بعد الإدارة .

وفيما يلي جدول العوامل المتعامدة واشتراكياتها وانفردياتها

رقم	الاختبارات	العوامل						التباين						تباين مشترك	تباين مشترك
		١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦		
١	قوة يدين	٧-					٠	-					٢	٢٠	٧٠
٢	مشاركة عضلية للرجل اليمنى	٣٤				٦	٢٤	-	١٢	٣	١٥	٩	-	٢٩	٦١
٣	مشاركة عضلية للرجل اليسرى	٥٣		١٩-	٢٨	١٩-	٢٦	-	٢٨	٤	٤	٨	٤	٥١	٤٩
٤	تمييز ادراكي	٦٦	١٦-	١٦	٧	٤٤	١٤	٤٤	٣	٣	٣	-	١٨	٧٠	٣٠
٥	تتبع محيز	٣٥	١٩-	٠	٠	٧٦	٣٤	١٢	٤	-	-	-	٥٨	٨٦	١٤
٦	تمييز علامات	٤٢	١٦	٢٨	١٦-	٠	١٩-	١٨	٣	٨	٣	٣	-	٣٦	٦٤
٧	زمن رجوع اختياري	١٧	٧	١٣	٢٦	٢٤	١٩-	٣	-	٢	٧	٧	٦	٢٢	٧٨
٨	وضع علامات	٥٦	٠	٥	٣٠	١٦	٦-	٣١	-	-	٩	٩	٣	٤٣	٥٧
٩	نقر متسع	٥٦	١٦-	٠	٤٨	٠	١٩	٣١	٣	-	-	٢٣	-	٦١	٣٩
١٠	زمن رجوع (جهاز)	٣٠	١٩-	٣٦	٤٦	١٩	٠	٩	٤	١٣	٢١	٢١	٤	٥١	٤٩
١١	تتبع تصويب (١)	٥٤	٠	٧	٧	٥٠	١٩	٢٩	-	-	-	-	٢٥	٥٨	٤٢
١٢	تتبع تصويب (٢)	٤٨	٧-	١٩	٢٤	٧	٠	٢٣	-	٤	٦	٦	-	٢٣	٦٧
١٣	تصويب - جهاز	١١-	٤٦	٠	١٩-	١٣	٤٧	١	٢١	-	-	٤	٢	٥٠	٥٠
١٤	ثبات	٥٣	٠	١٦-	٠	٠	٠	٢٨	-	٣	٣	-	-	٣١	٦٩
١٥	ثبات يد (جهاز)	١٦	٢٨	٣١	١٦-	٢٣	٤٤	٣	٨	١٠	٢	٢	٥	٤٨	٥٢
١٦	تآزر يدين (جهاز)	٠	٩	١٦-	١٦-	٧	٠	-	١	٣	٣	٣	-	٧	٩٣
١٧	رأي المشرف	٠	٧-	٢٨	١٩-	٣٧	١٨	-	-	٨	٤	٤	٤	٢٩	٧١

تفسير النتائج

تضمن الفصل الأخير لهذا البحث تفسيراً للعوامل الست المتعامدة اشرنا فيه للمحددات التي تؤثر في العوامل على اعتبار أن العوامل التي تنشأ في تجربة ما تكون متعلقة بالاختلافات الواضحة في التعليم والخبرة والوضع الثقافي لعينة التجربة ومن هذه المحددات الطبقة والتي وجهه سبيرمان ١٩٢٧ النظر لآثارها الهام والعمر والتعليم والذي ذهب طومسون الى أنه يفرض تركيباً معيناً على العقل ، كذلك الخبرة السابقة والتدريب الذي ذهب وودورث الى أنه يؤدي لتغيرات ملحوظة في تشبعات العوامل بعد تدريب طويل . وفيما يلي تفسيراً ملخصاً للعوامل الست :

العامل الاول : زمن الرجوع :

اشارت نتائج التدوير المتعامد للعوامل المركبة الى أن هذا العامل يتميز بخصائص منها أن جميع الاختبارات المشبعة به من نوع الورقة والقلم ما عدا اختبار زمن الرجوع وأن تبين هذا العامل ١٣٦٪ من نسبة التباين الكلي كما أنه باختبار دلالة تشبع هذا العامل بمعادلة الخطأ المعياري لبرت ويانكر ، وجد أن أدنى التشبعات أكبر من الخطأ المعياري ومن ثم فإن هذا التشبع له دلالة . ولقد اقترحنا تسمية هذا العامل باسم زمن الرجوع والذي يتشبع به أكثر من ٥٠ ٪ من اختبارات البحث وقد تؤيد نتائج سيشور وسيشور ، وسيشور واتيال ١٩٤٠ أن زمن الرجوع عامل عام ينطبق على أجزاء عدة من الجسم هذه التسمية المقترحة .

العامل الثاني : المثابة العضلية :

تميزت نتائج تشبعاته بأن الاختبارات المشبعة به من نوعي الاختبارات الجسمية واختبارات الأجهزة وأن نسبة تباينه ٦٣٪ من نسبة التباين العام كما أنه باختبار دلالة أدنى تشبعاته وجد أن له دلالة وتقترح التشبعات الدالة لاختبار المثابة العضلية للرجلين اليمنى واليسرى والتصويب والديناموميتر أن هذا العامل قد يعرف بأنه المثابة العضلية .

العامل الثالث : قوة اليدين :

ولقد تميزت نتائج تدويره بخصائص منها أن جميع الاختبارات المشبعة بهذا العامل من نوع اختبارات الأجهزة وأن نسبة تباينه تصل الى ٤٤٪ من نسبة التباين الكلي كما أنه باختبار أدنى تشبعاته وجد أن له دلالة وتقترح الاختبارات المشبعة بهذا العامل تشبعاً عالياً وهي الديناموميتر وزمن الرجوع وثبات اليد ومقياس التقدير تسببة هذا العامل بقوة اليدين .

العامل الرابع : سرعة حركة الأصابع :

أشارت نتائج التدوير المتعمدة الى تمتعه بالخصائص الآتية : أن الاختبارات المشبعة به من نوعى اختبارات الورقة والقلم والأجهزة وأن نسبة تباين هذا العامل ٩٥٪ من نسبة التباين الكلى كما أنه باختيار أدنى تشبعاته قد وجد أن له دلالة وتقترح الاختبارات المشبعة تشبعاً دالاً بهذا العامل وهى النقر المتسع وزمن الرجوع ووضع علامات بمربعات تسمية هذا العامل بسرعة حركة الأصابع .

العامل الخامس : التآزر الحركى البسيط :

تميز بأن جميع الاختبارات المشبعة به من نوع الورقة والقلم ويعتبر اختيار التتبع المميز أعلى اختبار يتشبع بهذا العامل وأن نسبة تباين هذا العامل ٩٥٪ من نسبة التباين العام وباختبار أدنى تشبعاته وجد أن له دلالة وتقترح الاختبارات المشبعة بهذا العامل تشبعاً مرتفعاً وهى التتبع المميز وتتبع التصويب والتمييز الإدراكى ومقياس التقدير تسميته التآزر الحركى البسيط .

العامل السادس : ثبات الذراع :

أشارت تشبعاته الى أن الاختبارات المشبعة به من نوع الأجهزة والورقة والقلم ونسبة تباين هذا العامل ٩٥٪ من نسبة التباين الكلى كما أنه باختبار دلالة هذا العامل وجد أن أدنى تشبعاته له دلالة وتقترح التشبعات العالية بهذا العامل لاختبارات التصويب وثبات اليد والتتبع المميز تسميته بثبات الذراع .

مناقشة عامة لنتائج البحث

وفي نهاية البحث ناقشنا نتائجه في ضوء :

١ — المهن اذ تعتبر نتائج التجربة عن الوظائف الموجودة وقت اجرائها لما تجرى من دراسات مستمرة خاصة بدمج او شطب بعض اشوظائف .

٢ — تصميم الأجهزة وعلاقة ذلك بمقارنة النتائج مع البحوث الاخرى حيث ستختلف باختلاف تصميم الجهاز .

٣ — التنبيهات المقدمة في البحث وهى من نوع التنبيه الخارجى وليس بينها تنبيه داخلى لأن الأداء فى مهنة الدلفنة . لا يتطلب الاعتماد على تنبيه من ذلك النوع .

٤ — ترتيب تطبيق الاختبارات وعلاقته بالتنظيم العاملى .

٥ — خصوصية طائفية القدرات الحركية اذ تستبعد نتائج البحث وجود عامل حركى عام وتشير الى أن العمليات الحركية تنظم على شكل مجموعات .

٦ — اعتبار النتائج للعاملين احدى الصور الممكنة والتي امكن فى اطارها تعريف القدرة الحركية .

٧ — الاشتراكيات والانفراديات حيث تتمتع معظم الاختبارات المشبعة تشبعا مرتفعا بالعوامل الست باشتراكيات عالية وانفراديات منخفضة .

٨ — التشابه بين الأداء على الاختبار والاداء فى المهنة وعلاقة ذلك بعدم ارتباط نتائج المحك بكثير من الاختبارات ارتباطا مرتفعا .

٩ — علاقة التخطيط فى التدوير بعدد العوامل المركزية المستخرجة .

التواحي التطبيقية للبحث :

١ — تصلح الاختبارات المشبعة تشبعا مرتفعا فى تكوين بطارية من الاختبارات الحركية تستخدم الى جانب اختبارات عقلية أخرى فى اختبار المتقدمين سواء للتعيين او للتدريب على العمل فى مهن دلفنة الصلب وذلك فى حدود مواصفات العينة والوظائف .

٢ — كما أنه ممكن استخدام اختبارات البحث فى عزل الأنماط المستهدفة للحوادث .

قائمة المراجع العربية

- ١ — السيد محمد خيرى — الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والتربوية والاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٥٦ صفحة ٤١٥ ، ٤٣٠ ، ٥٤٩ .
- ٢ — عماد الدين سلطان — التحليل العالمى — دار المعارف بمصر ١٩٦٧ ص ٦٣ .

الانجليزية

- 3 — ANNE ANASTASIA, Psychological Testing, The McMillan Comp. New York 1961, p. 378.
- 4 — BENJAMIN FRUCHTER, Introduction to factor analysis, D. van Nostrand Comp. Inc. 1964, p. 51.
- 5 — E.A. FLEISHMAN Testing for Psychomotor Abilities by Means of Apparatus Tests, Psychological Bulletin 50, 1953, p. 241.
- 6 — E.A. FLEISHMAN & HEMPEL, Factorial Study of Complex Psychomotor Performance and Related Skill, Journal of Appli, Psychology, 40, 1956, p. 96.
- 7 — E.A. FLEISHMAN, The Dimensions of Perceptual Motor Abilities Acta Psychologica, V. XIX, Proceedings of Sixteenth International of Psycholo. Bonn 1960.
- 8 — E.A. FLEISHMAN, A Factor Analysis of Fine Manipulative Tests, Journal of Appli, Psycholo., No. 2, 1962 p. 96.
- 9 — International Standard Classification of occupations, International Labor office Geneve, 1962, p. 107.
- 10 — GUILFORD, Personality, Mc-Graw-Hill Book Comp., New York, 1959 p. 379.
- 11 — PHILIP, E. VERNON, The Structure of Human abilities, London Methuen Comp., 1955, p. 97.
- 12 — ROBERT M. GAGNE & E.A. FLEISHMAN, Psychology and Human Performance An Introduction to Psychology, New York, 1959, p. 219.

- 1 — Reaction time ;
- 2 — Muscular persistance; (for Leg)
- 3 — Two hand strength;
- 4 — Finger motor speed;
- 5 — Simple motor coordination ;
- 6 — Arm steadiness (residuals).

The highly saturated tests perform a psychomotor Battery tests. It is possible to use it in selection and vocational guidance the following table reveals these tests with its average, standard deviation, time, reliability, and saturation.

No.	Tests	average	standard deviation	reliability	Saturation	Time
1	Discrimination B.T. (Printing)	42.70	14.7	.870	.66	1
2	Muscular persistance T.	124.20	42.8	.748	.53	3
3	Dinamometer T.	34.70	5.22	.605	.39	—
4	Tapping T.	62.84	12.84	.845	.48	1
5	Pursuit discrimina- tion	38.65	13.10	.876	.76	2
6	Aiming (apparatus)	21.60	9.20	.874	.47	—

McCollom 1940 assure that many factors are produced as a result of factorial manipulation of motor and mental tests, the analysis of Dudeck 1948, Michael 1949, and the report of A.A.F. 1947 agreed with these researches. Practice knowledge of results. Discovering the revelant stimulus the schedule of practice were exhibited in the part of motor learning. Transfer of training in motor performance and classification of motor performance (Seashore, Eyesenck, Borton Andreas, Gagne & Fleishman, Guilford) are the two last items of this chapter; commenting on this chapter we offer the rationalizations of preferring the classification of Guilford in job analysis than the others.

d — The Occupational Family and Job Analysis :

The third Chapter : contains the aim of the research, its hypothesis, the plan, the experiment of determining the occupations which represent steel Rolling Mill process by using questionnaire given to the technical men and engineers and at last include the experiment of job analysis after theoretical manipulation of operational definitions of job analysis concepts, job analysis equation and methods & procedures. It was founded that it is necessary to manipulate Flangen critical requirements Method by Criticism from the point of view of its impossibility of application in Rolling Mill occupation. Samples of worker activity according to the demanded motor ability which were founded in the results of job analysis lastly exhibited.

e — Pilot Study, Factor Analysis and Rotation of Axes :

The fourth Chapter : includes the pilot study, samples (140 workers) tests (17 tests), Battery plan, sequence of test administration, Standardization of time, description of tests (the content, instruction, training, time, scoring) and standardization of tests i.e.; reliability and validity of tests. In the end of this chapter ,correlations (230 subject of the whole experiment) factor analysis and rotation of axes for simple structure were exhibited.

3 — RESULTS

The fifth and last chapter includes interpretation of factors with manipulating the determinations which affect the structure of factors such as : Class, age, education, experience and practice. The results were summarised in these six factors :

Motor Speed — Oehrn works 1895 on Sensory Motor Tests — Binet first tests which measure sensory, perceptual and motor process — Kraepelin studies on muscular activities and reaction time — Stern & Jastron use the same tests of Cattell — Gilbert study on sensory and motor functions — Cyril Burt researches 1909 on simple and Complex motor process).

b — Specificity & Group Factor of Psychomotor abilities.

It is also necessary for complete survey to manipulate specificity and group factor of psychomotor ability: specificity of psychomotor abilities studies revealed very low correlations among such abilities and between them and intelligence or vocational proficiency (Weiss Long and Pear 1932, Perrin, Mucio & Buxton). At the same time there is not complete specificity; most of correlations are positive though some may be negligible and even negative, especially in high grade or restricted groups (Studies of Attenborough & Farber 1934 on mental defective M. P. E. Eysenck on senile Adults 1945). Group factors studies revealed that tests of closely similar functions tend to yield higher inter-correlations, thus suggesting that it would be more legitimate to talk of dexterities rather than of dexterity or of a general psychomotor ability. However, there is little agreement so far as to which group factors are the most consistent and distinctive (studies of Farmers 1927, 29, 36, Erle & Gaw 1930, Buxton & McCollom's 1940, Dudek & Seashore 1942, Alport & Vernon 1933, Guilford & Lacey 1944, Buxton 1940, Seashore & Etal 1940, Fleishman 1954).

c — Theoretical Manipulation & Concepts

The second Chapter includes theoretical manipulation of motor abilities and concepts related to its measurement such as: Operational definitions of : aptitude, ability, skill, motor development, motor ability, motor response, motor response capacity and operational definitions of production process and Rolling Mill occupation. The same chapter also contains the determinations of motor performance such as: physical Dimensions of the task, stimulus dimensions of the task, Conditions of Testing and characteristic of subjects. The role of Nonmotor factor in motorability with stress on researches of Guilford & Lacey 1947 in A.A.F. and the studies of Fleishman 1947-49-54 about the dependence of complex motor activity on non-motor factors, Fleishman & Hempel 1956. Certain researches of Seashore, Buxton,

**An Experimental Study of Psychomotor Factors Required*
for Steel Rolling Mill Occupations***

by : Mahmoud El-Sayed Abou EL-Neel

M. A. Psychology

Psychologist of Egyptian Iron & Steel Comp.

Contents:

- 1 — Aim.
- 2 — Methods.
- 3 — Results.

1 — AIM

According to the importance of psychomotor abilities in industry, specially fields of Machine designs (Du Bois, Orlansky, Weldon & Peterson) training (Linohell, Tiffin); Individual mental efficiency (Hollingworth, Dodge & Bendict); accident proneness (Drake); selection and vocational guidance (Fleishman & Reynolds); and due to the poverty of the local researches in manipulating it. This research is designed for testing three hypotheses:-

- 1st : Ask about the possibility of preparing occupational family represent Rolling Mill occupations.
- 2nd : Ask about which psychomotor abilities are demanded in this occupational family.
- 3rd : Ask about the factors by which tests are saturated for measuring these abilities.

2 — METHODS

a — Historical introduction.

The first chapter of this research includes a historical introduction of this research (Galton works 1882 on Reaction Time, Muscular strength and another motor and sensory functions — Cattell works 1896, on individual difference of Reaction Time — Wisseler researches on hand strength, Reaction Time and

* Abstract of M. A. : Research submitted to Ain Shams University, Faculty of Arts Dept. of Psychology (April 1969).

نماذج السلطة والبيروقراطية عند ماكس فيبر
على عبد الرازق جلي
ماجستير في علم الاجتماع
باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية

مقدمة :

يهدف المقال الى التعريف بما أسهم به ماكس فيبر (M. Weber) بصدد مفهوم السلطة ونماذجها . وتسلط الضوء على الكيفية التي عالج بها فيبر هذه الموضوعات .

فقد لوحظ أن الجهود التي حاولت تقديم اضافات فيبر السابقة قد اقتصرت على بيان أبعاد النموذج البيروقراطي للسلطة فقط . وانها لم تنطرق الى الكشف عن أبعاد النماذج الأخرى للسلطة التي اعتمد فيبر على بيان أبعادها وتحليلها لتحقيق هدف غفلت الجهود السابقة عن ادراكه . فلقد حاول فيبر أن يحدد ويحلل نماذج السلطة التقليدية والعظيمة ، ويجمع الشواهد التاريخية من هنا وهناك ، وبخاصة تلك التي تساعد في تدعيم وجهة نظره التي تؤكد أن النماذج التقليدية والعظيمة للسلطة تعد نماذج غير معقولة أو غير رشيدة irrational ولا تصلح للنسق الاجتماعي الثابت ، ومن ثم فهي تترك مكانها لنموذج السلطة المعقول أو البيروقراطي ، الذي ساد في عصره ، واعتبره فيبر أفضل أداة لإدارة التنظيمات على اختلاف أهدافها . ومن هنا يمكن القول أن فيبر يحاول تدعيم أهداف السلطة السياسية في عصره ، مما يجعل ربط جهوده في هذا الصدد بالأيديولوجية التي اصطبغ بها هذا العصر أمرا لا يتطرق اليه الشك . وينقسم المقال الى أقسام ثلاثة :

أولا : الاسس السوسيولوجية التي استند اليها تحليل فيبر لنماذج السلطة .

ثانيا : أبعاد نماذج السلطة البيروقراطية والتقليدية والعظيمة .

ثالثا : الكشف عن جوانب الضعف والقوة في النماذج المختلفة للسلطة .

أولا : الاسس السوسيولوجية التي استند اليها تحليل فيبر لنماذج السلطة :

أجمعت الدراسات التي تناولت أعمال ماكس فيبر Max Weber في التراث السوسيولوجي على أن نماذج السلطة والبيروقراطية (*) عنده تحتل

(*) تعتبر البيروقراطية نموذجا من نماذج السلطة . فعلى الرغم من أن معناها اللغوي يؤكد هذا باعتبارها كلمة مركبة من شقين الأول Bureau بمعنى المكتب والثاني Cracy وهو مشتق من الاصل الاغريقي Kratia ومعناها to be strong أى القوة بحيث نقل كلمة البيروقراطية في مجموعها على قوة المكتب أو سلطته (درويش ، عبد الكريم ، وتكلا ، ليلى) ، اصول علم الإدارة ، ص ١٨٦) الا أننا سنجد فيما بعد كيف أن تحليل ماكس فيبر لنموذج البيروقراطية يشير الى هذا المعنى . حيث نجده يعتبر نموذج السلطة الشرعية المعقولة هو النموذج الاساسي ، والجماعة المناسبة لممارسة هذا النموذج للسلطة في نظره يتمثل في الجماعة المنظمة على اساس بيروقراطي .

مكانة لا نظير لها بين كل ما أسهم به العلماء في هذا الصدد . فلقد أشار ثومبسون Thompson الى أن ماكس فيبر كان أول من وضع نظرية منظمة عن التنظيم البيروقراطي (١) . وذهب كل من مارش وسيمون March & Simon الى أن كل دراسات البيروقراطية الحديثة تدفن لماكس فيبر من حيث السبق الزمني والفكري (٢) . وأكد روبرت ميرتون R. Merton أن الصياغات التي قدمها ماكس فيبر والخاصة بالنموذج البيروقراطي تمثل المصدر الأصلي لكثير من البحوث الأمبيريقية والنظرية التي تدور حول البيروقراطية (٣) .

ولفهم أبعاد النماذج التي قدمها فيبر للسلطة والبيروقراطية ، نجد أن الإشارة الى العناصر الأخرى التي ينطوي عليها أسهام فيبر في علم الاجتماع أمر لا مناص منه ، ذلك لأن نماذج السلطة والبيروقراطية هذه ما هي إلا جوانب في البناء النظري السوسيولوجي الذي أضافه فيبر الى علم الاجتماع . ولكن عند محاولة تقديم تلك الإسهامات السوسيولوجية بوضوح ، تواجهنا ضرورة إدراك الجو الفكري الذي عاش فيه فيبر . ذلك لأن كل دراسة لجهود أحد العلماء على حد تعبير بارسونز Parsons ينبغي أن ينظر اليها على ضوء الموقف الفكري السائد في عصره والذي نشأت فيه أفكاره (٤) .

لقد كانت نقطة الالتحاق الجوهرية التي بدأ منها فيبر تتمثل في قبوله لوجهة النظر الذاتية — التي تعتمد على الفهم في علوم السلوك الإنساني والثقافة كما يذهب الى ذلك كل من ديلثي Dillthy وريكتر Rickert والتي تضمنت هجوم فيبر على المنهج التاريخي الذي يرى أنه لا بد من أن يتم تفسير الظواهر الإنسانية بمصطلحات تاريخية وعلى ضوء السياق التاريخي في حد ذاته ، بمعنى اعتبار كل سياق تاريخي أمراً فريداً لا يمكن مقارنته بسياق مناظر له ، وهي نظرة تنكر جدوى المقولات النظرية التعميمية . ولهذا نجد فيبر يعتبر هذه المقولات للنظرية جوهرية في الميدان الثقافي والإنساني لاثبات العلاقات السببية كما هي علاقات ضرورية في العلوم الطبيعية (٥) .

واستناداً الى موقفه الذي بتوسط الآراء السائدة في عصره (*) . اعتبر فيبر علم الاجتماع دراسة تبحث عن الأسباب وفي نفس الوقت دراسة

(1) Thompson, V. A., Modern Organization, p. 10.

(2) March, J. G., & Simon, H., Organizations, p. 36.

(3) Merton, R., (et al), Reader in Bureaucracy, p. 17.

(4) Parsons, T., The Introduction of the Theory of Social & Economic Organization, p. 9.

Ibid., p. 9. (٥)

(*) ولم تقتصر الأفكار السائدة في عصره على موقف كل من ديلثي وريكتر وغيرهم من أقطاب الفلسفة الألمانية والمنهج التاريخي في ذلك الوقت ، بل كانت هناك أفكار أخرى من أبرزها ما نادى به كارل ماركس وكتب له الفروع والانتشار وأثر في أهم أعمال فيبر المتمثلة في دراسته من الروح الرأسمالية والعقيدة البروتستانتية . وكان كل من تيماشيف في كتابه من النظرية السوسيولوجية وما رتدال في كتابه عن هذه النظرية أيضاً وجيرث ومبلز في كتابهما من ماكس فيبر : مقالات في علم الاجتماع ، على وجه الخصوص قد أسهبوا في بيان عناصر الجو الفكري في عصر فيبر من ٧٤ الى ٧٤ .

للمعاني . وشرع في مناقشة أسس هذا العلم عنده والتي انحصرت في نسق المقولات السوسيولوجية على ضوء وجهة النظر الذاتية . وهي المقولات الخاصة بمعاني الأشياء والأفكار والأنماط المعيارية ودوافع الأشخاص من وجهة نظر أولئك الذين يخضع فعلهم للدراسة (١) .

ولقد ترتب على اهتمام فيبر بالمعاني واتباعه لطريقة الفهم في الدراسة السوسيولوجية وتأكيده في نفس الوقت ضرورة الوصول الى تفسيرات سببية صباغته لنماذج مثالية Ideal Types يستعين بها في تحقيق أهدافه (٢) .

والنموذج المثالي باختصار هو نموذج تعميم يصف ما يطلق عليه فيبر نموذج الفعل الممكن موضوعيا . . وهو أداة أساسية في التحليل الاجتماعي يمكن أن نقارن بها مواقف الحياة وما فيها من أفعال أثناء عملية البحث (٣) .

وبناء على تحديده لمفهوم النموذج المثالي يبدأ بوضع تصنيف لاربعة نماذج للفعل : أولا الفعل المهادف عقليا . . وثانيا الفعل المتجه نحو قيم مطلقة — ثم الفعل الذي يتم في ضوء الاتجاه العاطفي . . وأخيرا الفعل الذي يتم في ضوء الاتجاه التقليدي (٤) .

وبعد أن حدد فيبر هذه النماذج الأربعة للفعل تقدم مباشرة نحو مستوى بنائي آخر حيث تناول النماذج المثالية للعلاقات الاجتماعية . واستخدم مفهوم العلاقة الاجتماعية ليشير الى سلوك مجموعة من الفاعلين طالما يأخذ كل فعل صادر عن كل واحد منهم في اعتباره المعاني التي تتضمنها أفعال الآخرين ، وتكون وجهته آخذة بهذه المعاني (٥) .

ثانيا : نماذج السلطة البيروقراطية والتقليدية والعظيمة

وعندما فرغ فيبر من وضع الخطوط العريضة لتحليله مع الاهتمام بالفعل والنماذج الأساسية للعلاقات الاجتماعية ، بدأ يتناول الجماعات المنظمة مخصصا مكانة بارزة للجماعة المتضامنة Corporate group ، وهي تمثل نموذجا تعد السلطة عنصرا جوهريا بالنسبة له . ونجده يشيد ببناء أساسيا لهذه الجماعة يعتبره البناء القاعدي بالنسبة لكل الجماعات الأخرى مهما كان حجمها ودرجة تعقيدها في كل ميادين الفعل الإنساني المتكرر . وكانت السمة الأساسية لهذا البناء فيما يرى فيبر هي التمايز الداخلي للدور والسلطة . ويفرق فيه بين أولئك الذين يحملون المسؤولية ويقبضون على زمام السلطة ، أو بين رئيس يتمتع بالسلطة العليا وبين الأفراد الذين على الرغم من كونهم تحت سيطرة الرئيس إلا أنهم يمارسون سلطة على الأعضاء الآخرين في الوقت نفسه ، وهم أعضاء الهيئة الإدارية (٦) .

(1) Parsons, T., op. cit., p. 6.

(2) Beker, H., & Barnes, H., Social Theory from Lore to Science, p. 894.

(3) Timasheff, N., op. cit., p. 171.

(4) Weber, M., The Theory of Social & Economic Organization, op. cit., pp. 115 - 117.

(5) Ibid., p. 118.

(6) Parsons, T., The Introduction, op. cit., p. 56.

ولقد صاغ فيبر هذا البناء القاعدي للجماعة المتضامنة على شاكلة النموذج الشائع في المجتمع الغربي وفي الوقت الذي عاش فيه ، واعتبره النقطة المرجعية Point of Reference ليحدد ويميز النماذج الأخرى على ضوء اختلافاتها المحددة معه . ولقد أطلق على النموذج القاعدي نموذج السلطة الشرعية المعقولة Rational legal — authority ويقتضى فهم النماذج المختلفة للسلطة عند فيبر ، تناول ذلك النموذج الشرعي المعقول كما عرضه فيبر نفسه واعتبره من ناحية النموذج المرجع في تحديد النماذج الأخرى على ضوئه ، ومن ناحية ما يمثل الوضع القائم وانتهت إليه دائرة التغير لنماذج السلطة التقليدية والعظيمة Traditional and charismatic authority (١)

وببدأ فيبر تحليله لهذه النماذج المختلفة للسلطة بالتمييز بينها على ضوء الاختلاف في طبيعة الادعاء بالشرعية . فيذهب الى أنه على الرغم من أن هناك عناصر أساسية يمكن أن يستند إليها تضامن الجماعات ومن أهمها: العادة والمصالح المادية الخالصة ، وروابط الود ، والدوافع المثالية . إلا أن هذه العناصر لا تمثل أساساً ثابتاً لنسق الجماعة المتضامنة . ويقرر أنه قد هدتنا الخبرة الى أن كل نظام من نظم السلطة يحاول أن يشيد الاعتقاد في شرعيته كأساس ثابت يستند إليه ، ولهذا يختلف نموذج الطاعة ، واسلوب ممارسة السلطة ، ونوع الهيئة الإدارية التي تقوم بحمايتها ، اختلافاً جوهرياً وفقاً لنوع الشرعية المدعاة . ومن ثم كان من المفيد أن نصنف نماذج السلطة وفقاً لنوع الادعاء بالشرعية . وعلى أنه من الأهمية بمكان أن نشير الى أنه في حالة اعتبار الادعاء بالشرعية ادعاء صادقاً يتدعم وضع الأشخاص الذين يدعون السلطة (٢) .

ومن نقطة الانطلاق التي تتعلق بتحديد طبيعة الادعاء بالشرعية ، افترض فيبر تحليله بمقدمة لتصنيف ثلاث نماذج أساسية للسلطة يجب النظر إليها مع تطورها التحليلي واستخدامها الإمبيريقى على أنها أحد أسهامات فيبر القليلة والهامة في علم الاجتماع (٣) .

فيذهب الى أن هناك ثلاثة نماذج خالصة للسلطة يمكن أن ينهض صدق ادعائها بالشرعية على الأسس التالية :

١ — أسس معقولة Rational grounds تستند الى الاعتقاد في شرعية القواعد المعيارية وأحقية أولئك الذين ارتفعوا الى مناصب السلطة في مثل هذه القواعد ليصدروا الأوامر . (السلطة الشرعية) .

٢ — أسس تقليدية Traditional وتستند الى اعتقاد قائم في قداسة الأعراف أو التقاليد القديمة ومشروعية مكانه أولئك الذين يمارسون السلطة في ظلها . (السلطة التقليدية) .

٣ — الأسس العظيمة Charismatic وترتكز على الولاء الى البطولة والقداسة الخاصة والاستثنائية أو الشخصية المثالية لأحد الأفراد وللأنماط

(1) Thompson, V., A., op. cit., p 11.

(2) Weber, M., op. cit., pp. 324 - 327.

(3) Parsons, T., op. cit., p. 57.

المعيارية أو النظام الذى يفرضه ويرسم معالنه . (السلطة العظيمة) . ثم ينتقل فيبر الى تحديد المميزات الاساسية للجماعة المتضامنة التى تمارس فى ظلها السلطة الشرعية المعقولة — وهى النوع الاول — فيما يلى :

١ — تنظيم مستمر للوظائف الرسمية التى تحكمها القواعد .

٢ — نطاق اختصاص محدد لكل منصب وهذا يشتمل على :

(أ) التزامات بأداء وظائف معينة اسنادا الى مبدأ تقسيم العمل .

(ب) سلطة لشاغل المنصب مقابل الواجبات والمسئوليات المنوط بها .

(ج) تحديد وسائل الالتزام الضرورية بوضوح والتى لا يحق استعمالها الا فى الحالات المنصوص عليها .

والوحدة الممارسة للسلطة التى تنظم بهذه الطريقة تعرف بالهيئة الادارية وتوجد هيئات ادارية بهذا المعنى فى التنظيمات الخاصة ذات الحجم الكبير ، كما فى الاحزاب والجيوش ، بمثل ما توجد فى الدولة والكنيسة .. ويكون الرئيس المنتخب ومجلس الوزراء وغيرهم من مجموعة الممثلين المنتخبين هيئة ادارية بالمعنى السابق (١) .

٣ — ويقوم تنظيم المناصب على مبدأ التدرج الهرمى بمعنى أن يخضع كل منصب اقل لاشراف وضبط المنصب الاعلى منه . كما يدل على توفير حق التظلم من المنصب الادنى للمنصب الاعلى .

٤ — والقواعد التى تنظم سلوك المنصب قد تكون قواعد ومعايير فنية . والموظفون الذين يشغلون هذه المناصب يعرفون عملهم وهم مدربون على ادائه .

٥ — والعاملون فى ظل هذا التنظيم (او المنظمة) لا يمتلكون وسائل العمل والانتاج وانما يمدون بها فى صورته نقود وادوات . وهم مسئولون عن رد عائدها وعن تعليل كيفية انفاقها واستخدامها . ويبنى على هذا ايضا فصل تام بين ممتلكات التنظيم والمتعلقات الشخصية لشاغل الوظيفة .

٦ — لا يوجد أى حق فى تملك المنصب الرسمى او مافيه .

٧ — توضع جميع الاجراءات الادارية والقرارات والقواعد وتثبت كتابة حتى فى الحالات التى تعتبر المناقشة الشفهية لها هى القاعدة . وينطبق هذا على المناقشات التمهيدية والمقترحات والقرارات النهائية وعلى كل أنواع القواعد والنظم . ومن مجموع الوثائق المكتوبة وتنظيم الوظائف الرسمية القائدة يتكون ما يسمى بالمنصب كشخص معنوى ، وهو محور كل نماذج الفعل المتضامن فى العصر الحديث .

٨ — ويمكن ممارسة السلطة الشرعية بطرق جد مختلفة .. وهى السلطة التى يملك زمامها الرئيس الا رفع منزله ، والمناسب لنسق السلطة الشرعية .. وعلى الرغم من أن هناك نماذج بالغة الاهمية للسلطة تتمثل

(1) Weber, M., op. cit., pp. 328 - 330.

في النموذج الوراثي العظيم كما تفسره الملكية الوراثية ، ونموذج عظيم لرئيس يختار بواسطة الاستفتاء العام ، الى جانب غيرها من النماذج التي تجمع بين عناصر عظيمة وبيروقراطية ، الا ان نموذج الهيئة الادارية الشرعي المعقول هو النموذج الذي يمكن تطبيقه على كل سباق وموقف مهما اختلف نوعه (١) . ومن ثم بدا فيبر في رسم ابعاد هذا النموذج الذي يعتبره من أكثر الميكانيزمات أهمية في الإدارة ، والذي فيه يشغل رئيس التنظيم ذو المنزلة الرفيعة مكانه في السلطة عن طريق الانتخاب أو التعيين . ويتم تعيين الهيئة الادارية التي نحت أمرته بحيث تقوم بوظائفها وفقا للمعايير التالية :

لا يخضع هؤلاء الموظفون للسلطة الا في حالة الالتزامات الرسمية وهم احرار شخصا . كما انهم ينتظمون في تدرج هرمي من مناصب محددة بوضوح . ولكل منصب مجال من الاختصاصات المحددة بالمعنى الشرعي . ويشغل المنصب بواسطة علاقة تعاقدية . فهناك اذن عملية انتقاء حرة . ويتم اختيار المرشحين لتعيينهم في هذه المناصب على أساس النصوص الفنية التي يتحقق منها بواسطة اختبارات او بما يضمن أنهم قد تلقوا تدريباً فنياً مثل الدبلومات أو بكليهما . ويحصلون على مكافآتهم في صورة مرتبات ثابتة ، كما يكون لهم الحق في المعاشات . ويكون للسلطة القائمة في ظل ظروف محددة ، وعلى الاخص في التنظيمات الخاصة الحق في الغاء التعيين . كما تكون للموظف الحرية في استقراره بالوظيفة أو عدمه . وتحدد مرتبته وفقاً لمكانته في التدرج الهرمي ، وقد يؤخذ في الاعتبار كل من المسؤولية التي تقع على مكانته في التدرج ومتطلبات مكانته الاجتماعية . ويعامل المنصب باعتباره مهنة فردية أو على الأقل مهنة أولية لشاغل المنصب ، وهي تشكل خطة عمل في الحياة Career ، ويعتمد نظام الترقى فيه على الاقدمية أو الانجاز أو كليهما ووفقاً لحكم الرؤساء . وينفصل الموظفون كلية عن ملكية وسائل الإدارة ، ولا يملكون مراتبهم . وهم يخضعون لنظام صارم واشراف منظم في قيامهم بأعباء مناصبهم .

ثم يخطو فيبر بعد ذلك خطوة أخرى . فنجدده يحدد المجالات المتباينة التي يمكن أن يطبق فيها هذا النموذج للتنظيم حيث يحصرها في ميادين الاعمال التي تهدف الى تحقيق ربح ، او المشروعات الخاصة التي مخدم أغراضاً مادية أو مثالية . والتنظيمات الخيرية والدينية والسياسية والعسكرية (٢) .

وينتهي فيبر من هذا التحليل الى القول بأن هذه الإدارة البيروقراطية هي الاداة الأكثر كفاية ومعقولة في إدارة التنظيمات ذات الحجم الكبير والتي قد ظهرت واعتمد عليها النظام الاجتماعي الحديث في مجالات عديدة متباينة (٣) . وكان ذلك نتيجة لادراكه للعالم باعتباره يسير في اتجاه التقدم نحو المعقولة مع تغير مصاحب في صور التنظيم . ومن ثم يصبح من الصعب بقاء النماذج الاخرى للسلطة التقليدية والعظيمة ، غير المعقولة . الامر الذي يمهّد الطريق لظهور ذلك النوع الجديد القائم في المجتمع الغربي حديثاً للسلطة

(1) Ibid., pp. 331 - 333.

(2) Ibid., pp. 333 - 356.

(3) Parsons, T. op. cit., p. 58.

والبناء الشرعى المعقول والذي اطلق عليه فيبر التنظيم البيروقراطى (١) .

وعندما انتهى فيبر من تحديده لآطار هذا التنظيم البيروقراطى ، شرع يحدد شكل النماذج الاخرى للسلطة على أساس ذلك البناء البيروقراطى ويميزها عنه .

فيذهب الى أن السلطة التقليدية هي التي يدعى فيها بالمشروعية على أساس قداسة النظام وقوى الضبط اللازمة له باعتبارها ريبية الماضي ، وانها قد وجدت دائما . ويعين الشخص أو الاشخاص الذين يمارسون هذه السلطة وفقا لقواعد منقولة على أساس العرف أو التقاليد . وتعتبر سلطة ذلك الفرد الشخصية موضوعا للطاعة . وهي سلطة يتمتع بها بفضل مكانته التقليدية . وتتبنى الجماعة المنظمة التي تمارس هذه السلطة في ظلها على علاقات الولاء الشخصي والتي غرست خلال عملية التعليم . وهكذا كانت هذه الجماعة تتكون من رئيس بصفة شخصية يحتل فيها مكان السلطة العليا ، ومن هيئة ادارية تنحصر في التابعين الشخصيين للرئيس وهم ليسوا موظفين دائما يخضعون لسلطته وتربطهم به علاقات الولاء الشخصي له دون الالتزامات غير الشخصية للمنصب (٢) . وطالما أن هذه الجماعة لا تحكمها القواعد المعروفة في ظل النظام الشرعى المعقول للسلطة ، فاننا نجد الرئيس هنا يتمتع بالحرية في منح اتباعه الهبات على أساس سروره الشخصي منهم أو عدمه ، وحبه أو كرهه ، وذلك بطريقة تعسفية وبخاصة بالنسبة للهبات التي تصبح مصدرا للدخل المنتظم . وقد يمارس الرئيس التقليدى سلطته مع هيئة ادارية أو بدونها . ويتم تجنيد أعضاء الهيئة عن طريق واحد أو أكثر من المصادر التالية (٣) :

من الاشخاص الذين يرتبطون بالرئيس بروابط تقليدية للولاء الشخصي . . وهذا ما يطلق عليه التجنيد الوراثى ، ويتم من بين الاقرباء والعبيد الذين يعملون في دار الرئيس أو الزبائن أو المستعمرين . . أو قد يتم التجنيد على أساس غير وراثى : وتضم هذه الفئة أشخاصا تربطهم بالرئيس علاقة الولاء الشخصي الخاصة ، ككل أنواع المحبوبين أو الاعزاء بالنسبة له . . ولا يخضع أعضاء الهيئة الادارية في نموذج السلطة التقليدية لما يخضع له الاعضاء المناظرين في النموذج المعقول للسلطة : من قواعد غير شخصية وما تنطوى عليه من نظم التعيين والترقية والتدريب والمرتبات وغيرها . وانما يوجد هناك مجموعة متغيرة من واجبات الاعمال المنوطة والقوى المخولة بواسطة الرئيس نفسه من خلال قراره التعسفى ، وهي وقتية ولكنها تميل الى أن تصبح دائمة وتأخذ صورة نمطية على أساس تقليدى . ويعتبر الاشخاص الذين يقومون بهذه الوظائف الدائمة موظفين في دار الرئيس . . ويوجد الى جانبهم اشخاص آخرون توكل اليهم مهام متفرقة . . وسواء تم تجنيد هؤلاء الموظفين على أساس وراثى أو غير وراثى فمنهم من يحصل على اتعابه في صورة منح من الرئيس بطريقة لا تحكمها القواعد الرسمية . ويندر أن يكون التدريب الفنى لهم مطلبا أساسيا لتعيينهم في واحد من المناصب السابقة .

(1) Thompson, V. A., op. cit., p. 11.

(2) Weber, M., op. cit., p. 341.

(3) Ibid., p. 342.

ونجد فيبر بعد ذلك التحليل ينتقل الى عرض بعض النماذج الفرعية للسلطة التقليدية . وكان اكثر هذه النماذج الفرعية بدائية هو النموذج الذي لا يوجد فيه هيئة ادارية شخصية . وهناك نموذجان فرعيان : (كبار السن) gerontocracy والنموذج الابوي . وينطبق المفهوم الاول على الموقف الذي تكون فيه ممارسة الضبط في الجماعة في قبضة كبار السن ، والذين يكونون اكثر دراية والفه بالاعراف المقدسة والتقاليد الخاصة بالجماعة وهو نموذج يشيع في الجماعات التي تفتقر الى اساس اقتصادي واساس القرابة . والنموذج الابوي يمثل في الموقف الذي تكون فيه الجماعة عادة منظمة استنادا الى كلا الاساسيين ، الاقتصادي والقرابة ، كما هو الحال في نظام الدار household حيث يمارس السلطة فرد واحد معين بواسطة القاعدة الوراثية . . ومن الشائع ان نجد هذين النموذجين جنبا الى جنب ، ويلاحظ ان الشخص الذي يمارس السلطة في الحالتين لا يعتمد على هيئة ادارية وانما يعتمد على ارادة اعضاء الجماعة في احترام سلطته . وبحيث لا يخضع الاعضاء هنا للسلطة وانما هم اعضاء في جماعة نشأت عضويتهم عن "تقليد والعرف لا عن التشريع وقواعده (١) .

ومع تطور الهيئة الادارية الشخصية تطورت السلطة التقليدية واخذت صوره النموذج الوراثي التقليدي . وفيه ينظر الى الافراد على انهم خاضعون لسلطة الرئيس الذي تصبح سلطته شخصية يمتلكها كما يمتلك اى شيء عادي . وهي سلطة وان كانت تنشأ عن التقاليد ، الا انها في ممارستها تدعى بالقوى الشخصية . ولهذه السلطة الوراثية التقليدية صورة متطرفة تعرف بالسلطنة Sultanism وتظهر حيث تتفاقم السلطة المطلقة ويصير اعتمادها على الارادة الحرة التعسفية للرئيس بدرجة اكبر . وتتميز كل من السلطة الوراثية والسلطنة عن السلطة الابوية بوجود هيئة ادارية شخصية . ويميز السلطنة عن السلطة المعقولة تضمن الاولى صورة متطرفة للارادة والاختيار التعسفي . وعندما تصبح القوى والمزايا الاقتصادية قوى ومزايا مملوكة سواء لجماعة من الافراد او لفئة تتميز بسمات وراثية معينة داخل نسق السلطة الوراثية ، ويطلق على هذه الصورة للنسق: السلطة اللامركزية حيث تفرض فيها الحدود على قوة الرئيس المتعلقة بالاختيار الحر لهيئته الارادية بمثل ما تفرض على اعضاء الجماعة المتضامنة او الذين يشغلون منهم مكانة اجتماعية محددة . وقد يمتلك اعضاء الهيئة الادارية انفسهم من ناحية اخرى هذه المراتب بما فيها المزايا الاقتصادية المرتبطة بها من وسائل مادية في الادارة وقوى الحكم (٢) .

وينتقل فيبر بعد ذلك الى تناول اساليب اعالة التابعين أو الخدم أو بمعنى اصح تحليل أسس معاملتهم ماديا في ظل نظام السلطة التقليدية . وتقدر الاتعاب من وجهة نظره أما :

(١) عن طريق بقاء التابع في دار رئيسه .

(1) Ibid., pp. 343 - 346.

(2) Ibid., pp. 347 - 350.

(ب) أو بالسماح له بأن يحصل على ما يحتاجه من مخازن بضائع وأموال رئيسة .

(ج) أو بتمتعه بحق استخدام أرضه في مقابل الخدمات التي يؤديها له .

(د) أو بواسطة حصوله على دخل أو أجر .

(هـ) أو عن طريق الالتزامات .

ويطلق فيبر على الوسائل من ب الى د الأرباح . ويرى أن الهيئة الإدارية التي تحظى بعائد عملها على هذا الأساس قد تشتمل على نظام للترقى على أساس الأقدمية أو الاتجازات . أما الطرق ١ ، هـ فينطبق عليها مفهوم الالتزامات . والهيئة الإدارية التي تعامل بهذه الطريقة تتمثل في النموذج الإقطاعي . على أن التحول بين أساليب الأرباح والالتزامات تحول تدريجي لدرجة قد يصعب معها التمييز بينهما في بعض الحالات (١) . وقد انحصرت الخطوة التالية في تحليل فيبر ، في تناوله للعلاقة بين السلطة التقليدية والنظام الاقتصادي حيث ركز انتباهه على العقبات التي يضعها النسق التقليدي في طريق التنظيمات المعقولة (٢) .

وكان كلا النموذجين السابقين للسلطة — الشرعية المعقولة والتقليدية فيما يرى فيبر يمثلان وسائل للتنظيم تناسب النسق الاجتماعي الدائم . وهما نسقان على الرغم من خضوعهما للتغير مثل كل التنظيمات الانسانية الأخرى إلا أنها من طبيعة متكررة (٣) .

وفي مقدمة تحليله للنموذج الثالث للسلطة والذي عرف بالنموذج العظيم وضع فيبر تحديدا لمفهوم العظمة Charisma . فيرى أنه مفهوم ينطبق على خاصية محددة للشخصية ، ويعتبر الشخص بفضلها متفردا عن غيره من الأشخاص باعتباره قد وهب قوى فوق طبيعته أو استثنائية ذات أصل مقدس . وهي قوى مثالية يعد هذا الشخص على أساسها قائدا . ويتخذ فيبر من الأبطال العظام والأنبياء والمنقذين من الكوارث .. محورا لتحليله . ويقرر أن اعتراف الذين يخضعون للسلطة في هذه الحالة أمر حاسم بالنسبة لصدق الادعاء بالعظمة ، بحيث يكمن أساس الادعاء بشرعية العظمة في التصور الذي مضمونه : أنه من واجب أولئك الذين يدعون لهم عظمة أن يعترفوا بخاصيتها ويتصرفوا وفقا لذلك ... كما أن القائد العظيم الذي تبوء كل جهوده بالفشل ولا ينجح في افادة اتباعه قد تختفى سلطته العظيمة (٤) . وفي الجماعة المتضامنة التي تخضع لهذا النوع من السلطة لا تتكون الهيئة الإدارية من موظفين ، كما أن أعضائها ليسوا مدربين تدريباً فنياً ، ولم يتم اختيارهم على أساس الامتياز الاجتماعي ولا بناء على الاعتماد الشخصي ، وإنما يختار الأعضاء على ضوء خواصهم العظيمة ، فللبني حواريوه ، ولسيد الحرب خدامه المختارون وللقائد اتباعه .. ولا يعرف

(1) Ibid., p. 351.

(2) Ibid., pp. 354 - 358.

(3) Parsons, T., op. cit., p 64.

(4) Weber, M., op. cit., pp. 358 — 360.

هنا كل مثاله صلة بنظم التعيين أو الرفت أو الترقية والتدرج الهرمى ومجال السلطة والمنصب المحدد والمرتبات والارباح ، فليس هناك محل للقواعد الرسمية والمبادئ الشرعية المجردة (١) .

وتتمثل طرق تقديم الاتعاب في ظل هذا النموذج للسلطة في صورة هبات وأحيانا تأخذ صورة الرشوة أو الاكراميات أو الاستعطاف . وتعتمد الجائزة أو الالتزام من طريق القوة و غيرها هي الصور النموذجية الاخرى لطريقة تقديم هذه الاتعاب .

ويميل الاتباع الى المعيشة مع قائدهم في علاقة مشاعيه مستعنيين بالوسائل التى يزودهم بها على أساس الهبة الطوعية . وهم يكونون مجموعة من العاملين الذين يتميزون بالسلطة العظيمة المستمدة من قائدهم . وهو يصدر أحكامه المقررة من وقت لآخر بحيث ينظر اليها الاتباع على انها احكام مقدسة والهامة . والعظمة الخالصة نظام غريب على الاعتبار الاقتصادية وعلى كل مجال دنيوى . فهي سلطة غير معقولة (أو غير رشيدة) irrational ترفض الاستغلال الاقتصادى للموارد الطبيعية كمصدر للدخل . . . ولكن هذا لا يدل على تنازل العظمة عن الملكية أو حتى الكسب كما يفعل الانبياء وحواريهم في ظل ظروف معينة . . . وانما نجد المحارب البطل واتباعه يسعون وراء الحصول على الجائزة ، ويبحث الحاكم المنتخب أو القائد العظيم للحزب عن الوسائل المادية لتدعيم قوته . . . ان النموذج العظيم في صورته الحقيقية يزدري كل ما له صلة بالنظام الاقتصادى اليومى في صورته المعقولة أو التقليدية ويتحصيل الدخل المنتظم عن طريق النشاط الاقتصادى المستمر المكرس لهذا الهدف .

ومن ثم يعارض النموذج العظيم نماذج السلطة المعقولة ، البيروقراطية بخاصة والسلطة التقليدية بصورها المختلفة التى تتعلق بنظام الضبط اليومى للفعل . وذلك لان السلطة العظيمة سلطة ثورية تنكر الماضى ولا تعترف بتملك اوضاع القوة سواء من جانب القائد أو اتباعه (٢) . فهذا النموذج لا يمكن أن يصبح اساسا للنظام الثابت بدون أن يطرا عليه تغيرات بنائيه عميقة ، حيث يتحول نتيجة لهذه التغيرات الى النموذج الشرعى المعقول أو الى النموذج التقليدى (٣) . انن فهو نموذج لا يوجد الا في عملية النشأة ونقطة البداية كنتيجة لوجود عدد من الدوافع الاساسية التى تؤكد تحوله الى النماذج الاخرى (٤) .

ثالثا : مواطن الضعف والقوة في نماذج السلطة والبيروقراطية عند فيبر

اتجه التحليل السابق لنماذج السلطة والبيروقراطية الى محاولة الكشف والقاء الضوء على الابعاد الاساسية لهذه النماذج من وجهة نظر فيبر نفسه وعلى ضوء تتبع الخطوات التى سار فيها حتى انتهى من تحديده وتميزه لكل ما انطوت عليه هذه النماذج من مفاهيم وسمات .

(1) Ibid., pp. 360 — 361.

(2) Ibid., pp. 361 — 362.

(3) Parsons, T., op. cit., p. 66.

(4) Weber, M., op. cit., p. 384.

وكانت المكانة التي احتلتها نماذج فيبر عن السلطة والبيروقراطية في دراسة التنظيمات سببا فيما اتخذه كثير من العلماء والباحثين في هذا الميدان من مواقف محددة تشير الى مواطن الضعف والقوة فيها باعتبارها النماذج الرائدة في نطاق بحثهم . ففيما يتعلق بإسهاماته السيسولوجية العامة والتي تحتل فيها نماذج السلطة والبيروقراطية مكانة هامة وبارزة ، يعتقد تاكلوت بارسونز أن فيبر رفض صراحة كل رغبة في وضع نسق للنظرية العلمية بصورة كاملة ومنظمة . وإذا كانت أعماله تضمنت عناصر من هذا النوع وبخاصة النماذج المثالية للفعل الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية ، فإن فيبر قد أدرك هذه العناصر باعتبارها مقدمة لدراسة تاريخية مقارنة للأسس السيسولوجية والتنظيمية للاقتصاد الحديث والنظام الاجتماعي (١) .

واستنادا الى موقف بارسونز هذا من إسهامات فيبر في علم الاجتماع عامة ، تلك الإسهامات التي اقتصر على تقديم بعض التعريفات السيسولوجية للفعل الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية والسلطة والجماعات . . . وعلى وضع نماذج مثالية لها يستخدمها في تحليله وتميزه للنماذج المغيرة لها ، وعلى تقديم نوع من التصنيف للفعل والسلطة . . يمكن القول بأن كل هذه المحاولات لا تكون نظرية علمية .

وعند تناول موقف الباحثين من مفهوم النموذج المثالي عند فيبر من ناحية ، والنموذج التقليدي والعظيم والبيروقراطي للسلطة من ناحية أخرى ، نجد أن فكرة فيبر عن النموذج المثالي تمثل مصطلحات أساسية في مناقشاته المنهجية وتشير الى بناء عناصر معينة للواقع في تصور دقيق منطقيا (٢) ، وعلى الرغم من تركها أثرا بالغا في عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين . فإنها قد أثارت موجة من الجدل والنقاش . فيذهب فريدريك Friedrich Sechelting الى أنه لم يستطع التحليل الواعي الذي قدمه سيشلنج ، ولا التعليق الذي وضعه بارسونز على هذه الاداة المنهجية أن يبددا سحب الضباب والغيوم التي تحيط بها . فكان النموذج المثالي مفهوما سيء الحظ لان الأحداث التي طبق عليها لم تكن وحدات مثالية . وذلك لانه لا يوجد هناك حالة مثالية بالنسبة للبيروقراطية مثلا . وحتى اذا اكتسبت الوحدات صفة المثالية ، فلا يجب أن تكون نماذج ، لان النماذج تشتق دلالتها وأهميتها من الواقع الإمبريقي . ولكن اذا اعتبرنا هذه الوحدات نماذج عندئذ نجد من الواجب علينا أن نشقها عن طريق التجريد الواعي من المعطيات الإمبريقية باستخدام طريقة التغير المتلازم .

وإذا كانت هذه الطريقة تبدأ بوصف الوحدات المدروسة ثم مقارنتها بمجموعة مغيرة من الوحدات إما من خلال التجريب أو الاستنتاج العقلي ، نجد فيبر يبدأ بالملاحظات الإمبريقية ويحلل معطياتها ثم يضع نموذجه المثالي باعتباره بناء فرضيا وليس اشتقاقا استنتاجيا من المفاهيم الأعلى . فلا يستند بناؤه على المعلومات الإمبريقية المستنتجة ، أو البرهان الذي يستعين بهذه المعطيات كما في حالة الفرض العلمي (٣) .

(1) Parsons, T., op. cit., p. 3.

(2) Weber, M., Essays in Sociology, p. 59.

(3) Friedrich, C., J., some observations on Weber's Analysis of Bureaucracy, pp. 27 — 28.

وبالنظر الى المواقف النقدية التي اتخذها البعض من نماذج السلطة التقليدية والعظيمة والبيروقراطية ، نجد بارسونز يشير الى أن مصطلح السلطة التقليدية لم يكن مصطلحا موفقا منذ كانت النزعة التقليدية traditionalism تمثل فقط أحد التركيبات المعقدة الأخرى للمعايير التي عزاها فيبر الى هذا النموذج (١) .

ويناقش اتزيوني Etzioni دور القيادة العظيمة في التنظيمات ويحددها بأنها مقدرة الفاعل على ممارسة التأثير في الاتجاهات الأساسية للفاعلين الآخرين . ويرى أنه على الرغم من أن فيبر قد ميز نوعين من نماذج القيادة العظيمة ، هما النوع الخالص والنوع المتكرر — الأول : يتمثل في القيادة العظيمة للقائد الطبيعي ، والآخر : يشير الى القيادة العظيمة للقائد الذي يشغل منصبا أو رقى الى أحد المستويات العليا في التدرج الهرمي . إلا أن اتزيوني يؤكد أن هناك بعدين أساسيين وراء مفهوم فيبر : يشير البعد الأول الى أن شدة تأثير القائد العظيم في الشخص الذي يخضع لسلطته تعلو بالنسبة للنوع الخالص وتنخفض في النوع المتكرر . ويتمثل البعد الثاني في الوسيلة التي تكتسب بها القيادة العظيمة حيث لا تكتسب عظمة النوع الأول مرة واحدة ، وإنما على مرات متتالية . وتترتب القيادة المتكررة على شغل منصب عظيم . . وينتهي اتزيوني من هذه المناقشة الى أنه على الرغم من أن فيبر يعتبر العظمة المتكررة تنشأ بواسطة القادة الطبيعيين وخارج نطاق الأوضاع البنائية — ويحاول شاغل المنصب في المستقبل أن يستعير عظمتهم من المخزون الذي جمعه هؤلاء المؤسسين . وأن هذا المخزون ينقص بمرور الوقت ، ولا يمكن الإبقاء عليه إلا بتعيين قادة عظماء خالصين جدد في المنصب من خارج التنظيم . . إلا أن العظمة الشخصية الخالصة على حد تعبير اتزيوني قد يمكن تحصيلها أساسا في المناصب التنظيمية ، ذلك لأن الفاعلين قد يتمتعون بعظمة شخصية فقط مثل القادة الطبيعيين أو غير الرسميين في التنظيمات ، أو قد يتمتعون بمجرد عظمة منصبهم مثل الملوك والرؤساء والأطباء والاساتذة . . لكنهم أيضا قد توفر لديهم كل من عظمة المنصب والعظمة الشخصية . وبناء عليه قرر اتزيوني أن فيبر وإن كان يفصل بين نموذجي السلطة البيروقراطية والعظيمة ، فإن السلطة العظيمة قد تظهر في البناء البيروقراطي . وهذا ما ذهب اليه أيضا كل من كاتز Katz وابتزنشيدت عام ١٩٦٠ ، قائلين أنه قد يصبح البيروقراطيون أحيانا قادة عظماء (٢) .

وإذا كانت الإضافات السيسولوجية السابقة التي أدخلها فيبر قد واجهت موجة من النقد ، إلا أن حظ النموذج الشرعي المعقول للسلطة أو بناء البيروقراطية كما تصوره ، من المواقف النقدية حظ وافر . وتتمثل أبرز هذه المواقف في المناقشات التي أدارها كل من بارسونز وجسولدنر وفريدريك واتزيوني وميرتون وغيرهم من ناحية ، وفي محاولة ربط تحليله لابعاد هذا النموذج بالأيديولوجية السائدة في عصره من ناحية أخرى .

(1) Parsons, T., op. cit., p. 59.

(2) Etzioni, A., A comparative Analysis of complex organizations, pp. 205 — 210.

أذ يؤكد بارسونز أن صياغة فيبر لخصائص التنظيم البيروقراطي قد أثارت بعض المشاكل الجوهرية في تحليل البناء الاجتماعي . -وتتخسر هذه المشاكل في أن فيبر قد قدم لنا نموذجين مختلفين ، والذين على الرغم من تظلل كل منهما بالآخر ، إلا أنهما انفصلا عند التحليل . فكان فيبر يعلق من ناحية أهمية كبيرة على الكفاية الفنية كأساس للكفاية البيروقراطية . ويؤكد من ناحية أخرى أنه يمكن أن تباشر الإدارة البيروقراطية ضبطها وإشرافها بواسطة المعرفة أو العلم . ونحن نجد أن مصطلحي الكفاية الفنية والعلم يشيران مباشرة إلى الخبرة المهنية ، كخبرة الطبيب الحديث مثلاً . ولكننا نجد فيبر يرى أن الممارسة الطبية مثل غيرها من الوظائف المهنية المتباينة الأخرى في العالم الحديث لم يأخذ تنظيمها صورة بيروقراطية ، وإنما أخذ صورة الممارسة الخاصة . ذلك لأن الطبيب في نظر فيبر لا يشغل منصباً وتستند سلطته إلى الرضا والقبول ، بمعنى أن طاعة أوامره تعتمد على القبول الإرادي من جانب مريضه . أما السلطة في التنظيم البيروقراطي فتستند إلى الإلزام ، ويقرر بارسونز أن تقديم مثل هذه الخدمات المهنية لا يمكن أن يتم إلا في ظل تنظيمات معقدة ، وليس على يد أفراد مستقلين . على الرغم من ذلك تؤكد الشواهد أن الابنية التي من هذا النوع تختلف أساساً عن البناء البيروقراطي الذي رسمه فيبر . فبدلاً من التدرج الهرمي المحدد للراتب والسلطة ، توجد هناك مجموعة من الأفراد المتساويين في المراتب الرسمية ودرجة الكفاية الفنية . ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث في جامعات العالم الغربي الحديث والهيئات كالمستشفيات وغيرها من التنظيمات التي تجاهلها فيبر (١) .

ويذهب جولدنر Gouldner من جانبه إلى أن النموذج البيروقراطي عند فيبر جاء خالياً من الاعتبارات المتعلقة بالزمان والمكان . فلقد مال تحليله إلى توضيح العناصر العامة التي قد تظهر في صور التنظيم البيروقراطي بغض النظر عن العصر والمنطقة التي تظهر فيها هذه الصور . واغفل الاختلافات بين هذه الصور البيروقراطية والطريقة التي تربط بها العناصر العامة لها والتي حددها بالابنية الاجتماعية التي وجدت في المراحل التاريخية المتباينة (٢) . وذهب روبرت ميرتون Merton إلى أنه ترتب على تأكيد فيبر للنواحي المعقولة وغير الشخصية في البناء البيروقراطي أن جاء هذا البناء خالياً من الإشارة إلى العلاقات الشخصية والاعتبارات غير المعقولة الأخرى في نظر فيبر كعلاقات الود أو العداء وصور القلق وغيرها (٣) .

ويؤكد كل من بلاو وسكوت Blau & Scott في هذا الشأن ، أن النموذج المثالي للبيروقراطية كما قدمه فيبر وإذا كان يشير إلى البناء الرسمي فقط ، فإن الدراسات التجريبية الحديثة أكدت أن هذا البناء لا يكون إلا جانباً واحداً من البناء الفعلي . فلقد وجد هناك أنماطاً أخرى للسلطة — تتمثل في القيادة الطبيعية ، أو غير الرسمية — وغيرها من صور

(1) Parsons, T., op. cit., pp. 59 — 60.

(2) Gouldner, A., on Weber Analysis of Bureaucratic Rules, p. 48.

(3) Merton, R., Bureaucratic Structure & Personality, p. 151.

الصداقة والجوانب الدينامية والتي وجدت لكى تدعم المظاهر البنائية الرسمية للتنظيمات (١) .

وكان ادراك بعض الباحثين والعلماء للجوانب التى اغفلها البناء البيروقراطى كما تصوره فيبر ، بمثابة حافظ قوى للبعض الآخر من حيث انهم حاولوا اجراء دراسات مقارنة ، فتناولوا دراسات اجريت فعلا بهدف التوصل الى اطار نموذجى يجمع كل العناصر الممكنة للبناء البيروقراطى السليم من وجهة نظرهم . فلقد أجرى فريدريك بحثا امبيريقيا مقارنا استند فيه الى دراسة الوثائق الخاصة بهيئات ادارية فى كل من انجلترا وفرنسا وبروسيا والمستعمرات الامريكية والولايات المتحدة . وانتهى الى أن هناك ستة عناصر تكررت فى هذه التنظيمات البيروقراطية تنحصر فى :

تمركز الضبط والاشراف — التدرج الهرمى — وتمايز الوظائف ، ومتطلبات المنصب والموضوعية والدقة والاستمرار والتكتم . وتكون هذه العناصر نموذجا عاما تمثل فيه العناصر الثلاث الاولى ، العناصر التنظيمية، وتعتبر العناصر الباقية عناصر سلوكية . . وتعد عناصر النظام والروح المعنوية ، عناصر فرعية فى هذا النموذج العام . وينظر فريدريك الى هذه العناصر التى يتشكل منها نموذجه العام الى جانب العناصر الفرعية باعتبارها عناصر فرضية ، بمعنى ان البحوث المستقبلية والتحليلات قد تكشف اما عن وجود عناصر اخرى يجب اضافتها الى النموذج او حذف بعض العناصر الموجودة (٢) . وهكذا يحاول فريدريك اختبار عناصر التنظيم البيروقراطى فى ضوء الشواهد الامبيريقية ويقدم نموذجا فرضيا يحوى عناصر جديدة . ويسير اتزيونى فى الطريق نفسه ، فيذهب الى أن النموذج الفيبرى لا يلائم التنظيم الذى درسه عدد كبير من الباحثين . حيث أوضح جرانيك Granich

عام ١٩٥٤ فى دراسته للإدارة الصناعية فى الاتحاد السوفيتى ان هذه الإدارة لا تتبع النموذج الفيبرى . وتوصل كل من فالرز Fallers عام ١٩٥٦ وكابلو Caplow عام ١٩٥٣ وجانوفيتز Janowitz عام ١٩٥٩ الى النتيجة نفسها . وذلك من دراساتهم لنماذج من الابنية البيروقراطية ، مؤكدين الحاجة الى نموذج آخر . ومن هنا حاول اتزيونى أن يصيغ فى كتابه « التحليل المقارن للتنظيمات المعقدة » نموذجا جديدا يتوسط بين النماذج التى تحوى الخصائص العامة وبين الملاحظات المفصلة للحالات الفردية وذلك من خلال دراسته لصور الضبط داخل التنظيم والمتغيرات المرتبطة بها (٣) . ومهما كان من أمر هذه المواقف النقدية يهمننا أن نوضح أن فيبر قد نظر الى نموذج السلطة البيروقراطية باعتباره نموذجا قاعديا أو نقطة الرجوع التى يقارن بها ، ويميز على أساسها النماذج الأخرى . واعتبر العالم يسير فى اتجاه المعقولية مع تغير مصاحب فى صور السلطة . ولما كانت نماذج السلطة العظيمة والتقليدية نماذج غير معقولة فهى تقسح الطريق للنموذج المعقول الذى تمثل فى بناء السلطة البيروقراطية . وجاءت صياغة فيبر لهذا

(1) Blau, P. Scott, R., Formal Organization; A comparative approach, p. 35.

(2) Friederich, C. J., op. cit., pp. 29 — 30.

(3) Etzioni, A., op. cit., pp. xi — xiii.

النموذج على شاكلة النموذج الشائع في ذلك الوقت لادراكه لهذا النموذج باعتباره الاداة الاكثر كفاية في ادارة التنظيمات المختلفة . والواقع أن فيير قد تأثر في صياغته لهذا النموذج بعدد من الاتجاهات المعاصرة له ، منجده قد عاصر كمواطن الماني ذلك التضخم الذي طرأ على المؤسسات الصناعية في المانيا ، واقتنع بأن التنظيم الرسمي المحكم له اثره الايجابية على الانتاج . ووجد فيير عندما كان ضابطا بالجيش الالماني ، أن التنظيم العسكري يدار بطريقة أمره ويتحرك الافراد بداخله وفق أوامر وتعليمات صارمة ومحددة سلفا ، ومفروضة عليهم ، فاعتقد أنه يمكن أن ينجح هذا التنظيم في كل المجالات ولكن جعلته خبرته كعالم اجتماع اهتم بدراسة المجتمعات والافراد أن يشعر بعوامل الضعف في العنصر البشري وعدم امكان الاعتماد الكامل عليه (١) . ومن هنا لم يهتم فيير بالنواحي الانسانية، الامر الذي تسبب في وجود ثغرة في تحليله أخذها عليه الباحثون فيما بعد ، على النحو الذي أوضحناه . ولذلك قرروا أن فيير قد انصرف اهتمامه الى التعرف على مميزات الوحدة التي أطلق عليها البيروقراطية لوصف نموها واسبابه ، ولعزل التغيرات الاجتماعية المصاحبة لاكتشاف دور التنظيم البيروقراطي في تحقيق الاهداف البيروقراطية — وهي اهداف السلطة السياسية في الاصل (٢) ومن هنا جاز لنا القول « بأن النموذج البيروقراطي كما عبرت عنه تحليلات فيير جاء ليدعم صورة السلطة الشائعة في المانيا في عصره في الجيش وفي الصناعة . باعتباره الاسلوب المناسب لتحقيق اهداف السلطة القائمة على أمر هذه التنظيمات ، ولا يمكن أن نشك في الطابع الرأسمالي الذي تميزت به هذه السلطة .

(١) درويش ، عبد الكريم ، د. تولا ، ليلي ، المراجع السابق ، من ص ١٨٨ الى ص ١٩٠
(2) March, J. G., & Simon, H. A., op. cit., p. 36.

للراجع

- ١ — درويش ، عبد الكريم (دكتور) وتكلا ، ليلي (دكتورة) ، أصول علم الإدارة ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- 2 — Becker, H., & Barnes, H. E., Social Thought, from Lore to Science, (2ed), Haren Press, Washington, 1952.
- 3 — Blau, P., & Sott R., Formal Organization, A comparative approach, Routhledge, and Kegan, Paul, London, 1963.
- 4 — Etzioni, A., A comparative Analysis of Complex Organizations, The Free Press of Glenco, Inc, 1960.
- 5 — Friedrich, C. J., Somé observations on Weber's Analysis of Bureaucracy, in Reader in Bureaucracy (eds) by, Merton, R., (et al), The Free Press of Glenco 1960.
- 6 — Gouldner, A., On Weber Analysis of Bureaucratic Rules In Reader, in Bureaucracy, (eds) by Merton, R., (et al) The Free Press of Gelenco, (2 ed), 1960.
- 7 — March, J. G., & Simon, H. A., Organizations; John Wiley & Sons, Inc, New York, 1958.
- 8 — Merton, R., Bureaucratic Structure & Personality: In Social Theory & Social Structure, Toward a codification of Theory and Research, The Free Press of Glenco, illinois, 1944.
- 9 — Merton, R., (et al), Reader In Bureaucracy, (eds), The Free Press of Glenco, (2 ed.) 1966.
- 10 — Thompson, V. A., Modern Organizations, A General Theory, Alfred, A., Knopf, Publisher, New York, 1961.
- 11 — Timashiff, N., Sociological Theory, its Nature and growth, Random house, New York, 1955.
- 12 — Weber, M., The Theory of Social & Economic Organization, (trans), by Parsons, T., A Free Press Paper back, New York, (3 ed), 1966.
- 13 — Weber, M., Essays in Sociology, (Trans) by Gerth, H., & Mills, ., Oxford University Press, New York, 19.

In the third section we tried to benefit from the criticisms of Parsons, Friedrich, Etzioni, Gouldner. Merton, Blau, and Scott. In addition the same section treats the current events that influenced Weber's concepts. Hence, we concluded that Weber's bureaucratic model aimed at supporting the political authority model in Germany. There is no doubt that the ideology of the German political authority at that period aimed at promoting Capitalism.

Firstly, Weber shows that the rational legal authority model is characterised by the following traits :

1. The continuous organization of official functions bound by rules.
2. A special sphere of competence.
3. The organization of offices following the principles of hierarchy — Every lower office is under the control of a higher one.
4. The rules which regulate the conduct of an office may be technical rules or norms.
5. The members of administrative staff should be completely separated from ownerships of the means of production or administration .. etc.

Secondly, Weber shows that the traditional model has the following characteristics :

1. It is found in the group that has a chief chosen on a traditional basis.
2. Its administrative staff consists of individuals having personal loyalty to the chief.
3. The chief is free to confer grace on the basis of his personal pleasure or displeasure.
4. The administrative staff is recruited from kinsmen and slaves, or from favourites . . . etc.

Thirdly, Weber shows that the charismatic model has the following traits :

1. It is found in the groups that have a leader chosen on a divine basis.
2. Its administrative staff is not consisted of officials. The staff is chosen according to some charismatic traits.
3. There is no such thing as : appointment, career, and promotion.
4. The members of the administrative staff have communal relationship with their leader . . . etc.

MAX WEBER'S BUREAUCRATIC AUTHORITY MODEL *

By Ali Galaby

Researcher, Nat. Center of Soc. & Crim. Research

Efforts in this field were confined to the analysis of Weber's bureaucratic model as such. They did not treat the other authority models, that Weber made use of in his analysis. When he tried to define the traditional and charismatic models, Weber collected the historical data ad — hoc to help him in supporting his point of view. He considered these models as irrational, and unsuitable to the stable social system. Hence, he believed that the rational model-bureaucratic — would be more suitable for the administration of all organizations.

Weber was influenced by the fact that the bureaucratic authority was the most prominent model in German industry and military organizations. Hence, we can say that Weber's contributions in this connection aimed at supporting the German ideology of that period.

The present essay is divided into three sections :

1. The Sociological principles of authority models.
2. Authority models.
3. The defects of authority models.

The first section treats Weber's definitions of the following concepts : ideal types, types of action, social relation, and social group.

The second section reveals that Weber's analysis of authority models differentiates between them in terms of the claimed legality :

* Abstract.

الانثروبولوجيا التطبيقية

تأليف : جورج م. فوستر

GEORGE M. FOSTER

عرض : دكتور حسين محمد فهم

استاذ الانثروبولوجيا المساعد بالجامعة الامريكية بالقاهرة

نبذة عن المؤلف :

يشغل جورج فوستر وظيفة استاذ كرسى الانثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا فرع بيركلى بالولايات المتحدة الامريكية ، كما يشغل حاليا منصب الرئيس المنتخب لرابطة الانثروبولوجيين الامريكيين . يهتم الاستاذ فوستر بالدراسات القروية والتنمية الريفية ، وقد بدأ دراساته الحقلية في اسبانيا والمكسيك منذ عام ١٩٣٩ واتخذ من قرية Tzintzuntzan

بالمكسيك وحدة للدراسة التتبعية المركزة . درس الانثروبولوجيا التطبيقية زهاء خمسة عشرة عاما ، كما عمل مستشارا فنيا لكثير من الهيئات الامريكية والدولية التى تهتم بشئون المجتمع وتطوير الريف خاصة في مجال الصحة العامة . حصل على عدة منح دراسية من كبرى الهيئات الاكاديمية الامريكية . نشر الاستاذ فوستر عددا من البحوث والمقالات والكتب باللغتين الانجليزية والاسبانية وهو مؤلف كتاب « المجتمعات التقليدية وتأثيرات التغيير التكنولوجى »
«Traditional Cultures and the Impact of Technological Change»
الذى يعد من القراءات الأساسية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الكتاب وموضوعه :

أصدر الاستاذ فوستر أحدث كتبه هذا العام (١٩٦٩) بعنوان
« الانثروبولوجيا التطبيقية » « Applied Anthropology »

عن احد دور النشر الشهيرة بالولايات المتحدة والمتخصصة فى إصدار سلسلة قيمة من الدراسات الانثروبولوجية وهى
Little Brown and Company
بولاية بوسطن . يقع الكتاب فى ٢٣٨ صفحة من

الحجم المتوسط . ويحتوى الكتاب على تسعة فصول وقائمة بالمراجع وفهرس . وقد تناول الكتاب عدة مسائل تتصل بطبيعة وتاريخ الانثروبولوجيا التطبيقية مع التركيز بصفة خاصة على طبيعة الدور الذى يقوم به الباحث الانثروبولوجى فى المجال التطبيقى والمشاكل المترتبة على هذا العمل مهنيا واكاديميا .

عرض عام :

بمعالج المؤلف الأنثروبولوجيا التطبيقية من حيث ارتباطها بالجانب الثقافي والاجتماعي للأنثروبولوجيا وخاصة ما يتصل به من دراسة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي والمشاكل الانسانية التي قد تساعد أو تعوق نجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . فعندما يستخدم الاثروبولوجيون الاجتماعيون مفاهيمهم النظرية ومادتهم ومناهجهم في البحوث والدراسات التي تهدف الى تفهم طبيعة هذه المشاكل والمساهمة في معالجتها فهم يزاولون عملا يمكن أن يوصف بالأنثروبولوجيا التطبيقية . فالأنثروبولوجيا التطبيقية بهذا المعنى لا تعنى ، كما قد يفهم من صياغة العبارة ذاتها أو ما اصطلح عليه بالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، تطبيق نظرية ما لتحقيق أغراض عملية وإنما تمثل دورا وظيفيا بين الباحث الأنثروبولوجي والهيئة التي تعهد اليه بالعمل وهي غالبا لا ترى في البحث الأنثروبولوجي غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أغراض واهتمامات عملية .

فالأنثروبولوجيا التطبيقية إذن ليست بمهنة أو تخصص قائم بذاته يختلف في أسلوب فكره وعمله عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية . فالبحث الأنثروبولوجي النظري والتطبيقي يركز كلاهما على أسلوب عمل موحد من المفاهيم والمناهج الأنثروبولوجية وأن كانت طبيعة برامج التنمية تتطلب مزيدا من المادة لظواهر ومواقف لا تتوافر في البحث النظري . فبينما يقتصر البحث النظري عادة على دراسة وحدة معينة كقرية أو قبيلة أو مجتمع محلي ويهتم غالبا بوصف وتحليل النسق الاجتماعية ووظائفها الى جانب عمليات التغير الاجتماعي أو تأثيرات الثقافة الدخيلة على الثقافة المحلية كما في حالات الاحتكاك الثقافي نجد أن البحث التطبيقي يتسع ليشمل ضرورة دراسة كل من الجماعة التي يوجه اليها البرنامج والجماعة التي يوجه منها البرنامج الى جانب المشاكل المترتبة على التقاء هاتين الجماعتين التي تمثل كل منهما نسقا متباينا ومتميزا عن الآخر .

والى جانب هذا الاختلاف في أبعاد المادة المطلوبة نجد أن البحث النظري غالبا ما تموله هيئة تسعى الى تطوير البحث العلمي في حد ذاته ولهذا نترك عادة للباحث حرية اختيار مشكلة بحثه ، بينما نجد أن مشكلة البحث التطبيقي تحددها سلفا هيئة التنمية التي غالبا ما تكون هيئة حكومية بيروقراطية . ولهذا يرى المؤلف ضرورة ادخال تلك الهيئة ضمن نطاق البحث الأنثروبولوجي التطبيقي إذ أن خبرات العاملين في مجال التنمية الاجتماعية أكدت الدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة التنمية ذاتها في مدى فاعلية البرنامج المقدم منها . فهذه التنمية تشترك بقدر كبير مع الجماعات المستفيدة في نجاح أو فشل البرامج الموجهة بسبب ما لديها من مشاكل خاصة تتعلق مثلا بالتنظيم الإداري وتوزيع السلطة الى جانب مدركاتها وانطباعاتها عن نفسها وعن الجماعات التي تتعامل معها .

وتتصف الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن غيرها من العلوم السلوكية التي تهدف الى كشف طبيعة السلوك الانساني ودوافعه بخصيصة من المفاهيم النظرية وبتجاه منهجي يساعد بطريقة أكثر فاعلية للحصول على المعرفة

المتصلة بالموقف العملى والمشاكل المترتبة عليه ، الأمر الذى يساعد على تذليل العقبات أمام فاعلية برنامج التنمية الموجه الى جماعة ما . فالمفاهيم الخاصة بالثقافة أو التركيب الاجتماعى والوظيفة والقيم مثلا الى جانب بعض النتائج النظرية القائمة على البحث المقارن فى عمليات التغير الاجتماعى الموجه تعتبر بلاشك أدوات مفيدة للبحث التطبيقى . هذا علاوة على أن طبيعة المنهج الأنثروبولوجى القائم على النظرة الكلية للنسق المدروس والالتجاء الى الدراسة المركزة والبحث الميدانى كوسيلة لاستكشاف غير محدد أو مقنن لطبيعة السلوك الانسانى يمكن من الوقوف على العوامل الفعالة المتداخلة والمؤثرة فى الموقف العملى والتي غالبا ما تكون مجهولة فى بداية الامر . فالطريقة الأنثروبولوجية بمناهجها النظرية ومفاهيمها ونوعيتها مادتها تجعل من الباحث التطبيقى بمثابة الآنس والعين لكل ما يتعلق بالبرنامج ومدى فاعليته .

هذا ويرى المؤلف أن دور الباحث الأنثروبولوجى فى مجال العمل التطبيقى لا يجب أن يقتصر على مجرد تزويد المسؤولين الاداريين أو الفنيين فى برنامج التنمية بالمعلومات الفنية التى تصف وتحلل النسق المدروس ومدى ارتباطه بالمشكلة أو المشاكل المتصلة بالبرنامج ، بل يجب أن يتضمن الادلاء برأيه وتسجيل وجهة نظره فى أفضل الحلول العملية التى تجعل قبول التغير الاجتماعى الموجه أمرا ميسرا لكل الاطراف المعنية . وتشر طبيعة هذا الدور مسألة اخلاقية تتصل بمسئوليات البحث التطبيقى التى هى محل بحث ونقاش كبيرين . فالمسألة الاخلاقية فى الأنثروبولوجيا التطبيقية تنحصر أساسا فى شرعية مبدأ التدخل فى تغيير حياة الافراد وفى تقرير المصالح لهم . وفى هذا الصدد يرى المؤلف أن مبدأ التدخل موجود أصلا فى حياة جميع الناس إذ أنهم لا يستطيعون الحياة بدون تدخل من سلطات أعلى تنظم لهم أسلوب حياتهم وأن الاجدر بالاعتبار هو التساؤل عن أفضل الوسائل التى تقلل من تعسف تلك السلطات وتزيد من الحرية الفردية . والديمقراطية بالنسبة للمؤلف هى أفضل الوسائل التى تتحقق عن طريقها الحرية الفردية ، أما بالنسبة لتقرير المصالح للجماعات التى يقصد تغيير أسلوب حياتها فالباحث الأنثروبولوجى الذى يعمل فى هيئة تنمية ما يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة فى ضرورة ابداء وجهة نظره فيما قد يكون خيرا أو شرا وأن يحدد موقفه بامانة وصراحة . ولا شك أن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يوصف بالموضوعية العلمية أو التجرد من التقويم الشخصى وانما هو على أية حال موقف مؤثر وفعال لأنه قائم على أساس المعرفة المستفيضة والدقيقة بأبعاد الموقف .

فالباحث الأنثروبولوجى يجب أن يكون دوره واضحا فى رسم الخطط وتنفيذها بل وتقويمها ويتأتى ذلك طبعاً اذا توافرت علاقة طيبة ومثمرة مع الاداريين والخبراء الفنيين المشرفين على برنامج التنمية . وفى الحقيقة أن العلاقة بين الباحث الأنثروبولوجى وادارة البرنامج من أهم مسائل الأنثروبولوجيا التطبيقية التى تحتاج الى مزيد من الفهم والدراسة . فقد اجمعت الخبرات السابقة أن العلاقة بين الأنثروبولوجين ورجال الادارة غالبا ما تكون علاقة غير طيبة تنسب عامة الى عدم فهم كل مجموعة لطبيعة عمل الآخر وإلى عدم تقديره لها أيضا . فالاداريون مثلا يعبرون دائما عن عدم ارتياحهم أساسا الى الوقت الطويل الذى يستغرقه البحث الأنثروبولوجى

وكتابة نتائجه الى جانب تعاطفهم الظاهر مع افراد الجماعة المراد تنمية أسلوب حياتها . ويشتكى الأنثروبولوجيون من ناحية أخرى أن الإدارة لا تمنحهم الوقت الكافي لإجراء بحث أنثروبولوجي سليم ، وأنه كثيرا ما تغير الإدارة اهتماماتها وأولوية المسائل عندها الى جانب عدم وجود الوقت الكافي لأعداد كتابات ذات قيمة أكاديمية عالية .

هذا ويرجع المؤلف مصدر هذه الشكوى الى التعارض في الأهداف بين الأنثروبولوجيين والإداريين . بينما يرى الأنثروبولوجيون أن الحصول على الجديد من المعرفة يمثل قيمة عليا وهدفا أوليا وعلى قدر ما يصل اليه الباحث من نتائج نظرية على قدر ما ترتفع مكانته بين زملائه في المجال الأكاديمي . ويرى الإداريون أو الفنيون أن انجاز أهداف البرنامج تمثل قيمة كبيرة لديهم وضرورة ملحة للترقي وارضاء الرؤساء . فعندما يعمل كل فريق على اشباع أهدافه الذاتية تحت تلك الفجوة الكبيرة من أزمة الثقة وعدم التفاهم بين المجموعتين والتي كثيرا ما تؤثر على فاعلية البرنامج ذاته . ويؤكد المؤلف ضرورة تضيق هذه الفجوة اذا أريد للأنثروبولوجيا التطبيقية أن تتقدم وتصبح أكثر نفعا . فلا بد أن يفهم نوع من الفهم المتبادل والتنسيق بين الأهداف والأغراض التي يسعى كل طرف الى تحقيقها . ولا شك أنه كلما زادت فترة عمل الباحث الأنثروبولوجي مع الإدارة كلما أتيحت له وللإدارة فرصة أفضل لتنمية التفاهم والتنسيق بين طبيعة عملها وأهدافها . الا أن المتبع الآن أن يعمل الأنثروبولوجيون غالبا كمستشارين بعض الوقت لبعض الهيئات المحلية أو الدولية أو يعملون في بعض الأحيان كموظفين دائمين لفترة تتراوح بين عدة أشهر الى عدة سنوات في تلك الهيئات .

ولعل أفضل وضع يمكن تحقيقه هو أن تتاح الفرصة لاساتذة الجامعات بالتفرغ كلية بضعة سنوات للعمل في برامج التنمية الامر الذي سيعود بالفائدة على كل من الأنثروبولوجيا النظرية والأنثروبولوجيا التطبيقية . بيد أن الأنثروبولوجين يحجمون عن شغل مثل هذه الوظائف لاعتقاد خاطيء بأن الأنثروبولوجيا التطبيقية لا تماثل المكانة الأكاديمية للأنثروبولوجيا النظرية . ويرجع سبب المكانة الأدنى للأنثروبولوجيا التطبيقية بدورها الى تصور خاطيء أيضا عن طبيعة العلاقة بين الأنثروبولوجيا النظرية والتطبيقية . فالأنثروبولوجيا التطبيقية — كما سبق أن أسلفنا — لا تعنى مجرد التطبيق الآلي للنظرية والمادة الأنثروبولوجية على المواقف العملية وإنما هي بمثابة موقف ذات طبيعة اكلينيكية حيث أن المزاولة العملية تعمل كمحك لاختبار النظريات وأن المادة التي جمعت أثناء هذه المزاولة سوف تؤدي بدورها الى نمو وتحسين بعض النتائج النظرية الأساسية في الأنثروبولوجيا .

فالموقف التطبيقي — على حد تعبير المؤلف — لا يمثل طريقا يكون المرور فيه في اتجاه واحد وإنما هو طريق ذو اتجاهين بمعنى أن هناك دائما أخذ وعطاء بين النظرية والتطبيق . ويشير المؤلف أيضا أن متطلبات العمل في الأنثروبولوجيا التطبيقية قد تنتج عنها تحسين في مناهج البحث الأنثروبولوجي وفي دراسة مجالات جديدة لا يعرفها البحث الأنثروبولوجي التقليدي وذلك

عن طريق اكتساب الخبرات والمعرفة بالعمل مع الفنيين في المجالات العملية المتعددة .

والى جانب هذه المسائل المتعددة التى تتصل بطبيعة الانثروبولوجيا التطبيقية خصص المؤلف الفصل الاخير من الكتاب عارضا التطور التاريخى لهذا الفرع النامى من الانثروبولوجيا وركز بصفة أساسية على انجلترا والولايات المتحدة . فقد كانت انجلترا من أوائل البلاد التى أدركت القيمة العملية للانثروبولوجيا فى مجال ادارة المستعمرات الى حد توظيف الانثروبولوجين فى مهام ادارية فى المستعمرات البريطانية . أما فى الولايات المتحدة فقد بدأ الاهتمام بالاستفادة بالانثروبولوجيا منها منذ الحرب العالمية الثانية بقصد دراسة الشعوب التى تحاربها أمريكا أو خضعت لها بعد ذلك . وتطورت منذ ذلك الحين تطورا كبيرا فى مجالات أخرى متعددة وأن لم تصل بعد الى الدرجة المرجوة لها .

ويشير المؤلف الى أنه كان هناك دائما منذ القدم محاولات للاستفادة من المعلومات المتاحة عن السلوك الانسانى بقصد تحقيق أغراض عملية فى بعض المناسبات ولكنه كان استخداما عرضيا لا تحكمه المعرفة المنظمة أو الاسلوب العلمى أو الصفة الرسمية التى هى من صفات العمل التطبيقى الآن .

هذا وقد تنوعت وتعددت المشاكل العملية التى أهتم بها الانثروبولوجيون منذ أوائل هذا القرن حتى الآن . ففى بداية هذا القرن كانت الادارة الفعالة للشعوب المختلفة تمثل الاهتمام الرئيسى فى مجال الاستفادة من الانثروبولوجيا وبانتهاء النظام الاستعماري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل الاهتمام الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تصاحب التغير التكنولوجى والتمدين فى كل من المجتمعات الصناعية والبلاد النامية . وأن أهم اهتمامات الانثروبولوجيا التطبيقية فى العالم المعاصر ، كما سبق أن أوضحنا فى بداية هذا العرض ، هى دراسة عمليات التغير الاجتماعى المتصلة ببرامج التنمية فى مجالات الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وما شابه ذلك .

تعليق على الكتاب :

يعتبر كتاب الانثروبولوجيا التطبيقية للاستاذ جورج فوستر من أهم الدراسات التى نشرت عن الجانب التطبيقى للانثروبولوجيا الاجتماعية . فقد تناول المؤلف عدة مسائل هامة فى هذا المجال وجمعها فى اطار يمتاز بالتسلسل الفكرى والعرض النقدي البناء متخذا لنفسه موقفا واضحا فى كل مسألة معتمدا فيه غالبا على خبراته وبحوثه فى مجال التنمية الاجتماعية ومدعما له بأراء غيره من الباحثين وبذلك انتحى المؤلف فى هذا الكتاب نحوا يخالف عديدا من الكتب الاخرى التى تناول مؤلفوها موضوع الانثروبولوجيا التطبيقية من وجهات نظر متعددة . فقد اهتم بعض المؤلفين بوصف وتحليل بعض برامج التغير الاجتماعى والفنى التى عمل الانثروبولوجيون الاجتماعيون فيها كمتخصصين فى العلاقات الانسانية ، وهناك آخرون اهتموا بالتغير الاجتماعى والاقتصادى المتصل ببرامج التنمية والتمدين . وعلاوة على ذلك هناك جماعة ثالثة ركزوا اهتماماتهم على مجالات متخصصة كاللغة أو تنمية المجتمع أو الصحة والمرض .

وقد جاء هذا الكتاب ليركز على طبيعة الأنثروبولوجيا التطبيقية وعلاقتها بالأنثروبولوجيا النظرية الى جانب دور الباحث الأنثروبولوجي في العمل التطبيقي وعلاقته بالادارين والفنيين الذين يشترك معهم في العمل وهي أمور لم يسبق لاحد من الباحثين ان تناولها بالبحث والدراسة أو جمعها في اطار منظم واحد . وبهذا أسهم هذا الكتاب في اضافة أبعاد جديدة الى المعرفة المضطربة بالأنثروبولوجيا التطبيقية وقد جاء ولاشك نتيجة بحث مستفيض ودراسة عميقة ، واطلاع واسع ، وخبرات وتجارب أحسن المؤلف استخدامها والاستفادة منها . ويعد هذا الكتاب أول كتاب صدر بعنوان « الأنثروبولوجيا التطبيقية » باللغة الانجليزية وأول كتاب يمكن ان يعتمد عليه كمرجع أساسي للتعريف بها وبطبيعتها وأصولها والمسائل المتصلة بها . فهو كتاب جدير بأن يطلع عليه المشتغلون بالعلوم السلوكية والمهتمون بقيمتها ودلالاتها في التنمية الاجتماعية خاصة في البلاد النامية ومنها جمهوريتنا العربية المتحدة .

- (14) Soueif, M. I. : **Extreme Response Sets as a Measure of Intolerance of Ambiguity**, *British Journal of Psychology*, 49, 1958.
- (15) Summerfield, A. & David Legge : **Perception and Information Theory**, *Bull. Brit. Psych. Soc.*, Sept., 1960.
- (16) Woodworth, R. & Scholesberg : **Experimental Psychology**, *Mwth.*, London, 1958.
- (17) Zangwill, O. L. : **On Defence of Experimental Clinical Psychology**, *Bull. Brit. Psy. Soc.*, 1966.

«MAIN REFERENCES OF THE RESEARCH»

- (1) Audely, R. J. : A Stochastic Model For Individual Choice Behaviour, *Psychological Review*, Vol. 67, 1960.
- (2) Audely, R. J. : A Stochastic Model for the Act of Choice, *Logic, Methodology & Philosophy of Science. Proceeding of the 1960 International Congress. Edited by Nagel, Suppes & Tanaski, Stanford Univ., 1962.*
- (3) Audely, R. J. : Decision Making, *British Medical Bulletin*, Vol. 20, No. 1, 1964.
- (4) Brim, O., David, G., David, L., & Norman, G. : *Personality and Decision Processes, Studies in Social Psy. of Thinking, Stanford Univ. press, 1962.*
- (5) Cartwright, D. & Festiger, L. : A Quantitative Theory of Decision, *Psychological Review*, V. 50, Nov., 1943.
- (6) Edwards, W. : Behavioral Decision Theory, *Annual Review of Psychology*, 1961.
- (7) Eysenck, H. (Edit.) : *Handbook of Abnoral Psychology, An Exper. Approach, Basic Books, Inc., New York & London, 1961.*
- (8) Festinger, L. (Edit.) : *Conflict, Decision & Dissonance, London, Tavistock, 1964.*
- (9) Kogan, Nathan & Wallach, Michael : *Risk Taking : A Study in Cognition & Personality, Holt, New York, 1964.*
- (10) Miller, George : *Mathematics and Psychology, New York, London, 1964.*
- (11) Nagaty, O. M. : The Effect of Reinforcement on Closely Following S - R Connections : I. : The Effect of a Backward Conditioning Procedure on the Extention of Conditioning Avoidance, *Journal of Experimental Psychology*, 42, 1951.
- (12) Restle, F. : *The Psychology of Choice and Judgement, New York, 1961.*
- (13) Sabry, Y. E. : *Decision Making Under Conflict, An Experiment demonstrated in University College London Lab., Academic year, 1962, Unpublished Work, London.*

I think this assumption can work, and the researcher gave evidence from other works, e.g. Narcis Ach, 1906, H. Tajfel, 1964, Hammond, 1966 etc...

So, we can consider any future research on international peace must be based on decision-making and cognitive conflict. To establish such peace, one would firstly participate in eliminating all that creates the crisis at the cognitive level. We need a sort of agreement for achieving the dignity of man, as the starting point for preventing any cognitive differences...

1. Psychology of thinking :

Cognitive strategies have been based here on the rational system of thinking, which might be affected by motivational factors. The consistency used by subject's strategy of categorization showed their rationality, and we can put a working-expectation about their future gambling behaviour.

2. Subjective Probability :

The notion is economically derived, and applied in mathematical psychology, e.g. expanded judgements experiments. In criminological studies, we found some work on the effect of order of evidence on degree of guilty (Raoef, 1932, Audely & others, 1962).

D — Decision Time & Personality Variables :

On the bases of the results and discussion, one can deduce the following implications as follows :

1 : On Personality Studies : The position has not yet been settled, because of many problems, e.g. about 14 trends (Ferguson, 1952), about 250 traits studied, choosing relevant traits for topics, failure of weighing multiple scales, one way or two (either experimental or clinical).

2 : Clinical Implications : The crisis of psychopathology to-day (clinics & laboratory's evidence). The position of clinical instruments, e.g. tachistoscope (Gudmund & Nyman, 1961). Two schools are relevant to our work: Soviet school (Neuro-psychiatry) & (Neuro-psychology) of Hebb school.

Implication for interpretation and technique used can be fit for brain damage, Orme & Smith, 1964, New-Combe, 1965 etc. Psychology of conflict gave us a good example of the cognitive aspect for the problem. Facts concerning the cognitive conflict for individuals can be applied to groups and nations...

THE INTERNATIONAL PEACE & COGNITIVE CONFLICT:-

The researcher engaged himself with the question whether it is possible to consider understanding the individual cognitive conflict, as it appeared from the process of pressing buttons, applicable to international conflict, raised by cognitive difference in ideological sets ?

even in uncertain situations, as far as Garner, 1962, offered the hypothesis to be tested in future.

Conclusions & Relevant Implications :—

In this third part of the research, I summarized the general results, with reference to the possible applications. I shall try here to state briefly just the main points or the general titles treated in details in the original work.

A : Methodological Approaches :

Main points of discussion were as follows : Science & prediction, statistics & human sciences, the value of laboratory experimental techniques, paradox between experimental and clinical approaches, contemporary compromise between both, moderator-analysis, changing the strategies of study today's work etc.

B — Psychology of Decision Time (Dependent Variable) :

Some implication can be derived from confirmed hypothesis which might be very briefly as follows:

1 : **On Sex Difference** : No difference on the process of decision especially the natural one. This conclusion is supported by other studies, e.g. Brim, 1962 & Kogan, 1964, concerning middle class (University students).

2 : **On Informational Analysis & Military Detection :**

Psychophysical data has been analysed by information theory and referred also to signal detection applicability. This sort of analysis is considered as military work for those inventors used to detect enemies, such as radars etc...

3 : **The ability of discrimination & Intellectual Potentiality (General Intelligence) :**

Spearman, 1904 and others tested the assumption that the discriminative ability is associated with general intelligence.

He got a linear relation in his interesting work. Recent work, Hebb 1961, Edwards, E., 1966 offered some evidence for value of this hypothesis (I.Q. & $1/a$)...

C — Cognitive Processes and Decision - Making :

Results and discussions lead to some implications, summarized very briefly as follows : -

tability is a choice between two variables on a Gaussian curve, which is affected by noise interference.

Estimation of the observer for targets depends on available information and ability of discrimination. So, we might say that there was no difference between the process of taking a perceptual judgement and taking a decision (Swets, 1963).

A new look inferred here the same assumption that man takes his decision the way he likes and prefers. So, cognitive and internal variables are participating in both phenomena.

Directive State of Perception & Personality Traits :—

The new theory was firstly treated by the work of Bruner & Postman school. Perception phenomenon is determined by both structural and functional factors, e.g. motives and personality.

The researcher discussed the new approaches dealing with perceptual processes, neurologically, clinically, surgically & physically etc.

These studies confirmed the legability of considering the experimental perceptual test, as a reliable technique to discover integrative aspects of human behaviour, e.g. personality as a unit. The same rules are possibly applicable to perceptual decision theory, in a way of increasing the expectation for such association between personality and decision processes. Other studies, in an indirect way confirmed such association.

As an example, for neurotic tendency we found studies by Castenda, 1956, Payne 1961, Eysenck, 1961, Witkin, 1960, Brim, 1962 & Kogan 1964 etc.

For negative correlation with self confidence, we found Fesinger's study in 1943 & Peerl, 1963.

Relevant studies for the positive correlation of introversion-extraversion were confirmed by Eysenck & Heimelweit, 1946 & Foulds, 1965.

The negative relation with self sufficiency was confirmed by Brim & Kogan work, 1964. Now two demands have been satisfied, firstly the possible reliability and predictability as offered by signal detection framework, and secondly the new way opened to those who are interested in personality studies.

Richardson, 1965, insisted that many aspects of cognitive process are needed to be completed by this technique. My experience in University College London's laboratory confirmed such assumptions. It seems to me, as Pratt mentioned, that introspection is another word for observation. Festinger et al, 1961 tried to solve the problem, how to find out new technique to translate, what could not be revealed without introspection, the through-going process of decision-making into observational registration. This is in fact our present problem ; how to find out reliable and valid data for the experimental observation.

Once we succeeded in revealing cognitive processes by content analysis, it was possible for us to apply three theories :

- a) Discriminative Learning Theory.
- b) Information Theory.
- c) Dissonance Reduction Theory.

No need to discuss here, in this resumé, the implication of such theories on cognitive processes, as collected from introspective data. (See for further details original work).

3. « *Decision Time & its Relation to Personality Traits* » :

This topic, as Edwards, 1961 mentioned, did not get any attention before 1960. As we had little studies, even after this period, we were obliged to discuss our results in the light of relevant work.

We are seeking here the reply to the question whether there is a possible correlation between two independent measures, one psychophysical and the other psychometric.

Two suitable theories can satisfy the demands of this situation, as follows :—

A — *Signal Detection Theory*, and its Relation to Perception.

B — *Personality Variables in Perception or the Directive State of Perception Theory*.

The first theory is an approach in decision-making and the second is a theory in perception. So, the first one might be attached with the second.

The Signal Detection Theory :

It is one of the contemporary theories on decision making, which can be summarized in the assumption that signal detec-

showed that most people inclined to the positive high probabilities. This assumption has been also observed in our work, either for males or females.

This trend, perhaps, assumed that our subjects were Egyptian normal students from middle class, as the extremity to low is the characteristic of those, who were from lower economical classes. (Soueif, 1958).

If we take the extremity scale, with its judgmental context, we might find a probability of association with personality traits. This trial has been adopted by Wallach & Kogan, 1961, 1963 and by Brim, 1962.

In fact our results were not in agreement with those researches, either for the techniques used or for cultural reason.

The consistency showed by our subjects between category strategy and confidence in judgement gave us clues on the strong desire of those subjects for uncertainty-reduction. Professor Soueif considered the strength of ego in case of extremity by refusal is the characteristic of his abnormal group, but in our normal group, they seek extremity of acceptance.

D : Zone analysis of Confidence & Personality Traits :—

The over-all relationships between scale of confidence and personality traits were not promising as we saw. As we know the value of statistical technique is embedded in the power of discovering certain psychological events.

Moderator or zone-analysis is fit for such sort of data, (Saundara, 1956, Gissalli, 1956, Kogan & Wallach, 1961, 1962, 1964, Eysenck, 1966).

As we here concentrate on the relationships between cognitive-judgmental and personality variables, the procedure of zone-analysis is based on the process of ordering subjects, or dividing the samples as close to median as feasible into high (scores) and low (scores). As a result of this technique two benefits have been gained, firstly unexpected results and new correlations, and secondly a trend of agreement with certain results of Kogan & Wallach, 1964.

E : Introspective Experience of Cognitive Processes :—

The writer tried here to discuss the contemporary situation of introspective experience in the general theory of psychology.

This situation raised the old question whether there was difference between sexes on intellectual or cognitive processes ?

It seems to us, from many studies mentioned by us that such a discussion has not yet been settled, anthropologically, hereditically, through sampling, and even technically... Another point that we can get benefit from, is concerned with the value of our technique (psychophysical measurement), which seemed to be very promising, rather than its accepted validity and reliability that gives us the same result by rating scales.

2. « Cognitive Processes and Decision Making » :—

Our results consists here of five parts as follows :—

- a) Category Breadth. b) Confidence of Judgment.
 - c) Extremity of judgment. d) Zone-analysis of Data. e)
- Qualitative Results.

A : *Category Breadth Process* :

Bruner offered us two main categories, one of narrowness, and the other of wideness or breadth. Pettigrew tested the sex difference on this process and his hypothesis has been replicated by our own results. The author discussed the stratigical implication on the risk tendency or conservatism, and the extent of anxiety's role in both poles.

B : *Confidence in Judgment* :

The hypothesis of expected relation between confidence in judgment and category scale was confirmed. Such confirmation, as Adams, 1961 referred, is based on the intuitional probability which might be considered, in another way as a catching technique of the extent of rationality. Hence, what would be the mechanism of such consistency ?.

Perhaps it is referred here to the desire for image-maintenance in the case of males, and the desire for certainty in the case of females.

C : *Extremity of Judgments* : —

Earliest study conducted by Tolman Edwards, 1954, and applied to decision making by Brim & Hoff, 1957, showed the power of desire for certainty.

Our scale permits for two sorts of extremity, either to high (positive) or to low (negative). Adams & Brim, 1962

length) gave us new and interesting facts. We knew from the classical study of Henmon, 1907, 1917 and replicated by Lemon, 1927, that the difference in time in the disjunctive R.T. for length of lines 3 mm. and 2 mm. was (9) milleseconds.

The same fact has been obtained in our work, though different in way of exposure and position of exposed material. Two questions in this case have been raised firstly concerning recognition for figures exposed on angular positions, and secondly concerning the disconfirmation of the constant ratio for discriminative difference of 1 mm.

The work of Cartwright, 1941 supported our result, as it appeared that decision time in recognition of 40 degree and 140 degree was nearly the same, but the case is inversely for the vertical angles, which needed longer time than acute and obtuse angles. So, experience of subjects are usually not equal to facts.

Studies by Hebb, 1949 and Mcdermont, 1964 showed the possibility to transfer decision time, statistically and physiologically for acute and obtuse to semi-vertical condition. In Henmon's work lines are exposed horizontally, and now we transfer our line's position to semi-vertical. What is then the position ? Is it possible to consider the process as the same ? This was possible from previous studies (Vowel, 1965, Lashley, 1948, Hebb, 1949).

Now, concerning the reason of disagreement between our work and Henmon's in ambiguous condition, it might be referred to the assumption that our experiment cannot be considered as a disjunctive R.T. one, but it is a situational experiment (Cronbach, 1946, Ferguson, 1952).

Murch's work, 1965, clarified the situation more and more. In his view the situation consisted of two sorts of exposure ; one at the subliminal level and the other might be at supra-liminal level, which was equal to our ambiguous condition.

Sex difference & Decision Making : —

Our study showed that there was no significant difference between the mean values of decision time for both sexes. There were two important studies on the topic, that of Brim et al, 1962 and that of Wallach & Kogan, 1964, which confirmed this result, especially for students of middle class.

DISCUSSION

Two strategies have been taken in dealing with the discussion of results I have mentioned : —

- a) In the light of previous relevant work.
- b) Finding out one way to deal with all those under adopted trends.

1. *The Process of Decision Time* :—

Our two hypothesis were confirmed. Three theories were suitable for adequate interpretation. These can be briefly summarized as follows :—

a) *Typological Theory of Cartwright (1943)* : —

The theory assumed in general that decision would be taken in a 'psychological field, where two opposing tendencies are working as valences and conflict will rise in case of incompatibility. Clinical evidence supported the assumption.

b) *Festinger's Theory on Dissonance Reduction, 1957* :

In general, the theory assumed that when a subject chooses an alternative from available ones, he usually suffers from dissonance experience, as the chosen is seldom being the complete affirmative one, but the other gets his attraction.

c) *Vicarious Trial & Error Theory : (V.T.E.)* :

The theory was firstly offered by Mowrer, describing the rate in choice point, referring to successive hesitation as a sort of thinking.

Prof. Audely considered V.T.E. as an important part of a stage for any decision situation.

It is worthnoting here that these theories are also fit to back the recent discussion of the extent of final confirmation for null hypothesis no. (1). Its significance was not so high for the mean of the wrong decision time. Such a result can be misleading, as Prof. Audely considered it, so it might probably be a statistical artifact, attributable to fluctuation in the perceptual processes. (Audely, 1964).

** *Psychophysical Facts* : —

Data concerning decision time in three conditions (clear, medium and ambiguous : 3 mm., 2 mm., and 1 mm. difference of

c) Post-decision Stage (At Final) :

1. Clinical Aspects: Decreases in tension, pleasure of completion.
2. Psychological Somatic Aspects : Cases, which are vulnerable to fatigue, headache, pains in eyes etc...

Impressions on difficult discriminative stage : —

Facts can be summarized as follows;

- a) Conflict : raised from two compatible tendencies.
- b) Guessing: because of unavailable enough information.
- c) Feeling of regret : as a result of dissonance just after final decision.

Impressions on simple discriminative stage :

Generally speaking, subjects were inclined to state here items, which seem to us as a sort of inference from items mentioned in difficult stage, e.g. speed, tolerance, less fatigue, less effort, no tension.

Factors of taking decisions under uncertain condition :

In the ambiguous condition, where it was impossible to discriminate simply, subjects were forced to adopt the pattern of guessing. —

Frequencies concerning the factors of such behaviour in decision were in order as follows :—

1. Obligation to speed
2. Shifting of attention.
3. Conflict of ambiguity.
4. Perceptual fluctuation.
5. Ambiguity
6. Expectancy.
7. Insufficient learning of instruction and experiment.
8. Insight.
9. Bits of available information.

Subjects added : External factors, sudden light of exposure, acuity of sight, slight difference of lengths, recognition of angles, reward & punishment, tiredness... etc.

General Impressions on Experiment : Subjects, added here other impressions rather than those mentioned before. The importance phenomena were as follows :—

1. After-image.
2. Semi-hypnotic condition & Photo-metric stimulation.
3. Dominant Eye.

It seems from the table that the supposed correlations mentioned in hypotheses were confirmed only for self-confidence (especially by a fit scale of confidence) as negative, and in dominance as negative for females only, and for neurotic-tendency as positive (both sexes), and for self-sufficiency as negative for females only, and positive with introversion-Extraversion for males only.

B. « QUALITATIVE DATA »

As Richardson, 1965, mentioned, it is fair enough to consider qualitative data as an essential part in contemporary work on cognitive and perceptual work.

In agreement with L. Festinger, 1966, we consider the total process of decision making might be subdivided into three stages : —

Pre-decision : (At the beginning of the trials), during the process, and **Post-decision** (Final stage).

Two conditions are also different, the simple case or clear condition of discrimination against the difficult case or ambiguous condition of recognition.

Content-analysis has been used to quantify the open-items concerning previous classifications.

a) Pre-decision (The beginning Stage) :

Conclusions can be summarized as follows : —

1. **Fluency** : It is rather better for males than females.
2. **Collecting information** : Most frequencies of data are referring to such process.
3. **Difficulty of Discrimination** : High proportion of frequencies are in this stage.

b) Through the Middle Stage :

1. **Progress of Discrimination** : Showing a positive acceleration like discriminative learning.
2. **Conditioning Phenomenon** : Some cases showed a transference of the volitional action to a conditioned discriminated one.
3. **Plateau** : Some cases referred to it, as a result of distraction (physiologically, psychologically and physically).

And to test the specific hypothesis, as far as we were expecting, we have the following table : —

Sex	Pers. Traits	Neur. Tend.	Domin.	Self-Conf. (Bern)	Scale of Conf. (ours)	Intr./Extr.	Self-Sufficiency
MALES	r.	0.22	0.03	0.035	—0.26	0.21	0.11
	Sign.	might at.10	not sign.	not sign.	sign. at 0.10	sign. at 0.10	not sign.
	r.	0.23	— .35	0.20	—0.28	0.06	— .59
FEMALES	Sign.	sign. at 0.10	sign. at 5% & 2%	might at 10 %	sign. at 10% & may at 5 %	not sig.	sign. at .01 & .001

D. Extremity Under Low Confidence :

The type of correlations between extremity under low confidence and personality traits were not so important or promising to be mentioned here as they were all not significant.

3 — DECISION TIME & PERSONALITY TRAITS :

As Ward Edwards referred in his good review of the problem in 1961, the topic was not considered before the year of 1960. For this reason, we were looking first for certainty of our working-hypothesis as regards this relation if it might be possible. Contingency coefficients have been calculated for both sexes on the relationship between the two variables (decision time & personality traits, e.g. self-confidence, dominance & neurotic tendency), and it appeared that the association reached the highly accepted level of significance ($C = .207$ from $X^2 = 66.58$, for $P = 0.05$: Males — $C = .346$ from $X^2 = 50.2$ for $P = 0.05$: Females).

C. *Extremity Under High Confidence :*

We have two types of extremity: a) Extremity under high confidence b) Extremity under low confidence.

Concerning the first type of extremity, and its relation with personality traits, we have the following table : -

Sex	Coef./Per. Traits	Neurot. Tend.	Domin.	Self-conf.	Introv./ Extrav.	Self-sufficiency
Males	r.	-.95	0.47	-.68	-.14	1.0
	Sign.	sign. at 1%	sign. at 10%	sign at 1%	not sign.	sign. & Linear
Females	r.	-.32	0.06	0.44	0.5	1.0
	Sign.	not sign.	not sign.	not sign.	sign. at 0.10	sign. & Linear

Low & High Scores of Personality Scales & Confidence Scale :

	High/Low (Personality Tr.) Scale of Confid.		Neurot. Tenden.	Intro. Extr.	Self- Conf.	Self- Suff.	Dominance
Females	HIGH	r. Sign.	0.02 not.Sig.	--.96 Sign. & near. linear	--.82 Sign. at 1%	0.5 sign. at 5%	0.20 not Sign.
	LOW	r. Sign.	0.34 sign.at 0.10	--.03 not Sign.	--.24 not Sign.	--.05 not. sign.	--.11 not sign.
Males	HIGH	r. Sign.	--.85 Sign.at 0.01	--.89 Sign. at.01	0.13 not. sign.	--.12 not. sign.	0.09 not sign.
	LOW	r. Sign.	.46 sign.at 5%	--.30 Sign. at 10%	1.0 sign.& linear	0.35 nearly at 10%	0.07 not sign.

b) *Confidence of Judgment :*

Our expectation here is that confidence of judgment might significantly associate with number of judgment, as estimated by subjects on guessing percentage. On calculating X^2 for both variables n_1 & n_2 , we found that the estimated value of 20.46 for males and 24.37 for females are significant, and the expectation is confirmed, referring also to consistency in the adopted strategy by the two sexes. Generally speaking, this strategy was directed towards conservatism, as our subjects were university students from middle class ; thus they seemed to converge towards the middle point of conservation ($M = 2.6$, $\sigma = .28$ for males — $M = 2.67$, $\sigma = 0.26$ for females).

Results showed also that the relation between decision time and extremity under high confidence was negatively linear (-1.0) for both sexes. Such results are confirmed by our Prof. Dr. Audely's opinion concerning the use of probability measures for decisions, which reserved the included information (Audely, 1964).

Now, if we try to ask the question whether there was a correlation between cognitive control, expressed in confidence rating, and personality variables, the data obtained directed our attention to important points. Firstly, the overall-relationships failed to discover the latent association, as two coefficients only from six, which reached the accepted level of significance (Dominance : 0.24 at 0.10 level for males- Self-confidence -0.43 at 0.01 level for males & -.20 at 0.10 level for females).

But once we applied the new technique of moderator-analysis, by dividing personality scores to high & low ones (two by two way), this data changed completely towards the unexpected significances as follows :

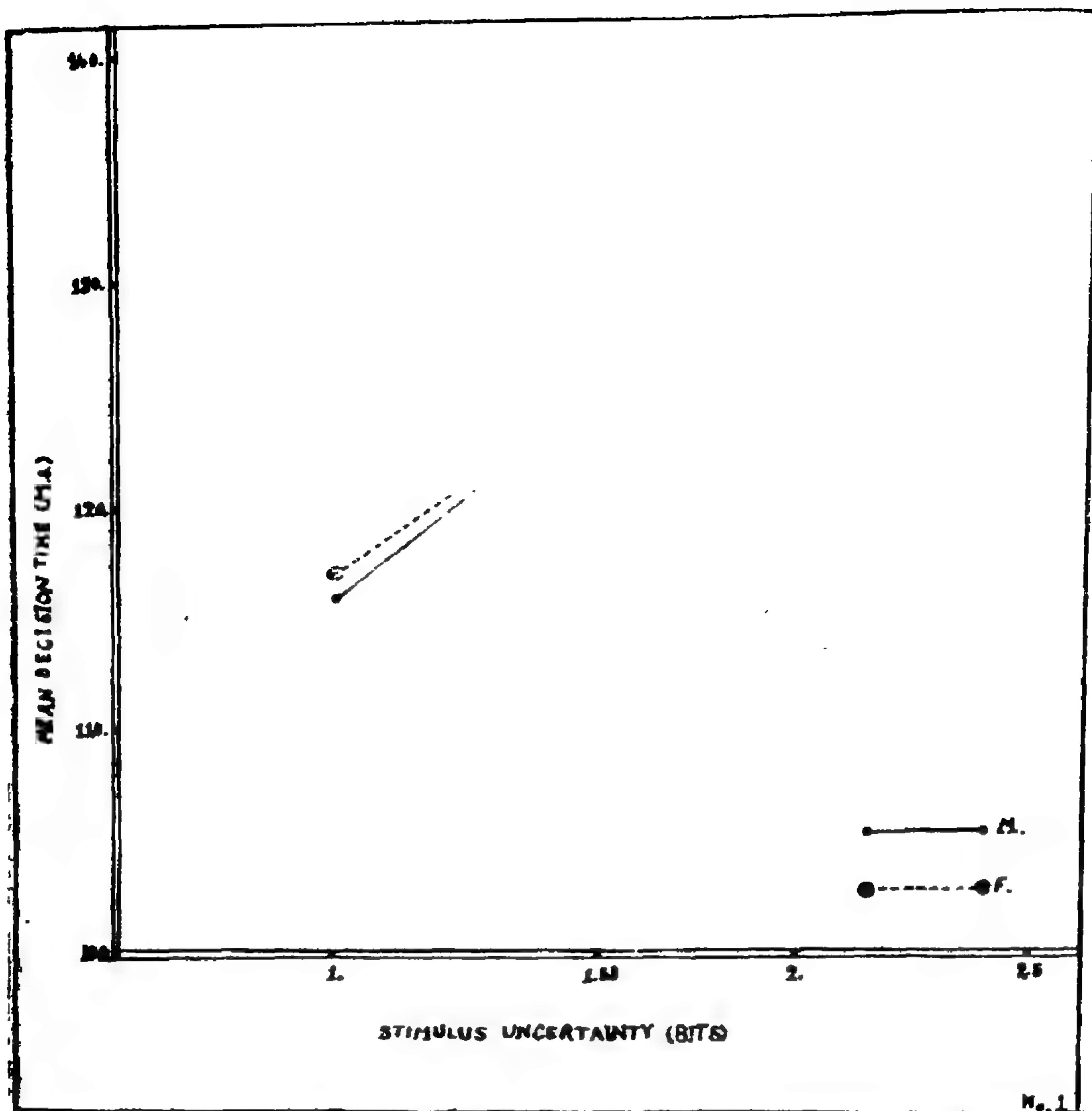


Figure II. : Shows the Relation between Stimulus Uncertainty (Bits) and Mean Decision Time.

For sex difference, t. value in case of correct decision was 0.22 and in case of wrong decision was 0.16, but both of them were not sign. at any level.

b) Null Hyp. (2) : $\overline{A. C.c.} < \overline{B. Amb. c.}$, the following table confirmed the hypothesis :

Sex	Decision Time (Clear Con.)		Decision Time (Amb. Con.)		V.R.	Sign.
	Mean	σ	Mean	σ		
Males	116.	30.7	130.	35.7	1.38	sign at 0.20
Females	117.	35.	129.	26.	1.8	sign. at 0.05 & 0.01

For sex difference, t. value in case of clear condition was 0.15, and in case of ambg. condition was 0.14, but both of them were not sig. at any level.

C : *Application of Information Theory :*

Null hypothesis states that (the choice time has a linear functional relationship with the uncertain stimuli).

Data obtained and the plotted curve for it, confirmed the hypothesis, and it was in agreement with Crossman, 1953, who obtained an approximately linear relation between T.(X,Y) and choice time. (See Figure II.)

2. *Cognitive Processes & Decision Making :*

Their results included some types of cognitive processes as revealed from the two scales (No. of judgment or category breadth scale of confidence).

a) *Category Breadth :*

The hypothesis here is «Females are narrow categorizers than males in their estimation of judgments». Data obtained and plotted curve confirmed the hypothesis and showed clearly the adopted strategy of both sexes. It is evident that the proportion percentage of strategy of inclusion for males was 35% & 62.5% for females. In the meantime, the proportion of category breadth (strategy of exclusion) was 65% for males instead of 37.5% for females.

Procedure: Subjects are instructed to discriminate accurately and in speed, between the length of lines, exposed tachistoscopically by 1/150 sec. He should press a button on the side corresponding to the longer line (either right or left), which is provided at ease to the subject. The time elapsing between projection and the subject's depression of the button was the dependent variable.

The experimenter reported immediately the response of subjects on prepared schedules. Afterwards, subjects answered the questions of the introspective part, including the two scales of categorization and confidence in judgments.

Finally, subjects completed the Bernreuter Personality inventory.

Statistical Analysis of Data :

The researcher chose the fit statistical test for the available data, as follows :

1. For first two null hypotheses on decision time, we used the variance ratio (Taylor, 1964).
2. To test if there was any difference between sexes on decision process, we used t. test (Chambers, 1959).
3. For statistical analysis of Information Transmission/ Bits for decision time, we used uncertainty statistics by applying the non-parametric formula of $H(X) = - \log_2 P(X)$, (Garner, 1962, Edwards, 1966).
4. Concerning the possible relationship between decision time and personality traits, we used firstly coefficients of contingency by calculating X^2 , but for the specific relationship between decision time, and any certain trait, we used Pearson product moment correlation.

R E S U L T S

A — Quantitative Data :

1. Results on Dependent Variable : (Decision Time) :

- a) *Null Hyp. (1) : $\overline{A.C.} < \overline{B.W.}$* , the following table confirmed the hypothesis :

Sex	Correct D. Time		Wrong D. Time		V.R.	Sign.
	Mean	σ	Mean	σ		
Males	124.0	28.2	134.	32.4	1.32	sign . at 0.20
Females	123.0	27.8	133.	32.0	1.32	sign . at 0.20

1. Visual hood.
2. Place of photographic shutter.
3. Place of inserting cards.
4. Pressing buttons.
5. Electronic stop watch.
6. Red bulb(L.R.)
7. Yellow bulb(R.R.)
8. Tone sequence.
9. Dialing.
10. Automatic signal sequence.

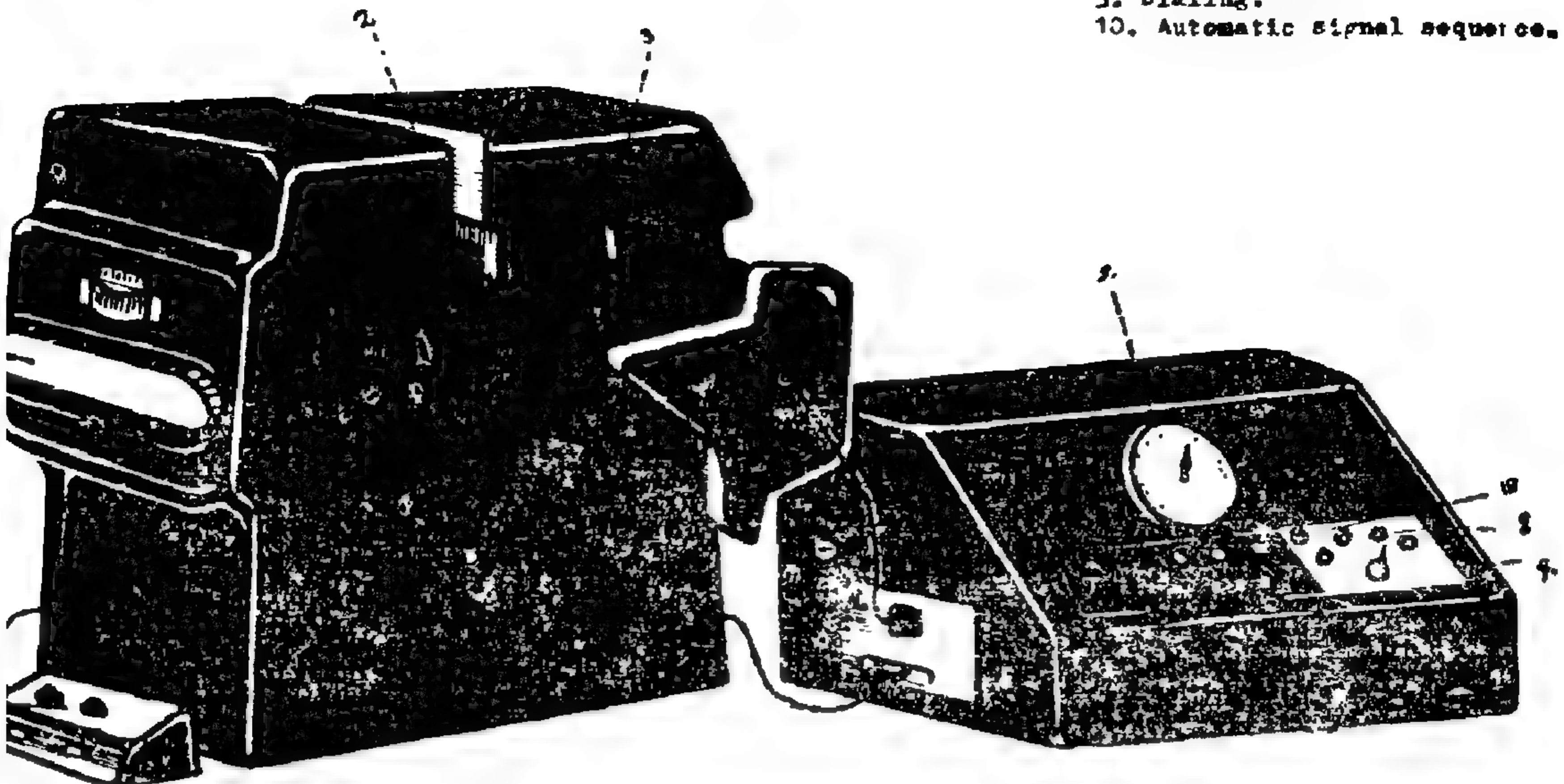


Figure 1. : A View of the Operating Control of the Tachistoscope Model (1340), attached with Electronic Chronoscope (Du Four).

2 — Electronic Chronoscope, for measuring decision time in mill/sec.

3 — Thirty Cards, which exposed, tachistoscopically and randomly, length of two parallelled lines, on three angular dimensions, vertical, acute of 40 degree, and obtuse of 140 degree.

4 — Bernreuter Personality Inventory.*⁽¹⁾

5 — Introspective reports, to be completed by the subject about his general impressions on the experiment, concerning mainly the predecision and during decision and post-decision stages.

The questionnaire included also two scales, one for category-breadth and other for confidence of judgment.

***⁽¹⁾ The reliability of Bernreuter test for Egyptian subjects, has been calculated before demonstration by my colleagues Mr. H. El-Kashaf & Mr. Turki. For the five scales used, the reliability has been ranged from .57 to .82 (Guteman) & from .61 to .87 (Spearman).**

Part II : « THE EXPERIMENTAL STUDY »

Purpose of the Study & Hypotheses :

Our hypotheses have been formulated on basis of natural decision processes.

A. **Concerning Decision Time :** It is referred here to the actual time the subject takes to come to a decision, and differences in the times for right & wrong decisions. Two null hypotheses have been put, as follows :

1. « It is expected that subject will take longer time decision, when the material of choice or alternative are so near from similarity ».
2. « The average time for decision taken before making an incorrect judgment is often longer than that taken before giving a correct decision ».

B. **Concerning Personality Variables** in decision making, I have put the following hypotheses :

1. **Overall-relationship :** « There is a relationship between decision time and a set of personality traits, such as self-confidence, dominance, and neurotic tendency etc. ».*
2. **Specific Relations :** The nature of this relation, mentioned above, might be initially determined as follows :
 - a) That there is a negative correlation between decision time and self-confidence.
 - b) That there is a negative correlation between decision time and dominance.
 - c) That there is a positive correlation between decision time and neurotic tendency .

Method : Experimental method, using psychophysical technique (J.N.D.) for measuring decision time variable and psychometric techniques for measuring personality traits.

Subjects : University Students, from both sexes.*⁽¹⁾

Materials : 1 — Root Nearpoint Tachistoscope, model No. 1340. (See Figure I.)*⁽²⁾

* Which perhaps could be discovered from the accumulated data for Introversion-Extraversion and for Self-sufficiency.

* (1) The researcher thanks deeply those students, who patiently and courageously gave their time and help.

* (2) The writer is indebted to Prof. Dr. M. Fahmy, who provided the laboratory facilities in Faculty of Education's Clinic.

sociologists for studying the problem of decision-making. The second study was conducted by Wallach & Kogan, who were interested since the year 1959 in the cognitive aspect of risk taking. So, their book on (Risk-Taking, 1964) was a collection of previous work, especially the unpublished material. They studied risk taking through relevant topics, such as motivation, cognition, thinking and personality, by using their new technique of moderator analysis, which permitted to discover unexpected relations.

These correlations did not appear in the usual over-all relationships. In general, the authors paid their attention to answer main questions such as the relations among conservatism-risk of decisions made in hypothetical context, and whether cognitive judgmental processes have their effect on risk taking personality variables and decision making processes can be understood through both of them. Concerning the cognitive aspects of risk taking, authors restated their previous results in published papers. Concerning personality traits roles; the study did not confirm the hypotheses except in few cases, especially for anxiety, selfsufficiency and independence.

This was the position of current work on decision making and personality traits till the year of 1965, when this study was in progress...

effect of cognitive factors, through incentives, on success of decision.

Backer & Siegel, 1958 showed how in the gambling behaviour, people seek through raising the level of aspiration to prefer mean points of success. Jackson & Messick 1958 showed effect of the personality variables for response style on decision making & strategy. Gardner & Spence, 1959 studied the effect of sex on the direction of cognitive principles. They showed also how risk-taking is affected by such cognitive strategies. Scodel & Rattosh, 1959 found that expected value did not control preferences and the subjects who were more conservative, are at the same time higher as regards need achievement. Wallach & Kogan, 1961 offered us a successful method of moderator-analysis for the effect of anxiety on the relations between subject's age and risk-taking.

In 1962, Slovic applied the convergent validity for the relation between risk taking and certain personality variables. But he failed to show, with such technique, the accepted relation and he concluded that risk-taking cannot be referred to one general trait, but perhaps might be related to a trait, which can be coloured by certain situations for certain persons.

Most of the previous works were individual studies, which need a cooperative team with many facilities. And perhaps such demands have been found to some extent in two important studies which appeared in the year 1962 by Brim et al, and in the year 1964 by Wallach & Kogan.

The first study was conducted by D. Brim, D. Glass, P. Lavine & N. Goodman 1962 on (Personality & Decision Processes). The main focus of the work was the possible relation between decision-making, personality and social structure.

They used personality tests, mainly for autism, emotionality, dominance, persistence & impulsivity etc. And they demonstrated tests of decision-making processes concerning parent's decisions about their children's problems.

Results showed that there were differences between men & women, and between middle-class and lower class groups, in decision-making and personality.

The importance of the study, in general raised from the good facilities and the cooperation between psychologists and

b : *Informational Models* : Where researcher can apply information theory concepts (Shannon, 1948), e.g. predictability, probability, uncertainty, transmission etc.. on choice behaviour (Crossman, 1952).

2. *Cognitive & Purposive Theories* : These theories are considered, historically, as more advanced approaches. They are mainly based on hypothetical context of cognitive constructs.

So, they have the same line of what we call (the New Look) in psychology, where we have a marked trend towards conceptualizing various cognitive processes in strategy or in decision-making terms. These sources may be considered for this attitude of the study, as follows :

a : *Concept Attainment Studies* : (Bruner & Goodnow, 1956 — Rifka Eifferman, 1965).

b : *Perceptual Judgment Experiments* : e.g. Breadth & narrowness in categorization of judgments (Tajfel, 1962, Wallach & Caron, 1959, Pettigrew, 1958).

c : *Extremity of Judgment & Confidence Scales* : (Wallach & Kogan, 1959, 1961, Slovic, 1962, Brim et al, 1962).

Such sources and relevant topics have been discussed in details by the writer, where he referred also to the cognitive aspects of decision time, either from behavioural point of view (Cartwright, 1943, etc.), or from later view of dissonance reduction's interpretation (Festinger et al, 1966)

E — *Personality Variables in Decision Making* :

It is generally accepted, that personality traits have not been taken into consideration for decision-making processes before the year of 1960 (W. Edward 1961). In fact we have some scattered papers since about 1955, though they were mostly Lewenian. We can classify these researches from their historical point of view as follows :

Block & Peterson, 1955 conducted their research on the effect of maturity on rational decisions. David Lavine, 1955 studied the relation between rigidity and decision time, but such relation was not confirmed.

Siegel, 1957 showed the possible relation between level of aspiration and decision-making. Atkinson, 1957 showed the

tical decision making (Wald, 1950 & Von Neumann, 1944), and the theory of games (Borel, 1920, Nozick, 1951, Flood, 1954).

B — *The Quasi — Normative Theories* :— It has the same static concept of the rational theory, as far as it seeks to maximize the expected value on the mathematical basis. Ward Edwards presented the theory in its developed form in the year 1957, offering his model on subjective expected Utility. Another form of the theory was expressed in the principle of minimization of regret (Savage, 1954), which has developed later into another form in Festinger's theory of dissonance reduction (Festinger, 1957, 1964).

C — *Descriptive Theories* : They are subdivided into two approaches :

1. *Static Descriptive Theories* : Which can be traced in statistical decision theory. (Lyman & Pearson, 1928, Neumann, 1944).

But the theory of signal detection, as offered by Tanner & Sweets, 1958, has been considered as the best model for the theory.

2. *Dynamic Descriptive Theories* : They are mainly based on learning concepts, first by Thurstone's psychology on comparative judgments and later by learning axioms, as offered by Luce's work (1959) on the response probability and the stochastic model of choice behavior. The important stochastic models discussed in details by the writer were those of Estes 1957, Audely, 1960, 1962, and Atkinson, 1960.

D — *Hypothetical models Theories* :

These theories assumed that the individual takes his decision on basis of hypothetical pattern, without much consideration on their positive or negative results. They might be subdivided into two main approaches :—

1. *Analogical Theories* : They are combined of two models:
a : *Psychophysical Models* : Which seek to find out the operational propositions, concerning the functional laws of choice behaviour. Discrimination experiments were good models of such approach. (Hinmon, 1917, Audely & Wallis, 1961).

This traditional emphasis seeks advice to a rational decision maker, especially in the risky situation, where he ought to be rational and makes his choices to maximize his gains. This concept of rationality was, in fact, an object of furious discussion and distrust between us, as psychologists, and economists.

Our professor Dr. R. J. Audely, of London University, discussed the point very clearly and concluded that few experimentation confirmed the non-existence of the ideal concept for the rational man. Thus in this way of definition, he would never be an actual one. (Audely, 1964).

Hence we adopted the dynamic approach, which permits to the possible participating variables.

In this context, we can consider the main actual processes, under investigations, as follows :

a) *Decision Time* : e.g. the period taken during the process of making a decision.

b) *Effort* : e.g. the estimation of energy and resistance of subject during stages of making a choice.

c) *Confidence in the decision* : e.g. the assurance in the correctness of the subject's judgments.

The Approaches of Decision Making Description :

It was possible to classify here the main theories, which tried to explain the choice behaviour, as follows :

A — *The Normative Theories* : which can be subdivided into two approaches :

1. *Moral Theories* : They are mainly derived from moral philosophy, which puts beside the human being a maximum value to direct his choice behaviour. Through this sort of thinking, we found the long conflict between Necessitarians and Libertarians. The writer refers in the detailed chapter to the philosophers, e.g. Plato, Aristotle, Augustine, Descartes, Hume, S. Mill & W. James.
2. *Rational Theories* : It is based on the concept of rationality, as offered by economists, referred to the man's ability of making his choice in such a way to maximize something or (utility) and to minimize the loss. This general principle is expressed in the literature of statis-

As far as the problem of prediction became nowadays more sounded in psychology, this interest has been reflected mainly in decision making work, where many models of choice behaviour have appeared. This work showed that the process of decision-making is not an isolated behavioural unit, but it has similar dimensions in other behavioural phenomena, such as perception, discrimination, learning and motivation. And in this case, the problem of choice behaviour became more complicated to those who take the pains for determining the participating variables, e.g. perceptually, physiologically, psychologically and socially... (Restle, 1961).

So, to predict a choice behaviour may be easy, if it is between two alternatives, where organism can evaluate and order them in sequence of preference, but it would be so difficult if it is between two alternatives, where the individual likes both or his preference is relatively slight and without being certain of the sort of outcome. Such a situation reminds us of that sort of paradox attributed to the 14th century philosopher, Buridan, who pictures the age to a hungry animal, starving to death because it cannot reach a decision between two available precisely equal piles of food.

The real question here is what are the characteristics of this process, by which this animal must evaluate the offered alternatives and make a decision ?.

One wonders whether this process can be traced also in other relevant psychological phenomena, such as problem-solving and thinking. It seems to us, that such topics cannot be neglected. As the differences between decision theory and problem-solving research are more differences of emphasis than of concern with different types of theoretical issues. Decision is usually taken after preliminary steps of problem solution. Concerning the role of thinking, it seems that both topics are mutually interrelated, or represent two faces of one coin, as what we call thinking usually happens in some kind of decision making, and many processes involved in arriving to a decision are likely to be important gradients of thinking.

However, the limitations of problem-solving and thinking research probably are matched by limitations of decision research, which is usually still restricted by its traditional emphasis on utility theory and economic behaviour.

« DECISION MAKING AND ITS RELATION TO PERSONALITY TRAITS »*

By : YOUSSEF E. SABRY,

Researcher, Nat. Center of Soc. & Crim. Research, Cairo.

« This is an experimental study on decision-making, e.g. decision time aspect, and it's relation to personality. It consists of three parts : a) The theoretical study. b) The experimental work. c) Conclusions and general results, with relevant implications.

The theoretical part was concerned with the definition of the problem, its setting, and its historical development through the possible approaches of interpretation. The experimental study was a presentation of the experiment, its purpose, method, results (Quantitative & Qualitative) and the discussion of data.

The last part summarized the general results with reference to possible applications in methodology (experimentally & statistically), decision time (e.g. sex difference, signal detectability, discrimination etc.), cognitive processes (e.g. thinking, subjective probability etc.) & on personality study « clinical issues & some relevant problems. »

The question we are going to deal with here is: How do people make a decision ? This simple question as it appears, is related to previous philosophical thinking of free will and its historical stages up till now.

It is noteworthy that this problem has been restated lately in the 19th century by mathematical economists, to whom we, the psychologists are indebted to draw their basic concepts, and hence we have been treating them with our methods.

* This is a resumé in English for M.A. thesis, submitted to Cairo University in June 1967, and supervised by Prof. Dr. M. O. Nagaty, to whom the writer is grateful and thankful.

the ones which take place in other underdeveloped countries. Perhaps all these countries, though different, in many respects they encounter similarly depressing problems. In most of them sociology, as a science, is a new subject with very little indigenous roots. Furthermore, all these developing nations, are experiencing a nationalistic phase of development in which native language had been stressed as the instrument of teaching rather than any foreign language and, since there are few books in sociology in native language, the writing of textbooks and general works is taking priority over original work and empirical research.

One should also note that sociology in many underdeveloped countries, including Iraq, is very much influenced by American sociology both in theory and methodology.⁽¹⁾ This is quite obvious from the titles of courses offered in sociology departments and the publications of the faculties. The publications refer most of the time to American references. This development is underscored by the fact that sociology as a field, by and large, is an American product, and that up till now many European universities do not have very well developed departments in this field. Furthermore, the present European contribution to sociology compared to American contribution is rather insignificant.

1. It is interesting to note that most political scientists and economists, in Iraq, until very recently were graduates of French universities and thus the French orientation in these two fields is quite marked. One important reason for this phenomenon is that most of the specialists in these two fields have B.A.'s in law from the College of Law in Baghdad which is dominated by the French law and consequently when students of this college aspire to further their education, they choose France for that. Another reason is that both economics and political science are very well developed in France as compared to sociology.

VI

Sociology in the 1950's not only obtained an independent status in the form of department but also became a very popular subject. Many departments introduced sociology as part of their curricula and students in different fields had to take sociology during their training in their own fields. Thus we find sociology being introduced in the College of Medicine, College of Law, College of Engineering and College of Physical Education. In addition to that it is being taught in the departments of history, psychology, political science, economics, journalism, philosophy, and geography.

VII

Despite the important development in sociology in the 1950's and 1960's in Iraq, sociologists did not have their own association by which they could express, develop and promote their own professional field. Only in late 1968 and early 1969 do we find some stirring among sociologists, particularly the young ones, to form an association of their own. This, in large part, could be explained by the general overall climate in Iraq in which many disciplines were starting to establish their own associations.⁽¹⁾ Thus, in April 1969 the first Iraqi sociological association came into being. The young sociologists were the primary movers behind its establishment and indeed they occupied all positions of the executive committee.

It seems, however, the activities of the association will be limited for a long time to come to a series of public lectures. As for publishing a journal, though it is anticipated, there is slim chance for it to materialize. Perhaps the major reason is insufficient funds to publish and maintain the cost of a journal. The association, like other professional associations in Iraq is embroiled in politics and on a number of occasions took a political position on certain issues.

VIII

From the above brief outline, we discover that the development of sociology in Iraq is not very much different from

1. Iraqi Political Science Association, Iraqi Historical Association, Iraqi Librarian Association, etc. All these and others had been formed in the last two years.

tribes maintain a system of values and norms and a body of rules and standards which is in a sharp contrast with the urban mode and design of life. The bedouin culture greatly values assabiyah (tribal solidarity), ghazu (raids) and protection of strangers when they request it. Also, bedouin culture scorns very much the various professions and is very contemptuous of men who depend for their livelihood on jobs and occupations. In the last fifty years or so the bedouins have started to settle down in villages and urban centers as a result of government efforts to settle them down plus the fact that the desert has lost its vitality for caravan transportation of both goods and people, (which was an important source of bedouin economy), because of the development of modern technological transportation. Also, the development of modern weaponry systems make it easier for the central government to control them. The bedouins who have started settling in the recent past years have brought with them their ancestral system of values and norms and their set of rules and standards which are, as I said before, in sharp conflict with those of the urban population. The intermingling of urban people with Nomads has brought about the result that many of the nomadic values have been incorporated into the urban way of life. Al-Wardi believes that the impact and the influence of the two conflicting cultures on Iraqi personality is very well marked and can be seen in both attitudes and behavior of Iraqis. Indeed, according to him, many Iraqis could be characterized by what he calls, «double personality,» i.e., a personality caught in a continual conflict between the values of urban dwellers and those of bedouins.⁽¹⁾

There are a few other pieces of work that deal with Iraq or the Arab World written by Iraqi sociologists like 'Araim's on the settlement of nomads and Tahir's nomad in the Arab World and few others. These studies are, by and large, general and not very original.

1. Al-Wardi, Ali, *A Study in the Society of Iraq*, Baghdad, Al-Ani Press, 1965, Chap. two, pp. 304 - 34 A good summary of this book can be found in Gulick's unpublished paper, *The Continuity and Urban Cultural Patterns in 20th Century Middle Eastern Cities*, given at a conference on Middle Eastern Urbanism, University of California, Berkeley, Oct. 27 - 29, 1966. Also for a review of this book see Al-Ba'alli F., *Study on the Nature of Iraqi Society*, *American Sociological Review*, Vol. Dec. 1966, p. 883.

ment of the subject matter. Perhaps an example may help the reader to understand the point I am making. Abdal Jabar al-'Araim wrote a book on criminology which is supposed to be a textbook and it is now in its third edition. A glance at the chapter headings will reveal the confusion in the presentation and the coverage of the subject matter. The chapter headings, as the author of the book translates them into English, are as follows: (a) General Introduction, (b) Anthropological School, (c) French or Environmental School, (d) The Bio-Sociological School, (e) Modern Clinical School, (f) Heredity and Environment, (g) Scientific Methods in Study of Crime Causation, (h) Methods of Determining Cause of Crime, (i) Method of Individual Case, (j) Psychology School, (k) The Spiritual School, (l) Schools and Methods in Criminology, (m) A Sociological Theory of Criminal Behaviour, (n) Methods of Studying Crime, (o) Criminology as an Applied Science.

4. The writings, though not translated directly from English sociological books, upon close examination will reveal that a good deal of them is indirect translation with some modification, adaptation and summarization here and there from English text books, particularly the standard ones.

V

Among all Iraqi sociologists only one tried consistently to apply a sociological framework, though unsystematically, to the Iraqi context. Al-Wardi who was the chairman of the department of sociology at the College of Arts, University of Baghdad for many years, tried in a number of his books to study the social history of Iraq and Islam from the sociological perspective. He has published several books, most of which are very unsystematic and written in a style directed to the general public rather than to scholars. Thus his books do not stand the criteria of scholarship, and furthermore, they are repetitive and witty at times. Despite all of this, his books reveal a special concern with Iraq and represent challenging thoughts on the social structure, processes and change in Iraqi society. Al-Wardi's major thesis which runs throughout his work is that, Iraq, in contrast to other Arab countries, suffers, by virtue of its geographical location, from two conflicting cultures; the bedouin (nomad) culture and the urban culture. For many centuries Iraq has received many waves of bedouin tribes and her borders have been exposed frequently to their raids. These

Fuad al-Ba'ali started publishing in English when he emigrated to the United States three years ago.

2. Most of the writings at home, show a very different emphasis and orientation. Unlike their dissertations, most of the sociologists writings are concerned with general sociology and its sub-fields. Thus we find books on the development of sociology; al-Ka'abi, social problems, al-Tahir; criminology, al-'Araim and al-Tahir; the idols of society, al-Tahir; revolt on values, Mut'ab al-Samara'i; and so on. The question which one may ask is how can we explain this dramatic change in the orientation of their writings. It seems that there are several reasons which may help to provide an explanation for this change. Among them are : (a) These persons, upon their return, are pressed to publish books in sociology, to fill the empty library in Arabic in this feild. In other words, there are few books dealing with sociology in Arabic and students have very low competency in reading foreign languages, including English.⁽¹⁾ (b) Writing books on sociology and its fields is easier than doing original research which need a good deal of devotion, energy and patience. (c) Funds for original research are lacking. Neither the government, nor the university nor any other agency supply funds or sponser original research on particular sociological questions. Furthermore, obtaining money from foundations abroad is very difficult. (d) Lastly, original research within the framework of Iraqi society is very difficult and beset with many problems that discourage researchers. This is particulary true of research dealing with very sensitive areas like religion and politics and if the techniques used in the research include interviews and questionnaires which are very strange devices to many Iraqis.⁽²⁾

3. These publications, in addition to being theoretical and general, are not very systematic in their presentation, indeed some of them are very confused, and offer the reader a shallow treat-

1. See my review of Ahmed Abu Zaid's book, *Revange*, *The American Anthropologist*, December 1969.

2. Foreign scholars a number of times started research in Iraq, but they had to discontinue. For example, the original proposal of Lerner's book, *Passing of Traditional Society*, was to include Iraq but when interviewers started interviewing the people they were accused of spying for the Iraqi government, and the research had to stop because of lack of cooperation on the part of the interviewees. See Lerner, *Passing of Traditional Society*, New York, The Free Press, 1965, p. 80.

gave to the problems besetting their own societies. This was undoubtedly a very powerful and influential force that pushed many foreign students, including the Iraqis, to pursue some research connected with their own societies. Secondly,, sociology in the 1950's and 1960's, the decades all Iraqi sociologists, with the exception of one, finished their degrees, witnessed a tremendous amount of interest and involvement in comparative sociology especially the sociology of underdeveloped countries, including Iraq⁽¹⁾. This development in sociology undoubtedly encouraged many foreign students, including Iraqis, studying in United States to focus their dissertations on their own countries. The third and the last factor which also encouraged Iraqi students to focus their study on Iraq in their dissertations, is that it was much easier for them to write about their own country than to write about a foreign country since they had both the language and the first hand information of their own societies.

It might be worth mentioning, at least in passing, that Iraqi students do not differ sharply from other foreign students in sociology in this aspect. By and large, most foreign students choose the countries of their origin in their dissertations as case study to whatever sociological hypotheses they are testing or to whatever sociological theory they are developing.

IV

The second category of writings contains the work of Iraqi sociologists after they have finished their study abroad and returned home. This category can be characterized as follows:

1. It is mainly in Arabic with few exceptions. Abdel Jabar al-Araim had published several articles plus a booklet in English⁽²⁾. Adnan al-Duri too had published a couple of articles⁽³⁾.

1. R. Bendix, *State and Society*, New York, 1968. passim.

2. See the following for Abdal Jabar al-'Araim: (a) General Outline to the Sociology of Mental Health, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 5, 1962, pp. 53 - 68. (b) Communities, Class System and Cast in Iraq, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 6, 1963, pp. 1 - 22. (c) Introduction to the Importance of Comparative Sociology, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 7, 1964, pp. 9 - 18. (d) Bruce L. Melrin and Abdal J. al-'Araim, Sociology in International Relations, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 8, 1965, pp. 19 - 30. (e) Scope of Social Research, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 10, 1967, pp. 5 - 20. (f) Functions of Law in Contemporary Society, *A Study in the Sociology of Law*, al-Ma'aref Press, 1964, p - 88.

3. Adnan al-Duri, The Professional Recidivist, *Bulletin of the College of Arts*, Vol. 9, 1966, pp. 29 - 36.

abroad finishing their study. The second includes their work upon their return to Iraq.

The first type of writings is usually either a Ph.D dissertation or an M.A. thesis and are mainly taken from United States universities. The few taken from British universities were in social Anthropology. All dissertations, with the exception of one, are still unpublished.⁽¹⁾ The major characteristics which strike the investigator in this class of writings is that the overwhelming majority of it deals with Iraq in particular and the Arab world in general. Following are only a few illustrations; Hatim's Ph.D is on the nationalist movement in Iraq⁽²⁾, Salim's Ph.D is an anthropological study of a village in Iraq⁽³⁾. Al-Tahir's is on Arab communities in Chicago⁽⁴⁾, Al-Mashat's on social change and delinquency in Iraq⁽⁵⁾, Al-Takriti's Ph.D is on urbanization and family in the Middle East⁽⁶⁾, Al-Ba'ali's M.A. thesis on the 'bedouins in southern Iraq⁽⁷⁾ and Al-Qazzaz M.A. thesis is on man power in the oil industry in Iraq⁽⁸⁾.

The concern of the authors of these dissertations and theses and the other ones which I did not mention (roughly they are about 20) with Iraq could be explained by a number of factors. First, while these authors were studying abroad at different universities, they observed and felt the deep concern of the sociologists in these universities with their own societies, and the tremendous amount of time, energy and devotion they

1. See S. M. Salim, **El-Chibayish**, two volumes, 1956 and 1957, Baghdad.

2. Hatim, A. Sahab, **Social Psychological Analysis of Arab Nationalist Movement in Iraq**, University of Chicago, 1954.

3. Salim, S. M. **El-Chibayish, Anthropological Study of a Marsh Village in Iraq**, Vol. I Baghdad 1956 and Vol. II Baghdad 1957, (in Arabic). This is the full translation of the original dissertation taken from London School of Economics, London, 1955. A short version of this dissertation is published in English under the following title: **Marsh Dwellers of the Euphrates Delta**, University of London 1962.

4. Al-Tahir, Abdul Jalil Ali, **The Arab Community in Chicago Area**, Chicago University, 1952.

5. Al-Mashat, M.S., **Social Change and Delinquency in Iraq**, University of Maryland, 1961.

6. Al-Tikriti, Y. H., **Industrialization, Urbanization and Family Organization in the Middle East**, University of Missouri, Columbia, 1968.

7. Al-Ba'ali, F., **The Bedouins in Southern Iraq**, University of Kansas, 1957.

8. Al-Qazzaz, Ayad, **Man Power in Oil Industry in Traditional Society, A Case Study of Iraq**. University of California, Berkeley, 1966.

ing Iraq, than the theories of many western writers who write about the Arab world. Al-Wardi⁽⁵⁾, who was a chairman of the sociology department at Baghdad University for many years, points out that Ibn Khaldun was an Arab, he lived among Arabs and experienced their lives. His theories are closer to Arab environment than those of the western sociologists whose theories stem from Western context which is far fetched from the Arabic social system.

All these factors combined helped to create an environment conducive for the establishment of a sociology department and subsequently the social work department. Both of these departments have grown tremendously since then in terms of the number of students enrolled, the number of faculty members and the variety of courses and subjects offered. At the present time, the number of students in both departments exceeds 400, and the number of sociology faculty has increased from four in 1953 to over 12 in 1963.⁽²⁾ Most of the members of the sociology department have Ph.D degrees and very few have M.A.'s. With the exception of two or three, all took their degrees from the United States. The majority of the faculty in the social work department hold M.A. degrees and a few hold B.A.'s.

The subject taught in the department grew in variety as the number of instructors with different interests increased. In the beginning, only general and major fields in sociology were taught, however, now we find an increase in specialization and narrow areas of sociology like sociology of mental health and sociology of nomades and so on.

Sociology graduates are primarily employed by the Ministry of Education as high school teachers to teach history, geography and other related fields. Also, to teach sociology which was introduced as part of high school curriculum in 1967. Others are employed in different departments in the government machinery, including the Ministry of Social Affairs.

III

We can classify the writings of Iraqi sociologists into two broad categories. The first includes their work while they are

1. Al-Wardi, *Logic of Ibn Khaldun*, Cairo, 1961. Passim.

2. Directory of the University of Baghdad for 1967 - 1968.

3. The man in charge of College of Arts and Science at that time, Abdal Azziz al-Duri, was an enlightened social historian with some sociological orientation. This may be seen from his Ph.D dissertation which was on the social and economic institutions in the latter part of the Abbasside Empire⁽¹⁾. and his other writings. Indeed, the preface which al-Duri wrote to al-Tahir's book (a sociologist) **Social Problems in Changing Civilization**, reveals clearly his sociological awareness and his deep concern with sociology.

4. The Ministry of Education in the 1950's came to realize the importance of sociology ,particulary as a tool for improving the social conditions of Iraqi society and as a devise for overcoming and eliminating the manifold problems which were facing that society.

Another significant factor that accounted for the development of sociology in Iraq is what might be called the Arabic cultural and intellectual heritage which contains many sociological observations on human behavior⁽²⁾. This heritage includes, among other things, the works of Ibn Khaldun (1332-1406 A.D.) who is regarded by many Western sociologists as the founding father⁽³⁾ or at least as one of the important forerunners in the field of sociology. His book **Prolegomena, Introduction to History**, contains an elaborate proposal for the establishment of a new science to study human relations. The subject of this new science deals with the various biological and geographical factors of human society; with the characteristics of certain type of primitive and civilized groups; with the nature and functions of political, economic and religious institutions and with the source of knowledge⁽⁴⁾. Ibn Khaldun helped the development of sociology in Iraq particularly, by reminding Iraqis that sociology is not a foreign commodity imported from the West but is part of the Arab culture including Iraq, and that they should be proud of it. Secondly, many of his theories are still more pertinent and in many ways more appropriate to understanding the social questions and the problems of Arabic societies, includ-

1. Al-Duri, **Studies on the Economic Life of Mesopotamia in the Tenth Century**, Ph.D. thesis, London, 1940.

2. Rollin Chambliss, **Social Thought**, p. - 294.

3. N. Schmidt, **Ibn Khaldun**, N.Y., Columbia University Press, 1930, passim.

4. Rollin Chambliss, **Social Thought**, pp - 284 - 312.

blished, most of them were either directly translated from English or French or translated with some modifications and adaptation. Among the books used was MacIver's book, *Community* which was translated early in the 1930's by Dr. Abdul Majid Abbas, professor of law at the then College of Law, (presently called College of Law and Political Science) and graduate of University of Chicago.

II

The decade of 1950's is a milestone in the development of sociology in Iraq. In this decade sociology became recognized as a separate social scientific discipline warranting a field of specialization. Thus the department of sociology came into being early in this decade in the College of Arts.⁽¹⁾ Later on came the department of social work in the Girls College⁽²⁾. There were many reasons which underlay and brought about this major development. These factors are briefly explored below:

1. A number of Iraqi students with Ph. D in sociology finished their study in the United States and, upon their return home, fought hard for the establishment of an independent department of sociology. Their efforts were blocked in the beginning by many persons, including scholars of related fields like economics, psychology and education. However, their patience and persistence finally materialized in the creation of a department.
2. Sociology had established its own departments in a number of Arab countries, namely Egypt, and Lebanon. Both countries had independent sociology departments in their own universities and some of the faculty members in these departments had provided important contributions to sociological literature⁽³⁾. This helped to convince the Iraqi ministry of education to expediate the creation of an independent department of sociology.

1. *Dalil Kullayat al-Adab wa al-Ulum, Directory of College of Arts and Sciences*, 1955 - 1956, Baghdad, al-Ma'arif Press, p - 5.

2. As a result of a drastic reorganization of the university system in Iraq which took place in August 1969, both departments of sociology and social work were combined into one under the name department of sociology and social work. See *al-Jamhuriya Newspaper*, Aug. 17, 1969. Arabic.

3. Dr. Hassan el-Sa'aty, Development of the School of Sociological Thought in Egypt since 1952, *The National Review of Social Science*, Vol. I, No. 1, Jan. 1964, pp. 21 - 35. Arabic. Samir Khalaf, *Sociology in Lebanon*, Nashat al-Arab al-Ijtima'ya fi Mi'at Sana, Beirut, 1967.

NOTES ON THE STATE OF SOCIOLOGY IN IRAQ¹

By

Ayad El - Qazzaz

Sacramento State College. UC — Berkeley

The purpose of this article is to provide the reader with a brief and concise account of the state of sociology in Iraq. The Paper hopes to address itself to two questions: How sociology emerged as a separate discipline worthy of independent status within the family of social sciences and, secondly, the state of sociological research as it is manifested in the writings of persons specialized in sociology.

I

Sociology as a science was taught irregularly in a number of colleges during the 1920's, 1930's and 1940's. It was not taught by specialists, nor by persons who had training in sociology, rather by persons whose specialities ranged through law, psychology, economics, history, etc. The teaching was broad and general. Lectures were, by and large, attempt to give an overall picture of the field, its subfields, its relation with other fields and the major topics in the field. Few articles and books were pu-

1. This article covers the work of both sociologists and social anthropologists in Iraq for practical and theoretical reasons. Practically, there are much fewer anthropologists compared to sociologists. Theoretically, the similarities between both disciplines vastly outweigh the differences and the differences are frequently matters of shading. By and large, both are preoccupied with the same classes of independent variables, social structure and behavior oriented toward social structure. For further elaboration of this point see, N.J. Smelser, *Sociology and the other Social Sciences, The Uses of Sociology*, eds., P.L. Lazarsfeld et al New York, Basic books, Inc. Publishers, pp. 25 - 27.

I excluded from my treatment the work of social psychologists in Iraq. Their work has been discussed to some extent by Abdal Azziz al-Basam, 'Alim Alnafs bil Iraq, *Psychology in Iraq*, Nashat al-Arab al-Ijtima'ya fi Mi'at Sana, Beirut, 1967.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

C O N T E N T S

	Page
— Notes on the State of Sociology in Iraq	
Ayad El Qazzaz.	177
— Decision Making and its Relation to Personality Traits	
Youssef E. Sabry.	166
— Max Weber's Bureaucratic Authority Model.	
Aly Galaby	129
— An Experimental Study of Psychomotor Factors Re-	
quired for Steel Rolling Mill Occupations.	
Mahmoud El - Sayed Abou El - Neel	100
— Socialization and Neurotic Child.	
Dr. Mahmoud Abdel - Kader	86
— Advanced Pupils in Secondary Schools, Their Selec-	
tion and Curriculum Fundamentals.	
Ahmed M. A. El - Turkey.	53
— Professional and Folk Magic	
Dr. M. Mahmoud El-Ghouhary	23

مطابع الاهرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٦٩ / ٢٤١

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of the Board

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Mr. Aly Nour El-Din
Dr. Hassan El-Saaty	Mr. El-Sadek El-Mahdy
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Mohamad Abou Zahra
General Abbas Kotb	Mr. Mchamad Fathi
M. Abdel Fattah Hassan	Dr. Mokhtar Hamza
M. Abdel Moneim El-Maghraby	General Youssef Bahader

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - Chief

Dr. AHMED M. KHALIFA

Assistant Editor

**Dr. EMAD EL-DIN SULTAN
HODA MUGAHED**

Secretaries of Editorial Staff

**ABDEL-HALIM MAHMOUD — TAGRID SHARARA —
MOHAMED HOWEEDY**

**Single Issue
P.T. 20**

**Annual Subscription
P.T. 50**

**ISSUED THREE TIMES YEARLY
JAN — MAY — SEPTEMBER**

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
**THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
ETHNOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**

- Notes on the State of Sociology in Iraq.
- Max Weber's Bureaucratic Authority Model.
- Decision Making and its Relation to Personality Traits.
- An Experimental Study of Psychomotor Factors Required for Steel Rolling Mill Occupations.
- Socialization and Neurotic Child.
- Advanced Pupils in Secondary Schools.
- Professional and Folk Magic.



المجلة الاجتماعية القانونية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

- التطور القيمي وتنمية المجتمعات الريفية .
- الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي .
- البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي .
- محاولات العلاج الاجتماعي للمتخلفين عقليا في مرحلة المراهقة .
- الطريقة التيقنية : تطبيقاتها في تطوير المقاييس الامبيريقية في العلوم الاجتماعية .
- بعض العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صحة الطفل في مناطق القاهرة المزدهمة بالسكان .

● مؤتمرات .

● عرض الكتب .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

دكتور جابر عبد الرحمن ، دكتور حسن الساعاتي ، الاستاذ حسين
عوض بريقى ، اللواء عباس قطب الفايش ، الاستاذ عبد الفتاح محمود
حسن ، الاستاذ عبد المنعم المغربى ، الاستاذ على نور الدين ، الاستاذ
محمد أبو زهرة ، الاستاذ محمد فتحى ، الدكتور مختار حمزة ، اللواء
يوسف بهادر ، الاستاذ محمد الصادق المهدي .

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف — بريد الجزيرة
رئيس التحرير : الدكتور أحمد محمد خليفة
مساعد رئيس التحرير : الدكتور عماد الدين سلطان
معدى مجاهد

سكرتير التحرير : عبد الحليم محمود — تغريد شرارة — محمد هويدى

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ،
سنة النشر ، الصفحات .
للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا)
السنة ، المجلد ، الصفحة .
للمقالات من الموسوعات : اسم
المؤلف ، عنوان المقال (اسم
الموسوعة) تاريخ النشر .
وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة
حسب الترتيب الهجائى لاسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر
في المتن في صورة : (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في
نهاية المقال ، الصفحات) .
ه — أن يرسل المقال الى سكرتارية
تحرير المجلة منسوخا على الآلة
الكتابة من أصل وصورتين على ورق
فولسكاب .
مع مراعاة ترك هامشين جانبيين
عريضين ومسافة مزدوجة بين
السطور .

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى
فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات
الآتية :

- ١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا ،
ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته
العلمية وخبراته ومؤلفاته في
ميدان المقال أو ما يتصل به .
- ٢ — أن يورد في صدر المقال عرض
موجز لرؤوس الموضوعات
الكبيرة التى عولجت فيه .
- ٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة ،
وعرض موجز للدراسات
السابقة .
— خطة البحث أو الدراسة .
— عرض البيانات التى توافرت
من البحث .
- ٤ — أن يكون اثبات المصادر على
النحو التالى :
للكتب : اسم المؤلف ، اسم
الكتاب .

المجلة الاجتماعية القومية

محتويات العدد

بحوث ومقالات :

- التطور القيمى وتنمية المجتمعات الريفية
دكتور محمد ابراهيم كاظم ٣
- الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع
العراقى
دكتور جابر عبد الحميد جابر ٢٥
- البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في
العالم العربى
دكتور عبد الباسط محمد حسن ٤٩
- محاولات العلاج الاجتماعى للمتخلفين عقليا في مرحلة المراهقة
الآنسة عليّة حسين ٧٥

مؤتمرات :

- المؤتمر العلمى السابع لعلم الاجتماع
اعداد الدكتور حسين محمد فهم ٩١

عرض الكتب :

- التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية
تأليف الدكتور حامد عمار
عرض وتلخيص : وداد سليمان مرقص ٩٥

بحوث ودراسات باللغة الانجليزية :

- الطريقة التيقنية : تطبيقاتها في تطوير المقاييس الامبيريقية
في العلوم الاجتماعية
ريتشارد وارن — جيرالد كلونجلان — محدث صبرى ١٢٨
- بعض العوامل الاجتماعية التى تؤثر في صحة الطفل في مناطق
القاهرة المزدهمة بالسكان
دكتور مختار حمزة — دكتورة فردوس لبيب ١٥٢

التطوير القيمى وتنمية المجتمعات الريفية

للدكتور محمد ابراهيم كاظم

عميد كلية التربية بجامعة الازهر

مقدمة :

عندما تعرضت بلادنا لتحدى الثقافة الغربية كان من ضمن آثار ذلك علينا ، الاسراع بتجديد حواضرنا ومدننا على نمط يماشى فكرتنا عن الحياة الغربية . وبالرغم من ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة بصفة عامة فى المدن العربية بالمقارنة مع المستوى فى المجتمعات الريفية فقد استمر اعتماد المدينة على الانتاج الذى يقع معظم عبأه على الريف وسكان الريف .

وحتى عندما اتجهت بلادنا الى التصنيع وبدأت مجتمعاتنا الحضرية تخطو — فعلا لا شكلا — أولى خطواتها نحو الحياة الحديثة فقد جاءت معظم استثمارات قطاع الصناعة من الريف الذى ما زال المصدر الاساسى للدخل والمصدر الاساسى لسلع التصدير باستثناء المجتمعات العربية التى يشكل البترول مصدر دخلها الاساسى .

والان ونحن على شفا التاريخ — نشهد تحولا انسانيا كاملا نتيجة التوسع فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى كافة قطاعات الحياة وبصفة خاصة مجالات الانتاج ، نجد المجتمعات التى سبقت الى التقدم تنطلق — مستفيدة من فرص التقدم الذى احرزته — الى مزيد من التقدم بمعدلات متزايدة من سرعات متزايدة . وفى ضوء هذا التسارع فى التقدم من قبل الدول السابقة الى التقدم ، لابد وأن تتغير نظرتنا الى تحركنا التقدمى ، فلا يكفينا منه أنه حركة تقدمية الا بمقارنته مع سرعة حركة الآخرين . وهكذا لم يعد يكفينا أن ننطلق بل أصبح من الضرورى أن نتحرك بكل قوانا وبكل قطاعاتنا الاجتماعية .

وأصبح من الضرورى أن تعطى مشاريع التنمية للمجتمعات الريفية فى البلاد العربية أولوية قصوى لا لتلحق بأخواتها الحضرية فحسب ولكن لتكون مع الحضر مجتمعا متجانسا أكثر قدرة على مزيد من الحركة والتقدم والنمو والانتاج .

الا ان التنمية لا تتم فى فراغ والانتاج لا تصنعه الآلة بل يصنعه الانسان الذى عليه أن يكون قادرا على تشكيل الاطار المناسب للتنمية واختيار الآلة وتطويرها ووضعها فى موقعها بحيث تعطى أحسن الانتاج وأكثره اقتصادية .

التنمية اذن مفهوم اجتماعى انسانى قبل كل شيء . والانسان لابد ان يتطور ليكون البنية الاجتماعية القادرة على التغير . واذن فمشاريع التنمية انما تحتاج الى مشاريع مصاحبة للتطوير والتجديد فى قيم الناس .

ان قيم المجتمع الراكذ تعيق نموه مهما أنفقنا على مشاريع التنمية ، فى حين أن هذه القيم لو تطورت لتماشى روح العصر الجديد فانها تجعل من أفراد المجتمع قوى ضاغطة تطالب بالتنمية وتقدر على أسراع آثارها التقدمية .

واذا أخذنا المجتمع باعتباره تفاعلا بين أفرادهِ . أى اذا أخذنا الأمة أو المجتمع القومى باعتباره التفاعل بين أبناء الأمة ، والاقليم كمجتمع باعتباره التفاعل بين أبناء وهكذا . . نجد أن المجتمع يقوى أو يضعف بناء على مدى نشاط التفاعل المشار اليه . فعندما ينشط التفاعل يكون المجتمع متماسكا مستقرا أكثر قدرة على اطلاق طاقته لصنع حركة موحدة الوجهة . وعندما يبطئ التفاعل يكون المجتمع مفككا قلقا قاصرا عن التقدم مستبدلا التطلع والتمنى بالانطلاق ، متردد الخطى ملتبس الوجهة .

والتفاعل بين الناس ينشط ويزداد نشاطا كلما ساد بينهم اطار متجانس من المعايير والاحكام أى اطار قيمى متجانس .

واذن فالتطوير القيمى للتنمية فى المجتمعات الريفية يهدف أولا لمزيد من التجانس مع مجتمعات الحضر بهدف مزيد من القوة والصحة للمجتمع الكبير بريفه وحضره ، كما يهدف الى وجود مجتمع قادر على التقدم لان قيمة تسمح بذلك وتدفع اليه .

التنمية والمفهوم النسبى للانتاجية :

ان أى حديث عن التقدم أو التنمية انما يرتكن بالضرورة ، ويرتبط بدرجة تماسك المجتمع وصحته وحيويته ومن ثم قدرته على العمل الايجابى أى الانتاج . أى أننا عندما نتحدث عن المجتمع العربى المعاصر فلا بد أن نربط قدرته على الحركة التقدمية بالانتاج . وأن نربط هذا كله بمدى التفاعل الايجابى ، فالتماسك بين أقاليمه وبين مكونات هذه الاقاليم . أى أن صميم الحديث يشير الى أهمية التقريب القيمى بين المجتمعات العربية فى الحضر وفى الريف . وأن تنمية المجتمعات الريفية لتلحق بالمجتمعات الحضرية شرط لاعطاء الأمة العربية الموحدة الطاقة اللازمة لانطلاقها بسرعة يمكن تراييدها بها يعطينا الامل ، لا مجرد التمنى فى امكان التجاوز التقدّمى الناجح عما نقابله اليوم من تحديات وصعاب .

وليست القدرة على العمل الايجابى — أى الانتاج مفهوما مطلقا ساكن الحركة . ولكنه مفهوم نسبى يتغير بتقدم علم الانسان وشحذ مهاراته . فالانتاج المتقدم هو الانتاج الذى يتم باستخدام أقصى ما وصل اليه عقل الانسان وعلمه من الآلات والوسائل ، والطرق اللازمة لاستخدام هذه الآلات والوسائل .

واذا كان عقل الانسان ومعامل أبحاثه تخرج لنا كل يوم تحسينا جديدا لوسائل الانتاج يزيد من فعاليتها وكفاءتها ، فمعنى هذا أن الانتاج المتقدم لابد أن يتطور هو أيضا للاستفادة من هذا الجديد . أى أن الانتاج المتقدم أو الجيد النوع سوف يعتبر انتاجا متخلفا غدا ما لم يستفد من الجديد ويطرا عليه التحسن الكمي والكيفي كنتيجة لاستخدام الوسائل والادوات الاحسن والاحداث .

واذا كانت الامة العربية تكرر اليوم الملايين من أموالها الغالية ومدخرات أبنائها الكادحين في مشروعات التنمية والتصنيع ، معلقة آمالها في تجاوز الحاضر على نجاح مشروعاتها الانتاجية واللاحق بعصر التكنولوجيا وما يعود به من خيرات على الناس ، كان من الضروري أن ننبه الى أهمية النظر الى هذه المشروعات الانتاجية نظرة ديناميكية متطورة مهتمة دائما لزيادة كفاءتها وفقا لكل ما يستحدثه عقل الانسان من أدوات ووسائل . ومن ثم فان تنمية المجتمع ليست مجرد آلات تبنى وتدار أو أراضى تستصلح أو تستزرع أو صناعات بيئية أو ثقيلة بل هي بالدرجة الاولى قدرة الانسان على التحرك لرؤية المستقبل والمساهمة في صنعه والمشاركة في تطوير الالة والوسائل والعلاقات الاجتماعية بين الافراد الذين سوف يحيون هذا التطوير .

ومعنى هذا أن التنمية ليست عملا مستقلا بذاته ، بل هي في صميمها انسان متطور قادر على استمرار التطور . أى أن التنمية الاقتصادية هي في أساسها عملية تطوير قيمي أن لم يكن مقصودا ومخططا له فسوف يكون نتاج عوامل وعناصر الصدفة المستقلة عنا وبالطبع عن أهدافنا .

وبنفس المنطق فان التطوير القيمي لا يمكن أن يكون مستقلا بذاته ، بل أنه يتفعل بالتطوير الاقتصادي في نفس الوقت الذي يصنع فيه هذا التطوير .

وفي الماضي كانت التنمية — وكانت تسمى نموا — والتطوير القيمي — وكان يسمى تطورا ، يسيران جنبا الى جنب بسرعة تسمح لهما بذلك . وكانت المشاكل التي يصادفها المجتمع من النوع والمدى الذي كان يمكنه التغلب عليه أو تحمل نتائجه ، وذلك في ضوء الوقت المتاح لمجتمع بطيء الحركة . ولكن سرعة الحركة في الحياة الحديثة وسرعة التطور في ميادين الانتاج الحديث لا تترك ان للانسان مجالا ليتطور على مهل بطريقة تلقائية غير مخططة وغير مقصودة . ومن هنا كانت أهمية وضرورة التدخل لاجداث التطوير القيمي وتوجيهه بناء على دراسة علمية وكجزء من خطة متكاملة للتطوير .

واذا كان هذا الحديث يتصل بالتطوير القيمي بصفة عامة وحاجة المجتمع ككل الى ذلك في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية والتاريخية ، وآثار التحرك التكنولوجي العالي على السياسة العالمية والعلاقات الاجتماعية بين الناس والمجتمعات في عالم اليوم الذي نعيش فيه ولا نرغب أو نستطيع ان ننزل عنه ، فمما لا شك فيه أن هذا الحديث يتضمن النقاط الآتية :

أولاً : ان المجتمع الذي نتحدث عنه ، وان كان ريفاً وحضراً من ناحية الانتاج الاقتصادي وطبيعة ظروف الارض والسكان ، الا أنه لا يستطيع ان يستمر ريفاً وحضراً بالمعنى الثقافي القيمي ايضاً . بمعنى أن اختلاف نوع العمل الانتاجي ومجالاته وأدواته لا يعنى بقاء طرز من الحياة والثقافات تتعارض مع متطلبات القرن العشرين ، ويؤثر على قطاعات المجتمع القادرة من حيث قدرتها على الحركة والانطلاق التقدمى .

ثانياً : بالرغم من الجهود المبذولة فى التصنيع واقامة الصناعات فان الامة العربية ما زالت أمة زراعية ، وما زالت غالبية مجتمعاتها مجتمعات ريفية من حيث عدد السكان ، ومن حيث المساحات التى تشغلها ، وفرص العمالة وطاقات الانتاج . واذن فان التنمية — ولو أنها بالضرورة متكاملة على مستوى الامة — الا أنها بالمنطق ، يجب ان تتوجه بالدرجة التى تتناسب مع هذا الواقع الى تنمية المجتمعات الريفية وما يعنيه ذلك من جهود التطوير القيمى الضرورى والمقصود فى الريف .

ثالثاً : ان مجالات الاستفادة بالتقدم التكنولوجى الانسانى ليست مقصورة على المجتمعات الحضرية .

فالتكنولوجيا ليس مجالها المصانع فحسب ، بل ان مستقبل التنمية الريفية انما يرتبط بالمكنة والكهرباء بالمعنى النسبى المستمر للتطور ايضاً . بل أن مفاهيم المكنة الزراعية المتطورة بالنسبة للريف العربى يجب أن تتضمن قبل انتهاء هذا القرن — الحاسبات الآلية والسبرنطيقا . ولنكن صرحاء فى قولنا ان هذا الفرض الذى أبديته ليس شطحة ولكنه جزء من منطق التحدث عن استمرار الحياة بطابعنا المتميز على هذه الارض خلال هذه السنوات القريبة المقبلة .

ومع المخاطرة بتكرار النفس ، نجد من الضرورى أن نذكر أن المكنة والكهرباء والسبرنطيقا والابتكارات الاقتصادية لا يمكن أن تقام فى نفس البنية الاجتماعية الحالية ، فى المجتمعات الريفية الحالية ، ولا فى ظل علاقاتها الاجتماعية المسيرة بقيمتها الحالية التى استقرت عندما لم تبرز الحاجة الى أن يطلق الانسان العربى من طاقاته أكثر مما يطلقه الان . وهو بالبداهة لا يكفى .

ولسنا على وشك التورط فى رسم اطارات قيمية للريف العربى المعاصر لنستخرج من ذلك عجز البنيات الاجتماعية الحالية عن احداث التنمية وتحمل اعباء التغير . فان ذلك سوف يحتاج برنامجاً كاملاً من البحوث العلمية . كذلك لسنا على استعداد للتورط فى تحديد الاطارات القيمة المطلوبة لان هذا غير ممكن ونحن جلوس على أرائكنا . كل ما أقدمه هو محاولة لاشعار بمصرية الشعور بمسئولية احداث تطوير قيمى على أساس من دراسات علمية مسئولة على مستويات مختلفة ، فى ضوء أهداف متفق عليها . ومعايير ليست محل خلاف .

معنى التخلف عن التخطيط لتطوير قيمي سليم :

ان قضية المجتمعات الريفية في البلاد العربية والنامية هي قضية الحركة البطيئة والتقدم البطيء ضمن حركة أسرع للمجتمعات الحضرية التي سبقت الى التصنيع واستخدام الآلة ونالت من الاهتمام — على هيئة استثمارات وخدمات — أكثر من الريف ، ذلك لاسباب تاريخية وسياسية ومحصلة لظروف اجتماعية متعددة .

الا ان هذه الحركة الاسرع هي حركة بطيئة أيضا بالنسبة لحركة التقدم العالمي .

وعلى ذلك فهي حركة غير قادرة بدرجة كافية على جذب الحركة الابطأ قدما . بل ربما كان العكس هو الصحيح من أن المجتمعات الريفية أصبحت اليوم من عوامل اثقال حركة التقدم للمجتمعات الصناعية او الحضرية بما تبعته ، مثلا ، من أفواج المهاجرين الى المدينة ، مما يخلق عمالة زائدة وغير كفأة تخلق العديد من المشاكل والمعوقات في وجه الاستفادة من التقدم التكنولوجي والحركة التقدمية اقتصاديا واجتماعيا .

القضية اذن ليست هي قضية التخلف أو التقدم البطيء على أحسن الفروض ضمن تيار انساني يجتاح بتقدمه المتسارع كل حركة بطيئة ، بل ان القضية أعمق من هذا وهي عدم وضوح الرؤية بالنسبة لصيغ التغير وسرعته بدرجة كافية .

ان التخلف لن يكون بالضرورة على هيئة تحول مجتمع نام من منازل أو اكواخه الى الكهوف أو حيث يموت أفرادهم جوعا . ولكن — ومع عدم استبعاد هذا الاحتمال كأثر من آثار العجز عن حل مشكلة الانفجار السكاني بتنظيم معدلات النمو السكاني أو زيادة معدلات التنمية — فان التنمية القاصرة في المجتمعات النامية بالنسبة لتيار جارف من التقدم التكنولوجي العالمي تهز المجتمعات الانسانية النامية هذا اليما ومن الاعماق .

ان القضية في أساسها قضية رغبات الانسان التي تتقارب بحكم الانتماء لنفس العصر وبحكم الثورة المعاصرة في وسائل الاتصال ، في الوقت الذي تتفاوت فيه قيمه وقدراته الانتاجية وإمكاناته . فنجد التخلف محدود القدرة عن أنواع من السلوك وأنماط الحياة المرغوب فيها لديه . ان القضية قضية انسان يتمزق بين طموح يعجز عنه — ويراه متحققا لدى الغير بما قد يؤدي به مضطرا — أي متعارضا مع قيمه — الى التنازل عن تحقيق هذا الطموح ، ولكن مع الاحتفاظ بمشاعر اليأس القاتل من الحياة والتقدم . أو مضطرا — أي متعارضا مع قيمه — الى تحقيق طموحه على حساب الآخرين عن قصد ، ومع توقع ردود فعل المستغلين ضد أمنه واتخاذ الاحتياطات ضد ذلك أيضا . والتسلسل المنطقي لهذا الموقف هو احتمال قيام واحات مصطنعة تحل مرحليا مشكلة الطامحين وسط صحراوات شاسعة من التخلف الذي لا يلبث أن يقضي على مظاهر التقدم المؤقت المحدود المصطنع أيضا .

وبصورة ما قد نرى في بعض البلاد النامية وجه شبه بين هذه الصورة وبين صورة بعض القطاعات الحضرية القائمة وسط الخضم الواسع للمجتمعات الريفية الممتدة . مراكز حضرية تستمد قدرتها على ابقاء مستوى معيشتها المرتفع نسبيا وثقافتها المعاصرة الى حد ما — لا على قدرتها على الانتاج والعمل ، ولكن على قدرتها في توجيه الاستثمارات والجهود التي يجب أن تذهب الى الريف من طاقة المجتمع ككل ريفه وحضره ، لصالحها هي رغم التزايد الملاحظ في حرص المجتمعات المحرومة على المشاركة في نفس الثقافة ونفس مستوى المعيشة واصرارها على ذلك بتخطيط للصراع لا للانتاج .

وتفسير هذا الموقف يعود بنا الى ذكر أن القطاعات المتخلفة والمتقدمة — ريفا وحضرا — بل ان المجتمعات المتخلفة والمتقدمة عموما انما تشكل في هذا العصر نسيجاً قيمياً أقرب الى التجانس في نواحي قيم الاستهلاك على الأقل .

وهكذا وعندما يريد المتخلف ان يستهلك على صورة المتقدم أى عندما يريد سيارة حديثة وثلاجة كهربائية ومنزل مكيف . . الخ في الوقت الذي لا يملك فيه التكنولوجيا ولا القدرة التي تساعد على مستوى من الانتاجية يضاهي الانتاجية اللازمة لهذا الاستهلاك تنشأ الازمة وتتفاقم باتساع المسافة بين التقدم والتخلف النسبي المصاحب .

ولقد انتبه كثير من المفكرين الى بذور هذه الازمة ولمسها المهاتما غاندى في النصف الاول من هذا القرن وقدم لها اقتراحات صريحة شعارها العنزة والمغزل ، ولكن الايام اثبتت أن البديل ليس أن نتخلى عن التقدم ، أى التراجع عن المزيد من الاستفادة من أقصى ما يصل اليه الانسان — ولا أن نتوقع في ثقافة قديمة كانت زاهية ، أو ثقافات بدائية لها رومانتيكيتها ولكن ليس لها مقومات البقاء مثل الحركات المعبرة عن التمرد والرفض السلبي التي قد نراها بين بعض شباب الدول التي تقدمت بحياتها المادية دون تطوير قيمى يعطيها الاستقرار الانساني والسلام . فعلى مر العصور ثبت أن الثقافة الاحسن تترك وراءها الثقافات الاقل حتى تقبل وتموت . ومن المسلم به موضوعياً أن الثقافة المتقدمة على ما بها من المآخذ أحسن من الثقافات المتخلفة على ما بها من الميزات ، بحيث يؤدي التخلي عن الثقافة المتقدمة ، ناهيك عن بذل الجهد في محاربتها الى نفس الازمة التي يؤدي اليها محاولة التمسك بها ومتابعتها والتبعية لها دون القدرة على المشاركة في الإمساك بأعنتها .

هل الحل اذن هو محاولة الانصهار في التقدم والتخلي عن الكيانات القائمة ، للنضياغ في كيانات من سبقوا ؟ هذا على أية حال هو ما تريده القوى الكبرى . فعندما تسيطر ثقافة (مظاهر الحياة والديناميات التي تؤدي الى هذه المظاهر . . صيغ المعيشة واللغة والعادات والقيم الخ . .) يشعر أصحابها بأمن ويقين من يجد الانسان جزء منه وامتداد له . وهذا هو القصد من

عمليات الغزو الثقافي بصيغة وأسمائه ، وما تتكبدته المجتمعات الكبرى لتحقيقه بين أصدقائها وأعدائها .

ولكن وحتى هذا الذوبان في الكيانات المتقدمة لا يحل المشكلة لان مشكلات عدم التجانس الثقافي داخل المجتمعات الكبرى القائمة ومشكلات التميز العنصرى والدينى فيها قائمة تعرقل أمن الانسان بفعلها وردود فعلها .

وربما أكثر أهمية ، لان قدرة المتخلف على الانصهار فى ثقافة متقدمة ما زالت مسألة فردية ، ولو توافرت فى نطاق عام شامل لما كان هناك ضرورة للانصهار والضياع ، لان عناصر التخلف تكون قد انتفت بدرجة كافية ، ووجد من مقومات القدرة على الحركة التقدمية ما يبرر الحرص على استمرار المجتمع النامى ككيان متميز مستمر فى التقدم .

وربما يكون هذا هو الامل .. وهو امل أساسه وضع خطة مدروسة لتطوير قيمى مدروس لتنمية المجتمع الريفى نقطة البدء فى أى جهد حقيقى نحو التقدم .

وقبل أن نستطرد أكثر نجد من الجدى أن نحدد ما نقصده من استخدامنا لبعض المفاهيم مثل القيم والاطار والتطوير القيمى .

مفهوم القيمة وتعريفها :

عندما يجتمع عدد من الناس فانهم يتعاملون أى تقوم بينهم علاقات . يؤثرون فى بعض ويتأثرون البعض ببعضهم ويظهر أثر ذلك فى سلوك الافراد . أى أن أثر هذه العلاقات يظهر فى سلوك الافراد وفى سلوك الجماعة ككل وعند ذلك نقول أن مجتمعا قد تكون . وكلما نشطت العلاقات والتعاملات ، أو ما نسميه بالتفاعل كان هذا المجتمع أعظم حيوية وتماسكا واستقرارا .

وكلما فتر التفاعل ووهنت حركته اقترب المجتمع من التفكك والضعف .

والمجتمع الذى يتميز بتفاعلات ايجابية نشطة لابد وأن يوجد به وان يشيع بين افراده اتفاقات صامته حول ما هو خير وما هو شر ، حول الحسن والقبيح ، حول ما يجوز وما لا يجوز ، وبصفة عامة حول ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه أى يوجد فيه رأى عام يتفق على أسس لها ثبات واستمرار نسبى لضبط السلوك بما فى ذلك من تقييم وتقويم .

وعندما نجد أن مجتمعا ما يسوده الاتفاق على أن « الوفاء » أساس مرغوب فيه للتعامل الاجتماعى ، نقول أن الوفاء هو قيمة من قيم هذا المجتمع . كذلك فان الكرم والكرامة والدين والمحبة والجمال .. الخ قيم أخرى . كما نجد أن هذه القيم تتخذ كمقاييس أو مستويات يحدد على أساسها ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه . ومن الواضح أننا نميز

بين « الرغبة » وبين « ما هو مرغوب فيه » فنحن نحكم على رغباتنا أو رغبات الآخرين أى نقيّمها — فى ضوء ما هو مرغوب فيه أو ما هو مرغوب عنه أى فى ضوء القيم السائدة .

ومع أن القيم ذات ثبات واستمرار ، فهى من وجهة نظرنا — ليست مطلقة الثبات ، بل قابلة للتغير والتطور نتيجة للتفاعل المستمر بين الفرد وبيئته من ناس وأشياء . وليس معنى هذا أن القيم تتجاوب تماما مع البيئة ، فالواقع أن كثيرا من المشكلات الاجتماعية ينبع عن ضعف التجانس بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد أو من انحراف بعض الافراد عن القيم السائدة .

وفى وسع المجتمع والثقافة أن يحتمل شىء من الانحراف عن القيم السائدة . أى أن التفاعل بين الافراد والجماعات من المرونة بحيث يسمح بانحرافات محدودة الاثر ، ولكن اذا شاع الانحراف الى الحد الذى يهدد كيان المجتمع ، فعندئذ ينبرى المجتمع ليبذل جهودا لا تقف عند حد لقمع الانحراف ومكافحته . وجدير بالذكر أن الانحراف أو التحرر من القيم السائدة للجماعة ليس بالضرورة شرا بالمعنى المطلق اذ قد يكون من وجهة نظر أخرى — على أساس قيم أخرى — محاولة تقدمية لاحداث تغير مطلوب فى وجه اتجاه جامد لابقاء الامور على ما هى عليه . فاذا انتقل مركز الثقل وأصبح الاتجاه العام فى صف التغير أطلق على المقاومين للتغير اسم « الرجعيين » واذا كان الامر على العكس يسمى دعاة التغير « الهدامين » .

واذا شاع الانحراف عن لقيم لسائدة للجماعة أى شاع لتحلل أو التحرر منها وقل الالتزام بها فان التجانس القيمى بين الناس قد يصل الى ما دون الحد الأدنى . وعند ذلك يصبح التعامل الايجابى بين الناس محفونا بالصعاب . وتصبح الحياة قلقة مليئة بالمقاعب . وقد يفضى ذلك الى تهديد الكيان الاجتماعى نفسه وتعرضه للاخطار بمعنى أن يزول هذا الكيان مفسحا المجال لكيان أو كيانات أخرى .

والقيم اذن هى مستويات للحكم — نحكم بمقتضاها أو للوصول اليها أى نهدف الى تحقيقها فى نفس الوقت الذى ننسب اليها ونقيس بها . وطبيعى أن يكون للقيم ثبات واستمرار لفترة زمنية معينة . فالانسان عادة لا يغير قيمة كل يوم . وهذا المستوى أو المقياس — القيمة — يؤثر فى سلوك الفرد تأثيرا يتفاعل مع مؤثرات أخرى لتحديد السلوك فى المجال المعين .

فاذا كنا نتحدث عن الافراد ، فنحن نعنى المقياس أو المستوى الذى يستهدفه الفرد فى سلوكه ويحكم به على هذا السلوك . أما قيم المجتمع ، فهى القيم السائدة أو الشائعة ، أى أنها تجريد لمتوسطات قيم افراد هذا المجتمع . فالقيم هى المستويات التى تحدد على أساسها الاهداف ، وهى التى تحدد للأهداف درجات أهميتها ، كما أنها تشير الى النواحي التى تؤثر على تحقيق هذه الاهداف .

وقد تبدو القيمة صريحة معبرا عنها بالكلمة ، وقد تكون متضمنة لا يعبر عنها بطريقة مباشرة ولكنها تتضح في سلوك الفرد وتستشف من هذا السلوك .

والخلاصة أن تعريفنا للقيمة هي أنها : « مقياس أو معيار أو مستوى يستهدف في سلوك ويسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه » .

الاطار القيمي (أو السلم القيمي) :

الحياة هي المجالات الكثيرة لتعامل الناس ، ومعنى هذا أن التقييم — الاحتكام للقيم والالتزام بها — عملية مستمرة بالنسبة للإنسان الحي . وأن هناك العديد — المئات — من القيم البسيطة والمركبة والمتداخلة . كذلك فكثيرا ما تتعارض قيم الفرد الواحد في العديد من مواقف الحياة اليومية . فالإنسان يحب المال ويرغب فيه وحب المال أحد قيمه ، وفي نفس الوقت يكون الكرم والكرامة من قيم هذا الشخص أيضا . وقد يقع تعارض بين حب المال والكرم في أحد المواقف أو بين حب المال والكرامة .. الخ وفي هذه المواقف غالبا ما يسلك الفرد في اتجاه القيم الأكثر أهمية فإذا كانت القيمة الأقل أهمية ليست أقل بدرجة كبيرة فإن الإنسان يتردد كثيرا قبل أن يسلك ولا يكون راضيا بصورة مريحة . وعلى أية حال فإن القيمة الأعظم أهمية تأتي أولا ، وهكذا .

ونطلق على مجموع قيم الفرد أو المجتمع مرتبه وفقا لاولوياتها اصطلاح « الاطار القيمي » وهو اطار على هيئة سلم تتدرج مكوناته تبعا لاهميتها .

ولكل فرد اطاره القيمي ، كما أن للمجتمع اطار قيمي سائد . وليس معنى هذا أن أبناء المجتمع الواحد صور متشابهة ، بل أن الواقع أن لكل فرد اطاره القيمي المميز ، ولكن المقصود هو القول بأن بين أفراد المجتمع الواحد من القيم المشتركة في مستويات مقاربة ما يسمح لهم بالتعامل الإيجابي والتفاهم العملي بالدرجة التي تشعرهم بالانتماء الى اطار قيمي سائد رغم أوجه الخلاف بينهم .

وأوجه الخلاف تكون عادة في مراكز الأهمية التي تحتلها القيم في الاطارات القيمية المتعددة ونادرا ما تكون في وجود أو عدم وجود بعض القيم . أي أن الخلاف في شكل السلم القيمي وليس في مكوناته .

التطوير القيمي :

تتفق وجهة نظرنا مع القون بأن القيم تنبع أصلا وترتبط بالحاجات الأصلية للإنسان . وهذه الحاجات تختلف طريقة التعبير عنها باختلاف ظروف البيئة وامكانياتها . أي أن القيم والاطارات القيمية إنما تشتق من حاجات الإنسان الأصلية ثم تتشكل وتتفرع وتظهر في صور متعددة وفقا لاختلاف البيئة والثقافة ، وصيغ الدعوة الى الالتزام بالقيم الإيجابية

(الخصال الحميدة) والنهى عن القيم السلبية بما فى ذلك من الدعوات الدينية والاخلاقية .

وهكذا تعتبر القيم صالحة أو وظيفية ، أى تؤدي وظيفة ، ما دامت متناسبة مع ظروف البيئة مجيبة لبعض حاجاتها .

فإذا اختلفت البيئة أو تطورت بحيث أن القيمة ، بالمستوى الذى تكون عليه ، أصبحت لا تؤدي وظيفة أو لا تؤديها بنفس الكفاءة والجهد ولا تخدم بنفس الدرجة حاجة من حاجات الناس ، أصبح التمسك بها وحياتها جمودا وأصرارا على قيمة بالية . كما يؤدي ذلك الى سوء التفاعل فى المجتمع والى اضعاف كيانه وعرقلة تقدمه .

فإذا أخذنا مجتمعا بسيطا بدائيا نجد أن الناس لا يستطيعون التنقل والحركة فى أرجائه ما لم يكن هناك اتفاق صامت على أن يتكفل أهالى المناطق التى يمرون عليها بايوائهم واطعامهم وحياتهم من الاخطار . وعند ذلك تكون الشهامة والكرم قيما وظيفية لا شك فيها ويصبح الالتزام بها مسألة ضرورية لامن المجتمع ككل واستقراره . ويصبح الممتنع عن السلوك وفقا لهذه القيم محل سخط المجتمع وعقابه . ولكن هذه القيم لا يكون لها نفس الدرجة من الاهمية فى مجتمع تتوفر فيه الفنادق والمطاعم ويقوم عليه جهاز كفاء لصيانة الامن . . الخ فهذه القيم تفقد اهميتها لانها فقدت وظيفتها بتغير حاجة المجتمع الى النمط الذى كان شائعا فى المجتمع البسيط من قبل . وفى مثل هذه الحالة يكون الاصرار على الالتزام بهذه القيم واستمرار وضعها فى مركزها السابق من الاهمية مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعى ومعوقا لانطلاق حركته .

كذلك نجد أن قيمة مثل « الطاعة العمياء » قيمة وظيفية فى مجتمع عسكرى مثل الجيش ولكنها لا تؤدي وظيفة فى مجتمع مدنى فى حالة سلم وعند ذلك تكون المطالبة بهذه للقيمة فى الحياة المدنية مطالبة غير ذات موضوع .

وقيمة « الدقة » وهى تحتل مركزا هاما فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، تكون لها وظيفة واضحة ، فى حين يكون التركيز على الاهتمام بها بنفس الدرجة فى مجتمع ريفى بسيط ارهاقا لا مبرر له . أما اذا قصدنا الى أن نتطور بهذا المجتمع الريفى الى مجتمع عصرى يستطيع أن يتحمل اعباء تغيرات اقتصادية وعمرانية واجتماعية فلا محيص من أن يقوم التخطيط للتنمية على أساس التطوير القيمى فيه لتكتسب قيمة « الدقة » وغيرها من القيم الوظيفية درجات أعلا من الاهمية .

وعلى ذلك فإن عمليات التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، وهى بالضرورة تغير فى الظروف ، تؤدي بالتدريج الى تحويل بعض القيم التى كانت وظيفية — أى كانت تؤدي وظيفة بكفاءة معينة — الى قيم بالية غير ذات موضوع ، كما تؤدي الى ضرورة بروز وتأكيد قيم جديدة تستجيب للحاجات الجديدة وتحققها بدرجة أكبر وهذا ما يسمى **بالتجديد القيمى المستمر** .

التخلخل القيمي :

فاذا حدث ذلك بسرعة كبيرة — كما في حالات الدول النامية والمجتمعات في مراحل الانتقال ، فلا بد من تطوير قيمي أى تخطيط التطور القيمي بصورة مقصودة وعلى أساس دراسات علمية ، والا برزت ظاهرة التخلخل القيمي ، أى عدم القدرة على الالتزام باطارات قيمية مقاربة . وشاع في المجتمع الاضطرابات واختلت المقاييس ومعايير التعامل والسلوك نتيجة لهذا التخلخل الناجم عن تغير بعض القيم لراتبها أو فقدانها لاهميتها دون أن تحل محلها في الوقت المناسب ، قيم وظيفية أخرى ، أو نتيجة لاستمرار بقاء قيم لا تستحق البقاء في مراكزها . بعبارة أخرى أن تطور ظروف المجتمع يحتاج الى ظهور قيم جديدة كما يحتاج الى أن تتخذ بعض القيم مراكز أكثر أو أقل أهمية أى أن يعاد تكوين السلم القيمي وهذا ما يسمى بالتطور القيمي ، أو التطوير القيمي عندما يكون التطور مقصودا .

وهذه القيم الوظيفية الجديدة لابد من وجودها حتى يستكمل التقدم مقومات حركته وانطلاقه بسرعة ويسر وأمان . أى أن حجر الزاوية في أحداث التقدم الحكيم وزيادة القدرة على التنمية والانتاج إنما هي التجديد القيمي السليم والمستمر . وما لم يتم ذلك تظهر ظاهرة التخلخل القيمي . وهي تتجاوز كونها عرضا انسانيا اليها يحدد الحياة الاجتماعية ويملاها بالتوتر والعجز والصراعات الداخلية ، الى كونها من أخطر معوقات التقدم ومحبطات أى تحرك ذو اتجاه . كما قد يكون مقدمة لتصدع اجتماعي شامل .

تنمية المجتمع الريفي في عالم سريع التغير :

لسنا في حاجة الى أن نكرر أن التنمية الجادة في البلاد النامية لا يمكن أن تتم دون عناية خاصة بالقرية والريف ليس فقط — لان المجتمعات الريفية — كما في العالم العربي مثلا — تمثل غالبية السكان وغالبية الطاقة الانتاجية ولا لان المجتمعات الريفية لم تنل حظها من العناية حتى بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية في هذه البلاد ولكن لان المجتمعات النامية ككل لا يمكنها الحركة التقدمية وهي منقسمة ثقافيا وقيميا الى ريف وحضر .

وبناء على ذلك فان تنمية المجتمعات الريفية إنما تقصد في نهاية الامر الى تكوين الارض الصلدة لمنطلق التقدم في البلاد النامية .

وتنمية المجتمع الريفي تعنى مساعدته على زيادة قدرته على الانتاج . بمعنى أن تتطور الامكانيات الانتاجية للبيئة وأن تتطور الكفاءة الانتاجية للأفراد في نفس الوقت . ويحتاج هذا الى تخطيط متكامل يضم اقامة المشروعات واعداد الافراد ثقافيا ومهنيا للتعامل مع هذه المشروعات والعمل بها .

الا ان صعوبة هذا التخطيط تكمن في احتمال عدم تصور أبعاد التغير المقبل بصورة كافية . فاذا نظرنا الى مستقبل الامة العربية وابدأنا بالحاضر : لوجدنا أن اتجاه الحياة الحديثة لزيادة قدرة الفرد والمجتمع على الانتاج يعنى توسع متزايد في استخدام الالة والطاقات الطبيعية بمفهومها النسبي المتطور ، وملاحقة التطور التقدمي المستمر للتكنولوجيا ، وعلى حتمية تقدم القدرة على استخدام الالة بما يكفل أرفع مستويات الكفاءة في الاداء . وهذا

لا يتطلب رؤوس أموال وخبراء ومشاريع تقام فحسب بل يتطلب تطورا قيميا يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة وهى بحكم طبيعتها دائمة التطور سريعة التغير . فهذا التطور القيمى المشار اليه لا مفر من أن يكون ديناميكيا بما يتلائم مع سرعة التغير الذى يتضمنه استخدام الآلة وتطور وسائل استخدامها واطراد النمو فى معدلات زيادة سرعة التغير .

وإذا كان لنا أن نستطرد لنوضح مدى التغير المنتظر فلنشر الى بعض مشكلات المستقبل ومنها ما يقال أن من المتوقع أن يتعرض لخطر المجاعات حوالى الالف مليون نسمة فى اواخر هذا العقد اذا استمرت معدلات الزيادة فى السكان كما هى عليه وبالرغم من التقدم فى انتاج الاغذية وبصورة خاصة الجهود المبذولة لزيادة انتاج الارز فى آسيا . وبوجود هذا التحدى المائل أمامنا فلا بد أن ندخل فى اعتبارنا فى مصر مثلا — أن شكل المجتمع الريفى وتركيبه لابد وأن يتغير من حيث مفاهيم الاسرة وحجمها ومن حيث الابعاد الجديدة لمفهوم العمل الزراعى وادوات الانتاج فيه ، ومن حيث وسائل الاتصال وصيغ الخدمات التى يحتاجها المجتمع الريفى الجديد ومن حيث مفهوم الانتقال من بيئة الى بيئة مختلفة .

وهذا المثال انما يقصد به ايضا أن صغار هذا الجيل سوف يشربون فى حياة تختلف عن الحياة التى نعرفها اليوم . بل ان مفهوم المجتمع الريفى وملامحه لن تلبث أن تتغير تغيرات جذرية خلال السنوات القليلة القادمة .

والتطوير القيمى للمجتمعات الريفيه لابد أن يراعى اذن طبيعة الاطارات القيمية السائدة حاليا وأن تجرى الدراسات لترد هذه الاطارات القيمية الى مجموعة الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التى تسببت فى سيادة الاطارات القيمية الحالية والتى تأثرت وانفعلت بها فى نفس الوقت .

وبعد ذلك ومع ترجيح احتمال التقدم والقدرة على البقاء المتميز الحى فلا بد أيضا من اجراء الدراسات التى تحدد الملامح الرئيسية لمجتمع ريفى تطور من الحاضر ويصلح للمستقبل بقدراته على الانتاج باستخدام تكنولوجيا متطورة ، وبنجاحه فى اقامة تنظيم اجتماعى سليم على أساس فكرى وعقائدى مناسب .

ومعنى هذا أن التطور القيمى المطلوب يقوم على أساس من تدعيم القيم الوظيفية والدعوة اليها وتنقية الاطار القيمى السائد مما يشوبه ويثقله ، مثل الحرص على الامر الواقع وبطء الحركة والسلبية والتواكل والتقييد وغير ذلك .

ان المشروعات الاقتصادية للتنمية ومشروعات تنظيم الاسرة والخدمات التى تقدم للريف سوف تظل محددة الجدوى بقدر المعانى التى يراها سكان الريف فيها . فالتنمية والتقدم لا يفرضان . بل وأكثر من هذا فان هذه المشروعات ممكن أن تقاوم وتهدر بصور ايجابية صريحة أو سلبية كأن تنفذ بصورة لا تحقق الهدف أو بصورة تؤدي الى فشلها لاثبات أنها لم تكن

عملية من البدء . وليس هناك مسبيل لان تؤتى هذه البرامج والمشاريح ثمارها في ظل الاطارات القيمية الحالية . فاذا سلمنا الان بأن التنمية هي أصلا عملية تطوير قيمي فمن المهم مراعاة أن التطوير القيمي يتضمن تغير ملامح المجتمعات . والواقع أن السمات والملاح المرتبطة بالريف الحالي ليست ملاح مطلقة ولا حتمية ولا بد أن نقوقع تغيرها اذا بدأنا في تنفيذ برامج التنمية وبرامج التطوير القيمي متكاملين وهو الشيء الذي انتهينا من بيان ضرورته الحيوية .

وكما اشرنا من قبل فان جذرية التغير في سمات وملاح المجتمع الريفي لا تعنى اهمال الاطارات القيمية الراهنة ، فسوف يظل الواقع نقطة الاساس الصلدة للانطلاق السليم .

كل ما هناك أن ما يلزم الحياة على مستوى الكفاف الفكرى والمادى يختلف عن ما يلزم مستويات المعيشة الاكثر ارتفاعا والتي تتضمن ارتباطات اجتماعية تختلف في أبعادها ونطاقاتها بما يتناسب مع الصيغة الجديدة للانتاج الذى يتناسب مع الاستهلاك المطلوب . ومهمة التطوير القيمي كما سبق أن ذكرنا هو مساعدة الحياة بمزيد من التآلف بين الممكن والمطلوب .

المدرسة والتطوير القيمي :

تتضمن عناصر التطور القيمي : البيت والشارع ووسائل الاتصال والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والدينية والمدرسة . . الخ وبالرغم من أهمية هذه الوسائل وبصفة خاصة الترانزستور والسينما والتليفزيون وخصوصا بعد انتشار الكهرباء في الريف العربى ، الا أن المدرسة ما زالت تستطيع أن تقوم بالدور الحاسم في أى عملية تخطيط قيمي وذلك بحكم مراحل النمو التى يمر بها تلاميذ المدارس وبحكم النفوذ التاريخى والتقليدى للمدرسة . وبالرغم من أن المدرسة هى نفسها احدى المؤسسات الاجتماعية المنفصلة بقيم المجتمع والبيئة الا أن قدرتها على الحركة والتطور قدرة لا حدود لها .

وتتطلب عناصر التطوير القيمي أولا جو مدرسيا خاصا مؤمنا بضرورة هذا التطوير وامكانه وما يهدف اليه . ولذلك فلا بد أن يسبق هذه الجهود برامج تدريبية وتجديدية لهيئة المدرسة بالاضافة الى حملة اعلامية وتعبئة على نطاق واسع وفعال حتى تتجنب المدرسة مزالق الجمود وحتى تتنبه المدرسة والمسؤولون وأولياء أمور التلاميذ الى أن المدرسة ليست مجرد مادة علمية وامتحانات ، بل هى تكوين انسانى متكامل ، يحيا في وجه تحديات لا بد من أن ينتصر عليها . وأن المنهج ليس مجموعة من المقررات التى تفرضها هيئة مركزية ، بل هو مجموعة خبرات التلميذ . وبالتالي فان النشاط خارج الفصل وخارج المدرسة ليس شيئا منفصلا عن النشاط المدرسى داخل الحصة ، بل أن نشاط التلميذ في الفصل وخارجه انما هو مجال واحد لنمو التلميذ والتعبير عنه وتعديل خبراته وانطلاق طاقاته بصورة متألفة سليمة مع قيمه واتجاهاته وامكاناته .

ومن الواضح أن المدرسة التي نتحدث عنها ليست هي المدرسة التقليدية القائمة في العالم العربي اليوم بنظمها ولوائحها وجوها المدرسي ، بل هي مدرسة تتصف بالديناميكية والحيوية ، يقودها فكر متكامل وأهداف متباقة من عقيدة واضحة المعالم . وضمن هذا تختلف نظمها ومعايير وضع مناهجها وأساليب تدريس هذه المناهج وأماكن تدريسها .

وفي ضوء ما تنفقه من عشرات الملايين على التعليم في بلادنا ، لا ينبغي أن تكون التكاليف والعنصر الاقتصادي عائقا دون إيجاد هذه المدرسة بالمستوى اللازم من ناحية درجة الانتشار ومستوى الفعالية فهذا المجال لا تصلح له قاعدة « شيء خير من لا شيء » وبالإضافة فإن المدرسة وحدة إنتاجية يؤثر قصورها في بقية الوحدات الإنتاجية .

ودور المدرسة في التطوير القيمي ليس مسألة بسيطة . وبديهي أن المسألة ليست مسألة تلقين أو وعظ وإرشاد . بل لابد أن يكون تخطيطا ديمقراطيا ثم واعيا ومقصودا ومخططا له في المنهج وطريقة التدريس واتجاه التفاعل بين مكونات المدرسة أو ما يسمى بالجو المدرسي .

عناصر التطوير القيمي :

وكمؤشرات مبسطة يمكن القول أن للتطور القيمي عن طريق المدرسة عناصر لابد من توافرها كلها وهي :

أولا : الاقتناع والممارسة : لابد من توافر الاقتناع والممارسة بين هيئة المدرسة . فالقيم ليست ترديدات لفظية ولكنها تستشف من السلوك والمظهر ولا تخفيها الألفاظ مهما روعى الحرص في اختيارها .

ثانيا : القدوة : ويتطلب هذا من هيئة المدرسة جهدا خاصا في أن يكون المدرس أو غيره مثالا حقيقيا يتحقق فيه ما يرمى إليه من تغير وتطور ولذلك كان الاقتناع والممارسة السابقة شرطا أساسيا بدونه استحيل وجود القدوة .

ثالثا : الاقتناع : والاقتناع الذي نقصده ليس مجرد أن يصل طرف آخر إلى تبني وجهة نظرنا بأي وسيلة . ليس الاقتناع فرض رأي المدرس أو غيره ولا استغلال سلطته ونفوذه في التعامل مع أطفال صغار يفرض هذا الكبير وصايته القيمية والفكرية عليهم . إنما الاقتناع الذي نقصده هو وجود قيادة ديمقراطية مهمتها توجيه الأفراد ، لا التحكم فيهم ، لإدراك المواقف بالصورة التي تجعلهم يستشعرون هم الحاجة إلى التغيير ، ويعملون على التماس الوسائل لدعمه وتحقيقه . إنها عملية لفت نظر التلميذ وتفتيحه على ما لم يكن ليراه وحده أو في نفس الفترة الزمنية . الاقتناع يتضمن التفاعل الذي يؤدي إلى إيضاح هدف التطوير ودوره بصورة عملية وفي مواقف متكررة . الاقتناع توجيه من الخارج — المدرس مثلا — ليساعد على تنشيط وإسراع تغير حادث من الداخل يقوم به التلميذ نفسه ، ويكون قادرا في المستقبل وبدون هذا الوجه الخارجي على استمرار السير في التجديد القيمي كلما دعت الحاجة إلى ذلك . أي القدرة على أن يكون التجديد القيمي في المستقبل تجديدا ذاتيا .

الاقتناع إذن مرتبط بتوافر الظروف الموضوعية التي تؤدي إليه .

رابعاً : المتابعة والاستمرار : التطوير القيمي عملية تتطلب وقتاً وجدياً ولا تتم عن طريق الحماس والانفعال الوقتى بل تتطلب متابعة التلميذ في سلوكه ومراقبة تصرفاته واستمرار توجيهه مدة زمنية كافية ، مع التحرز من الخلط بين الرغبة في مساعدة التلميذ على الالتزام بقيمه التي اقتنع بها وتبناها ومحاولة التحكم في سلوك التلميذ ليحىء وفقاً لقيم الشخص الخارجى سواء كان المدرس مثلاً أو الناظر أو تلميذ آخر مرضى عنه . أو ما هو أساساً من ذلك وهو محاولة فرض نمط سلوكى واحد على التلاميذ ومحاولة تصور امكان سبك التلاميذ في قالب قيمي موحد .

هذه العناصر مطلوب توافرها كلها لكي تقوم المدرسة بدورها في التطوير القيمي ولكن الأهم من ذلك هو أن تؤخذ بصورة جدية ملزمة . وأن ترتبط ببرامج الارشاد الزراعى والنشاط الاعلامى مثل برامج التليفزيون والراديو والصحافة والسينما وأن يقوم بينها تنسيق وتقييم ومتابعة وأن تكون المدرسة قاعدة واعية متينة البنيان قادرة على أن تقوم بدورها في عملية الربط والتقرير والتوجيه .

ويتطلب هذا العناية الجادة بالمدرس القادر على تحمل أعباء هذا التغير ، وأن نقطة البدء يجب أن تكون التمكن من حسن اختياره واعداده ثم كفاءة الظروف والامكانيات التي تؤدي به الى المزيد من النمو والكفاءة واتساع الافق والانتاج .

ومن الطبيعى أن يعنى حسن اختياره دراسة وافية للحوافز التي ترغب العدد الكافي من شبائنا للاستغال بالتعليم ، وتسمح باختيار احسن العناصر ، كما أن حسن الاعداد يعنى ايجاد احسن المراكز وأوقافها بالغرض لتكون كليات ومعاهد اعداد المعلم ، كما تعنى كفاءة الظروف التي تؤدي الى المزيد من النمو والكفاءة والانتاج ، مثل امداده بكل ما يحتاج اليه من أدوات وأجهزة ومختبرات ومكتبات ومبان جيدة وملاعب وكتاب مدرسى واشراف فنى ادارى سليم .. الخ .

ومما لا شك فيه أن أية نفقة نتحملها في اعداد المدرس وتكوينه ، وأى تكاليف تتطلبها المدرسة وتشترطها لكي تنجح في عملها لتطوير قيم التلاميذ بما يؤدي الى نجاح خطط التنمية في الريف ، وبما يتناسب مع ظروف المجتمع ، إنما هي في نهاية الامر احسن استثمار وأكثره اقتصاداً . ان الاقتصاد ليس هو عدم الانفاق بأى ثمن ولكنه الانفاق في موضعه لاحسن عائد .

البحث العلمى والتطوير القيمي في المجتمعات الزراعية :

واذا كانت تنمية المجتمعات الريفية لابد وأن تقوم على أسس سليمة من الدراسة العلمية المتكاملة والابحاث فان التطوير القيمي يحتاج الى العديد من الدراسات العلمية الاساسية التي يجب أن تحدد ويخطط لها وتجبرى بدون ابطاء . ذلك أن القضية لم تعد تتحمل أى تأخير . والمنفذ في موقع المسؤولية ما لم يجد أمامه الدراسات الاساسية التي يستطيع أن يعتمد عليها في

اصدار قراراته فسوف يجد نفسه مضطرا للبت والتقير دون الاستناد الى ذلك . ولست أدافع عن مثل هذا التصرف ولكن هذا ما يحدث على أية حال .

والحقيقة أن هناك الكثير من الاسئلة الملحة لا يمكن الاجابة عنها دون القيام بأبحاث ميدانية .

ولقد كانت التعميمات والآراء التي أبديت في هذه الدراسة وليدة لبعض البحوث العلمية التي أجريت في هذا المجال وأثارت من الاسئلة أكثر مما أجابت .

الا أن المؤكد أن هناك نتائج يمكن نكرها في هذا المجال وهي :

١ — أمكن الوصول الى منهج يطمئن اليه في تحديد وقياس قيم الافراد والجماعات ولم يعد هناك مجال لترديد مفاهيم عتيقة ومتخلفة عن أن القيم لا تحدد أو تقاس * .

٢ — ظهر أن قيم الطلاب ومعلمي المرحلة الاولى تتغير بطريقة تلقائية لا ضابط لها مما نتج عنه ما يمكن أن نسميه تخلفا في تطورنا القيمي عما نصبوا اليه في الريف والحضر .

٣ — أن من الممكن تحديد وقياس الاطارات القيمية في الريف العربي بطريقة عملية وتكاليف معقولة .

٤ — تستطيع المدرسة والاجهزة الشعبية والحكومية ووسائل الاعلام أن تنسق جهودها لاحداث تطوير قيمي في الريف يسرع التنمية ويقلل من نفقاتها .

ونعود لنقرر أن هناك الكثير من الاسئلة المرتبطة بالتطوير القيمي في المجتمعات الريفية لا يمكن الاجابة عنها دون القيام بأبحاث ميدانية . وفيما يلي بعض هذه الاسئلة نقدمها كمقترحات لبحاث علمية من الضروري البدء بها كأساس سليم لتطوير القيم ورسم خطط التنمية في المجتمعات الريفية .

١ — ما هي الاطارات القيمية السائدة بين أبناء المجتمعات الريفية في الوطن العربي . ؟

٢ — ما هو مدى التجانس في الاطارات القيمية بين سكان المجتمعات الريفية وبين سكان المجتمعات الحضرية في الوطن العربي . ؟

٣ — ما هو مدى التجانس في الاطارات القيمية بين سكان المجتمعات الريفية بعضها البعض في الوطن العربي وفقا للمتغيرات الاتية والتفاعلات بينها :

(*) د . محمد ابراهيم كاظم : تطورات في قيم الطلبة . مكتبة الانجلو سنة ١٩٦٢ .
د . محمد ابراهيم كاظم : تطور في قيم طلاب الجامعات في عشرة سنين . نحت الطبع .
د . محمد ابراهيم كاظم : القيم السائدة بين معلمي المرحلة الاولى . وزارة الشهاب سنة ١٩٧٠ .

د . محمد ابراهيم كاظم : القيم السائدة بين طلاب السنوات المنتهية من التعليم العام . وزارة الشهاب تحت الطبع .

(أ) الدولة والاقليم .

(ب) الموقع .

(ج) الدين .

(د) درجة التعليم والثقافة .

(هـ) المستوى الاقتصادى ونوع العمل .

(ز) فئات السن .

٤ — ما هو نوع واتجاه التطور القيمى حاليا وفقا للمتغيرات السابقة وتفاعلاتها ؟

٥ — ما هو مدى التجديد القيمى وفقا للمتغيرات السابقة وتفاعلاتها ؟

٦ — ما هو نوع واتجاه ومدى التطور القيمى المطلوب فى ضوء ظروف المجتمع وأهدافه ؟

٧ — فى ضوء الاجابة على السؤال السابق ما هى الوسائل الفعالة والديمقراطية لاحداث التطوير القيمى المطلوب وما هى خطة العمل لذلك ؟

٨ — وفى ضوء الاجابات السابقة ما هو نوع التفاعل الحادث بين التطور القيمى الحالى ومشروعات التنمية ، وما هى مدى امكانيات ايجاد التفاعل الذى يسمح بمزيد من التقدم وما هى شروطه ؟

٩ — ما هى البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أن تأخذ سبيلها فى تنمية المجتمعات الريفية وما هى أولوياتها .

هذه الاسئلة تعتبر موضوعات أساسية بالنسبة للتطوير القيمى لتنمية المجتمعات الريفية فى الوطن العربى والدول النامية . وهى تصلح موضوعات لبحاث ودراسات يقوم بها فرق من العلماء المتنوعى التخصصات . وليس هناك وسيلة غير البحث العلمى لاعطاء اجابات يمكن الاعتماد عليها والاستفادة منها كقاعدة تقوم عليها مشاريع التنمية وتخطيط التعليم والتجديد القيمى بما يكفل لهذا الوطن حقه فى التقدم والرخاء ومزيد من الحرية والامل .

6 — What are the effective and democratic ways and methods for value reconstruction ?

7 — How to define the existing interaction between development projects and value reconstruction ?

8 — What are the necessary conditions to create the proper interaction from the stand point of faster desirable progress ?

9 — How to set priorities for developing projects in rural areas in light of said interaction ?

Elements for Reconstructing Values in School :

Values do not change by mere preaching. Value reconstruction based on deeper interacting elements. Among these factors :

1 — Conviction and practice on part of staff that includes a certain school atmosphere.

2 — Democratic convincing of students on the bases of thought guidance not thought control. Teaching situations are situations to help a student develop his own insight and adopt his own values. Values should not be imposed.

3 — Following up of student changing values must continue over a period of time.

Research and Value Reconstruction for Rural Development :

All what was suggested in the original paper or this summary has to be tested and validated. There is no alternative for scientific research in building up developments programs or in reconstructing values to help progress. Research has to answer these inquiries which we propose as basic for rural development.

1 — What are the existing prominent systems of values ?

2 — How homogeneous these systems are, specially among the rural and urban populations ?

3 — How homogeneous are value systems among rural populations, for example according to following variables:

a — Country. b — Location. c — Religion.

d — Education. e — Socio-economic status.

f — Types or work. g — Age groups.

4 — What are the trends of change in value systems according to same previous variables ?

5 — What are the desirable trends ?

3 — Industrialization, interacting with social change in urban areas, needs a well planned program for value reconstruction in order to be more efficient, economic and in order to properly influence progress in its broad sense.

4 — Industrialization in urban areas is not isolated or far from economic or cultural conditions in rural areas. Not only rural areas are still the major source of economic urban development but more important it is not wise: economically, morally or even practically, to imagine the possibility of influencing progressive change without basic changes, in the same direction, in rural communities.

5 — Planning value reconstruction in rural communities is a must. It, however, has to take place democratically and with full awareness of existing value systems and all cultural forces integratedly. Full awareness of implications is also necessary.

6 — Value reconstruction is a continuous process. Thus it needs a whole program for determining and quantifying existing value systems, following up and matching trends of change according to all feasible variables.

School and Value Reconstruction :

Value reconstruction influence development but in the meantime it is the outcome of interaction among many factors. Among these factors are existing cultural conditions, trends of change on both national and international levels, possible, feasible and existing economic projects, and the role played by social institutions such as school and mass communication media.

For our purpose, it is assumed that in developing countries school can and must accept the major part of the responsibility.

It is obvious that a school called upon to assume such responsibility is not the conventional present school. It is a dynamic, progressive creative kind of school housed in practical suitable buildings with all needed accomodations, administered by a wise, able and creative responsible head, and staffed by the kind of teachers who see the role and move forward to take it seriously.

social structure of developing countries is a large factor in retarding growth, even though such social structure may be a result of poor economic structure.

At this stage of our development, and development plans we can see clearly that developing rural communities has to be a starting point.

For long, rural communities were not getting their just share in investments, services and interest. This state of things cannot go on any longer.

We take community to mean interaction among individuals. Thus the more interaction is active, the stronger the community is ; that is more stable and able to progress.

A nation is more prepared to progress forward when interaction among citizens, both in rural and urban communities together, is based on a more homogeneous codes of values. Nevertheless these codes of values have to be of the type and hierarchy that allow and push for faster and more progress.

Development and Reconstructing Values :

In light of the world technological advances, the advancing, forward, of man is gaining greater and greater speed and acceleration. It even, makes slower moving societies, in developing countries, appear as if they are undeveloping or even moving backward. For all practical purposes : developing nations have to recognize the necessity of speeding up progressive movements to match with faster advancing nations. Such developments have to be well and scientifically planned. Such planning has to consider the following :

1 — Production, development, technology and related terms are dynamic, changing and relative terms. What is up to date today is backward tomorrow. These terms are related to the ever active man's ability to change and to create. Development is a function of man's creativity. It correlates with whatever value systems he adopts.

2 — Developing nations are more or less still predominately rural communities from the stand points of production, services and population.

Value Reconstruction for Development in Rural Communities*

By

Dr. MOHAMED I. KAZEM,

Prof. of Education, Dean of the College of Education,

Al-Azhar University, Cairo.

Introduction :

Since the dawn of human civilization men recognized the necessity of some sort of a code to be agreed upon to be the base for their mutual dealing in their social life. They recognized that there are things which one should do and things which one should not do. They recognized that society sometimes has to exert pressure in order to enforce living up to these standards.

These standards of recognized desirability or undesirability — **values** — influence human behavior and, with other factors, explain it .

The problem of developing nations is that it is not enough for their people to, merely, progress. It is necessary to progress fast enough to catch up with the advanced countries, which in turn are still advancing and at a high speed.

Although, it is necessary to develop the economy of a developing country and to introduce technology in both rural and industrial areas, the underdeveloped nations can only make fundamental changes through the development of their people. Low quality manpower, is a serious obstacle to any country's progress and is indeed an important factor in promoting the generally poor conditions that exist in rural areas. It is held that the

* Abstract.

الاتجاهات النفسية للشباب
نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي
دكتور جابر عبد الحميد جابر
أستاذ مساعد بكلية التربية جامعة عين شمس

مختل :

ليس من شك في أن التخطيط التعليمي والاجتماعي يقتضى دراسة الخصائص النفسية لافراد المجتمع وجماعاته ، ومن بين هذه الخصائص الجديرة بالاهتمام الاتجاهات النفسية ، ذلك لان الدراسة العلمية من أهم الضمانات التى تكفل سلامة ما يوضع من برامج التطوير والاصلاح في مجال التعليم وفي غيرها من المجالات الاجتماعية .

ولقد تعرض المجتمع العراقي لتيارات ثقافية متضاربة فقد أتت القبائل الى العراق من الصحراء لتستقر فيه وحملت معها القيم البدوية ، وتفاعلت مع السكان القدماء وما لهم من قيم منبعثة من ظروفهم المحلية مما أوجد صراعا ثقافيا اتخذ مظاهر مختلفة (٢) ويشهد هذا الصراع في المدن بوجه خاص لانها المكان الذى تظهر فيه معالم الحضارة الحديثة ومنه تنتشر الى الاماكن الاخرى (٢) ويمكن القول بصفة عامة أن الثقافة العربية الشرقية تختلف عن الثقافة الغربية في القيم والمعايير والاتجاهات ويظهر هذا الخلاف فيما يظهر من خلاف بين جيل قديم وجيل حديث فيتمسك الجيل القديم بالتقاليد المألوفة واساليب الحياة التى درج عليها ، بينما نجد الجيل الجديد أكثر تقبلا للتغيير والتجديد والتحرر مما تواضع عليه المجتمع .

وتتناول الاتجاهات جوانب الحياة على اختلافها ولا شك أن الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة تؤثر في العلاقات بين الجنسين وهذه العلاقات تلعب دورا هاما في تنظيم الحياة الاجتماعية . وتتأثر هذه العلاقات والاتجاهات المرتبطة بها بما يطرا على المجتمع من تطور ثقافي يؤثر في مركز المرأة ودورها في المجتمع اذا قورن بمركز الرجل ودوره . ولقد كافحت المرأة في مجتمعات كثيرة ومن بينها المجتمع العراقي لتحصل على حقوق مساوية لما يتمتع به الرجل من حقوق وقد ساعد المرأة في كفاحها ما طرا على المجتمع من تطور اقتصادي وتعليمي ، ولم يسهل على الرجال والنساء على السواء أن يتقبلوا هذا التطور وان اختلفوا في درجات التقبل والرفض .

ويمكن ابراز حدة الصراع بين الاتجاه المحافظ والاتجاه المتحرر في العراق بالاشارة الى موضوعين عرض لهما الوردي في معرض دراسته لطبيعة المجتمع العراقي .

الاول : السفور والحجاب :

وفي هذا المجال يذكر الدكتور الوردى انه في عام ١٩٢٤ قامت ضجة كبرى في العراق حول هذه القضية اشترك فيها صفوة المفكرين وقادة الراى كما اشترك فيها العامة . وكان العامة مستعدين للاعتداء على كل من يدعو الى السفور اذ هم يعتبرونه كافرا يريد افساد اخلاق الناس وكان الكثير من المعلمين يؤيدون العامة في ذلك اما دعاة السفور فكانوا قليلين جدا وكانوا من « الافندية » الشبان (٢ ، ٣٤٣) .

الثانى : تعليم البنات :

وكان الناس في العهد العثمانى يعتقدون ان مجرد تعليم المرأة القراءة والكتابة يؤدى الى فسادها وخروجها عن الطريق « وقد الف الفقيه البغدادي الشيخ نعمان بن ابي الثناء الالوسى كتابه عام ١٨٩٧ عنوانه « الاصابة في منع النساء من الكتابة » وقد ظل هذا الاتجاه سائدا في بعض الاوساط العراقية حتى عهد متأخر . ففي العقد الثانى من هذا القرن أغلقت مدارس البنات بعد فتحها لان الآباء رفضوا ان يرسلوا بناتهم اليها خشية العار (٢) ، (٣٤٧ — ٣٤٨) .

وقد طرأت على الادوار التى تقوم بها المرأة خلال القرن الحالى تغيرات عميقة وصحب هذه التغيرات تناقضات ومفارقات لا حصر لها . ولقد أدى التغير الحضارى السريع في عصرنا الذى ارتبط بالاحتكاكات الاجتماعية الناتجة عن تطور المواصلات وكثرة الاسفار وامتزاج الثقافات عن طريق التعليم ووسائل الاعلام .. الخ الى وجود عناصر ثقافية غير متسقة ولا منتظمة . وهكذا نجد معايير ثقافية لم تعد تلائم وظيفيا المواقف الاجتماعية التى تستخدم فيها فتعرقل جهود الفرد للقيام بعمل يخدم مصلحته ومصلحة المجتمع على أفضل نحو ، أما اذا سلك الفرد سلوكا يخالف ما تواضع عليه المجتمع فانه يقاسى من الشعور بالاثم لانه خالف تقاليد لم تعد تخدم أى غاية اجتماعية مفيدة وفي بعض الاحيان يتمسك بأدوار محددة في مواجهة ظروف جديدة دون أن يدرك ما يحدث من تعارض نتيجة لذلك .

وتنشأ بعض المشكلات بسبب ما تخلقه التغيرات في أسلوب الحياة من مواقف جديدة لم تحدها الثقافة من قبل ومن أمثلة ذلك مواقف الزوجة الموظفة نحو اعادة أسرتها فهو موقف لم يتحدد من قبل . وقد ينشأ التعارض من وجود تحديات ثقافية غير متسقة لنفس الموقف الاجتماعى كالتعارض بين المحافظين والمتحررين في الدين أو القانون أو النظم الاقتصادية والاسرية .

ويبدو أن هناك تناقضات بين دورين موجودين فعلا في البيئة الاجتماعية لطالبات الجامعة اللاتى أخذت منهن عينة البحث . ويبدو أن لكل من الدورين هدف يختلف عن هدف الآخر . وأن ما يتطلبه كل من الدورين من سمات شخصية يتعارض مع ما يتطلبه الدور الآخر في بعض المواقف بحيث أن ما يعتبر مفيدا لاحدهما يصبح معوقا للآخر وأن التحقيق التام لاحدهما يهدد الآخر بالاخفاق . ويمكن أن نطلق على الدور الاول الدور الانثوى وهنسا نجد أن للمرأة مجموعة من الخصائص تحدد الاتجاهات السليمة نحو الرجال

والاسرة والعمل والتعليم .. الخ . ومجموعة من خصائص الشخصية توصف عادة بمقارنة المرأة بالرجل فيقال عن المرأة انها اقل سيطرة من الرجل او اقل عدوانية وانها اكثر عطفًا ومشاركة وجدانية . أما الدور الآخر فهو دور حديث وهو الى حد كبير يطمس التمييز بين الجنسين وهو يتطلب من المرأة نفس الانماط السلوكية والاتجاهات التي يتطلبها من الرجال في نفس العمر ويمكن أن نطلق عليه الدور الحديث أو العصري .

وكلا الدورين ماثل في البيئة الاجتماعية خلال عملية التنشئة الاجتماعية ولو أن محتوى كل دور يختلف عن محتوى الدور الآخر مع اختلاف مراحل النمو . وينشأ صراع بين مقتضيات الدورين في مجالات التعليم والحياة الاجتماعية والاعداد المهني والتفوق في بعض مجالات الحياة وفي عدد من سمات الشخصية فمثلا يتطلب الدور العصري للمرأة أن تتفوق أكاديميا في الجامعة غير انها كثيرا ما تجد من يهمل في أذنها ناصحا بعدم التعمق حتى لا يصبح كل من يتقدم للزواج منها غير كفء لها . وقد نجد من ينصحها من أفراد الاسرة بأن تتعلم مهنة تعمل بها فهذا خير ضمان لزوج أفضل . وقد تدفع الاسرة بناتها ليحصلن على درجات عالية ولكنها قد تقارن بينها وبين فتاة تحسن شئون التدبير المنزلي واختيار الثياب الخ .. أن دور المرأة يقضى بأن مكانها الطبيعي في بيت زوجها وأنه لا حق لها في منافسة الرجال وأن عملها الاساسي هو اسعاد زوجها (٢) .

ويمكن القول أن الثنائية التي سنجدها في اتجاهات الشباب نحو المرأة ونحو اختلاطها مع الرجل وتعليمها وحققها في العمل وحقوقها السياسية ، بل وتجاه طبيعة الزواج واجراءاته ومركز الزوجة في الاسرة وغير ذلك ترجع الى العوامل التي أشرنا اليها والى ما يوجد من صراع بين مقتضيات دور المرأة كائنى ومتطلبات دورها المعاصر الذي لا يميز بين دورها ودور الرجل .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى الاجابة عن السؤالين الآتيين :

١ — ما هي الافكار المتداولة لدى شباب الجامعة عن المرأة وما هي اتجاهاتهم نحو اختلاط الجنسين وتعليم المرأة وحققها في العمل وحقوقها السياسية وما موقفهم من طبيعة الزواج واجراءاته ومركز الزوجة في الاسرة وتعدد الزوجات والطلاق ؟

٢ — ما أوجه الاتفاق في هذه الاتجاهات بين الذكور والاناث وبين المتزوجين وغير المتزوجين وما أوجه الاختلاف بينهم ؟

أداة البحث :

استفتاء أعده الدكتور ابراهيم حافظ واستخدمه في دراسة سابقة مع عينة مصرية (١) وهو يتناول مظاهر المشكلة موضوع البحث وقد جمع هذه العناصر من عدة مصادر . وتصنف العناصر التي تتناول جوانب العلاقة بين الجنسين على النحو التالي :

- ١ - الافكار المتداولة عن المرأة .
- ٢ - اختلاط الجنسين .
- ٣ - تعليم المرأة .
- ٤ - اشتغال المرأة بالاعمال العامة .
- ٥ - الحقوق السياسية للمرأة .
- ٦ - طبيعة الزواج واجراءاته .
- ٧ - مركز الزوجة في الاسرة .
- ٨ - مشكلة تعدد الزوجات .
- ٩ - مشكلة الطلاق .

وقد نقح واضع الاستفتاء استفتاءه وعدله في ضوء تعليقات ونقد عدد من مدرسي وأساتذة علم النفس والاجتماع في معاهد التربية وكليات الاداب ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأصبح في صورته النهائية ستون عنصرا وقد استخدم الباحث ستا وخمسين سؤالاً منها فقط وكرر أربعة عناصر ليتعرف على مدى اتساق الجيب في اجابته وقد استبعد كل اختبار غير صاحبه اجابته على اكثر من سؤال من الاربعة أسئلة المكررة . ويسبق الاستفتاء تعليمات مبسطة توضح طريقة الاجابة عنه وهى على أربعة أشكال :

موافق جدا - موافق الى حد ما ، غير موافق الى حد ما ، غير موافق بالمرة .

العينة :

تتكون عينة البحث عن النحو التالى :

١ - تسعون طالبا غير متزوج من طلاب جامعة بغداد من كلية التربية وكلية الشريعة ومن الجامعة المستنصرية وتراوح أعمارهم ما بين ١٩ سنة وثلاثون سنة .

٢ - تسعون طالبة غير متزوجة من طالبات جامعة بغداد من كلية التربية وكلية الشريعة ومن الجامعة المستنصرية في نفس المدى العمرى .

٣ - خمسون طالبا متزوجا من طلاب كلية التربية بجامعة بغداد وطلاب الجامعة المستنصرية . تراوحت أعمارهم ما بين عشرين وخمسة وثلاثين سنة .

٤ - خمسة وعشرون طالبة متزوجة من طالبات كلية التربية بجامعة بغداد وطالبات الجامعة المستنصرية تراوحت أعمارهن ما بين عشرين سنة وثلاثين سنة .

وقد طبق الاستفتاء على جميع افراد العينة بطريقة جمعية غفلا من الاسماء حتى يكون الصدق والصراحة رائدهم .

النتائج

أولا : الافكار المتداولة عن المرأة

نجد من دراستنا للبيانات في الجدول رقم (١) أن الطلاب والطالبات يتفقون على عنصر واحد هو « خلق الله المرأة لتخفف من قسوة الحياة على الرجل » فنسب الموافقين من الطلاب ٩٠ ٪ ونسبة الموافقات من الطالبات ٨٩ ٪ وعلى الرغم من أن هذا العنصر الصق بدور المرأة كائن من بدورها العصري إلا أن الغالبية من الجنسين توافق عليه .

أما في الفقرات السبع الأخرى فنجد اختلافا بين اتجاه الرجال واتجاه النساء . يوافق أكثر من نصف الرجال على أن المرأة مخلوق ضعيف وأنها أقل ذكاء منهم وأنها سبب معظم متاعب الحياة ، وأن الله خلقها متمعة للرجل ، وأغلب الظن أن هذا الاتجاه صادر عن تحيز في الثقافة العربية التي تعلق من قدر الرجل فهو الأقوى وهو الأذكى بل وهو يسقط عليها ويجعلها مسئولة عن متاعب الحياة ، بل وهي وسيلة الرجل لتحقيق له الاستمتاع . وهذه الاتجاهات قد تتلائم مع دور المرأة الانثوي التقليدي في المجتمع العراقي ولكن دورها الحديث الذي تمثله طالبة الجامعة يرفض معظم هذه المواقف ومن هنا نجد أن نسبة الموافقات من الطالبات على هذه العبارات تختلف اختلافا له دلالة احصائية عن نسبة الموافقين من الطلاب . فحوالي ربع الطالبات أو أقل يوافقن على أن « المرأة مخلوق ضعيف » وعلى أن « السفور يتنافى مع مبادئ الدين » وعلى أن المرأة خلقها الله متمعة للرجل وعلى أن الرجال أكثر ذكاء من النساء وعلى أنها مسئولة عن متاعب الحياة .

ونجد نسبة أقل توافق على العبارة التي تقسو في الحكم على المرأة فتصفها بأنها شريرة بفطرتها ولكنها ما تزال نسبة عالية ٣٩ ٪ ونجد رفضا باتا وقاطعا لهذه العبارة من قبل غالبية الطالبات ، إذ نجد ٦ طالبات فقط من ١١٥ يوافقن على هذه العبارة ويظهر هذا التباين أيضا في الاستجابة للعبارة « النساء أقدر على مقاومة الغواية من الرجال » ففي الوقت الذي يوافق عليها أقل من نصف الرجال يوافق عليها ٨٣ ٪ من النساء .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين *

لم توجد فروق دالة احصائية في الاتجاهات بين هاتين الفئتين .

* استبعدت جداول المقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين لضيق حيز النشر .

جدول (١)
يبين اعداد ونسب المواقفين على الافكار المتعارضة عن المرأة
موزعة حسب الجنس

مستوى الدلالة الاحصائية	مجموع	اناث		ذكور		المنصر	رقم المنصر
		النسبة	عدد المواقفات	النسبة	عدد المواقفين		
١٠٠	٢٤٤	٢٧ %	٣١	٥٨ %	٨١	<p>المرأة مخلوق ضعيف الرجال اكثر ذكاء من النساء سفر المرأة يتنافى مع مبادئ الدين والاخلاق معظم متاعب الحياة سببها المرأة خلق الله المرأة متمعة للرجل النساء اقدر على مقاومة الغواية من الرجال خلق الله المرأة لتخفف من قسوة الحياة على الرجل المرأة شريرة بفطرتها</p>	١٥
١٠٠	٣٩٥	١٥	١٧	٥٤	٧٦		٢٤
١٠٠	٢٢٩	٣٠	٢٥	٦١	٨٥		٤٣
١٠٠	٣٤٨	٢٠	٢٣	٥٧	٨٠		٤٤
١٠٠	١٢٧	٢٩	٢٤	٥٢	٧٣		٤٩
١٠٠	٣٦١	٨٣	٩٦	٤٧	٦٦		٥٢
—	—	٨٩	١٠٢	٩٠	١٢٦		٥٥
١٠٠	٢٨٤	٥	٦	٢٩	٥٥		٥٨
			١١٥		١٤٠		

ثانيا : اختلاط الجنسين

مقارنة بين الجنسين :

من دراسة الجدول رقم (٢) نجد أن الاتجاه نحو التحرر يظهر في أن أقل من نصف الطلاب والطالبات يرون أن « اختلاط الجنسين مفسد للأخلاق » ويدعم هذا الاتجاه ما نجده في نسبة الموافقين على العنصر (٢١) « اختلاط الجنسين أفضل الوسائل لحسن الاختيار للزواج .. » إذ يوافق على هذه العبارة ٧٤٪ من الرجال و ٦٣٪ من النساء ويتفق ما يقرب من ثلثي الجنسين على أن « تخصيص أماكن خاصة للسيدات في المركبات العامة نظام سخيف » وينبغي أن ننوه هنا بأن الممارسة الشائعة في بغداد — وهي البيئة التي استقيت منها عينة البحث — هي عدم تخصيص أماكن في المركبات العامة فعلا للسيدات ، وقد يكون الاتجاه هنا متأثرا بالواقع الذي يعيشون فيه — ويلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات الطلاب والطالبات على هذه المواقف الثلاث .

وبينما نجد اتفاقا بين الجنسين في اتجاهاتهما نحو المواقف الثلاث السابقة نجد اختلافا في المواقف الأخرى فما زالت غالبية الطلاب ٦٤٪ ترى أن نزول المرأة الى ميدان العمل يعرضها للزلل وترفض غالبية الطالبات هذا الموقف فنسبة المعارضات له تبلغ ٧٧٪ . أما بالنسبة لتشجيع النساء على ممارسة الرياضة في الاندية فنجد الرجال متحفزين إذ لا يوافق منهم على ذلك إلا الخمس تقريبا بينما ترتفع هذه النسبة عند النساء لتصل الى ٤٣٪ . وهي أقل من النصف ومعنى هذا أن الاتجاه المحافظ ما زال غالبا حتى عند النساء أصحاب الحق في هذه الحرية . وهو أمر متوقع إذ أن المجتمع العراقي ما زال شديد المحافظة بالنسبة لممارسة المرأة للرياضة ولظهور نشاطها في الاندية الأمر الذي يجعل هذه النسبة رغم أنها أقل من النصف تمثل طموحا شديدا من قبل المرأة نحو التحرر . ويوافق ١٥٪ من الرجال على العنصر « مراقبة الرجال للنساء تهذب الخلق » ونجد هذه النسبة ترتفع الى ٢٦٪ عند النساء . أي أن هذا الموقف يلقي المعارضة من الجنسين على السواء وهو أمر متوقع لأنها ممارسة غريبة على الثقافة العراقية العربية ولصيقة بثقافات أجنبية ، ويحتمل أن تكون موافقة هذه النسبة من الطلاب والطالبات على هذا العنصر تعبيرا عن محاولة التعلق بثقافة أجنبية ترتبط في الأذهان بالتقدم والتحضر . وقد اتضح أن الفروق بين الطلاب والطالبات في هذه المواقف الثلاث لها دلالة احصائية ولا يمكن أن تحدث بالصدفة .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

ان استجابات المتزوجين وغير المتزوجين من الطلاب لا تختلف اختلافا له دلالة احصائية ازاء خمسة مواقف . والفرق ذو المعنى الوحيد بين المجموعتين موجود في العنصر (١) وهو « مراقبة الرجال للنساء تهذب الخلق » فعلى الرغم من أن نسبة الموافقين عليه من غير المتزوجين منخفضة هي ٢٥ فردا من ٩٠ أي ٢٨٪ إلا أن هذه النسبة تتضاءل بدرجة كبيرة عند المتزوجين

جدول (٢)
يبين اعداد ونسب المواقفين على عناصر اختلاط الجنسين
موزعة حسب الجنس

مستوى الدلالة الاحصائية	مربع كا	انثاء		ذكور		المعصر
		%	التكرار	%	التكرار	
—	—	٤١	٤٧	٤٥	٦٣	١
٠.٥	٤٣٤	٢٦	٣٠	١٥	٢١	١٢
—	—	٦٣	٧٣	٧٤	١٠٤	٢١
٠.٠١	٤٣١٠	٢٣	٢٦	٦٤	٨٩	٢٦
—	—	٦١	٧٠	٦٢	٨٧	٣٧
٠.٠١	١٦٣٤	٤٣	٤٩	١٩	٢٧	٥٩

اذ يوافق ٦ افراد من خمسين على هذا العنصر . وقد يعنى هذا أن الاعزب اكثر تحررا في اتجاهه ازاء هذا الموقف من المتزوج واكثر تقبلا ولو على المستوى اللفظي لهذه الممارسة . واذا انتقلنا الى الاناث فائنا لا نجد لعامل الزواج تأثيرا في اتجاه المرأة نحو هذا لموقف .

ونجد في مجموعة الاناث ان للزواج تأثيرا في الاستجابات على عنصرين الاول « اختلاط الجنسين مفسد للاخلاق » اذ نجد ٤٥ ٪ من غير المتزوجات يوافقن على هذه العبارة مقابل ٢٤ ٪ من المتزوجات . وهو فرق يقترب من الدلالة الاحصائية . وقد يكون الاختلاط خطرا بالنسبة للفتيات قبل الزواج اذ يعرضهن للقليل والقال في مجتمع محافظ ، فاذا ما تزوجن اصبح الاختلاط عن طريق التزاور بين الأسر غير معرض لضغوط اجتماعية كذلك التي نجدها عند غير المتزوجات . وهناك فرق آخر له دلالة احصائية بين المتزوجات وغير المتزوجات في استجابات الموافقة على العنصر « تخصيص أماكن خاصة للسيدات في المركبات العامة نظام سخيف » اذ يوافق على هذه العبارة ٩٢ ٪ من المتزوجات وتنخفض هذه النسبة جدا عند غير المتزوجات لتصل الى ٥٢ ٪ .

ثالثا : تعليم المرأة

مقارنة بين الجنسين

وواضح من الجدول (٣) ان غالبية الطلاب والطالبات يوافقون على أن المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم حق طبيعي للفتاة . وقد يرجع هذا الاتفاق الى التسليم بالحق وان لم يرتبط بتنفيذه ويلاحظ أن نسبة أعلى من الاناث (٨٩ ٪) من الاناث توافق على هذا اذا قورنت بنسبة الموافقين من الرجال (٧٩ ٪) والفرق بينهما له دلالة احصائية . ويرفض معظم الرجال عدم تكافؤ الزوجين في التعليم اذ نجد ٦١ ٪ من الرجال لا يوافقون على أن « زواج المتعلم بغير المتعلمة يضمن استقرار الحياة العائلية » وتوافق نسبة قريبة من هذا من الرجال ٥٩ ٪ على أن « زواج المتعلمة بغير المتعلم يؤدي الى فشل الحياة الزوجية » ولكن هذا الرفض لعدم التكافؤ يزداد حدة عند المرأة اذ نجد ٧٧ ٪ منهن يرفضن العنصر رقم (٤٠) ، ٧١ ٪ منهن يوافقن على العنصر رقم (٥٣) وهناك فرق له دلالة احصائية بين استجابات الاناث والذكور على هذين العنصرين ولعل هذا يرجع الى خشية المرأة من وطأة الثنائية الاجتماعية الموجودة التي تعطي للرجل أكثر مما تعطي للمرأة وترفع من قدره في البناء الاجتماعي من حيث السلطة والامتيازات الخ .

ولو ان اتجاهات الرجال هنا تدل على انحسار التيار المحافظ والاقبال على التيار التقدمي الذي يقرب بين الزوج والزوجة في الحقوق والواجبات .

ويظهر أكبر الفروق بين الطلاب والطالبات في العنصر (٤٨) « ينبغي قصر تعليم الفتاة على الفنون النسوية » وهنا نجد ما يقرب من نصف الرجال ٤٥ ٪ يوافق على هذه العبارة بينما تنخفض هذه النسبة كثيرا عند النساء لتصل

جدول (٣)
يبين اعداد ونسب المواقين على عناصر تعليم المرأة لعينة
عراقية موزعة حسب الجنس

مستوى الدلالة الاحصائية	مربع كا	اناث		ذكور		المعصر	
		نسبة المواقات	عدد المواقات	نسبة المواقين	عدد المواقين		
ر ٠.٥	٤ر٠٩	٪ ٨٩	١٠٢	٪ ٧٩	١١٠	المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم حق طبيعي للفتاة	٤
ر ٠.٠١	٢١ر٢٢	٦	٧	٢٩	٤٠	تعليم البنت يضمن من انوثتها	١٣
ر ٠.٠١	٨ر٤٦	٩	١٠	٢٢	٣١	بيت الزوجية نهاية امل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات	٢٣
ر ٠.٢	٦ر٥٧	٢٣	٢٧	٣٩	٥٤	زواج المتعلم بغير المتلمة يضمن استقرار الحياة المعائلية	٤٠
ر ٠.٠١	٣١ر٤٣	١٣	١٥	٤٥	٦٣	ينبغي قصر تعليم الفتاة على الفنون النسوية	٤٨
ر ٠.٥	٤ر٤١	٧١	٧٢	٥٩	٨٢	زواج المتلمة بغير المتعلم يؤدي الى فشل الحياة الزوجية	٥٣

الى ١٣٪ وواضح هنا أن دور المرأة الجديد يتناقى مع هذا التضيق في التعليم وجعله قاصرا على النواحي النسوية ، ويظهر أيضا في استجابات الرجال وتشبثهم بمعالم ومقتضيات الدور التقليدى للمرأة . ويظل الفرق كبيرا بين الجنسين في العنصر (١٣) « تعليم البنت يضعف من اثوثها » اذ يوافق عليه ٢٩٪ من الرجال وتقل نسبة الموافقات من النساء على هذا جدا اذ تصل الى ٦٪ ولعل انخفاض نسبة الموافقين من الرجال على العنصر « بيت الزوجية نهاية أمل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات » يرجع الى تناقض هذا الاتجاه مع ما جاء في العنصر رقم ٤ ومع افكار أصبحت مقبولة في عالم الرجل والمرأة على السواء في ذلك القطاع من الجامعيين الذين أخذت منهم العينة . والحق أن نسب الاستجابات الموضحة في الجدول السابق تدل على أن تعليم المرأة لم يعد كما كان في الماضى (في العهد العثمانى مثلا) سبيلا الى افساد المرأة .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

عند مقارنة المتزوجين بغير المتزوجين من الجنسين في العناصر الخاصة بتعليم المرأة اتضح أنه لا توجد بينهما فروق ذات دلالة احصائية الا في عنصر واحد هو « بيت الزوجية نهاية أمل كل فتاة فلا داعى لتعليم الفتيات » اذ وجد أن المتزوجات يوافقن على هذه العبارة بنسبة أكبر من غير المتزوجات وأن هذا الفرق يصدق أيضا على الذكور ويقترب من الدلالة الاحصائية .

رابعا : حق العمل

مقارنة بين الجنسين :

يوافق ٦٣٪ من الرجال على أن المرأة لا تستطيع تحمل مسئوليات المناصب الوزارية ويعبر عن نفس هذا الاتجاه ما يقرب من نصف الاناث . وهذه الاستجابات تتناسب مع الدور التقليدى للمرأة وليس مع دورها العصرى الذى يساوى بين المرأة والرجل في فرص العمل مهما ارتفعت مكانته الاجتماعية . ويلاحظ أن ٤٨٪ من الرجال يرون أن البيت هو المكان الطبيعى للمرأة فينبغى قصر الوظائف على الرجال وتنخفض نسبة الاناث الموافقات الى ١٩٪ وهو أمر متوقع ويتفق مع هذا النمط الاستجابى أن ٦٤٪ من الرجال يرون أن العمل يؤدي الى الاختلاط وقد يعرض المرأة للزلل وتنخفض هذه النسبة عند الاناث كثيرا لتصبح ٢٣٪ . وتزيد نسبة الموافقين من الرجال على أن وظائف القضاء والنيابة لا تناسب النساء (٧٤٪) على نسبة الموافقات من النساء (٥٧٪) . وتتضح الثنائية والتضارب في الاتجاهات عند الرجال عندما ترى أن ٦١ منهم يوافقون على وجوب مساواة المرأة بالرجل في الاجر في نفس العمل . وكما هو متوقع ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٩١٪ عند الاناث وتختلف استجابات الاناث عن الذكور اختلافا له دلالة احصائية . وبعبارة أخرى لا يمكن أن نرجع هذه الفروق الى الصدفة وواضح أن هذه النتائج في خطها العام تدعم وجود تناقضات وصراعات تظهر في التشبث بمقتضيات الدور التقليدى الانثوى للمرأة حينما وتتبنى مقتضيات الدور العصرى للمرأة حينما آخر .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

يدل التحليل الاحصائى على أنه ليس لعامل الزواج تأثير في تشكيل اتجاهات الرجال والنساء نحو حق المرأة في العمل .

جدول (٤)
يبين اعداد ونسب المرافقين على عناصر حق المرأة في العمل
لمينة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

مستوى الدولة الإحصائية	مربع ك	إناث		ذكور		المنصر	رقم
		%	التكرار	%	التكرار		
٢٠١	٧٢١٨	٤٦	٥٣	٦٣	٨٨	لا تستطيع المرأة تحمل مسؤوليات المناصب الوزارية	١٨
٢٠٠١	٢٢٢٥٩	١٩	٢٢	٤٨	٦٧	البيت هو المكان الطبيعي للمرأة فينبغي قسر الوظائف على الرجال	٢٦
٢٠٠١	٤٣٢٠٦	٢٣	٢٦	٦٤	٨٩	نزول المرأة الى ميدان العمل يجعلها تختلط بالرجال ويعرضها للزلازل	٤٦
٢٠٠١	٣٠٣٧	٩١	١٠٥	٦١	٨٦	يجب مساواة المرأة بالرجل في الاجر على نفس العمل	٥٦
٢٠١	٨٥٢	٥٧	٦٥	٧٤	١٠٣	وظائف القضاء والنيابة لا تناسب النساء	٥٦

خامسا : الحقوق السياسية للمرأة

مقارنة بين الجنسين

يرى ٥٧٪ من الرجال أن الأحزاب النسائية بدعة ينبغي مقاومتها . وتنخفض نسبة الموافقات بين النساء لتصبح ٤٣٪ . أما في العبارات الثلاث الأخرى فنجد أن نسب الطالبات الموافقات عليها ترتفع عن نسبة الرجال وهذا أمر متوقع لأن الرجال أكثر تحفظا ومحافظا في إعطاء المرأة حقوقها السياسية إذا قورنوا بأصحاب هذه الحقوق . ونجد أعلى نسبة من الرجال توافق على العبارة (٤١) « أنصار منح المرأة حق الانتخاب على حق في دعواهم » وتبلغ هذه النسبة ٦٣٪ ولعل ذلك يرجع إلى أنها صيغت لتعبر عن فئة معينة من الناس هم أنصار منح المرأة حق الانتخاب ولا تضع أمام أفراد العينة موقفا مباشرا عليهم أن يحددوا اتجاههم نحوه . ولقد دل التحليل الإحصائي باستخدام مربع كاي على أن هناك فرقا له دلالة إحصائية بين الجنسين في استجاباتهم للعناصر ٣ ، ٤١ ، ٥١ أما في العنصر ٣٠ فإن الفرق لم يصل إلى مستوى الدلالة وقد يعزى ذلك إلى أن هذا العنصر يتكلم عما ينبغي أن يكون ومن هنا تقاربت استجابات الطلاب والطالبات ، على أن من الملامح المشرقة أن نجد نسبيا تقترب من النصف أو تزيد عليه من الرجال توافق على إعطاء المرأة حقوقها السياسية .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجات وغير المتزوجات في استجاباتهن لهذه المواقف الأربع التي تعبر عن إعطاء المرأة حقوقها السياسية وإن لوحظ أن نسبة الموافقات من المتزوجات تنقص قليلا عن النسبة من غير المتزوجات ولعل في هذا رضوخا للدور التقليدي للمرأة نتيجة لما يحتملته من إشباعات من دور الزوجة والام ... الخ . ومثل هذا الاتجاه نجده أيضا عند الرجال ولو أن الفروق ليس لها دلالة إحصائية في ثلاثة عناصر . أي أن المتزوجين يميلون إلى المحافظة أكثر من غير المتزوجين والفرق الوحيد ذو الدلالة الإحصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين يوجد في العنصر « تمثيل المرأة في المجالس النيابية مطلب عادل » إذ نجد أن ٣٨٪ من المتزوجين يوافقون على هذا بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٥٩٪ عند غير المتزوجين وهذا الفرق لا يمكن أن يحدث بالصدفة .

جدول (٥)
يبين أعداد ونسب الموافقين على عناصر الحقوق السياسية
للمرأة لفئة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

مستوى الدالة الإحصائية	مربع كا	إناث		ذكور		المنصر	رقم
		النسبة	المعد	النسبة	المعد		
٠.٥	٥٣٥	٪ ٤٣	٤٩	٪ ٥٧	٨٠	الأحزاب النسائية بدعة ينبغي مقارنتها يجب إشراك المتعلمات في الحياة السياسية الى جانب الرجال	٣٠
—	٣١٣	٦٢	٧١	٥١	٧١	إنصار منع المرأة حق الانتخاب على حق في دعواهم	٤١
٠.٥	٤٦٩	٧٦	٨٧	٦٣	٨٨	تمثيل المرأة في المجالس النيابية مطلب عادل	٥١
٠.٠١	١٤٥١	٧٥	٨٦	٥١	٧٢		

سادسا : طبيعة الزواج واجراءاته

مقارنة بين الجنسين :

يلاحظ أن ٧٩ ٪ من الرجال يوافقون على أن من حق الشاب وحده اختيار شريكة حياته وتزيد هذه النسبة لتصل الى ٨٨ ٪ يوافقون على « لا يكون الزواج صحيحا الا بعد اتمام مراسيمه الدينية » مع ملاحظة أن العبارة الاولى تمثل خروجاً على الاطار التقليدي المحافظ وتمثل الثانية نوعاً من التمسك به ، وهكذا تظهر ثنائية في القيم تنعكس في استجابات العينة ازاء هذين الموقفين ويدعم هذه الثنائية ما نجده في الاستجابات على العنصر (٢٩) حيث يرى ٦٧ ٪ من الرجال أن « موافقة الأبوين شرط أساسي لتمام الزواج » وفي نفس الوقت يوافق ٨٥ ٪ من الرجال على أن من حق الفتاة رفض من يتقدم لخطبتها حتى ولو وافق أبوها . ولو أن العبارة هنا تتحدث عن الحق وقد يختلف ما هو حق عما يحدث فعلا .

ان نسبة الموافقات على المواقف الاربعة السابقة تختلف عن نسبة الموافقين عليها اختلافاً له دلالة احصائية ويلاحظ أن اتجاه الفتيات أكثر محافظة من الفتيان كما يظهر في النسب الموافقة على العنصرين ٨ ، ٢٩ ولكن هذا لا يجب الثنائية الموجودة إذ تبرز في موافقة الفتيات بنسبة ٩٣ ٪ لتأكيد حقهن في رفض من يتقدم للخطبة حتى ولو وافق الوالدان وتنقص نسبة الموافقات على العنصر (٥) عن الموافقين لان السؤال ينص على الشاب دون الانثى .

ونجد نسبة من الرجال تقترب من النصف توافق على « أن الزواج شر لا بد منه » وعلى « أن الزواج رابطة مقدسة لا ينبغي فصمها مهما كانت الاسباب » ويبدو في الموافقة على العبارتين نوع من التناقض ولعل المجيبين بالموافقة على الموقف الاول رفضوا الموقف الثاني وإذا كان صحيحاً فإن الامر يخرج الصورة من التناقض وقد وجد أن هذا صحيحاً عند الغالبية بمراجعة أوراق الاجابة . والنساء أكثر رفضاً لاعتبار « الزواج شر لا بد منه » إذ أن نسبة الموافقات تنخفض الى ما يقرب من الثلث . ويلاحظ أن نسبة أعلى من النساء ٦٩ ٪ توافق على أن « الزواج رابطة مقدسة لا ينبغي فصمها مهما كانت الاسباب » والفرق بين الرجال والنساء له دلالة احصائية عالية . وتنخفض نسبة الموافقين على العناصر ٢٢ ، ٣٢ ، ٥٠ ولاشك أن هذه المواقف ترتبط بأفكار دينية راسخة في الثقافة العربية ولذلك فإن هذه النسب على انخفاضها تعتبر دالة على نوع من الثورة والتحرر على تقاليد راسخة . ولا تختلف الفتيات عن الفتيان في اسجاباتهم بالنسبة للعنصرين ٢٢ ، ٣٢ وهن أكثر رفضاً للعنصر ٥٠ من الرجال والفرق بين الجنسين له دلالة احصائية عالية .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين الا في موقف واحد في عينة الاناث إذ ترى غير المتزوجات أن موافقة الأبوين شرط أساسي لتمام الزواج بنسبة أعلى من المتزوجات وقد يرجع هذا الى عدم رضا بعضهن عن زواجهن وإلى أن الخبرة الفعلية كشفت لهن عن عدم حكمة بعض الآباء وعدم نضج آرائهم في هذا الموضوع .

جدول (٦)
يبين أعداد ونسب الموافقين على عناصر « طبيعة الزواج وأجوائه »
من عينة عراقية من طلاب وطالبات الجامعة

مستوى الدلالة الإحصائية	مربع كا	إناث		ذكور		المفصر	رقم المفصر
		%	التكرار	%	التكرار		
٠.٢	٦٤٩	٦٥	٧٥	٧٩	١١١	من حق الشباب وحده اختيار شريكة حياته	٥
٠.٥	٥٠٠	٩٦	١١٠	٨٨	١٢٣	لا يكون الزواج صحيحا الا بعد اتمام مراسيمه الدينية	٨
٠.٥	٤٩٦	٣٥	٤٠	٤٨	٦٧	الزواج شر لا بد منه	١٩
—	—	٤٠	٤٦	٣٢	٤٥	عقد الزواج مقد عادى يمكن فسخه لاي اخلال بشروطه	٢٢
٠.١	٨٨٣	٨٣	٩٦	٦٧	٩٤	موافقة الابوين شرط اساسى لاتمام الزواج	٢٩
—	٣٣٩	٣٤	٧٩	٢٤	٣٣	الزواج تعيد لامبرر له لحرية الرجل والمرأة	٣٢
٠.١	٨٤٨	٦٩	٣٩	٥١	٧١	الزواج رابطة مقدسة لا ينبغي فسخها معها كانت الاسباب	٣٦
٠.٥	٣٨٤	٩٣	١٠٧	٨٥	١١٩	من حق الفتاة رفض من يتقدم لخطبتها حتى ولو وافق ابوها	٣٨
٠.١	٩٦٩	٨	٩	٢٢	٣١	لا داعى في الزواج لكتابة اى عقد بل يكفى الرضاء والقبول من الطرفين	٥٠

سابعاً : مركز الزوجة في الاسرة

مقارنة بين الجنسين

يوافق أكثر من ٧٠ ٪ من الرجال على أن « الزوج هو السيد المطلق في البيت » وعلى أنه « ينبغي ألا تتصرف المرأة في ممتلكاتها بغير إذن زوجها » وعلى أن « وظيفة الرجل في الاسرة العمل والكسب ، والمرأة خدمة زوجها وأولادها » وعلى أن « اتفاق الميثاق والميول رغم اختلاف الدين والجنسية يكفي لسعادة الزوجين » والعبارات الثلاث الأولى تعبر عن الدور التقليدي للرجل والمرأة في المجتمع العربي من حيث اعطاء الرجل حقوقاً أكثر من المرأة ومن حيث أن هناك أدواراً في مجال العمل تتناسب مع كل منهما وتقتصر عليه . أما العبارة الرابعة فقد تشير الى نوع من التحرر من هذا الإطار التقليدي ولقد وجد أن الإناث يستجبن لهذه المواقف الأربع استجابات تختلف اختلافاً له دلالة احصائية عن الذكور أي أن الإناث أميل الى رفض الدور التقليدي للزوجة وتدعيم الدور العصري وملامحه ومن هذا نجد أن نسبة الموافقات على الموقف الأول أقل من النصف وتزيد عن النصف قليلاً في الموقف الثالث ولكن ما يزيد عن ٦٠ ٪ منهم يرون أنه لا ينبغي أن تتصرف المرأة في ممتلكاتها بغير إذن زوجها وهذا تبرز الثنائية التي أشرنا إليها من قبل ففي الوقت الذي يميل فيه الى رفض الدور التقليدي ما زلن يتشبهن ببعض ملامحه ويدعم هذه الثنائية عدم موافقة ٥٧ ٪ من الإناث على أن اتفاق الميول والميثاق رغم اختلاف الدين والجنسية يكفي لسعادة الزوجين » ونجد أيضاً اختلاف الذكور عن الإناث في الاستجابة للعنصر (٦٠) « لا بأس من أن يقوم الرجل من أعوجاج زوجته بالضرب أحياناً » بينما يوافق على ذلك أكثر من ٥٠ ٪ من الرجال تنخفض هذه النسبة الى ١٣ ٪ عند الإناث وفي هذا الموقف تبرز الموافقة على اعطاء الرجال حقوقاً أكثر مما يتاح للنساء .

وهناك عنصران لم يوجد خلاف بين الجنسين في الاستجابة إزاءهما الأول هو « إدارة شؤون البيت من اختصاص الزوجة وحدها » يوافق على ذلك ٦٦ ٪ من الرجال لأن هذا العنصر يمثل جانباً من جوانب دور المرأة التقليدي ، ولعل موافقة نسبة مماثلة من الإناث عليه يرجع الى أنه مجال تستقل فيه ويتضح هذا من العبارة « من اختصاص الزوجة وحدها » وهو مجال للسيطرة وممارسة النفوذ ، وهو دور تعد له الأنثى خلال عملية التطبيع الاجتماعي في البيت وفي المدرسة بل ومن خلال لعبها وقد يرجع تقارب نسبة الموافقين والموافقات على العنصر (٣٩) وظيفة المرأة التي خلقها الله لها انجاب الأطفال . الى أنه يعبر عن موقف مرتبط بطبيعة الأنثى البيولوجية وقد اتشحت صياغته بثوب ديني .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لم توجد فروق لها دلالة احصائية بين استجابات المتزوجات وغير المتزوجات إزاء هذه المواقف السبعة التي تتصل بمركز الزوجة في الاسرة أما عن الذكور فقد وجد فرق واحد دال احصائياً وذلك في العنصر (٣٩) فيرى ٦٦ ٪ من المتزوجين أن وظيفة المرأة التي خلقها الله لها انجاب الأطفال بينما كانت النسبة من غير المتزوجين ٤٨ ٪ وتعتبر هذه الوظيفة أحد مكونات دور المرأة التقليدي .

جدول (٧)
يبين اعداد ونسب المواقين على عناصر ((مركز الزوجة في الاسرة))
موزعة حسب الجنس

مستوى الدالة	مربع كا	الاناث		الذكور		العنصر	رقم العنصر
		النسبة	عدد المواقات	النسبة	عدد المواقين		
٢٠٠١	٢٠٥٩	٤٣	٤٩	٧١	٩٩	الزوج هو السيد المطلق في البيت ادارة شؤون البيت من اختصاص الزوجة وحدها	٢
—	—	٦٥	٧٥	٦٦	٩٣	وظيفة الرجل في الاسرة العمل والكسب والمرأة خادمة زوجها وأولادها	١٧٢
١	٧٥٦	٥٦	٦٥	٧٣	١٠٢	اتفاق المشاركة والميول رغم اختلاف الدين والجنسية يكفي لمساعدة الزوجين	٢٧
٢٠٠١	٢٠٥٩	٤٣	٤٩	٧١	٩٩	وظيفة المرأة التي خلقتها الله لها انجاب الاطفال ينبغي الا تقتصر المرأة في ممتلكاتها بغير ان زوجها	٢٩
—	—	٤٩	٥٦	٥٤	٧٦	لا بأس من أن يقوم الرجل من اعوجاج زوجته بالضرب أحياناً	٥٧١
٢٠٢	٦٣٨	٦٤	٧٤	٧٩	١١٠		٦٠
٢٠٠١	٤٠١٢	١٣	١٥	٥١	٧١		

ثامنا - تعدد الزوجات

مقارنة بين الجنسين :

يلاحظ أن ٦٠ ٪ من الرجال أو يزيد يوافقون على العناصر (١١) ، (٢٥) ، (٤٢) وتبدو الثنائية في هذه الاستجابات ففي الوقت الذي توافق فيه الأغلبية على أن من حق الرجل أن يتزوج على امرأته إذا لم تنجب أطفالا ، وأنه لا بأس من تعدد الزوجات إذا أمكن العدل بينهما توافق نسبة مماثلة على أن « جمع الرجل بين أكثر من زوجة فيه اهدار لكرامة المرأة » واتجاه النساء ازاء هذه المواقف مخالف لاتجاه الرجال إذ يوافق أقل من نصفهن على العنصر (١١) وترتفع هذه النسبة لتصبح ٨٧ ٪ بالنسبة للعنصر (٢٥) الذي يعبر عن موقف يرتبط بدور المرأة المعاصر ويجيب رفض تعدد الزوجات من الغالبية حتى لو أمكن العدل بينهما (عنصر ٤٢) امتدادا منطقيا سليما لاتجاه الاناث نحو المساواة في الحقوق مع الرجال .

ويوافق أقل من نصف الرجال على المواقف الثلاث الأخرى المتمثلة في العناصر ٧ ، ٣٥ ، ٤٧ ومعنى هذا أن أغلبية الرجال تبدي عدم موافقتها على هذه المواقف الثلاث ويمكن أن نستنتج من هذا أن أكثر من نصف الرجال ينظرون الى الموقفين ٧ ، ٣٥ نظرة تقدمية تدعم دور المرأة الحديث . وتختلف استجابات النساء اختلافا له دلالة احصائية عن استجابات الرجال ازاء هذين الموقفين فتتخفص نسبة الموافقات على « تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة النساء » لتكون ٩ ٪ وتزيد لتصبح ١٣ ٪ يوافقن على « لا مانع من تعدد الزوجات للقادرين من الناحية المالية » ويتضح من هذه الاستجابات أن غالبية الاناث يرفضن هذين الموقفين الخاصين بـ « تعدد الزوجات » وهو أمر متوقع ولاسيما في عينة من طالبات الجامعة . أما بالنسبة للعنصر (٤٧) فنجد أن غالبية الرجال لا توافق على « التعاليم الدينية لا تقر تعدد الزوجات » وقد صيغت العبارة على نحو منافي لحقيقة دينية ، إذ أن تعاليم الاسلام تقر تعدد الزوجات ولو أنها وضعت له شروطا صعبة التحقيق ، ولكن الموافقة على هذا الموقف الديني تعنى تشبها بحق للرجل لا يعطى للمرأة ويعتبر من مقتضيات الدور التقليدي للزوج وان اتخذ تكأة من الدين . من هنا اختلفت نسبة الموافقات على هذا الموقف عن نسبة المواقفين اختلافا له دلالة احصائية . وهنا يظهر تقابل واضح بين اتجاه الرجل واتجاه المرأة نابعا من متطلبات دور كل منهما الاجتماعي وما يصبو اليه من حقوق .

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتزوجين وغير المتزوجين في خمسة مواقف والموقف الوحيد الذي يميز بين المجموعتين هو « تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة عدد النساء » إذ يوافق على هذه نسبة اكبر من العزاب اذا قورنوا بالمتزوجين .

جول (٨)
يبين اعداد ونسب المواقين على عناصر تعدد الزوجات
موزعة حسب الجنس

مستوى الدلالة الإحصائية	مربع كا	إناث		ذكور		المفصر	رقم المفصر
		%	التكرار	%	التكرار		
٠٠١	٤٥٨٦	٩	١٠	٤٨	٦٧	تعدد الزوجات حل طيب لمشكلة زيادة عدد النساء	٧
٠٠١	١٣١٨	٤١	٤٧	٦٤	٨٩	للرجل أن يتزوج على امراته إذا لم تنجب له أطفالا	١١
٠٠١	٢٢٥١	٨٧	١٠٠	٦٠	٨٤	جميع الرجل بين أكثر من زوجة فيه إهدار للكرامة المرأة	٢٥
٠٠١	٣١٤٢	١٣	١٥	٤٦	٦٤	لا مانع من تعدد الزوجات للقادرين من الناحية المالية	٣٥
٠٠١	٢٩٨٥	٢٩	٣٣	٦٣	٨٨	لا بأس من تعدد الزوجات إذا أمكن المعدل بينهما	٤٢
٠٠١	١١٦٣	٥٣	٦١	٣٤	٤٧	التعاليم الدينية لا تقر تعدد الزوجات	٤٧

تاسعا : مشكلة الطلاق

مقارنة بين الجنسين

يوافق ٩٥ ٪ من الذكور على العنصر (١٠) ويوافق ٦٧ ٪ منهم أو يزيد على العناصر ١٤ ، ١٦ ، ٢٨ ونلاحظ هنا أن استجابات الرجال ليست متسقة وهى تنم عن خلط أو ثنائية فى الاتجاهات . وهذه الثنائية تعكس قيما سائدة فى المجتمع فبينما نجد الاغلبية الساحقة توافق على وجوب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية نجد أن ٦٧ ٪ يوافقون على أن « عدم وفاء الزوج لزوجته ليس مبررا كافيا للطلاق » وهنا نجد ميلا الى اعطاء الرجل حقوقا لا تعطى للمرأة فعدم وفاء الزوج لزوجته لا يكفى كسبب للطلاق ولكن عدم وفاء الزوجة لزوجها وأن عبر عنه فى صورة عنيفة يعتبر مبررا كافيا للطلاق ونجد امتدادا لهذا الخط فى موافقة ٧١ ٪ من الذكور على أن « قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق » ويوافق ٧١ ٪ من الرجال على أن « الطلاق حل سليم للزواج غير السعيد » وهى نسبة عالية تعبر عن اختلاف عن الموقف الذى يتمثل فى الحديث النبوى الذى يقرر أن أبغض الحلال عند الله الطلاق . وموافقة ٥٠ ٪ من الرجال على العنصر (٦) « يجب أن يكون الطلاق وفقا على ارادة الزوج وحده » تتماشى مع الدور التقليدى للرجل . غير أننا هنا نجد انقساماً بالمناصفة بين الموافقين على هذا والمعارضين له . أى بين الموقف التقليدى المحافظ والموقف التقدمى . وأقل النسب موافقة هى تلك التى نجدها فى العنصر « عقم الزوج سبب كاف للطلاق » وهنا نجد أن معظم استجابات العينة صادرة عن مراعاة حقوق الرجل وتدعيمها .

ولقد اختلفت استجابات الاناث اختلافا له دلالة احصائية فى أربع عناصر من الست ولم يوجد مثل هذا الفرق فى العنصرين (١٤) و (٢٨) ونلاحظ أن اغلبية النساء توافق على أنه يجب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية . وهو موقف أخلاقى ودينى متوقع ولكن أثر الدور الاجتماعى أدى الى جعل نسبة الموافقات على هذا العنصر أقل من نسبة الموافقين أى انهن أكثر تسامحا فى هذا الموقف مع بنات جنسهن . وتوافق نسبة أقل من النساء على أن « قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق » ولكن هذه النسبة ما زالت عالية تزيد عن النصف بقليل ، ويبدو أن قسوة الزوج وسوء معاملته قيمة مقبولة فى المجتمع بحيث يقبلها أكثر من نصف عينة البحث مع أنهن من المتعلقات الجامعيات ولا يعتبرنها مبررا كافيا للطلاق .

وأكبر فرق بين الاناث والذكور نجده ازاء العنصر (٦) « يجب أن يكون الطلاق وفقا على ارادة الزوج وحده » ويبدو أن هذه القضية أكثر حيوية وأهمية من قسوة الزوج ووفائه لأنها تمثل حقا من الحقوق الهامة التى يتمتع بها الرجل والتى ترغب المرأة فى أن يكون لها كلمة فيه وتأثير متكافئ ، وأن كان هذا الفرض يمثل بعدا عن الاتجاهات التقليدية المحافظة . ونجد أيضا أن نسبة الموافقات على العنصر (٢٨) « عقم الزوج سببه كاف للطلاق » أقل بكثير من نسبة الموافقين من الرجال .

جدول (٩)
يبين أعداد ونسب المواقين على عناصر الطلاق
موزعة حسب الجنس

مستوى الدلالة الإحصائية	مربع كا	إناث		ذكور		رقم العنصر
		%	عدد المواقات	%	عدد المواقين	
٠.٠١	١٨٨٢	٩	١٠	٥٠	٧٠	٦
٠.٠٥	٤٢٣	٨٧	١٠١	٩٥	١٣٣	١٠
—	—	٧٢	٨٤	٧١	٩٩	١٤
٠.١	٨٩٠	٥٢	٦٠	٧١	٩٩	١٦
٠.٥	٤٧٥	٢٩	٣٣	٤١	٥١	٢٠
—	٢٥٦	٥٤	٦٤	٦٧	٩٤	٢٨
<p>العنصر</p> <p>يجب أن يكون الطلاق وفقا على ارادة الزوج وحده</p> <p>يجب طلاق الزوجة اذا ارتكبت جريمة الخيانة الزوجة</p> <p>الطلاق حل سليم للزواج غير السميد</p> <p>قسوة الزوج وسوء معاملته لا يكفيان كسبب للطلاق</p> <p>عقم الزوج سبب كاف للطلاق</p> <p>عدم وفاء الزوج لزوجته ليس مبررا كافيا للطلاق</p>						

مقارنة بين المتزوجين وغير المتزوجين :

الفرق الوحيد ذو الدلالة الاحصائية وجد في العنصر (١٤) حيث وجد أن عدد الموافقين من المتزوجين أعلى من عدد الموافقين من غير المتزوجين « الطلاق حل سليم للزواج غير السعيد » وقد يرجع هذا الفرق الى أن غير المتزوجين يرون الزواج في صورة أكثر اشراقاً ممن يعيشونه فعلاً .

خلاصة

كشفت هذه الدراسة الاستطلاعية لاتجاهات شباب الجامعة نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي عما يأتي :

أولاً : اختلاف النمط الاستجابي ازاء مواقف الاستفتاء تبعاً لاختلاف متطلبات الدور الاجتماعي للمرأة عن متطلبات الدور الاجتماعي للرجل .

ثانياً : ظهور ثنائية في الاتجاهات النفسية وتناقض يفسره ما طرأ على الدور الاجتماعي للمرأة من تغير ، وما ظهر من صراع بين مقتضيات دورها التقليدي ومتطلبات دورها العصري .

ثالثاً : أن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع العراقي خفف من سيطرة القيم التقليدية والاتجاهات المحافظة نحو المرأة وحقوقها مما أتاح بزوغ قيم معاصرة واتجاهات متحررة تواكب متطلبات العصر .

المراجع

١ — الدكتور ابراهيم حافظ : « الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع » . نشر في قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، اعداد الدكتور لويس كامل مليكه ، الدار القومية ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢ — الدكتور علي الوردي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي . مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٥ .

3 — Mirra Komarovsky, Cultural Contradictions and Sex Roles, in Robert F. Winch, Robert Mc Ginnis (eds.), Selected Studies in Marriage and the Family. New York, Henry Holt & Co. 1953.

**البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط
للتنمية الريفية في العالم العربي
للدكتور عبد الباسط محمد حسن
استاذ الاجتماع المساعد بكلية البنات - جامعة الازهر**

تمهيد :

لعل من أخطر الظواهر التي تسود البلاد العربية وغيرها من الدول النامية في الوقت الحاضر ظاهرة الثنائية الإقليمية وما يرتبط بها من ثنائية تكنولوجية وحضارية .

ويقصد بالثنائية الإقليمية Regional dualism اختلال التوازن الجغرافي للنمو ، ووجود هوة كبيرة تفصل بين مختلف قطاعات المجتمع (١٨ ، ص ٢٠) .

أما الثنائية التكنولوجية Technological dualism فيقصد بها انشطار الاقتصاد القومي الى قطاعين : أحدهما متقدم تكنولوجيا والآخر متخلف . ويعتمد القطاع الأول على الفن التكنولوجي المتقدم ، وعلى المشروع الصناعي الكبير ، ولذلك ترتفع انتاجية الفرد في هذا القطاع ، ويزيد دخله . أما القطاع الآخر فهو عبارة عن قطاع تقليدي زراعي يشتمل على الجزء الأكبر من الاقتصاد القومي المحلي ويعتمد على فن تكنولوجي متأخر وعلى أساليب بدائية في الانتاج لم تتغير منذ آلاف السنين ، وتنخفض فيه انتاجية الفرد ، كما ينخفض مستوى الدخل الفردي (١٣ ، ص ٣٦) .

ويقصد بالثنائية الحضارية cultural dualism وجود نوع من الانقسام في الإطار الحضاري العام بين ثقافتين تتصف أحدهما بالتححرر والإيجابية والحركية والعلمية ، والانفتاح على العالم الخارجي ، بينما تتصف الأخرى بالقداسة والسلبية والتواكل ، والثبات النسبي وعدم الأخذ بالأسلوب العلمي ، والانغلاق الحضاري .

وليس ثمة شك في أن اختلال التوازن الجغرافي للنمو له آثاره السيئة على المجتمع فالمناطق الأكثر تقدماً تعيش فيها نسبة ضئيلة من السكان وتحظى بارتفاع نسبي في مستويات المعيشة ، على حين أن المناطق الأقل تقدماً تعيش فيها الغالبية العظمى من السكان ، وتنخفض فيها مستويات المعيشة مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي ، وشيوع ظاهرة الفقر .

وقد فطنت أغلب الدول النامية بعد أن حصلت على استقلالها السلياسى الى أن التقدم الاقتصادى والنمو الاجتماعى لا يمكن تحقيقهما بتقدم شطر واحد من المجتمع على حساب الشطر الآخر ، وأدركت أن العدالة الاقتصادية والاجتماعية لابد وأن تتوفر لكافة المواطنين بغض النظر عن مهنتهم ومجال اقاماتهم .

لذلك اتجهت تلك الدول الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما لديها من طاقات وامكانيات وعملت على دفع عجلة التطور فى القطاع الريفى بسرعة فائقة ، لتضمن تحقيق التكامل والتوازن بين أجزاء الوطن الواحد .

وقد أخذت أغلب الدول النامية بأسلوب التخطيط لتعمل على تحقيق معدلات سريعة للنمو فى أقصر وقت مستطاع ، وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من الضياع فى الموارد المادية والبشرية ، مع ضمان التكامل بين أجزاء الوطن الواحد .

وتعتبر البحوث العلمية الاجتماعية ضرورة أساسية من ضرورات التخطيط للتنمية ، فمن طريقها يمكن وضع الخطط — فى النطاقين القومى والمحلى — على أساس واقعى ، وذلك بحصر الامكانيات القائمة ، وتقدير الاحتياجات الحقيقية للأفراد والجماعات والمجتمعات ، والتعرف على الظواهر والمشكلات والمعوقات التى تعترض سبيل التنمية كما يمكن الاستعانة بها فى متابعة المشروعات وتقويمها .. ليس هذا فحسب .. بل أن من الممكن الاستفادة بها فى وضع نظريات عامة تتعلق بالتغير وعوامله وعوائقه وبالقيادة والاتصال والعمل مع الافراد والجماعات والمجتمعات .

البحث العلمى والهندسة الاجتماعية :

يقصد بالهندسة الاجتماعية الاستعانة بنتائج البحث العلمى فى رسم السياسة الاجتماعية التى تحدد أهداف العمل الاجتماعى وفى وضع الخطط العامة .

وكثيرا ما تثار المناقشات ، ويحتدم الجدل حول امكانية الاستفادة بالبحث فى مجالات العمل الاجتماعى كان يقال مثلا : هل من الضرورى الاستعانة بالبحوث فى التخطيط للتنمية ؟

وتتشعب الاراء المتعلقة بهذا الموضوع الى ثلاثة :

فالرأى الاول لا يؤمن بالهندسة الاجتماعية أصلا على أساس عدم ايمانه بجدوى البحث العلمى فى شئون المجتمع . ويأخذ بهذا الرأى عادة كبار الموظفين الذين تدرجوا فى مسؤوليات الادارة ، واكتسبوا خبرات عملية يعقزون بها ، ولا يثقون فى سواها ، وخاصة ما يأتى عن طريق العلماء والباحثين . ويرى هؤلاء أن ظواهر المجتمع ليست فى حاجة الى بحث ، وان كل شئ واضح ، ولم يعد هناك ما لم يكتشف عن طريق الخبرة والتمرس

بالعمل (٣ ، ص ٣١) ، ولذا يصف « فرنسيسكوينت » ووضع المتخصص في العلوم الاجتماعية حينما يعمل في الميدان الحكومي بقوله :

« وعندما يعمل هذا الاختصاصي في الميدان الحكومي ، فان مركزه يكون صعبا دقيقا ، فهو يتمتع بمركز أكاديمي ، ولكنه لا يستند الى تقدير مهني كبير ، كما أن أسلوبه الخاص في رؤية الأشياء قد يزعج زملاءه الأكثر تصميمًا على إصدار تشريع أو انجاز مشروع معين ، يضاف الى ذلك أن نقص المعلومات عن المجتمع يحرمه من الأدلة المساندة لاستخدامها في الدفاع عن وجهة نظره ، ومن ثم فانه قد يرى المناقشة تمضي متباعدة عن وجهة نظره الخاصة (١١ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠) .

ويقف الرأي الآخر على النقيض من هذا تماما ، فهو يرفض الحركة والعمل في المجال الاجتماعي الا على أساس من البحث العلمي ، والدراسة الموضوعية الهادفة فعلى ضوء البيانات الدقيقة والحقائق العلمية التي يجمعها الباحثون عن امكانيات المجتمع واحتياجاته يمكن رسم السياسة الاجتماعية للدولة ، ووضع الخطط في النطاقين القومي والمحلي على أساس سليم .

أما الرأي الثالث فيقف موقفا وسطا ، اذ يؤمن بأهمية البحث العلمي الاجتماعي في تقصي الحقائق بطريقة موضوعية أقرب ما تكون الى الدقة على اعتبار أن التفكير العلمي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التفكير ، ومع ذلك فان هذا الرأي يقر بأن العمل لا يستطيع انتظار العلم حتى تظهر نتائجه ، وأن ضرورات العمل السريع لا مفر من مواجهتها بالرأي العملي للصرف ، ومن ثم فان المجتمع ينبغي الا يتوقف عن العمل العلمي حتى تضغط عليه دواعي العمل ، بل يشغل نفسه في كل وقت بهذا التفكير لتغذية التخطيط العلمي . وهذا الرأي الأخير هو الجدير بالاتباع في هذه المرحلة من مراحل نمو العلم الاجتماعي (٣ ، ص ٣٢) .

واذا نظرنا الى هذه القضية من جانبها الآخر ، أي الجانب الذي يرتبط بموقف العلماء والباحثين أنفسهم من مسائل السياسة العملية ، ونظرتهم الشخصية الى امكانية قيام تعاون بينهم وبين رجال التخطيط والاصلاح والادارة فاننا نرى انقسامهم بازاء هذه القضية الى فريقين :

فالفريق الاول منهم يرى أن تقتصر البحوث العلمية على الجوانب النظرية التي تستهدف تقديم اضافات مبتكرة الى العلم دون ما نظر الى ما قد يترتب على البحث من تطبيقات عملية . فالعلم — في نظرهم — لا يحقق تقدما ملموسا الا اذا كانت أهدافه نظرية مجردة ، كما أن الباحث العلمي كلما بعد عن مشكلات السياسة العلمية كانت الحقائق التي يتوصل اليها أكثر صدقا ودقة وموضوعية (١٧ ص ٣٠) فالاستاذ ايفانز بريتشارد — وهو استاذ سابق بجامعة القاهرة — يدافع عن هذا الرأي ويعبر عن وجهة نظره بالنسبة لعلم الانثروبولوجيا فيقول :

« انه لكى لا تضار المثل العليا والقيم العلمية ، ينبغي على المشتغلين بالانثروبولوجيا الابتعاد على العموم عن مسائل السياسة والحكم ، بل اننى اذهب فى ذلك الى حد القول بأن الاعتماد — حتى فى البحث الخاص (البحث) — على تعضيد الحكومات ومؤازرتها فيه شيء من الخطر على الانثروبولوجيا ، كما يؤدى الى الصراع والتنازع بين وجهة نظر الانثروبولوجى ورأى الحكومة فى مكونات البحث (٤ ص ١٧٢) .

اما الفريق الاخر فيرى أن أهمية العلم تبدو من خلال تطبيقاته العملية ، ونتائجه الهندسية . فالقيمة الحقيقية للعلم — فى نظرهم — تبدو من خلال مساهمته فى حل مشكلات الحياة الواقعية . ثم أن البحث التطبيقى قد يكشف عن معلومات وبيانات وحقائق لم يسبق للبحث العلمى اكتشافها والوصول اليها ، فتتحقق بذلك فائدتان أحدهما نظرية والاخرى تطبيقية . فدراسة مشكلة الامية فى البيئات الريفية مثلا قد تفيد فى معرفة دوافع التعلم لدى الكبار ، ودراسة المشكلات التى تواجه عمليات التنمية قد تفيد فى معرفة العلاقة بين القيم والتغير (١٧ ص ٢٩ ، ٣٠) .

وفى نظرنا أنه مع أهمية البحث العلمى فى اثراء العلم بالحقائق والنظريات ، فان القيمة الحقيقية للعلم — سواء كان علما طبيعيا او اجتماعيا — لا تقاس الا بمقدار أدائه لوظيفته الاجتماعية ، كما أن الباحثين الاجتماعيين فى المجتمعات النامية عليهم مسؤولية كبيرة تجاه بلادهم ، فهم مواطنون أولا ، ومجتمعاتهم التى تعيش فترة الصحوة الكبرى تنتظر منهم الكثير ، والعالم الاجتماعى لا يستطيع أن يقف موقفًا جامدا ازاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه بلاده والتى تعترض طريق البناء والتقدم .

كما أن من واجب الحكومات فى البلاد العربية أن تستعين بدراسات وآراء وبعبارة أخرى لابد من أن تسبق الدراسة المنهجية للنظم والايوضاع الاجتماعية مرحلة اخراج الخطط الى حيز التنفيذ ، حتى يقوم التخطيط على التكنولوجيا . فأفضل الاصلاح هو ما اتخذ الواقع فى اعتباره ولم يغفله اغفالا تاما او يتنكر له كل التنكر ، وكثير من المشروعات لم يكتب لها النجاح المطلوب ، ولم تحقق كل أهدافها لا لنقص او عيب فى خططها العامة وانما لجهل القائمين بها بالظروف الاجتماعية المحيطة بها ، وتجاهلهم للعامل البشرى الاجتماعى (٢ ص ١٦٥) .

احتياجات المناطق الريفية فى البلاد العربية للبحوث الميدانية :

سبقت الإشارة الى أن المناطق الريفية فى البلاد العربية وفى غيرها من المجتمعات النامية لم تخط بنفس الاهتمام الذى حظيت به المناطق الحضرية ولذا فان البحوث الميدانية التى أجريت فى هذا المجال ما تزال قليلة العدد . ومن هنا تأتى أهمية البحوث الاجتماعية فى مجالات التنمية الريفية وفى غيرها من مجالات الحياة الاجتماعية . وكثيرا ما تثار التساؤلات حول امكانية وضع برنامج موحد للبحوث يمكن تطبيقه فى مختلف المناطق الريفية فى بلاد العالم العربى ، غير أن امكانية وضع مثل هذا البرنامج تعتوره بعض الصعوبات . فالبلاد العربية ، فى مرحلتها التاريخية الراهنة ، ليست فى

مستوى واحد ، لا في درجة تبينها لفكرة التنمية ، ولا في ممارستها ، ولا في السعى اليها ، ولا في القدرة عليها . وهي تختلف فيما بينها من حيث التركيب السكاني ، وطبيعة الموارد الاقتصادية ، والتنظيم السياسي والاجتماعي . فتزايد السكان بالنسبة الى الارض الزراعية مشكلة في الجمهورية العربية المتحدة في الظروف القائمة ، وتنظيم النسل يعتبر من وجه التنمية الاجتماعية فيها ، في الوقت الذي نجد فيه أن قلة السكان في بلاد عربية أخرى كالسودان والعراق والسعودية تشكل عقبة أمام التنمية . وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الامية في أغلب انحاء الوطن العربي ، إلا أن نسبة الامية ترتفع لتصل الى ٩٥ — ٩٩ ٪ في المملكة العربية السعودية ، على حين أنها تبلغ في الجمهورية السورية ٦٠٫٨ ٪ وفي الجمهورية الليبية ١٣٫٩ ٪ (١٥) ، وعلى حين أن ظاهرة الفقر تسود كثيرا من البلاد العربية ، فإن الدول العربية المنتجة للبتروöl تحصل على عوائد مالية ضخمة ، وبينما تأخذ بعض الدول العربية بمبدأ التخطيط القومي الشامل للإنتاج والخدمات ، نجد في الظروف الأخرى بلادا أخرى لا تمارس إلا نوعا من التخطيط التقليدي الذي يتمثل في الميزانية العامة ، وفي بنود الدخل والنفقات الحكومية .

ومن هنا يمكن القول بأن متطلبات البحث ليست واحدة أو متماثلة في البلاد العربية ، يضاف الى ذلك أن امكانيات البحث تختلف من بلد الى آخر . فعلى الرغم من نقص المصادر البشرية والفنية والمالية في أغلب البلاد العربية بها أعداد كبيرة من المتخصصين في مجالات البحث ، وبها مراكز للبحوث العلمية والاجتماعية ، على حين أن ذلك لا يتوافر في بلاد عربية أخرى . والاحصاءات الرسمية وإن كانت ناقصة ، وتنطوي على كثير من الثغرات في أغلب البلاد العربية لعدم وجود العدد الكافي من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة العملية في جمع وتبويب البيانات الاحصائية ، إلا أن هذا النقص في الجوانب الاحصائية يتفاوت من حيث الدرجة من بلد الى آخر . وكذلك الحال بالنسبة للمصادر المالية التي تخصصها الحكومات والهيئات والمؤسسات لتمويل البحوث فبعض الحكومات والهيئات تقوم باتفاق مبالغ مناسبة على الأبحاث الاجتماعية على حين أن البعض الآخر لا يحتجز إلا القليل من الأموال للاتفاق على البحث العلمي الاجتماعي .

وعلى الرغم من اختلاف متطلبات البحث وامكانياته من بلد عربي الى بلد آخر ، فإن هناك سمات مشتركة تميز المجتمع العربي ، وخصائص اقتصادية وديموجرافية وثقافية وتكنولوجية موحدة تجمع بين مختلف المناطق الريفية ، كاشتغال الغالبية العظمى من السكان بالزراعة ، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وقلة المدخرات وانعدامها تقريبا بالنسبة للطبقات الفقيرة ، واتجاه الشطر الأكبر من النفقات الاستهلاكية للأفراد وللأسر نحو الطعام ، وارتفاع معدل المواليد وانتشار أمراض سوء التغذية بين السكان وانخفاض المستوى الصحي نتيجة لانتشار الوسائل البدائية في العلاج ، وقلة المرافق الصحية ، وارتفاع نسبة الامية بين الأفراد وانتشار ظاهرة تشغيل الأحداث ، وصغر حجم الطبقة المتوسطة ، وانخفاض المركز الاجتماعي للمرأة في المجتمع ، وخضوع السلوك الفردي للعادات والتقاليد السائدة .

وهذه السمات المشتركة والخصائص الموحدة تجعل من الممكن تحديد مجالات وموضوعات عريضة للبحث الميداني لها أهميتها بالنسبة لمشروعات التنمية الريفية في العالم العربي ، على الرغم من تعذر وضع برنامج موحد لبحوث التنمية في البلاد العربية .

بعض ميادين البحث الهامة في مجالات التنمية الريفية :

يمكن تصنيف البحوث المطلوبة في مجالات التنمية الريفية في شئتين عريضتين هما :

١ - المسوح العامة .

٢ - الاستقصاءات المتعمقة .

ونعرض في هذا المجال لهاتين الفئتين بشيء من التفصيل .

أولا : المسوح العامة

١ - المسح المكتبي :

على الرغم من حداثة العهد بالبحوث الميدانية في مجالات التنمية الريفية فان هناك بحوثا سبق اجراؤها في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان والعراق والاردن والكويت والسودان وشمال افريقية وغيرها من البلاد العربية .

وقد أجرى هذه البحوث نفر من المستشرقين وأساتذة الجامعات والمتقدمين لنيل درجات جامعية ، وبعض مراكز البحث ، وبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية والاهلية .

وقد ذكر المسح الدولي لبرامج التنمية الاجتماعية الذي قامت به الأمم المتحدة بعضنا من تلك البحوث ، وجاء ذكر البعض الآخر في تقرير حلقة بحث اليونسكو للتعاون العلمي في الشرق الأوسط ، وتقرير حلقة اليونسكو للدول العربية عن مساهمة العلوم الاجتماعية في التنمية الاقتصادية (٧ ، ص ٥١) .

ولذا فان من الاهمية بمكان البدء بعمل مسح بيلوجرافي شامل لكافة البحوث التي أجريت في مجالات التنمية الريفية ، على أن يتضمن هذا المسح تسجيلا كاملا للكتب والرسائل العلمية والنشرات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات المختلفة ، والمجلات والدوريات التي تقدم عرضا للبحوث التي سبق اجراؤها أو التي ما تزال قيد البحث .

ويفيد المسح البيلوجرافي في تكوين فكرة شاملة عن البحوث السابقة وما أسهمت به في تنمية الأفكار وتطبيقها ، كما يفيد في منع الازدواج الذي يعنى ضياع الوقت والجهد والمال .

وليس ثمة شك في أن عملية المسح البيلوجرافي عملية صعبة وتحتاج الى تكاتف الجهود وتآزرها لعدم وجود مركز لتجميع البحوث السابقة

والحالية ، ولعدم وجود هيئة مسئولة في البلاد العربية تستطيع أن تمد المشتغلين بالبحث الميداني بالبيانات المطلوبة في هذا المجال .

٢ — تحليل البيانات الديموجرافية والاحصائية المتعلقة بالبيئات الريفية : يحدث في كثير من الاحيان أن تكون البيانات المطلوبة مدونة في سجلات حكومية أو أهلية ، ويمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها لتحقيق أغراض البحث ، في هذه الحالة يستطيع الباحثون أن يأخذوا من السجلات كل ما يسد حاجتهم من بيانات ، موفرين على أنفسهم كثيرا من الوقت والجهد والمال .

ولذا فإن من الضروري في هذه المرحلة أن يقوم الباحثون بتحليل البيانات الديموجرافية والاحصائية ، على أساس أنها تسجل لنا مقادير الظاهرة التي ندرسها وما يطرأ عليها من تغيرات من الزمن . ولما كان من المفروض أن البيانات الاحصائية — في المجتمع الواحد — تقاس بنفس الوحدات وب نفس الطريقة خلال الأزمنة المختلفة فإنها تفيد في الكشف عن التغيرات التي تطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة ، وتساعد على معرفة أسباب هذه التغيرات ونتائجها ، وما يمكن أن يكون هناك من علاقة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر .

ويتطلب التخطيط للتنمية الريفية الرجوع الى الاحصاءات التالية :

١ — احصاءات السكان : وتتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم والخصائص المميزة لهم ككثافات العمر ، والنوع ، والحالة المدنية ، والحالة العلمية ، والديانة ، والجنسية ، وغير ذلك من الاوصاف والخصائص التي تساعد على اعطاء صورة كاملة عن البناء الديموجرافي للمجتمع ، ويضاف الى ذلك بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية ، مع تصنيف فئات المهاجرين من حيث النوع والسن .

٢ — احصاءات المواليد والوفيات : وتتضمن بيانات عن المواليد من حيث النوع ، وترتيب الفرد في الأسرة ، وتصنيفهم حسب النوع ، و سن الأم ، وكذلك بيانات عن الوفيات مع تصنيفها حسب السن والنوع وسبب الوفاة .

٣ — احصاءات القوة العاملة : تتألف القوة العاملة من مجموعة مركبة من الافراد من حيث السن والجنس والحالة الوظيفية ولذا فإن من الضروري لحصول على بيانات عنها مصنفة طبقا لخصائصها المميزة . وهناك تصنيفات دولية متعارف عليها بشأن الطريقة التي يجب أن يصنف بها السكان الذين هم في سن العمل ، فيصنف السكان حسب النوع وحسب السن ، وحسب الحالة العملية ، وحسب نوع النشاط الاقتصادي وحسب المهنة .

٤ — احصاءات التعليم : وتشمل عدد المدارس والفصول والطلبة في كل مرحلة من مراحل التعليم ، وعدد المدرسين والمدرسات ، ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية الى غير ذلك من بيانات تتعلق بالتعليم .

٥ - الإحصاءات الصحية : وتشمل عدد المستشفيات ، وعدد الأسرة فيها وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع كما تشمل بيانات عن عدد الأطباء ومساعدتهم والمرضى والمرضات والأجهزة الطبية المتوفرة .

٦ - إحصاءات الإسكان : وتشمل بيانات الوحدات السكنية وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية ، وعدد الأفراد في كل وحدة سكنية .

٧ - إحصاءات الخدمات الاجتماعية : وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة والشباب والمسنين ونوى العائلات والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات في القطاع الريفي كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية الى غير ذلك من مؤسسات .

ومن الموضوعات التي تحتاج الى جهد كبير من جانب الباحثين الاجتماعيين في البلاد العربية تحليل البيانات المتعلقة بالحركة السكانية ، ومعدلات الخصوبة ونسب المتزوجين في فئات الاعمار ، ونسب المتزوجين بأكثر من واحدة ، واتجاهات الهجرة والتحضر ، الى غير ذلك من بيانات تهم القائمين بشئون التنمية .

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال ما قام به الدكتور فتح الله هلول الذي حاول دراسة التطور العددي للسكان الريفيين والحضرين بالجمهورية العربية المتحدة للكشف عن الخصائص الاجتماعية لسكان الريف معتمداً على التعدادات السكانية المختلفة في الجمهورية العربية المتحدة (١٠) .

ومن أبرز المشكلات التي يواجهها الباحثون والعاملون في مجالات التخطيط للتنمية الريفية أن الإحصاءات الرسمية كثيراً ما تنطوي على بعض الثغرات كأن تكون ناقصة أو مدونة بصفة اجمالية ، كما أن معاني المصطلحات كثيراً ما تختلف باختلاف البلاد العربية .

٣ - تخطيط المناطق الريفية في العالم العربي :

من الضروري في هذه المرحلة الاستعانة بالمسوح الاجتماعية في تخطيط المناطق الريفية في العالم العربي وتصنيفها من حيث درجة تجانسها في فئات محددة حتى يمكن وضع برامج ومشروعات موحدة في المناطق المتشابهة .

وتصنيف البيئات الريفية عادة وفقاً لتكوينها الديموجرافي ، وحجم الملكية الزراعية ، ونظام العمل ، ومستوى الدخل ، وأدوات الإنتاج ، ونسبة الأمية ، ومعدل المواليد والوفيات ، ومقدار الخدمات المتوفرة ، الى غير ذلك من مؤشرات ديموجرافية أو ايكولوجية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية .

نقد حاول مانجوس Mangus مثلاً في تخطيط المناطق الريفية في الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات هي : مستوى المعيشة ،

ومعدل الخصوبة ، والدخل السنوى للمزرعة ، والحيازة ، ونصيب الفرد في البيئة الريفية من الارض ، وعدد العائلات المقيمة في المزرعة ، ونسبة ما تستهلكه المزرعة مما تنتجه (٢١) .

واستخدم « ليفلى Lively » مجموعة من المؤشرات هي : نوع الزراعة ، وطريقة استخدام الارض ، والمحاصيل ، والملكية الزراعية ، واقتصاد المزرعة ، ونظم الاقامة ، والجنس ، والسن ، والحالة التعليمية ، والحالة المهنية ، والاحصاءات الحيوية (٢٠ ، ص ٢١ — ٣١) .

واستعان « أودم Odum » بعدد كبير من المؤشرات في تحديد المناطق الثقافية في جنوب الولايات المتحدة نذكر من بينها معدل المواليد ومعدل الوفيات ، ومستوى الامية ، وعدد المقيدون بالمدارس (٢٤ ، ص ١٦٣ — ١٧٣) .

واعتمد « كولب Kolb » على معيار واحد هو معيار الخدمات . فصنف القرى الى وحدات صغيرة يتوفر فيها نوع واحد من الخدمات البسيطة ، ووحدات بها خدمات محدودة ، ووحدات تحتوى على جميع الخدمات التى يحتاجها الافراد ، ووحدات بها خدمات متخصصة ومتميزة (٢٣ ، ص ٨٧ ، ٨٨) .

واستعان « فيكيماز Vekemans » و « سيجوندو Segundo » بمقياس مركب يضم مجموعة مؤشرات . فقد اشتمل المقياس على خمسة متغيرات هي : المتغير الاقتصادى ، والتدرج الاجتماعى الذى يتمثل في نسبة سكان المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية المختلفة ، والمتغير الحضارى والسكانى والسياسى ويشتمل كل من هذه المتغيرات على مجموعة وحدات او مؤشرات جزئية تحيط بالجوانب الخمسة وتربط بينها في اطار متكامل (٢٨ ، ص ٦٧ — ٨٤) .

وتقوم وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بتنميط قرى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمجموعة من المقاييس هي : حجم القرى ، والنشاط الاقتصادى ، والتعليم ، والخدمات المتوفرة .

وليس ثمة شك في أن تنميط الوحدات الريفية في البلاد العربية يحتاج الى عدد اكبر من المؤشرات والى تضافر جهود كثيرة من المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية في مختلف انحاء العالم العربى ، غير أن الجهد الذى سيبذل في هذا المجال ستكون له اهميته النظرية والعملية . فمن الناحية النظرية يمكن تعميم نتائج كل نمط على ما يمثله من وحدات ، ومن الناحية العملية يمكن تعميم المشروعات والبرامج التى يثبت نجاحها في منطقة ريفية معينة على غيرها من المناطق المتماثلة .

ثانيا : البحوث المتعمقة :

يتطلب التخطيط للتنمية الريفية اجراء بحوث متعمقة تفيد في التوصل الى المعلومات والحقائق التى لا يمكن معرفتها أو التوصل اليها بالرجوع الى السجلات .

ونذكر فيما يلى أهم موضوعات وميادين البحث المتعلقة بالتخطيط للتنمية الريفية :

١ - دراسة البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية :

لما كانت مشروعات التنمية تهدف الى احداث التغير ، فان من الضرورى اجراء بحوث قبلية تدرس البناء الاجتماعى للمجتمعات الريفية ، وتحاول التعرف على انماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها ، والخصائص الجوهرية للنظم الاجتماعية الموجودة بها ، وما يقوم بين تلك النظم من ترابط وتساند وظيفى حيث أن الظواهر والنظم الاجتماعية تتداخل فيما بينها وتتساند تساندا وظيفيا ، وكلما حدث تغير أو تعديل فى أى نظام اجتماعى حدثت تغيرات أخرى فى بقية الظواهر والنظم ولكن بدرجات متفاوتة . فاذا حدثت تنمية اقتصادية فى مجتمع ريفى معين ، فاننا نتوقع نتيجة لذلك أن تحدث تغيرات فى التنظيم الاقتصادى للمجتمع وخاصة فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والاسعار والاجور وتقسيم العمل ، وما الى ذلك من ظواهر تتصل بالجانب الاقتصادى ، ونتيجة لحدوث هذه التغيرات فى الجانب الاقتصادى فاننا نتوقع حدوث تغيرات أخرى ترتبط بالنظام الاسرى ، فالعائلة التى كانت تنتج كل ما تحتاج اليه لن تمكن من أداء وظيفتها كهيئة منتجة بل تتحول الى هيئة مستهلكة حيث ظهر هيئات أخرى فى المجتمع تنافسها فى أداء هذه الوظيفة ثم نتوقع أن يستقل الابناء عن الاسرة استقالا اقتصاديا ، وبالتالي تنمو الروح الفردية ، وتظهر الاسرة النووية (الزوجية) البسيطة . والى جانب ما ذكرناه من تغيرات يمكن أن تضيف تغيرات أخرى متوقعة تتصل بالتقسيمات الطبقيه والتحرك الاجتماعى والضبط الاجتماعى والنظم السياسية ، والتربوية ، والترويحية والقيم والمعايير الاجتماعية ، والعلاقات بين الافراد والجماعات وكذلك بالنسبة للمشكلات التى يمكن أن تنجم عن كل هذه التغيرات (٩ ، ص ٥٢ ٥٣) .

ومن الامثلة التى يمكن أن نذكرها فى هذا المجال لتوضيح مدى الترابط والتساند بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية ما حدث لهنود الباباجو فى أريزونا الجنوبية حينما اشتروا عربة تسير على عجلات بعد أن كانوا يتنقلون على ظهور الجياد . فقد كان واضحا من البداية أن شراء العربة سيحدث تغيرات جوهرية فى المجتمع ، غير أن بعضا من تلك التغيرات لم يكن متوقعا . فالهنود لم يعتبروا العربة ملكية خاصة وانما نظروا اليها على أنها ملكية عامة ينبغى أن يشترك فيها جميع افراد المجتمع ، وأصبح من الضرورى بعد دخول العربة ظهور مهارات جديدة ، ونبذ مهارات أخرى كانت مطلوبة وأساسية فيما مضى ، وأهملت صناعة السلال والسروج الخاصة بالجياد ، وعندما وجد الهنود أن الفخار هش لا يتحمل النقل

بالعربات قللوا من انتاجه الى حد كبير ، وحلت محله البراميل المصنوعة من المعدن ، كما تعلم الافراد طريقة تشكيل المعادن لعمل الاطارات المعدنية لمجلات العربة ، وحدث تغير آخر في طريقة العمل واستغلال الافراد للوقت ، فقبل دخول العربة كان الخشب يجمع بكميات صغيرة ، بواسطة النسوة والاطفال ولفترات محدودة غير أنه بعد استخدام العربة أصبح من الافضل ايفاد الرجال لقطع كميات كبيرة من الاخشاب لبيعها في الاسواق والاستفادة بالاموال المتحصلة في شراء المهمات الخاصة بالحياد ، والاجزاء المعدنية للعربة والبراميل ، وهى الاشياء التى أصبحت ضرورية لجماعة الباباجو . وهكذا أدى استخدام عربة واحدة الى احداث تغيرات كثيرة في مختلف قطاعات المجتمع ٨ ، ٨ ص ٢٥ ، ٢٦ .

ولذا فان من الضروري دراسة البناء الاجتماعى قبل احداث التغير في المجتمع ، وهذه الدراسة تفيد في تجنب كثير من المشكلات التى قد تترتب عنها نتائج وخيمة ، ذلك لان الباحث يستطيع ان يتبين أين ولماذا يحتمل قيام مشكلات وصعوبات تعترض المشروعات التى تحت التنفيذ ، وبخاصة الموقف العدائى الذى قد يقفه منها اعضاء المجتمع ذاته ، رغم ما قد يبدو من فوائد تبرر تلك المشروعات في نظر الاشخاص الذين وضعوها والذين يشرفون على تنفيذها .

فبالنسبة لبعض قرى الشرق الاوسط فشل مشروع ادخال نظام المياه النقية في تلك القرى على الرغم من أن القائمين على شئون المشروع كانوا يعتبرونه ضروريا ومفيدا للاهالى لانه سيوفر الوقت والجهد الذى كان يبذل في جلب المياه من الابار البعيدة ، غير أن هذا المشروع منى بالفشل لان الوقت الذى كانت النسوة يقضينه عند البئر كان يتيح لهن الفرصة للحديث الممتع ، والدرشة التى كانت تعتبر مصدر الترويح والترفيه بالنسبة لهن (٨ ، ص ٢٣) .

وبالنسبة لبعض القبائل الاسترالية حاول المبشرون ادخال تغيرات على حياة الاراد ، فوزعوا عليهم سلعا كثيرة كان من بينها الفأس المصنوعة من الصلب ، غير أن الفأس الجبرية كانت أداة العمل التقليدية في القبيلة ، كما كانت علامات سيادة الذكور وارتفاع مكانتهم في القبيلة ، فلم يكن في استطاعة أية امرأة أن تمتلك فأسا ، وكان عليها أن تستعيرها من زوجها أو أبيها . ونظرا لان الفأس كانت أهم أداة في القبيلة فانها لعبت دورها في العلاقات التجارية ، وفي الحفلات التى كانت تقام بين الحين والحين ، غير أن المبشرين لم يكتفوا لهذه العوامل ، ووزعوا الفؤوس المصنوعة من الصلب على الرجال والنساء ، والكبار والصغار ، وعندما تسلمت النسوة هذه الفؤوس اعتبرنها ملكا لهن بالرغم من أنهن كن عاجزات — بمقتضى نظام القيم المعمول به في القبيلة — عن امتلاك الفأس المصنوعة من الحجر .

وبعد أن كان رجال القبيلة يطلبون من الرجل المسن — في احترام — أن يعيرهم فأسا فأصبح مضطرا في كثير من الاحيان الى الاعتراف بجودة الفأس المصنوعة من الصلب ، واستعارتها من شاب أو امرأة ، واختلطت

المفاهيم المرتبطة بالمكانة والهيبة . يضاف الى ذلك أن الحفلات التي كانت تقام للحصول على رؤوس الفؤوس فقدت هدفها الرئيسى وقل عدد المترددين عليها . وهكذا أدت التغيرات السابقة الى تفكك العلاقات الاجتماعية والى تغيير الاوضاع والمكانات السابقة (٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩) .

يتضح من ذلك أنه قبل احداث التغيير ، وقبل اقتراح المشروعات وتنفيذها ، ينبغي دراسة بناء المجتمع ، والتعرف على آراء الناس ، والاهتمام بالقيم والمثل التي يعتنقها الافراد لان اغفال القيم الاجتماعية كثيرا ما يضع العوائق والعراقيل في سبيل نجاح المشروعات ، وقد يؤدي الى فشلها تماما رغم المزايا والفوائد التي تعود عليهم من وراءها .

٢ - دراسة وسائل احداث التغيير في المجتمع الريفي :

تتعدد الاراء المتعلقة بوسائل احداث التغيير في المجتمعات الريفية ، فمن المفكرين من يرى أن التغيير يمكن أن يتم تلقائيا عن طريق الاتصال الحضارى، بينما يرى فريق آخر أن الاتصال الحضارى وحده لا يغير من طبيعة المجتمعات المتخلفة حيث أن العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية ، بمعنى أن المجتمع المتقدم يزداد تقدما ، على حين أن المجتمع المتخلف يزداد تخلفا . ويأخذ بهذا الرأي « جنرميردال » الذي يرى أن النظام الاجتماعى يؤثر فيه مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية ، واذا حدث أى تغير فى أى جانب من الجوانب فان هذا التغيير لا يحدث رد فعل فى النظام فى شكل تغيرات تذهب فى جملتها الى الاتجاه العكسى نحو التغيير الاول ، وانما يؤدي الى احداث تغيرات مساعدة تدعم التغيرات الاولى وتدفع النظام فى نفس الاتجاه الذى اتخذه التغيير الاول وتدفعه الى أبعد منه ، وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية ، وغالبا ما تكتسب سرعة أكبر ، وبدرجة متزايدة (٢٢ ، الفصل الثانى) .

فمثل هذه الاراء فى حاجة الى بحوث علمية للتأكد من مدى صحتها ، للاستفادة بما تسفر عنه البحوث من نتائج فى احداث التغيير على المستوى المحلى .

ومن البحوث التى يمكن اجراؤها فى هذا المجال محاولة التعرف على الكيفية التى يمكن أن يتم بها التغيير ، اذ يرى بعض المفكرين أن من الممكن تطوير المجتمع عن طريق تغيير وسائل الانتاج فيه ، بينما يرى فريق آخر أن تغيير المجتمع لابد وأن يبدأ بتغيير الافكار والمفاهيم والقيم المتخلفة .

ومن الممكن دراسة التأثير الذى تحدثه عوامل الاتصال بين الريف والحضر، أو الخدمات التى تقدمها المنظمات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمعات الريفية كالوحدات المجمع والمؤسسات الاجتماعية العامة وتستلزم دراسة التغيير الاجتماعى دراسة المجتمعات أو النظم فى فترتين مختلفتين لامكان المقارنة بينهما لمعرفة عوامل ونتائج التغيير . ومن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال الدراسة التى أجراها الدكتور محيى الدين نصرت وعبد اللطيف الهنيدى عن تأثير الوحدة المجمع كمنظمة اجتماعية أساسية فى تطوير المجتمع الريفي المصرى ورفع مستوى معيشة أهله (١٤ ، ص ١٠٣ ، ١٢٦) .

ومن الضروري دراسة حوافز العمل والمشاركة الايجابية وأثرها في احداث التغيير . ومن امثلة الدراسات التى أجريت في هذا المجال البحث الذى قامت به الامم المتحدة عن وسائل احداث للتغيير على المستوى المحلى (٢٥) .

وقد اعتمد في هذا البحث على آراء اربعمائة خبير محلى وأجنبى من الذين عملوا في مشروعات التنمية في ميادين خاصة كالزراعة والصحة والتغذية وتعليم الكبار والتدبير المنزلى ، وتنمية المجتمع . وقد وقع الاختيار على الخبراء الذين يعملون في ثلاث مناطق بالعالم هي : أمريكا اللاتينية ومناطق الصحراء في افريقية ، ومنطقة حوض البحر الابيض المتوسط . وقد اعتمدت الدراسة على فرض مؤداه أن وجود الحافز للتغيير هو العامل الاساسى فى انجاح مشروعات التنمية الاجتماعية ، وقد اوضحت الدراسة أن هذا الحافز ليس موجودا بعد في مختلف أنحاء البلاد النامية ، ولذا فان وسائل خلق وتقوية هذه الحوافز تستحق مزيدا من العناية والاهتمام .

واوضحت الدراسة أيضا أن أكبر معوقات التنمية هي : التمسك بالتقاليد والقيم الثقافية المعوقة ، يتلوها انخفاض المستويات التعليمية للاهالى ، ثم عدم وجود قادة محليين (٢٥ ص ٦٤) ، كما ظهر من الدراسة أن أحسن الوسائل لأقناع الاهالى بأهمية المشروعات المراد تنفيذها هي : التوعية ، والاستعانة بالقادة المحليين ، وإشراك الاهالى فى اقتراح المشروعات وتنفيذها ، ودراسة الاسباب التى تدعوا الى المقاومة لمحاولة التغلب عليها (٢٥ ص ٩٠) . وقد اوضحت الدراسة أيضا أن أحسن الفئات التى يمكن الاعتماد عليها فى اقناع الاهالى هم : المدرسون ، ثم القادة التقدميون ، يتلوهم شباب المجتمع ، ثم الموظفون الحكوميون المحليون ، يتلوهم رجال الدين المحليون (٢٥ ص ٧٧) .

٣ - قياس الاحتياجات المطلوبة :

لما كان الهدف الاساسى من مشروعات التنمية الاجتماعية تقديم الخدمات للمواطنين حسب احتياجاتهم وقدراتهم من ناحية ، وحسب مايتفق وظروف المجتمع الذى يعيشون فيه من ناحية أخرى ، فان من الضرورى قبل تقديم أى نوع من الخدمات البدء بالبحوث التى تهدف الى قياس الاحتياجات المطلوبة قياسا دقيقا . وهذا القياس ينبغى أن يتوافر فيه الجانبان الكيفى والكمى معا .

ويتفق العاملون فى مجال تنمية المجتمع المحلى على أن من الضرورى قبل وضع البرامج والمشروعات المختلفة البدء بدراسة المجتمع دراسة علمية سليمة لتحديد الحاجات الضرورية للمجتمع ، ثم ترتيب هذه الاحتياجات حسب أولويتها وأهميتها ، والعمل على إثارة الحماس لدى الاهالى لضمان اشتراكهم فى العمل والسعى وراء المصادر الداخلية والخارجية لاشباع هذه الحاجات واتخاذ اجراءات عملية بشأنها .

ولما كانت احتياجات الافراد والجماعات والمجتمعات متعددة ومتطورة ، فان من الضرورى الاستمرار فى قياس هذه الحاجات ، وادخال تعديلات جديدة وتغيرات مستمرة على تلك المقاييس لتقيس فعلا ما يجب قياسه من حاجات .

ونظرا لاهمية دراسة الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية ، فقد اهتم الباحثون في الخارج بهذا النوع من البحوث ، فحاولوا تحديد مفهوم الحاجة ، ووضعوا في ذلك تعريفات متعددة ، كما نجحوا في وضع مقاييس مقننة لقياس الحاجة (١٦ ص ٢٠١ - ٢٢٢) .

ومن المحاولات الجادة في هذا المجال الدراسة التي قام بها معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في جنيف ، وذلك في محاولة لايجاد معيار موحد لمستوى المعيشة . وقد أشار البحث الى الخصائص اللازمة لهذا المعيار ومنها على سبيل المثال :

١ - أن يكون المعيار شاملا لجميع الحاجات الانسانية التي يمكن تحديدها في صورة كمية ، والا يغفل قدر الامكان أى حاجة من الحاجات لجميع السكان .

٢ - أن تدخل في هذا المعيار العناصر الممثلة لمختلف الحاجات بأوزان تمثل قيمتها في الاشباع الفردى والاجتماعى .

٣ - أن يمثل العنصر الواحد مرة واحدة ، بحيث لا يدخل مرة ثانية كجزء من عنصر آخر في مستوى المعيشة ، فلا يصح مثلا أن ندخل في نفس الوقت معدل وفيات الاطفال في الناحية الصحية في الوقت الذى ندخل فيه كمية الغذاء ونوعه ، وحيث يتداخل العنصران في الدلالة .

٤ - مراعاة البساطة والمرونة في تكوين المعيار مما يسهل ادخال عناصر جديدة فيه مع تطور الحاجات ومع توفر الاحصاءات .

٥ - اختيار مؤشرات احصائية لتدل على الجوانب التي يتألف منها كل عنصر من العناصر المختارة والممثلة لاشباع الحاجات في كل مجال من مجالات المعيشة .

٦ - أن يأخذ المعيار في الاعتبار الاختلاف في توزيع مستوى الاشباع اذ أن الوصول الى معيار يمثل المتوسط يخفى الاختلافات بين مختلف البيئات أو بين سكان الريف وسكان الحضر . ومن هنا كان من الضروري أن يقترن بالمعيار الذى يمثل المتوسط لمعايير أخرى تمثل الاختلاف بين الفئات الاجتماعية (٦ ، ص ٤ ، ٥) .

وقد اقترحت الدراسة تقسيم الحاجات الانسانية الى ثلاثة اقسام هي : الحاجات المادية وتتمثل في التغذية والمأوى والصحة ، والحاجات الثقافية وتتمثل في التعليم والراحة والترويح والامن والحاجات العليا وتتمثل في عنصر واحد هو فائض الدخل (٦ ، ص ٦) .

وهذه الدراسة تعتبر نموذجا أو نمطا لنوع التفكير الذى يستحقه هذا المجال ، غير أننا نود أن نشير في هذا المجال الى أن المقاييس التى تصلح في مجتمع كالمجتمع الأمريكى قد لا تصلح في مجتمعنا العربى ، ذلك أن مفهوم الحاجة تسبى يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فدور الحاجة في فترة زمنية أخرى . ولذا فإن أمثال هذه المقاييس لا تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان . والباحثون الاجتماعيون في بلادنا مطالبون بوضع مقاييس علمية

يمكن استخدامها في البحوث التي تجرى بالبلاد العربية بحيث تتمشى مع ظروف مجتمعنا الراهنة ، وتتفق مع حقيقة واقعنا العربى .

ومن البحوث التي تجرى في هذا المجال البحث الذى يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع منظمة اليونسيف لدراسة احتياجات الطفولة في البيئات الريفية والحضرية.

٤ - قياس الخدمات :

ينبغى قبل تقديم الخدمات للأفراد والجماعات والمجتمعات تحديد نوع الخدمات المطلوبة . وإذا كان هناك أكثر من برنامج أو مشروع يمكن تقديمه، فينبغى المقارنة بين هذه البرامج والمشروعات عن طريق البحث العلمى لمعرفة أى هذه البرامج أو المشروعات أكثر ارتباطا ووفاء بالاحتياجات المطلوبة .

ومن الملاحظ أنه - حتى الوقت الحالى - ليست هناك مقاييس دقيقة يمكن الاستعانة بها في تحديد أولوية مشروعات التنمية . وهناك عدة تعميمات في حاجة الى اختيار علمى ، نذكر من بينها مثلا ما يراه البعض من أن المشكلات المرتبطة بالانتاج الاقتصادى هى الاولى بالاهتمام وكذلك تفصيل المشروعات التى تعنى بالأصحاء والأسوياء أكثر من المنحرفين وذوى العاهات . وهذه التعميمات وغيرها في حاجة الى بحث علمى حتى يمكن ترتيب الخدمات حسب أهميتها .

وعلى الرغم من وجود صعوبات فنية في القياس والتحديد والمقارنة فإن من الضرورى أن تتجه البحوث الاجتماعية هذه الوجهة حتى يسير العمل الاجتماعى على أساس علمى سليم .

٥ - بحوث المتابعة :

يقتضى تنفيذ خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه ، وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد ، والتكلفة الموضوعة ، والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور في تنفيذ المشروعات . ولذا ينبغى متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الاولى لتنفيذ المشروعات .

واللحصول على بيانات كافية لعملية المتابعة يمكن الاعتماد على مجموعة من المصادر من بينها المصادر الاحصائية ، والبيانات المدونة في دفاتر التسجيل بوحدات العمل أو الاجهزة المشرفة عليها ، وكذلك البحوث العملية التى يقوم بها المتخصصون .

وتصنيف بحوث المتابعة في فئتين هما :

١ - المتابعة النوعية : وتعنى بحصر وحدات الخدمات التى تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والاندية والساحات الشعبية ، وتقدير عدد المترددين على كل وحدة ، وتفيد بحوث المتابعة النوعية في التعرف على ما تم انجازه من مشروعات والوقوف على عوامل الضعف والقوة في تنفيذ مختلف البرامج ، ثم العمل على معالجة أوجه النقص أو تدارك

الخطأ أو الاستزادة من جوانب القوة وتنسيق البرامج والمشروعات أو إعادة تخطيطها بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق تلك البرامج والمشروعات لاهدافها .

٢ - المتابعة المالية : ويقصد بها حساب ما تتكلفه برامج ومشروعات التنمية من نفقات . وتفيد المتابعة المالية في حساب التكلفة الاقتصادية للمشروع للعمل على تجنب الاسراف في الاتفاق ، وضمان تنفيذه وفقاً للتقديرات المالية التى سبق تحديدها في اطار الخطة .

٦ - البحوث التقييمية :

التقويم عبارة عن منهج علمى يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئى لبرنامج من برنامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في النطاقين القومى والمحلى على السواء ، ووسيلته الى تحقيق هذا الهدف هى الكشف عن حقيقة التغيرات المادية والمعنوية (١ ، ص ١٢) . وحينما يقوم الباحث مشروعاً من مشروعات الخطة ثم تنفيذه فان ذلك يعنى القيام بمقارنة النتائج التى تحققت من هذا المشروع بما كان مستهدفاً له .

ويرتبط الاهتمام بالتقويم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عام ١٩٤٩ الذى يتضمن الموافقة على البرنامج الموسع للمعونة الفنية ، والذى ينص على تقويم المشروعات التى ينفذها هذا البرنامج . ولقد كان من نتائج هذا الاهتمام بالتقويم ن عقد مؤتمر دولى في يوليو سنة ١٩٥٤ بجنيف تحت الرعاية المشتركة لادارة العلوم الاجتماعية باليونسكو ومجلس المعونة الفنية بالأمم المتحدة لمناقشة تقويم المعونة الفنية للتنمية الاقتصادية ، كما تلتها مؤتمرات أخرى عالجت نفس الموضوع ، وبدأ ظهور سلسلة من الكتابات عن الاساليب الفنية للتقويم (١٢ ص ١٠) .

ولتقويم مشروعات التنمية ينبغى قياس المدخلات ، أى تقدير التكلفة الاجمالية للمشروع الذى يجرى تنفيذه ، بالعائد أو المخرجات . فالكفاية الانتاجية لمحطة توليد الكهرباء هى النسبة بين الطاقة الكهربائية التى تنتجها (مخرجات) الى الطاقة الحرارية الموجودة في الوقود الذى تستهلكه (مدخلات) (٥ ص ٦٢٣) غير ان عملية قياس المدخلات والمخرجات في مشروعات التنمية الاجتماعية عملية صعبة . ففى بناء مستشفى مثلاً يمكن تحديد التكاليف ، لكننا لا نستطيع ان نحدد العائد الذى ينجم عن تشغيل المستشفى ، وآثاره في العلاج ، أو حتى في تخفيف الالام بصورة نقدية . كذلك فاننا لا نستطيع المقارنة بين عائد الخدمات التعليمية أو التأمينات الاجتماعية .

ومن الضرورى لاجراء عمليات التقويم على أساس سليم توفر المعايير التى يمكن اتخاذها أساساً للقياس والمقارنة ، وتوفر النظريات التى يمكن الاستفادة بها في تقويم المشروعات الاجتماعية ، ومن النظريات التى يحتاجها العاملون في مجال التقويم نظرية عن المضمون وهى التى تحدد العلاقات التى يمكن بحثها وتوضح الجوانب المهمة التى يتجه اليها البحث ، ونظرية عن المنهج في ظل نظريات القياس والعينات (١٢ ، ص ١٧) .

المراجع

أولا : بالعربية :

- ١ — دكتور ابراهيم أبو الغد ، **التقويم في برامج تنمية المجتمع : مبادئ وخبرات المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم لعربي بسرس الليان ، ١٩٦٠ .**
- ٢ — دكتور أحمد أبو زيد ، **الانثروبولوجيا ومشكلات التحضر ، بحث القى في اجتماع الدول العربية واليونسكو المنعقد بالقاهرة من ١ — ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩ .** وقد نشر في كتاب التكنولوجيا والمجتمع اعداد وتقديم الدكتور حسن الساعاتى ، دار المعرفة ، الطبعة الاولى ١٩٦٢ .
- ٣ — دكتور أحمد محمد خليفة ، **المنهج العلمى والاشتراكية ، سلسلة دراسات اشتراكية .**
- ٤ — ايفانز بريتشارد ، **الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد ، منشأة المعارف ١٩٦٠ .**
- ٥ — دكتور حامد عمار ، **تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية في البلاد العربية ، بحث القى في المؤتمر الحادى عشر للشئون الاجتماعية والعمل ، مطبوعات جامعة الدول العربية ١٩٦٧ .**
- ٦ — دكتور حامد عمار ، **دراسة عن تقويم التنمية الاجتماعية في ضوء معيار لمستوى المعيشة ، بحث القى في مؤتمر الشئون الاجتماعية والعمل ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ٦ — ٩ مايو ١٩٦٨ غير مطبوع .**
- ٧ — دكتور حسن الساعاتى ، **التكنولوجيا والمجتمع ، دار المعرفة الطبعة الاولى ١٩٦٢ .**
- ٨ — دوبرت تيوبالد ، **الاغنياء والفقراء ، سلسلة اخترنا لك ، العدد ١٠٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر .**
- ٩ — دكتور عبد الباسط محمد حسن ، **التغير الاجتماعى في المجتمع الاشتراكى العربى بحث منشور في كتاب قراءات في الخدمة الاجتماعية تأليف الدكاترة أحمد كمال أحمد ، وعبد المنعم شوقى ، وعبد الباسط حسن وآخرون مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ .**

١٠ — دكتور فتح الله هلول ، الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين
بالاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة مطبعة جامعة
الاسكندرية ١٩٦١ .

١١ — فرانسييسكو بنت ، اخصائيو علم الاجتماع فى الشرق الاوسط،
بحث القى فى اجتماع الدول العربية واليونسكو ، وقد نشر فى كتاب
التكنولوجيا والمجتمع ، دار المعرفة ١٩٦٢ .

١٢ — دكتور محسن عبد الحميد ، تقويم المشروعات الاجتماعية ، بحث
منشور فى كتاب دراسات فى العمل الاجتماعى ، سلسلة مطبوعات
جمعية نشر الثقافة الاجتماعية سبتمبر ١٩٦٩ .

١٣ — دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول
دار النهضة العربية ١٩٦٧ .

١٤ — دكتور محمد محى الدين نصرت وعبد اللطيف الهنيدى ، دراسة
تحليلية للتغيرات الاجتماعية الريفية بمنطقة احدى الوحدات
الجمعة بمحافظة الجيزة المجلة الاجتماعية القومية العدد الثانى مايو ١٩٦٨

١٥ — مركز التدريب على تنمية المجتمع بالعالم العربى ، مسح لتنظيم
وتمويل برامج محو الامية فى البلاد العربية ١٩٦١

ثانياً — بالانجليزية :

- 16 — CARTER, G., Measurement of Need in Polansky, *Social Work Research*, pp. 201 — 222.
- 17 — Goode, W., and Hatt, P., *Methods in Social Research*, Mc Graw Hill, New York, 1952.
- 18 — Higgins, B., *Economic Development : Problems, Principles, and Policies*, New York, 1968.
- 19 — Hyman, H., Levine, G., and Wright, *Introduction Social Change in Developing Communities : An International Survey of Expert Advice*, United Nations, Sales No., 67, IV. 3.
- 20 — Lively, C., Ceci, G., «The Rural Sociocultural Area as a Field for Research», *Rural Sociology*, 19, March, 1954, pp. 21 — 31.
- 21 — Mangus, A., *Rural Regions of the United States*, Washington, 1940.

- 22 — Myrdal, G., *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, London, 1957.
- 23 — Nelson, L., *Rural Sociology*, New York, second edition, 1955.
- 24 — Odum, H., and Moore, H., *Southern Regions of the United States*, University of North Carolina Press, 1936.
- 25 — United Nations : *Methods to Induce Change at the Local Level*, prepared by Hyman Levine, and Wright, U.N. Research Institute for Social Development, Report No. 2, Nov., 1956.
- 26 — United Nations Institute, *The Level of Living Index*, Report No., 4, Geneve, 1966.
- 27 — United Nations Research Institute for Social Development, Research Notes : *A Review of Recent and Current Studies conducted at the Institute*, No. 2, Geneva, July, 1969.
- 28 — Vekemans, R., and Segundo, J. «Essay of a Socio - Economic Typology of Latin American Countries», in Egbert D Vries and Jose Medina Echavarria, *Social Aspects of Economic Development in Latin America*, Vol. 1, U-nesco, 1963.

action is more extensive, is entrusted with the task of making a more general evaluation.

Evaluation is always made by comparing benefits (returns, satisfactions, values), against costs (outlays made, resources used up, alternative values sacrificed) for each programme over time.

It must be admitted that the social sciences still have very unreliable methodological resources for dealing with the problem of evaluation. It is, therefore, a fundamental task to construct indicators suitable for evaluating the results of the measures adopted to induce change.

Another approach recommends action according to the needs that may objectively exist but are not recognized by the people.

Whether the developing country recommends the strategy of «felt needs», or that of «objective needs», it is essential in planning for rural development to conduct field research related to the actual needs of rural inhabitants to get accurate data upon which practical action could be determined.

In U.A.R. a survey of children and youth needs and problems in rural and urban areas was conducted by a research team supervised by Dr. Mukhtar Hamza and sponsored by the United Nations Children's Fund (UNICEF).

The objectives of the research were stated as follows :

- a — to develop procedures and techniques, train personnel, and originate research in the field of children's needs and problems.
- b — to survey scientifically and comprehensively different basic needs of children in U.A.R. up to the age of 18.
- c — to evaluate children's needs, whenever possible, with reference to national and international standards.
- d — to furnish the planner with basic data and recommendations that would serve as a solid base for the formulation of policies and remedial measures to meet children's needs adequately.

In planning operations field research is needed to provide the planner with factual data that would serve in establishing policies, and in devising all the various specific programmes which suitably implement the policies.

4 — Follow-up and Evaluate Research :

After a programme has been in operation for some time, research must be conducted to review and evaluate it; often the technical review is undertaken by a branch of the operating agency, while an outside or independent agency, whose sphere of

Sociological studies show that some types of values encourage social development; others discourage it; and still others seem to have different significances at different levels of development. By conducting field studies we can know the kinds of situation in which each effect will be apparent.

2 — Methods to Induce Change :

It is essential to conduct field studies that focus on the methods and approach that might lead to success in introducing social change on the local level. The conditions that facilitate or impede specific projects also need to be studied more thoroughly. A study in this area was carried out by the United Nations Research Institute for Social Development. The assumption of the study was that the existence of motivation for change is an important factor for the success of development, that this motivation does not yet exist everywhere, and that therefore the methods to create or strengthen this motivation deserve special attention. Data were gathered from experts who had worked under international or bilateral auspices on development projects in specific fields: agriculture, health, nutrition, adult education, home economics, and community development. It was considered important to collect from those experts material on how the problem of obtaining participation of the local population had been encountered and tackled in actual development projects.

Another study was conducted by Nasrat and Elhenidy within the area of the combined unit at El-Shoubak El Gharby in Giza Governorate. The results of the study indicated that combined units play a significant role in introducing social, health, economical, cultural and recreational changes in the communities which they serve. These changes are more rapid and pronounced than normal changes which occur naturally.

3 — Studying «felt needs» of the rural population :

There has been much discussion recently, especially in the field of community development, about the use of what has come to be called the «felt needs» approach as a general strategy of social development. This approach recommends action according to the desires expressed by the people themselves.

ce material, not only leads to waste of time but may also cause duplication of work. Accordingly an essential task is the survey and evaluation of the data and publications in existence. The analysis of the information already accumulated is the logical starting point for all future research.

2 — Demographic and Statistical Data :

The analysis of demographic and statistical data dealing with births, deaths, internal migration, education, nutrition, health, housing, employment, and social services is considered essential. Since raw numbers are seldom adequate to answer the researcher's questions, these must be turned into rates in order to give some idea of the speed with which social conditions are changing and to make possible the comparison between two or more populations or systems.

3 — Delimitation of Social and Cultural Areas :

Although there are great differences between country and country, there are numerous areas with characteristics and problems which are basically similar.

Areas could be delimited by using certain criteria such as location, type of agrarian system, labour patterns, demographic structure, rate of illiteracy, school attendance, etc.

Delimitation of similar areas allows safe generalizations from the results of research carried out in a particular area for other areas exhibiting similar characteristics.

Planners and administrators on the other hand could avail themselves of the experience gained of social measures adopted in a particular area in order to apply them in others without the need of further extensive preliminary studies.

(b) Specific Investigations :

1 — The Social Structure of Rural Communities.

Various societies have different starting points of development. It is essential before planning for development to study existing social structures and check how far they are affecting the changes, how far they represent brakes on and obstacles to them and what measures are needed to facilitate development on the soundest lines.

nited Arab Republic and underpopulated ones such as Sudan, Iraq, and Saudi Arabia.

While illiteracy is a basic problem in all the region, wide scale differences appear between different countries. According to recent statistics, illiteracy reaches a rate of 95 — 99% in Saudi Arabia, meanwhile it is 60.8% in Syria, and 13.9% only in Libya. Indicators of 'human resource development' constructed by Harbison and Myers show that Saudi Arabia and Sudan are underdeveloped, Libya, Tunisia, Lebanon and Iraq are partially developed, meanwhile U.A.R. is a semi-advanced country.

Moreover it is not only the research requirements which may vary; the research possibilities may also vary. While the shortage of specialists is common, to a greater or lesser degree, to the whole region, countries differ appreciably in their available supply of qualified key personnel.

However, rural areas in the Arab Countries have many characteristics and problems which are basically similar. Therefore, it is possible to indicate broad fields and themes of research which are basic and warrant preferential consideration is the whole of the Arab World.

Areas of Research : *

Research for rural development in the Arab countries is here divided into categories:

(a) basic surveys, and (b) detailed specific investigations.

(a) Basic Surveys :

1 — Literature :

The lack of documentation centers makes it difficult to arrive at a satisfactory knowledge of the source material available and of research already carried out. The dispersion of referen-

* Some of these areas were mentioned by Waldemiro Bazzanella in a paper submitted to the expert working group on Social Aspects of Economic Development in Latin America, 1960 entitled: Priority Areas for Social Research in Latin America.

The development of regional and technological dualism leads to 'cultural lags' between the dynamic, urban and industrial sector on the one hand, and the static, traditionalist, and agrarian sector on the other. The first sector is highly affected by innovation, while in the other one a rigid static way of life either subsists unchanged, or changes more slowly.

Socio-economic growth of any country involves rich and poor, leading and lagging regions. Healthy growth, however, seems to require that the poor or lagging regions be converted into leading ones before too much time has gone by. Otherwise the agglomerative pull of the leading regions may become so strong that lagging regions become chronically poor.

Due to this, it has become essential in all developing countries, that national plans should pay much care to the rural sector to accelerate the pace of rural development, to narrow the gaps in productivity and income between rural and urban sectors, and to liberate all the latent potentialities of rural inhabitants from all obstacles obstructing their effective contribution to the development and progress of society.

In planning for rural development, field studies have to be carried out to furnish the planner with factual data that would serve as a solid base for formulating policies, setting targets, devising specific programmes, and evaluating the results of the measures adopted to induce change. Besides they can contribute to the growth of theories dealing with social change, leadership, communication, and working with individuals, groups, and communities.

Research Requirements and Possibilities in the Arab World :

Indicating areas for investigation in the Arab world poses a number of problems which require preliminary mention.

The variety of social conditions from one country to another, as well as from one region to another within each country makes it very difficult to deal with the area as a whole.

A casual glance will show the difficulty of including in a single research programme overpopulated countries such as U-

FIELD RESEARCH AND PLANNING FOR RURAL

DEVELOPMENT IN THE ARAB WORLD *

By

Dr. ABDEL-BASSIT MOHAMED HASSAN

Associate Professor of Sociology

Faculty of Girls-Al-Azhar University

Introduction :

One of the most striking features of Arab and other developing countries is what has been called « regional dualism »: the division of the national society into two distinct and radically different regions, a progressive urban region, and a lagging rural one. Under conditions of regional dualism, regional contrasts are dramatic, and gaps in productivity and income among major regions are always increasing.

Another characteristic of developing countries is what has been called « technological dualism »: the division of the economy into two different sectors, one technologically advanced and the other technologically retarded. In the modern sector the technology is usually as advanced as modern science can make it. Productivity per man-hour or per man-month is accordingly high. In the traditional sector, techniques are themselves traditional, sometimes centuries old, highly labor intensive. Productivity is correspondingly low. The bulk of the population is compelled to seek a livelihood in the traditional sector, where productivity is low, and the people are consequently poor.

* See references at the end of the Arab part of this study.

**محاولات العلاج الاجتماعى
للمتخلفين عقليا في مرحلة المراهقة
دراسة انثربولوجية اجتماعية لفئة من المتخلفين عقليا
في أحد المؤسسات المعنية
الأنسة عليه حسين
ادارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية**

مقدمة :

تتضمن مشكلة التأخر العقلى والتأخرين عقليا جانبا اجتماعيا يتمثل في فشل هذه الفئة في تأدية دورهم في المجتمع وقد يكون هذا الفشل ناتجا عن عدم القدرة على تأدية هذا الدور بنفس السهولة التى يؤديه بها الافراد الاسوياء .

لذلك كان اهتمامنا بدراسة المشكلة من هذا الجانب الاجتماعى . بعد ان عشت هذه المشكلة ولمست جوانبها المختلفة اثناء العمل مع هذه الفئة والمقصود بالعلاج الاجتماعى للمتخلفين عقليا الذين يمكن تعليمهم وتدريبهم اى الذين يمثلون المستويات العليا للتأخر العقلى ليس شفاءهم من الضعف العقلى أو تحسين مستوى ذكائهم ، لانه من المسلم به أن نسبة الذكاء تكاد تكون ثابتة لا تتغير . وهذا ما توكده النظريات السيكلوجية بأن نسبة الذكاء تنزع نحو الثبات مدى حياة الفرد ، وهذا الثبات هو الذى يعطيها الاهمية كدليل على الذكاء ، واتخاذ نسبة الذكاء أساسا للتقسيم طبقا للذكاء .

لذلك ففكرة العلاج الاجتماعى تعنى الى اى مدى يمكن مساعدة هؤلاء المتأخرين عقليا لاعادة تكيفهم في المجتمع مرة اخرى عن طريق الانتماءات الاجتماعية والدور الذى تؤديه عمليات اشراكهم في البناء الاجتماعى في تحسين علاقاتهم والقيام بدورهم والتغلب على الفراغ الذى يؤثر في نفسياتهم ويجعل منهم أعضاء غير عاملين في المجتمع ، فبتغير سلوكهم وموقفهم من المجتمع ، وباعادة تكيفهم وتوافقهم وتغيير فكرتهم عن انفسهم من أنهم غير قادرين على الاعتماد على انفسهم لانهم غير قادرين على اكتساب سمات الشخص السوى يمكن تحويلهم الى أعضاء عاملين ومشاركين في المجتمع (١) .

« ١ »

تناولت الدراسة المشكلة موضوع البحث وهى مشكلة الإبناء الذين فشلوا في تأدية دورهم في الحياة الاجتماعية حيث ارتكز البحث على فئة من المتأخرين عقليا الذين يعانون من نقص في مستوى ذكائهم وأظهروا صعوبات في التكيف السوى نتيجة هذه العوامل :

(١) قدم هذا البحث الى معهد العلوم الاجتماعية بكلية الاداب جامعة الاسكندرية للحصول على درجة الماجستير باشراف الدكتور على عيسى يونيو ١٩٦٢ .

وتتلخص المشكلة من وجهة النظر الاجتماعية في النتائج التي تؤدي إليها والتي يمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً : سوء النسل الذي قد لا يتضح إلا في الجيل التالي وقد يظهر في جيل ويختفي في جيل آخر .

ثانياً : زيادة النسل حيث أن هذه الفئة تتميز بسرعة وكثرة الانجاب .

ثالثاً : توجد علاقة بين الجناح والتأخر العقلي .

وقد أثبتت كثير من الدراسات خاصة التي أجريت في مدارس لندن أن نسبة ضعاف العقل تبلغ ٢ ٪ من كل سن وذلك باعتبار أن نسبة الذكاء ٧٠ ٪ هي الحد الفاصل للضعف العقلي ، كما تبين أن نسبة الضعف العقلي بين الذكور أعلى منها بين الإناث . وقد جرى العرف في البلاد التي قامت بإحصاء ودراسة المشكلة إلى أن نسبة المتأخرين عقلياً من فئة المورون تمثل ٧٥ ٪ والبلهاء ٢٠ ٪ والمعتوهين ٥ ٪ . وقد بلغ عدد حالات المورون في ج.ع.م ١٨٧٥٠٠ ، والبله ١٢٥٠٠ والعته ٥٠٠٠. وذلك حتى عام ١٩٦٠ .

وترجع مشكلة التأخر العقلي إلى عدة عوامل نذكر منها العوامل : الوراثة ، والعوامل البيئية والعوامل الثقافية .

وترجع العوامل الوراثة إلى أسباب تكوينية داخلية ترجع إلى عوامل طبيعية تؤثر في تكوين الخلايا وقد يحدث ذلك نتيجة التغيرات التلقائية التي تطرأ على الجينات التي تحملها الكروموزومات ، تلك التغيرات التي تعرف في علم الوراثة بالطفرة العاملة التي ينشأ عنها وجود صفات جديدة تنتقل من جيل إلى جيل ويمكن أن تختفي في بعض الأجيال وتظهر في أخرى كما يمكن أن تحدث في أجيال قديمة من الأجداد والآباء ويكون تأثيرها فعالاً قبل حدوث عملية الإخصاب وتكوين الجنين ، وما يحدث بعد هذا يكون راجعاً إلى عوامل مكتسبة من البيئة وتسمى حالات الضعف العقلي الوراثة بالضعف العقلي الأولى .

ويكون للدور الذي تلعبه البيئة أثر كبير في حدوث الضعف العقلي ويسمى في هذه الحالة بالضعف العقلي الثانوي . وذلك لأن هذه العوامل لا تحدث تغييراً جوهرياً في الخلايا لأن تأثيرها يحدث بعد عملية الإخصاب وتكون حالات التأخر العقلي في هذه الحالة ناتجة عن إصابة الأطفال باضطرابات الفسدد الصماء ، وإصابة المخ وجرحه نتيجة استعمال آلات حادة أثناء عملية الولادة المعسرة أو نتيجة لاضطرابات الجهاز العصبي في حالات الوضع الغير طبيعي وكذلك حالات اضطراب الغدة الدرقية والحميات وبعض الأمراض الخاصة بكثرة الدم الشديد . كما تبين من كثير من الدراسات أن أي عارض يطرأ على الأم أو الجنين يؤدي إلى الإضرار بالجهاز العصبي للجنين ومن أمثلة ذلك تناول العقاقير بكثرة لأحداث الإجهاض أو إصابة الأم بمرض خطر أثناء الحمل والظروف الصحية والنفسية التي تتعرض لها الأم أثناء الحمل يكون لها تأثيرها على الجنين .

كذلك تبين كثير من الدراسات أن معظم حالات الضعف العقلي الناتجة عن العوامل البيئية من المستويات العليا وتكون هذه الحالات آتية من والدين من

مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض ويزاولا اعمالا مهنية غير ماهرة أو متوسطة المهارة .

ويلعب المنزل دورا فى معدل الذكاء حيث تبين أن النمو العقلى يتأثر بدرجة كبيرة أو قليلة بالبيئة المنزلية التى يتربى فيها الفرد ، كما تلعب المدرسة دورا آخر فى ارتفاع نسبة الذكاء أو انخفاضها خاصة فى مرحلة الحضنة والمرحلة الابتدائية ، فالمدرسة كمؤسسة تشارك الاسرة فى اعداد الطفل للحياة فى المجتمع وتحدد له الدور الذى سوف يقوم به .

وتلعب العوامل الثقافية دورا هاما فى التأخر العقلى . ويتضح ذلك من كثير من الدراسات التى أجريت على بعض الاطفال الذين عاشوا فى جماعات معزولة ، فالعزلة الثقافية يكون لها دور فعال فى حدوث التأخر العقلى .

وقد اختلف الاساس الذى يقوم عليه تعريف الضعف العقلى نظرا لاختلاف الاسباب وتعدددها . فهناك التعريف القائم على اساس طبيعى . والتعريف القائم على الاساس القانونى ، والتعريف القائم على الاساس التربوى ، وآخر قائم على اساس سيكولوجى وكذلك يوجد التعريف القائم على الاساس الاجتماعى .

وقد اخذنا فى هذا البحث بالتعريف القائم على الاساس الاجتماعى الذى عرف ضعاف العقل بأنهم أولئك الافراد الذين اظهروا صعوبات فى تكيفهم الاجتماعى بالبيئة التى يعيشون فيها ولا يساهمون فى حل مشاكلهم أو الاشتراك الفعلى فيها وذلك لتأخرهم العقلى سواء كان ذلك لاسباب أولية أو ثانوية ، ويكونون غير قادرين على مساعدة أنفسهم اجتماعيا ومهنيا دون اشراف أو توجيه وملاحظة .

ويصنف ضعاف العقل من حيث الكم والكيف الى ثلاث فئات :

أولا — فئة الموررون أو المتأخرين عقليا :

وتتميز هذه الفئة من الناحية الكمية بأن نسبة ذكائهم تتراوح ما بين ٥٠ — ٥٧ .

أما من الناحية الكيفية فتتميز هذه الفئة :

١ — ببطء النمو العقلى وعدم القدرة على الاستفادة الكاملة من التعليم فى المرحلة الاولى . ويمكنها التعلم فى فصول خاصة ، وتعلم بعض المهارات النظرية كالقراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية البسيطة وبعض المعلومات المدرسية العامة ، وقليل منهم الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العام .

٢ — ويمكن لهذه الفئة القيام ببعض الاعمال الهامة فى سن السادسة عشرة وكسب قوتهم فى هذه السن حيث أنهم يتعلمون يعملوا ويكسبوا اجرا يكفى لمعيشتهم والاتفاق على أنفسهم عند البلوغ .

٣ — لا يمكن لهذه الفئة أن تكيف نفسها للمواقف الجديدة الخارجة عن نطاق الخبرة السابقة . ويفقدون القدرة فى بعض الاحيان على التمييز بين

الخطأ والصواب والمسئوليات والواجب الاجتماعي . وقد تقوى لديهم الدوافع الغير اجتماعية بحيث يمثلون خطراً على المجتمع .
٤ — تقدر نسبة هؤلاء في المجتمع بحوالى ٣٪ .

ثانياً — فئة البلهاء :

وتتميز هذه الفئة من الناحية الكمية بدرجة فكاء تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٥ .
أما من الناحية الكيفية فتتميز بأنها :

١ — يمكن تدريبها على بعض المهارات ولكن لا يمكن تعليمها مهارات نظرية الا في حدود ضيقة

٢ — لا يمكنها العناية بأنفسها . ولذلك فأفراد هذه الفئة محتاجين دائماً الى المساعدة الدائمة في الحياة اليومية . ويمكن تعليمهم كيف يحمون أنفسهم من الاخطار .

٣ — تنمو هذه الفئة ببطء وتكون غير قادرة على الاستفادة من البرنامج المعد للأفراد الذين يمكن تعليمهم .

٤ — يمكن لهذه الفئة أن تحقق تكيفاً مع الجيران وأفراد الأسرة . لأنها قادرة على تعلم المشاركة في الحقوق والواجبات والتعاون مع الآخرين .

٥ — يمكن لهذه الفئة أن تتعلم بعض المهارات الضرورية التي تجعل أفرادها غير معتمدين على الوالدين خاصة فيما يتعلق بالعادات اليومية والمعيشية .

٦ — يمكن تعليمهم بعض الاعمال البسيطة في البيئة نظير مكافحة كذاك يمكن تعليمهم بعض المهارات النظرية ولكن بعد فترة طويلة كالقراءة لكلمات من مقطع واحد ، وتهجى كلمات من حرفين أو ثلاثة أما الحساب فيمكنهم القيام بعمليات الجمع والطرح لوحدات صغيرة من ١ — ١٠ أما محصولهم اللغوى فهو محدود .

٧ — تبلغ نسبة هذه الفئة في المجتمع حوالى ٦٪ .

ثالثاً — فئة المعتوهين :

وتتميز هذه الفئة من حيث التصنيف الكمي بأن نسبة ذكائها تصل الى ٥٢٥ . أما من الناحية الكيفية فهي تتميز بأنها :

١ — يمكن تدريبهم على العناية بأنفسهم وان كانوا محتاجين دائماً الى المساعدة الدائمة ورعاية حاجاتهم الشخصية كما أنهم غير قادرين على حماية أنفسهم من الاخطار .

٢ — يكون أفراد هذه الفئة مصابين في أغلب الاحيان بعاهة عقلية ويعتمدون كلية على الغير ويكون تأخرهم العقلى شديداً . ولذلك يطلق عليهم .

٣ — غير قادرين على المشاركة الاجتماعية مع الغير .

- ٤ — قدرتهم اللغوية ضعيفة ويفهمون بأبسط لغة ممكنة ويمكنهم أن يتكلموا بعض كلمات من مقطع واحد . ولا يمكنهم القيام بأى عمل .
- ٥ — تقدر نسبتهم في المجتمع بحوالى ارب٪ .

— ٢ —

في ضوء هذا التصنيف اقتصر البحث على فئة المورون وهى الفئة التى يمكن تدريبها وتعليمها وذلك في ضوء التعريف القائم على الاساس الاجتماعى والسيكولوجى الذى يعرف ضعيف العقل بأنه ذلك الشخص الذى اظهر صعوبات في التكيف الاجتماعى مع البيئة التى يعيش فيها ، ولا يشترك فعليا في حل مشاكله وذلك لنقص في قدرته العامة سواء كان ذلك لاسباب اولية أو ثانوية ، ويكون غير قادر على مساعدة نفسه اجتماعيا ومهنيا دون توجيه وملاحظة .

وقد تم اختيار فئة البحث باستخدام اختبار استنفورد بينية لتحديدنسبة ذكاء افراد العينة التى سوف يقوم عليها البحث . وكان من أهم شروط اختيار العينة .

١ — ان يكون افراد العينة من الذكور . وذلك لانهم يمثلون مشكلة واضحة بدأت مؤسسات التدريب الاجتماعى بمواجهتها .

٢ — ان تكون نسبة الذكاء تتراوح ما بين ٥٠ — ٧٥ وهى الفئة التى يمكن تعليمها وتدريبها .

٣ — ألا تقل السن عن ١٢ سنة كبداية لمرحلة المراهقة .

٤ — أن تكون الحالة قد أمضت بالمؤسسة فترة لا تقل عن سنتين .

وقد توافرت هذه الشروط في عينة بلغ حجمها ٤٠ حالة من نزلاء أحد المؤسسات المعنية وهى مؤسسة التثقيف الفكرى حيث كانت تقوم بتدريب هذه الفئة اجتماعيا وتربويا ومهنيا لفترة محدودة واعادتهم بعدها الى بيئتهم الطبيعية بعد أن يكونوا قد وصلوا الى مرحلة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم اقتصاديا .

وقد كان اختياري لهذه المؤسسة على أساس أنها تضم مجموعة متجانسة من حيث السن ونسبة الذكاء وتتوافر فيها برامج التدريب والرعاية الاجتماعية . وقد استغرقت الدراسة الحقلية عنما اعتمد فيها على وسائل البحث الاتية :

- ١ — السجلات الشخصية للحالات .
- ٢ — الاختبارات السيكولوجية والتتبع النفسى للحالات بعمل تقارير دورية وعرضها على الاخصائى النفسى .
- ٣ — المقابلة لكل من الوالدين والاقارب والاولاد أنفسهم .
- ٤ — الملاحظة المباشرة بتتبع افراد العينة داخل المؤسسة في انتماءاتهم الاجتماعية المختلفة وخارج المؤسسة أثناء تدريبهم الخارجى في البيئة الطبيعية .

كذلك الملاحظة الغير مباشرة عن طريق الاستعانة بالوالدين والمدرسين والمدرين والمشرفين الاجتماعيين كاخباريين .

٥ - استخدم البحث استمارتين لجمع البيانات لكل حالة من أفراد العينة :

(١) خاصة بأسرة الغلام وتاريخه التطوري . وهى دراسة استرجاعية لحياة الغلام . وقد تضمنت هذه الاستمارة البيانات التالية : محل الإقامة وظروف الحمل والولادة بالنسبة للغلام موضوع البحث ، ومحاولات الاجهاض وحالة الأم النفسية أثناء الحمل ، ونوع الرضاعة والأمراض التى أصيب بها فى فترة الطفولة ، وبدء الجلوس والمشي والكلام حيث توجد علامة بين هذه الظروف والتأخر العقلى . كذلك تتضمن هذه الاستمارة بيانات عن ظروف الغلام الدراسية وحياته المهنية قبل التحاقه بالمؤسسة وترتيبه بين اخوته .

وتتضمن الاستمارة جزءا آخر خاصا بظروف البيئة الاجتماعية التى كان يعيش فيها الغلام موضوع البحث قبل التحاقه بالمؤسسة فيما يتعلق بعلاقة الوالدين وأثرها على الجو السائد فى الأسرة ، وأسلوب التربية ، والظروف الصحية للوالدين وحالتهم التعليمية والمهنية والحالة الزوجية . وعدد مرات الزواج . كذلك تضمنت الاستمارة بيانات عن الحالة الاقتصادية للأسرة وعلاقة ذلك بسوء التغذية .

(ب) تضمنت هذه الاستمارة قسمين : القسم الاول خاص بعلاقة الغلام موضوع البحث بالبناء الاجتماعى العام أى الانتماءات الاجتماعية للغلام بعد التحاقه بالمؤسسة حيث تتضمن هذا القسم بيانات عن الانتماء لجماعة المدرسة ، ومدى المواظبة وعلاقته بزملاء المدرسة والمشرفين عليه كذلك الانتماء للجماعة المهنية ومدى ملائمة المهنة لقدرته وميوله وعلاقته بزملاء المهنة بالمؤسسة وخارجها بالنسبة للتدريب المهنى الخارجى فى أماكن العمل الطبيعية ، ومدى اندماجه فى حياة المجتمع خارج المؤسسة والتى يتوقف عليها مدى امكان عودته الى البيئة الطبيعية . كذلك يتضمن هذا القسم بيانات عن الانتماء لجماعة الاسرة البديلة بالمؤسسة وعلاقته بزملائه فى هذه الاسرة وعلاقته بأسرته الطبيعية حيث يعكس لنا الاهتمام المتبادل من علاقات قوية وحسنة (١) .

كما تضمن هذا القسم بيانات عن درجة الانتماء لجماعة اللعب والعلاقة برفاق اللعب والى أى مدى يتأثر بهم ويؤثر فيهم والدور الذى يقوم به فى هذه الجماعة . ودرجة الانتماء للمجتمع المحلى وهو مجتمع المؤسسة حيث يتضح فلك عن طريق المشاركة وممارسة مختلف نواحي النشاط طبقا للبرامج الموضوعية والتى تهدف الى استعادة ثقة الغلام بنفسه ومقدرته وشعوره بالاستقرار مثله فى ذلك مثل غيره من الاسوياء . وقد كانت أهم المناشط التى تناولتها الاستمارة . الرحلات والمعسكرات الصيفية والكشفية ، والمباريات الرياضية والحفلات ، والجماعات المختلفة كجماعة الموسيقى والتمثيل

(١) قسم الاولاد داخل المؤسسة الى أربع أسر تضم كل مجموعة أسرة لا يتعدى عدد أفرادها ١٢ شخصا . ويشرف على كل أسرة مشرفة كأم بديلة وخصائية اجتماعية . ويكون لكل عضو من أعضاء الأسرة دور فيها ويتولى الإشراف على الأسرة كل عضو فيها بالتناوب يعاونه اثنين منها .

والاشتراك في جماعات النظام والنظافة والتغذية والجمعية التعاونية كذلك التدريب على المشاركة في حل المشاكل وتحمل المسؤوليات . وقد ركز الاهتمام في الملاحظة المباشرة على تتبع نشاط ودور كل فرد من أفراد فئة البحث في هذه النشاط والانتماء الى هذه الجماعات .

القسم الثاني وهو خاص بعلاقة الغلام موضوع البحث بالبناء الاجتماعي الخاص . أي علاقة الغلام بأسرته الأصلية وقد اقتصرت البيانات على العلاقات التالية : علاقة الغلام بالاب ، علاقته بالام وعلاقة كل منهما به ، علاقة الغلام بالاخوة الذكور وعلاقته بأخواته الاناث . علاقة الغلام بالاقارب من ناحية الاب واقتصرت البيانات على العلاقة بالعم شقيق الاب والعلاقة بالعمة شقيقة الاب والعلاقة بالاقارب من ناحية الام كالعلاقة بالخال شقيق الام والعلاقة بالخالة شقيقة الام .

وتعكس كل هذه العلاقات مدى التماسك والترابط بين الغلام وأسرته وأقاربه ومفهومه عن أقاربه حيث تكون هذه العلاقات إما قوية أو ضعيفة على أساس فكرته عنهم ومدى تقديره لصلته بهم واهتمامهم به (١) .

وقد ارتكزت البيانات التي تضمنتها استمارات البحث على الدراسة النظرية لعلاقة الفرد بالمجتمع ومكان الشخص في البناء الاجتماعي وأثر الانتماءات الاجتماعية على الصحة العقلية . والجماعات الاجتماعية التي ينتمى اليها الأفراد في ضوء مفهوم البناء الاجتماعي بمعناها العام والخاص . حيث يعنى المعنى العام مجموعة الجماعات التي ينتمى اليها الأفراد وقد اقتصرنا في الدراسة على الجماعة العائلية وجماعة اللعب ، وجماعة المدرسة والمهنة والمجتمع المحلى أما المعنى الخاص فيعنى مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد وقد اقتصر البحث على العلاقات العائلية .

وتلعب كل جماعة من هذه الجماعات دورا في تحقيق التكيف الاجتماعي والنمو الاجتماعي للمتخلفين عقليا حيث لا تختلف احتياجاتهم عن احتياجات الأطفال الأسوياء فعملية الانتماء الى هذه الجماعات تمكنه من ضبط سلوكه تبعا لمستويات مقبولة وتصل حاجاته واهتمامات الآخرين وتعوده على عادات مقبولة ومساعدة الغير وقيامه بعمل يمكنه من الاعتماد على نفسه اقتصاديا وتقوى لديه الرغبة في المشاركة في حياة المجتمع . بدلا من العزلة بتجنب المشاركة في الشكل المتكامل وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين .

— ٣ —

في ضوء هذه البيانات أمكن التوصل الى مجموعة من النتائج في حدود فئة البحث . نوقشت هذه النتائج في ضوء الغرض الذي قامت عليه الدراسة .

« ان وضع ضعاف العقل في مكانهم الطبيعي في البناء الاجتماعي يؤدي الى تحويلهم الى مواطنين عاديين يتساوون مع غيرهم من غير المتخلفين عقليا من

(١) حددنا العلاقة بالقوة والضعف على اساس امثلة واقعية للسلوك بين الغلام وأسرته وأقاربه أثناء الإقامة بالمؤسسة وزياراته الأسبوعية للأسرة وفي المناسبات .

حيث المشاركة والممارسة لمختلف نواحي النشاط الانساني رغم ان هذه الوسيلة لا يترتب عليها بالضرورة التحسن في مستوى فكائهم » .
وقد كانت اهم هذه النتائج :

اولا - العلاقة بالبناء الاجتماعى العام :

١ - بمقارنة الحياة الدراسية للطلاب المتخلف عقليا قبل التحاقه بالمؤسسة وبعد التحاقه تبين ان ٨٧.٥ ٪ من فئة البحث قد التحقوا بالمدرسة ولكنهم لم يتعدوا المرحلة الاولى من التعليم حيث توقف تقدمهم الدراسى عند السنة السادسة الابتدائية .

وبعد التحاقهم بالمؤسسة ظلوا في هذه المرحلة ولم يتعدوا السنة الخامسة حتى تخرجهم وعودتهم الى بيئتهم الطبيعية ولكنهم كانوا اكثر مواظبة على الدراسة مما كانوا عليه قبل التحاقهم بالمؤسسة .

ان هذه النتائج التى امكن التوصل اليها فى حدود فئة البحث تفيد بانه رغم ان هذه الفئة ممن يمكن تعليمهم الا انهم لا يستطيعون السير فى التعليم اكثر من المرحلة الاولى . وترجع ارتفاع نسبة المواظبة على الدراسة الى الاشراف والملاحظة والرعاية الصحية والاهتمام الفردى وطبيعة البرنامج الدراسى نفسه . فالبرامج التى تعد للتعليم قد أعدت لكل الاطفال دون مراعاة ان الاطفال يختلفون فى درجة نموهم كما يختلفون أيضا من حيث الدافع الى التعليم كذلك طبيعة البرنامج المدرسى المعد للاطفال المتأخرين عقليا فانه يهدف الى ان يكون التعليم من أجل الحياة التى تأخذ فى اعتبارها فردية كل طفل . ورغم ان النمو التعليمى للاطفال المتأخرين عقليا يتبع نفس النمط بالنسبة للطفل المتوسط الا انه يحتاج الى وقت أطول وسرعة أقل والاعتماد على التشويق والاثارة والامثلة العملية الملموسة وتفتيت الوحدات وتعلم المهارات ، فالاتجاهات التعليمية تعمل على المساعدة على تكيف السلوك . ولما كان كل طفل له حق التعليم بما يتفق وقدراته فان المتخلف عقليا يكون كغيره من الاسوياء فى حاجة الى التعليم باعداد برنامج خاص لهم ووضعهم فى فصول خاصة منتظمة يراعى فيها كل الاعتبارات الخاصة باحتياجاتهم وقدراتهم على ان يكون ذلك فى جماعات متجانسة من حيث السن والذكاء فان ذلك يكسبهم خبرات تمكنهم من استقلال اكبر ما يمكن من قدراتهم المحدودة مما يؤدي الى تحسن علاقاتهم الاجتماعية . وهذا ما تؤكده نتائج البحث حيث كانت العلاقات الحسنة بالزملاء والمشرفين والمدرسين تمثل ٦٥ ٪ من فئة البحث .

٢ - تبين من مقارنة الحياة المهنية لفئة البحث قبل التحاقهم بالمؤسسة وبعده ان نسبة الذين التحقوا بمهن قبل التحاقهم بالمؤسسة كان ٢٠ ٪ من فئة البحث ولم تكن الاعمال التى دربوا عليها متفقة مع قدراتهم ويوضح ذلك مدى المواظبة على العمل فى هذه المهن والتقدم فيها . بينما تدل البيانات الخاصة بالحياة المهنية بعد الالتحاق ان نسبة الذين التحقوا بمهن بلغت ٩٥ ٪ بينما ٥ ٪ من فئة البحث لم تتضح لهم ميول مهنية ولم يستقروا بمهنة معينة وكانت اهم هذه المهن هى الجلود والخيرزان والنسيج والنجارة والسجاد .

وتوضح نسبة المواظبة على حضور التدريب فى هذه المهن مدى ملائمة هذه

المهن لقدراتهم وميولهم حيث بلغت نسبة الموظفين ٨٠٪ من فئة البحث .
ونسبة المتقدمين في التدريب ٦٢٪ ومن هذا يتضح لنا أن الأعمال التي
لا تتفق وقدراتهم لا يحرزون فيها أى تقدم وتكون سببا في عدم التكيف . فالعمل
الذى يحقق التكيف المهني هو العمل الذى يساعد على إبراز الشخصية ويكون
مناسبا للقدرات ويعكس لنا هذا علاقات قوية . فقد كانت العلاقات القوية
بالمشرفين والزملاء تمثل ٧٧٪ من فئة البحث بينما كانت العلاقات الضعيفة
تمثل ٢٢٪ ويدخل مع التكيف المهني الاهتمام الفردي واطهار مكانه الغلام
في الجماعة مما يؤدي الى زيادة درجة الانتماء للجماعة .

وتتوقف عوامل النجاح المهني على عوامل عديدة منها :

(١) المعرفة التامة باحتياجات المتأخرين عقليا .

(ب) وتحقيق التكيف المهني .

(ج) كفاية العمل والتدريب .

(د) الرضا عن الاجر .

(هـ) المواظبة .

(و) الاهتمام باعداد الابناء للمستقبل وواقعية الابناء في فهم قدرات ابنائهم
وكذلك واقعية اصحاب العمل في فهم قدراتهم الخاصة . فاذا ما فهمنا
احتياجات المتأخرين عقليا تحقق النجاح والتكيف . وهذه الاحتياجات هي
نفس احتياجات الشخص السوي . ولذلك فان التدريب الكافي للمتخلفين الى
جانب الملاحظة والرعاية والتدريب على العناية بأنفسهم وايجاد نوع من
التنافس في العمل اليومي وتقوية الرغبة في العمل والاحتراس من الاخطار
يجعل من سمات شخصيتهم تشبه تماما سمات الاشخاص الاسوياء .

٣ — الانتماء لجماعة اللعب — تبين من البحث أن ٩٠٪ من فئة البحث
ينجذبون الى جماعة اللعب وأن ٥٢٪ يختارون اصدقاءهم من نفس سنهم ،
٢٧٪ يختارون اصدقاء أكبر منهم سنا و ١٥٪ كان اصدقاؤهم أصغر
منهم سنا .

٤ — الانتماء للمجتمع المحلي :

اتضح لنا درجة الانتماء للمجتمع المحلي عن طريق المشاركة في أوجه
النشاط المختلفة والانتماء للجماعات التي تكونت في هذا المجتمع فقد اشترك
٨٧٪ من فئة البحث في الرحلات والمعسكرات الصيفية والكشفية . كذلك
اشترك ٤٧٪ من فئة البحث في المباريات الرياضية . أما الاحتفالات فقد
اشترك فيها ٦٧٪ عن طريق التمثيل والاعداد لهذا النشاط . واشترك
في جماعة الموسيقى ٢٥٪ وفي جماعة التمثيل اشترك ٤٠٪ من فئة البحث .
أما جماعة التغذية فقد اشترك فيها ٨٧٪ ، ٧٠٪ انضموا الى جماعة
النظام والنظافة بينما اشترك في الجمعية التعاونية ٦٥٪ من فئة البحث وفيما
يتعلق بالتدريب على حل المشاكل فقد استطاع ٤٥٪ من فئة البحث العام
بحل المشاكل التي تناولوها ، وبلغت نسبة الذين استطاعوا تحمل المسئليات
التي عهدت اليهم ٣٢٪ .

ان هذه الانتماءات الاجتماعية توضح لنا اثر التدريب الاجتماعى فى قيام ضعيف العقل بدوره فى البناء الاجتماعى العام وتحوله الى شخص يمكنه القيام فى حدود قدراته بدوره فى المجتمع بصرف النظر عن قدراته العقلية وهذا ما عكسته لنا علاقاته الحسنة فى أماكن تدريبيه فى مواقع العمل الطبيعية وعدم الشكوى منه واقبال أصحاب الاعمال التى التحقوا بالتدريب فى مصانعهم على الحاقهم بالعمل عندهم .

ثانياً — العلاقة بالبناء الاجتماعى الخاص :

١ — فى حدود العلاقات التى درست تبين أن ٥٠ ٪ من فئة البحث كانت علاقتهم بالاب قوية و ٧٧ر٥ ٪ كانت علاقتهم بالأم قوية .

ومن هذا يتضح أن العلاقات القوية بالأم كانت أعلى من نسبة العلاقات القوية بالاب بين فئة البحث . ولكن فى ضوء هذه البيانات لا يمكننا المخاطرة بالتعميم بأن علاقة الابناء المتخلفين عقليا بأبائهم ضعيفة بينما العلاقة بالأم أقوى . وذلك لانه لا توجد عوامل أخرى حيث توجد علاقة بين تصدع الاسرة والعلاقة بالوالدين . ففى حالة وفاة الاب تقوى العلاقة بالأم اذا كان الابن يعيش معها أما اذا عاش مع بديل فان علاقته بها تضعف . وقد تبين ذلك بين ٢٢ر٥ ٪ من فئة البحث . كذلك فى حالات الغياب الطويل للاب حيث ظهرت فى ٥ ٪ من الحالات كما ظهرت حالات انفصال الوالدين بين ١٢ر٥ ٪ ومعيشة الابن مع أمه .

وهنا يمكن القول بأنه كلما كانت الاسرة مفككة كلما ضعفت العلاقة بين الوالدين وأبنائهم المتخلفين عقليا .

٢ — بالنسبة لعلاقة الاخوة الذكور بالاخ المتخلف عقليا . تبين أن ٥٢ ٪ من فئة البحث الذين لهم أخوة ذكور كانت علاقتهم بهم قوية ، ٤٣ ٪ كانت علاقتهم ضعيفة .

أما علاقة الاخوات البنات بالاخ المتخلف فقد كانت العلاقات القوية تمثل ٦١ر٥ ٪ من الذين لهم أخوات بنات بينما العلاقات الضعيفة فقد مثلت ١٦ ٪ .

٣ — أما علاقة أقارب الأب بالمتخلف عقليا فقد تبين أن نسبة العلاقات القوية بالاعمام كانت ٤٥ ٪ أما العلاقة بالعمة شقيقة الاب فقد بلغت العلاقات القوية ٣٧ر٥ ٪ بينما العلاقات الضعيفة فكانت تمثل ٥٧ر٥ ٪ و ٥ ٪ ليس عمه .

وتكشف هذه الدلالات على وجود ارتباط بين علاقة الاباء بأبنائهم المتخلفين عقليا وعلاقة أقارب الاب حيث كانت هذه العلاقة تتجه نحو الضعف أكثر من اتجاهها نحو القوة .

٤ — وبالنسبة لعلاقة أقارب الأم بالمتخلفين عقليا تبين أن علاقة الخال شقيق الأم بالابن المتخلف عقليا كانت قوية حيث مثلت ٦٧ر٥ ٪ بينما مثلت العلاقات الضعيفة ٣٠ ٪ من فئة البحث وبلغ نسبة من ليس لهم خال ٢ر٥ ٪ أما العلاقة بشقيقة الأم فقد بلغت العلاقات القوية ٥٥ ٪ والعلاقات الضعيفة ٣٥ ٪ وبلغ نسبة من ليس له خالة ١٠ ٪ من فئة البحث .

وتوضح هذه الدلالات على وجود علاقة بين علاقة الام بالابن المتخلف وعلاقة اقاربها به حيث تتجه هذه العلاقات نحو القوة اكثر من اتجاهها نحو الضعف .

٥ — ان النظرة السريعة الى هذه البيانات توضح لنا ان متوسط العلاقات القوية بين المتخلفين عقليا واقارب الاب كان ١٦ر٥ ، ومتوسط العلاقات القوية بينهم واقارب الام كان ٢٤ر٥ . كما بلغ متوسط العلاقات الضعيفة بأقارب الاب ٢٢ واقارب الأم ١٣ ، وفي ضوء هذه البيانات لا يمكننا التعميم الا في حدود فئة البحث على ان علاقات الابناء المتخلفين عقليا بأقارب الأم اقوى من علاقاتهم بأقارب الأب .

٦ — توجد علاقة بين تصدع الاسرة وعلاقة المتخلف عقليا بالبناء الاجتماعي الخاص وفي ضوء ما كشفت عنه الدراسة يمكن القول بأن تصدع الاسرة يؤدي الى ضعف العلاقة بالبناء الاجتماعي الخاص .

٧ — فيما يتعلق بعلاقة تصدع الاسرة بالبناء الاجتماعي العام فلم يظهر اثر لذلك الا في حالتين من فئة البحث كان لتصدع الاسرة اثر في عدم استقرارها والهروب المستمر من المنزل والمؤسسة .

٨ — تلعب البيئة المنزلية دورا فعالا في العمل على حسن التوافق بين الاطفال . ولذلك يكون للبيئة السيئة والاسرة المفككة اثر سئ في عدم القدرة على حسن التكيف . وقد اوضحت كثير من الدراسات ان الاختلاف في القدرة على التكيف بين المتأخرين عقليا يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف في طبيعة العلاقات الاسرية فالبيئة الاسرية الصالحة تؤدي الى الشعور بالاستقرار والرضا بين الاطفال وفي علاقاتهم بوالديهم واقاربهم .

وخلاصة القول ان التدريب الاجتماعي للمتأخرين عقليا من فئة المورون ، وعمليات اشراكهم في البناء الاجتماعي تلعب دورا هاما في تكوين شخصيتهم وقدرتهم على مواجهة البيئة الطبيعية التي يعودون اليها كما يساعد في تحويلهم الى مواطنين عاديين بالمناسط الانسانية المختلفة في حدود قدراتهم . فالشخص الذي يزاول نشاطه الاجتماعي ويشترك في حياة الجماعة لا يؤثر في وجوده الاجتماعي ان يكون من ضعاف العقل . لانه قادر على العمل واكتساب المهارات المهنية والاجتماعية التي تمكنه من أخذ مكانه كعضو عامل متعاون في المجتمع ومشارك فيه . وعندما تكون البيئة المنزلية غير قادرة على القيام بدورها في تنشئة المتخلفين عقليا ورعايتهم وتدريبهم للقيام بدورهم في المجتمع فان هناك من يستطيع القيام بهذا الدور عن طريق المؤسسات المختصة والبرامج المعدة التي تساعد الشخص وتعدده ليكون كائنا اجتماعيا ويعود الى مكانه الطبيعي في المجتمع وتأدية دوره .

والحاجة ماسة الى تعاون الباحثين من علماء الاجتماع والانتروبولوجيا وعلماء النفس لبحث هذه المشكلة من جوانبها المختلفة لوضع وتخطيط البرامج العلمية لتنمية قدرات هذه الفئة لتقوم بدورها في المجتمع . وتجنب كثير من المشاكل التي يؤدي اليها سوء تكيفهم .

B—The relation with the mother's sister, indicate 55% in intimate relation.

These significances indicate the presence of a relation between the feeble-minded and his mother and that of her relatives towards him, and these relations tend to be intimate. They also indicate that the average of the intimate relations between the feeble-minded and his father's relatives are less intimate.

But such a generalization should be limited to the category of the research, because of the factors of the broken home — appearing among 32.5% cases.

These results indicate that there is a relation between the broken home, the feeble — minded and their relation with the particular social structure.

CONCLUSION

The social training of the feeble-minded and their participation in the social structure plays an important role in forming their personality and their ability to face the natural environment to which they return, as well as to help in developing them into normal citizens equal to the others as regards their role in different human activities within the limits of their ability. The person who participates in social activities and plays a role in a group is not affected in his social place for being a feeble-minded. He takes his place as a co-operative member in the community and participates in it.

2. The relationship with the mother : 77.5% were intimate relations.

There are also other factors, such as the relationship in a broken home and that between children and their parents.. It is indicated that when the father dies the relation with the mother is more intimate if the child lives with her but if there is a long absence then the relationship is weaker. This was evident in 22.3% of the sample. As well as in the cases of long absence from the father where it was indicated in 5% of the cases. It was also evident in the cases of the separation of the parents among 12.5%.

Here, we may say that in the case of a broken home the relation between the feeble — minded with their parents becomes poor.

3. The relation between the feeble — minded and their brothers : it was evident that 52% of the sample were in intimate relation. The relation between the feeble-minded and their sisters were about 61% in intimate relation.
4. The relation with the father's relatives :
 - A— The relation with the father's brother, indicate 45% in intimate relation.
 - B— The relation with the father's sister, indicate 37.5% in intimate relation.
5. The relation with the mother's relatives :
 - A— The relation with the mother's brother, indicate 67.5% in intimate relation.

THE RESULTS

The results attained from this study can be classified as follows :

Firstly : the relation with the common social structure :

1. Belonging to the school's group : it appears that 87.5% of the sample were pupils before entering the Institution and later on they were unable to advance more than the fifth class.

For punctuality, it indicated that the ratio was 43% before they were members at the Institution while it was about 80% after that.

2. Belonging to a professional group : about 20% of the sample had a chance to become workers at a workshop before entering the Institution and later the ratio was 95%.
3. Belonging to a playing group : the study indicated that 90% of the sample belong to the playing group. 52.5% select friends of the same age, and 27.5% select them of an older age.
4. Belonging to local groups : the study indicated the degree of belonging to the community of the institution by way of participating in different activities and belonging to groups which were established in the institution according to its programmes.

Secondly : the relation with the particular social structure :

1. The relationship with the father : 50% were intimate relations.

make a few simple accounting, or join a workshop to learn a handicraft which will enable them to earn a living.

This group is called the educable mentally retarded. The sample of this study is the male child between 12 - 18 years old, among the members of the Institution for mentally retarded children, concerning 40 cases, selected from the institution on the following principles : Age, I.Q., and their stay taken in consideration.

The social and psychological definition formulates the concept of the feeble-minded as follows : a person who could not adapt himself with the environment in which he lived, and who could not participate in resolving his problems because he is handicapped. Therefore, he is in need of help to be able to help himself. We used the term social structure as : groups of people belonging to a special environment and their social relations.

Our study is based on a social group and the relationships relating them to each other.

We consider this hypothesis as the main concern of the field work : the position of the feeble-minded of our study in a natural place in the social structure making him a normal citizen or member like others through his participation in all human activities — though this way of treatment cannot change his I.Q.

We use the anthropological approach by staying for a period in the institution using the direct, and indirect observation as a means of collecting data, using social workers, teachers, trainers and the parents as informants paying attention to : documents, psychological tests, interviews and questionnaires.

THE SOCIAL TREATMENT OF THE FEEBLE — MINDED

By Alia Hussein, Ministry of Social Affairs

It is acknowledged that the problem of the mentally retarded includes a social side which manifests the failure of this category to act as normal persons in a specific situation. Thus, this study deals with the social factors of the problem. By the social treatment we mean, readjustment of the mentally retarded children with the social environment by involving them in social groups, making them feel the necessity of belonging to a society, enabling them to play an active role in the social structure, and helping them to formulate relationships in order to eradicate their leisure time and to be psychologically satisfied. In this way, we could achieve a new normal person.

TECHNIQUES AND PROCEDURE

The study is based on a group of feeble — minded who suffered from deficiency in their mentality and thus were unable to adapt to the social life like others.

We depend on the I.Q. to restrict the mental deficiency.

From the quantity classification : the I.Q. of this group is about 50 — 75°.

From the quality classification : this group could be distinguished as follows : low mental development, capacity to learn some theoretical skills like reading and writing, and could

المؤتمر العالمى السابع لعلم الاجتماع

اعداد د. حسين محمد فهم

مقدمة :

عقدت الجمعية الدولية لعلم الاجتماع مؤتمرها العالمى السابع خلال الفترة من ١٤ — ١٩ سبتمبر ١٩٧٠ فى مدينة فارنا البلغارية التى تطل على الساحل الغربى للبحر الاسود . والجمعية الدولية لعلم الاجتماع منظمة ذات اغراض علمية بحتة تأسست فى أسلو بالنرويج عام ١٩٤٩ تحت اشراف هيئة اليونسكو . وتهدف هذه الجمعية أساسا الى تنمية التعاون الدولى لتطوير المعرفة السسيولوجية وذلك عن طريق توسيع وتدعيم نطاق الاتصال والتعاون بين العاملين فى هذا المجال على الصعيد العالمى ، هذا الى جانب نشر المادة السسيولوجية وتشجيع الدراسات المقارنة . وتعتبر المؤتمرات العالمية الدورية من أهم الوسائل التى اتخذتها الجمعية لتحقيق الالتقاء الدولى والحصول على نتاج الفكر العالمى بصدد أهم المشاكل السسيولوجية المعاصرة .

وقد عقدت الجمعية اجتماعها العالمى الاول فى سويسرا عام ١٩٥٠ ثم دأبت على عقد اجتماعاتها التالية بصفة دورية مرة كل ثلاثة أعوام ثم امتدت الفترة الدورية الى اربعة أعوام بعد انعقاد المؤتمر الخامس فى واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٢ . وعلى هذا الاساس انعقد المؤتمر السادس فى فرنسا عام ١٩٦٦ ، وبهذا يصبح اجتماع سبتمبر ١٩٧٠ فى فارنا اول اجتماع تعقده الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى احدى دول الكتلة الشرقية . وقد تم عقد هذا الاجتماع الدولى تحت اشراف وتمويل اليونسكو وبالتعاون مع الجمعية البلغارية لعلم الاجتماع وتحت رعاية السيد تودور جيفكف Todor Jivkov رئيس وزراء جمهورية بلغاريا الشعبية .

وقد تفضل سيادته وألقى خطابا فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مرحبا فيه بأعضاء الوفود وموضحا لوجهة النظر البلغارية فى موضوع علم الاجتماع ومشاكل العالم المعاصر . فقد أكد سيادته الصلة الوثيقة بين العلم والمجتمع وقال فى هذا الصدد أن علماء اليوم يحملون مسئولية كبيرة أمام العالم وأمام ضمائرهم أيضا لكى يضعوا ثمار نتائجهم الفكرى وتقدمهم العلمى والفنى لتحقيق التقدم والرفاهية والانسانية ، وأن العالم الخلاق الواعى لطبيعة دوره فى المجتمع لا يستطيع أن يتجاهل الظلم الاجتماعى أو أن يبتعد عن النضال ضد الحرب والعدوان وسحق الشعوب وهدم القيم الانسانية . ولهذا فان ما يدور فى هذا المؤتمر من مناقشات أو ما قد يتبلور من اتجاهات سوف لا تنحصر قيمته على الناحية المحلية فقط بل سوف تشتمل مدى التجاوب مع اهتمامات وتطلعات الراى العام العالمى .

وبصدد موضوع التنبؤ والتخطيط الاجتماعى الذى يمثل الموضوع الرئيسى لهذا المؤتمر ، فقد أوضح سيادته أن التجربة الاشتراكية رائدة فى هذا

المجال . فالنظام الاشتراكي القائم على التقدم العلمى والفنى قد أدى الى النمو الاقتصادى السريع والتقدم الثقافى العظيم فى بلغاريا مثلا ، كما أنه يسهم حاليا فى تحسين العلاقات الاجتماعية ويعمل على تحقيق الكمال الانسانى .

فى السنوات الماضية قامت الحكومة البلغارية بمجهودات عظيمة لتحسين شامل للنظام الادارى الاجتماعى ولذلك أولت اهتماما بمسألة التنبؤ والتخطيط لا لبعض أوجه الحياة العامة فحسب بل للنظام الاجتماعى بأكمله ، واستلزم ذلك بطبيعة الحال اهتماما مماثلا بعلم الاجتماع والمشتغلين به وذلك عن طريق خلق الظروف التى تسعى الى تهيئته وتطويره وتأكيد مساهمته الايجابية فى الفكر الاجتماعى العالمى .

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين موضوع التنبؤ والتخطيط وموضوع طبيعة المشاكل الاجتماعية وطريقة معالجتها فقد أوضح السيد جيفكف أن النظرية الماركسية اللينينية تمثل الاتجاه الصحيح نحو مواجهة ومعالجة المشاكل الاجتماعية الصعبة والمعقدة التى تواجه عالم اليوم . فالتطبقات أو الجماعات التقدمية التى يشكلها وتقودها الطبقة العاملة تمثل التنظيم الأمثل لمعالجة هذه المشاكل وتحقيق السلام والحرية والسعادة للانسان المعاصر . وقد أكد سيادته أن وجود آراء معارضة لهذا الاتجاه بين المشتكرين فى هذا المؤتمر لا يجب أن تكون عائقا عن التجاوب الاخوى والنقاش الهادىء المثمر لمواجهة المشاكل الاجتماعية التى ينوء بها عالمنا المعاصر .

الموضوع الرئيسى لمؤتمر فارنا :

كان الموضوع الرئيسى لمؤتمر فارنا هو التنبؤ والتخطيط الاجتماعى لمجتمعات اليوم والمستقبل . وقد خصص لذلك الموضوع جلسة رئيسية فى اليوم الاول لانعقاد المؤتمر حيث قدمت بعض البحوث الرئيسية . وفى اليوم الثانى خصصت جلسة أخرى رئيسية تناولت موضوع علم الاجتماع والتنمية فى العالم الثالث . وقد دارت المناقشة حول المسائل النظرية والمنهجية والتطبيقية المتصلة بهذا الموضوع . وفى هذا المجال عرض كامينوف Kamenov (بلغاريا) لبعض التأثيرات الاجتماعية للثورة العلمية والفنية فى البلاد النامية ، كما أكد مارتينز Martins (فرنسا) أهمية العمل على تذليل العقبات التى تواجه بلاد العالم الثالث فى مسعاها نحو تنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وقد أبرز ويليشتن Wellestein (أمريكا) فى بحثه عن علم الاجتماع والسياسة طبيعة العلاقة بين مشاكل التنمية والتوجيه الاجتماعى لكل بلد فى العالم الثالث . وحاول أنور عبد الملك (فرنسا) أن يقترح نمطا مشتركا لمراحل التنمية فى البلاد النامية . وقد أثارت هذه الموضوعات مناقشات حية اشترك فيها عدد كبير من الاساتذة المتخصصين فى شئون التنمية .

والى جانب هاتين اللجنتين الرئيسيتين ، انبثقت تسع لجان عمل أخرى تناولت كل لجنة مبحثا من المباحث المتصلة بمسألة التنبؤ والتخطيط الاجتماعى والتنمية الوطنية . وقد قدمت بحوث كثيرة فى هذه اللجان ولقد كان موضوع حركات الشباب والتغير الاجتماعى من بين الموضوعات التى لاقت اهتماما كبيرا ولو أن البحوث التى قدمت بشأنها اقتصرت على حركات الشباب والتغير الاجتماعى فى البلاد المتقدمة .

موضوعات واجتماعات اخرى :

الى جانب الموضوع الرئيسى للمؤتمر والمسائل المنبثقة عنه تناول المؤتمر عددا كبيرا من الموضوعات الاخرى التى تتصل بالمباحث السوسيولوجية التقليدية بصفة عامة . فقد كانت هناك لجان بحوث متعددة تناولت كل لجنة مبحثا معيناً كسوسيولوجيا المعرفة أو الدين أو الاسرة أو السياسة أو التدرج الاجتماعى وغير ذلك . ومما هو جدير بالذكر هنا ان الطابع الغالب فى البحوث التى قدمت يؤكد الاتجاه نحو ربط المباحث السوسيولوجية التقليدية بالواقع الاجتماعى المعاصر . فمثلا كان معظم البحوث التى قدمت فى لجنة سوسيولوجيا الدين تتحدث عن العلمانية أو الدين والتنمية سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية . وقد مثلت هذه اللجان العديدة جانبا حيويا من نشاط المؤتمر كما انها ولا شك اتاحت الفرصة للقاء الفكر العربى والشرقى . ولعل من البوادر الايجابية التى نتجت عن هذا الالتقاء من الفكرين أن تم الاتفاق على عقد اجتماع خاص بسوسيولوجيا الاسرة فى لينجراد عام ١٩٧٢ (صرح بذلك السيد Szczenansk رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى مؤتمره الصحفى المنعقد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ بقصر الثقافة والرياضة حيث يعقد المؤتمر) .

هذا وقد تناول المؤتمر أيضا موضوعين طرحهما للبحث حول المائدة المستديرة . وكان الموضوع الاول يتصل بنظريات التطور الاجتماعى والنماذج الواقعية للتنمية ، أما الموضوع الثانى فقد اختص بمسألة مستويات البحث فى علم الاجتماع وتضييق الهوة بين ما اصطلاح على تسميته بالمكرو والمايكرو سوسيولوجى أى دراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة والشاملة .

وعلاوة على اجتماعات المائدة المستديرة مارست حوالى ١٥ لجنة نشاطها الخاص بتنظيم وتنسيق البحوث فى مجال من المجالات الجديدة للبحث السوسيولوجى . ولعل من أهم اللجان التى لفتت نظرى والتى تعكس الاتجاه السائد فى ربط علم الاجتماع بالمسائل الاجتماعية اليومية الجارية هو تنشيط وتشجيع الدعوة لعلماء الاجتماع الى دراسة المشاكل المتصلة بنظم التأمينات الاجتماعية وكذلك البحوث المتعلقة بالاستعمار والامبريالية الى جانب بحوث السلام التى تلقى اهتماما خاصا بين البلاد الاسكندنافية .

معرض الكتب العالمى وبحوث المؤتمر :

لقد أتاح المؤتمر فرصة لعرض عديد من الكتب والنشرات والدوريات السوسيولوجية الواردة من حوالى ٢٠ دولة من الدول الستين التى اشتركت فى المؤتمر . وقد تضمن هذا المعرض حسب بيانات المؤتمر حوالى ألفين كتاب ممثلين للشرق والغرب الى جانب قوائم المطبوعات الاخرى التى لم يتيسر عرضها . وقد عرض المركز الاوروبى لتوثيق وتنسيق العلوم الاجتماعية بفينا بعض انتاجه فى هذا الصدد . وقد تم أيضا عقد اجتماع لمحربين الدوريات السوسيولوجية والناشرين بهدف العمل على تطوير وتوسيع نطاق هذه الدوريات عالميا . أما عن بحوث المؤتمر ، فستقوم اللجنة البلغارية لتنظيم المؤتمر بنشر مختارات منها فى أربعة اجزاء باللغتين الانجليزية والفرنسية ويمكن الحصول عليهم من العنوان التالى :

Hemus. Hemsus Bld. Rousti 6, Sofia Bulgaria.

هذا وقد تم نشر ملخصات البحوث جميعها في المجلد التالي :
Sociological Abstracts — The 7th World Congress of Sociology
13 — 8th Avenue Brooklyn, N.Y. 11215 U.S.A.

بعض الملاحظات العامة :

١ — أحب أن أذكر في هذا المقام اعجابى بالجهود الكبير الذى بذلته اللجنة البلغارية لتنظيم أعمال المؤتمر الذى حضره على الاقل ٢٠٠٠ شخص .

٢ — لقد حقق المؤتمر ولاشك أهمية ايجابية كبيرة فى الالتقاء الفكرى بين الشرق والغرب وأتاح لكثير من الناس ممن ينتمون الى جنسيات وايدلوجيات مختلفة أن يلتقوا ويشتركوا فى حوار خلاق . وربما لو انحصرت أعمال المؤتمر على موضوعات محددة لتيسر على الكثيرين التركيز على هذه الموضوعات والمساهمة المنتظمة والجادة فيها . فلقد تعذر فى كثير من اللجان الفرعية مثلا تقديم معظم البحوث .. واستدعى ضيق الوقت احيانا كثيرة الى اختصار المناقشات .

٣ — ان اقامة الوفود فى ساحل الرمل الذهبى وهو مصيف سياحى على بعد حوالى ١٧ كيلو متر من قاعة الثقافة حيث انعقد المؤتمر كان — رغم تيسير سبل المواصلات بصور منتظمة للغاية — مجهدا لكثير من الناس ومضيقا لبعض الوقت أيضا خصوصا وأن الامر استلزم أربعة رحلات يوميا ونظرا لان الوفود كانت تنزل فى عدة أماكن متفرقة بعضها عن بعض تعذر لقاء البعض للآخرى .. ولا شك أن مثل هذا التنظيم له ما يبرره ولكنى أشعر بأنه ربما يكون الافضل لمثل هذه المؤتمرات أن تنعقد فى مكان قريب من أماكن اقامة الوفود .

٤ — ان المطبوعات الخاصة بالمؤتمر لم تكن كافية وكانت طريقة توزيع أوراق بحوث المؤتمر غير عملية ومستحيلة فى بعض الاحيان علاوة أن معظمها كان قد اختفى نهائيا فى اليوم الثانى للمؤتمر . الا ان هذه المآخذ البسيطة لا تقلل مطلقا من النجاح الكبير للمؤتمر ، وفى الحقيقة لقد كان اسبوع المؤتمر محفلا أكاديميا وثقافيا وترفيهيا للغاية . ولقد أتاح المؤتمر لى ولغرى أن يشاهد أيضا جزءا من بلغاريا وأنه يعجب بما شاهد من محاولات جادة نحو حياة أفضل .

التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية

تأليف : دكتور حامد عمار

عرض وتلخيص : وداد سليمان مرقس

تعريف بالمؤلف :

ولد حامد عمار في قرية سلوا من أعمال محافظة أسوان . وبعد حصوله على درجة الماجستير في التاريخ من جامعة القاهرة ، درس علم التربية في جامعة لندن ، وتلقى محاضرات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا بمدرسة الاقتصاد بلندن ، كما تلقى محاضرات أخرى بمعهد التربية على كل من كارل ماينهام وماجريت ريد . وقد حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في التربية من جامعة لندن ، ثم عمل في التدريس بمعهد التربية التابع لجامعة عين شمس بالقاهرة كما اشتغل كخبير في التربية بمركز سمس اللبان .

تعريف بالكتاب :

الكتاب عبارة عن بحث اجتماعي في عملية التنشئة الاجتماعية في قرية سلوا من أعمال محافظة أسوان . وهو مقسم الى ثلاثة أبواب يتناول الباب الاول منها الحياة اليومية في سلوا (الفصل الاول) والتنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي (الفصل الثاني) والحياة الريفية والتغير الاجتماعي (الفصل الثالث) . ويتناول الباب الثاني الولادة والطفولة المبكرة ووسائل التربية (الفصل الرابع) ثم أهم خصائص الطفولة (الفصل السادس) ثم وصف وتحليل ألعاب الأطفال (الفصل السابع) ، وكذلك قصص الأطفال ومضمونها ودلالاتها (الفصل الثامن) ثم مرحلة المراهقة والزواج (الفصل التاسع) . ويهتم أخيراً بالتعليم الاقليمي (الفصل العاشر) وهو يربط بين التربية والتغير الاجتماعي (الفصل الحادي عشر) . وينتهي بعدة توصيات ومقترحات بالنسبة لتخطيط التعليم في القرية (الفصل الثاني عشر) . ويختتم دراسته بعدة ملاحق تتناول عرضاً لادوات البحث والجداول الاحصائية وغيرها .

عرض الدراسة :

ومن الناحية المنهجية لعرض دراسة تطبيقية ، يمكن أن نعرض هذا الكتاب فيما يلي من نقاط :

- ١ - الاطار النظري للدراسة .
- ٢ - المناهج المستخدمة .
- ٣ - أدوات جمع البيانات .
- ٤ - نتائج الدراسة .

١ - الإطار النظري للدراسة :

اختار الباحث نظرية الثقافة - الشخصية كإطار نظري لبحثه ويعرف الثقافة بأنها مجموعة الاتجاهات والقيم والمعتقدات السائدة في مجتمع ما والتي اختارها هذا المجتمع بالذات خلال تطوره التاريخي ولا يعنى بالشخصية تلك الخصائص الفردية الذاتية ولكنها مجموعة الاستجابات التي تكونت لدى الفرد نتيجة لخبرته . وهذه هي الشخصية النموذجية لديه .

وتفترض نظرية الثقافة - الشخصية أن الثقافة تطبع شخصية الأفراد بطابع معين وتكون لديهم استجابات وردود فعل معينة بالرغم من أنها لا تفكر الفروق الفردية إذا كانت في إطار الثقافة السائدة .

فما هي الوسائل التي تستخدمها جماعة معينة لضمان استمرار ثقافتها ؟ لابد من تلقين عناصر هذه الثقافة للأجيال الجديدة التي بدورها ستنتقلنا للأجيال اللاحقة وهكذا . . أي لابد من عملية التنشئة الاجتماعية . لكن ، ما هي الأساليب التي تستخدمها الجماعة لتلقين الثقافة للنشء ؟ وهل تؤثر هذه الأساليب على شخصية الأطفال ؟ فعند دراسة موضوع التنشئة الاجتماعية في مجتمع معين لابد من دراسة الثقافة السائدة في هذا المجتمع ثم أساليب تلقين هذه الثقافة للنشء ثم أثر مضمون الثقافة وأساليب تلقينها على الشخصية .

ولذا كانت نظرية الثقافة الشخصية أنسب النظريات لدراسة هذا الموضوع .

٢ - المناهج المستخدمة :

استعان الباحث بثلاثة أنواع من المناهج : **المنهج الوظيفي** وقد استعان به عند دراسته لوظيفة الأسرة والروابط الأسرية إذ لاحظ أن وظيفة الأسرة هي التعاون في الأزمات مثل المرض والموت وكذلك التضامن والمشاركة الوجدانية في الظروف السعيدة مثل الأفراح ، كما تتضمن وظيفتها أيضا التحكيم عندما تحدث مشاجرات بين بعض أعضائها. أما **المنهج التاريخي** الذي استخدمه الباحث فهو **المنهج التاريخي** وذلك باعتماده على الجذور التاريخية لظاهرة معينة من أجل محاولة فهمها في بعدها الزمني . ولا يوجد وثائق تاريخية خاصة بقرية سلوا ، ولكن يمكن الحصول على الحقائق التاريخية من المسنين ومن ناحية أخرى فقرية سلوا ليست مجتمعا منعزلا كالمجتمعات البدائية ولكنها جزء من كل أكبر منها وهو الدولة . ولذلك - وبالرغم من عزلتها النسبية - فالظروف والأحداث التي تمر بها الدولة لها صداها وتأثيرها على ظروف القرية . وقد اتبع حامد عمار هذا المنهج عندما أعطى لمحة سريعة عن التطور التاريخي للتعليم في مصر وذلك لفهم الظروف التعليمية في القرية ، واتبعه أيضا في دراسة للتغير الاجتماعي في مصر بصفة عامة منذ أوائل القرن التاسع عشر بقصد دراسة أثر هذا التغير على القرية أو مدى الأخذ بمظاهر التغير فيها .

أما المنهج الثالث فهو **المنهج النفسي** ذلك لأن ضمن أهداف هذا البحث معرفة أثر أساليب التنشئة الاجتماعية على الشخصية من حيث تكوينها وطريقة استجابتها لمواقف اجتماعية معينة . فكان لابد من اتباع الاتجاه النفسي إذ أن الاتجاه الوظيفي لا يستطيع أن يكشف إلا عن الحقائق الظاهرة ، أما الاتجاه النفسي فيستطيع أن يكشف عن الظواهر الخفية مثل الشعور والأفكار والدوافع . فمثلا القلق الكامن في الشخصية القروية لا يمكن الكشف عنه إلا في ضوء الاتجاه النفسي .

٣ — أدوات البحث :

استخدم الباحث أدوات البحث المعروفة في الدراسات الانثربولوجية وهي الملاحظة بالمشاركة إذ أنه عاش فعلا في القرية لمدة ٦ أشهر وقد ساعده على ذلك أنه أصلا من القرية ، ثم الاستعانة بالمرشدين وقد استعان بامرأة للحصول على المعلومات الخاصة بالفتاة أو المرأة ، واستعان كذلك بشاب متعلم لكي يكون ممثلا للمتعلمين في القرية ، واختار المرشد الثالث من بين الأميين لكي يكون ممثلا لهم . وبجانب هاتين الوسيطتين الشائعتين في الدراسات الانثربولوجية اجتمع المؤلف مع الاطفال في منزله لمدة ساعة ثلاث مرات استطاع خلال هذه المدة أن يسأل الاطفال بعض الاسئلة المفتوحة وهي تشبه المقابلة الحرة ، ولم تمكنه هذه الوسيلة من الالتقاء مع المراهقين بسبب مسؤولياتهم الاقتصادية ، لذلك جاءت المعلومات عن هذا السن ناقصة وضئيلة . والاداة الرابعة التي استخدمها هي الاختبارات Tests فقد استخدم الانثربولوجيون الاختبارات منذ عهد قريب وذلك لتحقيق أربعة أغراض :

١ — امداد الباحث بطريقة سريعة لجمع بيانات مفيدة في مدة قصيرة نسبيا .

٢ — جذب انتباه الباحث الى بعض الظواهر التي قد لا تظهر دون استخدام الاختبارات .

٣ — تمكين الباحث من اختبار صدق ملاحظاته وانطباعاته .

٤ — اعطاء وسيلة للتحليل الكيفي . ففرض الاختبار ليس هو التحليل الكمي الاحصائي ولكن التحليل الكيفي . ويلاحظ أن معظم الاختبارات التي استخدمها الباحث طبقت على عدد ضئيل جدا من الاطفال لا يتجاوز خمسة .

ولم يتمكن الباحث من استخدام اداة دراسة الحالة لعدم رغبة الاهالي في اعطائه معلومات بسبب الخوف من أن يكون البحث متصلا بجهات رسمية وبسبب الاتجاه السائد في المجتمع نحو اخفاء المشاكل الشخصية وعدم الكشف عنها .

وقد جمع الباحث بعض البيانات ذات الطابع المميز التي تساعده على فهم الظاهرة موضوع الدراسة ومن هذه البيانات الحكم والامثال السائدة في القرية ، وبعض الاحلام ، والقصص والالغاز التي يتداولها الاطفال ، وكذلك بيانات عن مستوى المعيشة في القرية .

٤ - النتائج :

ترتبط النظم الاجتماعية في القرية ارتباطا وثيقا رغم ما يبدو للملاحظ لأول وهلة من أن بعض هذه النظم غير منطقية إلا أن وضعها في إطارها الثقافي العام يبرز معناها ووظيفتها ودلالاتها . لذا درس د. حامد عمار التنظيم الاجتماعي في القرية للتمهيد لدراسة عملية التنشئة الاجتماعية كما درس مظاهر التغير في القرية وتقتصر على التغير في الثقافة المادية وفي عادات الكرم والضيافة . وقد اتضح أن هدف التنشئة الاجتماعية في القرية هو تنمية استعدادات الطفل على الطاعة والرضاء لكي يكون ممثلا . ويتحقق هذا الامتثال عن طريق الخوف إذ يستعمل الكبار كثيرا من الوسائل التي تهدف إلى ازعاج الأطفال . وترتبط طريقة عقاب الأطفال بعنصر الخوف فغالبا ما يكون العقاب صارما ، وكثيرا ما يكون جسديا ، كما لا تتاح للطفل فرصة تبرير سلوكه ولا يبذل الآباء أي مجهود لاقتناع أبنائهم بأضرار سلوكهم ، ومن ثم تكون العلاقات بين الآباء والأبناء مشحونة بالخوف . ويلجأ الأبناء إلى الكذب للهروب من العقاب وتتسم شخصية القروي فيما بعد بالخوف والشك والكتمان .

ولم تقتصر ملاحظات الباحث على عملية التنشئة الاجتماعية كما تتم داخل الأسر على يد الآباء ولكنه اهتم كذلك بالنظم التربوية والتعليمية الموجودة في القرية من تعليم اقليمي وتعليم قومي وينتهي إلى ضرورة تخطيط التعليم القومي بحيث يقابل احتياجات القرية من ناحية واحتياجات الدولة من ناحية أخرى .

APPENDIX A

Non-traditionalism Scale Items

<i>Item Number</i>	<i>Item</i>
1	A manager should never borrow large sums of money for operating capital.
2	A manager's most important asset is a «strong back».
3	If I had a choice I would rather work with my hands than read a book.
4	The manager who gets ahead fastest is the one who sticks to the old proven ways of doing.

APPENDIX B

Judge Instructions Non-traditionalism scale

An example set of instructions is presented below.

This scale is designed to measure the degree to which a manager prefers non-traditional means of managing a business. The manager on the high end of this continuum uses only advanced modern management techniques as a basis for his decisions in his business. The individual on the low end of this continuum is using traditional means as a basis for making decisions in his business.

For each of the following items assume that an individual *agrees* with the item. In which of the eleven categories on this non-traditionalism continuum would you place him ? You *are not* to indicate *your own* feelings about the statement but are to indicate your judgment about an individual who would *agree* with the item.

Please respond on a 1 to 11 continuum as follows :

<i>No use of modern management techniques</i>					<i>Neutral</i>		<i>Use modern manage- ment techniques widely</i>			
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

Not all of the following statements are «polar» in that they all do not indicate an extreme orientation at one end or the other. Most statements will probably fall between the extreme position and the neutral (point) (6). Some may even be judged to be completely neutral. In each case, read over the item, think about the individual who would *agree* with the statement and place your interpretation in the form of a number to the left of the statement.

- Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.
- SNEDECOR, GEORGE W. and WILLIAM G. COCHRAN. 1967. Statistical methods. 6th edition. Ames, Iowa: The Iowa State University Press.
- TITTLE, CHARLES R. and RICHARD J. HILL. 1967. Attitude measurement and prediction of behavior : an evaluation of conditions and measurement techniques. *Sociometry* 30 (June) : 199 - 213.
- WARLAND, REX H. 1966. The relationship between rural value-orientations and farm policy positions. Unpublished Ph.D. dissertation. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.
- WOLINS, LEROY and A.C. MACKINNEY. 1965. A theory-based scale for measurement of responses to the metathetic class of stimuli. Unpublished mimeographed proposal submitted to the National Science Foundation, Washington, D.C., February, 1965. Ames, Iowa: Department of Psychology, Iowa State University of Science and Technology.

- GORDAN, LEONARD V. 1967, Validity of scoring methods for bipolar scales. *Educational and Psychological Measurement* 27 (Winter) : 1099 - 1106.
- GULLFORD, J.P. 1954. *Psychometric methods*. 2nd edition. New York : McGraw-Hill.
- GUTTMAN, LOUIS 1944, A basis for scalling qualitative data. *American Sociological Review* 9 (April) : 139 - 150.
- HIMES, DANIEL H. 1967. The relation of attitudes to manage-rail performance. Unpublished M.S. thesis. Ames, Iowa Li-brary: Iowa State University of Science and Technology.
- HOBBS, DARYL JEROME, 1963. Value and attitude prediction of differential farm management ability. Unpublished Ph.D. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Scien-ce and Technology.
- HOBS, DARRYL, GEORGE M. BEAL and JOE M. BOHLEN, 1964 The relation of farm operator values and attitudes to their economic performance. Ames, Iowa: Iowa State University of science and Technology, Department of Sociology and Anthropology, Rural Sociology Report 33.
- KERLINGER, FRED N. 1964. *Foundations of behavioral re-search*. New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc.
- MEHRENS, WILLIAM A. and ROBERT L. EBEL (eds.) 1967. *Principles of educational and psychological measurement*. Chicago, Illinois : Rand McNally and Company.
- POPPLETON, PAMELA K. and PILKINGTON 1964. A compa-
rison of four methods of scoring an attitude scale in rela-
tion to its reliability and validity. *British Journal of Social
and Clinical Psychology* 3 (February) : 36-39.
- RICHARDSON, MARION W. 1936. Notes on the rationale of
item analysis. *Psychometrika* 1 (March) : 69 - 76.
- RILEY, MATILDA W., J. W. RILEY, Jr., J. TOBY, et. al. 1954. *Sociological studies in scale analysis*. New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press.
- RILEY, M. W. and J. Toby. 1952. Subject and object scales : A
sociology application. *American Sociological Review* 17 (Ju-
ne) : 271 - 296.
- SABRI, MEDHAT M. 1969. Management in agricultural market-
ing cooperatives. Unpublished Ph.D. Dissertation. Ames,

REFERENCES

- BEAL, GEORGE M., JOE M. BOHLEN and REX H. WARLAND 1968, Rural-value orientations and farm-policy positions and actions. Ames, Iowa, Iowa State University: Iowa Agricultural and Home Economics Experiment Station Research Bulletin 561 (May 1968).
- BIRD, C. 1940, Social psychology. New York: Appleton-Century-Crofts, Inc.
- BORGATTA, EDGAR F. 1969, Sociological Methodology. San Francisco, California: Jossey-Brass, Inc.
- COCHRAN, W. G. 1943, The comparison of different scales of measurement for experimental results. *Annals of Mathematical Statistics* 14 (September) : 205 - 216.
- CRANAY, CHARLES JOSEPH 1956, Improvement in validity through the addition of confidence judgments to traditional aptitude measurement technique. Unpublished M.S. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.
- CRANNY, CHARLES JOSEPH, 1967, Factor analytically derived scales for the strong vocational interest blank. Unpublished Ph.D. thesis. Ames, Iowa Library: Iowa State University of Science and Technology.
- CRONBACK, L. J. and P. E. MEEHL, 1955. Construct validity in psychological tests. *Psychological Bulletin* 52 (July) : 281 - 302.
- DOWNIE, N. M. 1967, Fundamentals of measurement. 2nd edition. New York : Oxford University Press.
- EDWARDS, ALLEN L. and FRANKLIN P. KILPATRICK, 1948 Scale analysis and the measurement of social attitudes. *Psychometrika* 13 (June): 99 - 114.
- EDWARDS, ALLEN L. 1959, Techniques of attitude scale construction. New York: Appleton-Century-Crofts, Inc.
- FESTINGER, LEON and DANIEL KATZ (eds.) 1953, Research methods in the behavioral sciences. New York: Dryden Press.
- FISHBEIN, MARTIN, ED. 1967, Readings in attitude theory and measurement. New York: John Wiley and Sons, Inc.

FOOTNOTES

- 1 — There is an increasing trend in the study of validity and reliability of measurements in social sciences. For example see: G.F. Kuder and M.W. Richardson, «The theory of the estimation of test reliability», *Psychometrika*, Vol. 2 (Sept. 1937) : 151-160 — Lee J. Cronback, «Coefficient Alpha and the internal structure of tests», *Psychometrika*, Vol. 16 (Sept. 1951) : 297-334 — E.E. Cureton, «Corrected item-test correlations», *Psychometrika*, Vol. 31 (March 1966) : — and, George W. Bohrnstedt, «A quick method for determining the reliability and validity of multiple-item scales», *American Sociological Review*, Vol. 34 (August 1969) : 542 - 548.
- 2 — The theoretical bases of this method are briefly discussed in the following two papers : Wolins, Leroy, K.E. Johnson, and A. C. MacKinney. Direct magnitude estimation of scale values of attitude statements compared with a normal transformation of scale values derived from the method of equal appearing intervals. Unpublished mimeographed paper presented at Midwestern Psychological Association, Chicago, Illinois, May 1963. Ames, Iowa, Department of Psychology, Iowa State University of Science and Technology. ca. 1965. Wolins, Leroy. Problems in the analysis of numbers assigned to stimuli by judges. Dittoed paper presented in Statistical Laboratory Seminar Series. Ames, Iowa, Department of Statistics, Iowa State University of Science and Technology. 1964.
- 3 — Tables of normalized ranks is presented in Helen M. Walker and Joseph Lev. *Statistical inference*. New York, New York. Henry Holt and Company. 1953.
- 4 — Table of normal deviates Z corresponding to proportions P of a dichotomized unit normal distribution is presented in Allen L. Edwards. *Techniques of attitude scale construction*. New York, New York. Appleton-Century Crofts, Inc. 1959.
- 5 — Detailed discussion of reliability can be found in Jum C. Nunnally. *Psychometric theory*. New York, New York. McGraw-Hill Book Company. 1967.
- 6 — An example set of instructions is presented in Appendix B.

SUMMARY

In summary the overall purpose of this paper was to illustrate the usefulness of a new scoring method known as the certainty method of scoring for the practicing social science researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of numbers to social science stimuli. In this paper the certainty method was discussed in terms of data collection procedures, application, and comparability to two scoring methods (three point continuum and eleven point continuum scoring methods). The three scoring methods were applied to data generated in a research study in the Department of Sociology and Anthropology at Iowa State University. Data used were in regard to manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing a business. Data obtained from different scoring methods were developed into scales using the summated rating scaling technique. Criteria for comparing scales emphasizing additivity were stated. Results from the application of the three scoring methods in terms of the scales developed were reported and discussed.

Comparison of the outcome of the three scoring methods indicate that the certainty method appears to be more promising than the other scoring methods.

The response by individuals in the study are all obtained in a given response framework and different scoring methods applied to these responses. Using different response frameworks as well as different scoring methods might produce different results and thus affect possible inferences about the phenomena under investigation. The analysis introduced in this paper shows that different scoring procedures produce different results which might greatly affect inferences about a particular study in terms of accepting or rejecting its hypotheses.

Based upon these findings we suggest that researches in the near future should use more than one response framework and more than one scoring method in their research and compare the outcome of these methods before making any inferences about their studies. In other words, researchers should develop more than one empirical measure for each theoretical concept in their studies, using more than one response framework and more than one scoring method in order to closely examine the outcome of their studies before making generalizations.

from a simple one step numerical increase (i.e., the 1, 2, 3, 4, 5 of the Likert system) to a score expressed in terms of normalized ranks or normal deviates. This is essentially a means of giving greater weight to the more extreme responses, which may be more indicative of the real presence of the variable being measured.

The above discussion might lead to the belief that the certainty technique tends to answer many of the questions regarding measurement errors and sensitivity of the test in sociological research which is true in regard to many points. However, further research concerning evaluation and improvement of this technique is strongly recommended.

GENERAL DISCUSSION

This paper emphasized the illustration of a new research technique known as the certainty method. Data collection and scoring of items in the attitudinal scale developed were a practical example of collecting and scoring sociological data using this new technique. For several reasons this new technique seems to be promising. This could be emphasized using the following three points :

- (1) Its unique response format.
- (2) Its 11 or 99 response categories.
- (3) Its unique scoring procedure.

The response format

The certainty method response format requires two decisions by the respondent in regard to a given stimulus. Thus it gives the respondent a chance to think about the stimulus twice before recording his response. This in essence means that the response format of this method helps the respondent to record his «true» feeling in terms of how certain he is of the answer given, rather than the usual response format which is in terms of intensity of agreement such as the case in Likert response format. Thus this could be considered as a further improvement of the Likert format.

The response categories

The certainty method makes use of eleven step (and sometimes 99) response categories. This is in contrast to the typical five step categories of the Likert technique and the dichotomy of the Guttman technique. In other words, a limitation of the Likert and especially the Guttman technique is that the small number of class intervals in the response format produces an attenuation of measurement and limits the sensitivity of the measure. Thus one might derive that the certainty technique tends to increase the sensitivity of the measure since more response categories were embodied in its response format.

The scoring procedure

The scoring procedure of the certainty method is one of its most promising parts. This comes from transforming the scores

Table 5, Summary of Characteristics of Non-traditionalism Scales

Criteria of Comparison	Non-traditionalism scale using certainty scores (C.)	Non-traditionalism scale using eleven point continuum scores (P.C.)	Non-traditionalism scale using three point continuum scores (A.N.D.)
<i>Condition 1</i>			
(1) Minimum acceptable item - total correlation $r_{it} = .50$	All the items exceeded the minimum acceptable item-total correlation	All the items exceeded the minimum acceptable item-total correlation.	All the items exceeded the minimum acceptable item-total correlation.
(2) Coefficient of reliability r_{tt}	0.7312	0.7007	0.5467
(3) The magnitude of the average intercorrelation coefficient (r_{ij})	0.4048	0.3692	0.2317
(4) The magnitude of the intercorrelation coefficients	66% have values between .30 and .40	66% have values between .20 and .40	83% have values between .10 and .30
<i>Condition II</i>			
(5) The pattern of relationships between item means and item standard deviations	(somewhat negative relationship)	(somewhat negative relationship)	(curvilinear negative)
(6) Range of the items standard deviations	(2.870 to 4.067) relatively narrow range	(1.723 to 3.147) relatively narrow range	(.359 to .955) relatively narrow range
<i>Condition III</i>			
(7) Concentration of the intercorrelations among the items	(0.30 to 0.40) narrow range	(0.20 to 0.40) moderate range	(0.10 to 0.30) moderate range

between .10 and .30 when the three point continuum scores were used.

Condition 11 (Variance)

Part 1 (relationship of item means and item standard deviations). As noted before, the data concerning the relationship between the item means and item standard deviations can not be very meaningfully evaluated when the number of items of the scale is small which is the case in the present study. Therefore, we will present the information without conclusions. Possible relationships between item means and item standard deviations for each scale were investigated and it was noted that the relationship between item means and item standard deviations of the scales developed from the certainty scores and the eleven point continuum scores was somewhat negative. (See Row 5 of Table 5). The relationship between item means and item standard deviations of the attitudinal scale developed from the three point continuum scores was negative and curvilinear.

Part 2 (range of standard deviations). The range of item standard deviations for the attitudinal scales developed from the certainty scores, eleven point continuum scores, three point continuum scores were 2.87 to 4.06, 1.72 to 3.14, and 0.359 to 0.955 respectively (see Row 6 of Table 5).

Condition III (Homogeneity of intercorrelations)

The intercorrelations among the items of the attitudinal scale developed from the certainty scores are concentrated in a narrow range, from 0.30 to 0.40 (see Row 7 of Table 5). The intercorrelations among the items of the scales developed from the eleven point continuum scores and the three point continuum scores are concentrated in a moderate range, from 0.20 to 0.40 and from 0.10 to 0.30 respectively (see Row 7 of Table 5).

The comparison shows that different total scale scores obtained from different scoring methods produced different r_{it} 's as shown in Table 4. For example, the r_{it} for item 1 was 0.7909 for the certainty method, 0.7545 for the eleven point continuum method, and 0.5540 for the three point continuum method. This in essence indicates that indifferent scoring methods and/or techniques do affect the amount of independent variance of the total score contributed by each item if there were no experimental relationship as estimated by the item-total correlation for each item in the scale.

Part 2 (reliability coefficients). Furthermore, close examination of the three attitudinal scales indicates that the scale developed from the certainty method of scoring has a higher reliability coefficient than that developed either from the eleven point continuum method scores or the three point continuum method scores. The reliability coefficients for the three attitudinal scales are 0.73, or 0.70 and 0.54 respectively. (See Row 2 of Table 5). This indicates that the certainty method scores tend to produce a more reliable attitudinal scale than attitudinal scales developed using scores obtained from the eleven point continuum scoring method and the three point continuum scoring method.

Part 3 (average intercorrelation coefficient). The magnitude of the average intercorrelation coefficient (r_{ij}) for each of the three attitudinal scales turned out to be moderate (See Row 3 of Table 5). However, there are noticeable differences between the average intercorrelation coefficients of the three attitudinal scales. The attitudinal scale developed from the certainty scores has the highest average intercorrelation coefficient. The average intercorrelation coefficients for the three attitudinal scales using certainty scores, eleven point continuum scores, and three point continuum scores are 0.4048, 0.3692 and 0.2317 respectively.

Part 4 (intercorrelations). The magnitude of the intercorrelation coefficients for the three attitudinal scales differ significantly (See Row 4 in Table 5). The certainty method of scoring resulted in greater magnitude of intercorrelation coefficients than the other two methods. Approximately 66 percent of the intercorrelation coefficients between the items of the attitudinal scale developed from certainty scores have values between .30 and .40 while 66 percent have values .20 and .40 when the eleven point continuum scores were used and 83 percent have values

**TALBE 4.—Means, Standard Deviations and Item-Total Correlation
Coefficients for Nontraditionalism Scales.**

Item No.	Certainty Method (C.)			Eleven Point Con. (P.C.)			Three Point Con. (A.N.D.)		
	Mean	Standard Deviation	rit*	Mean	Standard Deviation	rit*	Mean	Standard Deviation	rit*
1	12.877	2.908	0.7909	9.571	1.723	0.7545	1.929	0.359	0.5540
2	13.857	3.635	0.7618	9.878	2.272	0.7120	1.867	0.490	0.5863
3	8.755	4.067	0.7340	6.531	3.147	0.7626	1.071	0.955	0.7977
4	12.224	2.870	0.6800	9.265	1.819	0.6441	1.920	0.398	.5311

* Minimum acceptable rit was 0.5000.

TABLE 3.—Intercorrelation Coefficients Between the Items of Non-traditionalism Scale Using the Certainty Method of Socring (C.) and the Three Point Continuum Method (A.N.D.)

		Total (C.)				
		x_1	x_2	x_3	x_4	x_5
x_1	x_1	—	0.5755	0.3853	0.4689	0.7909
x_2	x_2	0.4146	—	0.3316	0.3361	0.7618
x_3	x_3	0.1654	0.1747	—	0.3316	0.7340
x_4	x_4	0.2475	0.1555	0.2326	—	0.6800
Total (A.N.D.)	x_5	0.5540	0.5863	0.7977	0.5311	—

(C.) = Certainty scores

(A.N.D.) = The three point continuum scores

Additivity

Condition 1 (Linearity)

Part 1 (item - total correlations). The three scales were compared using the minimum acceptable item-total correlation coefficient (rit) and the field sample rit's of each item in each scale. It was found that all the items rit's (item-total correlations) in each scale exceeded the minimum acceptable item-total correlation. (See Tables 2, 3, 4 and Row 1 of Table 5).

sed upon agreement or disagreement with the definition of the attitude measured and the position of each item on the continuum developed for this attitude. The range of responses from -8 to +8 was, in the second step, transformed by adding 8 to each value. The possible range for each item is thus from 0 to 16. This procedure, for a positive item, is indicated below:

Responses	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Numerical											
Values	-8	-5	-3	-2	-1	0	1	2	3	5	8
Transformed											
Values	0	3	5	6	7	8	9	10	11	13	16

(Where : A=agree, D=disagree, and D/A=no opinion)
Scores obtained from this method of scoring were also developed into a scale using the procedure mentioned before. Details regarding the scaling procedure for the attitudinal variable utilized in this paper can be found in Sabri (1969).

Comparison

The outcomes of the three scoring methods, in terms of the scale developed from each method, were compared using the previously stated criteria of comparing scales. In general, it was found that the three scoring methods produced acceptable scales according to the scaling criteria adopted for this study. However, the comparison between the three developed attitudinal scales reveals some differences between the three scales based on the previously stated criteria .

TABLE 2.—Intercorrelation Coefficients Between the Items of Non-traditionalism scale Using the Certainty Method of Scoring (C.) and the Eleven Point Continuum Method (P.C.).

						Total (C.)
		\times_1	\times_2	\times_3	\times_4	\times_5
	\times_1	—	0.5755	0.3853	0.4689	0.7909
	\times_2	0.5791	—	0.3316	0.3361	0.7618
	\times_3	0.3371	0.2789	—	0.3316	0.7340
	\times_4	0.4378	0.2599	0.3227	—	0.6800
Total (P.C.)	\times_5	0.7545	0.7120	0.7626	0.6441	—

(C.) = Certainty scores

(P.C.) = The eleven point continuum scores

Please be sure to circle both a letter and a number after statement, unless you are completely undecided whether you agree or disagree with the statement. In that case, circle both «A» and «D», but do not circle any of the numbers. This response indicates that you neither agree nor disagree with the statement.

These statements are in no way designed to be a test. There are *no right or wrong answers* to the statements. The answers which will be most helpful to this research project are the ones which best reflect *your own feelings* about each of the statements.

A complete list of the statements used is presented in Appendix A. It should be noted that the response framework used in collecting data relevant to this attitude is a certainty framework. However, individual's responses were scored using the three scoring methods previously outlined.

The three point continuum scoring method was applied. In this method those who disagreed with the statements were given score zero, those who had no opinion were given score 1, and those who agreed with the statement were given score 2. Data obtained from this scoring method were developed into a scale to measure this attitude. The higher the score the greater the non-traditionalism attitude.

Responses to the items or the statements of his attitude were also scored using the eleven point continuum method. Direction of scoring based upon agreement or disagreement with the definition of the attitude measured and the scale value of the item being scored. The possible range for each item is from 1 to 11. This procedure, for a positive item, is indicated below:

Responses	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Transformed											

Values	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
--------	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----

Data obtained from this scoring method were also used in developing a scale to measure this attitude. Again, the higher the score, the more non-traditional the manager was, i.e., the more progressive.

The continuum of agreement for the respondents can be seen to have included eleven response categories. The certainty scoring in this case involves two basic steps. First, the categories indicating intensity —1, 2, 3, 4, 5— were assigned the values of 1, 2, 3, 5 and 8 respectively. Direction of scoring was also ba-

of scale value. The standard deviation was computed for each item and was used as the measure of dispersion or the degree of agreement among the evaluations of the judges. Items with large standard deviations were considered either irrelevant to the defined continuum or ambiguous. On the basis of an arbitrary cutting point the number of usable items was cut to 8 or nearly 60% of the original number. This group of items was administered to the sample of the present study. The response framework used was fixed alternative responses to each statement or item and self-administered (questionnaire). To determine an individual's attitude toward the use of non-traditional means in managing a business each respondent in the study was asked the following :

On the following pages are a number of statements about business management. We are interested in your feelings or opinion about each statement. You will probably agree with some of these statements. That is, some statements will express your own opinions or feelings about managing. Other statements will express feelings opposite to yours.

After you have read each statement, please circle the «A» (agree) if you agree with the statement or the «D» (disagree) if you disagree with the statement. Once you have made this decision, please indicate how strongly you agree or disagree with the statements by circling one of the numbers which appears to the right of each statement. If it really doesn't make much difference to you if you agree or disagree with the statement, circle 1. If you very strongly agree or disagree with the statement, circle 5. For some statements, the numbers 2, 3 or 4 may better describe how strongly you agree or disagree with the statement. When this is the case, circle the appropriate number.

For example, consider the statement :

All men are created equal.

A	1 2 3 4 5
D	

Do you agree or disagree with this statement ? Circle «A» («D»). How strongly do you agree (disagree) with this statement? Circle the appropriate number.

the degree to which a manager prefers non-traditional means of managing a business. To measure this attitude a set of relevant items were developed. These statements or items were derived from previous research, conceptual derivation, inferences from the literature, and suggestions from several persons either directly or indirectly interested in the study. Each statement or item was constructed following the general criteria suggested by Edwards (1959) and carefully edited several times in an attempt to insure communication with the members of the sample. An attempt was also made to construct statement which would cover the entire psychological continuum, including the area near the center where it has traditionally been difficult to retain items due to the inherent ambiguity of the areas (Edwards, 1959).

Following the preparation of the statements, their place on the psychological continuum as it was defined had to be determined, and ambiguous and irrelevant items eliminated. This phase was executed by submitting the statements to a panel of judges for their evaluations as is required in Thurston's equal appearing interval technique (Edwards, 1959). The individuals serving as judges were either faculty members or graduate students at Iowa State University who were familiar with the theoretical implications of the attitude dimension under focus. Past research has established the sufficiency of a group of 15 judges for this stage of scale construction (Edwards, 1959). Twenty-one judges were used in this study although the evaluation of a particular item may have been performed on as few as 18 judges due to several reasons such as missing data, etc.

Each judge was given a set of instructions which defined the polar ends and the midpoint of the psychological continuum as well as informed him of the marking procedure for each scale. The definition of the continuum was contained in the first paragraph of the instructions.⁶ The set of instruction was followed by the statements or items developed for the scale. From the responses of the judges, measures of location (scale value) and dispersion (ambiguity) for each item were computed. The scale value provided the indication as to the direction of scoring for the item as well as a preliminary assessment of the degree of success that was obtained in the attempt to fully cover the continuum. No items were eliminated on the basis

means. This condition will be evaluated on the basis of inspecting the pattern of relationships between items means and item standard deviations and the range of the item standard deviations.

If the means and the standard deviations appear to be unrelated, the means and standard deviations will be declared as «relatively independent». If there appears to be some pattern to the relationship between the means and standard deviations, it will be noted.

However, it should be noted that the data concerning the relationship between the item means and item standard deviation can not be very meaningfully evaluated when the number of items of the scale is small. With only a few items, there is not enough data to determine accurately the nature of the relationship between the item means and item standard deviations. Since all the scales discussed here have less than ten items, the evaluations of the relationship between the item means and item standard deviation should be considered to be rather tenuous.

Third condition : The intercorrelations among the stimuli must be positive and homogenous. This condition will be evaluated on the basis of examination of the intercorrelations among the items of each scale. The smaller the range which includes 60 percent or more of the intercorrelations, the more homogeneous the intercorrelations will be considered.

APPLICATION — MEASURING ATTITUDES (Specific objectives 3 and 4)

In this section data collection procedures are briefly discussed and the three scoring methods will be applied to the collected data. Also, results from the application of the three scoring methods will be reported and discussed using the previously stated criteria. The additivity discussion will follow the presentation of data collection and scoring procedures.

Data Collection and Scoring Procedures

In this research study attitude was defined as a predisposition to act. It is the state of readiness of an individual to deal with an object. The specific attitude used in this paper is the manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing his farmer cooperative association. This attitude was defined as

discussion of additivity that several conventional computations and comparisons for assessing the properties of validity, reliability, internal consistency and unidimensionality are utilized.

Wollins and MacKinney (1965) and Cranny (1965) have specified three conditions which are necessary and operationally definable to add items legitimately. The conditions for additivity and the means of evaluating each empirically are as follows :

First condition : The relationships among the responses to the different stimuli (item) must be linear. This condition for additivity will be evaluated on the basis of :

1 — A comparison between the minimum acceptable item total correlation coefficient (r_{it}) and the calculated r_{it} 's of each scale based on the field sample. The minimum acceptable item total correlation is defined as $r_{it} = 1/\sqrt{n}$ where n is the number of items in the given dimension. The minimum item-total correlation coefficient (r_{it}) may serve as a quasi significance test of linearity. This coefficient defines the amount of independent variance of the total score contributed by each item if there were no experimental relationship, i.e., the amount of variance which is contributed only by chance.

2 — The magnitude of the coefficient of reliability (r_{tt})⁵. Richardson (1936) defined the coefficient of reliability as :

$$r_{tt} = \frac{n \bar{r}}{1 + (n - 1) \bar{r}}$$

where n = the number of items and \bar{r} is the average inter-correlation among the items.

3 — The magnitude of the average intercorrelation coefficient (\bar{r}_{ij}), and

4 — The magnitude of a majority of the intercorrelation (r_{ij}) among the items of each scale.

High magnitudes of item-total correlation (r_{it}), the coefficient of reliability (r_{tt}), the coefficient of average intercorrelation (\bar{r}_{ij}) and of the correlation coefficients r_{ij} can be considered as evidence that the items in a scale are linearly related.

Second condition : The variance of the response to different stimuli must be homogeneous and independent of the

CRITERIA FOR COMPARISON

(Specific Objective 2)

In obtaining summated scores for scales there is concern with item analysis and selection in order to develop scales which are valid, reliable, internally consistent and unidimensional. Many articles and presentations have been prepared by authors in several disciplines discussing the meaning of these concepts and/or presenting criteria, as well as computational procedures, for assessing these desirable properties of scales. There appears to be much greater agreement that desirable scales possess the properties of validity, reliability, internal consistency and unidimensionality than on how these properties should be assessed for a specific scale utilized in a research study.

A number of techniques are available to compute reliability coefficients to evaluate the reliability of a scale. Intercorrelations of scale items and item-total score are frequently used as means for evaluating internal consistency. Gutman, cluster analysis and factor analysis methods have been utilized in assessing unidimensionality. One classification of the types of validity is criterion-oriented (predictive or concurrent), content and construct (Cronback and Meehl, 1955).

This paper will place emphasis on the criteria which utilize empirical evidence to assess the properties of scales. One of the reasons for this is that the theory, logic and reasoning for each scale used in this paper was identical. The items and response framework were the same with only the scoring of items changed. Because of this, it seems appropriate to use the criteria which uses empirical data for assessing scales to determine if just changing the scoring on a given set of items representing a given scale will influence the conclusions and inferences made concerning the scale. The major criteria to be used in this paper is additivity.

Additivity

Based on the discussions of Wolins and MacKinney (1965), Cranny (1965) and Warland (1966), one of the most important properties of a scale in social sciences is additivity. Thus additivity will be used as a major criterion in comparing scales against each other in this paper. It should be noted from the following

TABLE.1—Illustration of the Three Scoring Methods*

Variable	Manager Response	Three Point	Eleven Point	Certainty
Attitude-Fixed alternative responses				
1. Attitude Statement A	A 1 2 3 4 5	2	8	10
	D			
2. Attitude Statement B	A 1 2 3 4 5	1	6	8
	D			
3. Attitude Statement C	A 1 2 3 4 5	0	3	5
	D			
Attitude Scale Total Score		3	17	23

*This table represents the scoring for an individual manager. When the 98 managers are considered, means and variances can be calculated for items within a scale as on the total score for a scale.

In the development of certain scales, the researcher can construct a large number of items to measure a given variable. Based upon the empirical data obtained and criteria for comparing scales, only selected items may be retained in the finalized scale. This was the procedure utilized in the research study from which the scales utilized in this paper were selected. For the present paper all scales were taken as given to number and content of items. It is realized that different response frameworks and/or scoring procedures could result in different items being retained in a finalized scale. However, within the specific objectives of this paper, it was decided more appropriate comparisons could be made if the same items were used for a given scale under all three scoring procedures. The emphasis in this paper is whether the scoring methods would influence the conclusions and inferences about the scales developed from data generated by each of the three scoring methods. Therefore, it seems appropriate to use the criteria for comparing scales to determine if just changing the scoring on a given set of items used to formulate a given scale will influence the conclusions and inferences made concerning the scales. Criteria of comparing scales will be stated in the following section.

—2.326. It can be noted again that the original appearing equal scale is transformed with the spreading out of the tails and pushing together of the middle occurring.

In summary, the major differences between the three scoring methods are : first, the three point continuum method has only three response points compared to the eleven points in the eleven point continuum, and 11 or 99 points in the certainty method; second, the three point continuum and the eleven point continuum methods assume equal intervals between values selected by respondents and are scored accordingly by the researchers; meanwhile, a researcher using the certainty method does not assume equal intervals between values selected by the respondent, thus, an appropriate transformation is suggested; third, the certainty method and the eleven point continuum method reflect more of the differences between individuals in relation to certain characteristic (s) than the three point continuum method.

Discussion and Examples

In the research study, responses concerning attitude items were obtained in the certainty method response framework and scored by all three methods.

An illustration of the three scoring methods is presented in Table 1. The scoring methods were applied to each item of the attitudinal variable. Thus attitude statement A was responded to A-2 (Agree with certainty 2). The assigning of numbers for this item utilizing each scoring method is 2, 8, and 10 respectively.

Since many research projects in social sciences in general and sociology in particular utilize scales to measure variables, it was decided to build scales from the individual statements. This provides an opportunity to compare the results of the three scoring methods in terms of both individual items and scale scores. Scale total scores were obtained by using the summated rating scaling technique. Thus, we see in Table 1 scale scores for each of the three variables. The attitude scale total scores in Table 1 are 3, 17, and 23 respectively for the three scoring methods.

grees with certainty of 4 than there is between two respondents, one of whom said disagree with a certainty of 1 and the other who said disagree with a certainty of 2. In other words, extreme values are given higher scores than an equal appearing interval scale would allow.

The precise theoretical basis of the method⁽²⁾ suggests the coding (scoring) of the first two response alternatives outlined above utilizing normalized ranks and the coding of the third response framework utilizing the normal deviate (Z).

For the Response Frameworks, I and II above, the certainty method is an 11 point continuum and the scoring procedure indicates assigning larger values to the end points. In the certainty framework when a person chooses 1, he is indicating that he is certain that the response is much less favorable than neutral. A choice of 11 indicates that he is certain that the response is much more favorable than neutral. Transferring this to a probability framework, a response of 1 would be near .00 and a response of 11 implies 1.00. In the development of the certainty method where the 11 equal appearing intervals are used, Wolins (1963) assumed that the normal distribution is divided into eleven intervals. When a person chooses a point he is indicating the probability for the mean of the normal deviate that lies in the interval represented by the point selected. For instance, the choice of 11 (Row 2) does not indicate the probability of 1.0, but rather the probability for the mean of the normal deviate that lies in the interval from .91 to 1.00. Thus, a transformation (Row 3) is made by referring the numbers from 1 to 11 on the 11 point equal appearing interval continuum (Row 2) to a table of normalized ranks.⁽³⁾ The use of this procedure «spreads out» the tails of the original scale and «pushes together» the middle. Thus, with the certainty method the respondent or judge responds on a certainty continuum (Row 1), these responses are then assigned numerical values (Row 3). To avoid the use of negative values, these numerical values are usually transformed to all positive numbers (Row 4).

When Response Framework III, i.e., the 1 to 99 continuum, is used with the certainty method, the transformation is the normal deviate (Z). For Response Framework III, scores for the 99 categories can be obtained directly from a table of normal deviates (Z).⁽⁴⁾ Using this table, a response of 99 would be coded +2.326, 75 as +0.674, 50 as 0.000, 25 as -0.674 and 01 as

of these statements. That is, some statements will express your own opinions or feelings about *the stimulus*), other statements will express feelings opposite to yours.

After you have read each statement, please circle the «A» (*agree*) if you agree with the statement or the «D» (*disagree*) if you disagree with the statement. Once you have made this decision, please indicate the *degree of certainty* which you feel about your choice by circling one of the numbers which appears to the right of each statement. Circle 1 if you feel *quite uncertain* or have strong reservations about your choice. Circle number 5 if you feel *quite certain* or have no reservations about your choice. In some cases, numbers 2, 3, or 4 may best describe how certain you are of your choice. If you are completely *uncertain*, circle *both* A and D.

Following the instructions the respondent is given a one statement example (see page 19).

The assigning of numbers

The assigning of numbers to the responses make the certainty method different from the eleven point continuum method of scoring. As shown below, the responses (Row 1) are a continuum from strongly disagree (D5, D90) to strongly agree (A5, A90). If the eleven point continuum method of assigning numbers were used we would have the numerical values in Row 2.

Row 1-Response	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
	D90	D80	D70	D60	D50	D/A	A50	A60	A70	A80	A90
Row 2-Numerical											
Values-11	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
Row 3-Numerical											
Values-CM	-8	-5	-3	-2	-1	0	1	2	3	5	8
Row 4-Transformed											
Values	0	3	5	6	7	8	9	10	11	13	16

The assignment of numerical values, (Row 3) when using the certainty method does not assume equal intervals between the response values. Instead, the certainty method of scoring assigns larger values to the end points of the continuum. Intuitively the certainty method assumes that there is a greater difference between a respondent or judge who disagrees with an item with certainty of 5 and a respondent or judge who disa-

open end answer or has more than eleven points in the fixed alternatives (forced choice alternative) and rescore so that developed continuum has eleven points.

It should be noted that this scoring procedure assumes equal intervals between each of the 11 categories.

The Certainty Method of Scoring

The certainty method of scoring incorporates a given response framework as well as assigning of numbers to stimuli.

The response framework :

Using this method the respondent or judge is required to make two decisions regarding a given stimulus : 1) a directional judgment (true or false, agree or disagree, successful or unsuccessful, goal A or goal B, favorable or unfavorable) and 2) a certainty judgment (from not very certain to very certain) about the directional decision. In the case of a respondent a stimulus may be a statement concerning a belief, attitude, values, and object or two objects. For the judge a stimulus could be another individual's response to a question or a set of materials about another individual who might be respondent or applicant. The response frameworks and instructions will vary depending on whether respondents or judges are making judgements and the nature of the items or tasks. The respondent or judge's response may be recorded in one of three response formats :

Response Framework	<hr/>												
	I. Agree		1	2	3	4	5						
	Disagree		<hr/>										
	<hr/>												
	II. Agree		50	60	70	80	90						
	Disagree		<hr/>										
	<hr/>												
	III. Most								Most				
	Certainly		Undecided						Certainly				
	Disagree								Agree				
<hr/>													
	1	10	20	30	40	50	60	70	80	90	99		

In general for attitudinal items the instructions for Response Framework.

1) above could be as follows:

On the following pages are a number of statements about attitudes toward (*given stimulus*). We are interested in your opinion about each statement. You will probably agree with some

In this paper, the responses of individuals were fixed alternative (forced choice) with 11 point alternative categories. The 11 point alternatives were then rescored in the three point continuum framework. An illustration of obtaining responses and scoring is presented in Table 1.

The Eleven Point Continuum Scoring Method

The three point continuum method only reflects the individual's agreement, disagreement, or undecided state in regard to a certain stimulus or item, without showing or reflecting the intensity of agreement or disagreement with the stimulus. Assuming that the disagree or agree states may vary in magnitude the continuum can be expanded to reflect varying degrees of disagreement or agreement. The result could be 5 point continuum such as strongly disagree, disagree, undecided, agree, and strongly agree. Continuums of 7, 9, 11, etc. points can be developed. In this study it was decided to use an 11 point continuum for the analysis and comparisons. For example, the responses and numbers (values) assigned to the eleven points could be as follows :

Row 1 - Response	D5	D4	D3	D2	D1	D/A	A1	A2	A3	A4	A5
Row 2 - Numerical values	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

(Where D=Disagree, A=Agree, and D/A=No Opinion)

The response format for the eleven point continuum can vary depending upon the kind of question or item presented to the individual. One way is to present to the individual an item with an eleven point continuum and ask him to select a number from the 11 categories that best describes his feeling. The individual's score is the number he selects. A second way is to ask the individual if he agrees or disagrees with a certain item and then ask him to indicate how strongly he agrees or disagrees with the item on 1 to 5 point continuum. The individual response is then transformed to an eleven point continuum. The highest point on the continuum will indicate that the individual strongly agrees with the item (statement) and the lowest indicates that he strongly disagrees with the statement. A neutral or no opinion response would be coded in the middle of the continuum. The value on the continuum from 1 to 11 is assigned to the individual depending on his initial response. A third way to present the respondent a format which allows an

Throughout the paper it is important for the reader to keep in mind the distinction between response framework and scoring method. The response framework is the stimulus (and situation) to which an individual is responding. The scoring method is the coding or assignment of numbers to the stimulus. This paper does not compare the results obtained using different response frameworks, rather it focuses on the outcome of the three scoring methods using the same response framework.

The Three Point Continuum Scoring Method

This method is widely used by social sciences researches because of its simplicity. In general, the utilization of two values to indicate the order and magnitude of responses would be the simplest way to indicate placement on a continuum. That is, persons are either above or below a given point and scoring could be 0 to 1. If it is possible for a person to be at the dividing point, then three values are necessary and the scoring could be 0, 1, 2. An example of the two value situation would be disagree or agree with undecided not allowed as an alternative response. An example of the three value situation would be disagree, undecided and agree.

A three point continuum can be developed from different response framework administered to individuals. One way would be to present the respondent a three point continuum for responding and score accordingly. Another way would be to use other type of response framework (five, seven or eleven point framework) and score the response into a three point continuum (three ordered categories).

Therefore, the three point continuum is developed by first placing the individual's responses (or mean of judge's responses) into one of three categories. Then a value ranging from 0 to 2 is assigned depending on the category in which he falls.

For example :

<i>Categories</i>	<i>Number (values) Assigned</i>
1 Disagree	0
2 Undecided	1
3 Agree	2

If numbers are assigned as above, it is assumed that there are equal intervals between the numbers assigned to the categories.

1) To provide an understanding of some of the basis of the certainty method i.e., to show how the certainty method differs from two more frequently used scoring methods in the social sciences (herein called the three point continuum method and the eleven point continuum method).

2) To define criteria for comparing scales developed from data obtained from each of the three different scoring methods.

3) To show the application of the certainty method to attitudinal variables.

4) To compare the results obtained using the three scoring methods in a research study. In other words, would the scoring methods influence the conclusions and inferences about the scales developed using data obtained from each of the scoring methods.

SPECIFIC RESEARCH STUDY

In order to aid in developing the usefulness of the certainty method in day to day research the authors have selected a single research study to illustrate the points outlined above.

Data used in this paper were generated in a research study in the Department of Sociology and Anthropology at Iowa State University. The unit of analysis in the research study was a farm cooperative manager. The study focused mainly on management in agricultural marketing cooperatives and the social and social-psychological factors which affected management performance in management settings and in turn the economic performance of the cooperative association. In the study numerous variables and hypotheses were investigated using data obtained from 98 managers of cooperatives. This paper will utilize data relevant to one variable in the study, namely the manager's attitude toward the use of non-traditional means in managing the business.

THREE SCORING METHODS

(Specific Objective 1)

The purpose of this section is to briefly describe three methods of assigning numbers (scoring) to stimuli (items). The scoring methods used in this paper are the three point continuum method, the eleven point continuum method, and the certainty method. The key distinctions between the scoring methods will be stated.

THE CERTAINTY METHOD :

**Its application and usefulness in developing empirical measures
in social sciences**

INTRODUCTION

Sociologists have long been concerned with problems of measurement of variables, with the construction and development of scores and scales representative of a particular attribute or characteristic (Borgatta, 1969). Sociologists have long tended to pay considerable attention to methods or research techniques designed to reduce sampling errors but have tended to make little effort to reduce measurement errors. Sociological researchers go to great lengths to choose representative samples and then measure sociological variables with immature and weakly developed instruments. In a great many cases this might lead to false conclusions and misleading generalisations.

At the present time there is an increased interest in the problems of valid and reliable measurement in sociology. Such concern is partly generated by the increased use of multivariate analysis techniques, i.e., regression and path analysis, in sociological research, which assume a relatively high level of measurement.

This paper is an attempt to illustrate a new research technique known as the certainty method. It is hoped that the use of this new technique and other techniques in sociological research will contribute to the reduction of measurement errors.⁽¹⁾

The overall purpose of this paper is to illustrate the usefulness of the certainty method as a research tool for the practicing social sciences researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of numbers to social science stimuli. In this paper, the certainty method will be discussed in terms of data collection procedures, application, and comparability to two other scoring methods.

Consistent with the overall purpose of this paper the specific objectives of the paper are as follows :

**THE CERTAINTY METHOD : ITS APPLICATION AND
USEFULNESS IN DEVELOPING EMPIRICAL MEASURES
IN SOCIAL SCIENCES**

by

**RICHARD D. WARREN
GERALD E. KLONGLAN
MEDHAT M. SABRI**

Modern research methods emphasize the importance of quantification in social sciences. Quantification methods, sometimes referred to as scoring techniques, play an important role in the development of empirical measures and in turn determine possible statistical analysis and further research inferences.

The overall purpose of this paper is to illustrate the usefulness of a new research method known as the certainty method as a research tool for the practicing social sciences researcher. This new method incorporates a given response framework as well as the assigning of number to social sciences stimuli. In this paper the certainty method will be discussed in terms of data collection procedures, application, comparability to two other scoring methods (three point continuum method and eleven point continuum method). Results from the application of the three methods will be reported and discussed.

7 — The age of the mother was not shown to have any statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of her children, nor on their protection from diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis.

8 — The standard of education of the father was proved to have a high statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of his children as well as their protection from diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis. This bears a relationship to the family income, since the family income is usually higher the higher the standard of education of the fathers. He is the only bread earner of the family in this sample.

9 — The standard of education of the mother was proved to have a high statistically significant effect on the general standard of health and cleanliness of her children as well as their protection from disease of pollution.

Acknowledgement :

- The study presented in this paper was done by special permission from Dr. Aly Salem, Under-Secretary of Health (for the Governorate of Cairo) and from Dr. Mohamed Abou - Allam, Director General of Health for the Northern Region of Cairo.
- The processing of the data given in this paper was done in the High Institute of Statistics of Cairo University by special permission from its Dean, Professor Dr. Sarhan.
- Collection of the social informations used in this study was done by Dr. El-Sayed Mostafa Shalaby and Dr. Hekmat Kadry, the instructors in the Department of Public Health, Faculty of Medicine, Cairo University.

The authors thank them all for their help and cooperation.

SUMMARY

The discussion given in this paper as regards the effects of the social factors on the general health and cleanliness of the examined children revealed the following facts :

1 — No statistically significant difference could be shown between the general health standards or cleanliness in the two sexes.

2 — As regards age — the age group 1-2 years in both sexes showed the lowest standards of health and cleanliness. A statistically significant difference could be shown between the lower health standards of the under years of age and the better standards of the over 2 years of age. However, no statistically significant difference could be shown as regards cleanliness in both age groups.

3 — The serial order of the child was proved to be a relevant factor as regards the general standard of health, the less the serial order the better the health standard. This proved that birth control can help in raising the health standards of children in over-populated areas in Cairo.

4 — The serial order of the child was shown to have no statistically significant effect on the standard of cleanliness or occurrence of diseases of pollution or mucopurulent conjunctivitis in the examined sample of children in El-Assal.

5 — The family size was shown to have no statistically significant effect on the general health or cleanliness of the children nor on their affection with diseases of pollution or mucopurulent conjunctivitis.

6 — The family income was proved to have a high statistically significant effect on the general health and cleanliness of the examined children, the more the family income the higher their standard of health and cleanliness and the more they are protected from the diseases of pollution and from mucopurulent conjunctivitis.

Table XXVII
167 cases of diarrhea and-or dysentery by education of
their mothers, El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	Diarrhea and-or dysentery	
		No.	%
Cannot read or write	559	145	25.9
Can only read and write	124	21	16.9
Completed elementary education	8	1	12.5
Above	0	0	0
Unidentified	4	0	
Total	695	167	24.0

Table XXVII shows that :

- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 25.9% had diarrhea and/or dysentery as compared to 16.9% out of the 124 children whose mothers can only read and write, and 12.5% out of the 8 children whose mothers had completed elementary education.
- These differences are statistically significant proving that the standard of education of the mother has an influence on protection of her children from the diseases of pollution — the higher her education, the more they are protected.

Mucopurulent conjunctivitis : The discovered cases of mucopurulent conjunctivitis in the examined sample of children were classified according to the standard of education of their mothers as given in table XXVI.

Table XXVI
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by the standard of
education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	mucopurulent conjunctivites	
		No.	%
Cannot read or write	559	84	15.0
Can only read and write	124	14	11.2
Completed elementary education	8	0	0
Above	0	0	0
Unidentified	4	4	
Total	695	102	14.7

Table XXVI shows that :

- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 15.0% had mucopurulent conjunctivitis at the time of the examination as compared to 11.2% of the 124 children whose mothers can read, and write.
- Non of the children of the 8 mothers who have completed elementary education had mucopurulent conjunctivitis at the time of the examination.
- However, these differences are statistically non-significant. Other factors in the environment are of stronger influence than the education of the mother specially because of the very small proportion of educated mothers in our sample.

Diarrhea : The discovered cases of diarrhea and/or dysentery were classified according to the standard of education of their mothers as given in table XXVII.

- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 10.0% were considered not healthy as compared to 3.0% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.
- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 28.4% were considered very healthy as compared to 40.9% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.
- These differences are of high statistical significance proving that the standard of education of the mother has a significant influence on the standard of health of her children — the higher her education, the higher their health standards.

Cleanliness : Classification of the standard of cleanliness of the examined children by the standard of education of their mothers is given in table XXV.

Table XXV
General cleanliness of the examined children by the
standard of education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Education of mother					
	Cannot read or write		Can read, write & above			Total
	No.	%	No.	%	No.	
Very clean	17	13.4	39	29.5	116	16.7
Just clean	303		65		368	
Dirty	179	32.0	28	21.2	207	30.0
Total	559	100.0	132	100.0	691	100.0

Table XXV shows that :

- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 32.0% were considered dirty as compared to 21.2% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.
- Out of the 559 children whose mothers cannot read or write 13.4% only were considered very clean as compared to 29.5% out of the 132 children whose mothers can read, write or above.
- These differences are of high statistical significance proving that the standard of education of the mother has a significant influence on the standard of cleanliness of her children, the higher her education, the higher their cleanliness.

Table XXIII shows that :

- The highest proportion of cases of diarrhea occurs in the group of children whose fathers cannot read or write (29.8%).
- With the increase in the standard of education of the fathers, the percentage of cases of diarrhea among their children declines.
- There were no cases of diarrhea discovered in children of fathers who have completed junior high education or above.
- This decline is statistically significant, proving that the education of the father has an influence on protection of their children from diseases of pollution, the higher the education of the fathers the more their children are protected.

Effect of the education of the mother : The effect of education of the mother on the health and cleanliness of her children is given in the following discussion :

Health : The general standard of health of the examined children as certified by the examining physician are given in table XXIV according to the standard of education of their mothers.

Table XXIV

General health of the examined children by the standard of education of their mothers, El-Assal 1969

Standard of health	Education of mother					
	Cannot read or write		Can read, write and above			Total
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	159	28.4	54	40.9	213	30.8
Just healthy	344		74		418	
Not healthy	56	10.0	4	3.03	60	8.6
Total	559	100.0	132	100.0	691	100.0

Table XXIV shows that :

Table XXII
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by education of their
fathers - El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis	
		No.	%
Cannot read or write	245	46	18.7
Can only read and write	299	40	13.3
Completed elementary education	128	10	7.8
Completed junior high	13	1	7.7
Completed medium educ. or above	3	1	
Unidentified	7	4	
Total	695	102	14.7

From table XXII it could be seen that :

- With the exception of the small size of the group of children whose fathers have medium education or above (only 3) the proportion of children discovered with mucopurulent conjunctivitis at the time of examination is highest in the group whose fathers cannot read or write (18.7%) and declines with increase in the standard of education of the father.
- This decline is statistically significant, proving that education of the father has an influence on the protection of his children from getting mucopurulent conjunctivitis — the more his education the more they are protected.

Diarrhea : The 167 discovered cases of diarrhea and/or dysentery were classified according to the standard of education of their fathers as given in table XXIII.

Table XXIII
167 cases of diarrhea and-or dysentery by education of
their fathers, El-Assal 1969

Standard of education	No. examined	Diarrhea	
		No.	%
Cannot read or write	245	73	29.8
Can only read and write	299	73	24.4
Completed elementary education	128	21	16.4
Completed junior high	13	0	0
Completed medium educ. or above	3	0	0
Unidentified	7	0	0
Total	695	167	24.0

- This difference is statistically significant proving that the standard of education of the father has an influence on the health standards of his children, the higher his education the higher their health.

Cleanliness : The effect of education of the father on the standard of cleanliness of his children is presented in table XXI.

Table XXI
General cleanliness of the examined children by
the standard of education of their fathers
El-Assal 1969

Standard of education	Education of father					
	Cannot read or write		Can read, write and above			Total
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	24	9.8	91	20.5	115	16.7
Just clean	130		235		365	
Dirty	91	37.1	117	26.4	208	30.2
Total	245	100.0	443	100.0	688	100.0

Table XXI shows that :

- Out of 245 children whose fathers cannot read or write only 9.8% were considered very clean as compared to 20.5% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.
- 37.1% out of the 245 children whose fathers cannot read or write were considered dirty as compared to 26.4% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.
- These differences are of high statistical significance, proving that the standard of education of the father has an influence on the standard of cleanliness of his children, the higher his education, the higher their cleanliness.

Mucopurulent conjunctivitis : The discovered cases of mucopurulent conjunctivitis were classified according to the education of their fathers as given in table XXII.

It could be seen from table XIV that :

- Generally speaking the fathers are more educated than the mothers.
- 80.4% of the mothers cannot read or write as compared to 35.2% of the fathers.
- 17.8% of mothers can only read and write as compared to 43.0% of the fathers.
- Only 1.15% of the mothers have completed elementary education as compared to 18.5% of the fathers.
- 2.2% of the fathers have completed junior high education or above as compared to 0% in the mothers.
- These differences are statistically significant.

Effect of education of the father : The effect of education of the father on the health and cleanliness of his children is given in the following discussion :

Health : The general standard of health of the examined children as signed by the examined physician are given in table XX, according to the standard of education of their fathers.

Table XX
General health of the examined children by the standard of education of their fathers - El-Assal 1969

Standard of health	Education of father					
	Cannot read or write		Can read, write & above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	70	28.7	142	32.0	212	30.8
Just healthy	144		271		416	
Not healthy	31	12.7	29	6.5	60	8.7
Total	245	100.0	443	100.0	688	100.0

Table XX shows that :

- Out of 245 children whose fathers cannot read or write 12.7% were considered not healthy as compared to 6.5% out of the 443 children whose fathers can read, write or above.

Table XVIII
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by age of mother
El-Assal 1969

Age of mother	No. examined		Mucopurulent conjunctivitis
less than 20	4	3	75.0
20-	58	6	10.3
25-	196	25	12.7
30-	197	31	15.7
35-	163	27	16.6
40-	60	9	15.0
45-	13	0	0
dead mother	1	1	100.0
unidentified	1		
Total	693	102	14.7

- If we ignore the small sample examined in the under 20 age group, we can say that apparently the incidence of mucopurulent conjunctivitis in the children increases with the increase in the age of their mothers due to neglect and lack of interest. However this result is statistically insignificant.

6. Education of parents :

The fathers and mothers of the examined sample of children were classified according to their standard of education. This is given in table XIX.

Table XIX
Standard of education of parents of examined children
El-Assal 1969

Standard of education	Father		Mother	
	No.	%	No.	%
Cannot read or write	245	34.2	559	80.4
Can only read and write	299	43.0	124	17.8
Completed elementary education	128	18.5	8	1.15
Completed junior high	13	1.8	0	0
Completed medium education	3	0.4	0	0
Unidentified	7	1.0	4	0.57
Total	695	100.0	695	100.0

- In children whose mothers are under 35 years of age 16.5% were considered very clean and 29% were considered dirty.
- In children whose mothers are 35 years or over in age 17.6 were very clean and 31% were considered dirty.
- Apparently, the children whose mothers are less than 35 years of age are cleaner but statistical tests proved that this result is not significant.

Diarrhea : The occurrence of diarrhea in the examined children as related to the age of their mothers is presented in table XVII.

Table XVII
167 cases of diarrhea and dysentery by age of their mothers
El-Assal 1969

Age of mother	No. examined	Diarrhea and or dysentery	
		No.	%
less than 20	4	1	25.0
20-	58	16	27.6
25-	196	55	27.9
30-	197	40	20.3
35-	163	39	23.3
40-	60	12	20.0
45- and over	13	3	23.1
dead mother	1	1	100.0
unidentified	1		
Total	693	167	24.1

Diarrhea occurs in the examined children at almost the same rate irrespective of the age of the mother. This means that children of mothers of all ages are exposed to the causative agents of the diseases of pollution at the same rate in El-Assal.

Mucopurulent conjunctivitis : The cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the examined children are distributed according to the age of their mothers in table XVIII.

5) Age of mother :

Health : The distribution of the general standard of health of the examined children by the age of their mothers is presented in table XV.

Table XV
Health of the examined children by age of their mothers
El-Assal 1969

Standard of health	Age of mother					
	Less than 35		35 and Over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	140	30.7	74	31.1	214	30.1
Just healthy	280		140		420	
Not healthy	35	7.7	24	10.1	59	100
Total	455	100	238	100	693	100

- In children whose mothers are under 35 years of age 30.7% were considered very healthy and 7.7% were considered not healthy.
- In children whose mothers are 35 years or over in age, 31.0% were considered very healthy and 10.1% considered not healthy.
- Apparently, the children of mothers less than 35 years in age are healthier but statistical tests proved that this result is not significant, may be because mothers of all ages in that area share in some other social factors that are deleterious to the health of their children.

Cleanliness : The distribution of the general standard of the cleanliness of the examined children by the age of their mothers is represented in table XVI.

Table XVI
Cleanliness of the examined children by age of their mothers
El-Assal 1969

Standard of Cleanliness	Age of mothers					
	Less than 35		35 and over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	75	16.5	42	17.6	117	17.0
Just clean	248		121		369	
Dirty	132	29.0	75	31.5	207	30.0
Total	455	100	238	100	693	100

From table XIII it is seen that :

- The percent of cases of diarrhea and/or dysentery declines with the increase in the scale of monthly income of families.
- This decline is of statistical significance and means that the income of the family is a relevant factor in protection of children from the diseases of pollution, the more the income the less the incidence of these diseases.

Mucopurulent conjunctivitis : The cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the examined children are distributed according to the monthly family income of their families in table XIV.

Table XIV
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by family income
El-Assal 1969

Family income	No. examined	mucopurulent conjunctivitis	
		No.	%
less than 5	12	3	25.0
5-	230	45	19.6
10-	259	38	14.7
15-	136	13	9.6
20-	36	2	5.6
30-	19	1	5.3
40-	0	0	0
50 and over	1	0	0
Total	695	102	14.7

- Mucopurulent conjunctivitis was discovered in 25% of children from families with a monthly income less than 5 pounds.
- It was also discovered in 19.6% of children from families with a monthly income of 5-10 pounds. The rate declines with the increase in the monthly family income. This decline is of statistical significance and means that the monthly family income is a relevant factor in protection of children from mucopurulent conjunctivitis, the more the family income the less the chance of infection.

Table XII
Cleanliness of the examined children by family income
El-Assal 1969

Standard cleanliness	Family income					
	Less than 15 pounds		15 pounds or above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	60	11.9	57	29.7	177	17.0
Just clean	260		109		369	
Dirty	181	36.1	26	13.5	207	30.0
Total	501	100	192	100	693	100

- Out of 501 children from families getting less than 15 pounds per month, 36.1% were considered dirty and 11.9% were considered very clean.
- Out of 192 children from families getting 15 pounds or above per month, 13.5% were considered dirty and 29.7% were considered very clean.
- These differences are of high statistical significance proving that the family income is a relevant factor in the standard of cleanliness of its children in El-Assal.

Diarrhea : The occurrence of diarrhea in the examined children as related to the monthly income of their families is presented in table XIII.

Table XIII
167 cases of diarrhea and dysentery by family income
El-Assal 1969

Family income	No. examined	Diarrhea and or dysentery	
		No.	%
less than 5	12	5	41.7
5-	230	63	27.4
10-	259	71	27.4
15-	136	22	16.2
20-	36	4	11.1
30-	19	2	10.5
40-	0	0	0
50 and over	1	0	0
Tota	693	167	24.1

Table X shows that the family size bears no relationship on the occurrence of mucopurulent conjunctivitis in its children. All children in families of different sizes are in contact with the causative organisms at the same rate.

4. Family income :

Health : The distribution of the general standard of health of the examined children by the monthly family income of their families is presented in table XI.

Table XI
Health of the examined children by family income
El-Assal 1969

Standard of health	Family income					
	Less than 15 pounds		15 pounds or above		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	139	28.0	75	39.0	214	39.0
Just healthy	307		113		420	
Not healthy	55	11.0	4	2.1	59	8.5
Total	501	100	192	100	693	100

- 11% of the children whose families get an income of less than 15 pounds per month are not healthy, and 28% of them are considered very healthy
- 2.1% of the children whose families get an income of 15 pounds or more per month are not healthy and 39% of them are considered very healthy.
- These differences are of high statistical significance proving that the family income is a relevant factor in the standard of health of its children.

Cleanliness : The distribution of the general standard of cleanliness of the examined children by the monthly family income of their families is presented in table XII.

Table IX
167 cases of diarrhea and dysentery by family size
El-Assal 1969

Family size	No. examined	Diarrhea and or Dysentery	
		No.	%
3 (parents & 1 child)	35	10	28.6
4	96	40	41.7
5	144	34	23.6
6	124	28	22.6
7	107	21	19.6
8	122	24	19.7
9	36	4	11.1
10	18	2	11.1
more than 10	11	4	36.4
Total	673	167	24.1

The occurrence of these diseases of pollution in the examined sample bears no statistically significant relationship to the size of the family of the affected children. All children in El-Assal get the diseases of pollution at the same rate.

Mucopurulent conjunctivitis : The distribution of cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the survey on the family size is presented in table X.

Table X
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by family size
El-Assal 1969

Family size	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis	
		No.	%
3 (parents & child)	35	5	14.3
4	96	9	9.4
5	144	25	17.4
6	124	16	12.9
7	107	13	12.1
8	122	28	22.9
9	36	3	8.3
10	18	3	16.6
more than 10	11		0
Total	693	102	14.7

- Out of 275 examined children in families with a size of 5 or less, 7.6% were not healthy.
 - In 418 children from families with a size of 5 or more 9.1% were not healthy.
 - This difference is statistically insignificant proving that the family size does not have a statistically significant effect on the health of the child in El-Assal.
- Cleanliness of the examined children as related to the family size is presented in Table VIII.

Table VIII
Cleanliness of the examined children by family size
El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Family size					
	5 or less		6 or more		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	43	15.6	74	17.7	177	17.0
Just clean	154		215		369	
Dirty	78	28.4	129	30.9	207	30.0
Total	275	100	418	100	693	100

- In the whole sample 17.0% were considered very clean and 30% were considered dirty.
- In 275 children from families of 5 or less 28.4% were dirty.
- In 418 children from families of 6 or more 30.9% were dirty.
- The difference is statistically insignificant proving that in El-Assal the family size has no effect on cleanliness

Diarrhea : The occurrence of diarrhea in children as related to the size of their families is presented in table IX.

Table VI
102 cases of mucopurulent conjunctivitis by serial
order of child - El-Assal 1969

Serial order of child	No. examined	Mucopurulent conjunctivitis	
		No.	%
1st	85	7	8.2
2nd	116	14	12.2
3rd	188	17	14.4
4th	99	15	15.1
5th	90	11	12.2
6th	75	13	1.7
7th	53	18	33.3
8th	19	2	10.5
9th	23	2	8.7
10 and over	15		
Total	693	102	14.7

The table shows that the incidence of mucopurulent conjunctivitis bears no statistically significant relationship to the serial order of the child. This means that the chance of eye contact with the causative agents is equal in all serial orders of children in El-Assal.

3. Family size :

The effect of the size of the family on the health and cleanliness of the examined children as well as their affection with diarrhea and with mucopurulent conjunctivitis will be discussed in the following :

Table VII
Health of the examined children by family size
El-Assal 1969

Standard of health	Family size					
	5 or less		6 or more		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	84	30.6	130	31.1	214	30.8
Just healthy	170		250		420	
Not healthy	21	7.6	38	9.1	59	8.5
Total	275	100.0	418	100.0	693	100.0

Since the occurrence of diarrhea and dysentery in a child is due to contamination of his food or drink by intestinal pathogenic organisms, and since the dysentery-group organisms cause diarrhea which might be indifferntiated from dysentery, consideration of the sum of these cases together is logic and the social factors playing a role in their causation are to be considered. The total sum of those cases was 167. The classification of these cases by serial order of the child is given in table V.

Table V
167 cases of diarrhea and dysentery by serial order
of the child - El-Assal 1969

Serial Order of child	No. examined	Diarrhea and or dysentery	
		No.	%
1st	85	21	24.7
2nd	116	38	32.8
3rd	118	29	24.6
4th	99	22	22.2
5th	90	13	14.4
6th	75	15	20.0
7th	53	16	30.2
8th	19	5	26.3
9th	23	3	13.0
10th and over	15	5	33.0
Total	693	167	24.1

The occurrence of these diseases of pollution bear no statistically significant relationship to the serial order of the child. In El-Assal, all serial orders get the diseases of pollution at the same rate.

Mucopurulent conjunctivitis : Is caused by infection of the eyes with causative organisms through contact with dirt or flies carrying these organisms, or by direct contact with cases. It is therefore more prevalent in over-populated and dirty communities. In table VI the distribution of the 102 cases of mucopurulent conjunctivitis discovered in the survey on the serial order of the child is presented.

From Table III it is seen that :

- In the first three children in the family only 5.9% were not healthy.
- In the fourth and following children 10.6% were not healthy.
- This difference is statistically significant, proving that the more the serial order of the child the less the standard of his health.
- This also proves that birth control and limitation of the number of children per family is a means of helping to raise the health standards of children in overpopulated areas.

Cleanliness : The distributoin of the standard of cleanliness as given by the examining physician on the serial order of the child is presented in Table IV.

Table IV
Cleanliness of the examined children by their
serial order - El-Assal 1969

Standard of cleanliness	Serial order of child					
	1st, 2nd and 3rd		4th onwards		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	50	15.7	67	17.9	117	17.0
Just clean	179		190		369	
Dirty	90	28.2	177	31.3	207	30.0
Total	419	100	374	100	693	100

- In 319 children with a serial order 1 up to 3, 28.2% were considered dirty.
- In 374 children with a serial order of 4 or more 31.3% were considered dirty.
- This difference is statistically insignificant, proving that in El-Assal children under 6 years do not differ from each other in the standard of cleanliness or dirtiness in all serial order of these children.

Diarrhea : In the examined sample of 695 children in El-Assal, 72 cases were diagnosed as diarrhea (present), 36 as recent diarrhea, 46 as recurrent diarrhea, and 14 cases as dysentery.

Table II (b)**Girls**

Standard of cleanliness	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	22	30.6	5	8.3	3	6.7	6	15.6	21	19.6	57	17.4
Just clean	33		35		27		22		53	30	170	
Dirty	17	23.6	20	33.3	15	33.3	15	34.8	33	30.8	100	30.6
Total	72	100	60	100	45	100	43	100	107	100	327	100

Table II (a) and (b) shows that :

- The lowest general standard of cleanliness is shown in the 1 - 2 age group in both sexes.
- Comparing the under 2 age group with the over 2 age group in both sexes the difference in the percentage of very clean or the percentage of dirty did not have any statistical significance
- Out of 366 boys 16.4% were very clean and 29.2% were dirty.
- Out of 327 girls 17.4% were very clean and 30.6% were dirty.

These differences are not statistically significant meaning that the standard of cleanliness as given by the examining physician was equal in both sexes.

2. Serial order of child in the family :

Health : The distribution of the standard of health as given by the examining physician by the serial order of the child is presented in Table III.

Table III
Health of the examined children by their serial order
El-Assal 1969

Standard of health	Serial order of child					
	1st, 2nd and 3rd		4th and over		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	95	29.8	119	31.8	214	30.8
Just healthy	205		215		420	
Not healthy	19	5.9	40	10.6	59	8.5
Total	319	100	374	100	693	100

Table I (b)
GIRLS

Standard of health	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	39	54.2	10	16.6	12	26.7	13	30.2	33	33.3	107	32.7
Just healthy	25		36		31		30		74		196	
Not healthy	8	11.1	14	23.3	2	4.4	0	0	0	0	24	7.3
Total	72	100	60	100	45	100	43	100	107	100	327	

Table I (a) & (b) shows that :

- The lowest general standard of health is shown in the 1 - 2 age group in both sexes, with the under 1 age group coming next.
- Comparing the under 2 age group with the over 2 age group in both sexes the difference in the percentage of the not healthy is statistically significant proving that the under 2 age group in both sexes in our sample suffer from a lower standard of general health than the older children in the sample.
- Out of 366 boys 31.8% were very healthy and 9.6% were not healthy
- Out of 327 girls 32.7% were very healthy and 7.3% were not healthy.
- These last 2 differences are statistically insignificant.

Cleanliness by age and sex : This is given in table II (a) and (b) according to the general classification, very clean, just clean and dirty.

Table II (a)
Cleanliness by age - examined boys 0—6 years
El-Assal 1969

Standard of Cleanliness	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very clean	15	20.3	5	9.2	11	20.7	10	18.5	19	14.4	60	16.4
Just clean	40		29		23		31		76		199	
Dirty	19	25.7	20	37.0	19	35.8	13	24.1	36	27.4	107	29.2
Total	74	100	54	100	53	100	54	100	131	100	366	100

Number of families	5,850
Chosen sample	296 families
Number of examined children	695
Average number of children 0 - 6 years	2.3 per family

Collection of data :

A special sheet was designed to fit the health survey and at the same time contained items regarding the social status of the examined children and their families. These social factors were : age of child, sex, age of mother, family size, serial order of child, family income and standard of education of parents.

These are the factors that will be tested in this paper as regards their effect on the general health and cleanliness of the examined children, as well as diseases of pollution and conjunctivitis in the examined children, which were taken as indices for testing the standard of care and protection given to them.

1. Age and sex.

The age distribution of boys and girls in the sample are given in table I (a) and (b) as regards the standard of general health certified by the examining physician. The standard of health was classified according to the general classification, healthy, just healthy and not healthy.

Table I (a)
Standard of health by age in the examined boys 0—6 years
El-Assal 1969

Standard of health	Age in years											
	Under 1		1		2		3		4		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Very healthy	31	41.9	8	14.8	18	32.7	15	27.8	35	26.7	107	31.8
Just healthy	32		33		34		36		89		224	
Not healthy	11	14.7	13	24.1	1	1.9	3	5.6	7	5.3	35	9.6
Total	74	100	54	100	55	100	54	100	131	100	366	100

SOME SOCIAL FACTORS INFLUENCING CHILD HEALTH IN OVER POPULATED AREAS OF CAIRO

by

Dr. MUKHTAR HAMZA

Senior Under - Secretary of State
Ministry of Social Affairs

Dr. FERDOS LABIB

Assistant Professor Public Health
Faculty of Medicine
Cairo University

Introduction

The health of children is known to be very sensitive to the social circumstances existing in the environment in which they live, especially as regards sanitation of the environment, the type of nourishment they receive and the amount of care given to them. Child care is known to differ in different social societies, and varies greatly with the education of the parents, the age of the mother, the serial order of the child in the family, the family income and the share of child in this income in the form of food, clothes, warmth, education and care.

In this study the effects of these factors on the general health and cleanliness of infants and children in over-populated areas of Cairo will be discussed on the basis of data collected from a health survey made on a representative sample of children 0 - 6 years of age in one of the most over - populated areas of Cairo.

Method

This study was made in the area of El-Assal during June 1969 as part of a health survey for assessment of the standard of health of children 0 - 6 years old. The examined children were chosen at random from the inhabitants of that area. The sample covered 695 children.

Demographic Data

Population of El-Assal	31,654
Density	50,000/S.M.

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

CONTENTS

Research and Articles :

	<i>Page</i>
— Some Social Factors Influencing Child Health in over Populated Areas of Cairo <i>Dr. Mukhtar Hamza — Dr. Ferdos Labib...</i>	152
— The Certainty Method : Its Application and Use- fulness in Developing Empirical Measures in Social Sciences. <i>Richard D. Warren — Gerald E. Klonglan — Medhat Sabri</i>	128
— The Social Treatment of the Feeble-Minded <i>Alia Hussein</i>	90
— Field Research and Planning for Rural Develop- ment in the Arab World. <i>Dr. Abdel-Bassit M. Hassan</i>	74
— Value Reconstruction for Development in Rural Communities <i>Dr. Mohamed I. Kazem</i>	24

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٦٩ / ٢٤١

مطابع الامم المتحدة

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board

Dr. AHMED M. KHALIFA

Members of the Board

Dr. Gaber Abdel-Rahman	Mr. Aly Nour El-Din
Dr. Hassan El-Saaty	Mr. El-Sadek El-Mahdy
Mr. H. Awad Brekey	Mr. Mohamad Abou Zahra
General Abbas Kotb	Mr. Mohamad Fathi
M. Abdel Fattah Hassan	Dr. Mokhtar Hamza
M. Abdel Moneim El-Maghraby	General Youssef Bahader

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O. Cairo

Editor - in - Chief

Dr. AHMED M. KHALIFA

Assistant Editor

**Dr. EMAD EL-DIN SULTAN
HODA MUGAHED**

Secretaries of Editorial Staff

**ABDEL-HALIM MAHMOUD. — TAGRID SHARARA —
MOHAMED HOWEEDY**

**Single Issue
P.T. 20**

**Annual Subscription
P.T. 50**

**ISSUED THREE TIMES YEARLY
JAN — MAY — SEPTEMBER**

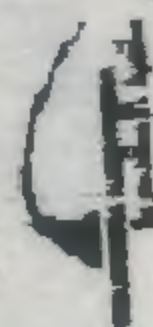
THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issued by
**THE NATIONAL CENTER
FOR SOCIAL AND
CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.**

- Some Social Factors Influencing Child Health in Over Populated Areas of Cairo.
- The Certainty Method : Its Application and Usefulness in Developing Empirical Measures in Social Sciences.
- The Social Treatment of the Feeble-Minded.
- Field Research and Planning for Rural Development in the Arab World.
- Value Reconstruction for Development in Rural Communities.



Bibliotheca Alexandrina



05355512